

شرح الكافية في النحر

نَحْمَدُ ابْنَ السَّيِّدِ الْمَلَّةِ وَالدِّينَ الْمُحَقَّقَ الرَّضِيَ الْأَسْتَرَّادِيَّ

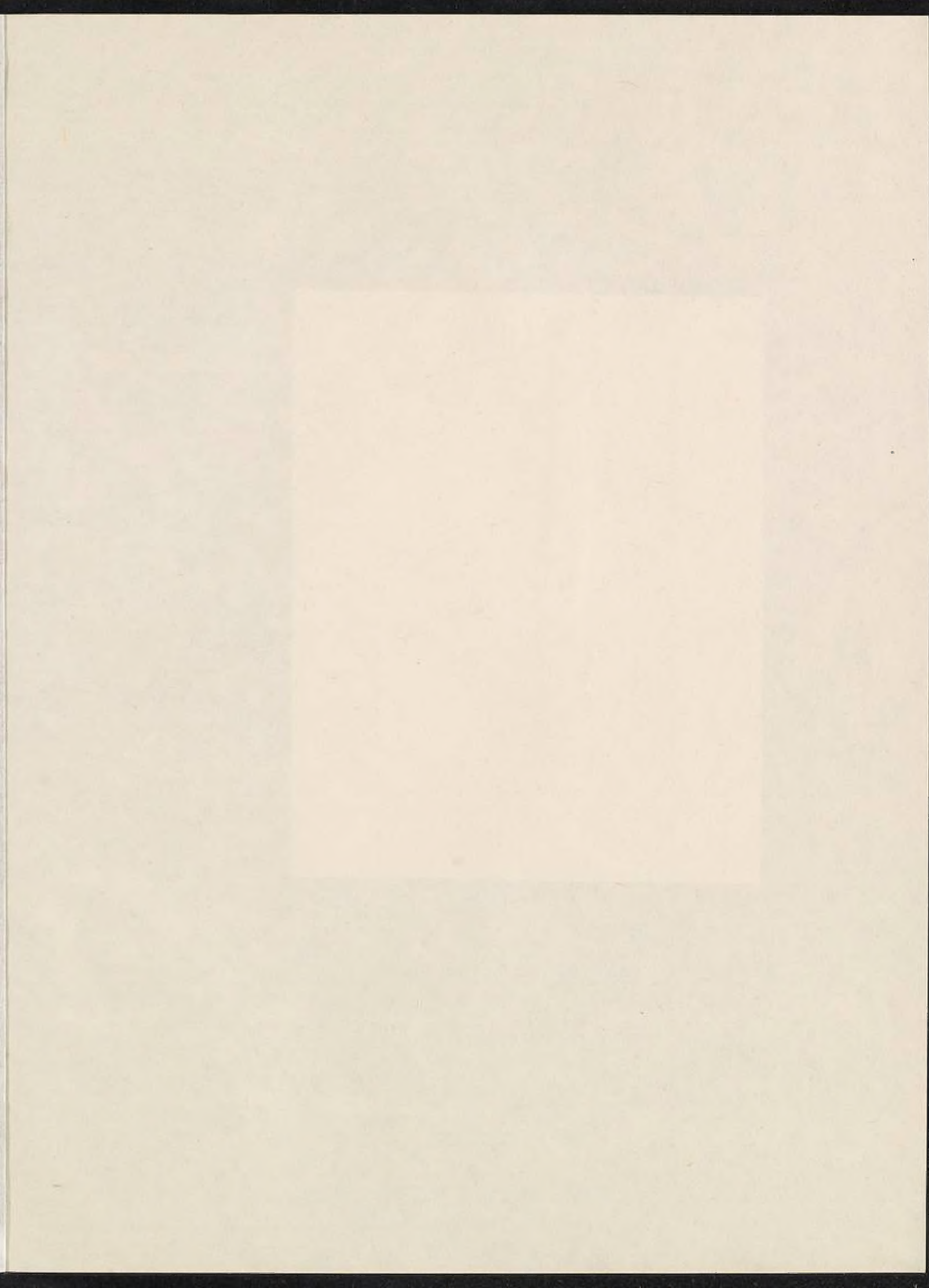
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلْسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

مِنْ مَشْهُورَاتِ الْمَكْتَبَةِ الْمُتَضَوِّئَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْجَمْعِيَّةِ

الْمَوْسِسُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيُّ



﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ﴾

٠٠ ونونهما	٠٢ (الكلمة) وتحقيقتها مع الكلم واشتقاقها
٣٣ التقديرى للتعذر والاستنقال	٠٠ وإطلاقها على القصيدة
٣٥ (غير المنصرف)	٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة	٠٠ وبيان المفرد والمركب
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه	٠٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وأنه
٣٩ جمع الأقصى والفا التأنيث	٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء
٤٠ العدل	٠٠ للخبر ووضع المركبة
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة ٢ ضرب	٠٦ قسمة الشيء الى جزئياته
٤٦ الوصف والصفات الغالبة	٠٧ دفع التناقض في قولك من حرف جر
٤٨ التأنيث	٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٥٢ المعرفة	٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٥٣ العجمة	٠٠ والاسناد والاخبار
٥٤ منتهى الجموع	٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال	٠٠ مفردا وقد يكون جملة
٥٩ التركيب والالف والنون	١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
٦١ وزن الفعل	١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
٦٤ العملية المؤثرة ثلثة اضرب	١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٦٧ اختلاف سيوييه والاختفش في اجر	٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر	٠٠ والاطراد والانعكاس
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)	١٤ بيان اقسام التنوين
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول	١٥ قد يقصد بالثنية والجمع التكرير
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف	١٦ (المعرب)
٠٠ الفعل والفاعل	١٦ الفرق بين المعرب والمبني في الحكم
٧٧ تنازع الفعلين	٠٠ (الاعراب)
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة	١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلام على ضربين
٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه	٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٨٥ (المبتدأ والخبر)	٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له	٢٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم	٢٣ انواع الاعراب
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه	٢٥ (العامل)
٩١ كون الخبر جملة	٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة	٠٠ المعربة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم	٢٦ اسماء الستة
٠٠ عين ولا حال امنه ولا صفة له	٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع

٩٥	جواز رفع بعض الظروف	١٤٣	تابع تابع المنادى
٩٦	وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة	١٤٥	نداء يا الله خاصة
١٠٠	والسبت	١٤٧	المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٩٧	اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام	١٤٨	ترخيم المنادى
٩٨	تضمن الخبر المفرد ماله الصدر	١٥٣	ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٠٠	تعدد الخبر بلا عطف او معه	١٥٦	استعمال النداء في المندوب وزيادة
١٠١	تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر	١٠٠	الالف في اخره
١٠٣	حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا	٩٥٩	يجوز حذف حرف النداء
١٠٥	اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص	١٦٠	ويحذف المنادى
١٠٧	جواز رفع الحال مسداً للخبر	١٦٢	ما ضم رامله على شريطة التفسير
١٠٩	اصل المبتداء التعريف وتعدد	١٦٤	ما يجب الصدر
١٠٩	(خبران واخواتها)	١٦٧	الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١١١	(خبر لثنى الجنس)	١٦٩	التفسير على ضربين
١١٢	(اسم ما ولا المشبهتين بليس)	١٧٠	ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١١٢	(المنصوبات) فمنه المفعول المطلق	١٧٢	ما يختار فيه النصب بالعطف
١١٦	حذف فعله جوازاً ووجوباً	١٧٥	ما يستوى الامر ان
١١٨	وضابطة السماعي	١٧٦	ما يجب النصب
١١٨	اسماء اصوات مقام المصادر	١٧٨	تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير
١١٩	والمصادر المضبوطة	١٨٠	التحذير
١٢٣	مواضع القياس ستة	١٨٣	(المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٢٣	توكيد لنفسه ولغيره	١٨٥	نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٢٤	اجدك لا تفعل (١٢٧) (المفعول به)	١٨٦	لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
١٢٩	حذف فعله جوازاً ووجوباً في	١٨٧	وظرف الزمان على ضربين واسماء الشجر
١٣١	اربعة مواضع لازعما لك ومن انت	١٨٧	الظرف المتصرفه وغير المتصرفه
١٣٢	زيدو عذيرل واهلك والليل	١٨٩	انصرف الظروف وعدم
١٣٣	وكليهما وتمرا والكلاب على البقر	١٩٠	انصرافها
١٣٦	المنادى	١٩٠	اعلام الاجناس وما يكثر جعل
١٣٩	وبناءه على ما يرفع به	١٩١	المصدر حيناً
١٤٠	لام الاستغاثة	١٩٤	(المفعول له) والعلة الحاملة والغاية
١٤١	توابع المنادى	١٩٤	(المفعول معه) وعامل المفعول معه
١٤١	لزوم اللام في الاعلام واقسامها	٢٠١	(الحال) عامل الحال
٢٠٤	الاعلام الغالبة اربعة اقسام	٢٠٤	وجوب تقدمها
٢٠٧	نداء المعروف باللام	٢٠٧	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
٢٠٩		٢٠٩	والصفة
		٢٠٩	مادل على حديثين على ضربين

٢١١	كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط	٢٥٥	(اسم ان واخواتها)
٢١٢	حذف العامل	٢٥٥	(المنصوب بلا التي لنفي الجنس)
٢١٤	الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد	٢٥٦	وجه بناء اسمها وان النكرة في
٠٠٠	الفعلية كما بعد الاسمية	٠٠٠	سياق النفي تفيد العموم
٢١٥	اختلاف عامل المؤكدة (التميز)	٢٥٦	دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
٢١٧	معنى المقدار	٠٠٠	التينية لا محل لها من الاعراب
٢١٨	معنى تمام الاسم	٢٥٧	بيان مشابهة لاء التبرئة لان
٢٢١	التميز عن النسبة وهو اما اسم او صفة	٢٥٩	الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
٢٢٤	(المستثنى) وهل هو مشترك لفظي او لا	٠٠٠	عدم تكرير تكرير لافي الموضعين
٢٢٥	دفع التناقض في الاستثناء بوجوه	٢٦٠	تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول
٢٢٦	اعراب المستثنا والاختلاف في عامله	٠٠٠	آه خمسة اوجه
٢٢٨	بيان قسمي المنقطع مع تحقيق لا عاصم	٢٦٠	تجوز عمل العاملين المتماثلين في معمول
٠٠٠	اليوم آه	٠٠٠	واحد
٢٣١	بيان شرط اختيار البديل في المستثنى	٢٦١	دخول الهمزة على لا و اعراب نعت
٢٣٥	الاستثناء المفرغ	٠٠٠	اسم المبني وعطفة
٢٣٥	المفعول معه يجئ بعد الا	٢٦٥	الفصل بين المضافين باللام المقحمة
٢٣٦	الاستثناء في التوابع وما فيه من	٠٠٠	وبالظروف
٠٠٠	الاشكال وحله	٢٦٦	(خبر ما ولا المشهتين)
٢٣٧	تعذر البديل على اللفظ	٢٦٧	بيان ان العازلة وعملها
٢٤٠	بيان انواع الستة من احكام الاستثناء	٢٧١	لفظ لات كربت وتمت
٢٤٤	محذور بعد غير وسوى وسواء	٢٧٢	(المجرورات)
٢٤٥	وغير صفة جلت على الا	٢٨٣	الاضافة المعنوية
٢٤٧	واعراب سوى وسواء	٣٧٥	اضافه غير الى ضد واحد
٢٤٧	تفصيل لاسما	٢٧٧	الاضافة اللفظية
٢٤٩	الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و	٢٧٨	اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى
٠٠٠	جواز كونها عاطفة ولا خبر ولا لاسما	٠٠٠	معمولها
٠٠٠	محذوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب	٢٨٠	افادة اللفظية التخفيف
٠٠٠	هم	٢٨٣	حكم المضاف الى السبب والاجنبي
٢٥٠	حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط	٢٨٥	عدم جواز اضافة الصفة الى
٠٠٠	والجزء يدخل الاولا بمعنى الاعلى	٠٠٠	موصوفها وبالعكس
٠٠٠	الماضي اذا تقدمهما السؤال	٢٨٦	اضافة ذا و ذات و ذا صبح و ذا غبوق
٢٥١	خبر كان واخواتها وبيان خصائصه	٢٨٨	جوز الكوفيون اضافة الشيء الى
٠٠٠	من وقوع خبر كان ماضيا بلا قداو عدمه	٠٠٠	نفسه مع اختلاف اللفظين و اضافة
٢٥٢	حذف عامل كان	٠٠٠	افعل التفضيل
		٢٨٩	حكم اى في الاصفة حكم افعل

٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
على الضمير المجرور ومنع تواتر القراءات السبع
٣٢١ المعطوف في حكم المعطوف عليه
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين

٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
... حذف الواو من دون المعطوف و
حذف المعطوف عليه بعدلى وعدم حذفه
... بعد حرف التصديق والعاطف ام
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو
... والفاء وثم واو

٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
... وغيرهما

٣٢٧ لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى
... المعطوف باو وعطف الفعل على
الاسم وبالعكس عطف الماضى على
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
على الجملة وبالعكس اذ تجانس وتطابق
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز
... المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد
(التأكيد)

٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيذا اضعف
... او قطعت عن الاضافة والاثنان
... لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح
٣٣٢ التأكيذ اللفظى على ضريين
٣٣٣ قد يكون مع التأكيذ اللفظى عاطف
... بخلاف المعنوى وافادة بعض
... الابدال معنى الفاظ الشمول

٣٣٦ التأكيذ بالنفس والعين وبكل واجمع
٣٣٧ (البدل)

٣٣٩ للبدل اربعة اقسام
٣٤٠ كون المبدلين معرفتين او نكرتين

٣٤٠ وظاهرين ومضميرين وابدال الضميرين
٣٤٣ (عطف البيان)

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او
... المعتلة

٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها
٢٩٦ حكمها عند القطع

٢٩٨ (التوايع)
٢٩٩ الكلام على عامل التوايع وعامل

... البدل وبديلة الجار والمجرور من الجار
... والمجرور

٣٠١ (النعت) والصفة العامة والخاصة
... ومن العامة الخال والخبر

٣٠٣ فائده التخصيص والتواضع آه
... وعدم اشتراط اشتقاقه

٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعى
... وقياسى ككل وجدو حق وشرعك

... وحسبك
٣٠٦ والسماعى ضربان

٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست
... نكرة ولا معرفة

٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه
٣١٠ مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية

٣١١ المضمير لا يوصف وكذا ذو اللام
٣١٢ مراتب التعريف

٣١٣ التزم وصف باب هذا بذى اللام
٣١٤ احكام النعت من جمع الاوصاف

... مع تفرق الموصوفات
٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات

٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبامع ان واوها
... اعتراضية

٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يصلح
... لانعت بابدال المنعوت والجر بالجار

٣١٨ (العطف)

٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور
عطف على مثلها ام المجرور على المجرور

شَرْحُ الْكَافِيَةِ

فِي النَّحْوِ

Sharḥ al-kāfiyah fī al-naḥw

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ نَجْمِ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

عَنْ مَسْئُورٍ مِنَ الْكُتُبِ الرُّضَوِيَّةِ لِأَجْلِ اللَّامَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ

المؤسَّس الشيخ عبد الكريم التبريزي

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

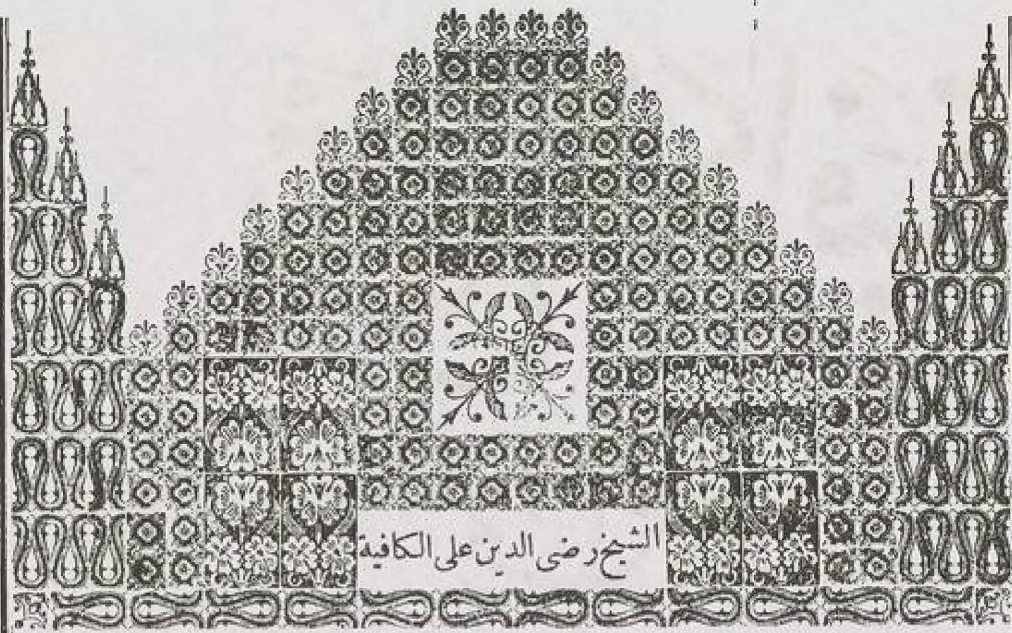
✻ ناشر: انتشارات مرتضوی

✻ تیراژ: ۳۱۵۰ جلد

✻ نوبت چاپ: دوم، زمستان ۱۳۶۶

✻ چاپ از: چاپخانه حیدری

✻ آدرس ناشر: ناصرخسرو، کوچه حاج نایب، تلفن ۳۱۹۱۳۱



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعده * وتعالى كبرياؤه عن ان تشتمل بحدته *
 ٢ تاهت فى موامى معرفته سبالة الافهام * وغرقت فى بحار عزته سابعة الاوهام *
 كل ما يخطر بالذوى الافكار فيعزل عن حقيقة ملكوته * وجبى ما تعقد عليه ضمائر *
 اولى الابصار فعلى خلاف مآذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على *
 خاتم انبيائه * ومبلغ انبائه * محمد بن عبد الله المشرىبه ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة *
 الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الى بعض من اعتنى بصلاح حاله *
 ٥ واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق ما يجرى مجرى الشرح على *
 مقدمة ابن الحاجب عند قرائتها على ٦ فاندبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص فى هذا *
 ٨ الحج * والسالك لئلا هذا الفج * من الفطنة الوقادة والبصرة النقادة * بذلا لمسؤله *
 وتحققا لموله * ثم اقتضى الحال بعد الشروع ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع *
 فان جاء مرضيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغرورى صلوات الله على مشرفه لاتفاقه *
 فيه * والاقن قصور مؤلفه فيما يتحيد * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا *
 ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل *
 تمر وتمره وليس المجرد من التاء من هذا النوع جع الذى التا كما يحى تحقيقه فى باب الجمع *
 بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالغسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل *
 ٥ الاعلى ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام *
 من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 ٢ قوله تاهت فى موامى
 الموامى المفاوز جمع مومة
 واصلها مومة على فعلة
 وهى مضاعف فلبت واوها
 الفا لجر كها وانفتاح ما قبلها
 ٣ قوله قبل ميلاده) اى
 قبل زمان ولادته ٤ قوله
 من عترته (عتره الرجل
 نسله ورهطه الادنون اى
 الاقربون ٥ قوله واسعفه)
 اسعفت الرجل بحاجته اذا
 قضيتها له واسعفته اعنته على
 امره ٦ قوله فاندبت له)
 ندبه لامر فاندبت له اى دعاه
 له فاجاب ٧ قوله مع عوز)
 عوز الشئ عوزا اذا لم
 يوجد ٨ قوله الحج) الحج
 معظم الماء كاللجة والفج
 الطريق بين الجبلين ٩ قوله
 (التجاوز عن الاصول)
 جاوزت الشئ وتجاوزته
 بمعنى وتجاوز عنه اى عفا
 وكأنه ضمن التجاوز معنى
 التباعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغرورى) والغرى الحسن يقال (مجازا)
 رجل غرى والغرى قبرا مالكا وعقيل سميا غرين لان النعمان بن المنذر كان يغرىهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ قوله لكن
 الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الاعلى ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعد
 المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى

٧ (قوله كلمة شاعر) أي قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) أي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) أي في عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) أي في العرف، اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قبل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل ايضاً وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه) أي لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اوجه عن خد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) أي بعد كونه مصدراً

٧ (قوله ومحرفات

مجازاً على القصيدة والجل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدثار ضرب الامير اي مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدراً على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملًا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مرصعة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المجهول فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ٩ فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ٤ ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقبل كلمته كلاماً كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنتك حيثك بضم الدال بمعنى دهنتك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجئ ٥ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعاني ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلاً او لا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قبل انك واضعه ٦ كما اذا سميت يزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى انها موضوعه له من دون اقتزان قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظاً موضوعية لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملًا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلمية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف في ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهة المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حيثئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ﴿ ٤ ﴾ اعني الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتي وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المص مرفوع صفة اخرى لفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح في شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاء في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه * والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يختص في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للبينين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يحكى (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون (٣) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لالابالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمهملات كام ونحوه من الهذيان وقدر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين (فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكما كثرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة (٤) فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا العهد كما يحكى في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والالم يحز الاستثناء لانه عند الجمهور من التعمية يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لالبيان استغراقه (٧) ان قيل لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبه (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعبر الاصل في مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحيثئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا فيكون معنى عبد الله علما ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة لخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاختيج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لايخراج مثله ولعله انسب **هـ** بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال الفاعل) من التكلم والخطاب والتذكير مثلا
٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لاختفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوها فيها فكل واحدة منهما كلمة على حبالها فتحو الرجل كثنان لكلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجها عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياه النسبة وتاء التانيث المتحركة والفاء التانيث فقد قيل انها من حروف المباني زبدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها الفاعل كما

صوم ورجلان صوم فلابؤث ولايتي ولايجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة لخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات) قلت لا يخرج مثل ذلك بناء على الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف التانيث (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع) فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللفظة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصرى وجبجج الافعال المضارعة جزء لفظا كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يحكى في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قبل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للطاوعة مع ان كل واحد من استفعال وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو بصرى ومسلان قالا لفاظا المشتكلة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب بجزء كلمة كما ادعينا في الكلام المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلمة اعتراض وارد الا ان تنقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان بها * قوله (وهي اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كاتأتي من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمه الشيء الى اجزائه كما تقول السككجيبن خل وعسل وما ذكره قسمه الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان و فرس و بقرة وغير ذلك و زيد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو اوفي كونهما حكيمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد اوفي حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف اوفانهما في الاصل لحصول احد الشئين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين) قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هوله كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

(فان قيل)

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة ٤ قوله (فالاغراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اي لان المعنى الكلمة لفظ ٦ قوله فنقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لالادال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالمدكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعني الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها في الالفاظ الممثلة كقولك جسق ممل ودعوى وضع الممثلة للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اجبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اجبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع حوله (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعوره اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعوره ومعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله (لاني اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم والام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لاني نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لاني نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرية بين النفي والاثبات فتكون حاضرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأني ذلك الا في اسمين او في فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه لانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

تقديرافلذلك قال ان يخبر
احراز عن النسبة الاضافية
٥ قوله (فكان على المص
ان يقول كلمتين او اكثر) قيل
الاسناد نسبة فلا يقوم
الابشيثين مسندومسنداليه
لأكثر وهما ما كلمتان او ما في
حكمهما في قبول الاسناد به
او اليه فلذلك اقتصر على
كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في
خبر المبتداء في الحال)
اي اذا كان جملة خبرية او
في الاصل اذا كان انشائية
او طلبية

٧ قوله (جزاء الشرط
وجواب القسم كلامان)
جواب القسم كلام بلا نزاع
واما جواب الشرط فقيه
بحث والحق ان الكلام هو
الجموع المركب من الشرط
والجزاء لا الجزاء وحده لان
الصدق والكذب انما تعلقا
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة
التي بين طرفي الجزاء يظهر لك
ذلك بالتأمل في قولك ان
ضربتني ضربتك فانه قد لا
يوجد منك ضرب مخاطب
اصلا ويكون هذا الكلام
صادقا ولو كان الحكم
المقصود متعلقا بالجزاء
لم يتصور صدقه مع انتفاء
مدلوله في الواقع بالكلية

قام او اقام زيد او احدهما مقدار ادون الاخر وهو اما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كافي في زيد
قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في
الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر
واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها
(وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليحمل الاسناد الذي في الكلام
الانشائي نحو بعث وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولئك قائم وكذا نحو
اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا
على سائر الجمل الطلبية فحقف بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بدلالة قولك فيالم بسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب
لما قل استعمالها (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم) (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابود قائم وزيد قائم ابوه
٥) فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه
لادليل عليه ويحیی فيه من يد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم
ما يخبر عنه احراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد
عرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين
اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يحیی في باب المصدر (وكان على المصنف ان
يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقام زيدان
فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته
٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت
كلها بجلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي
في الشرطية لانها قيد في الجزء ٧ جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت
مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس) وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلب والانشائي كما ذكرنا (واحراز بقوله
بالاسناد عن بعض ما تركب من اثنين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض
المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات
الثابتة الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف
وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند
ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه
مسندا لامسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثلاثي بين الثلاثة الاشياء
اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع أم) قيل رد على هذا الوجه الأخير ان الاسناد ح يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحاد مع ما تضمنه
فما اذا تتركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما
اذا جعل الباء للاستعانة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير
في قولهم ما دل أم) قال المص
في الايضاح الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اى ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى
في غيره اى حاصل في غيره
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى
على ذي فطنة واما اعتراض
الشارح فليس بشئ اذ ليس
مقصوده ان مؤدى لفظة في
في الموضعين واحد بل
لا تصور ذلك لان كون
المعنى معقولا في نفسه ملحوظا
في ذاته وكونه ملحوظا
في غيره آلة لتعرف حاله امر
معقول كما او ضحناه واما حكم
الدار كحسنها مثلا فلا يوجد
الا فيها سواء كان ناشيا من
ذاتها او مستقادا من غيرها

مع الفعل او الحرف والحرفان فلاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما
اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسندا واما نحو يارب فلست يداء
مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف
مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا
في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاستعانة اى تتركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى
مع اى مع هذا الرابط * قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة)
لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل
واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرح به ولا المقصود منه الحد بل كان
المراد منه الدليل على الحصر (قوله ما دل اى كلمة ذات والاورد عليه الخط والعقد والنسبة
والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم
احداقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلها والاسم جزئ
لها (وقوله في نفسه الجارو المجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه
لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف
ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى
ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار
نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل
في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هافير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف
مفردا كالمعرف باللام والمنكر يتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في مقام زيد اذ قيام زيد معنى ٣ فالحرف موجود
لهناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصرى او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون
معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على
معناه الاصلى الا ان هذا تضمين معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم
اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها
او غيرها وذلك لان ارتباط حسنيتها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه
ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح

٤ قوله (وقد يكون الحرف دالا على مضمين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من النجاة ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمضى ١٠) من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللزيم اضمارهما (٤) وقد يكون الحرف دالا على مضمين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تقيدها على الفاعلين بعد الانفصال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمضى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله مضاه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يحجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس مضاه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذى في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنسوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرده عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاني رجل طويل موجود لعناء اى الطول في موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على مضمين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذوقه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول ليقوم به الطول * واما قولهم التعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصه وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعنى ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

قطعا اذ لو كان مضاهيا واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكي لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتهاء والظرفية اسماء كانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على مضاه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل

دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكمه عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكمه عليه وذلك بما لا يشبهه فساد على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله (ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره) اي الحرف لا يدل الاعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته الى غيره وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة الخصوصية ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقرر آه) وذلك لان السلب انما يتقبل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال) او بالعكس ٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه فقلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اي غير الاصل اعني الوضعي ٥ قوله (لازما) اي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي آه) قال المص الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربة ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد الامعنى الابتداء في غيره (قوله غير مقرر صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقرر بيان قوله في حد الفعل هو مادل على معنى في نفسه مقرر باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احدى الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصل فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان ووجب وقوعه في احدى الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبح والغروب والقبولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احدى الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لامداولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يحكي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احدى الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يتخلل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كافي عسى او غير لازم كافي بعث واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الخالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقرر بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والغروب والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احدى الازمنة الثلاثة كالغروب مثلا بمعنى كونه الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احدى الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغير يغبر والحق انه بمعنى الماضي او البقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى

غير مقرر بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالحق ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فتوهم

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود) وقد يقال لا اهمال مع الشهرة وثبادر المعنى المقصود من العبارة
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من

تفسيره) وهو ان الاقتران
باحد الازمنة الثلاثة انما
هو بحيث يكون ذلك الزمان
مدلول اللفظ ايضا وقد يقال
اعتبار الخيرية مشهور في
الحدود فالعنى ما دل على
معنى مقترن من حيث هو
مقترن فيكون دالا على
الاقتران ايضا ٢ قوله
(واما الكاف الاسمية فعناها
المثل آه) فعنى الاسمية
بالفارسية ما نند ومعنى
الحرفية همجو ٣ قوله
(بخلاف رب عند من قال
بحرفيتها فان معناها القلة التي
في مجرورها) لا القليل
٤ قوله ولو قلنا الحرف
ما لا يدل الاعلى معنى في غيره
لم يرد عليه آه) اى لم يرد
الاعتراض على حد الحرف
بهذه الاسماء وان اكتفى
بدلالته على معنى في غيره
وردت نقصا عليه كالأفعال
على ما مر ٥ قوله (ومن
خواصه) اورد من
للتبعض اذ من جعلتها تاء
التأنيث المتحركة وياه
النسبة وكونه فاعلا ومفعولا
وموصوفا ومثنى ومجموعا
ومنادى ومصغرا وقد اشار

﴿ كانت من الغارين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل
والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها) ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه
الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه
(فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن
لا يفيدا معناها الذي هو الشئ المبهم ويحدته في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد
معناها الذي هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام
ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهما لكن اشترط فيهما
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا حذا من المعارف (وكذا اسم الإشارة الا
انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فعناها المثل
بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير
للكثرة التي هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها
القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية
صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم
بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله
في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان
(واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره
نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام
اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء
واى في الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم
(ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اغنى الهمزة
وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت
وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالضمان عارضان
فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اى امن تضرب ومن معنى اى في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان
من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا
٤ ولو قلنا الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلا وبالكاف
ورب وكم * قوله ﴿ ٥ ﴾ (ومن خواصه دخول اللام والجر والتثوين والاسناد اليه
والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير)
ذكر المص في شرح الفصل قال بعضهم اراد ان ٥

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرد قضية الحدود المحدود) جعل اول الاطراد صفة ١٣ الحدود الخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن الحدود وذى الخاصة فاخرهما اذ ذاك حقهما فهما فيها

٩ (قوله اى لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الاضمتا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحي

وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لا تضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ (قوله الاضمتا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الاضمتا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصده غالباً بمفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ماصدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هنالك الى تعيين ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند الحاجة ان تجعل مكان هذين تقيضيهما فنقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطر دقضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تنظر كذلك نحو كل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجيى في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولا جواب لو وغير ذلك) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعاً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمتا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ (واما قول الشاعر * يقول الخنئ ٥ وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار الجودع * فليست اللام فيه لتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيجب لا يجيى الا في ضرورة الشعر) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهو اذن اربعة اقسام احدها للتكثير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب اجدو ابراهيم فليس يتمحض للتكثير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التكثير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحيث ذكرته بـ كل قائما وسجى ان المضاف لا يكون الاسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخنئ (اى الفحش) ٥ (قوله وابغض العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح ٥

٣ (قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ابضاشي * من تلك المعاني) يعني الاربعة
 ٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اي اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التي كانت فيها لحض التاء ثبتت سقطت فيه علامة والتاء لم يجمع المؤنث
 لا لحض التاء ثبت فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعمد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة
 تاء ثبت فيها لامتحضة آه) لا بد في المؤنث من علامة التاء ثبت ١٤ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله

اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت في نحو قوله
 تعالى من عرفات * ولو كانت للتكثير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه
 ولا لترنم فليبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب
 الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجرك كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام
 التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
 في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم
 علامة تمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ابضاشي * من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها
 مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها * وقال الربيعي وجار الله
 ان التنوين في نحو مسلمات للصرف * قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التاء ثبتت فيها
 ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لحض التاء ثبتت سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله
 نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تاء ثبتت فيها لامتحضة للتاء ثبت ولا مشتركة
 لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا فنقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد
 ٨ كافي قوله * ولا ارض اقبل ابقاها * ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل
 البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه
 لو سقط لتبغ الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه
 متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم تحذف المانع هذا مع انه ٣ جوز
 المبرد والزجاج هنا مع العلية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى ببيت امرئ القيس *
 ٤ ثورتها من اذرعات واهلها * يثرث اذنى دارها نظر على * بكسر التاء بلاتنوين
 ٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر
 ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين
 في مثله مع العلية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة (واما تنوين
 الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم
 في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد
 فيسدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد
 وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * اقلن اللوم عاذل والعنان * وقولي
 ان اصبحت لقد اصابن * ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن

كافي قوله ولا ارض) اي
 لا مكان ولا موضع ٩ (قوله
 فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث
 مصر الذي هو بتأويل
 البقعة) لا مانع في مصر من
 تقدير التاء ليكون مؤنثا
 باعتبار ذلك التقدير وفي
 عرفات ما ذكرنا من المانع
 وهو انه لم يعمد تقدير التاء مع
 وجودها واما تأنيث الضمير
 فيكفي فيه وجود التاء التي
 اجمع المؤنث ولا يكفي ذلك
 في منع الصرف لضعفه ٢
 (قوله وانما لم يسقط في نحو
 من عرفات لانه لو سقط
 لتبغ الكسر) لان الكسر
 في غير المنصرف انما سقط
 تبعا لسقوط التنوين ٣ (قوله
 جوز المبرد والزجاج هنا
 مع العلية حذف التنوين
 وبقاء الكسر) لان جعل
 الكسر تابعا للتنوين في السقوط
 ههنا كافي سائر غير المنصرف
 يوجب ذلك المحذور ٤
 (قوله ثورتها) ثورت اي
 رأيت من بعيد ٥ (قوله
 وبعضهم يفتح التاء في مثله)

ولا يبالى بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك) (في القافية)
 الترنم) ويلحق آخر الايات والانصاف المصرفة ٧ (قوله ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن)
 التمثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو رب بن اولي

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) أي مغيرة الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح أيضا ما بعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) أي خالى ٣ (قوله ١٥) المخترق (الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام
لما خفف الخفق السراب
أي رب مظلمة كذا قطعت

٤ (قوله وانما اختص
كون الشيء مسندا اليه آه)
فان قيل كيف يصح جعل
الاسناد اليه خاصة للاسم
مع شموله فيكون منعكسا
قلنا لا شمول ولا انعكاس
ولذلك احتاج من عرف
الاسم بما يصح ان يحدث
عنه الى ان يقول او يكون في
معنى ما يصح ان يحدث عنه
ليدخل فيه الاسماء اللازمة
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن
لنا آه) شدن الغزال
شدونا قوى وطلع قرنه
واستغنى عن امه (الضال
بالالف السدر البرى
الواحدة ضالة والحرمة
بضم الميم من شجر الطلح
وجهه اسمر

٦ (قوله وقول الجحاج

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد
وحدها التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك التثنية فاذا دخل القافية
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا
٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ المخترق * فيفتح ما قبل النون تشبيها
لها بالخفيفة او يكسر لاسا كنين كافي حيثنذ على ما يحكى في آخر الكتاب وانما الخلق بالروى
المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه
اما في الحال او في الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل
لا يدل على الذات الاضمارا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله * بأميلج ٥ غزلا
ناشدن لنا * من هؤلاء بين الضال والسر * راجع الى المفعول المنجذب منه الى هن ملصحات
والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت
في غير موضعه واما نحو قوله تعالى * رب ارجعون * على تأويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ٦ وقول الجحاج يا حرسى اضربا عنقه أي اضرب اضرب فليس الاول بجمع
والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله
او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم
الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأنيث والتكرير والغالب فيما يفيد التأنيث
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثني
والجموع لمشايبته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان
كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبك وسعديك وقوله تعالى * ارجع
البصر كرتين * في كون اللفظ في صورة المثني وليس به (واختص الاضافة اعني كون
الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كافي غلام رجل واما متعرف كافي غلام زيد
والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الاسما (ولم يذكر المص من
خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى * يوم يجمع الله الرسل *
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل أي يوم جمع الله قيل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

يا حرسى (الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد
معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيداً مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لا احد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازوج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معاً زوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من الاسماء لا يكون) ١٦ الامر كما من شيئين فصاعداً كخمسة

عشرون نحو (التمثيل بعديك اظهروا ان كان قوله ونحوه شامله وجعل التمثيل را جعاً الى المركب مطلقاً لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالعبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولاً

٥ (قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد آه) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرقين ان يقال هذا مبني الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصل دون العروض المتبادر من الثاني ان

وحده كما ان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها وامان حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله (وهو معرب ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل) هذا احد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي تذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احدهما الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيداً مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلاً لا احد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معاً زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من شيئين فصاعداً كخمسة عشرون نحو وهذا باب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماده على عناية وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسألنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معرباً بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يحكى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو (قوله ٥ مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يحكى في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمر المس وذلك

(بان يقال)

اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يدفع ما اورده وينحصر مبني الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي ٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء العربية عن حد المعرب

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد واذك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحد نسخ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشي والذى توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشي والذى توقف عليه معرفته هو الاختلاف

الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشا بهته للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه للمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان لاسم ما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا علىية والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف ياتانا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحى في التصريف في باب النقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى (واما ان يبنى مع حصول موجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابته للحرف اول الفعل على ما يحى في باب المبنى وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتى (فقولاه الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه ٩ قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لقطا او تقديرا) هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النجاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب او لان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليميز عند المنشي للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءنى هؤلاء فهو مثل جاءنى قاض (فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقدير اى بقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما التعذر كما في المقصور او للاستئصال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبه للمبنى لافى اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون فى آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء انه فى محل الرفع اى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاء فى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى آخره

الاختلاف الحاصل (ش) فى كلامهم فقول (٢) المنشي مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلفة فى كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلف فى كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليبدل تنبيه على علة وضع ١٨ اعراب في الاسماء فهذا اليدان بمنزلة

التصريح

٥ قوله (بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمل عبارة المتألم يرد النقض بالصامل

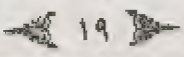
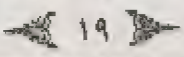
٦ قوله (ليبدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المص فالصواب ان الضمير لما

٧ قوله (فهم في الظاهر كالقاطع والسكين) ولا شك ان القاطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة ٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه (اه) يعني ان الفتح قبل الالف والياء في المثني والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر ايضا

٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته آه) لم يرد ان آخر العرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري وليس

(قوله لفظا او تقدير ا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظا او تقدير * قوله (الاعراب ما يختلف آخره به) ؟ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح * وقوله (ليبدل على المعاني المعتورة عليه) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة (قوله عليه اي على العرب) قوله ٦ ليبدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الان الهواة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لآلة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال بآه الاستعانة بدخولها في الآلة اكثر منه في الموجد) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياه النسبة وقعه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر اتنى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه وواو الجمع وياه وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف آخر العرب به والعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثني والمجموع الابد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جائي مسلان هن المثني ولم تغير عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر العرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلان ومسلون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما يختلف آخره ولا يختلف آخر شيء بشيء الاوهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو شيء واحد (والحق

الموجود في آخر العرب ان تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة عليه فهي الاعراب لاذلك (ان معنى الامر الاعتباري الذي يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لاتصافه

٤ قوله (فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امرا زائدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد  ١٩  من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعا ولم يوجد هناك الاختلاف وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا ٦ قوله (فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تضاريس الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا عرّب بالحركات وان عرّب بالحروف فاختلف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبها الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد (وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكميرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضميتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحنا نحو ان اجدوا باجد ويا ما ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة فتحمة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحمة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحمة غير تحول الفتحمة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاهو ثلاثة (وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فقيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره فلم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره (فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لا ما اختلف (قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح (اى من السكون ٧ قوله) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ٥ واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر بطراً احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرود عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كافي التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يحتلبه حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كافي المثني والجمع السالم والنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلون ومسلات وزيدى ومسلية والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ ان المعنى لازماً للكلمة فان كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للنبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشئين او الاشياء فاللازم بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى كما تقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طراً بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على مضاهي الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لابد ان يعرض فيه ما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعل تذكرها في كل واحد منها ولم يحتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفاً التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر (وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة واكثر منها) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير المكسر فيزيه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى

(العمدة)

٦ قوله (واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر) اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الآخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظ لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فنصب قرينة ٧ قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة من بدل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى) كالمعامل الذي يطرأ به المعاني المقصورة على الاسماء ٩ قوله (وجعلت) اي العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله (معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة) اي اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى آخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر
 الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن فاذا عطف على المجرور فالمحل على
 الجر الظاهر اولى من المحل على النصب المقدر (وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى
 ﴿واسمحو برؤسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال
 النصب المقدر كما سيحى * ثم اعلم ان يحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا يحدث
 علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني
 بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلى فقبل العامل في الفاعل
 هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر
 هو الآخر على مذهب الكسائي والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (واختلف
 في ناصب الفضلات فقال القراءه هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور
 ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان
 ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل
 الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال
 البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين
 اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام
 الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه
 تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة
 لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يحى في باب الاضافة فيزول النصب المحلى
 عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسبيا منسبيا مع حرف الجر
 الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد
 تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف
 ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني
 وعلى معنى من في نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا
 الاسم كما احيل على حرف الجر كما يحى فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى
 تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علمه للمضاف اليه
 فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل
 فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر
 ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير
 مختص باحد القيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما
 فبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل
 معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الامعنى
 واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين المتبسين كما
 في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يحى في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما
 الى الآخر صار فضلة)
 اى ما عداهما من متعلقات
 الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب
 كونها فضلة اى في كون
 الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى
 كونه حكم الفضلة
 ٦ قوله (اذ هما فضلتان
 بواسطة الحرفين) اى الاسم
 والفعل

٧ قوله (أسماء الاصوات كسوخ وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان في الطريق لام الف) قال أبو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تحط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاو المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولها معا الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الاسا كنافل يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من أسماء الحروف ٢٢ ❦ الا الالف قبل وذلك لان اسم

الهمزة محدث وهي داخلة في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر أسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظا لا وفيه تكلف لا ينبغي ثم ان جعله أسماء الحروف في سلك الا صوات بعيد جدا لان أسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء العربية بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق في الكشف منقولا عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابها فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة بخلاف لنظر الواضع فياء المفردات وان كانت اصولا للركبات طارضا لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ أسماء الاصوات كسوخ وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني أسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الالفاظ لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف (واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجوز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كسوخ وجه وبا وتا وثا (٢ واما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لا يلزم الكسائي والقراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر لانه يجب تقدم العامل على المفعول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك ان شيء (وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولوا وجبا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله (فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله (واما صاغ على اقل من ثلاثة آه) قال صاحب الكشف ان أسماء الحروف تقع في التعديد كثيرا فحقت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يتدفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوي ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ————— ٢٣ ————— معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يطل عمله معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما

للفضلة) اى الابتداء

المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله نبجي في ابوابها)

اى العوامل المذكورة

٥ (قوله وانما جاز تقدم كل

واحد من جزئى الاسمية

على الآخر آه) ومن قال

العامل هو الابتداء قال لما

لم يكن شئ منهما معمولا

للاخر جاز تقدم كل واحد

منهما على الآخر الا ان

الحكموم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم

الشيب في مثل) قاله

ذوالرومة وتامه جواتبه

من بصرة وسلام* الشيب

بكسر الشين صوت مشافر

الابل عند شرب الماء

والمثل اسم موضع وقيل

الذى فيه ثلثة والبصرة


حجارة رخوة يميل الى

البياض والسلام بكسر السين

الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للنسب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط القائدة وهو المقصود من الجملة لانه انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفصـ كـ آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة بمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اعلان في الرفع كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وايست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فتسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة على ما ينجى في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ ينجى في ابوابها ٥ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبني فاطلب لبنائه علة كما ذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنيات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله ﴿ تداعين باسم الشيب في مثل ﴾ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ﴿ وباء هاج بينهم جدال ﴾ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ﴿ قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة) اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعا ض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره اتيان بعده بجزأ من الياء وفتح اتيان بعده بشئ من الالف والافا والحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنتك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شائعة بعضها على بعض في حوض مثل او مكان جواتبه من هذين الحجرين

٧ (قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى  ٢٤ بعده بشيء من هذه الابعاض بلا فصل

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة لزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالاتيان بشيء من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله

بلا فصل او مع فصل ٩ (قوله وحركة البناء كسر الان الاولين) اي الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اي الكسر ٣ (قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هي للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سمو المعاني بالمقتضية اي للاعراب ولاشك انها تقتضي اولاً وبالذات ما هي علامة لها واما الاختلاف فهو

سمى الحرف متحركا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم القاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولاً وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته اي اقتنه بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصبا) واما جر الفمك الأسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جراً وحفظاً ٩ وحركة البناء كسراً لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزماً والبنائي وقفاً وسكوناً (وانما سمي العرب معرباً لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله في التيب يعرب عنها لسانها) اي بين وسمى المبني مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اي علامتها (والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى) وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافاً اليه معنى اولفظة كما في غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمون وابوك) والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلماً ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو يزيد وابجدو بمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يحكي وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو وقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الاعلى حركات غير اعرابية بناءً كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضاً كقول المصنف بالضمة رفعاً والكوفيون يطلقون القاب احداً النوعين على الآخر مطلقاً (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فقول هذا التخيل يضمحل بان المغرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبني فليس فيه الاعداد الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب

﴿ ٢٥ ﴾

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ (قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه) واذ قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة له لوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب نحمد

٦ (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة

(٤) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو ما من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالوجد كذا ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النجاة جعلوا الآلة كائنها هي الموجد للمعاني وعلاماتها كاتقدم فلماذا سميت الآلات عوامل (فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كافي في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذ اثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدّر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متعين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغي ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ولذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبلي ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالفرد

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل

٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور في نحو قام به فلا خفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية) اعني حين سئل كيف اصبحت قال خير اي بخير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء) ٢٦ الستة أم قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف وهنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد يتحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاكتفاء بما لا يتحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) فيكون البناء للاتصاف

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا

آه) التمثيل بالكسر من جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكور قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول بفعله احترازا

عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انبغ

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضممة والكسرة غير المنصرف بالضممة والفتحة اخوك وابوك وحوك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غيراء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلام مضافا الى مضمرة واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخوانها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك اننا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجزم ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوفى للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانباء) وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشايعته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مهيأة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون (قوله بالضممة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ) وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع واتصافه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء في قوله بالضممة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة) وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يبحى

(٦) والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال اوللضم والفتح نحو مساجد) وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يبحى بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو واحد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يبحى في بابه) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه) اي ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ (قوله وتصريجه بهذه الاسماء الستة) يعني عن الاحتراز عن تثنيها ﴿ ٢٧ ﴾ (وجهها) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ما المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش القرض من ردها) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شيء وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف آه) ولانه لا يكون الا عراب في وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربيعي ابو الحسين

٤ اوله وانني حينما يثني الهوى بصرى * من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من زفرى غصوب جصرة) اي قوية ضخمة وتماه زيافة مثل الفتيق المكرم

٦ (قوله وقال الجرهمي انقلابها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غير ما المتكلم لانها اذا تثنيت اوجعت فاعرابها سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي ٨ (وتصريجه بهذه الاسماء الستة) يعني عن الاحتراز عن تثنيها وجعها وتصغيرها (فلم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للعاني المتساوية بالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها باد لا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الوجه المقتولة فيها فمن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابن ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش القرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني (وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعفه ما تناول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء العرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له (٣ وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لا تنفصحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقنا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ٤ ادنو فانظور * وقوله ٥ ينباع من زفرى غصوب جصرة * وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر وبسوغ حذفه بلاختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف (٦ وقال الجرهمي انقلابها هو الاعراب واماهي فاما لام او عين فملى قوله لا يكون

واماهي فاما لام او عين آه) هذا يناسب ما قبل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها
في الساقين لان دليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقييد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقال عليه
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما
يصلح للاعراب من نسخها ٧ كما اقتصر في المثني والجمع على ما يصلح للاعراب من
سسخهما اعني علامة التنثية والجمع اذهى من نسخ المثني والجمع (ثم نقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني
والجمع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد للحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كركتين
او اكثر فكهوا ان يستبد المثني والجمع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فروعا لها وفضلوها على المثني والجمع باستيفائها للحروف الثلاثة كل في موضعه وكل
واحد من المثني والجمع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه (وانما اختاروا
هذه الاسماء بخلاف نحو غدا لمشايتها للمثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالخ لاخ والاب
(لابن وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كافة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها تحذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المتحلبة للاعراب (وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوها منها نحو
يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانتفاع ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر في
المثني والجمع على ما يصلح
للاعراب من نسخها) قد
تقدم ان المختار عند
الشارح ان المثني ونظائره
كلتان في الحقيقة صارتا من
شدة الامتزاج في حكم
كلمة واحدة فلا يكون
الالف في المثني كلام الكلمة
او عينها في كونها من نسخ
الكلمة
٤ لانتفاع نسخها

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروا ن آه) المذروا ن اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدا ماذرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذران في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذالك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال في الصحاح الثناء ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنيته فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقيل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن

٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتمال وجهها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفع وحين للنصب وحكم ان الحال في الذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابغاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتثنية في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الساقين فطرذا للباب (ومعنى جوك ابو زوجك واخوه اوابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حبل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحقي باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يحكى في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كلت رجلها سلامي زائدة) فالالف محذوفة للضرورة كما يحكى وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروا ن اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانته كان ماذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثباين فكان عليه ان يذكره (٢ وذالك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثباين طرف الحبل المثنى فالثاني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه (٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبنا كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان قهوا ذان والذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردا (وانما اعرب المثنى وجع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بحفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والجمع نحو ضربا وضربوا وانما على اعرابهما فيجمل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فيجملوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم يجعل مشاة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغة موضوعة للمثنى ليتيها له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان يجعل مشاة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة ما القياس ما القياس مفرداتها

اولى بها فقلبت الف المثني وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون
الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على
الحركة الثانية قبل اعراب المثني مع عدم استئصالها (واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت
كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقبت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو
قلبت الياء لضمة ما قبلها وواو الجمع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر
النون في المثني لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق لفصل الاعتدال في المثني بخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطيارية
للاعراب كاذكرنا (وقال سيويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب فقال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثني والمجموع
اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
هذا القول (وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لان النون عنده
عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع ككون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لالفاظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء تعرف ان
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة
المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الف والواو
والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب (قلنا ذلك انما
يلزم اذا اعراب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لا حروف الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع
اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه
(وقال الجرهمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع
معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كاذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلوا الف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك (فان قيل علامة
الاعراب لان تكون الابد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر
ما قبل ياء المجموع) قد توهم
بعضهم ان الفرق بكسر
النون وفتحها دفع الالتباس
بين المثني والمجموع من
المعتل اللام في حالي النصب
والجر وذلك لسقوط لام
الفعل فلا يحصل الفرق
بحركة ما قبل ياء الاعراب
ففرق بحركة النون فيقال
في المثني اشقين بكسر النون
وفي الجمع اشقين بفتحها
وهكذا مصطفى ومصطفى
وهو سهو لان لام الفعل
لا يحذف في المثني فيقال
اشقين و اشقين
ويحذف في الجمع فلا اشتباه
حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب
من هذه الحروف يضعف
ضعف بنفسه واضعفه
غيره واما ضعفه فعناء نسبه
الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على
المعنى هو الف والواو)
لا الانقلاب

هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف
الكلمة امانون الثني والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى
كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتها
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني
شيء (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتكثير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتكثير
(وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان
ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين (وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
حذف بعد الضم والكسر وقلب الفاء بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم
لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فحفظت بعد الفتح
بقلبها الفاخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر
الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفاء لحقتها
نحو الفتى وحبل ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمى ويدعو فالاولى
الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف (وقال سيديويه النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنع من
الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعدما كان
عوضا منهما ثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها
حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يفتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلان فقط وفي رجلان وقل ليس عوضا
منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما
قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة
(وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو
ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل
هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو للفرق
بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والثني المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه
وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوين في الثني ومن اكثر في المجموع
بناء على ان الثني كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة
الكمال تكون على
افادته هذا المعنى على
خمس اقسام نسخة

قول خرطت الورق اذا
حتته وهو ان يقبض عن
إملاه ثم يمر يدك عليه الى
اسفله والقتاد شجر له شوك
مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخه
٢ (قوله ولم تبدل التاء
من الياء الا في اثنتين) اي
من لفظها فان التاء فيها بدل
من الياء في اثنتين

٣ قوله (وعند الجرعي)
قال ابو عمر و الجرعي
الاء ملحقة والالف لام
الفعل فعنده وزنه فعتل
و لو كان الامر كما زعم
لقالوا في النسبة اليها
تكتوى فلما قالوا كلوى
واصفوا التاء علم انهم
اجروها بجرى التاء التي
في اخت التي اذا نسبت
اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال في كلت رجلها
سلامي زايد قاه) وقال في
الصحاح هكذا في كلت
رجلها سلامي واحدة
كلتاها مقرونة بزيادة اراد
في احدى رجلها السلاميات
عظام الاصابع قال ابو
عبدة السلام في الاصل
عظم يكون في فرس البعيره
اخره ومن يحترث
حربي وحرثك يهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الانتوين واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي
(واما كلا فعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى
المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيذا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا
وجئنا كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيذا وكذا كلاهما جئنا وكلانا جئنا واذا كان في الأغلب جاريا على المثني وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني العرب نحو جئنا كلانا وجئنا كلاهما وكلاهما
كلاهما وكلاهما جئنا (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثني اصلا اذ لا
يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني
(وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضامين الى المضمر في
الاحوال كافي المضامين الى المظهر ولا ادري ما صحته) والالف لا تبدل من الواو عند سيبويه
لا بدال التاء منها في المؤنث كافي اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو
بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويحذف الكلام عليه في باب الامالة) وكلتي فعلي والالف للتأنيث جعل اعرابا كما
في كلاهما انما تجيء بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جعلا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تمحض
للتأنيث فلماذا جازتوسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت
وبنت وثنان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز
يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور) والالف ايضا لما كانت
تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما (٣) وعند الجرعي وزنه فعتل
ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فحذف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لافي الجمع قالوا ولم
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال في كلت رجلها سلامي زيادة * كلتاها مقرونة
بواحدة * وقال كلت كفيه توال دائما * يجيوش من عقاب ونم * والجواب انهما
لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال * كلانا اذا ما نال شيئا فاته ه * وقال تعالى
* كلتا الجنين آتت اكلاهما * ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى الضمير او الى
المظهر كسائر التثاني (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكن
معنى المفرد مخالفا للمعنى المثني (واعلم ان كلا وكلتا لاتضافان الا الى المعارف لان

٥ قوله قال انما افردت اولو
وعشرون) قيل كان الواجب
حيثئذ على المص ان يذكر
اولات مع جمع المؤنث السالم
٦ قوله (واما عليون
وقلون فانها جمع عليّة) العلية
بالكسر الغرفة وزنها فاعلية
من المضاف هكذا قال بعضهم
وقيل هي بالضم وزنها فاعلية
٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى
بانه اسم دال آه) هذا كلام
لا يجدي نفعاً في دفع قول
المص لان اعتراضه على
النحاة مبني على تحديدهم
المثنى والجموع بما تقدم
ذكره نعم ان اراد ان لنا ان
نختار لهما حدين آخرين لا
نحتاج معهما الى استثناء تلك
الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (وامادو) فيلزم
فيه حذف النون بسبب لزوم
الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامي)
الاولى ان يقال يعني كل
ما عرب بالحركات لفظاً من
المفردات والجموع المكسرة
وجمع المؤنث السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم فيخرج
ايضاً نحو عصاي وسكاري
ويدخل فيه نحو عبادي
ومسماي ايضاً

وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوي الا المعارف كيجي في باب المضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظاً ومعنى نحو كلا الرجاين او معنى نحو كلانا (ولا يجوز تفريق المثنى
الا في الشعر نحو كلا زيد وعمر) والحق التاء بكلام مضاف الى مؤنث افصح من تجريده نحو
كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلتا الجنين آتت
اكلها﴾ ثم قال ﴿وجفنا خلاهما نهرا﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ٥ قال
انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة
ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا
عشرون واخواته وليس عشرون ثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم
ذلك اذ لو كان كذلك لقبل ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع
ثلاثة وكذا قبل ثلاثون للستة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها
جمع عليّة وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم
دال على مفردين في آخره الف اوياء ونون من يديتان فيدخل فيه اثنان وثلاثان ومذروان
والذنان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر
السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو اوياء ونون من يديتان فيدخل فيه اولو
وعشرون واخواته ٨ وامادو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان
لان واحده ذوقال ولكن اريد به الذوينا * قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي
مطلقاً او استقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه) هذا بيان ان
الاعراب المذكور في اي الاسماء العربية يكون مقدراً وفي ايها يكون ظاهراً حصر الاسماء
المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فبق ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر
اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعاً فاستمر في الفعل * اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر
النطق به واستحالته واما تعسره واستنقاله فالتعذر في باين يستحيل في كل واحد منهما
على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصي يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر
اعرابه لفظاً في الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه خرج عن جوهره وانقلب
حرفاً اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفاً ٩ والثاني باب غلامي يعني كل
مفرد احترازاً عن نحو غلاماي ومسلمي مضافاً الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي
فيه مطلقاً ايضاً لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق
الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلاً يستحق المضاف
الاعراب الابدع كونه مسنداً اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقضي لرفع الاسماء وكونه
مسنداً اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام
بل الغلام المتصرف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٢ قوله (لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ﴿ ٣٤ ﴾ حركة ما قبل الياء كسرة) يتجه على

الشارح ان يقال كان الاولى ان يحصل تلك الكسرة المجتلية للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حيثئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنبيه والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغير فن نمه لم يكسر الضم) اي لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله (فحوسيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهم في الارض لا ترى ٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله الى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله (فقالوا في جمع الوى الى) الاولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله (واما لفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى) دخول في في باب غلامى ظاهر لاشبهة فيه واما في فيجتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلي وكأنه انما ادرجه في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة (في قسم)

ثم كون المضاف عدة او فضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمل الحرف لركنتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة (وكذا في نحو قاضى في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعرابه فثيثن يستقل في احدهما رفعا وجر او في الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكريسي ومغزو واما الفتحة فلحقها لا تستقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الاقواب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصود من القاب المعرب (والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائتى مسلمى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيدوميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغير فن ثم لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فحوسيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الوى الى ثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر في جائتى مسلمى (واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائتى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف (٦ واما لفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجر بالسكون نحو جائتى زيد ومررت بزيد وان يعد

قياس مسلي وكأنه انما ادرجه في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة (في قسم)

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معر بامقدر الاعراب وجوبا لا اشتغال محله بحركة الحكاية * واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدله من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيى في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه * قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى * عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ومعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب * مثل عمرو اجر وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدي كرب و عمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) قوله ما فيه علتان * اعلم اولان قول النحاة ان الشئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبده العلة و اياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى علتين وتسميتهما ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا و علة مجاز لان كل واحد منهما جزء العلة لاعلة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما المؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت علتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعترين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف (وقوا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علما) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعترين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للقبالة لا يمكن وان يحذف كما مر ٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حداد المعرب ٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام (او الاضافة آه) قد يقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدى هما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة مبيان معتبرا كما في هند اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لاحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد بما ذكره في الحد مبيان معتبرا لثلاث تنقص بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب ٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف يحذفه ٤

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في اجران واجمرون (٥) وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين معان منع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لما شبهته الفعل لا للضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السيبين نحو اجران ومسلمون غلين للؤنت لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فبقي الكسر (واضافا ان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلمين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذ كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كافي اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرما لاصل كان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلا تحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجئ في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بهما عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول اويتزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتج في هذا الحكم الى كون الاسم فرما من جهتين ولم يقتنع بكونه فرما من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يحجى فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت

ه لاجل السيبين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافي وجود شيء من سيبه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو اجدكم وعثماننا اذ علمية مع الضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولا لا يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لا مكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السيبين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضمما

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اي وهو كونه قرأ من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نفسه

٤ قوله (اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة (قوله وهو كل الف زائدة) اي لا للتأنيث ٦ قوله (كما في ارطى وذفرى آه) قال الجوهرى الارطى شجر من اشجار الرمل يدغ به والف للخلق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة وذفرى من القفاء هو الموضوع الذى يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لا ينون لان الفها للتأنيث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهجرع والجنطى القصير البطين يهز ولا يهز والنون والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل جنطى بالنون و جنطاة والقبعثرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنين (فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كايصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعلى البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل يتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسومه في البناء دون الفعل (واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شبه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قد شبه الفعل والحرف وكذا الفعل قد شبه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اي تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد لحق باسباب المذكورة ما شبه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلى سواء كانت للالحاق ٦ كما في ارطى وذفرى وحنطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سببا لمشاكلة الف التأنيث بالامتناع من التاء فقد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولاً لمشاكلة لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا) والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشاكلة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلى والالف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلدة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجعولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال واما زادت الالف في قبعثرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الالحاق الممدودة) كملباء ملحق بسرداح

٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة يتاقيان الفعل لان المصغر والمنسوب

مو صوفان معنى فلذلك لم يعتبرا بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا يتاقيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتاج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك بما لا يخصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شئ ٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتاؤه انكسار الوزن واتخافه وذلك مجوز وليس بموجب ٣ (قوله فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني) قال في الصحاح هنأ الطعام وهني بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرأني بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا تبعوها هنأني قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأني


ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع النون التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهما فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا ٩ وغير ذلك بما لا يخصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصوصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باجده عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك الستهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى سلاسل واغلالا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلية دون غيرها من الاسباب لقوتها كائين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فاما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شينى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقل لم يحز ردها وان ثبت هنالك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلالا ٣ فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني والاصل امرأني (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حيثئذ كما تحتل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والسيلا والرسولا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه

٣ (قوله و فرس مأمورة اي مؤمرة) قال ابو عبيدة امرته بالدوامرته لغتان بمعنى كثرة ومنه الحديث وامر هو اي كثر
قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اي كسر و امر الله ماله بالمد قال و انما قيل مأمورة للازدواج والاصل
مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من التحل قال الاصمعي هي ههنا الخديدة التي تحرت بها ومعنى مأمورة
مصلحة وقيل ملقحة ٤ (قوله و جار حزاب) الحزابي بالحاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزاية ايضا اذا كان غليظا
ماثلا الى القصر ٥ (قوله و اما هو ازن) هي ٣٩ قبيلة من قبس قوله (و شراحيل) علم رجل وكذا

براقش اسم كنية ومعافراسم
حي من اليمن قال الجوهرى
شراحيل اسم رجل
لا ينصرف في معرفة ولا في
نكرة عند سيبويه لانه بزنة
جمع الجمع وينصرف عند
الاخفش في النكرة فان
صغرت انصرف عندهما
لانه عربى وفارق السراويل
لانها اعجمية ٦ (قوله نحو
جالى و كالى في المنسوب)
لا يعلم من هذين المثالين كون
ياء النسب غير معتد بها في منع
الصرف الا اذا جعل مجرد
هذا الوزن سببا مستقلا في
المنع هذا ان قصد
الاستدلال وان قصد مجرد
التمثيل فلا كلام فيه
٧ (قوله وكذا تهام بفتح
التاء في المنسوب) قال
الجوهرى تهامة بلد
والنسبة اليها تهامى وتهام
واذا قحت التاء لم تشدد
كافي يمان وشأ م الا ان
الالف في تهام من لفظها

السورة لان او اخر الاى كالتوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى
الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة) اي مؤمرة
يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى (والفجر ثم قال يسر و عالى سجا لموافقة قلى) (قوله وما
يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين
وقوته لكونه لانظيره في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباعى الذى القى رباعيته ورجل شناع
اي طويل ٤ و جار حزاب اي غليظ قصير فشواذ و اما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه
ضم ما قبل الاخر لكانه كسر لاجل الياء ٥ و اما نحو هو ازن و شراحيل علمين فنقول عن الجمع
وسيجئ حكمه و اما يمان وشأ م فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم
يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من
الاخرى و ياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن ٦ نحو جالى و كالى في المنسوب الى جال
و كالى ٧ وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال * ارقنى الليلة برق
بالتهم * يالك برق من يشفه ليلم * قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشأ مى بتشديد الياء
وهو قليل ويحى وجهه في التصريف انشاء الله تعالى * و انما تعد ياء النسب عارضة ٨
في قارى و كراسى ٩ و عوارى و بخاقى و دباسى ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغت هذه
الجموع على اعتبار تلك الياءات في الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجى عجامى وان كان ياءه للوحدة كما في بختى
وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر
اذلا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة والخمس الى الخمس ولا معنى
لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الزبائى انسب فيكون منسوب الى
الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال في الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان
الثمانى لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح
العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يحى تحقيقه في باب العدد فالالف
فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير
الياء كما قيل في هجان وقلت وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر * يحذ

وفيها بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة في موضع تهامة ٨ (قوله في قارى) القمري منسوب الى طير قرى
والاثنى قرية والجمع قارى غير مصروف والدبسى طير منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخيل مالونه بين السواد
والحمر ٩ (قوله و عوارى) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعا قوله (وثوب اسمال) السعل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا ربح
اقتصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ (قوله ونطفة امشاج) نطفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله
ولا باجر وآنك) الاجر قد يشد درأؤه قال فى الصحاح الا نك الاسرب وافعل من صبغ الجمع ولم يحى عليه الواحد الا نك
واشد قال المص و ايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا بايلم لانها لغة ردية) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم
وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠  الدوم بشجر المقل ٦ (قوله بلغتها) تمامه

و ثمانى مولعا بلقاحها * وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع واقطعه يشبه لفظ الجمع فله جمعها
(اما سراويل فاعجى فى الاشهر وقدينا الآحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقديره
كما يحى واما نحوا كلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعتهما مع انه نسب
الى سيويه ان افعل مفرود كذا قال تعالى  ثمانى بطونه  والضمير للانعام وجاز وصف
المفرد به نحو ٣ برمة اعشار و ثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج (ولم يوصف المفرد بغير
هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمحى افعال فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع
لكونه منقول عن الجمع كداين ٤ ولا باجر وآنك لانهما اعجيان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية
شاذة والفصح ضم الهزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل
قوله ٦ بلغتها واجتمعت اشدى * فانث الفعل وقال بعضهم اتماقوى حتى قام مقام السببين
لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي
بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونم وانعام واناعم واما قوله عليه الصلاة والسلام
 انكن ٧ صواحيات يوسف  وقوله  جذب الصراريين بالكرور  جمع صراء
جمع صار بمعنى الملاح فمما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد
له نظير اشبه الاعجى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففیه سببان
لاسبب كالسبيين * وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظر فى الآحاد وعدم النظر فيما عنده
سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سر و ايلم ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده
اكثر من التسعة * وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كالكالب او
كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التكسير واما قيام التانيث
اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث
فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لمهما ٨ كمنصورة وقحدوة وجارة وخزاية
وغيرها كما يحى فى باب التانيث * قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيا كالثلاث
ومثلث واخروج جمع او تقديره كصرو باب قطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير القلب لا التخفيف ولا اللحاق ولا معنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

وشطت الباطل عندى حدى
٧ (قوله صواحيات
يوسف) وكذا قوله قد
جرت الطير ايامينا جمع
ايامن جمع ايمن قوله (وقوله)
اى العجاج قوله (جذب
الصراريين) فى الصحاح
الصارى الملاح والجمع
صراء مثل قارى وقراء
وكافر وكفار وقال فى باب
الراء الصرارى الملاح
والجمع الصراريون واستشهد
بقول العجاج جذب
الصراريين بالكرور وقال
وقد يقال للملاح ايضا
الصارى كالفاضى والكرور
جمع كروه وحبل الشراع
٨ (قوله كمنصورة وقحدوة)
يقال فى رأسه عناصر اذا بقى
فى رأسه شعر متفرق فى
فواحيه الواحدة عنصورة
فهى فعلوة وبعضهم يقول
عنصورة يلحقها بعرقوة
والقحدوة خلف الرأس
٩ (قوله فقولنا بغير القلب

ليخرج نحو ايس) يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يائس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية (ولا)
الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن
الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا
اطلق ما لا يستند الى اخراج كافى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذو عنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروج تاما
بل يستعمل على تلك ٥

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو انصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (٢ قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان تقول كائنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (٢ قوله تحققة نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل مسوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (٢ واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفأدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء فى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدابدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا للأفراد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقبل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت * ولم يستر يثوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو الخاسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيديويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف (٢ فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع (٢ قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصافا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والقراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يحجر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (٢ وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذا دخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالجد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لا بد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصبرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

(فمضى آخر في الاصل اشد تأخر او كان في الاصل معنى جاء في زيد آه) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله (فمضى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جاء في زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله (في الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلالة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو ساجح تقديره الاعلالة ساجح او بداهة ساجح لدلالة الثاني عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخرآه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريقه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مشي (واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الفضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فمضى رجل آخر رجل غير زيد (ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد وسجار اخر ولا امرأة اخرى) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريقه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامرأة اخرى ومراةان اخريان ونسوة آخر (قيل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدرة كافي الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ٧ الاعلالة او بداهة ساجح اخذا من استقرار كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عربها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا) ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كاسم وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للتكرات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما) وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران وآخرون واواخر واخرى واخرى معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمشي والجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصاعني خروجه عن صيغته الأصلية أم) إنما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع

تأكيدا للمعارف) ربما

يدعى كون الفاظ التوكيد

اعلاما جنسية لمعانيها ففيها

علية بخلاف نحو صباح اذ

فيه شبه العلية ٤ قوله

(ويرد عليه صباحا ومساء

وبكر او ضحى وعتمه وضحوه)

وقد صرح فيما بعد بان

صباحا ومساء وضحى اذا

اريد بها معينات كانت معرفة

منصرفه قال واما سحر اذا

اريد به سحر بعينه فامرء

مشكل سواء قلنا انه مبني على

الفتح او معرب غير منصرف

وذلك لمخالفته لآخواته

المذكورة هذا ما ذكره

هناك ولا نزاع فيه الا بان

الجوهري حكم بان ضحى

اذا اردت به ضحى يومك

لم تنونه كسحر ويفهم منه

انه معرب غير منصرف

واما ما ذكره ههنا من نحو

عتمه وضحوه ففيه بحث

لان الظاهر انهما في حكم

غدوة وبكرة وفيه اذا

اريد بها معينات وهي غير

منصرفه وصرح به المص

في الايضاح وقد عدها

العلامة في الاعلام الاجناس

والإضافة كما هو الأصل ولولم يكن أيضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنى والجمعوع معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصار به معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا (وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كاذ كرنا ٣ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الأصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كاذ كرنا عما الأصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى قيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكر معينات لان الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين بما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء (واما جمع ومثله اخواته من كتم وبصع وبتع فالأكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال فعل كهماء وحرقا ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال الجمعوع على فعل ايضا وجمع مجوع على اجمعون لاجمع وقوله * حلائل اسودين واجرينا * شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجازجا في الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كسحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك لجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الأصل في جامعي القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف (وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الاما جوز الكوفيون من نحو قوله * قدصرت البكرة يوما اجمعا * مما كان المؤكد فيه محدودا ففيها على هذا القول شبه العلية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكر وضحى وعتمه وضحوه اذا كانت

ووافق الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ

ه وبكرة وفينة واماعشية وعثمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعثتها فصرفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به ٤٤ سحر بعينه غير منصرف للعدل

والعلمية او مبني وصرح في مباحث العدل بان سحرنا ينطلق على سحر بعينه فتأمل

ه قوله (قال اتاني وعيد الخوص من آل جعفر فيا عبيد عمرو لو نهيت الا حاوصا) الخوص ضيق في مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالاخاوص اولاد الاخوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو عبد عمرو بن شريح ابن الا حوص هجاء الاعشى غلظة ابن علاثة بن عوف بن الاخوص فاوعده بالقتل ٦ قوله (فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل مبني لتضمنه معنى اللام كما

٨ قوله (ويذكر اسم رفعاً على لغة) انما قال رفعاً لما سيقوله ان مذهبهم ان يعربوه في حال الرفع غير مصروف وان يننوه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم

يفتحون اسم بعد مذ قال السيراني لانهم تركوا صرفه وسيأتي ٩ قوله (كحطم وخنع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحلة لما شية وخنع في الارض اي ذهب ودليل خنع اي ماهر بالدلالة ٢ قوله (وبالكع) لكع عليه ع

معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصوصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو التجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار بالغلبة في باب التأكيدهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب) لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب اجر حراء ام من باب الافضل والفضلي لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغبة افاعل كاسود واداهم ه قال اتاني وعيد الخوص من آل جعفر فيا عبيد عمرو لو نهيت الا حاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلاء لا يحى في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعال التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأتى من كل شى فهو تفضيل لقولهم جميع نحو اجدوا شهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانحى عنه معنى التفضيل فعديل في اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخري) والجواب عنه انه لما انحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعال صار كاجر الذى هو على افعال وهو صفة بفجاز جمعاء كحمرء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعال هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويذكر ايضا اسم رفعاً على لغة بني تميم كما يحى في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدلهما هو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام الهمدسواء صار بالغلبة علما نحو التجم والصعق اولاً نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذ اسم استقرار كلامهم فثبت عدل سحر واسم محققا واما علميتهما فمقدرة كما يحى في الظروف المبينة (قوله او تقدير اقدمضى التقدير اعلم ان ماهو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدي وجمع كغرف وجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان السمي مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وخنع في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب) وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ وبالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق وبالكع كما يحى في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند الحاجة بخلاف نحو حطم وخنع

قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا هما للبالغته في شيوع الاستعمال
 كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص باباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء
 المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجئ لهذا
 مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبذبة كانت او ممنوعة من
 الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت به فاعل لا يصرف
 اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلية وكذا فعال عند بني تميم نحو تزال وفجار وفساف اعلاما وهذا
 الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خراط الفئاد كما يجي في اسماء
 الافعال) وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا
 هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف ٣ كقتم
 وجحي لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قتم وجحي قبل العلية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن
 فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء
 وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران
 وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه
 على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة المهمة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم
 منصرفا او غير منصرف فعلمنا ان تقدير العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاغلب
 ٧ اما دد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختلف
 احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك
 في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
 فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
 ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل
 صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع مرة والزفر السيد ٨ قال
 الاعشى * يا بى الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال
 العلية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان
 كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لوافق مجيئه (فان قيل هلا حكم في المرتجلة
 التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب
 وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
 الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذا العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه
 اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ
 منه مفعول بكسر العين لكن الاصل في فعل مقتوح العين ان يبنى منه مفعول بالفتح ٣ فاعمدول
 الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (واما خولف جلا على الاكثر وذلك
 لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

٥ الوسخ لكعاى لصق به
 رجل لكع اي لثيم وامرأة
 لكع وقد لكع لكاعة فهو لكع
 وامرأة لكعاء فلا يصرف
 لكع في المعرفة لانه معدول
 من الكع ولكاع من لكعاء
 ٣ قوله (كقتم وجحي) قتم له
 من المال اذا عطاء دفعة جيدة
 ٤ قوله (وعدم قتم) وقتم اسم
 رجل معدول عن قائم وهو
 المعطى يقال اجتحمه وهو قلب
 اجتاحه وجحي اسم رجل قال
 الاخفش لا يصرف لانه
 مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا
 بكونه معدولا عن فاعل
 جنسا) هذا مخالف لما قد قيل
 من ان عمر معدول عن عامر علما
 ٦ قوله (وقطعنا بعدم
 نقله عن فعل الجنسي)
 اي اسم الجنس الصفة
 ٧ قوله (اما دد) ادت النانة
 تؤد اد الى رجعت الحتين في
 اجوافها والاد الداهية
 والامر القطيع وكذلك الاد
 على مثال فاعل وادد ابو قبيلة
 يصرفه العرب وجعلوه
 كقنب ولم يجعلوه كعمر
 ٩ قوله (قال الاعشى الباهلي
 يا بى الظلامة منه النوفل
 الزفر) اوله اخور غائب
 يعطيها ويسألها
 ٩ قوله (النوفل) النوفل
 الكثير العطاء اي يا بى
 الظلامة لانه النوفل
 ٣ قوله (فالمعدول ه

الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالمعدول ه

الى الكسر في نحو موضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله
وامامورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف)

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) وامامورق في اسم رجل فانما صرف اما
بناء على انه فوعل او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه
غير معدول عن مفعول بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلما يلزم لم يعتبر
في الوزن (ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والالزم جواز صرفه وترك صرفه
كافي هندلان امر العدل ظاهر وليس كالجمعة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاث الساكن
الوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة وحيوة
جميعا فعلة قلنا ان ترتكب كونها معدولة (قوله وقطام في عيم اى في لغة عيم اما في لغة اهل الحجاز
ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعنى باب قطام
ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل
كزال وبناءه ظاهر وعلم للصادر على رأى النحاة كفجاء للفجرة وصفة للؤنث كفساق بمعنى
فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة باب نزال عدلا وزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
لثلاث نحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معرفة فقالوا كان نزال معدول عن نزل ففساق
وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلفظة الحجازيين
بناءه كله قبل لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو عيم افتزقوا فرتين اكثرهم على ان ذات
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدر والعدل فيها تحصيلا
للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء
كقطام معرفة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير
العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب
حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه
ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان
اولا وسجى الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه
ان يكون في الاصل فلا تنضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم
للحمة وادهم للقيد وضعف منع افعى للحمة واجدل للصقر واخيل للطائر) الوصف ٣
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تنضر
الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم * وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف
العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها
لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية
على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل
ويعمله فان يعمله للمؤنث فالتاء طارية بشئ * وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اى مفعول بالفتح اكثر في
الكلام من مفعول بالكسر
٩ قوله (واما حيوة) الاصل
حية فقلت الياء التي هي
لام الفعل واو زال الادغام
لكن لم تغير الصيغة
٣ قوله تقدير الكلام شرطه
ان يكون في الاصل آه) اشار
بهذا التقدير الى ان عطف
امتنع على صرف يقتضى
تفرعه على ما تفرع هو عليه
وليس بصحيح ولعل الوجه
في العطف الصوري ان يجعل
مجموع المعطوف والمعطوف
عليه متفرعا على مجموع ما تقدم
ويحال رد كل فرع الى اصله
على ذهن المتعلم لظهور ان
الفرع الاول انما هو للشرط
المذكور بلا واسطة وان
الثاني متعلق بالواسطة المترتبة
على ذلك الشرط اعنى عدم
مضرة الغلبة واما قوله
ضعف فهو عطف على
صرف بلا اشكال كما سيذكره
٤ قوله ان التاء في اربعة
ليست بطارية على اربع
آه) وليس ايضا بشئ
ما قيل من ان المانع قبول التاء
للتأنيث والتاء في اربعة
ليست للتأنيث بل للتذكير

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور
وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ (قوله قد يعرض له بعد) أي بعد كون الوزن ٤٧ الأصل معتد به في العمل ٦ (قوله وكذا اسوداه) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد
٢ قوله (لا يتبع الموصوف
لفظا فلا يقال قيد ادهم)
والسرف في ذلك ان خصوصية
الموصوف صارت بالغلبة
داخلة في مفهوم الوصف
مع ملاحظة اتصافه بمعنى
المشتق منه فلا يصح اجراؤه
على غيره وهو ظاهر ولا عليه
ايضا اذ يصير المعنى قيد هو
قيد فيه دهمه والاسم اذا دل
على ذات مبهمة باعتبار معنى
مخصوص فهو الوصف
مطلقا واذا دل على الذات
فقط فهو اسم محض غير صفة
مطلقا واذا دل على ذات
معينة باعتبار معنى مخصوص
فهو في عداد الاسماء وفيه
ثابتة الوصفية نحو آله
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب
لحبها السودان حتى
احب لحبها سود الكلاب
٤ قوله في كتاب الشعر
الابرق (الابرق كل ما فيه
سواد وبياض والابرق
غلظ فيه حجارة ورمل وطين
مختلطة وجعه ابارق) قوله
والابطح (بطحه القاء على
وجهه فانبطح وتبطح السيل
أي اتسع في البطحاء والابطح
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الأصلي في العمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج من الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلاتيهما والمخرج
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للذكور في الثاني
اعني يعملان وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملان فالوزنان متساويان في عدم
الزوم واربع زيد ضعفا بعروض الوزن على العمل (قوله فلا تنصر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهرة بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثير استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عتبت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذ قصده من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
أي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا أي ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الأصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب اجر اذن رب مسمى باجر كان فيه الحجة او لا حتى يجوز في السود ان
٣ المسمى كل واحد منهم باجر رب اجر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلام وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعاً ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابن علي ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوها ولا نحوهما في النكرة فعملت ان معنى الوصف مقر

الخصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الابطح

هـ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التي فيها سواد وبياض
٦ قوله (نحو ايم افعي) الایم الحية
٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضي ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والآخر بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية مقسرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فبح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعي واخيلا في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم برده عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه هـ

فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء هـ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادم قيد فيه دهمه اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسبويه في منع صرف آخر المنكر بعد العملية كما انه لم يثبت باربوع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لتقصصاتها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع افعي معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعي لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال ٦ نحو ايم افعي بل توهم انها موضوعة للصفة لما رواها انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم الصفة في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلا فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا) ٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا مازضا ولا اصليا فافعي وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيلا طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا قيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العملية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او الجملة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور تمتع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب تمتع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاهو بالالف متحتم التأثير بلا شرط لازوم الالف وضعفا على مامر ولذا قام مقام سبين وزيد بناء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تقلب هاء في الوقف فتحو اخت وبنيت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكرة لصرفها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العملية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة اولا هذا ولا ذاك كعزة فالعملية شرط تأثيره متضمنا فلا يؤثر من دون العملية بدليل نحو امرأة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجزى الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعفا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك انخلل ان وضع تاء التأنيث في الاصل على الفروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فليعتقد بالعارض (وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجزى لهذا المعنى في الصفات والاسماء الاخير لازمة

للکلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كايحيى في باب التأنيث (ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كايحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقوله عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركه وقلب الحرف ان استقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا انجمي فاعلم به ماشيت (واما الزيادة في الاعلام فتقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الاخلاق في نحو معزى لم يحز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما فاد العلم كناء الوحدة ولا التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا لم يحز لزوال الوضع العلمى فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وثوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كافي الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حجرة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (والالف لا تقدر كالتاء اذا لاف للزومها لا تحذف حتى تقدر (ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الامع العلمية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كافعل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفي نحو حايض لاتاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كعقرب وليس كذلك و لكن تقول في تصغيره تصغير الترخيم حيضة كاتقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض (الا ترى الى نحو حايض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كايحيى (وانما شرط فيه العلمية ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن

الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا الوسميت

ببنت واخت مذكرا

لصرفها) وان سميت بها

مؤنثا حقيقيا كانت كهند في

جواز الصرف و عدمه

ويحتمل ان يقال انها

مصرفية قطع على قياس

ما مر من كلام العلامة في

عرفات وذلك لان التاء

الموجودة فيها لفظا ليست

بمتحضنة للتأنيث فلا تعتبر

في منع الصرف ولا يمكن

معها تقدير تاء اخرى اذ لم

يعهد ذلك في كلامهم كما مر

هناك

هذه نسخة اوضح دلالة

على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط
كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف
اخر اثر وجوبا والافقيه الخلاف كايحيى ومايسد مسده الحرف الاخير في الزايد على
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثلاثة ٢ واما نحوثة وشاة فمحذوف
اللام ودليل سده سد التاء تصغيرهم عقربا على عقرب من دون التاء بخلاف قدر
فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به
لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك
لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة (وان كان ثلاثيا فلما ان يكون
متحرك الاوسط اولا) والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير
حقيقي كسقر لجنهم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف
الرابع انك تقول في حبل حبل وحلوى ٣ ولا تقول في جزى الا جزى كما لا تقول
في جادى الاجادى (وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامر ينظرا
الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميت بسقر وكتاب
سميته بقدم وانما لم يقدر لطرء ان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سفير (واما اذينة وعينة
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا
بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين القوي والعلوي فظهر فيه امر التأنيث
(وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لغوات الساد مسد حرف التأنيث ومايسد مسد
الساد (وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدارونار وفي الثاني كيد اسم
امرأة (وان كان فيه العجمة كما هو جور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير
اذ هما كنوح ولوط كايحيى وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة
وان لم تكن سيبا في الثلاثي الساكن الاوسط كايحيى لكن مع سقوطها عن السببية
لا تقصر عن تقوية السبين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة
احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وههنا شروط اخر لنوع صرف المؤنث
اذا سمي به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر
فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحوثة
وشاة فمحذوف اللام)
الثبة الجماعة واصلها
ثبي والجمع ثبات وثبون
وانابي والثبة ايضا وسط
الحوض الذي يثوب اليه
الماء والهاء ههنا عوض
عن الواو الذاهبة من
وسطه لان اصله ثوب
كما قالوا اقامة فعوضوا
الهاء من الواو والذاهبة
من الوسط
٣ (قوله ولا تقول في جزى
الاجزى) بجاز جزى
اي سريع والجزنوع من
السيف فوق العنق
٤ اسم رجل على الثلاثة
وسميت به لم ينصرف
سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
اولا هذا ولا ذاك وذلك
لان فيه تاء مقدرا وحرفا
سادا مسده فهو بمنزلة
حزة وان كان ثلاثيا
فلما ان يكون متحرك
الاوسط اولا والاول
ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم في اسم امرأة او
غير حقيقي كسقر لجنهم او
اسم سيف آه نسخه

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه
في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل
المطرود في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا
للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث
(وثانيها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير
لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به مذكرا
انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها
بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي
في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا
(وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية
كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى
استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب
استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا
المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني
سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط
كجبل وحسن او زaida على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما هـ لظهور امر
التأنيث بالطراء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن
الاوسط كزيد وبجر يسمى بمثلهما امرأة فانخليل وسيبويه وابوعرو بمنعونه
الصرف متحتما كما وجور لظهور امر التأنيث بالطراء آن (و ابو زيد وعيسى
والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند
نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء
فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزئيب اولا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك
الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على
الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء (واما العجمة
فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي
الساكن الاوسط كما يحكى لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة
بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا
قال وشرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوي به (قوله فهند يجوز صرفه لخلوه
من جميع شرائط التحتم الثلاث وزئيب يمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور
للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي (قوله
فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر
التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك

هـ (قوله لظهور امر
التأنيث بالطراء آن) فان
الطارى له جدة وطراوة
وظهور وليس ذلك اللامر
الاصلى بل هو بمنزلة
امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودايقا) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته بكقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة أنثته ولم تصرفه كما قال نصرورا نبيهم وشدوا ازره بحنين يوم تواكل الابطال قال ودايق اسم موضع والاغلب ٥٢ عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

اسم نهر وقد يؤنث ولا يصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وغان) سدوس بالفتح ابو قبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجري على غير قياس وعن بالمكان اقام به وغان بالتحفيف بلد واما الذي بالشام فهو غان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش بقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهي قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اذ بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

الامر ضعيف الا اذا سمد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب تمتع لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العجمة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرار فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودايقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وغان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كشقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهما لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فنحوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا اتهموا طابوا فروما في العلى وعروفا ٥ ويصفونه بنت نحو تميم بنت مر ٦ وفيس بنت عيلان (وكذا قديو ولون اسم الام بالحى فيصفونه بان ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديون ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جائني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى ﴿ كذبت ثمود المرسلين ﴾ بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كافي بقوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم فائلون ﴾ ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه (واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فنترك الصرف لانه كاه وجور (واما اسماء الكلم البنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان امرتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله (المعرفة شرطها ان تكون عمية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لا لباس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبنيان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ٨

مبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذواللام والمضاف فلا
يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ماحذف منه التنوين والكسر
تبعاً للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند
من قال هو ماحذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو مافيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع
الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم
(وانما اعتبر انخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها
وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف * قوله (العجمة شرطها
ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر
وابراهيم ممنوع) قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل
استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واستعمل اولا
كفالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا
وقع اولافيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع مايعا فيهما
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادة
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر
ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التضعير ويخفف
ما يستثقل فيه يحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذريجان في كركان
واذربا يكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل
اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند
والبرق والبذخ فيصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جمعت الكلمة
العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس
وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما في العجمة على
ما قال المصنف بمجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقين
وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له
في العجمة فتحول ملك عندهم منصرف متحكما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين
المعينين كون الاجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى
وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة
التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاجمي بمجرد كونه ثلاثيا
سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم
لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر
فالتذكير للمحى والتأنيث
للقبيلة سواء كان الاسم
في الاصل لرجل او امرأة
وبعض وعصر اسم رجل
لا ينصرف لانه مثل يقتل
واقتل وهو ابو قبيلة منها
باهلة

٨ للسبين وفيهما لم يحذف
التنوين للسبين فكيف
نسخه

(٩) والزبحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاجمعي اذا كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جاوز تأثير العجمة مع سكون
 الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحر كه وليس بشئ * لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
 في شئ * من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع (والذي غره تخم منع صرف ماء وجور
 ولولا العجمة لكان مثل هندود عدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ
 على ضربين اما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي واما لكونه سببا
 كالعدل في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في التأنيث الساكن
 الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (ويتبين بما تقدم
 علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن
 الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربي وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الاصل
 وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى
 لها ثبوتي بل معناها امر عدي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
 مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن باران) ويجوز ان يقال ان امتناعه
 من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع
 اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لك لانه اسم ابي نوح النبي
 عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصاييح
 واما نحو فرازة فنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
 وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اجمعي جل على موازنه وقيل عربي
 جمع سرواله تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض)
 قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
 جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكل
 وجمع اكل على اكل وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (واما قيدنا
 بغاية جموع التكسير لانه لا يمنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يحى
 في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحب يوسف)
 وقوله * جذب الصزارين بالكروور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم *
 ٢ خضع الرقاب نواكسي الابصار * كاذكره ابو علي في الجملة (وضابط هذه الصيغة
 ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر اولا
 كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الاوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في جر
 وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة (واما شرط في هذه الصيغة ان تكون
 بغيرهاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية
 وطواعية وعلاية فتكسر من قوة جمعيتها فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب
 من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع
 وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله (والزبحشرى
 تجاوز عما ذهب اليه
 المص) تجاوز عنه بمعنى
 تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب
 نواكسي الابصار)
 نكست الشئ قلبته على
 رأسه والناكس المطأطي
 رأسه وجمع في الشعر على
 نواكس وهو شاذ كما ذكرناه
 في فوارس قال الفرزدق
 نواكس الابصار كذا
 في الصحاح فكان قوله كما
 ذكر ابو علي اشارة الى
 ذلك

٣ انه اذا كان علمائنا ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التناقض بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانها ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يتحقق ان الجمعية يمكن ان يجمع العلم والعلمية وانها لا تعبرح في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلم معتبر في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كإيقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى ما سمي مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام ملحوظا

المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافي الخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اى غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال

م هذه عبارة تلك النسخة فنقول الاطلاق لا ينافي الخصوص الا اذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما الى آخره منه

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف) قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الاثنى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهى علم للجنس لا لواحدة معينة فهى كاسامة للاسد على ما يعمى في باب الاعلام (فقيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثنان ورباع) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كاذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليست بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كثنى واحد سمي بلفظ المثني لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عندى ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتنافيا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي الخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانه تقول هذا العالم وكل عالم الاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لانسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله (ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات معينة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاجر علما الاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحمية واجر علما لاجر اذا قصد به معنى الحجر فبين العلمية مقتضية للاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابل الاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شابة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لانه فناء مل

٨ قوله (انما سميت هائثا) من هنأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسر اى ترمى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هي هي آه) لم يدع المص الا الاطلاق المتناهي لاعتبار التقييد في مفهوم الصفة المجمع للقبود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة هائها كاذكرناه

مرتبتين كون الاسم دالا على ذات ما بهمة باعتبار معنى معين هو المقصود اولاً ترى ان اسماء الزمان والمكان والآل لم يجعلوها صفات لدالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجمع العلمية نعم ان فسرنا بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمه امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية في الاسم كاسبائى في كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها العلمية وكان الشارح نظر الى الثاني فحكم بعدم المناقاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية ثان مقتضى الجمعية في كرام

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الثمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كايحيى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضععتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما منع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما منع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لا في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كاذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في خاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعية من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لتهنى وقول حسان * وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى وبؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للجمع الوصفية الاصلية فلولم يجمع الوصف مع العلمية كيف لم يجمع ولو كانت الصفة ٩ من حيث هي هي تقتضى العموم وتنافي الخصوص لم يحزن نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يتنع هائى * ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى * قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لم يجمع فيها المعنى الاصلى كافي القلب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لمخافها فيها وبؤما اليه ايماء مختلصا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمسوخ مع تحوه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماء انما لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفي خاتم اذا

صححة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرنا على ما هما عليه من الاطلاق لا يجمعان العلمية نعم لا تزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كافي نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولاً واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلحق فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان
فيه العلية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعمى ليس يشبه العربي
فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة (وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما
على سبب اخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعدد عدم النظير
في الآحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرها ولم يعدد شرط السبب كما فعل
غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد عمالز وال سبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال * فتي
فارسي في سراويل راح * واختلف في تعليله فعند عبيويه ونسبه ابو علي انه اسم
الجمعي مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو
قناديل فحمل على ما يناسبه فنع الصرف ولم يمنع الاجر محققا لان جمع ما وزنه ليس
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء
لان العجمة شرطها العلية وفيه اثبات المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة
فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها
في هذا الوزن خاصة لافي غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد
هو عربي جمع سرولة والسروالة قطعة خرقه قال * عليه من اللوم سرولة *
فليس يرق لمستطف * وبشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجز في
الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كداين في مدينة معينة (وجوابه
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كندل عمرو ذلك ان لنا قاعدة بهذه ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الا للجمعية ولم تحقق فيه لكونه لالة مفردة فقد رتاها لثلاث مخرم القاعدة
وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جازلك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة اعشار وليس الخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء
نحو قوله * جاء الشتاء وقبض اخلاق * شرادم يحجب مندا تواق * ٣ وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق والتوافق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افصالا مفرد وقال ابو الحسن ان
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر
لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد لانه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا يصرف او لم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حار حزاب ان يقدر الجمع وذلك
لجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حار احزابي وحزابيا فنقول

كما قال نسبه

٢ قوله (كما قال ابو علي)
فان اباعلي جعل احد
السبين ههنا مبني على سبب
آخرو العجمة
٣ قوله (وشرا ذم لفظ
جمع بالاتفاق) الشرذمة
الطائفة من الناس والقطعة
من الشيء وثوب شرادم
اي قطع وشرادم جمع بلا
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزباء) الحزباء الارض الغليظة والحزباء اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (واصله التشديد كما قلنا في الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع سماء ٥٨ سماءيا) سماءو البيت سقفه

جمعها على فعائل كما يجمع سحابة على سحاب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جوار ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف كما تقول مررت بسحاب

٧ قوله (منصرفا او غير منصرف) المنقول من المصنف في اماليه ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيويه ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذي يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعافيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله (ومن ثمه صرف

٤ هو جمع حزباء اي الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو جوارى المنقوص من هذا الجمع * اعلم ان الاكثر على ان جوارى في اللفظ كقاض رفعوا جرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جوارى قال الفرزدق * فلو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا * وقال اخر * سماء الاله فوق سبع سماءيا * وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا في كون جوارى رفعوا جرا ٧ منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة (واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاء تنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كم وشج والا كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصوري جندل وذلك (وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء الساكنين (وقال سيويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب القرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع الى يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما في اللغة القليلة الخيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند سيويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل القرعية باق معهما (وفسر السيرا في وهو الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالنائب بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزو ال ساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالقرعية فعوض التنوين من الياء

جندل وذلك آه) ذلال القميص ما يلى الارض من اسافله الواحد ذلذ القميص وهو قصر (بخلاف) الذلال والجندل الحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديره فهو على وزن افعّل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفقر عين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وادواى بالتونين اتفاقا لما انقلبت الياء القافية الجمع الاقصى (وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحیی فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء تنى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة في الخالين (واما قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفيين الصرف لها وحدها في نحو قوله ٣ يفوقان مرداس في جمع ٤ كما تقدم واما عند سيويه والتحليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء ٥ واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعديا مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراء كاحيى والحى وقياس مثلها الحذف نسيا كما يحیی في التصريف انشاء الله تعالى فسيويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لتقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيويه الا ترى انك لا تصرف نحو بعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعمله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل اعنى المحيى في الاعلال فاحيى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يحیی في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور ٦ قوله (التركيب شرطه العلية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك) انما كان شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العلية كما قلنا تؤمن من التقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال (قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلية كما يحیی في باب المنيات (وكان عليه ان يقول ولا معر باجزوءه الاخير قبل العلية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد (ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله (ويحیی فيه الخلاف المذكور) فسيويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما في جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا هذه قاضى باثبات الياء ورأيت قاضى ومررت بقاضى باثباتها وقتمها فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ لا خلاف في وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف في وجود ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله (يفوقان مرداس) ردست القوم رميتهم بحجر والمر داس حجر يرمى به في البر ليعلم افيها ما دام لا ومنه سمي الرجل ٤ قوله (واعيل) حال اعيل كحال جوار في الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف في الصرف وعدمه لا كحال قاض اسم امرأة

نما يبنى قبل العلية ليخرج نحو سبويه وخسة عشر عملا فان الافصح اذن مراعاة البناء
 الاول على ما يحكى في باب المبنيات قوله (٥ ما فيه الف و نون ان كان اسما فشرطه العلية
 كهمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجن دون سكران
 وندمان) اعلم ان الالف والنون انما تواترا لما بينهما الف التانيث الممدودة من جهة
 امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن
 التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخرى لا يضرب قواها نحو تساوي الصدرين
 وزنا فسكر من سكران كحمر من حراء وكون الزايد في نحو سكران مختصين
 بالمد كركا ان الزايد في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة
 اخرى مخالفة لئذ كركا ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة
 في فعلاية فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين
 آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي
 حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان
 مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث (وقال المبرد جهة الشبه
 ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى
 صنعاء وبهراء وليس بوجه ادلا مناسبين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها
 واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاء وى وبهراوى كهمراوى فابدلو النون من الواوى
 شادا وذلك للنسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا
 الابدال قولهم في النسب الى الحية والرقبة لحياي ورقباي بزيادة النون من غير ان تبدل
 من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على
 ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا وقالوا لا كثرون يحتاج الى
 سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر
 اما العلية كهمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة
 الى سبب اخر فالعلة عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمنع
 عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف
 عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله
 ان كان اسما على غير صفة وانما شرط فيه العلية ليس من بهاء عن دخول التاء كما ذكرنا
 في التانيث بالتاء (قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة
 على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية
 وليس هذا مما يجوز المصنف مثله كما يحكى في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى
 والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
 ما يحكى منه فعلى لا يحكى منه فعلاية في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
 فعلاية جاء منه فعلى فعلاية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلاية فعلى
 وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

٥ ان الف والنون اذا كانا
 في اسم نسخة

٦ (قوله في النسب الى
 صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة
 من قضاة

٧ اي على خبر كان وعلى
 جواب ان لصحة

٨ (قوله ثم تقول منع صرف رجن أولى اذ به يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ (قوله كم دون بيشة من حزن) اليش بكسر الباء تبت ببلاد الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تميز فيقال بيشة

٣ (قوله نحو حسان وقبان حس الرود الكلاء استأصله قبان في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ (قوله ورماني) رمان قيل فعال كتحفاح وخجاض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلا من رم

٦ (قوله ولا في صرف ندمان) ندم فهو ندمان

اي نادم ونادمني فلان على الشراب فهو ندمي وندماني وجع النديم ندام

وجع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي ايضا

(قوله وخضم) هو اسم

العبرين عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم

وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه

السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعل وفعل في الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

المقصود من وجود فعلي انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجي بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤثنا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلي فيجب ان يكون غير منصرف * فان قلت لانسلم ان وجود فعلي مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلا لانه بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤثنت هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه * قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجهها للمساواة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلي (٨ ثم نقول منع الصرف في رجن أولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلي (وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفه العرب او لا أولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلا صفة هل اتفق منه فعلا لانه اولاهل وجدله فعلي اولاهل فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلا وقد جاء عريان في ضرورة الشعر بمنوع الصرف تشبيها بساب سكران قال * كم دون بيشة من خرق ومن علم * كانه لامع عريان مسلوب * وقد جاءت الفاظ تحتل نونها الاصلة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحسن والقبن فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني (وقال الاخفش اذا سميت باضلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمة (قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فن قال الشرط انتفاء فعلا لم يصرفه في قول الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجز الرحانة ومن قال الشرط وجود فعلي صرفه اذ لم يجز رجي ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين * (قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل (لحي يعمل بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء العجمية نحو بقم ونحو شمر لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقول عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لاء وعثر لوضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر وترجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولة وترجس العجمي ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصروا صبع ٩ وتدرأ واتمد من الغالبة في الفعل (واما فعل فن خواص اذ لم يأت

٨ (قوله ويرمع) برمع حجارة يضر رفاق تلح

٩ (قوله وتدرأ واتمد) يقال فلان ذو تدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واتمد حجر يكتمل به

تضعيف ايثق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايثق فعل ملحق بجمع كهدد نسخة

٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء للنساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله ونون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جمع

٢ قوله (وساسم) ساسم بفتح السين شجرا سود

٣ قوله (نحو ايدع وافكل) الايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجي* افعال فعلاء وهو اسم يجي* افعال يفعل ايضا وهو فعل لان افعال فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع لم يجي* الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوي الاسمى والفعلى ويزيد الفعلى بمجيئه حكاية عن النفس في باب حدث واحد في غير الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الأدل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطائر تبشر ولاخر تنوط لتسويطه عشه فيحوز في دتل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دتل فيه اى اسرع والدال ان مشى سريعا واما دتل علما فيحوز ان يكون من ذلك ويحوز ان يكون منقولا من دال والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دتل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله اويكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايثق علما لكونه ملحقا بجمع كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشد واحبة واما اليب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفتك شاذولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية (والتجاة قالوا في موضع قول المصنف اويكون اوله زيادة كزيادته اويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حل المصنف على مخالفتهم شيان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وطالم ٢ وساسم (والثاني انه رأى ان نحو احدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجي* منه افعال التفضيل ومنهما يجي* افعال فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعلى فلم يجي* منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو اقل وانصر ولذارى على الاخفش قياس احسب واخل واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويجي* افعال ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثى قليلا كاشم والحج واطر ويقال له في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعال فعلاء لم يجي* من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصر بين وهو ان افعال التجب فعل ٤ ومن كل ما يجي* منه افعال التفضيل الاسمى يجي* منه افعال التجب الفعلى والذى جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحد يزيد على افعال فعلاء ٥ ادلا يجي* من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي* في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان العلية في افعال الفعلى

ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجي* آه نسخة ٥ قوله ادلا يجي* من غير باب فعل يفعل الا قليلا ٥ (ليست)

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظرا ذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما تعرف مثلا ان افعلا في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله (واما غير المتصرف كنم وبئس وعسى فقل قليل فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا بالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى (واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارتب وافعل وايدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما يخرج الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التاء في الجراذ الوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء بنحو ارملة وبعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل ومنها تفاعل وتفعول وتفاعلا ودحرج ودحرج ودحرج واقعل واقعل واقعل وكذا انفعلا وانفعلا وانفعلا وغير ذلك (واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد وبهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغزو وكذا اخش وارم واغزل لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قول افعلا التعجب بافعل التفضيل بقى هناك في الاسماء افعلا فعلا وافعل الاسمي من غير فعل كارتب واخواته وبقي في الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تريد على افعلا فعلا وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين آه نسخه

٧ قوله (وهو اما متعذر او متعسر) اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا ٢ قوله (وترتب) امر ترتب اي ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما في الصحاح ففيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون
بهمزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان
سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في
المسمى يتقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول
وبع (وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لازما كالمسمى بقل وبع
وعدا وبقل وبع ٣ لم يعتبر الوزن الفائق الاصلى تقول جاءني قيل وبع وفي قل
وبع وخف جاءني قول وبع وخاف وان لم يكن التغير لازما كما يقال في علم علم فهو
عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبع (وقال المبرد ان كان التغير قبل النقل
اخذ بالوزن لانه لا يجمع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم
خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
(واما التغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمى الا بخففا هذا (واعلم
ان الوزن المشترك فيدين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا
خلاف ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فنفع الصرف
في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط
كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله * انا ابن جلا وطلاع الثيا
٥ * متى اضع العمامة تعرفوني * والجواب انه ان كان علما فحقى لكون الفعل سمي به
مع الضمير فتكون جملة * كيزيد في قوله * نيت اخوالى بنى يزيد * ظلا علينا لهم
فديد * وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى
انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجل لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ التزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة * قوله (وما فيه عملية مؤثرة اذ انكر صرف لاثنتين من انها لا يجمع مؤثرة
الاماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد (يعنى يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا
لا غير او شرطا وسببا معا (فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في
اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم
ممنوع الصرف قبل العلمية كالحجر اولا كاصبع وائم ويزيد ويشكر وفي موضعين
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي على والجزولى والسبب
الثاني عند ابي على شبه العجمة وعند الجزولى عدم النظر في الاحاد وليست سببا عند
المصنف لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين متصرفا عند المصنف
غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي
وقد ينكر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبع

٤ قوله (نحو كعسب)
كعسب الرجل اذا قارب
بين الخطى
٥ قوله (وطلاع الثيا)
الثنية طريق العقبة يقال
فلان طلاع الثيا اذا كان
ساميا لمعالى الامور

(اذا سمي)

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والجمعة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالجمعة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عادته ان لا يلغى سببا فيقول في جراء علما سبيان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مشي وثلاث فلا خفش وابوعلى واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرجي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اجراء المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخرو جمع علمين فغير متصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل (والاخفش والكوفيون يصرفون اخرو جمع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر (وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير اللفظ) وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كافي عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يتمتع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سبين وعند الباقيين العلمية سبب معها كما مر (والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسيامعا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الاعمى وفي المركب وفي ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تتجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تتجامع لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تتجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والجمعة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والجمعة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه الجمعة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على خلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

هـ وهو الالف والنون فان
العلمية شرطها آه نسخة

لان اوزان العدل امافعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان
منها اذا العلم يكون اذن منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع
الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتسمية قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كقلنا في دئل وكما يمكن
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم نظراً
العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها لانه انما
عدل علماً كقلنا في شمس بن مالت فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصل الذي الغناء لاجل العلمية قلنا في ثلاث
ومثلث وبالحما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه
لا منع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحجرة (والذي يقوى عندي ان الزائل
بالكلية لا يعتبر وصفاً كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه
(وقياس قول سيبويه في اجر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانها من باب افعال التفضيل
كما ذكرنا وسيأتي ان افعال التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذا عدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعاً عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصل مع العلمية التي ظاهرها منافض له فكيف لا يعتبره
بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب
اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو اجر
اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارب وافكل (وقال العبدى لافرق بينه
وبين اجر ولانص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت
سر او بل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سر والله وقياس قول سيبويه
ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظر والجملة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في اجر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلا ان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه) وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمنعنا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ما ويعني بما هي شرط فيه التأنيث بالتاء والجمعة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى مما سبق من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اي لتجماع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الاعدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الازيدا الاعرا اي ماضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر يجهان فاذا نكربقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما في نحو عرو واحد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السبين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فا تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان متقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما في جراء وسعدى علمين بلي لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يحوز اجتماعها وينع طرء ان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء ان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت) والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا * (قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اجر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى
قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما سبق من
المستثنى منه المقدر الذي
استثنى منه لفظة ما) يمكن
ان يقال قوله لتجماع
مؤثرة الاماهي شرط
فيه حاصل معناه
كل ما تجماعه العلمية مؤثرة
فهى شرط فيه فقوله الا
العدل مستثنى من هذا
الحاصل فيكون المقصود
بالاستثناء اخراجها عن
اشراط العلمية فيهما وح
يكون تفريع قوله فاذا نكر
اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة
لبقاء آه نسخه

٥ زيد في بعض النسخ
من هنا الى قوله اذلو
لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يحمل مفعولا له اي خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لان معنى خالف سيويه اعتبار الصفة بخلاف الاخفش نسخة
 ٤ اذ فيه العلمية نسخة
 ٥ قد جعت المتضادين (قوله قد جعت المتضادين آه) اي اعتبرتهما في حكم واحد فكأنك جعتهما في حالة واحدة ٦ (قوله والحق ان اعتبار مازال بالكلية آه) احتراز عن نحو اسود ٧ (قوله كريد وعرو و قليلا ما يلحق ذلك) يقال زاد زيداً وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر عروا وعمرأ على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ٨ (قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيويه فلا نزاع بينهما في الحكم ح

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيويه اي خالف سيويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ العلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلم اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص و بين العموم والخصوص تناف (قوله في حكم واحد) يعني في الحكم يمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا لاي لم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجمعها في حالة فاذا نكر اجر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الحرة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابيض او اجر فني اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضافه وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريدا اثبات معنى الوصف الاصلى فيه جاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المدوم من كل وجه لا يؤثر بغير تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلا باجر من فيه حرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كريد وعرو و قليلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء وكذا فعلا فاعلى (واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجاعا ولا يعتبر فيه سيويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجاعا بخلاف من الاخفش كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التباس بافعال الاسمى الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعال فعلاء فلتثبت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل بالفعل بمن فقد تميز عن نحو افعال وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كما ذكرنا لو اكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام الفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجمالا لكونه في معنى الوصف اخفى من فعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها * ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد رباع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علم لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيب المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيبم ودحرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير اجد وترجس ويشكر وتغلب احيدو تريجس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يطر يبطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضرب ٤ وفي تحلى تحلى فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثر يرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو متي وثلاث لكونه موضعا مستأنفا فلا ينصرف اذ يرتفع في دور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غلبون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حيزة تصغير حيزة لعروض الوصف المتنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاوى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الثاني بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة ٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة (عري من ثيابه عري عري او فرس عري ليس عليه سرج وجعه اعراء ٣) قوله ولو سميت به المذكر (بخلاف المؤنث اذ هناك علمية وتأنيب

٤ (قوله وفي تحلى تحلى) التحلى ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تتجمع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ما يقرب الفه) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ الالف ٣ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثاني) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احده هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالابتداء والخبر وخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نسخه (قوله ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هي الموافقة لتوجيه كلام المص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه مما لا يقرب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتذكير والعجمة (قوله وجميع الباب باللام والاضافة بنجر بالكسرة) اى كان بدونها بنجر بالفتح فصار بسببهما بنجر بالكسر * اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجتمع لهما اذا التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والجمع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف (٣ ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى * قوله (المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما شتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اثنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه) ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما شتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل * (قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فنه الفاعل) اى وما شتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعثت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله
 اوشبهه) يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل
 او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قد امك اوفى
 الدار او الظاهر نحو زيد اما امك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر
 خلا فان قال انه الظرف والجار على ما يحكى في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل
 اوشبهه وفي عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند
 اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل
 خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد * ان قيل فالمبتدأ في قولك
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه * قلت هو مؤخر تقديره وتقديمه
 كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل اوشبهه والضمير في به لما اي على طريقة
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اي اسنادا
 على طريقة اسناد القيام (ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند الحاجة وان لم يكن
 الفعل قائما به على الحقيقة كالا مأمور النسيئة نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون
 الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به)
 يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا
 فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي
 راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح الحاجة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد
 قائم ابوه لم يرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه
 ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل * (قوله والاصل
 ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلي فعله)
 اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز)
 اي جواز هذه المسئلة معطل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي

٧ (قوله واحترز بقوله
 وقدم عليه من المبتدأ اه)
 قال المص هذا القيد لدفع
 توهم دخول زيد من زيد قام
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير
 مستتر والمجموع مسند الى
 زيد الا انه اتفق ان الضمير هو
 زيد فتوهم انه وارد وليس
 بوارد لان هذه دلالة عقلية
 وحدنا باعتبار الدلالة القوية

٤ قوله (وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آء فيه نظر لانه ﴿ ٧٣ ﴾ لاجواب في كلامه لا ما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما قائل

الكمثرى موسى واستخاف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضرا منفصلا كضربت الاياك او مضرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا * فان قيل ففي المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالفاعل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملا مع عاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالفاعل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزم من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزم لكنه من حيث كونه مفعولا فضله (قوله او وقع مفعوله بعد) اي مفعول الفاعل نحو قولك ماضرب زيدا الاعرا (وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للفاعل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في التأخر وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب زيدا الاعرا فضارية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا عمرو اما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا والعكس لو قلت ماضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا را كبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء را كبا الا زيد ٧ فاذا قرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ماضرب زيدا الاعرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الانحو ماضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ماضرب الاعرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ماضرب احدا احد الاعرا زيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني في ماضرب زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ماضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٦ قوله (بخلاف ما جاء را كبا الا زيد آء) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره را كبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر بجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال الجيئ وفي الثاني ينحصر الجيئ را كبا في زيد ولا ينحصر زيد في الجيئ را كبا لجواز ان يجيئ غير راكب ايضا اذا تعدد الجيئ

٧ وبالنقد المذکور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعر وفصار ضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا هذامع ان استثناء شيئين آء

في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ماضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وما ضرب الازيدا وما ضرب احد الازيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
 عامين نحو ما ضرب احد الازيد عمرو او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الازيد
 عمرا بقي المستثنى غير محتمل وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به
 الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين
 ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الاعرازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة
 المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء
 شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل
 فيه الاوهى حرف فلا يستثنى به شيان لاهى وجه البديل ولا على غير فلا تقول في البديل ما سخا
 احد بشيء الاعمر ويدرهم ولا تقول في غير البديل ما سخا احد بشيء الاعمر الدينار (ويجوز
 مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين
 منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الازيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بديلين مما قبل الا
 كما هما واقعان موقع ما بديلا منهما اى كانهما وقعا قبل الاول ليسا بمستثنين فكأنك قلت ضرب زيد
 عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمحل من جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب
 احد احد الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الازيد عمرا او كان
 احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ما ضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤
 لكن المستثنى لم يبدل منهما نحو ما ضرب احد بشيء الازيد او الازيد السوط لم يحذف
 المستثنى اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان
 استدلت من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ وما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي ﴾ فانه
 لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الاراذلنا في بادي الرأي اى بلا
 روية فغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
 يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
 الاعرازيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الاعرا فالحق لا ينعكس
 ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الان اكثر النجاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا
 ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الازيد احد او تابعا للمستثنى نحو
 ما جاءني الازيد الطريف او معمول لا غير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت
 ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني
 الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان
 لا يتوغل المحمول في الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل
 فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له يتعلق بهما من
 وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبى

٢ قوله وما ضرب الازيدا
 ما ضرب احد الازيدا
 في المفعول (اى احد وفيه
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل
 فكأنه جعل الضمير المستتر
 من قيل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وما ضرب القوم)
 اى احدا
 ٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل
 منهما (سواء لم يبدل شيء منهما
 او ابدل احدهما دون الاخر
 بسوط نسخته طريق نسخته

من عامله اذ قولك اذلم يبق الاموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام رفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله * كان لميت حتى سواك ولم تقم * على احد الاعلى النوايح * وكقوله * لا اشتهى يا قوم الاركاها * باب الامير ولا دفاع الحاجب * اضمر واه عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارهوا والكسائي جوز مطلقا على ما قبل الا فيما بعد المستثنى به سواء كان العمل رفعا او نصباصريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما في قولك ما مررت الا راكبا زيدا في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رفع (وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب الاعرا زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا لزيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيدا الاعرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا (قوله او معناها) يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الاعرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيدا الاعرا (وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انما الاعمال بالنيات * وانما الولاء للمعنى * واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد * قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل بمفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره) بيان لما يمرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن المفعول (قوله اتصل به) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان ضمرا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر (وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هند اكرم رجل ضربها هكذا قيل (ولو قيل يجوز اكرم رجل هند ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول اذا اتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين (قوله او وقع بعد الا) اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا لزيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيدا وانما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعرا فان مضروبة ما قبل الامحصورة فيما بعدها والضرارية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور * قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قاما وليك زيد ضارع لخصوصية *

٤ (قوله اى قامت النوايح آه) قيل فالفعل الاول بى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ (قوله وانما قلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحق في بعض النسخ ومع ذلك الا لالحاق لا يحتاج الى هذا الكلام انما الولاء لمن اعتق نفسه

٥ الان الواجب الحذف لا بد فيه من لفظ هو كالبديل من ٧٦ المحذوف مفسرا له بخلاف الجائر نسخة

٦ (قوله زيد بن قال من قام) الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما زيد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية في الجواب روى التنبيه على اصل السؤال وقد بنا هذا المعنى كما ينبغي في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها ٨ قوله والبيت لحارث بن نهيك وتماهه رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى بالغ فيه ٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل ٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الفمزة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرمس اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادرم والفمزة طلاء يتخذ من الورس وقد غرت المرأة وجهها قهيرا اى طلته وجهها ليصفو لونها منه ٤ (قوله يقال طاح يطوح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه في الارض

ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم من قال اقام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا ٦ (قوله زيد بن قال من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بحملة اسميه بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم * الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فان لا الية اى غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا تكن حظية فلا كون الية (قوله وليك زيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى بما القرينة فيه السؤال الان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليك زيد سأل سائل من يكيه فقبل ضارع اى يكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن نهيك وعجزه * ومختبط بما تطيح الطوايح * يقال بكيته اى بكيته عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المعتدى وغير المعتدى من قسم الافعال والضارع الدليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى براححة الفعل اى يكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى يأتيك للخروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت المطيحات والطوايح واطاحتها الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو شارب او على النسب مثل ماء دافق اى ذودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح بطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله ومامصدرية اوبيكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنيا ي زيد) ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال النكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلما ظهرت لم يحتاج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس

تتشوق اذا سمعت المبهمة الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهمة مفسرا
توكيد ليس في ذكره مرة (وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجراك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا مثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما الجاز بعض الكوفيين
من نحو * لا تجزعي ٥ ان منفسر اهلكته * ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع
لنفس اي ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجيع
ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد في نحو * لودات سوار لطمتي * وهلا زيدا قام
اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق
والترم ان يكون خبرها فعل كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
وذلك بعد لوحاصة نحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هداي * اي لو ثبت وتحقق ان الله
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذف فان معا مثل نعم) اي
يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في
التنازع (وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه
الافرادى ايضا الا بالضمامة الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظة نعم وذلك الكلام
في مثالنا بجملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر
بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان * قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعد ههما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من
حاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيد الكان اهم لكنته اقتصر على الاصل وهو الفعل
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به
او بما هو بجزءه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ (قوله ان منفس)
يقال لفلان منفس ونفيس
اي مال كثير
٦ آخره فاذا هلكت فمعد
ذلك فاجزعي
٦ او ان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى التنازع بالفاعلية والفيته فلا بد ان يكون ٧ فى العامل الملقى ضمير موافق للتنازع (وانما لم يحجز ان يكون منه اذ لو كان الملقى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضرت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قد لا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضرت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن التنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملقى وان كان الاضمار فى الملقى مع الاقلت فى الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملقى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى التنازع وفى نايه اعنى الضمير كضربت واكرمتى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن التنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدى ليظهر كونه ملقى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعدما ضرب نايبة عن الا انا الذى بعدما ضربت فى الف ضربا نايبة عن الزيدى فى قولك ضربا واكرمت الزيدى فلا يظهر كون ماضرب ملقى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للاخر على السواء (وكان يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قد لا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قد لا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يحكى (ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على افعال الاول فى المنفصل المرفوع يحكى مثله فى افعال الثانى فيه (وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضرت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذففت المفعول مع الا من الاول مع افعال الثانى او من الثانى مع افعال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى الضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد موده ٢ وكذا قوله بعدما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعا (قبل فيه بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتأنى فى التأخر لا فى التقدم لان الاول اقرب واهم ولا فى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملقى هو الاول او الثانى وانما لم يحجز ان يكون منه لان الملقى ان كان هو الاول نضه فقول المصنف بهما آه نضه

٢ قوله (وكذا قوله بعدما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعا (قبل فيه بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتأنى فى التأخر لا فى التقدم لان الاول اقرب واهم ولا فى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية

على فساد في الاصول وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال جازان تأتي بفاعل
الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت. بالمتفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرممت زيداهو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كرايت كل هذا حذرا مما نزل البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه
والاظهرت) يعني اذا عملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه لازوم
الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا الحوج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه)
في مثل ضربت واكرممت زيد لا تقول ضربته واكرممت زيد وقال المالكي يجوز ذلك
على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني مضافا الى
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك
اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما
في الظاهر منصوب برأيه ظاهر في المفعولية كفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يخفون بما اناهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾
اي بخلفهم هو خيرا فحذف اولهما * وقال الشاعر * ٨ لا تخفنا على غرائك انا * طال
ما ه قدوشى بناء الاعداء * اي لا تخفنا اذلاء فحذف ثانيهما سلنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبي وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول * قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل فليحذف
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر
وهي امتناع جواز حذفه سلنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرممت زيدا هو فيقول ههنا
حسبي وحسبت زيدا قائما اياه كذا ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لمحت وبابه * (قوله وان عملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فظهر) هذا بيان انه اذا عملت الاول
٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخفنا) اي
لا تخفنا جاز عين على غرائك
اي على اغرائك وقدوشى
بتقبلك الاعداء الى الملك فلم
يضرنا (قوله قدوشى بنا)
ووشى كلامه اي كذب
ووشى به الى السلطان وشاية
اي سعى ٨ اوله * ايها الناطق
م المرقش عنا عند عمرو و هل
لذلك انتهاء يعني ايها المتكلم
بالكذب والباطل عند الملك
هل لذلك الكلام انتهاء
م المرقش المزين منه
٢ على ما هو اختيار الكوفيين
نسخه

للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربني هنداً وضربت وضرباني الهنديين
وضربت وضرباني الهنديين تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من
احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (قوله والمفعول على المختار)
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا
ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس بمطلوبه
وانه موجه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعني
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هَاؤُمِ اقْرَؤْا كُتَابِهٖ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اَتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهِ
قَطْرًا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول (قوله الا ان يمنع مانع
فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع
او التذكير او التأنيث نحو حسبتني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا (قال المصنف لم
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى
ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا
كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فَاِنْ كَانَتْ
وَاحِدَةً ﴾ وقوله ﴿ فَاِنْ كُنْ نِسَاءً ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قديما في معنى المقصود
فيجوز حسبتني وحسبتها اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتني اياه هذا قائمة
وحسبتني وحسبتها اياهما هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل (قوله (وقول امرئ القيس * * كفاقي
ولم اطلب قليل من المال * ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم يشكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور
اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاقي فاختر افعال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار

٣ اعني اذا اعملت الاول
والثاني طالب للمفعول نفسه

٤ والاعتراض قد سبق قال
ولا اضماره آه نفسه

• اوله * ولو ان ما اسقى
لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكرومه في ذلك الامر دون الامر الاخر
الازيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبانه مبنى على مقدمة وهي ان لو
تتق شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاء هما نحو لو كان لي مال
لحجبت فالج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم
تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت
النفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشمتني اكرمتك ٨ ولو شمتني لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فقول اوله * فلوان ما سعى لادنى معيشة * وقوله
ان ما سعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى
لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال (وقوله كفاي) جزء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي
لقليل من المال وهو اثبات لما تنفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال
الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله
و غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا * فان قلت فاللام
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد * ولكنا اسعى لجهد مؤثّل * وقيد بك الجهد المؤثّل امثالي * والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكنني اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب الجهد (والا
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كافي قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اي له القبض وله
البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن
مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر والطمأنينة ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثّل اي مؤصل
مدخر لنفسي ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر * واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة
خلاف للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كذا ذكرنا
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ قالتم مثبت والاكرام

منفي

٩ قالتم منفي والاكرام

مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال)

فالمعنى كفاي قليل من المال
غير طالب له وفيه بحث وهو
ان الكفاية انما هي على تقدير
السعي لادنى معيشة فلا يجوز
تقييدها بعدم الطلب كما
يشهد به التأمل الصحيح من
ذي فطرة سليمة

٣ لكان يكتفي وجدان

قليل من المال من الطلب
والجهد وينبغي منه نسخة

على افعال الاول * قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله
(وقولهم فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
لانه صيغ له) قوله الى فعل ويفعل) اي الى فعل ويفعل ونظائرهما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يم نحو افعل وافعل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتفعّل وامثالها
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه
اقتصصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذو الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت) اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يحكي في باب
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم
عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مقاهيل
اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو
علمت زيدا عندك او ابوه متعلق او في الدار ٢ لم يسم مقام الفاعل اذ معنى الطرف الذي
لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول
به الصريح كما يحكي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعا ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها
مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضُ ابْلَعِي مَاءَك ﴾ اي قيل
هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تحكي الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي
في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾
وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم
اهلنا كما فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازه الكسائي والفراء من قيام
الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فيبعد لوجهين
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوي ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
(والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى
المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر
في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو فاعجبني مسندا

٢ فلا كلام في امتناع قيامه
مقام الفاعل لان معنى غير
التصرف من الظروف ان
يلزم النصب على الظرفية
والجار والمجرور لا ينوب
نسخه

الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يجوز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
(والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست مخالفتها
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقربة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ
الهدى هو اهواه ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام
اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا
لم يسمع الا بقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ ٥ لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معني علم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
علمت مقام الفاعل اولي من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولي
فنقول اعلمت زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك) انما لا يقوم ان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذ كر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
(ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزءه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور
بلام التعليل نحو جئتك للسم فلا يقال جئ للسم اذ رب فعل بلا غرض لكونه عتافا ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل (وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل
يفعل بلام مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
يكره الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمستثنى ليسا من
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طابت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها
في الكلام منعها من نيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به
تعيين له) اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

٣ هذا مع انه لا شك مع
هذا كله ان قيام الاول في
علمت واعلمت مقام الفاعل
اولي اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل احق
بصقبه واما في علمت فلهذا
ولكونه فاعلا بالنسبة الى
الثاني والثالث لانه ما لم وقيام
الثاني في علمت بعد الاول
اولي من الثالث ولا يلبس مع
لزومه مركزه نحو اعلمت
زيد اباك نسخه
٤ قوله (بصقبه) صقبت
داره اي قربت ٥ واما
الجار والمجرور فاما ان يلحقه
بالمفعول به لانه هو لكن
بواسطة حرف الجر او يلحقه
بالظرف لجريه مجراه في كل
حكم نحو ان من الكرام زيدا
وان امامك نهرا ونحو
ذلك واما المفعول له فغرض
ورب فعل بلا غرض نسخه

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به الجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا
٦ بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو ولدت فقيرة
جر و كلب ﴿ لسب بذلك الجر والكلابا ﴾ وامثاله (ومنع الجزولي نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير
والوجه الجواز لا تحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المفعول فيقال
لمن ينتظر القعود قد قعد او اخرج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع
ويحوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قت
فاستحسن اي استحسن قيامي (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لجرى التوكيد
اذ النائب من الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما ليفعه الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصيرا معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اي ضرب فيها وقوله
تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسؤولا ﴾ عنه مرفوع المحل ٣ بمسؤلا المقدر المفسر
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿ وان احده من المشرق استجارك ﴾ لكن ليس
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المستداليه فلا
يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول (والا كثرون على انه اذا فقد المفعول به
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والجرور منها لانه
مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
(وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره
(قوله من باب اعطيت) اي بماله مفعولان او لهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عا ط اي آخذ والدرهم معطوف وفي كسوت
عمر ارجية عمرو مكتس والجنة مكتساة وكذا في غيره ﴿ قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب)
وبقرأة ابي جعفر ليحزى
قوما بما كانوا يكسبون

٧ قوله (قوله ويقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره
قول الآخر انيخ لي من
العدى نذيرا * به وقيت
الشر مستطيرا منه

٢ قوله (بمسؤل) اي مسؤلا
عنه في كتابه

٣ قوله (والخبر هو المجرى المستند) لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظة به ولا الهزة في قوله او الصفة
 ٤ قوله (فكأنهما معدومان) فالجواب اما حقيقى او حكمى
 ٣ قوله لكنه بشكل بقولهم (آه) هذا الاشكال وما بعده يتجه على تقديرى اطلاق والتقييد بخلاف مامر
 ٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد) وانما لم يجرى مجرى الزائد لغيرها معنى الكلام بالنفي
 ٤ قوله هذا هو حد المبتدأ الثانى وهو الصفة الواقعة آه
 ٥ قوله (والصفة المشبهة) والمنسوب كقرشى في حكم الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرى المستند للفتحة المذكورة) واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبین للماهية بجميع اجرائها فاذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان ووطن واخواتها وماو لا والاولى ان تطلق ولا تنخص عاملا دون عامل صوتا للحد عن اللفظ الجميل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالخروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد ٢ لكنه بشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار جلال رفعة هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ واللام يجر المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو نسمع بالمعدي لان تراه وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم انذرتهم ﴾ عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعتك بالمعدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى بقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والحقا تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فنعمه تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغفا ككونى البراضيت ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٦ في الام اقامان هما
والصواب اقام هما
٧ (قوله بعد حرف النقي
والف الاستفهام آه) وكذا
بعد ان نحو ابن جالس اخواك
و بعد متى نحو متى ذاهب
العمران وبعد كيف نحو كيف
مصبح ابنك وبعدكم نحوكم
ما كنت صديقك وبعد ايان
نحو ايان قادم رفيقك الى
غير ذلك
٨ (قوله غير ما سوف هي
زمن) الاسف شدة الحزن
وقد آسف على ما فاته
٢ فالعامل على هذا تجريد
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ
الاول وتجريد الاسم لاسناده
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني
نسخه

نحو اقام الزيدان او مضمر ا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه
مضمرا (قوله بعد ٧ حرف النقي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاختش والكوفيون جوزوارفع الصفة للظاهر على انه
فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النقي نحو قام الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان
يعمل الظرف بلا اعتماد و اجري نحو غير قام الزيدان مجري ما قام لكونه معناه قال ٨ غير ما سوف
على الزمن * ينقضى بالهم والحزن * ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي على كما يجي
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد
فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ
عليها لما فيها من معنى النقي فيلزم الصدر) (ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كقل رجل لما فيه من معنى
التقليل الذي هو قريب من النقي كما يجي في باب حروف الجر) ويجوز عند الاختش والفراء ان قاما
الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قاما الزيدان وكلاهما بعيد عن
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جلة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النقي
والاستفهام او دخول ما لا يد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليس من ذينك
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ) (واعترض بان التجريد امر عديم
فلا يؤثر) (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء خصوصيته ٢) (وفسر الجزولى الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقدير للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عديم فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزحشرى والجزولى هذا الابتداء هو
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيويه ان العامل في الخبر هو
المبتدأ ويحكى هذا عن ابي على و ابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قويا هذا
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل
وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا بشرطهم الضمير في الخبر الجامد
ايضا كما يجي (قوله فان طابقت مفردا جاز الامران) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
للفروع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها
(فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النقي اما ان تكون مفردة او لافان
كانت مفردة فالسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما
ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر

انها خبر عما بعدها و تحتمل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة * يعاقبون فيكم
ملائكة * والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى
ما اخترنا في حد العامل يترافع هو و فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد
منهما معدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هو المجرد) دخل فيه المبتدأ الاول
والثاني والاسماء المعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة (قوله
المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثاني * قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم
جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه
ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما
تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول
(وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والنهي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه
على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر وأعليه) واما وجوب تقديم الحكم
في نحو اقامت الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل
في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً الى الاسم واستغناء الاسم عنه
٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تنيم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر
انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاماً باسم اخر
(قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت
وفيهما ضمير قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير
لفظاً وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها في الدار) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ
التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعاً الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظاً واصلاً فيكون ضميراً
قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوز ثم ضرب غلامه زيداً ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبره
كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي
يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ *
(قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبدمؤ من خير من مشرك وارجل
في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذاناب وفي الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور
النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ماقال المصنف لانه
محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا تخصيص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص
بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص
فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد
معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ماقال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة
شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة مخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر
انها فعلية ولو بدى بالاسم
لا يحتمل صيرورته كلاماً
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين
للفعلية آه نسخه
ومن ثم يجوز نسخه

٤ هرب الكلب صوته دون نباحه من قلة ٨٩ معبره على البرد وقدر الكلب يهر هربا صحاح ه (قوله

الى محبة عن قوب) المرقوب
العصب الغليظ الموتر فوق
عصب الانسان وعرقوب
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة
قال الاصمعي كل ذي
اربع عرقوباه في رجله
وركناه في يديه

٢ الثرى التراب الندى
قال الاصمعي العرب تقول
شهر ثرى وشهر ثرى وشهر
ترعى اى تمطرا ولا تم يطلع
النبات فتراه ثم يطول فتراه
النمص

٣ اى جعل الله اعوجاجا
في الحجر لافيك يضرب
في الدعاء بالخير ومدح
بالمخاطب بعدم الاعوجاج
٤ فقلط لانه على ماذكروا
في تعليل كون المبتدأ
معرفة او مختصا يجب
ان يحصل له الاختصاص
بغير الخبر حتى اذا حكمت
بعد بالخبر عليه تكون
حاكا على مختص قبل
الحكم اما اذا قلنا ان
الاختصاص يحصل له في
الخبر فيكون غير مختص
بدون الخبر فتكون قد
حكمت بالخبر على غير
المختص فيكون المحذور
باقيا ولو كفى الاختصاص
آه نسخه ه فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ او لا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ وكذا
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل
في الدار ان تقول قام في الدار رجل (ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
(احدهما) التعجبية على مذهب سيويه كما يجي في بابه (والثاني) المبتدأ الذي هو فاعل
في المعنى نحو شراهر ذاب وامراقده عن الحرب وشرا الجاك ه الى محبة عرقوب
(الثالث) المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور (الرابع) كلمات الاستفهام نحو من
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار
وارجل في الدار ام امرأة (الخامس) ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك
(السادس) بعدما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها (السابع) الجواب
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب
بمثلهما اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ثرى وشهر
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ اما
قول المصنف في ماء التعجبية وفي نحو شراهر ذاب ان ذلك لا مكان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى
الاختصاص الحاصل من الخبر بجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل ه على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله في نحو ارجل
في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ بجاز الابتداء باى نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب
على ماذكروا (ولو كان الجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يقتضيه

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتجمع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

٦ في سياق النفي تفيد العموم
نحوه

به المبتدأ (قوله في احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم
فقولك احدهم جنس الانس حيث لم يبق احدهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل
لبعض من الجملة شيء ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احدهم منك فالقصد ان هذا الحكم
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص ببعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صحت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب
التعين الحاصل من العموم لاسبب تخصصها بشيء (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختر
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي (وقيل الخبر هو
الشرط والجزاء مضاف لضمير ورثتهما بسبب كلمة الشرط كجملة الواحدة (وقيل
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر
او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اي من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي من ضربته فهو
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افضل مفعول للفعل المقدر وما تفعل
افعل ما تفعله افعله (وكذا في كلمات الاستفهام (وقوله في سلام عليك) انه مختص
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنسوب منسوب الى المتكلم فاذا
رفقته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى
ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تكبره لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصص فيه اذ تخصصه بالنظر الى المخاطب انما كان
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما
يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابوتمام وترك الانشاد
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال * على مثلها من اربع وملاعب * فعارضه شخص
كان حاضرا فقال * لعنة الله والملائكة والناس اجمعين * وبعد المصراع * ٢ تذا

٧ وكذا نحو ما كان فليكن
كذا وما تفعل افعل آه
نحوه

٢ قوله (تذا مصونات
الدموع السواكب)
الاذالة الاهانة واذالت
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلت
لان سلت مشتق من سلام عليك كليت من لبيك وسجلت من سبحان الله فعني سلت قلت سلام
عليك كان لبيت وسجت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلت
قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك
عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلتك الله اى جعلك سالما قالا صل
سلط الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل
على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويل اى هلاك
فرفعوه بعد حذف الفعل تقضا للبار معنى الحدوث * قوله (الخبر قديكون جلة نخوزيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جلة اسمية
او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جلة تضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن
المفردة وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ
عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك
ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره
المصنف وهو المجرد المسند للغير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله
تعالى ﴿بل انتم لامر حبابكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد
فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمة نحو ما زيد والله لا ضربه والاولى
الجواز اذا منع) قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى
اولا فان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقول زيد قائم
لا ارتباطا به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر
مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
لمثل هذا الغرض فمن ثمة قيل في بعض الاخبار كيجي ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير
الرابط يجوز حذفه قياسا وسما عا لقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة
الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكرمه لان
جزئته تشير بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور
صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كفى البر الكر منه بستين لان
التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على التميم يستنى * ويجوز
ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين
كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال * قد أصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * وقال * ثلاث كلهم
قتلت هذا * فآخري الله رابعة تعود * قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد
الا ضربت وقال السيراني ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجحد كما تقول
في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ في جواز حذف الضمير معه
(و السماع في غير ذلك اما في الجرور فحق قوله تعالى ﴿ ولن صبر و غفران ذلك لمن عزم
الامور ﴾ اي ان ذلك منه و اما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال * ٤
فتوب لبست وثوب اجر * او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر
خلافا للكوفيين و اما المرفوع فلا يحذف لكونه عدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات و جواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ اغني للموصول عنها و هما
بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ﴿ اهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ثم الحذف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانهما مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (و انما كان الحذف
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة
من لوازم الموصول و ضرورياته) فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
سيبويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف (و اما وضع الظاهر
مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى ﴿ الحاققة ما الحاققة ﴾ اي ماهي
وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمرك ما معن تارك
حقه * ولا منسى * معن ولا متيسر * بجر منسى * فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدأ و قال *
لا اري الموت يسبق الموت شي ٦ * وان لم يكن بلفظ الاول لم يجوز عنده * وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال * اذا المرء لم يغش الكرم به او شكت * حبال
الهوى بنا بالفتى ان تقطعا * وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد
يكنى بابي طاهر قال الله تعالى ﴿ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من
احسن عملا ﴾ ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجدله مع وروده * قوله وما
وقع ظرفا فلاكثر انه مقدر بجملة * اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجره مجراه
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند
الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو و ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي انتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى
تقدير شيء يتعلق به الخبر (و اما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب
يتهاء رده الى الجحد) فيه
تكلف ٣ قوله (في جواز
حذف الضمير منه) كان
ذاك باعتبار طول الكلام
٤ صدره فاقبلت جبا على
الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون
باللفظ الاول) اي في خبر
المبتدأ وغيره ٦ تمامه *
نقص الموت ذا الفتى والفقيرا

لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو
مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي بما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاض لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده كما يحكى في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له
واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا
حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصفة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق
الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف لتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشايبته
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا لقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كائنا في (وذهب ابن السراج وابو الفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولما منع ان يمنع قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول يقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلام زيد مالك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحكى (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي يتعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قد امك فزيد قائم فهو كالمفعول به
في نحو اما زيد فانا ضارب كما يحكى في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها تقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك
واقفا فصد اي على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
(وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر الجمعا هو
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقوله * فان فؤادي عندك الدهر اجمع *
ويعطف عليه كقوله * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام *

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ في الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقوية بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لا صريح المصدر اما قوله * ٢ احقابي ابناء سلمي بن جندل * تهددكم اياي وسط المجالس * فلا اعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاعفش في احد قوله هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقدير اكافي ضرب فلامه زيد (واما الاعفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد صحيح تقديم الخبر و يمنع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والام ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاء عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصل (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاعفش وذلك لانه عرض للضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في ا كفاية درج الميت * واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس * اليوم خير وغدا امر * اى شرب خرو قوله * اكل عام نعم نحوونه اى حوائشه ه ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يحز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب الخبرية (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقابي ابناء سلمي بن جندل) سلمي من دارم و ابو سلمي بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نضنه ٤ وتامه يلحقه قوم وتنجونه ه والثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم آه نضنه

المنكر وجره بقى نحو الصوم في يوم او يوم اخلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعض فلا يجوزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاو عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرا فالأغلب نصبه او جره بقى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنا كيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستقرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى عين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يحكى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الا جبرئيل امامها * خلافا للجرجى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزل من قرب او بعد قال سيويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو منى مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولوا ظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لازار ومقعد الحاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب * فوردن والعيوق ٢ مقعد رابى * الضرباء فوق النجم لا يتلغ * اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه ببعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برية ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق ببدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مدت اليه يدي لم ائله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فالتقى لنا

من كتيبة * مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق

والتحت لزم نصبه اجاعا

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقداح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه م اى على محل مرتفع

فوق نسخة

انصباب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما واييلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لهما كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة ويدخل من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ اي من اشياى وفرسخين حال اي ذوى سير فرسخين او على الظرف اي في فرسخين اي انت من اشياى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضاف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لا تكون ظروف الا مع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مقبلا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ ا كاد اغص بالماء الحميم ﴿اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في هنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثين اذ هما معنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولندكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتعدي معنى زيدا اخوك وزيد قائم او يغيره معنى ايضا والمضار يقع خبرا عنه اما المساواة في معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ او حذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اي بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك للمعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء * ترتع مارعت حتى اذا ادكرت * فانها هي اقبال وادبار * وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ اي لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب في غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام في امتناع رفعه ٣ قوله (ا كاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذي يأتى في شدة الجحر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثان اذ الظرف لا ظرف له آه نسخه

البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى
الصفة نحو ولكن الباروهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغير
المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله * انا ابو النجم وشعري
شعري * اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلاً شعري ملبح وتقول
انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال * رفوني وقالوا يا خويلد لاترع * فقلت وانكرت الوجوه
هم هم * واما الجامد فان كان مأو لا المشتق نحو قولك * هذا القاع عرفج كله اي غليظ
تحمل الضمير فكذلك ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر عن الخبر وان لم يكن
مأو لا به لم تحمله خلافا للكسائي فكانه نفرا الى ان معنى زيدا خوك متصف بالاخوة وهذا
زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع
الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى
على غير من هو له اكد المستكن به بمفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيدا ضاربه انا او نعتا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرم دانت او صلة نحو الضاربه انا زيدا وان
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه
طردا نحو هذ زيد ضاربه هي وتام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى * قوله
(واذا كان المبتدأ مشتقا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساوين
مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك)
مبنى على مذهب سيويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة
هي افعال تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وغير سيويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام
وما جاء بك وايهم قام ومن قام قت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتثني ونحو
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالغير
على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى
ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم
لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر
(قوله او كانا معرفتين او متساوين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر
معرفتين او متساوين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله * بنونا
بنوا بنائنا وبنائنا * بنوهن ابنا الرجال الاباعد * وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة
فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة
اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفوني وقالوا
يا خويلد لاترع) يقال
رفوت الشوب ارفوه
يهمز ولا يهمز ورفوت
الرجل سكنته من الرهب
قال ابو خراش الهذلي
واسمه خويلد رفوني
البيت وقوله لاترع اي
لاتخف ولا يلحقك خوف
ورعت فلانا وروعته
فارتاع اي افرعته ففرع
وفي الصحيح لم ترع في البيت
٥ قوله (هذا القاع
عرفج) القاع الارض
المستوية والعرفج شجر
ينبت في السهل الواحدة
مرجحة

٢ قوله (وارى الجنى
اشتارته ايدعوا سل)
ارى السحاب ودقوا الارى
ايضا العسل اشتار العسل
اجتاها

ابى تمام * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * ٢ وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل * اى بنوا
بنائا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي (قوله او كان الخبر فعلا له) اى فعلا مسندا الى ضمير
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على
لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى
﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسرروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان
كثير والذين مبتدآن مقدما للخبرين (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى
يا بلى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو
عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كذلك كرنا فى تقديم الفاعل وتأخيرها ولا يجوز التقديم مع اللامبجى فى باب الاستثناء
(ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير
الشان للزوم تصدرهما * قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين
زيدا وكان صحيحا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او متعلقة بضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها
زيدا ٦ او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذا استفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر
جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من
الكلم المغيرة لغيرها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها
فلا يقال ان من يا تنى اشكره (واما قولهم علمت انهم فى الدار فان الفعل لما كان من
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كفعال العلاج فانها محسوسة الاثار كضرب
والمشى يجوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي والام الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من
العمل فيه ظاهرا احتراماً للفظ المقتضى للمصدر (واما قولهم الذى ما يضرب والذى
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر
فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرى فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ
كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع
صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة (قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر
بالجملة او بالمفرد فان فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال
انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملقوظ به وجب تقديمه
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب (قوله
واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات المصدر خبرا مفردا الا كلمة

٣ وله ليس فى المقروءة
على ابن الحاجب
٤ او متعلقه صحيح الشارح
بكسر اللام وفتح اللام
فى المقروءة على ابن الحاجب
٦ او يكون خبرا عن ان
نعمه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله او كان محصيا
 اى كان الخبر اى تقدمه محصيا لمحى المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير
 المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى
 الاغلب مما لا يتضمن معنى الدماء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
 الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى
 قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير
 الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل
 احتمال كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذا تقدم تعيين
 للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب
 الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب
 قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لافيك * وقولنا مما لا يتضمن معنى
 الدماء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
 (قوله او متعلقه) اى متعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق جزؤا الخبر فتعلق على التمرة خبر
 والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور
 وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس متعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور ما بعامله
 القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
 لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار
 وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز
 تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل
 بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
 وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
 خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبه التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ
 لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى
 ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب
 لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكأنه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
 متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا
 من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله او عن ان) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها
 وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها
 مع صلتها فاعل عندنا على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس
 بان المكسورة ٧ لانه لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
 قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
 الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لانها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تصلح
 ان تكون مع اسمها
 وخبرها مبتدأ لكونها
 جملة والمبتدأ مفرد فاذا
 تقدم الخبر حرف من
 اول الامر ان الذى يحى
 بعده ان المفتوحة لان
 الخبر لا بد له من مبتدأ
 ولا يصلح له الا المفتوحة
 واما ان قلت ان زيدا
 قائم عندى فرما التبتست
 المفتوحة بالمكسورة
 لانك لو جئت آه نسخه
 ٧ قوله (لان المكسورة آه)
 هذه النسخة تؤدي الى
 التكرار

المفتوحة كايحي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع يحيى خبر المبتدأ بعد خبر ان
 اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف تعلقه
 بخبر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة
 اذهى حرف موصولة ويحيى في باب الموصول ان مافي حيز الصلة لا يتقدم على
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها المصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر
 هي ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتهما بعد امانحو امانك خارج
 فلا صدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط
 بين امانواتها فلا يلبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي
 بعد الالفاظ نحو ما قائم الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا
 انعكس الحصر وان قد مته مع الالم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كايحي في باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفخر بتميم
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ * قوله (وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان
 تعدد الخبر امان يكون بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعافل وليس قولك هما
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عنه
 بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما
 ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
 جائع ناعم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين
 اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجما كقولك هما ابيضان
 اسودان وهم ببيض اسود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
 كان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
 الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
 نصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نج احراى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك
 من تميم لا غير قلت تميمي انا
 نسخته

٣ قوله (فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل
 مطابقتها له) قد يقال
 لدلالة المطابقة المذكورة
 على رجوع الضمير الى
 مجموع المبتدأ لان اختلافه
 يستلزم اختلاف بعضه
 اختلافا على سنه اذا اعتبر
 البعض مطلقا من كل
 ويحاج بان لا كلام في صحة
 هذا الاعتبار والدال على
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ
 هو وجوب المطابقة حيث
 لا يصح مع تعدد الابحاض
 البيض والابحاض السود
 في واحد مثلا بان يقال
 هذان اسودان ابيضان
 او سود بيض فتأمل

٤ (قوله وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما) فالثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لكل واحد من الطهين فالخبر ان معا ﴿ ١٠١ ﴾ يتضمنان ضميرا واحدا بشأ ويل مركبا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع اجزائه نسخته

٥ (قوله فهو هذا اسود و ابيض وهذا حلو

وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظيا والاولى تركه و اما نحو

ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديره آه)

لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شيء واحد وهو باطل قطعيا

قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهان نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوحامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حوضة لانهما تزج الطهين في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما * واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع انصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليت الكنية في المزدحم * وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ * نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديره اي احد هما عالم والآخر جاهل * (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والتكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي في اوفي الدار فله درهم وكل رجل يأتي اوفي الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو ما زيد فقائم ولا تحذف الا للضرورة كقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * اولا ضمائر القول كقوله تعالى * فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اي يقال لهم اكفرتم وتجيء علة الايتسان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان احد هما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو * الزانية والزاني فاجلدوا * وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون تاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى * ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات * الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتى اي الاحراق وكذا قوله تعالى * وما اقام الله على رسوله منهم فاسا اوجفتم * وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى * قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائكتكم * اذ لا يريد كل موت تقرون منه يلقاكم اذرب موت فرمته الشخص فبالاقاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تقرون منها ملائكتكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظيا ايضا كان ذكر

العاطف اوجب ومنه قوله ان من كل علم وعود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فاعلم

نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء الذي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا ميبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لا يكون ميبهما كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل في معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه للمم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحاً في الفعلية بل يكون بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كاجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها) مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم (ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سبباً للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ الآية الملازمة لازمة للفرار وليس الفرار سبباً للملازمة وكذا في قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحیی تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتيني او اما ملك او في الدار فله درهم (وقد يحیی صفتها ايضاً ما ضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافاً الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعة الكلمات الشرط في الابهام (وكذا ان كان مضافاً الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت (والاختش يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد * ٢ وقائلة خولان فانكح فتأنهم * واكرومة الحيين خلوكاها وسبويه يؤول مثله نحو هذه خولان فانكح (قوله وليت ولعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا بد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه خبر راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهراً وهو ان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحیی في الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحیی في الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا بد خلها شئ

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتأنهم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالاجسوبة من العجب ٣ في قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته

٤ (قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما) الكنيسة
معبد النصراني قوله جثا
ذرا الجؤذر ولد البقرة
الوحشية ٥ قوله قال
المصنف اتباعا لعبد القاهر
آه) قال المصنف ايضا ح
المفصل وهو يعني منع
سيبويه من دخول الفاء
في خبر ان يعبد من جهة
النقل والفقهاء اما النقل فقد
استشهد سيبويه في كتابه
بعد قوله (الذين ينفقون
اموالهم بقوله تعالى) قل ان
الموت الذي تفرون منه)
واما الفقه فيعده وقوعه
في مخالفة الواضحات قال
والظاهر ان نسبة هذا المنع
اليه مبنية على نقل الزمخشري
فانه وان ابهم الكلام في
المفصل الا انه اوضحه معللا
في غيره
٦ بدله لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربى زيدا قائما
ومثل كل رجل وضعته
ومثل لعمرك لافعلن كذا
بخط ابن الحاجب قوله كذا
ليس في المقروء
وجعله بدلا تعسف ظاهر
٨ قوله وعامله محذوف
على ما قال المصنف اي ففاجأت
وقت) وهو المختار
في الكشف

من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج
كلمات الشرط في التقدير عن المصدر في جعلتها وذلك نحو قوله * ٤ ان من يدخل الكنيسة
يوما * يلق فيها جاثرا وظباء (قوله والحق بعضهم ان بهما) اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل ٥ قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيبويه
خلقا للاخفش (ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان يجوز لدخول الفاء مع ان
سيبويه خلقا للاخفش) قوله وليت ولعل مانعا بالاتفاق (لوجه تخصيصهما بل كل
ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى) وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء
في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي
محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا محتملان ذلك ليس بشيء لجهة قولك ان جاءك
زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * (قوله وقد
يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو
خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر
وضربى زيدا قائما وكل رجل وضعته ولعمرك لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال
وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه * اعلم
انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع انقص المدح
او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من
قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في باب (قوله
جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذف واجبا وجازا واذا في قوله اذا السبع
للمفاجأة) واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون
خبر المبتدأ الذي بعدها اي في المكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا
عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة
الاحيى على ما يجيء في الظروف المبنية) وما ذكره لا يطرده في جميع مواضع اذا المفاجأة
اذا لمعنى لقولك في المكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
(وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا
السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كالمس (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب
لدلالة قرينة خرجت عليه) ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية
٨ وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه
اخراج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لففاجأت ولا حاجة الى هذه السكفة فان

إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجأة حرف فعلي هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف) (واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزبدي انها جواب شرط مقدّر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازني هي زائدة وليس بشئ) اذ لا يجوز حذفها (وقال ابوبكر مبرمان هي للعطف جلا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم في موضعه) يقال التزمته الشئ فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدّر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الاخبار لفظا ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف * اولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال القراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر كافي قوله * لودات سوار لطمتني * وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يحكي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لولم يوجد على لهلك عمر ينتفي الاول اي اتقي انتفاء وجود على لا انتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كقاعدة لوفي قولك لولم تأتني شمتك كما مر في بيان قوله * ولو ان ما سعى لادنى معيشة * كفاقي ولم اطلب قليل من المال * لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لوالداخلة على لا لان الفعل بعد لوا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بتفسير كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الامكرا في الاغلب كما يحكي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في امازيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كافي لولا على لهلك عمر فخره محذوف وجوبا للحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء المزوم فلولادالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال * قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود * لادرّ درك اني قدر ميتهم * ٥ لولا حددت ولا عذري لمحدود ٦ *) وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او بمعنى المصدر وهو افعال التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يحكي في باب نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر ٤ شربي

٢ اي يعلم قطعاً انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لانه لازمه
اي الثاني لازم للاول واذا
اتقى اللازم اتقى المزوم
قطعاً بخلاف العكس

٣ قوله وهي لفظة لولا اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
المزوم (الموجود في النسخ
المتعددة لفظة لولا وح
لا يصح قوله اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
المزوم كما لا يخفى فالاولى
ان يقال لفظة لو ويجعل
حكمه ذلك يقتضي دلالة لو
لا على وجود ما بعدها كانه
قيل لولا كلمة برأسها لكنها
مركبة من لو ولا فاسب
ذلك ان يكون لولا دالة على
وجود ما بعدها

٤ على ان الاسم الذي بعدها
موجود بدلالة انتفاء جوابها
فقولنا لولا على بمعنى لولا
على موجود نسجه

٥ قوله لولا حددت ولا
عذري لمحدود (عذره
يعذره عذرا وعذرا او
الاسم المعذرة والعذري

٦ اي لولا الحد وهو
الحرمان نسجه

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربني زيدا او الى المفعول نحو
ضربني زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربني زيدا
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربني هنذا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال
فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي يزيد كان ذا مال) ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة
اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربني زيدا وغلामه قائم قال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذا الحال
فضلة وقد وقعت موقع العبرة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر
(وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربني
زيدا ابوه قائم كما في قوله ككته فوه الى في) ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربني زيدا كله او ضربني زيدا الشديد قائما (ومنه
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار
(وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعنى ضربني زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقام
الزيدان عندهما) وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربني
زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيدا ضربه قائما اي ماضربي اياه الا هذا
الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شرابي السويق شرابه ملتوتا) وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيدا
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان
معنى ضربني زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا
من تقدير البصرية والافخفش (وبينه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني
الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرار كلامهم فعنى التراب
يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم يتقضى
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يتقضاه لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام
قرينة التخصص فهو للتخصص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب
الجميع ممتنعان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل
ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعنى ما اضرب زيدا الا قائما) واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المتخصص له

٨ قوله (اكثر شرابي
السويق ملتوتا) يقال
لت الشئ يلته اذا شده
واوثقه ولت السويق
الته اذا جدخته

فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما) وما يفسد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يفسد
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد
تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول في قولهم اكثر
شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه
على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق
عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير
ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر
شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان
تقدير مالك وزيدا مالك وملا بستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعيين الخبر
الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن
تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا
وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال
ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾
وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقى اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية اذ معنى جائي زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما
خبرها (قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يحكى بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الانكارة لم يسمع مع كثرة الاكدا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما
اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى
ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان)
الميدان واحد الميدان يقال
مادالشيء يمد اذا تحرك
٤ مع طول الاستقراء هذا
ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة آه نسخة

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأئهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحوزيد عندك اوفى الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الخبر عن افعال المضاف الى المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويوه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لم يجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز) ويجوز ان يقدر في افعال المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهارة صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مستندا اليه الواقع فيه كقوله * وماليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاول لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى المصدرية (قوله وكل رجل وضعته) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعة فاذا صرحت جمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذلك الواو التى بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعة عطف على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يحى في بابيه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

فلانا اي يعارضه ويفعل
مثل فعله وهما يتباريان
وفلان يباري الريح
سجاء

ه (قوله طليحان) طلح
البعير امبي فهو طليح
وناقه طليح اسفار اذا
جهدها السير

٣ وتكثير الخبر لان الاصل
ان يكون الخبر عنه معلوما
والخبر مجهولا والنكرة
مناسبة للمجهول وقد
يعرفان ويكر ان بشرط
القائدة نحو الله الهنا
وتمرة خير من زنبور
ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة
الا عند سبويه في نحو كم
مالك واقصد رجلا خير
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل
الكلام موضوع للافادة
فاذا كان الخبر معرفة فما
الفائدة في ذلك الكلام
فالجواب ان المقاد في نحو
اخوك زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على اخوك
المعرفة وهذا الذي
جهله المخاطب لاذات
زيد فلا يضرب تعريف
لفظ الخبر لان المجهول
استناد الخبر الى البتداء
وجهه عليه لانفس الخبر
لكنه جيء بالخبر نكرة في

هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل
حرفا فانتقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك) وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا
(وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد
الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في قولك ضربني زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر ثم
حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبق البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير
ساد مسده) ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة
٣ وانتم والساعة في قرن واحد) فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال
الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والريح ياربها
فياربها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمر يضربه (وقريب منه قول
امير المؤمنين على رضي الله عنه) فهم والجنة كن قدراها وانما جاز ذلك لتضمن الخبر
ضميرهما (والبصريون ينعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك
كالصفة فلا يقال زيد وعمر ضاربه بالاتفاق ويجوز ونها على ان يكون الفعل حالا
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وباربها حال واعلم انه قد يعني
ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيعاطفهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليحان
وقولك مقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاومه زيد قويان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه
كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كما جيء في باب القسم فان تعيينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التحفيف
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك
المصنف قسما اخر ما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو
زيد قد املك او في الدار على ما ذكرنا قبل (ونحو ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان الامر ين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف
(ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتداء
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكثير الخبر لانه مسند فشا به الفعل

والفعل خال من التعريف والتكثير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل
فكان نكرة (وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه
مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير قصار الاسناد لازماله دون
الاسم) واما قول النحاة اصل الخبر التكثير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه (وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة
المخاطب الى زيد واسناده اليه لاختوته) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه
عمه خاله ابنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي
بعد الاول وهي مركبة من اجل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فانك تأتي بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل
الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو عند زيد عمرو بكر خالد
قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد
ثم جمعت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطته في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن
زيد مع رابطته بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامرهم اى بامر
زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطته
معها فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس
ان كانت المبتدآت اكثر (قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان
يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال
ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثانيا جزئى الجملة
وخبران واخواتها يشبه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه
قدم منصوبه على مرفوعه تليها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة
مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما الجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل
(وقد بين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الجازية للمفعول
(وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة
الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها علمت رفعا ونصباً مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية لان معنى ما معنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عليين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزمين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرى المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض (قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومخدوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحدف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فليست ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منقيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منقيا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تصرف آه نسخته

لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف ٣ قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا ونو تميم لا يثبتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان لا للبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف (قال سيويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صادر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها) قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثله ويستقيم اذا كان فيه احتمال ماسئل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله كذا لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثاله لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حالا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كالفعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفع لان النصب فيه صار بسبب البناء قبحا فصار نصب تابعه حالا على قبحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حالا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله
واحتياجه الى الفعل
او معناه ولناسبته له لان
الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى
في نسخة
٣ قوله وجه مشابهته
للفاعل مشابهته لخبر ان
بسبب مشابهة فاعله لان
٤ قوله وارتفاع خبر
لا بها ان لم يكن اسمها
مبنيا عند جميع النحاة
ما تقدم من قول الكوفيين
ان حل على اطلاقه
مناف لهذا الاجماع والاولى
ان يقال اراد جميع نحاة
البصرة والقائلين بعمل لا وان
واخواتها في اخبارها

٥ قوله (سبح) اي قبح

ظريف صفة ل غلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر (قوله
٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا) اقتدى فيسه بجار الله قال الجزولي بنو تميم لا
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق
ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذالم
تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به
فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم * قوله (اسم ما ولا المشبهين بليس هو المسند
بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ) اسم ما وخبرها قد
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لا زيد فيها ولا عمرو
او يكون جزءا آها نكرتين نحو لا رجل قائم (قوله وهو في لاشاذ) اى عمل ليس في لاشاذ
قالوا يحى في الشعر فقط نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانما ابن قيس لابرار
* والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لاشاذ ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر
لا منصوبا كخبر ما وليس وهى في نحو لابرار ومستصرخ الاولى ان يقال هى التى فى
نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشد في غير ذلك نحو لابرار وذلك
لضعفها في العمل كما يحى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء
كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون
لغير الاستغراق مع القرينة فيحوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها
او انتقم فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق
فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان ٩ * قوله (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية)
قد بين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين وقد قسم
الحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو
غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل
بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجحى في جاءني زيد
راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط
اخراجهم وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول
المطلق كما يحى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله (و بنو تميم لا يثبتونه
آه) قال الزمخشري و بنو
تميم لا يثبتونه في كلامهم
اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها
بلى يحى اسم لا معرفة مع
تكرار لا ووجه مشابهة اسم
ما في لغة الحجاز للفاعل
مشابهة لاسم ليس ووجه
مشابهة ما ليس للنفي
ودخول الجملة الاسمية
وكونها في الاظهر لنفي الحال
كليس نعمه

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ
فيها معرفة مع تكرير لانحو
لا زيد فيها ولا عمرو وهذه
الداخل على المعرفة مكررة
هى لا التبرئة كما هو المشهور
وسد كره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في
المرفوعات

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون ﴿ ١١٣ ﴾ بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديبا ضاربة المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نهضة

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال مفعله لكان المراد الاسم قطعا فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

وان كان الاصاله في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واماساثر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرها المجازية وخبر كان واخواتها (قوله فانه المفعول المطلق وهو اسم مفعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربة زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدماك يوم الجمعة فليس مفعولا فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم القول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخا وصيد يوم كذا فبحرف قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيوييه في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فانسمع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعدهم من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جمعت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم مفعله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٤ قوله (فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ١١٤ يخرجون صفات المدلولات المطابقة على

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعاً لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعاً والجواب ان المراد اشتغاله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي آه) ويرى بما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اي لا النسبة الاخبارية التي في ضربت ٨ القهقري الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقري فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولاً الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد هو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم مافعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النقي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جاز مجرى مافعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فاعله فاعل فعل ما لم يكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب) قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قياي فان قياي اسم لمافعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قياي ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت جنى وابفضت بفضي على ان المنصوبات مفعول بها * قوله (ويكون للتأكييد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكييد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكييد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكييدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكييد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفصل (وبعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلية للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة) واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا سا حسنا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

القهقري ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود بمد ويقتصر (الامير) وهو جلسة المحتجب الا انه يحتجب بيديه مكان الثوب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعال التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعال التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب و ضربا اشد ضرب (واما في بعض اوكل نحو ضربته بعض الضرب اوكل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معر فابلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القر فضاء في قعد القر فضاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيديويه (وقال البردهو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القر فضاء والزجوع القهقرى (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقرى القهقرى وتقر فضاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء و صفالشي وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بالدليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح يميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا (واما الة موضوعه موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثنى والجموع مثاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتنتيهما وجمعها ثنية المصدر وجمعه لاثنية الة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثبتت الة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضربا قاصدا لاختلاف الانواع (قوله فالاول لاثني ولا يجمع (اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا (قوله

٩ اي كل واحد من مثالي ما بين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بـخلاف اخويه) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون
العدد اثنين فصاعدا) قوله (وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قد يكون المصدر بغير
لفظ الفعل وذلك امامصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبلى اليه تبلىا والله انتبكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى
فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيدي في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدّر اى
تبلى اليه وتبلى نفسك تبلىا وانتبكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا
(ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراققة للقران يدرسه ﴾ والمرؤ
عند الرشى ان يلقها ذيب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيت عطاء وكنته كلاما فانهما
ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
كقوله لمن قدم خيزم قدم ووجوبا سمايا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدا ووجدا وشكرا
وعجبا) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجازة من القرينة (قوله ٣ جواز او وجوبا)
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سمايا ولا يقاس عليه
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعايا وجداك
جدعا وشكرت شكر او حدث جدا (وفي نهج البلاغة فى الخطبة النبالية ﴿ نحمده
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونواحي فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لفظه اداء ﴿
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصيغة الله وسنة الله ووعده الله وحنانك
ودوايك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد أو كذا بعدالك
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقراك اى جرحا وجداك والجذع قطع الأنف او الاذن
او الشفة او اليد وشكرالك وجداك وعجبامك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلّى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكبرهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام وال لزوم
يحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

(منك)

٢ قال زين العرب فى شرح
المصابيح ان العرب يستعملون
الفعول فى مقابلة القيام
والجلوس فى مقابلة
الاضطجاع ونحوه وحكى
ان النصر بن ثبيل دخل على
الأمون وقام بين يديه فقال
له الأمون اجلس فقال
يا امير المؤمنين لست بمضطجع
فاجلس قال فكيف اقول قال
قل اقعد

٣ (قوله جواز او وجوبا)
نصب على المصدر (الصواب
قوله سماعا وقياسا نصب على
المصدر بفعل محذوف وما فى
الكتاب سهو من القلم
كما لا يخفى

تحنن على مرة بعد اخرى
وحنانا بعد حنان وتحنن
ترجم وحنان كحجاب
الرحمة والرزق ودوايك
اى مسدولة على الامر
اوتد اولا بعد تداول

منك ومعاذ الله وسبحان (واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم
 * وصيغة الله * ووعده الله ﴾ اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو
 ليك وسعديك ودواليك وهذا ذك وهجاءك في المصدر بمهما لا يدري ما يتعلق به
 من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما
 بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر ففتح اظهار الفعل بل لم يحذف فلا يقال كتب
 كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك
 وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
 معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة
 او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وركزه بعد الفعل متصلا
 بالفعل وممولاله فوزاته وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت
 حرده وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء
 في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار لسعدى
 اذه من هواكا ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه (ويحوزان
 يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحديثه حده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان
 النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم * وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى
 لها سعيها ﴾ (واجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
 الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم
 مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولاك اي هذا الدعاء لك (وكذا كل ما فيه من
 التبيينية المبينة للعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى
 الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كالوجعلنا ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض
 انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مر حيا بك واهلا بفلان اي هذا
 الدعاء مختص بك هذا ان فسر مر حيا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان
 فسرته بالمصدر اي رحب موضعا مر حيا اي رحبا فهومن هذا الباب والجملة
 المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال
 المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها
 بحيث لا ينوى قبلها تقديرها بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة
 اسماء افعال كما يحى في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون
 لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح
 اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال
 الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر
 كالفعل فيقال هيئات زيد (ويحوزان راعي اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال
 فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات
 لما تواعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لما تواعدون استعمالا واما في المعنى فهيئات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده
 يقول حردت حردك اي
 قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله
 نسخته

٣ قوله والمعنى هولاك
 اي هذا الدعاء لك
 والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين
 نسخته

• (قوله فيكون حاشا زيدا
مصدرا مضافا) لا حرف
جر حاشى كلمة تفيد معنى
التنزيه في باب الاستثناء تقول
اساء القوم حاشى زيد وهى
حرف من حروف الجر
فوضعت موضع التنزيه
والبراءة فعنى حاشى الله
براءة الله وتنزيهه وهى
قراءة ابن مسعود على اضافة
حاشى الى الله اضافة البراءة
ثم قال الله وتعتب بهر البيان
من يرى وينزه والدليل
على تنزيل حاشى منزلته
قراءة ابي السماك حاشا لله
بالنوين كشاف ٦ قوله
(وواهاك اى طيبا) اذا
تعبت من طيب شئ قلت
واها له ما اطيبه ٧ قوله
(وى لزيد آه) وى كلمة
تعجب يقال وى لك ووى لعبد الله
واما ويه فكلمة يقال فى
الاستحاثات ٨ قوله (واوه)
اوه من كذا كلمة توجع
وربما قلبوا الواو الفاقالوا
آه ٩ قوله (منهم) اذا
الداعى المثوب (الثوب
فى اذان الفجر ان يقال الصلاة
خير من النوم

والالم بين) واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر قبلها لينصبها كالمصادر
المذكورة ههنا وهذه المصادر كما انها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل
الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب
فبا تنصبا عرفت ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها (وقد يجوز
فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو زيدا زيدا ورويدا
زيدا وبله زيد وبله زيدا) ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب • فيكون حاشى زيد
مصدرا مضافا كرويدا زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا وكون حاشى لزيد
اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية
المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفر الهى تننا وبهرا اى تعسا اما
بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل الفهقرى والقر فضاء اعنى ان جميعها مصادر لافعل
لها على مذهب سيويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبينا يحرف جر
بخلاف نحو القر فضاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل
من غير لفظهما والتقدير انت دفرا وتعتب بهرا (ومنها اسماء اعيان هى الة مقامه مقام المصادر نحو
ترباك وجندلا اى ربيت رميا بترى وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق
بين بهرا والفهقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هيثا لك اى هناءه وعائذا بك اى
حيادا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ماد كرفا فى القسمين المذكورين وقد
قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كقيل فى قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت
مقام المصادر كما هانك اى توجعا ٦ وواهاك اى طيبا واوافا لك اى كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضممار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايتها
اى كفاو وبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة
عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق
(والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيا فهما
حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء
الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخواتى وآه من ذنوبى (والظاهر ان وىلك
وويحك وويبك وويك من هذا الباب (واصل كلاهما وى على ما قال الفراء جئ
بلام الجر بعدها مفتوحة مع الضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت
لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله • فخير نحو عند الناس منكم • ٩ اذا الداعى المثوب
قال يالا • فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلاك
لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويلاك كما مر فى سلام عليك

٣ قوله (ولا تنكأ) نكأت

الفرحة أي قشرتها

٤ قوله (فرح الفؤاد فيجمعها)

يجمعها بكسر الياء وهم

لا يقولون يعلم بالكسر لكن

لما اجتمعت يأن قويت

تحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعرك آه)

قال بعد ما ذكر هذه الامثلة

اعني قعدك وقعيدك لا آتيك

وقعدك الله وقعيدك الله

لا آتيك هذه مصادر منصوبة

بفعل مضمر والمعنى

بصاحبك الذي هو صاحب

كل نجوى كما يقال نشدتك

الله ومعنى عرك الله احلف

بقاء الله ودوامه واذا قلت

عرك الله فكانك قلت

تعميرك الله أي باقرارك له

بالبقاء وقال في شرح

المفصل عرك الله فيه معنى

السؤال ولذلك يجاب بما

يجاب به قسم السؤال

وكذلك في قعدك الله معنى

السؤال أيضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله

تقديرا) انما قال تقديرا لان

فعله لم يستعمل كما مر

وسيصرح به ايضا

٣ قوله (أي اسأل الله

تعميرك واسأل الله عرك

آه) يقال سألت الشيء

وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل مخصوصه ومه وايه وغير ذلك مما سند كره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصل مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقاءه على مصدرية ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتنا لالكونه اسم فعل فصد انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لاننا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنيّة كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما ممن لا اثق به وهما عند سيويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عرك بخلاف قعدك قال عركك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والهي قال قعيدك ان لا تسمعي ملامة ٣ ولا تنكأ ٤ فرح الفؤاد فيجمعها وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماي وقد ذكر الجوهرى استعمال ه قعدك وعرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعرك الله ما فعلت كذا قال ابن عيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهرى وقد جاء عرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عرك ولم يرد القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيويه عركك الله تعميرا لحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عرك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمر عرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل ان جعلت قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عرك الله ليكون فاعلا أي عرك الله تعميرا) ويجوز ان لا يكون انصاهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عرك ٣ أي اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك أي تعميرك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله أي اعتقادك بقاءه وابدنيه وتعميرك الله أي نسبتك اياه الى القعود أي الدوام والتمكن فيكون انصاهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك أي قعيدك أي ملازمك الصائم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعنى فالفعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عرك افعلى كذا وكذا * قوله (وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسيرا وما انت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسيرا وما الدهر الاقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسيرا من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشايعته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشايعته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينضمي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولئيل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها بين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال * عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية اعجب * قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفى) انما شرطهما لانه لو كان منفيما نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انصباب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو المصدر خبرا عنه الاجازا (قوله او معنى نفى) يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاو معناها فيكون منكرا كما ذكرنا و معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير ليريد او باللام
نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل او جب
لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون
خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه
الفائدة لا بتكلف ﴿ قوله ﴾ (ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿
(فشدوا الوثاق فاما من ابعد واما فداء ﴾) يعني بمضمون الجملة مصدرا مضافا الى الفاعل
او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه
المطلوب منه وسماه اثر الان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي
يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة * واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائده واغراض فاذا ذكرت تلك
الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة غقيب تلك الجملة وجب
حذف افعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه
مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما
من ابعد واما فداء ﴾ وتقول في الخبرية زيد يكتب فقرة بعد او يعاو يعاو وعرو يشتري طعاما فاما
يعاو واما اكلا ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم معناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الشكلى
يعني ان قوله صوت جار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار (قوله بعد
جملة) يعني بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو
ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحوه قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى
الصالحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى
الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين
الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغمية عنه فلماذا وجب
حذفه ٢ فالاصل له صوت بصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام
المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا يفعل مقدر (قال سيويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي
هو اغراضه مقام متضمناته
هي الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت
بصوته صوت جار) الصوت
معروف وقدصات الشيء
بصوت صوت وكذلك صوت
تصويتا

ومعاجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا لاجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى (وقد قيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يحى فى باب المصدر فهو كما تقول عجت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه (وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمى لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الشكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿صنع الله ووعده الله وكتب الله وصيغته الله﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت جازو صراخ الشكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت جاز فيجوز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يحى فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسننا جازان يكون حاله على احد التأويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاءنى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيده الاخير ومن جعله وصفاً مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموصوفة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ وهذا كما قال سيبويه فى نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكميلاً للاول موصوفاً بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلاً فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لافيه ولا منع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيداً لفظياً كما يحى فى باب النداء (واجاز

(الخليل)

٣ فهو ما دل الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يحى فى باب البدل واما على الوصف آه نسخته (قوله اى مثل صوت جاز فيجوز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الجاز (٦ قوله صوتا حسننا جازان يكون حاله على احد التأويلين المذكورين فى الوصف) اى مثل صوت الجاز او منكر ٧ (قوله فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف فى لارجل ظريف وظريفان ٧ فان كرر منى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لاماء ماء باردا فان شئت بينت الثانى نظراً الى كونه تكميلاً لفظياً وان شئت اعربت به رفعا ونصباً وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموصوفة فى قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ والاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظراً الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه
 الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثاني
 مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
 صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر
 الموصوف نحوه صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
 من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشديد وصفا وبدلا كما
 ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
 اذن كالفعل خلوها ما اسند اليها الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه
 على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية * ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف * نصب
 ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
 * قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الفدرهم اعترافا ويسمى
 توكيد نفسه) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر
 الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
 يؤكد نفسه فاعترافا في له على الفدرهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
 كما ان المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي
 الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما في مسئلتنا
 فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئها) ومنه قولهم الله اكبر
 دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدماء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة
 فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله * اني لا منحك الصدود وانني *
 قسما اليك مع الصدود لا تميل * لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل في الكلام السابق
 بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
 نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص
 على معاني هذه المصادر وحجها بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار
 فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
 وكونها تأكيدا لانفسها ولا يمنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة
 المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت
 صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره * قوله (ومنها ما وقع مضمون
 جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد غيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا
 مثل رجوع زيد القهقري في ان المصدر في كليهما يؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول
 جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل * ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
 يؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
 الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٣ مؤكدا لنفسه

٧ قوله (في بيت رؤية فيها
 ازدهاف ايما ازدهاف)
 ازدهاف الخفة والترق وفيه
 ازدهاف اي استبحال وتقميم
 ومنه قول رؤية فيه ازدهاف
 ايما ازدهاف نصب ايما على
 الحال صحاح واوله * لولا
 توقي على الاشراف *
 * المجتنى في النفذ النفقاف *
 * في مثل مهوى هوة
 الوصاف * قولك اقوالا
 مع التحلاف * فيم ازدهاف
 ايما ازدهاف * * والله بين
 القلب والاضعاف * اي
 لولا اني اتوقى لرميت في
 في الهواء البعيد في مثل هوة
 الوصاف وهوته مثل عند
 العرب قولك يدل من التاء
 في المجتنى فيها ازدهاف اي
 في تلك الاقوال تسارع الى
 الحلف والله اي هو بين
 القلب وما يحويه فلا يخفى
 عليه ما تضمنه ايها الاب
 مخاطب اياه الحاج ٩ او دعوة
 الحق اذ هو دعاء الحق نفسه
 ٢ على التفصيل ان قولهم
 الحق في جميع نسخته

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قول لا غير قولك (ومعنى هذا زيد كعنى قوله * انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اي قول لا حقا (وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابي طالب * اذا لاتبعناه على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل * اي قول لا جدا (وكذا قولك لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة منى التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدم مفعولا به بالقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بآثار النوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قول لا حقا مطابقا للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (وكذا ما يجئ بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال * اجدك لا تقضيان كرا كما * ولا يستعمل الامع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذلوا كد قوله جديا قوله لا تقضيان كرا كما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقري لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها (فان قلت جدك مضمون عدم قضاء مخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد (قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجوع القهقري فان القهقري في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة (ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك كما قال الاصمعي ومثله قوله * احقا بني ابناء سلمى بن جندل * تهدداكم اي وسط المجالس * اي في حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابي طالب اذن لاتبعناه على كل حالة آه) هذا من قصيدة له في مدح النبي عليه السلام واوله * فوالله لو لا ان ابجى بسببه * تحير على اشيا خافى المحافل * ومعنى تحير اي ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله * خليلي هيا طال ما قدر قدما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه) كالزنجشري والمص في الابضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الامضا قال الاصمعي معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قبل ما اتاك في الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقا وجدك متقاربان) جد في الامر يجد ويجدو وكذا اجد

على الحال ٢ كافي فعلته جهده على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجدد كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير انجد ان جدائم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كقفا في قولك زيد قائم حقاً ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصاً فانصابه بنزع الخافض كما قيل في اجددك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافاً الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لثقل هذه المصادر مؤكداً لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصاً لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيده اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت كدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكداً لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يدكر المثل هذا الغرض فيسمى تأكيداً لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيده الخاص والمؤكد لغيره التأكيده العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ) لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكداً كالنفس (وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائبتين من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمنع التوسط نحو زيد حقاً اخوك وانا لا ارى بأساً بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب) فالإضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول التائب عنه * (قوله ومنها ما وقع مثني نحو ليبيك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليبيك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لى وليس بوجه لبقاء يائه مضافاً الى الظاهر قال * دعوت لما بناي مسورا * فلبى فلبى يدي مسورا * قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل بحرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البالك البايين اى اقيم لخدمتك وامثال مأمورك ولا ابرح عن

٢ (قوله كافي فعلته جهده على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهداً في هذا الامر اى ابغ غايتك ولا يقال اجهد جهداً بالضم فائدة هذه الزيادة الملحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لما بناي مسورا) مسورا آه) مسورا اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لما بناي اى اصابني من الحاجة فلباني اى فاجابني ثم قال فلبى يدي مسورا اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشئ الذي يسيده اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ (قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين) تداولته الايدى ١٢٦ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ
الاسراع فى القطع وفى القراءة
٤ (قوله وطعنا وخضا)
الوخض طعن غير جائف
وقد وخضته بالريح
٥ (قوله ارضى وذؤبان
الخطوب تنوشنى) الذئب
معروف وجمعه اذؤب
وذئاب وذؤبان وذؤبان
العرب صعا ليكها الذين
يتلصصون يقال للرجل اذا
تناول رجلا لياخذ برأسه
وحيته نأشه ينوشه نوشا
٦ (قوله او نعمت عينك
نعمة اى قرّة) ويقال ايضا
ونعم عين ونعام عين ونعمى
عين
٧ لا يجب حذف فعلة بخلاف
فاها لفيك فلما انمحي عنها
معنى المبتدأ والخبر وصار
معنى فاها لفيك اصابة
داهية ومعنى فاه الى فى اى
مشافهة او مشافها من غير ان
ينهم من المضاف والمضاف
اليه معنى ومن الجار
والجرور معنى آخر كما كان
فى الاصل اعرب من الجملة
ما قبل الاعراب وهو الجزء
الاول باعراب المصدر
او الحال اى فاه وفاها فلما
صار الجملة آه نسخه

مكانى كالقيم فى موضع والثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾
والمعنى البابا كثيرا متابيا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ الجيب
بالسرعة من التلبية فينفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لى يلى فهو مشتق من لبيك لان
معنى لى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح
بمعنى تزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
ليبك اى اسعدك اى اعينك اسعدين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال
﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمدق
هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاءك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف
حنائك ومثلها حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقلت حنان ما اتى
بك هاهنا﴾ اذ ونسب ام انت بالحق عارف * ومعنى حنائيك اى تحن تحننا بعد تحن (ومن
المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبخا مع استفهام كان او لا نحو قوله
﴿ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله
وأقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ان تجار الموبخ عما انكر عليه
وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقاما وقد قعد الناس واقامنا قد علم الله
وقد قعد الناس وكذا قولهم اتمينا مرة وقيسا اخرى وقد قيل انها احوال كما يحى
فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد
بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول الجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل
وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك
نعمة اى قرّة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك
ولا اكيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد
على الناهى لا تفعل ذلك ورغما وهو انا ويقول * اغتديت ولا اغتداء الغراب *
واغتديت ولا اغتداء القطا * اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك
(وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر
واغتائه عنه) ومن القياسات نحو ﴿وتبلى اليد تبليلا﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات
وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاه الداهية والمعنى دهيت
دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال ككته فاه الى فى
اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى ككته مشافهة الا انه ٧ لا يجب
حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى
المصدر اى اصابة داهية فانمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى في اي مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعنى وهو المصدر او الحال فقبل في فوها
وفوه فاهها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب
فاهها على انه مفعول به اي جعل الله فآل الداهية الى فيك اي جعلها مشافهتك * قوله
(المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهمي) قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
فيه المنصوب في ماضرت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه اليجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
بمالا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت زيدا وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولاشك انه يقال انها مفعول بها
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم
وكلامنا في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك
ايه الى زيد الابشي آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح (والاقرب
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
المثبت او المفعول مثبتا) فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع
المعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان
كان مفعولا للتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وحدثت وزيدا اكراما ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقت الى زيد زيد
ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وحدثت زيدا وبعثت زيدا مالا وكنت زيدا
طعاما وبقيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه
ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومعني له (وقولنا المثبت او المفعول مثبتا ليم زيد في
نحو ضربت زيد وماضرت زيدا) وافعال القلوب في الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالملوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما مع التعلق بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانه لو حذف احدهما لكنت كالحذف بعض
الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو
معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا جبة مكساة ومعطوة اي مأخوذة
وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد المحقر والنهر مخفور فالمعنى حلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك
في قولهم اشترك زيد وعمرو
ولا يفهم بعد اسنادك آه)
قد يقال هو مسند الى زيد
وعمر معا بحسب المعنى
المقصود والاسناد لا ينبغي
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل كالا يخفى وعمرو
فاعل حقيقة وقصدا وان لم
يسم فاعلا لفظا واما قولك
ضارب زيد عمرا فليس عمرو
وفيه مما قصد جهة فاعليته
بل جهة مفعوليته اعني تعلق
الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطامع
 المقدركا قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل
 انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطامع اى جلته
 على ان يحفر النهر كما مر (وباب اعلمت زيدا قائما في الحقيقة متعدالى مفعولين فان المعلم هو
 المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما
 معامتين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام
 اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى
 ما يفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير في المفعول فيه ومعناه (٢) واما ناصب المفعول فالفعل
 عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى
 للنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل) وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
 هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة
 الفضلة لعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
 في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم ﴿ قوله ﴾ (وقد تقدم على الفعل) هذا الحكم
 ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا للمفعول معه وذلك لمراعاة
 اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب
 الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن
 ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم
 والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناfran في
 الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب
 موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان
 الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يحكى (وكذا
 لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف
 الموصولة وصلتها كما يحكى في باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
 تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم
 ضربت و اى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت فاصرمه
 (وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التى في جواب اما اذا لم يكن له منصوب
 سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يحكى في حروف الشرط
 من انه لا يد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
 ايها شئت وتختل الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد
 شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب
 (ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه
 احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله (واما ناصب المفعول
 فالفعل عند البصريين) كما انه
 هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية (واجازه البصرية وهو الحقا كفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعمك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سدمسد الفاعل * واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كيا يحيى في المنصوب على شريطة التفسير * قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فنقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة فاصد الضرب شخص فنقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التلث واشوا خيرا لكم (وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجازاق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك واث خيرا لك وورا لك واثت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت في الآية وكذا قوله * ٤ فواعده سرحى مالك * او الربى بينهما اسهلا * اى قولى ائت مكانا اسهلا ٥ وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت عن هذا واثت امرأ قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما انتهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيماوجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية نسخته

٣ قوله (ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعده سرحى مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هي الآم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الظم

٥ (قوله وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت عن هذا واثت امرأ قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت في هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره في مثل ائت واثت امرأ قاصدا وعد الزمخشري ائت امرأ قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمعته وانت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم
وخيرالك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا اذا قصد والقصد في الامر
خلاف القصور والافراط قال * كلاطر في قصد الامور ذميم * (قوله اهلا) اي اتيت
اهلا لاجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هي منصوبة
على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا فقد رله
فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو القهقري على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كأن
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سماء الصدق صادر
من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون
التقدير ازعهم هذا ولا ازعهم زعماتك او ازعهم هذا ولا ازعهم زعماتك (ومنها قولهم من انت
زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر
ذلك عليه اي من انت ذا كرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى
من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصة من تريد اي كيف تكون ويقال
هذا ايضا فيمن ذكر عظميا بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروي زيد بالرفع اي كلامك
زيد نحو كنه فوه الي في والنصب اقوى واشهر (ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير
اما بمعنى العاذر كالجميع او المَعذِر كالإيم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في
الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها
قال * جاري لا تستكري عذيري * سيري واشفاق علي بعيري * بين بقوله سيري
واشفاق الحال التي ينبغي ان يعذرفيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اي اخضر هاذرك او عذرك او الحال التي تعذرفيها ولا تلام وهي ٣ فعل
المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من
اجل الاساءة اليه وايداه ٤ اي انت ذو عذرفيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكر * اعذرنى من عابشة * اي من جهة تأذيتها
وتعريكها وفي الخبر * لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم * اي يقيموا العذر
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كها
ويقال من يعذرنى من فلان اي من اجل ايدائي اياه اي لي عذر في ايدائه فهل ههنا من
يعذرنى (ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى اهلك مع الليل
اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي
الهلك اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما وتما اي اعطني كليهما وتما واصله انه قال
شخص بين يديه زيد وسنام وتما لآخر اي هذين تريد مشيرا الى زيد وسنام فقال ذلك
الاخر ذلك (ومنها قولهم الكلاب على البقراى ارسل واحشفا وسوكيلة اي اتجمع
حشفا وكل شئ ولا شئمة حراى اصنع كل شئ ولا تركب شئمة حرواى تأتني فاهل الليل

٤. الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنائم)
النائم صوت ضعيف كالانين
يقال نأمت القوس وسمعت
نائم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه
الى ذلك الشخص اي لك
العذراء) هذا على المعنيين
الاولين اعنى العاذر
والعذر ظاهر واما على
المعنى الثالث فلا يصح هذا
التقدير اعنى قوله اي من
الاجل الاساءة كما لا يخفى
٤ (قوله اي انت ذو عذر
آه) هذا محصول معناه
على التقدير الثلاثة

واهل النهار اى فتأى اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقيد قال كلاهما بالرفع
 وتمر اوكل شئ ولا شئ حراى كلاهما الى ه وكل شئ اتم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير * واعلم ان المفعول به
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كائى فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه او غير منوى وذلك اما
 لتضمن الفعل معنى اللزوم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون ﴾ وقوله ﴿ وان
 تعتذر بالحل من ذى ضرورتها ﴾ الى الضيف يخرج فى عراقيها نصلى * اى يؤثر بالجرح
 واما المبالغة بترك التقيد كاتقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾
 قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرًا)
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعوا
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان
 الزمخشري لم يحذف المنادى لاشكاله وذلك لانه لو وحد بامر معنوى اى كونه مطاوب الاقبال
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو وحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخوانها دخل
 فيه المندوب وايس منادى والظاهر ان جار الله لم يحذف لظهوره لاشكاله فان المنادى
 عنده كل مادخله يا واخوانها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيديوه انه منادى كما قال
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له
 تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضمنهم بالميت
 عن الموت تصورتوه حيا فكروا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا
 المندوب التوجع عليه نحو واويلاه واثيراه واحزنه اى احضر حتى يتعجب من
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثورا واحدا وادعوا
 ثورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثيراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى بالماء وباللذواهى احضرا حتى يتعجب
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص
 والعارض غير متعديه هذا وانتصاب المنادى عند سيديوه على انه مفعول به وانتصبه
 الفعل المقدر واصلة عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فادته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله وكل شئ اتم يقال
 الا تم الشئ اليسير
 ٦ قوله فان تعتذر بالحل يقال
 الحل هو السنة الفخط
 ٣ قوله (لانه المتفجع عليه
 لا المطلوب اقباله) التفجعة
 الرزية وقد فجعته المصيبة
 اى وجعته وكذلك فجعته
 وتفعجت له اى توجعت
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد
 فى قولك اطلب اقبال زيد
 وقد تصلف بهذا آه) الاولى
 ان يقال فى قولك ليقل زيد
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار
 فلا يكون زيد فيه مطلوبًا
 اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله
 ٥ قوله (كما صرح به لما فصل
 آه) حيث قال وانتصابه محلا
 اذا كان مفردا معرفة كقوله
 يا زيد ثم قال او مندوبا كقوله
 يا زيد آه
 ٦ قوله (ومنهم قولهم فى
 المرائى لا تبعد) رثيت الميت
 مريسة ورثته اذا بكيت
 وعددت محاسنه وكذلك
 اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس بعيد لانه يقال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جملة وليس المنادى احد
جزئى الجملة فعند سيبويه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد
هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدر او كان ياعوضا منه لكان جملة خبرية
غير لازم لان الفعل مقصوده بالانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت
لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابو على فى بعض كلامه
ان ياواخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فمحوز فى اداته
مالا يحوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم
تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضم فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل
يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمر غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه
لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى
مشاهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى او انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جملة (والجواب انه قد يعرض للجملة مالا
يستقل كلاما بوجوده كالجملات القسمية والشرطية والنداء لا بدله من منادى * واعلم انه
قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دماء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر
دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال
نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله * يا بؤس للجهل ضرار الاقوام
* والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل
تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيئ زيد راكبا * قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون
اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم
الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن
العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولوقتهناه لشابه غير المنصرف فرفعهناه ولم ننونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده
هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر
فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل (وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى
بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالعبارات فبنى على الضم وقبح المضاف

٦ قوله (ولوقتهناه لشابه
غير المنصرف) اى لاشتبه
المنادى المعرفة بالمنادى
المفرد النكرة اذا كان غير
منصرف نحو يا حجر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا (قوله
 مفردا) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو
 يازيد ويارجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى
 وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء (ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض
 منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بل لام واضافة ولا
 يحذف في بامرى من الراءه خوفا من الاجحاف بالكلمة) وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظا ومعنى (وانما
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى المشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم للمبنى
 واما المضاف والمضارع فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال
 * يا بجرين ايجريا انتا * انت الذى طلقت عام بجعتا * وجازيا اياك نظرا الى كونه
 مفعولا كآورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيك قاله لايده لما اراد ان يتكلم واذا
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
 * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * وعند يونس ينصب رجوعا به
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانما بنى المفرد على
 الحركة لان له عرفا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك
 ومن قبل * قوله (ويخفف بلام الاستغاثة نحو يا يزيد ويفتح لاحاق المفها
 ولا لام نحو يازيداء وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويارجلا لغير
 معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغث به نحو يا الله ارحم مني نحو يا
 لىء ويا لدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله
 بالهاء وكذا التعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية
 لادعوا والمقدر ضد سيويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز
 ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الاترى انك
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قحت لام
 الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
 قد بلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للظلم وبالصيغة
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجرى
 في حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يا لكهول والشهبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل يعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * يا عطاءنا ويا رايح * وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين (وفتحت اللام في التعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامة على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو يا لدواهي وبالهاء وبالالفليقة ٣ (وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا يزيد يا آل زيد فحقف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آله نحو يا لدواهي وبالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمضى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا يزيد لاقتلك قال * ٤ مهلهل بالبكر انشروا الى كليا * يا بكر اين اين الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا (ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا يزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا واحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد (قولوا لالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجي (وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشايبته للاسم المبني المشابه للحرف فقلت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسم ما يجي بعده شئ من تمامه امام معمول للاول نحو يا طالعنا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمالشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندي (وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يا بكر مهلهل اخوكليب
بن وائل يقال شعر
مهلهل اى رقيق قيل
انما سمى به لانه اول من
ارق الشعر
٦ من اللانضفة

والأقلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كافي يا خيرا من زيد بل اشد وامانت هوجلة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يجهل قال ٢ اياشاعر الاشاعر
اليوم مثله ٣ جرير ولكن في كليب تواضع ٤ وقال ٥ اعبدا حل في شعبي غريبا ٦
الوما لا بالاك واعترايا ٧ وقال ٨ ادار ٩ بحزوى هجبت للعين عبرة ١٠ فاء الهوى
يرفض او يترقق ١١ وقال ١٢ الا يا نخله من ذات عرق ١٣ عليك ورحمة الله
السلام ١٤ فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذالم تجعله علما جاز
ان تعرف بالقصد كافي يارجل وان لا تعرف لعدم القصد كيا رجلا فنقول في النكرة
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا ونقول في
المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يحوز نحو يا حليما لا يجهل القدوس وادارا يحزوى الدراسة
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فنقول يا حليما لا يجهل
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يحوز جعله مفردا معرفة مستقلا فنقول يارجل
وامرأة ويارجل الظريف ولا يحوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا
بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف
نحو يا حليما لا يجهل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب
لا يا حليما لا يجهل ولا غلاما من الفلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجهل وادارا يحزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يارجلا ظريفا (فان قول اجعل
الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفها للمعرفة (قيل بعد الكلام اذن جدا
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترقيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يارجلا را كبا لمعين ٦ لجعله
من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي
كلام سيويه ايضا ما يشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا قائل به
واما سائر التواضع من البدل وعطف البيان والتأكييد فلا يجوز ان يكون المنادى
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كافي ثلاثة وثلاثين
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كإلزام في نحو يا حليما لا يجهل (قوله ويارجلا
لغير معين (الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يارجلا
ظريفا ونحو قوله ١٥ فيارا كبا اما عرضت فلغا ١٦ ندماي من نجران ان لا تلاقيا ١٧
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اي يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله (قال اياشاعر
الاشاعر اليوم) هو جرير
يبحجو عباس بن يزيد
الكندي

٣ حزوى اسم موضع
بعينه واراد بماء الهوى
الدمع لانه يبعثه ومعنى
يرفض ينصب متفرقا وتر
قرقه جولانه في العين

٤ قوله (ففاء الهوى
يرفض او يترقق) ار
فضاض الماء ترششه يقال
رقرقت الماء فترقق اي
جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو
يا حليما لا يجهل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة آه) ولا يصح الحمل
على الحال اذ ليس المعنى
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه
نسخه

٧ اي بجواز يارجلا
را كبا لمعين

معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في
التقدير اذ لا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز
دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام
نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يحز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز في يا زيد ذا المال الا بالنصب واجرى
المضارع للمضاف اذ اصلح اللام مجرى المضاف * قوله (وتوابع المنادى المبني المفردة
من التأكييد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتمتع دخول يا عليه ترفع
على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيدا لعاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار
الرفع وابوعرو النصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكان للخليل والافكابي عمرو
والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه) كان عليه ان يقول توابع المنادى
المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا
وعمر ٨ ولا يجوز عمرو لان التبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور
باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور
اعراب التبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة
(وقال الأصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه
فارتفع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف واتصاه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
في جميع احكامه) ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكييد وعطف البيان
وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي
بأشبه حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول
يا زيد ورجلا اذا قصدت التكرير كاتقول يا رجلا وتقول يا زيد ويا رجلا اذا قصدت
التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذا كان مضافا او مضارفا له
نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا رجلا وتقول في البدل يا زيدا خانا ويا عبدالله اخ
وذلك لان البدل ساد مسد البدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث
المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام
جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي بأشبه النداء هذا مانص عليه حبيويه واجاز
يازيد وعمروا على الموضع اذ بين مباشرة حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم
المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة ومختلها (وعلى ما اجاز لا يمنع نحو يا زيد
وعمر بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في التبوع وكذا البدل ساد مسد التبوع وجاز

٧ (قوله فان توابعه لا ترفع
نحو يا زيدا وعمر آه)
وكذلك يقال يا جميعا
ولا يجوز اجمعون وكذا
يقال يا زيدا الظريف
بالنصب فقط
٨ ويا جميعا اجمعين ويا زيدا
اخا في البدل وكذا
المجرور باللام نحو يا
للجول ولا الشبان ونحو يا
زيد وعمرو ونحو يا لزيد
الظريف لا ترفع توابعه
ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالتداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البديل كما يجيء في باب التوابع فيطردفيه حكم البديل نحو يا عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البديل ان لا يحل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع (فان قيل فاذا كان البديل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لتبوء عهدهما فليجز لارجل غلام لعمرو في البديل ولا غلام وجارية في العطف) قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا التركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشا بهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها قول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف (واما الضرب الثاني من التوابع اعني التعت والتاكيد وعطف البيان عند التهمة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنادي المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا يحل لتبوء عهدها (وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف التداء كما تقول في يائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا خانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البديل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنادي المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا هذلا فلا يتخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال * يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه * ٢ جرحتمني صاحب الاحلام * وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان نادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلهم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل التداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وابن الانباري يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند التهمة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرحتمنا بمقتل شيخه * ٢ جرحتمني بعدها جيم ساكنة يريد بذلك والد امرئ القيس الشاعر قتلته بنو اسد

٢ قوله (لقائل يا نصر نصر نصرا) جاز فيه أربعة اوجه احدها ﴿ ١٣٨ ﴾ ان يضم الاول وينصب الثاني

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يا نصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكبر للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خطوب النصر مجازاة على هذا فالثالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤية ﴿ انى واسطار سطر سطرًا ﴾ ٢ لقائل يا نصر نصر نصرا ﴿ وفي جعل ابى على وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تو كيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى ﴿ بالناسية ناصية ناصية كاذبة ﴾ كاذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى بونس عن رؤية انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل ينصب زيد الثاني على انه تو كيد مثل ياتيم اجمعين فلا يمنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في قولهم لاما ما باردا ﴿ ثم اعلم انه اما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن التبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بناءه الا ترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البناءية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالصامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفعة جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن التبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك في الاثنى العشرة في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة فهي نفي الظرفاء لانني الرجال فكأنه قيل لاظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسأله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والتحليل في المعطوف يختار الرفع) اى في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

(مستقل)

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمنع وقوه
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر
الى كونه تابعاً والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل
وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكأن الخليل) اى المبرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان
في الاصل المحسوس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لمصلحة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عمالة ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام
في مثله لازمة لانه لم يصح على الامع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
امافي الاسم كالبيت والجم والكتاب واما في الصفة فكالمصعق ومن الاعلام الاتفاقية
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولاً من
الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزائها بل خلت اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك للمع الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كالتقيج والجهم لو سمي لهما فكأنك
اخرجهما عن العملية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت
هاتئذ لثبوتها والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى محمد وعلى بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وماليس منقولاً من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد
والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا لبيت في بنى لبيت بن بكر بن مناة وان لم يكن في
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فيثبت اما ان
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردين قياسين قال * علا
زيدنا يوم الثمار أس زيدكم * بايضا ماض الشفرتين يمان * وقال * رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا * شديد ابا حنا الخلافة كاهله * واما اعلام ايام لاسبوع كالاحد

٢ قوله (ويلزم الخليل
وابا عمرو نظر الى العلتين)
للخليل ان يقول اردت
ان الرفع اولى للتنبيه
على الاستقلال مع رماية
الاتباع اللفظي ولا
يتصور ذلك الا اذا كان
المتبوع مضموما واما
السؤال على ابي عمر
فساقط لان المتبوع اذا
كان منصوبا تعين النصب
في التابع قطعا واذا كان
مجرورا يحمل على لفظه
كامر

٧ قوله كالتقيج والجهم
رجل جهم الوجه اى
كالوجه

والاثني والثلاث والاربعة والخميس فن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لهما في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء في ذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فالحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسائهم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعات لمسمياتها (وانما ارتكبت سيبويه تلك الطريقة اجراء للام في التقدير لما أمكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصقق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالنجم والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلى يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصقق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تفيد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو * يا ذا الخوف وفي نحو يا صاح اذا الضامر العنفس مع انهما مضافان علتين احداهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يحى في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنفس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نهضة

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارفا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى (قوله غير ما ذكر) اي غير ذى اللام (قوله مطلقا) اي مفردين كانا ولا وكان مشوعهما مضموما اولاً (قوله والعلم الموصوف بـ) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراهما وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفاً بـ متصلاً بموصوفه احترازاً عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علماً احترازاً عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفاً بـ احترازاً عن نحو يازيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلاً كذا ذكرنا وكونه مضافاً الى علم احترازاً عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظاً بفقهه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولاً وخففوه خطاً بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بـ اي صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال) وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان اولاً اذا وقع موصوفاً بـ الواقع بين متفق اللفظ نحو ياطالم بن العالم (والعلم المتصف بـ ابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا) ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة * شاذ (وان اختلف احدي الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لانتينهما وجمعهما وتصفيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان الثني والجمع ليسا بعينين وايضا لا يكثر استعمالهما * قوله واذا نودي المرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة) لودخل اللام المنادى فلما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فن ثم قل بناء الاسم معها كالحسنة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لاستنكر كافي لقدوا الان على ما يحى في موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل المنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله (وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يحرف بحرف النداء
الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما تركبنا اذا لامع
من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء و اى مخدور في اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشئ * طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ * اخر يقع النداء في الظاهر على
هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة
النادى ان يكون متميزا بالماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلامعنى نحو يا شئ * ويا موجود
الا ان يكنى بمثلهم من ان الخطاب مافيه شئ * مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم
الشئ * والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة
المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الإشارة
واما لفظ شئ * وما معنى شئ * فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالتخصيص بخلاف اى واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
بشئ * اما اسم الإشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما
ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك
فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كافي ربه رجلا واما نحو رأيت زيدا فقليل واما الموصول
فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج
الى الوصف من اسم الإشارة لانه كذا كرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف
اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون
يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعمت يا هذا النصب و الرفع كما في يا زيد الظريف و اوجب
رفع نعمت اى (وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا
الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو يا هذا الطويل
رفعا ونصبا (واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة و اى
قباسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت (واما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن
الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا نولم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم
الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف
اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ ايا ما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا
التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام و هاء التنبيه ايضا مناسبة
لنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الإشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع
نحو يا ايها فيقتصر عليه (واما توصيل باى الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة
في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ * فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى
فيه بحروف الخطاب كايحيى في باب ففحو شئ * في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون)
اى وان لم يكن ملوما كما في
يارجلا
هذه النسخة محولة على
التكرار

يجعله مخاطبا اى حرف النداء فتصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا
التركيب منصوفا لاجل نداء المرفع باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس
(وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة اى) وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كلمتان اعنى ايها (ويصح تقوية مذهب بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع
وندور كونها موصوفة كما يجيى فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة لضاف فوجب نصبها) والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبنى على
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يا من قال كذا (والا كثرون على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمبهم
وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيى اى مادل على معنى فى متبوعه (وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق) والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيى
فى باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المرفع باللام كما يأتى فى باب النعت اما
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات
نحو هذا العالم قبيح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين
الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج
المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم
الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل
والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الطريف لكن نهوا بالتزام رفعه
على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء (واما الطريف فى يازيد الطريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه
قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه * اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع التابع على ظاهرا عراب
التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذو الجملة
اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجملة
لا غير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجيى بعد وصفه لا يكون
الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة وادى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هذا ليس نحويا
ايها الرجل لاجل آه
نسخه

٣ صفة مفردة لمنادى
مضموم
٣ قال سيديويه تقول نسخه
٤ قوله (يازيد الطويل
والجملة) الوفرة الشعر
ذالى شحمة الاذن والجملة
اكبر منها والجملة اكبر
من الجملة وهى التى الملت
بالمسكين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال (ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه (وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يحز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذاللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جازيا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب (ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي يعد وصف اي لا يتبع اي (واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يحز الاحله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجملة لانك لو اخلته على الوصف كان وصف هذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا في اي (ولا يجوز عطف المضاف لارضا ولا نصبها على المفرد الذي هو صفة للنسب المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجملة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذو الجملة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطف على زيد (واجاز المازني الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يحمله ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والخارث ولا يجوز يا الخارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والخارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الخارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والخارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرنا لالفاظا (قوله لانها توابع معرب) يوحى الى ان المعرب لا يحمله والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال * طلب المعقب حقه المظلوم * واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهى خلاف ذلك فهو يضمه عاملا كقوله في ضارب زيد وعمران ان التقدير ضارب زيد وضارب عمران ولا يجوز في نحو حسن الوجه والبدل الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الحق لكنه يشكك باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمران (وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمر ومع خبره المقدّر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

ه قال الاندلسي
نقصه

في نحو قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلتر عك العواذل * وقوله *
 فلسنا بالجبال ولا الحديد * ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والترموار رفع الرجل)
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كما في يزيد
 الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في بابها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قبل
 هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفة فاذا قيل فيجب اذن
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعني لم يدخل
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفاظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
 للكلمة فلا يقال لاه الانادرا قال * يسمعها لاه الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
 الا قليلا قال * معاذ الله ان تكون كظبية * ولادمية ولا عقيلة رب رب * واما التجم والصعق
 والذي وبابه فان لا مهلا لازمة لكتما ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
 واصلة اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا * الا انها
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصلة الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
 العبادة والاله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مألوه اي معبود فآله في الاصل من الاعلام
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اول من
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديمي الآله في السعة اورد
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبدا لآله فلما
 خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
 التخفيف مع عروضه غير غالب كما اغلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في بالله
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو علي بالله بالوصل على
 الاصل) وجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه لها اي استتر فيقال في قطع همزته
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماء
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة
 وافتالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يحكى في باب القسم (وقوله * من اجلك يا التي تبت
 قلبي * وانت بخيلة بالوصل غني * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلتر عك العواذل)
 وزعته ازعه وزعا كفته
 ٧ قوله (ودون معدآه) فانه
 حل دون الآخر على محل
 دون الاول لان معنى لم تجد
 من دون عدنان لم تجدان دون
 عدنان والدا يقول فصاري
 الانسان الموت فينبغي ان
 يعطى موت من قبله ويرتدع
 عن المعاصي فيقول انسب
 الى عدنان او معد فان لم تجد
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم
 انك ستصير الى مصيرهم
 واراد بالمواذل ما يرميه
 ويكفه من حوادث الدهر
 وزواجه سماها عواذل
 على السعة

٢ قوله ايا كان تبغيا لى شرا
 بغيته الشئ اذا طلبته له وفي
 رواية ان يكسب لى شرا
 ٣ فى اخره نسخ ٤ قوله
 (يا هناه هن كلمة كناية ومعناه
 شئ حقير تقول فى النداء
 يا هن اقبل ويا هنان اقبلا
 ويا هنون اقبلوا ولك ان
 تدخل فيه الهاء فتقول يا هناه
 كما تقول له وماليه وسلطانيه
 تريد الهاء لبيان الحركة ولك
 ان تشيع الحركة فتقول دال الف
 فتقول يا هناه اقبل وهذه
 اللفظة مخصوصة بالنداء كما
 خص به يافل ولك ان تقول
 يا هناه اقبل بهاء مضمومة
 ويا هنانيه اقبلا ويا هنوناه
 اقبلوا وحركة الهاء فيهن
 منكورة ولكن هكذا رواه
 الاخفش ٥ قوله (يا نومان
 ويا ملكهان آه) يقال يا نومان
 يقال يا نومان لكثير النوم
 ولا يقال رجل نومان لانه
 يختص بالنداء المنادى المفرد
 اذا تكرر لفظه وولى الاسم
 الثانى آه نسخته

لزوم اللام وقوله في الغلامان اللذان فرا ٢ ايا كان تبغيا لى شرا (وبعض الكوفيين
 يجوز دخول ياعلى ذى اللام مطلقا فى السعة والمجان فى اللهم عوض من يا اخرتا تيركا بالابتداء
 باسمه تعالى وقال انقراء اصله يا لله امانا بالخير فحذف بحذف الهمزة وليس بوجه لانتك تقول اللهم
 لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال * انى اذ لما حدث الماء * اقول يا اللهم
 يا اللهم * وقد زاد ٣ ما قال * وما عليك ان تقولى كذا * سمحت او صليت يا اللهم ماء اردد
 علينا شيئا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة
 بالنداء نحو ٤ يا هناه ٥ ويا نومان ويا ملكهان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا لله
 وقد يقال يا لله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾
 وهو عند سيويه على النداء المستأنف ولا يرى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف
 بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك فى مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦
 المنادى المكرر اذ اولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول
 الضم والنصب قال * ياتيم تيم عدى لا ابا لكم * لا يلقىنكم فى سوء عمر * وقال * يا يزيد يدي العجلات
 الذيل * تطاول الليل عليك فاتزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرقة والثانى
 عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيويه ان تيم الثانى مقمّم بين
 المضاف والمضاف اليه وهو تاء كيد لفظى لتيم الاول وقدم فى توابع المنادى المنى ان التاكيد
 اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بناءة فكما ان الاول
 محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيويه باللام المقحمة بين
 المضاف والمضاف اليه فى لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جئنا بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين
 المضاف اليه لابعده المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
 على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
 اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانتك لما
 كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل
 هناك الا ترى انتك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
 وتقول لا لارجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله
 تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال * فلا والله لا يلقى لمانى * ولا للمابهم ابدا دواء * مع ان
 حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا ليالات ككما يؤثفين *
 من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول
 مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يدل من المضاف اليه التنوين كما يدل
 فى قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف
 اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول
 لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلا المضافين نحو قوله * بين

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكرار فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد فى ان اصله ياتي عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتي عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطردله ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا فى نحو ياتي تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتي بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بان ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وفقا وقالوا يا ابى ويا امى ويا بنت ويا امت فتحوا كسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان الواضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفاء وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثا مبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولولم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فزاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جانى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فتحذف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنى

قليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القرأة الشاذة رب احكم ورب ماورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى ويامى) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يحجمون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التثنية كما في علامة ونسابة والاب والام مظهرتا التثنية ودليل كونها للتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى ويامتى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويام على ما حكى يونس لثلا تلتبس ببناء الاب والام بل تاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان معنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حر كتبها افتح لو حركت (وقال الاندلسي اصل يا ابت ويامت يا ابتا ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستقل فحذف واما حذفها في يا ابن ام ويابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويامت انهما رخا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله * ٢ كلبى نهم يا امية ناصب * وقد يقال يا ابت ويامت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجازيا ابتا ويامتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابى ويامتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب القسا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعملى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الالوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استقلاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى * قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبى نهم امية ناصب) هم ناصب اى ذو نصب مثل ناصر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اى نام فيه ٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة) قد يتوهم ان الامة في حكم الم

انماكثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا * قوله (وهو
 حذف في اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو الالة فهذا اصطلاح منهم وهذا
 الذي ذكره ان كان حذف الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فنخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا
 لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان مورد الاعراب ماقبله (ويخرج منه الحذف
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاعتبار ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه
 واجب * قوله (وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جلة ويكون اما علما زائدا
 على ثلاثة احرف واما بقاء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة
 والشرط الاخير ثبوت غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف
 والثاني كونه بقاء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله * خذوا حظكم بالاعكم ٣ واذكروا * او
 اصروا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعوا ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي
 موته فيجيب * اي بالاعكم وابعروا وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كافي
 قول ذي الرمة * ديارمية اذني تساعقنا * ولا يرى مثلها عجم ولا عرب * وقول المتنبي *
 لله ما فعل الصوارم والقنا * في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام ٥ وبعض العرب يرخم
 الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط (والفراء والاحفش جوازا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
 علما لان حركة الاوسط كالخرف الرابع فيرخان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او متحرك ويحوز ترخيم غير المنادى
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف
 عند سيويه (والبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيويه بقوله * الاضحت
 حب الكم ٦ رماما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اما ماى امامة وانما لم يحز ترخيم
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما
 يراعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يحى
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانجى بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصده سرعة لمسه

٣ (قوله واذكروا او
 اصروا والرحم بالغيب
 تذكر) الاصرة ما عطفك
 على رجل من رحم او قرابة
 او صهر او معروف والجمع
 الاواصر والرحم القرابة
 والرحم مثله

٤ (قوله وضية الاغنام)
 جعلهم اغناما لانهم كانوا
 جاهلين حيث عصوه ففعل
 بهم ما فعل وقد يتوهم ان
 الاغنام بالتاء لابلان من
 الغنمة وهو العجمة والاعتم
 هو الذي لا يفصح شيئا
 والجمع عتم

٥ (قوله وبعض العرب آه
 اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رماما) اي بالية
 جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك
 شاسعة) اماما قال المصنف في
 الايضاح ورده البرد بان
 الرواية وما عهدي كعهدك
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اي
 بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معاً يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكلية (ويجوز ان يعزل امتناع ترقيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره وحذف آخره يدلي ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترقيم الذي وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترقيم المضاف والجملة عليمين (وامتنع الترقيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر) قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما اشترط العملية في الترقيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترقيم مع انه اشتهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي (وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعاين به وبخلاف نحو عم وشجع وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملحجة الى الحذف) فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم الزوم كافى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصل اعني اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحوثة وشاة بعد الترقيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترقيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذا التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لأم الكلمة بكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم الزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم ازمه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاثنى التأنيث هذه الاحوال (قال سيويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العملية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا وضمرة وضمرة

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولعلبة الترقيم فيه عومل اخر غير المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قح التاء كما في قوله * كلبني لهم يامجة ناصب
* وليل اقلسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء
وقتها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقا
باخره الهاء فيقولون في ياطلم ياطلمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء
السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو روقه وانه وحيله
وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقت فالحاقه بما كان هناك هاء في
الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * ففي قبل التفرق
ياضبا * ولايك موقف منك الوداع * ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط الاماخذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس
اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرده هو مرخم كروان ولا ضرورة
الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند القراء وابن
السراج قال * فقالوا تعال ٣ يا زى ابن محزم * فقلت لهم اني خليف صداء *
وكانهما رآيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة
يحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما
بجئ سائر التوايع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان
او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف
الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد) قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام
وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان
في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد
لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان
الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علين وزيادتا جمع
المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان ويأى النسب وما شبههما نحو كوفي
ورومي وكربي والفا التائيت كصحراء وهزمة الاخلاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي
حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو
مذهب سيويه لافعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار
لا من باب حراء ٣ ورجح مذهب سيويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع
ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايضا لم يثبت في
الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا واسماء حتى يكون اسماء علما نقول لانه وعلى مذهب سيويه
اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفى التائيت وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا
سمى به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه
ان يقول حرف صحيح غير تاء التائيت قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسحبه
٣ قوله (يا زى) رخم يزيد
يحذف الدال صداء قبيلة من
الين اوحى من بنى اسد و قبل
اسم فرسه ٢ قوله (كافي حرباء
وعلباء) الحرباء هوا كبر
من العظاية يستقبل الشمس
ويدور معها كيف دارت
ويتلون الوانا بحر الشمس
وهو ذ كرام حيين والعلباء
عصب العنق
٣ وقد بجئ في التصريف
ججج الفريقين فيه وتر
ججج انهما نسخه ٤ قوله (في
نحو غفرانة وسعلاة) الغفرانة
الناقة القوية والسعلاة اخبث
الغيلان وكذلك السعلاء
يمد ويقتصر

عقرانة وسعلاة الالفاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ه مستباح ومستج (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا واوا وياه سا كنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبردون ٧ لمحقان بمجرد حل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبيط وذلك لمساواتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسينين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاول حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الآخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيهها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لثلاثين بقى بعد الحذف على حرفين (والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعاد لكن لا يوجبها كما في نحو عمار ومسكين ومنصور) قوله وهو اكثر من اربعة احرف (قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لاني قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة (وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حراء والمشهور حذف الزياتين معا) وبعضهم يجوز يا حراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي اثناء في نحو قوله * كلبني لهم يا ممية ناصب * والوجه المنع لان اختصاص ذي اثناء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرحم منه بمعاملة المرحم ولا كذلك ذي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لثلاثين لثلاثين (وكذلك لا يجيز بعضهم لثله ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثين لثلاثين بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زبدي اذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشبهه واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا لانه مذكرا اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا (اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعهما مشروط

٥ قوله (كما في مستباح ومستج) بحث الرجل مما اعطيه واستمجه سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشرىف) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله (لمحقين بمجرد دخل) الجرد دخل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كعليق وقبيط العليق) مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرنند وربما قالوا العليق مثال القبيطى الناطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتخفيف والمديقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت ٩ قوله (مطلقا) اي على لفتين

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه
قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والا فلا (والفراء
يحذف الساكن ايضاً في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبتر على نية
المحذوف لتلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان
المحذوف كالمفوط (والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة
اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يجزئون يحذف الالف الاخيرة
لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركباً حذف الاسم الاخير) لما اريد
حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين ه
عنده فهو اقبل للفتك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب
التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكامله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل
وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخلية تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل
ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلاً بمسنتين قلت في الوقف يا مسلمة بالها لان التاء تطرفت
لفظاً ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا
عشرة واثني عشر واثني عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثني ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر
واخواتها كما يجيء في باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك
فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذوو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف
صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب * قوله (وهو في حكم
الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا تم ويا كرو وقد يجعل اسماً برأسه فيقال يا حار ويا تم
ويا كرا) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيسبق الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسماً برأسه وهو الاكثر
لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم
الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لاللة موجبة قياسية
كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو يدوم معتقب الاعراب وذلك
لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لاللة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطرودة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف
الياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة النقص ما رأيت وفي نحو يازيد بن عمرو
ما هو المشهور من قبح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً
بالذات بل هو تنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجيء بعده من الكلام المنادي له فصار
حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض
مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسماً برأسه نظراً الى انه وان كان قياسياً

٣ قوله (هرقل وسبتر)
هرقل ملك الروم على وزن
خندف ويقال ايضاً هرقل
على وزن دمشق واسد
سبتر على وزن هز برای
يمتد عند الوتة
٤ قوله (في نحو حولايا
ويزدرايا) لكنهم يقلبونها
همزة فيقولون يا حولاء
على اللفظة القليلة كما سيأتي
في ترخيم شقاوة وخزاية
ه اي عند التركيب

مطرذا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترقيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلو ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفه) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهزة وكسرها والكسر اكثر وهو ثبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التثني ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله * عجبت لمولود وليس له اب * وذى ولد لم يلد له ابوان * وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترقيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما يمكن نحو لم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيبويه يحجز في نحو اسحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرق) والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راء ياراء وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت (او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترقيم ٤ فيقول يا سحر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة (وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلو في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في سحر فانه لم يثبت في موضع من المواضع (ومنها نحو عمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا عمود لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترقيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم ويوسع وياعم في ترقيم عمود وسعيد وعاد كاهن (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله (فيقول يا سحر
بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقراء)
اى الراء التى هي عين الكلمة

٥ وخدب فيبقى الساكن
على حاله نسخة

٢ ومنهم من يحجز بقاءه
على حاله نسخة

٣ قوله (نحو ارزب)
ركب ارزب اى ضم
والركب مثبت العانة

٤ قوله (وخدب) رجل
خدب اى ضم

كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري وتقديرا
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية ومشتراة وان كان
واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وشمود ابدلت الواو ياء والضمة كثرة نحو يا قلنسي ويا نسي
وفي الكثيرة قلت يا نسي ويا قلنسوة لانه لم يأت في كلام العرب اسم يتمكن اخره واو قبلها
ضمة الا وقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي والادل لما يجي في التصريف
في باب الاعلال والنادي في حكمه الممكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء
او واو بعد فتحة قلبتها الفات تقول في غليان وتزوان يا غلي ويا نزا وفي الكثيرة يا غلي
ويا نزا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى قلب الف بالتحذف ما اذا
لم تنوء كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الف زيادة
قلبت همزة نحو يا شقاء ٣ ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي
لاز كل واوا ويا تطرفت بعد الف زائدة قلبت الف ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل
هذه الواو والياء انما تقلبان الف ثم همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف (وان كان
ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لما كان كيا شاة في ترخيم شاه اوفاء كما تقول في ترخيم شيه وديه ياوشى وياودى برد العين
الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى ببقاء حركة العين عند سيبويه والاول
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول
وشى وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذالين ٤ كما تقول
يالاء في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد للحذف كما تقول يا ثب وياعد
في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في
المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لثلا يقطع ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة الى قلب مالا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان وحملوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف
فعلي منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا لتأنيث غير منقلبة عن شئ (وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بالجندب بفتح الدال (واما السيرانى فاجازها
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شئ عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن
المازني في كل ما أدى بنية الاستقلال فيه الى وزن لا نظيره انه لا يرخم الاعلى بنية المحذوف
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنفوان
(واجاز السيرانى ترخيم جميعها على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على بنية الاستقلال يا منص ٩ وفي خضم
يا خض مع ان مفعوفع ليسا من انيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سعي ويا هندل
ويا عنفى قالوا اذا رخت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازلتها عن النداء
لصرفه لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

٢ قوله (ويا مرو)
المر وحجارة بيض براقة
يشدح منها النار الواحدة
مرو وبها سميت المرو
بمكة
٣ قوله (ويا خزاء)
خزى خزاية اى استنهي
فهو خزيان
٤ قوله (كما تقول يالاء)
فى المسمى بلات)
هى
كلمة لازدت عليها التاء
٥ قوله (اسم)
حرفين
٦ لم يرد المحذوف نسجه
٨ قوله (بالجندب)
الجندب ضرب من
الجنادب وهو الاخضر
الطويل والجندب ايضا
الجل الضخم
٧ وقوله (وقذعل)
القذعل والقذ عملة الضخم
من الابل ويقال ما عنده
قذعملة اى شئ
٩ قوله (وفى خضم)
يا خض (خضم على وزن
بضم اسم رجل اى قبيلة
وقد قلب على القبيلة
يزعمون انهم سمو بذلك
لكثرة الخضم وهو المضغ
فيهم

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه بالواو واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجزور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال بالواو اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والتدبئة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امهاقتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو التوجع منه نحو واحزننا ووا ويا وواثورا (قوله واختص بوا) يعني اختص لفظ المندوب بالتدبئة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالتدبئة ويازيد مشترك بين التدبئة والنداء (وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى (فيقال وازيد واعبد الله واطالما جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى التدبئة) وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لشاركتها في معنى الاختصاص كما سيجي (قوله ولك زيادة الالف في اخره) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع بالواو (وقال الاندلسي يجب الحاقها مع ياللا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على التدبئة كنت مخيرا مع يالايضا والاوجب الحاق معها تقول يا محمدا على بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتح عن الف التدبئة نحو يازيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يازيداه والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في السمي بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل (والقراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل وواغلامكيه ولم يثبت (وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة التدبئة دون مدة الانكار لان التدبئة من مواضع مد الصوت اعلا ما بالمصيبة فاخثاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللغراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلا ما

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اي بكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركونه في التفجع ٣ قوله (في نحو تفجعت على زيد) اي توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي صررت بخدم اخدميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك في جاءني زيدا زيدنيه ومعناها انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه

٦ (قوله لحصول اللبس)
 لاحتمال ان يكون المراد ندبة
 يا غلام بالضم ٧ (قوله
 ويا سمندواه) لم اجد هذه
 الكلمة مستعملة جنسا كيف
 ولو كانت اسم جنس لوجب
 قلب الواو ياء كما هو القياس
 الواجب الاطراد وجعلها
 علما مرتجلا او اعجميا مشكلا
 ايضا لانها معرفة اذ لا وجه
 لبنائها فيجب القلب ايضا
 وغاية ما يتكلف تصحيحها ان
 يجعل اعجمية محكية على حالها
 فلا يرد وجوب القلب لكن
 يبقى الكلام في ان الحركة
 مقدرة على الواو او الكلمة
 بتمامها في محل التحرك وقد
 يتوهم انها تصحيف سند وعلا
 منقول عن الفعل لكنها ح
 يكون جملة محكية على حالها
 فلا تكون الحركة مقدرة
 بل محكية وقد صرح بان
 واو ضربوا لاصل لها في
 الحركة ولو مثل يمدعوا
 علما لكان اقرب وقد ضرب
 في بعض النسخ على هذه
 الكلمة والله اعلم بالصواب
 م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كاذ كرنا فلا تقلب الالف (قال
 الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزومها) (قال سيويه
 وتقول في ندبة يازيد يا غلام يعني ماسقط منه ياء الاضافة وازيدناه وواغلاماه قحت الكسرة
 كما قحت الضمة في يازيد) قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير
 الاعرابية كان اولي ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون الثانية التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيدناه اكثر من وازيدناه لثلاثي ياء بفعالان واما التي بعد الياء
 فالالف هو الوجه نحو قوله و اجمعتي الشاميتيه وان كانت الحركة غير اعرابية
 وادى الالف الى اللبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكه في غلام المخاطبة لثلاثي ياء
 بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى منه لثلاثي ياء بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض
 يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة (واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا
 في الحقيقة بل متفجعا عليه جازوا غلامكه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واوا
 او ياء او ميم جمع او غير هاتين يمحذف الساكنين نحو واغلام زيدناه وانما حذف مع مدة
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف (واجاز القراء
 في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها قحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدناه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة
 الانكار (وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الندبة عند النخاة
 نحو وامعلاه واغلامكه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يحكى
 في التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت
 الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه وباراضيه وياراميه ويا يرميه
 ٧ ويا سمندواه واما اذا نبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيويه يا غلاميه لان
 اصلها الفتح عنده (واجاز البرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهرا (قال السيرافي والقياس فيهما واحد
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
 اوجه اما لان اصلها السكون فيقال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يحكى واما لان
 السكون العارض فيه كالاصل بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف الثانية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطفىان
 وذلك للزوم الف الثانية في المثني بخلاف مدة الندبة فانها لا تنزيم المندوب (اما قوله
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصل
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغنى عنها كاذبهت اليه
 واما الياء فلا لقولك يا قاضيه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
 مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا اخا غلامهيه
 وواضربوا ووا اضربى اذا سمي بهما فانك تكثفي بما فيهما من المد عن الف الندبة

لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للندوب كذا كرنا فقد لا يؤتى بهامع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مد أصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لثلاثا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلامكموه ووالخا غلامهمى والواو الياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستئصال كما يحى في المضمرات ردنا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كقلنا ٣ في غلامهوه وغلالمهمى واما الفاء المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفاء نحو يامناه في المسمى بمن (وسيدويه يحيز نحو واقنسر وناه اذلا منع) وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كالا يجوز ثنيته وجعه فلا يجوز وازيدونه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلمزه الياء كما يحى في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدينه واقنسرينه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والافلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه (وتقول في المسمى بالثنى عشر عند سيدويه واثناعشراء بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانت قلت واثنان) وقال الكوفيون واثنى عشراء بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثني لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين) قوله (ولك الهاء في الوقف) يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو يا غلاما وينبغى ان لا يجب عندها القائل معوا لانها تكتفى في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقوبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فالليس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بان الحرف المد ولا سيما الالف خلفها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين كاتين بها الحركة في غلاميه على ما يحى في باب من التصريف وهذه الهاء تحذف وضلاور بما ثبتت فيه في الشعر اماء كسورة لساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثنائها في الوصل لا جراء الوصل مجرى الوقف قال) يامر حياه بحمار ٣ ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره) قوله (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامنع وازيد الطويله خلافا ليونس) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (واتما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في منهو نسخة

٣ قوله (ناجية) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها

المتفجع عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهه وه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلعباب خيراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو اخطت مدتها المضاف لانك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالما جبلاء وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصلة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتاه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انه ربح ما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا * قوله (ويحوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وابها الرجل وشذ اصبح ليل واقتد تخوق واطرق كرى (يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل اولم يعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه ولا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من التعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف والتنبيه والخطاب وكنان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يحوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يحوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ابها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (وانما لم يحز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للحطاب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناظر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاده بقوله تعالى ﴿ثم اتم هؤلاء﴾ وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجي في الحروف فيجى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشدنداءها نحويا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تكثيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجوز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فليبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانها منا ديان مجازا ولا يقصد فيها حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الز ما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لتلايكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صبحا لانه ام جندب زوجة امرى القيس ٣ ترمبه وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريقك له فقالت له لانيك ثقيل الصدر خفيف الجوز سريع الارقاة بطي الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿اطرق كرا ان النعام في القرى﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى ام حامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تخلى ايضا (ومثل ذلك قوله اقتد مخنوق) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال اقتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجمالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضربا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ﴿قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الايا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيانسيا كما تقدم (قوله الايا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لاوي اسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لتلايكون اجحافا) اجحف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (ترمبه وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا ترم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى تبغضه النساء ٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى يضرب المعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض ٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

٦ قوله (في جلة امسك فلانا
 عن فل) سابقه * تير ايديها
 عجاج القسطل * اذ عصبت
 في العطن المغر بل * تدافع
 الشيب ولم تقتل * في جلة
 البيت فقوله عجاج اي الفبار
 والدخان ايضا وقوله
 القسطل بالسين والصاد
 ايضا الفبار وقوله عصبت
 اجتمعت وتدافع الشيب
 اي يدافن تدافع الشيب
 وقوله في جلة اختلاط الاء
 صوات واما قوله ولم يقتل
 من الاقتال واصله تقتل
 فلما اريد اذ قام التاء في التاء
 سكنت الاولى ومعنى البيت
 اذا اجتمعت الابل في عطن له
 تراب كالدقيق المغر بل
 ارتفع الفبار من ايديهن لدفع
 بعضهن بعضا على الماء تدافع
 الشيوخ ذوى الاحلام ولا
 يقتلن وقد كثرت اصوات
 الرعاة لقول بعضهم لبعض
 امسك البعير الفلاني من
 البعير لئلا يضره
 ٧ قوله انا معاشر الانبياء
 فيايبك * بكأت الناقة او
 الشاة تبكأ بكاء اي قل لبنتها
 ٨ (وقوله يكشف الضباب)
 الضباب الفبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازائدة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا
 هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان
 والام يحز في المذكر الايافلا الاعلى مذهب القراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في يا عماد
 ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يافلان يحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان وما
 ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا يا ملكعان اي يالكع وكل * حو على
 مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو
 على فعل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبت ولكع وخبات ولكاع
 وفعل هذه قياسية عند سيويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها
 ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى
 بكقوله ٦ في جلة امسك فلانا عن فل * وقال * اطوف ما طوف ثم آوى * الى بيت
 قصيدته لكاع * ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب
 الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراء في النداء من ضمهم المجىء بهاء التنبيه في مقام
 المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك
 فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه
 وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين
 الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
 بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لالاقتحار ولالتصاغر نحو
 انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد
 بصفة اى هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى
 باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله
 ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء
 لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما بقي في التعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء
 في الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الناني
 كمالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
 لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء ائت ام قعدت
 ان ائت او قعدت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الا انه في الحقيقة بتقدير
 مبتدأ عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يعنى في باب حروف العطف
 وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور انا معترف
 باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ٧ انا
 معاشر الانبياء فانك فيايبك * اى قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان
 المنصوب علما قال * بنا نجيما ٨ يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب
 نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال * انا بنى ضبة

لا نفر * اقول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعروف باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى
لا يكون ذاللام ونحوها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامر ان يكون منقولاً
عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى
واحد (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه بحامته للآم وقد يأتي
الاختصاص الذي باللام او الاضافة بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب
اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو ﴿ وامرأته حاملة الخطب ﴾ او الترجم نحو
قوله * ٢ لنا يوم وللتكر وان يوم * تطير البائسات ولا نظير * وقوله * وياوى الى
نسوة عطل * وشعنا مراضيع مثل السعالى * بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع
او امدح واذم و اترجم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان
في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحد وكما ينصب على الذم
ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حاملة الخطب ﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبهه في الفج
شيء مما قبله كقوله ٤ لحي الله جرما كما ذر شارق ﴿ وجوه كلاب هارشت فاز بارت * وقال *
٦ اقارع عوف لاحاول غيرها * وجوه قروود تبغى من تجادع * واعلم انه ليس لك
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسرا باك واحب اخوك الصالحين فاما
ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمين واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت
واما اذا قلت يا زيد وعمر الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين
اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى
الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما منع لفظي يرفع او ينصب على
المدح او الذم او الترجم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافه عطف بيان لان
فيه شرحا وبيانا كالوصف * قوله (الثالث ما ضمير عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشغول عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو
او مناسبه لتصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وآهنت ولا يست (

٢ (قوله لنا يوم وللتكر وان يوم
تطير البائسات) اي الكروان
والثابت باعتبار قصد الا
فرا من الجنس والبائسات
نصب على الاختصاص يقال
بش الرجل يأس بؤسا
اشتدت حاجته ٣ لفظة مامر
فوعة ينصب اي اسم وشي
مرفوع يشبه ٤ (قوله لحي
الله) لحي الله اي قمحه ولعنه
اي ابعده ٥ (قوله هارشت
فاز بارت) الهارش والمهارشة
بالكلاب تحريش بعضها على
بعض واز بارت الكلاب
تفتت واز بارت الشعر انتفش
٦ (قوله وقال اقارع) الا
قارع الشداد والقارعة
الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤثر به الا عند تقرير
الناصب ليفسره فظاهر الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو
قوله تعالى ﴿وان احذ من المشركين استجارك﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل (وهذا
عند الكسائي والفراء ليس بما ناصبه مضمير بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل
المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اخلت ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل
فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعروا ضربت اخاه
فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسدجاوزت وفي عروا ضربت اخاه لسده
مسداهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما (واما جاز عندهما ان يعمل
الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره مما في حالة واحدة لان الضمير
في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيده
ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التواضع الخمسة لانه لو جعل
مثلا تأكيده او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل
وليس كذا لا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولوقيل على مذهبهما
ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب
المقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت
به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت
عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا
في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد
بكونه ملقبيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابس في صورتين بعيدة كما يجئ في مذهب
البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده
قياسا على المرفوع في نحو ﴿ان امرء هلك﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع
في مثله مبتدأ لافاعل كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع
امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل
باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيد ابوك
ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربته وزيدا انت ضارب (قوله اوشبهه) ليشمل نحو زيدا
انا ضابه او انا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر
فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلت لا يفسر كما يجئ ومنصوب
المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخة
قوله اخاه ليس في نسخة

٨ قوله (الا يرى الى قولهم
زيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه) قيل عليه
ان لم تقدر عاملا في زيدا
يلزم دخول العامل اولاً في
البذل وهو غير سائق وان
قدرت ما ملأ فيه فقد حصل
المطلوب اذا المقصود تقدير
ناصب ويطردهذا في جميع
المثل نسخة

قوله (ولو كان الضمير راجعا
الى المنصوب المقدم لم يجز
ليس في نسخة
٩ قوله (لان الفعل باتفاق من
جميع النحاة لا يرفع ما قبله)
قيل فيه نظر

فسر الرفع او النصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربها العمران وما زيد ضاربها البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفظا ولا محلا فلا يجوز زيد اضاربه العمران كما يجوز زيد اضاربه العمران (قوله مشتغل عنه بضميره) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عاملة ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيدا قائما ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبة لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظاهره فلم يبق الا النصب فعني مشتغل عنه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوفا عامل الضمير او موصولا له نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا بضره وزيدا لقيت عمرا والذي بضره وغير ذلك من التعلقات وقوله * فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه * صحاحات مال ٢ طالعات بمحرم * مما اشتغل بالفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحتراز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣) بقوله لو سلط عليه هو او مناسبة لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا في ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او لا اولولا اولوما وكذا الالتمني نحو هندا لا رجل يضربها ولا من الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال * قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كالم اصنع * يروى برفع كاه

٢ قوله (طالعات بمحرم)

المحرم بكسر الراء منقطع
انف الجبل والجمع المحارم

٣ قوله (لو سلط عليه هو

او مناسبة لنصبه) وانما

جهما لان حاصلهما واحد

كاه

(ونصبه)

ونصبه اما ان قيل ذلك فيها لكونها تقيضة سوف التي يخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب
واما لم فلا متراجها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى صارت بحزبه واما لا فلكثرتهما في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريده ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونهما النفي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيدا ضربه
(ومن الواجب تصدرا حرف الشرط نحو زيدا ان ضربه يضربك وزيدا لو ضربه يضربك
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما يبحى في بابه) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون القراء نحو زيدا ان
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه
او ايكم يضربها) واحترزه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل النجب لانه لا تصرف في معموله
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حررت على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقينه كريم وكذا
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موفق وانما لم تعمل فيهما كراهة لوقوع معمول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الاقيا قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيته كذا وذلك لما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جلة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جلة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الاقيا يلها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جلة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في الصامل ان يتقدم على
معموله (وكذا احترزه عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد
ظنه منطلقا وزيدا ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يحز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو وانما لم يحز الاول اعني نحوز يدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
 للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان
 لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا
 (ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يحز زيد اعطيته على ان
 الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولم يكن المفعول الاول
 في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
 كما يحى في باب جاز نحوز زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يحوز ايضا نحوز يدا ظن
 منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان تقدم عليه ما هو في صورة
 المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب زيد الامر فلا احتياج الى تقدم
 المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكثنتين قبل (واما اذا كان كل
 واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيحوز ان تقول في الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفي
 المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
 ما لا يحوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله
 لا تضرب الا اياك ولا يحوز مثله في المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
 ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز انقاع الفعل
 المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب
 اى ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء
 المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
 هند ضربت ان يحوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام
 هند لان المضاف اليه بجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير
 في ضرب غلامه زيدا (والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل للمفعول اذا كان متصلا بالفاعل
 وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يحوز ضربها غلام
 هند وكذا لا يفسر ما اضيف للمفعول الفاعل فلا يحوز غلام هند ضربت كما اختار
 الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يحوز
 احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
 لا يحوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيد
 سيدة وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر
 (وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وقائه
 وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه
 الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع
 مفعول ما بعدها قبلها اذ يعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذويل ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسيح فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يبحث في الظروف المبينة ان العامل في اذا جزاؤها لاشروطها
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
الجزاء للشرط كما يبحث تحقيقه في الظروف المبينة واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي ذكره في حروف
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يبحث ونحو قوله كل رجل يأبى فانا اكرمه لانها فاء
السببية الواقعة موقعها اذهى داخلة على الجزاء تتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾
كما يبحث في حروف الشرط وشعل اجدوا يتعلق الضمير لكان من هذا الباب كافي قوله تعالى
﴿ فليذ وقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذ وقوه وبمعنى
اما هذا فليذ وقوه وبمعنى هذا حيم فليذ وقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جلته اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه ولا تضربه لان الفعل المؤكد
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يحز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره
او متعلقه لنصبه فالم يصلح هو او مناسبه للنصب لو لا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ابضا هاذ اذ
كلامهم (فان قيل اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والقراء اى ان الناصب هو التأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب في اطراده في مفسر عامل الرفع في
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في مفعول المفسر كذا ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل
غير التفسير حل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
ففي نحو زيد هل ضربه وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولودات سوار لطمتني *

فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢
ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحتمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل
نقول زيد مبتدأ لافاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانها لم تضطر الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرجي (واختار الاخفش
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال
سيبويه في نحو انت زيد ضربه ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لافاعل على ما قدمناه فبقى خبر
المبتدأ وهو زيد ضربه بلا همزة استفهام فرفعنا اولى من نصبه لما سبى في شرح قوله عند عدم
قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ازيد اليوم زيد
ضربه فالتحيز للنصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالأولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر
داخلة على فعل (وقال الاخفش في انت زيد ضربه ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة
الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربه فلما حذف الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه
لا يحتمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعال اذ لا يضطر الى اضممار
الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف في الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب
فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيد انا ضربه
(قوله او مناسبة لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيد
مررت به وايضا نحو زيد اضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد الان التسلط
يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالتناسب اذن يتطلب
في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى
اليه الا بحرف جرن نحو زيد امررت به قال الله تعالى ﴿فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾
والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق
نحو زيد اضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسلط فيما اشتغل فيه
المفسر بتعلق الضمير بلا حرف جرن ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود
بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيد اضربت غلامه زيد اضربت
اى غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بتعلق الضمير فسواء كان
قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه
او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

١ وذا لا يجوز نسخ

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى
ازيد ضرب عمرا ضربه (والاختش يحوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد
وعمر مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا
ضربه فالفعل محتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه
والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود
قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم
محبوس عليه وقد يكتشف اسمان نحو الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم
ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه اى اهنت زيدا
ضربه اخاه ضربه وان زيدا اخاه غلامه ضربه اى لابت زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
ضربه (قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون
المفسر عن لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر دالا على
معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبت عليه وهذا الثانى على
ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك
الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر
قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى
اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المقاميل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقد رد ذلك المعنى وذلك نحو زيدا
ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل
هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى بجرى ذلك الاترى انك لو قلت زيدا
ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت
عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا
اضمرت معنى لابت فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او متعلق بضمير اى متعلق
كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر
عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كفى ان زيد قام وان زيدا
ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت
به فالت ان تضرر فعل الملازمة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابت زيدا وكذا
فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابت
واما ان قلت ان الخوان اكل عليه اللحم فالتك تضرر لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني
للفعل اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
(ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
اللازم اضمرته كفى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان
يقدر ما هو) هذا كلام
جيد متين لكن عبارة المص
فى شرحه هكذا وهذا
المقدر ان يمكن تقديره مثل
الفعل المذكور كان اولى
مثل زيدا ضربه وان لم
يمكن فقناه مع معموله الخاص
وان لم يمكن فقناه مع معموله
العام فقد جعل معناه مع
معموله الخاص مقدما وذلك
عكس ما ذكره الشارح
وقد فسرت عبارة المص بان
المجاوزه معنى مررت مع
معموله الخاص كمررت بك
ومررت بزيد وان الاهانة
معنى الضرب مع معموله
العام كضربت النصارى
لان ضرب المتكلم لجميع
النصارى غير متصور

زيد والافعل الملايسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه وأالخوان اكلت عليه وان كان
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضرع فعل الملايسة ه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بس زيد
وان لابت زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك
ان تفصل فتضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك
الاسم المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للتعليق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي
عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملايسة ههنا كما تقدم في مثل
مذهب الكسائي (والتفصيل اولى من اضممار الملايسة مطلقا لانه تعذر اضمارها
للفروع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمير العامل
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد
متعديا مع المضاف المذكور فنقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه
ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه وان لم يوجد متعد بمقتضى الملايسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا
اكلت على خوانه اي ان لو بس زيد اكل على خوانه وان لابت زيدا اكلت
على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار
نحو اليوم زيدا ضربته وأبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل
في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر
يما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربته اي ان ضرب زيد عمرا ضربته
فلاشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربته والا ضمرت فعل الملايسة كما في ان اللحم الخوان
اكل عليه ان لابس اللحم الخوان * قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لا بعد
واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه
ولم يذ كر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبت ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مشتغلا بعمروية تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به
زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يحكى * ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان
الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل

ه قوله (مطلقا آه) اي
سواء كان هناك فعل متعد
بنفسه بمعنى ذلك الفعل
الذي عمل في الضمير بواسطة
حرف الجر اولا وحاصله
ترك التصيل الذي اشار
اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف
الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر
فلا يدخله لانه لا يكون الايجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلب عليه والمعنى
يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها
النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما يحكى شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد
قرائن النصب التي سنذكرها على ما اثرنا اليه (وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير
لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي
عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما
اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى
عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجتمع قرينة النصب
وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاجأة اما ما قبحنا مع ثلاث قرائن للنصب
هي مع احدها مغلوطة ومع الاخر بين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخرى ان عطف
الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجتمع من قرائن
النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
كما يحكى اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب
في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
نحو قام زيد وعمر اكرمه او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيد
اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملة باما نحو قام زيد واما عمر فقط
اكرمه واما زيد فقد اعطيت دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي
يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله
تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين
انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ التي الضعيفة كي يخفف رحله ﴾
والزاد حتى نعله القاها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست
متمحضة للاستيناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها
اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع
الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة
نحو اما زيدا فاكرمه واما بكره فلا تضربه واما عمرا فرحه الله تعالى وانما صارت مغلوطة
لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية
اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن
جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد
هل ضربه وعمرو ألا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة
الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد
مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه
فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى
الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربه
وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال الصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما
ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن
النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما يباين بقى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب
واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجع الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا
المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان
يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا
بكر بضربه عمرو (٦ وفيما قالوا نظروا ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية
فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد
العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها
في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب
رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء
على الاجماع المذكور (قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند
خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها
النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا
اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها
فعلين وكذا في صررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما
في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لمجوده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر
وذلك لانهم) في بعض
الحواشي ان المناظرة التي
جرت بين سيويوه والكسائي
في فاذا هو هي او اياها تدل
على الخلاف ويتضح
الحال في مباحث الظروف
المنية ٢ وبعد حرف
الاستفهام وحرف النفي كذا
في المقروءة ٣ اذهى مواقع
الفعل نسخة

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤) قوله (وبعد حرف النفي) هي لاوما وان نحو قوله ٥ فلاحسبا فخرت به ليم ٦ ولاجدا اذا ازدهم الجدود ٧ وكذا ما زيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان يكررا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يحزمها للفعليين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسما والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جواز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يحكى في باب ما يوحد على قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجوز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعليين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى ﴿فانها لاتعنى الابصار﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة او اوريته بالفعل كملة اولوية حرف النفي به (قال سيويه ليس جواز الرفع في الهزة بجوازه في نحو قام زيد وعمر وكنته يعنى ان الرفع في التثنية احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهزة وذلك لان الجملة مع الهزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية ٨ واعلم ان الاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يحكى في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحة القديمة فلا ترضى الابان تعاقبه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيد اضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيد اضربه والنصب ههنا احسن القبحين (وقد مر الخلاف بين سيويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيد اضربه والوافق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيد اضربه (والاسماء التضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيد اضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكر لهم حسبا تفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدهام الناس للفخاخر
٦ قوله (ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل آه) العمل في هذه الافعال اظهر لانها تكرر للفقد

٢ قوله (اذا انحصم ابزى مائل الرأس انكب) اوله * فهلا اعدوني ﴿ ١٧٤ ﴾ لمثل تماقدوا البزأ خروج الصدر

ودخول الظهر يقال رجل
ابزى وامرأة بزوا والنكب
داء يأخذ الابل في مناكبها
فتطلع منه وتمشي منحرفا
يقال نكب البعير فهو انكب
قال العديس لا يكون النكب
الا في الكتف قال الشاعر
اذا انحصم آمو هو من صفات
التطاؤل الحابر

٣ قوله (ان منفس) المنفس
المال الكثير يقال فلان منفس
ونفيس اي مال كثير وقد
لامت امرأة الثمر للتمر جزعا
من الفقر على اتلاف ماله
فقال لها لا تجزعي لاهلاك
نفيس المال فاني كفيل
باخلافه بعد التلف واذا
هلكت فاجزعي اذا خلف
لك مني

٤ قوله (اما اذا كسعت)
الكسع ان تضرب مؤخر
الانسان بيديك او بصدر
قدمك

٥ قوله (قال فعني واغل)
الواغل الداخل بين الشاربين
من غير ان يدعي

٦ قوله (وقال صعدة نابتة)
الصعدة القناة المستوية تثبت
كذلك لاحتياج الى تثقيب
والخائر مجتمع الماء يصف
الشاعر امرأة تشبه قدها
بالصعدة وهي الرخ المستوية

ضربته اقبج القبيح كاذ كرنا في هل وبحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء
حقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
وانما جاز بلا قبج نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية)
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله * ٢ اذا انحصم ابزى مائل الرأس
انكب * ونقل عن سيويه والاختش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها
لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة
نحو * اذا السماء انشقت * اي اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية
فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا
الشرطية يعني على مذهب سيويه والاختش وانما اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجب الفعل بعدها كالفعل المبرد لانها ليست عريضة في الشرط
كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كن ومتى على ما يحى في الظروف المبينة (واما على
مذهب المبرد فيلبي ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز
في جميع ما ذكرنا ونذكره منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر
الذي هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرا في يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد
قتلته (وروى الكوفيون * لا تجزعي ٣ ان منفس اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي * اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة * اذا ابن ابى موسى بلال بلغته * فقام بفاس بين وصليك جازر
* على رواية رفع ابن اي اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر
في الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة في المكان كاذ
في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاعلمه (ولكن استعمالها استتمال كلمات الشرط اقل
من استعمالها اذا فاتها تدخل على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد
جالس ٤ اما اذا كسعت بمانحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال * فتى ٥ واغل يزهرهم
يحويه * ويعطف عليه كأس الساق * وقال * ٦ صعدة نابتة في حابر * انما الريح تميلها
تعل * فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا ترره يترك فالنصب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها (قوله وفي الامر والنهي) قد تقدم ذلك بعلته (قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبران كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا التثنية فقلت كل واحد من ممالكك اشترته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترت كل واحد من
ممالكك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشترته خبراله وقولك بعشرين

٢ قوله (وعلى ان خلقناه
صفة) لقائل ان يقول اذا
جعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق متصف
بانه مخلوقنا كائن بقدر
وعلى هذا لا يمنع نظرا
الى هذا المعنى ان يكون
هناك مخلوقات غير متصفة
بتلك الصفة فلا يندرج تحت
الحكم واما اذا جعلناه خبرا
اونصبنا كل شيء فلا مجال
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس
المعنى المفهوم من الكلام
فقد اختلف المعنيان قطعا
ولا نجد به تقعا ان كل مخلوق
متصف بتلك الصفة في
الواقع لانه انما يفهم من
خارج الكلام ولا شك ان
المقصود ذلك المعنى الذي
لا احتمال فيه فالمثال مطابق
اذا دقق النظر فيه

متعلقا به اى كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشترته من الممالك فهو
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من ممالك اعم من
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والمبتدأ
على الثانى لا يقع الاعلى من اشترته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى
هو غير مقصود وبخلاف الوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود
والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله
تعالى ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتخيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء فى هذه
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شيء قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا لفظا
كل شيء فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيد ارايته وانما كان النصب
اولى لي مطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا
يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعل (واختار الكسائى النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قبل يضرب زيد هندا ﴿ قوله ﴾ ويستوى
الامر ان فى مثل زيد قام وعمر اكرمه (يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية
منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكلته مثال اوردته سيويه (واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

المعطوف عليه فيما يحب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع
 ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو وكلته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب
 في المعطوف جواز قيامه بمقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمرا لم يحزوا بعبارة
 اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل (واعتذر
 لسيبويه باعذار احدها للسير في وهو جواب عن جميع العبارات ان عرض السبويه
 لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء
 منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلته في داره او لاجله او نحو ذلك
 وانما سكنت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جملة من
 ضمير فيصح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم
 المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها
 (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات) واجيب عن الوجه الثاني
 بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يحز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
 بمقام المعطوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في
 المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول)
 والجواب ما قال السير في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه
 على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش نخلو المعطوف عن الضمير (وجوزوه ابو علي
 على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ
 الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب
 عمرا وبكرا اكرمه يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب
 للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان
 اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب
 الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حجاره * قوله
 (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك
 والا زيدا ضربته) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهي وان
 كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها
 انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير
 مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء وليس للشرط
 حرف غير هذه الثلاثة الا اذا عند سيبويه ٣ ويقع الفصل بينها وبين الفعل باسم
 مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما
 (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا
 المحففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * التقدير
 الا تروني اى هلا تروني (وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينها
 وبين معمولها اتفاقا لافي
 الضرورة

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا) الباب النافعة المسنة والجمع النيب
النيب الضو طر والضو طرى الرجل الضخم الذي لا يغناه عنده والكمي الشجاع التكمي في سلاحه لانه كمي نفسه
اي سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كرفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعني البقاء على الاصل من

الاختصاص والقبلة في
الافعال والاشتراك بين
القبيلين والاختصاص
بالاشياء امور موقوفة
على السماع لا طريق
للقياس فيها ولا علة
مخصصة لكل واحد
منها بما اختص هذا وقد
جاء حرف التخصيص
قبل الاسمية شاذا قال
* ونيت ليلى ارسلت
بشفاعة الى فهلا نفس
ليلى شفيها * واما
حرفا الشرط فاختلاف
في لو قد مضى في باب
المبتدأ واما ان فاكثر
البصريين على انه لا يدخل
الافعال ظاهرا ومقدور
م ونقل عن الاخفش
جواز ارتفاع الاسم
بعده على الابتداء بشرط
كون خبره فعلا ومن
الحروف اللازم دخولها
على الافعال الالعرض
فيجب نصب بعدها نحو
الازيد اكرمه على ما يحى
الكلام فيه في اسم لانني
الجنس نسخة
م قوله (ونقل عن الا
خفش) قد تقدم الاشارة
الى قول الاخفش في بحث

اتفاقا منهم. وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير
مفسر كما في قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضو طرى لولا الكمي
المقنعا * اي لولا تعدون (وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بهما بلا مفسر
نحو ان سيفا فسيف ونحو * اطلبوا العلم ولو بالصين * ولا شك ان التخصيص
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتعني معان تليق بالفعل فكان
القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت
ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا
لنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال ٣ كالا لالعرض على ما يحى الكلام عليه
في اسم لانني الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو * ان امره هلك *
يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا
ضربه والا زيدا تضربه في العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه
فالرفع) اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده
فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه
فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا (وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قولك ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جواز ابن السراج والسيدي في مثل
هذا المبنى للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور
في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر ان قبل الاسم فعلا متعديا نحو
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر متعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم
يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد
ضربه وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه
في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم
فتنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بفلامه رافعا وتنوي
في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه
الضلالة ناصبا * قوله (وكذا * كل شئ فعلوه في الزبر *) اي ليس من

حذف الفعل (ش) في قوله وان (١٢) احد من المشركين (ل) استجارك * (قوله في الزبر) الزبر جمع زبور
وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشئ اي كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو
وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعنا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما يريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يبادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو الزانية والزاني فاجلدوا) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيويه والافالختر النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجهها يخرج به عن الحد المذكور لثلايلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يحى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لفرض كما في ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فابعداها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما تلى عليكم بعد قوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسيبى اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فاختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقريئة الطلب التى هي اقوى قرائته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافالعمل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى النفي المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شئ
في الزبر من الاوامر
والنواهي وليس الامر
كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يغم الأهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الأياه
(فإذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك أي متخالفان رفعا ونصباً وقد يكون فيه متعلقان
بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور
او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا
لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان
رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الافلا بد من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال
اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالتصل يعني
ان كان مرفوعا اضمرا الرفع وان كان منصوبا اضمرا الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك
اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب
زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه
والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد ينأى امتناع ذلك مع تقدم المفعول
في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو
زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير
ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثاني أي الذي المتصل فيه منصوب
نحو ان زيد لم يضربه الا هو أي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل
لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم
امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الخق به
كهدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
الا في افعال القلوب كما يحكى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه
اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما أي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان
التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز
لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن
الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقوله
بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما أي ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر
عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما أي ان علمه علمه قائما باستتار الضمير
لما ظهر العامل (واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصباً نحو ان زيد
ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه
فلا اعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبت

٢ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلفة كما ذكره ولا يصح ان يقدّر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعني في مسألة كون الضمير المخالف للمعلق ١٨٠ مرفوعا وقديين الحال في صور الاتصال

اعتبارا بمعلق الضمير لكان التقدير ان يضرب لزيدا اي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان يضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد بضرب ولا يجوز (٣ واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة اولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذف الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو (واما المفسر الذي معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب * قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا به مقدرا واما لفظ المحذر

اغنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا لم يغلامه فانه يتعين الرفع اي ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اي متعلق زيد وضمير لزيد على التقديرين (وفي مسألة كون الضمير المخالف للمعلق في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم

كون الفاعل مفسرا

(منه)

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا لبعده مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا مما بعده) مفعول له
و العامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول
كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي تحيته ولو قال بتقدير نح او بعد
كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر في عطفه
على قوله معمولا بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمولا
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم
المنصوبات الاترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا (وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كافي نحو جاءني زيد
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يدولك
فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجي
في جروف العطف (قال سيويه في قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾
لو قال او لا تطع كفورا لانتقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمولا بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمولا لمحذر
او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمولا لبعده فيدخل في الاول نحو اياك والاسد
واياي والشر وما زرا أسك والسيوف فالحذر اذن اما ظاهر او مضمرة والظاهر لا يجي
الامضافا الى المخاطب والمضمر لا يجي في الاغلب الامخاطبا وقديحي متكلما كما مر
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذ ابلى الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيويه يقدر نحو اياي والشر
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر التحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك
فيقول اياي اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيويه يقدر
في نحو اياي والشر حذر خطاياك في اياك وقول سيويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كافي اياك والشر وقول عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياي ٢ وان
يحذف احدهم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اي
لا بعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه
واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدهم
الارنب بالعصا وليذك لكم
الاسل والرماح) حذفته
بالعصا اي رميته بها والاسل
شجر ويقال كل شجر له
شوك فشوكه اسل ويسمى
الرماح اسلا

﴿ دكت الأرض دكا ﴾ ومنعه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولأننا نقول إن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الآن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا ينسج لذكر العامل مع هذا المكرر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان أصل إياك والاسد اتقت ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا جاؤا بالنفس مضافا إلى القاف فقالوا اتقت نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز أن يكون متصلا لأن عامله مقدر كإيجي في باب المضمرات فصار منفصلا وارى أن هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والأولى أن يقال هو بتقدير إياك باعد أو نوح بإضمار العامل بعد المفعول وإنما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلا كما جاز ماضرت الأياك وماضرت الأياى (فان قلت بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ماضرت الأياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر أى ماضرت أحدا الأياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك إياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافي بجواز نحو إياى ضربت وإياك نعبد أى ما نعبد الأياك وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد كإقتنا في النداء أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق والمعطوف في إياك والاسد في المكرر وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والاسد لأنه في معنى المكرر الذى ذكرنا أنه يجب حذف فعله لأن معنى إياك أى بعد نفسك من الإسد وفحوى هذا الكلام أحذر الاسد ومعنى الاسد أى بعد الاسد عن نفسك وهو أيضا بمعنى أحذر الاسد لأن تباعد عن نفسك بأن تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التى انشعب بها المعطوف عليه إلى عامله وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به أى مبعدا وكذا الاسد مبعدا للمعنى إياك بعد وبعد الاسد * قوله (وتقول إياك من الاسد ومن أن تحذف وإياك أن تحذف بتقدير من ولا تقول إياك الاسد لامتناع تقدير من) إذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما أن يكون مع أن أولا معها فالذى بغير أن نحو إياك

والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فطال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف ثباتا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها فى محل النصب عند سيويه نحو الله لا فعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبقاء الخبر اى بغير له (وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجوز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر
﴿ فاياك اياك المراء فانه ﴾ الى الشر دعاء وللشر جالب ﴿ فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع ﴿ وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ﴿ اخاك اخاك ان من لا اخاله ﴾ كساع ٣ الى الهجاء بغير سلاح ﴿ والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلّة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ﴿ قوله (المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينصب

٣ قوله (الى الهجاء آه
الهجاء الحرب عمد ويقصر

٢ قوله (ولا خلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ١٨٤ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنسوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله (وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا وفسر المبهم بالجهات الست وحل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اي مبهما وموقتها يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة تكون وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقول هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول) فتخرج منه المقادير المسووحة كفرسخ وميل ٣ ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نومان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيويو بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسووح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه (وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها) وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن معنى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقت مضربه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثاني لا ينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي آه نسخته

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ما حده

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار (الظرفية) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيويو نسخته

هـ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولهم نحو المجلس والمقعد نسخة هـ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولي نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقاثلت مكان القتال دون النسخة

ال اخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم)

رميت الشئ من يدي اى

القيته فارتمى ورميت

بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما

كالمستقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحى واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار قائما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والقتل

والمنصرفان مضمونها

اعنى الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمضرب ونحوها والاول نصبه على الظرفية الفعل المشتق هـ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والميت فقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قتت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشياه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القرأة وشتتكم منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانصب انتصابها لمشايتها للجهات في الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا لابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان تحمل المقادير المسووحة على الجهات الست لمشايتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسح مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعى المكان كما في الازمنة الثلاثة (٨) واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه

مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه

ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخة ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغي ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

٢ ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه ﴿ ١٨٦ ﴾ اما مشتقا من الحدث الواقع فيه

نحو قانت مكان القتال
او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه
ومثله لفظ الموضع والمقام
وكذا نحو المقعد والجلس
والثوى كما مر آه ٣ نحوه
هذه النسخة موافقة للنسخة
الاولى التى اولها من الحدث
الواقع فيه سواء عم هذا
الضرب آه سيد
٤ (قوله فلا بغيركم قناو
عوارضا ولا قبلن الخيل لابة
ضرغد) العوارض بضم
العين جبل يلاطى عليه قبر
حاتم وقى ايضا جبل ضرغد
ايضا جبل ويقال مقبرة
فيصرف على الاول ولا
يصرف على الثانى واللابة
الحرة والخيل القرسان
والخيول ايضا يقال اقبلته
الشيء اى جعلته يلى قبائله
يقال اقبلنا الرماح نحو القوم
واقبلت الابل افواه الوادى
٥ (قوله لدن بهز الكف
يعسل منه) ربح لدن
ورماح لدن عسل الذئب
يعسل عسلا وعسلانا
وهو الخبث وعسل
الربح عسلانا اذا اهتز
واضطرب والربح عسال
٦ (قوله ومزلة الشفاف)
الشفاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كالخجاء

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشأؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة
الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום واليلة والشهر والسنة وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل
لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسره (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى
الاستقرار (قوله وما بعد دخلت) اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على
الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معناها
فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه (وقال الجرمي
دخلت متعديا فابعد مفعول به لا مفعول فيه) والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة
بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل
فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكنتم
فى مساكن الذين ظلموا انفسهم ﴾ وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على
الدخول والفعل فى مصادر لازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان
كونه لازما فن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على
الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ٤ فلا بغيركم قناو عوارضا
ولا قبلن الخيل لابة ضرغد) اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله ٥
لدن بهز الكيف يعسل منه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف
فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق
بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومزلة الشفاف
ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
استغرق السير جميع الشهر ليلة ونهاره الا ان تقصد المباعدة والجوز ٧ وكذا اذا
قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهرا
فى جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جمعا يامه والثانى جمع لياله (والذى يصلح
جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان
كيوم الجمعة اولا كالمضى الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يحجب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة
في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
ان لم يكن صالحا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
٨ فاما يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود
غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر
الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الاجواب
لكم يعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿يسبحون الليل والنهار﴾
اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
فيقنعان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يصف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار واللايد اي يكون جوابا لكم لا غير
قال لانهم جعلوهن جلة واحدة لعدة الايام كانت قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا
قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضافت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها
ونعمت والافاي فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا
ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول
من رمضان على ما ذكرنا) ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي
الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر من بالي وحتى ايضا وينجر اين بالي ايضا مع عدم
تصر فهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها معنى في نحو جئت
من قبلك ومن بعدك و ﴿من بيننا وبينك حجاب﴾ واما نحو جئت من عندك
﴿وهبلى من لذلك﴾ فلا ابتداء الفاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
اتصافه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبينة لزوما كاذ واذا على
تفصيل ياتي في الظروف المبينة وكصباح مساء ويوم يوم كما يجي في المركبات
وقديجي حيث واذ متصرفين نحو ﴿الله اعلم حيث يجعل رسالته﴾ وقوله تعالى
﴿بعد اذا نزلت﴾ ٨ ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم
وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمان وذات العويم وذات الصباح وذات مساء
وذات صبح وذات غروب فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم
بصر فونها قال شاعرهم ﴿عزمت على اقامة ذي صباح﴾ لامر ما يسود من
يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجي في باب الظروف
المبينة ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته
يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل
ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتي ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتي ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك
الفعل مما يختص ببعض
اوقات الزمان دون بعض
٨ وليس كل ما يصلح
جوابا لمتى يصلح جوابا
لكم كالمختص غير المعدود
فما يصلح لهما وهو المختص
المعدود اذا كان جوابا
لكم استغرفه الفعل وليس
ايضا كل ما يصلح جوابا
لكم يصلح جوابا لمتى
كالمعدود الذي لا يختص
نحو ثلثة ايام وشهر او سنة
آه نهضه

٨ ومنه من المعربة
يفيدت نهضه

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
ومن العربات غير المتصرفة ماعين من غدوة وبكرة وضحي وضحوة وبكر
٩ وسحر وسحير وعشية وعمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعين ان تريد
غدوة يومك وبكرته وضحاها وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعمة ليلتك ومساها
تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا
عينين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفتين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا لالة تعريف كهذه الظروف المعينة
لازم الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة
صارت معرفة فلا بد فيها امامن العلية وامامن اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات
فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالالة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عمة
وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما
لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن
اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذ لم يكن مضافا لامرعا بلام العهد سواء كان
علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ بلى
وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيين (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام
فهو عنده مبنى كاس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة
من ضحي وبكره ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها متونة اتفاقا لا مازع
الجوهري ان ضحي معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة
فهما وان كانتا معينتين مع العلية الا ان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر
في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان التحليل كما يجي بعيد حتى اتيتك اليوم
غدوة وبكرة منونين (والحق عبد القاهر عمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى منه اذ لم تسمعا الامنوتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فينبى كسحر عند بعضهم واما للعية والمقدرة كسحر عند
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم التحليل انه اذا قصد بهما التعيين
جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه
سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور
فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك عين للجنس كما يجي فيقدر العلية فيهما
كما في سحر فالتقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون
علية ولا لالة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر
قبل الصبح تقول لقيته
سحريا هذا اذا اردت به
سحر ليلتك لم تصرفه
لانه معدول عن المعرف
باللام وهو معرفة تقول
سر على فرسك سحر
يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف
غير متمكن وان اردت به
سحرا لا بعينه صرفته
والسحرة بالضم السحر
الا على

٩ قوله (وسحير) تقول
سر على فرسك سحيرا
وانما ترفعه لان التصغير
لم يدخله في الظروف
المتكينة كما دخله في الاسماء
المتصرفة

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغديها فلا يثبت اذن عدم تصرفها
فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم
تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت وارادت تعيينها فلا بد
فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند النحر الاعلى ولا تقول عند سحر
الاعلى (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة
غير منصرتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول
في التعيين اتيك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام
غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت
لقيت واحدا من الجنس غير معين وقديحيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام
وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال الله
تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة
فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص التكرات والاغلب الاكثر في اعلام
الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من التكرات نحو اسامة وثمانة وجيل فهي
مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزيد في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل
وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقديحاء غدوة جنسا
في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي (قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة
وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر يحمل على يدع في حذف
الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكي
ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد
الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في النادرة (وذكر
سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ابضا علم جنس
ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسحر
غير متصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف
المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة
٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والثنية للتكرار كما في قوله تعالى ﴿ ارجع
البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخوانه وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا
التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف
وكذا لفظ بين اذالم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فتادرة
التصرف قال الفرزدق ﴿ ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا ﴾ ووسط بفتح السين
متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة
وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها
فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ
دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوالى
وحول آه) يقال قدعوا
حوله وحواله واحواله
وحوليه وحواليه ولا
تقل حواليه بالكسر
٣ قوله (صلاة ورس
وسطها قد تغلقا)
الصلاة الفهر وكذلك
الصلاة قال امرئ القيس
مدالك عروس او صلاية
حظيل فاضاف الى
الحظيل لانه يخلق بها اذا
يس الفهر وهو حجر
يملاء الكف بمحق عليه
الطيب والورس تبت
اصفر باليمن تخدمه القمرة
فلقته فانطلق وتلق اي
شقيقته فانشق

﴿ أأخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كأنهم قد امه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الا قالت الخنساء يوم لقيتها ﴾ اراك ﴿ حديثا ناعم البال افرعا ﴾ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمعى ﴿ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهيما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكركم بايام الله ﴾ اى بوقايعة وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ه غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ﴿ لا تبك السمر والقمراى مدة طلوع القمر ومنه قوله ﴿ باكرت حاجتها ﴾ الدجاج بسحرة ﴿ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غلبت بالبكور ﴾ قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجمل مفعولا به فيثبت يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿ ياسارق الليلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزداد عليه وجوزوه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزوه الا لاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناته الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا ناعم البال افرعا) الا فرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى ما يقدر عليه وابعده

٢ قوله لا تبك السمر والقمر (يقال لا افعله السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قراء

٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره لاعل منها حين هب نيا مها ﴿ الشعر للبدن ربيعة العامرى والضمير للخمير والعلل الشرب الثانى يقال عله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشر بها صباح الديكة وتلك الشربة الجاشرية وهى من قولهم جشر الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت
الى غير ومررت زيدا وقت غيرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتها على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واما قول
المصنف في نحو يوم الجمعة صتمه ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف
اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به (قلنا على
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر
بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم
اشارة للمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على
كونه مفعولا به (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون
غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كالك يوم
الدين) كما يحكى واطافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى
اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض
كقوله * باكرت حاجتها الدجاج بحمرة * اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى
اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملاسة نحو كوكب الخرقاء
ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كاذبه اليه المصنف على ما يحكى في باب الاضافة * قوله
(وينصب بعامل مضموم وعلى شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضموم اما ان
يكون بعامل جائرا لاظهار او بمتممه كافي المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم
حيث ان اى كان ذلك حيثئذ واسمع الان والثاني كافي المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا سرفيه ومثال لبس
المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه * قوله
(المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا
خلا فالزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر
كما ذكرنا في المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل
التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالخفق ان نقول في المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول
فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

ه (قوله وقيل اللفظ)
اللفظ موضع قريب من
الكوفة

وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثاليين للمفعول له
ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كافي ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده
عليه كافي قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود
الفعل كافي قعدت جينا او تأخر عنه كافي جئتك اصلا حالالك وذلك لان الغرض المتأخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدي العلل الاربع كما هو مذكور في
مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له
هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته
تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جينا او جعل
المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظا للمفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المفعول نحو فعلت
هذه العلة (قوله خلافا لالزجاج) مذهبه ان ما يسمى الحاجة مفعولا له هو المفعول المطلق
ليان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كافي ضربته
تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل وانضرب ببيان له فكأنك قلت ادبته بالضرب
تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان
الجبين ولا يقال قعوده جين الاجاز او كذا قولك جئتك اصلا حالالك بالاعطاء او النصح
او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرح به ولعله
يقدر في مثله قعود جين ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف
ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول
مطلق فكذا تأديبا الذي بعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واي منع في ان يتفق في المعنى
المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت را كبا جئت وقت ركوبى والاول
حال والثاني مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تكثيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ محاذرين الموت
لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ﴿وزعل المحبور والهول من تهور
الهبور﴾ الا ان يجعلهما مصدرين للمالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور
ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدا ووحدا على ما يجيء في باب
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره
﴿قوله﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارناله (يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولا له
فتحو للسمين ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمين ولا كرامك الزائر عنده مفعول له
على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه
في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللفظ لان السمين فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة
حاملة على الضرب آه)
المفعول له سبب حامل
للفاعل على الفعل ويتقسم
الى قسمين احدهما علة
غائية للفعل كالتأديب
للضرب والثاني ما ليس
كذلك كالجبين للقعود
والقسم الاول يكون بحسب
تعقله علة للفعل وبحسب
وجوده في الخارج معلولا
له والقسم الثاني يكون
بحسب وجوده في الخارج
علة للفعل

٢ (قوله واي منع في ان
يتفقا آه) قد يقال الممنوع
هو الاتفاق في المفهوم دون
الاتفاق في مأل المعنى
المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهو ان
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطي شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف
التقويم في ضربته تقويما فان التكلم يوجد بنفسه ١٩٣ الضرب لاشي آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

لفعلك فالمكافاة حصلت
منك بنفس الاعطاء فلشدة
الامتزاج في مثل هذا صح
ان يقال ضربك تقويم
ووعظك تأديب واعطاؤك
مكافاة وهذا الذي اؤاهم
الزجاج حتى قال انه مفعول
مطلق لانه لما رأى ان معنى
ضربت قومت بالضرب
فقال معنى قولك ضربت
تقويما قومت بالضرب
تقويما ويجوز لك ايضا ان
تقول في نحو جئتك اصلا
ان مجيئك اصلاح لكن
بجازما بعد من مجاز قولك
اعطاؤك مكافاة اقرب
اذلا واسطة بين الحدثين
هنا بخلاف قولك مجيئك
اصلاح كاتين آه نسخه
٤ قوله ان قومه من زيفه
لم يقم آه اوله تقوم الشارح
من زيفاته فيستوى ما نحتاج
منه وانحنى او يستقيم

٥ قوله (يركب كل عاقر
بجهور مخافة وزعل
المحبور آه) العاقر

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر
باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم ما بشي
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر بحيثك طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالالك وشهدت الحرب
ايقاعا لهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجهول كما في ضربته تأديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل
هي اثره اي ضربته لتأديبه لكن لو صرحنا بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد ٥ والشيخ ٤ ان قومه من زيفه لم يقم التشييف منه ما التوى
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا
وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في نظري وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة
فاعطاء الله النظرة استحقاقا للاستحقاق واستتماما للبليّة ٦ والمستحق للسخطه ابليس والمعطى
لنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا حال من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ٥
يركب ٥ كل عاقر جهور ٦ مخافة وزعل المحبور ٧ والهول ٦ من تهور الهبور ٨ فان
الهول بمعنى الافزع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة
في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ٩ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
ينصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اي حذف اللام (قوله اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل
المعلن بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقصر المصنف على شرطين
بما شرط في المفعول له فلم بشرط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل
المعلن ولم بشرط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل (ش) لا يبت شيئا (١٣) والجهور المشرفة (ل) على ماحولها وهي الجماعة والجهور
من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو رته فتهور وانهار اي انهدم الهبر
ماطمان من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول نسخته قوله تهول من تهولت لشي اذا تصورت له بصورة امرهائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال يجوز نحو جئتكم اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاحا و ارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جئتكم اكراما لكى وجئتكم اليوم اكراما لك غذا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم سمنا ولينا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جينا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضه ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجته اصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثير المتأخرات جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلنية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدره المفيدة للعلنية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تكرير المفعول له لمشايعته للحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم اللثيم تكريما * وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتكم لا اكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلثا والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسيبة ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلى * قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان التكاف مفعول في المعنى اذا المعنى يكفيك واماتعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائى زيد

وعمره يحتمل تصاحب الرجلين في المجرى ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمره لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر قوله (فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمره والاعين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمره لأن المعنى ما تصنع) اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا وأصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في باب فأنسب معنى المعية أن قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها (وجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله * جمعت وفخشا غيبة ونجمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على اختلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كأنك قلت جاء البرد ولا لبس الظيالة أو صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الأصل (وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة وأونصبته بمعنى مع مطلقا لنصبته في كل رجل وضيعة (وقال الاخفش نصبه نصب الفاروق وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدهما رتبة كما أعطى ما بعده إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير ولو كان كما قاله جاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعة (قوله فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا أولى مما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمره أنه لا يجوز فيه إلا العطف ولعله قال ذلك لأنه مخالفة للأصل الذي هو العطف للداع وهو ممنوع لأن ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت أنا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمره بل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجب وذلك أن تأكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية إذ لا يسند الجلوس إلى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف وإجازة غيره استدلالا بقولهم ما زلت أسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢) وله أن يقول أن ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلُمًا﴾ وبالغدو والآصال ﴿وَقَرِيبٌ

٢ البصريين

نحضة

٢ قوله (وله أن يقول أن ذلك لاستعارة السير) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجري لأن يحمل أسير على المعنى الحقيقي والمجازي معا وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فَنَهَمَ مِنْ يَمَشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمَشِي عَلَى رَجْلَيْنِ﴾ أو على حذف جرى في المعطوف كقوله علقتهما تبنا وماء باردا أي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة أيضا لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لاله والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك مقترنان والمعنى أنا لا ادخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه ومثله قولهم أنت أعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد أي أنت أعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك أي اتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى أنت أعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت أعلم وربك (قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا تمتنع كما يحى في باب العطف (قوله وان كان معنى) أي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او عافيه معناه وما شئت لان قولك شئت بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والخائطو امرأ ونفسه وشائك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنسوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما زيد وعرو وما شان زيد وعرو (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (قال كوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل بمقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انما يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف (وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا عني ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الاكثر ان على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذالك واماك لقوات ما الاستفهامية (وقال سيويو تقديره ماشائك وشان ملا بستك زيدا ومالك وللا بستك عمر او ماشان زيدو ملا بستك عمرا فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملا بسنة ايضا يعني ان سيويو لا يريد بتقدير ملا بستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وبقاء البعض الاخر كما يجئ في باب المصدر وانما قدر سيويو بهذين المعنى فقط لالان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملا بسنة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملا بسنة (وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كافي ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك (وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلا بس كانك قلت مالك لا بست زيدا والواو دال على معنى لا بس وانما ارتكبا هذا تقاديا بما لم سيويو من نصب الاسم مصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصة من تريد وما التجدي والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية (قال سيويو اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشي اذا كثرو وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيويو وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل (قال السيرافي لم يقصد سيويو بتشيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه

الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي * ازمان قومي والجماعة كالذي *
 ٢ منع الرحالة ان تميل بميلا * اي ازمان كان قومي والجماعة (وقول بعضهم انا واياه
 في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه (قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعة وانت ورأيتك فالرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن
 بابشاد ويحب على مجيز النصب اضممار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعة فان اظهرت
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى
 معان من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما
 امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
 المفعول معه حال بما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا
 وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجمعوا امركم وشركائكم ﴾
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله الاتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جملة مفعولا
 معه اي اجمعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضممار * قوله (الحال ما بين هيئة الفاعل
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما)
 قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في
 قولك زيدا رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
 في جاءني رجل عالم ببيان الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
 جاءني زيدا راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
 رجل قائما اخول لم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل (اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ر بما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
 مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيدا راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون

٣ قوله (كالذي منع الرحالة
 ان تميل بميلا) الرحالة سرج
 من جلود ليس فيه حشب
 كانوا يعضونه للرخص
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم
 على انه مفعول معه وقالوا
 يجوز ان يكون الواو للعطف
 على ان ينتصب شركاءكم
 بمقدر اي واجمعوا
 شركائكم وذلك لان الاجماع
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال
 اجعت زيدا انه

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) ترت النواة من مرضاحها تتروتر اي ندرت وضرب يده بالسيف فآثرها اي قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اي يقول الشيخ المذكور في البيت السابق وقد سقط عظم ساق ناقه ١٩٩ التي عقرتها والبيت السابق * فرت ككها ذات خلف جلالة

* عقيلة شيخ كالو بيل
يلندد * قوله مرضاحها
من رصحت النواة كسرتها
وقوله ككها اي ناقه
ضمة سمينه والخلف جلد
الضرع والويل العصا
الطويلة الغليظة ه قوله
(قد آتيت بمؤيد) وآده
اي دفعه حيا والمؤيد الداهية
٦ قوله (وقد اغتدى
والطير في وكناتها *
بمجرد قيد الاوابدهيكل *
الاغتداء الغدو وهو
نقبض الروح والوكنة
بالضم موقع الطير ايتا وقعت
المجرد الماضي في السير
والهيكل القرس الطويل
الصخم ويقال للجواد
قيدا لاوابد لانه يمنعها من
النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه
مدبرا) الحاميتان ماعن
يمين السنبك وشماله
والسنبك طرف مقدم
الحافر

٣ قوله (عوذو بهشة
حاشدون عليهم آه) هوذ
بالضم ابوحي من العرب وبهشة
بالضم ابوحي من سليم يقال
جاء فلان حاشدا اي مستعبدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله * تقول ٤
وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان ه قد آتيت بمؤيد * وقوله ٦ وقد
اغتدى والطير في وكناتها * بمجرد قيد الاوابدهيكل * ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى * قل بل ملة
ابراهيم حنيفا * وقوله تعالى * دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * وقول الشاعر *
٢ كان حواميه مدبرا * خضبين وان لم يكن تخضب * وقوله ٣ عوذو بهشة
حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفا يتلهب * واما قوله تعالى * النار مشواكم *
اي موضع مشواكم اي ثوائكم خالدين وقولنا عجبتني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا
فالمقصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان
الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيى الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع
ملة ابراهيم جاز فكاؤه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى * ان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فقول مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع
وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكاؤه
قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكاؤه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان
حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكاؤه حال من الفاعل
او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان تقول الحال على
ضريين متقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لا اختلاف ماهيتهما فحد المتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجري مجرى مجرهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر
في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجرى مجرهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا
بعلي شيخا * وكاؤه خارجا من جنب صفحته على ما يجيى والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا المضاف على مامر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله
* تقول وقد تر الوظيف وساقها * وفي قوله * وقد اغتدى والطير في وكناتها *
وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيى مقرر المضمون جملة كما يجيى شرحها فقولنا

متيها والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح
حلق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هي م

غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجوع رجوعاً * ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكباً وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجرداً عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكباً فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكباً زيداً فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء الحال ان عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكباً ولا منع من التفريق نحو لقيت راكباً زيدا راكباً ولقيت زيدا راكباً وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعداً متحدرًا وان لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت متحدرًا زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً متحدرًا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرجت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكباً وماشياً قال * ٥ وانا سوف تدر كئنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا * وجوز الجمهور وهو الحق ان يحكى لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الزمان حلوا حاضاً او غير متضادة كقوله تعالى ﴿ اخرج منها مذؤمادحورا ﴾ * كبحيث ان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياساً على الزمان والمكان فجعل نحو مدحور احالاً من ضمير مذؤماد واستنكر مثله في المتضادة فنهى مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لوعظفت احداهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يبين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تغيير الحدث بقيد من مختلفين كافي قوله تعالى ﴿ مذؤمادحورا ﴾ او بمتضادين في محلين غير متمزجين كما في اشترته ابيض اسوداً وتمتزجين كافي اشترته حلوا حاضاً فلا بأس به * واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير امانحو اضرب زيدا اماً قائماً واما قاعداً وكذا بعد لا لانهما تكرر في الاغلب كبحي في اسم التبرئة نحو جاني زيد لارا كبا ولا ماشياً ويندر افرادها نحو جاني زيد لارا كبا (قوله لفظاً او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا ان الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخاً في قوله تعالى ﴿ هذا بعلي شيخاً ﴾ * فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى ابيه على بعلي او اشير اليه شيخاً واما الفاعل المعنوي فكما في قوله * كانه خارجاً من جنب صفحته * ٧ سفود شرب نسوه عند مفتاد * اذ المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجاً لان

م مينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك والجنش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بياناً لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فعمل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحمة ٥ قوله (وانا سوف تدر كئنا المنايا آم) البيت لمروبن كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة ٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤمادحورا) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتاد) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وقادت اللحم وافتادته اذا شوته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمفتادة المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوض به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا سالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها * قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذاك زيد راكبا وحرف النداء نحو ياربنا منعمها واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بتقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء ليكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كهمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخر واسم الفعل نحو عليك زيد راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لانعله * قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك وصررت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايحا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيدها الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان بين الشيء اولاً ثم بين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالباً) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على يده وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع التكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والاطافة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطافة ووجدك في الاصل وحدثك لحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحيد يقال وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد يفتح الجيم وضمها بمعنى
الاجتهاد (وقال الفراء هو يفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة) وقولهم على بدئه متعلق
بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا
على ما ابتداءه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى يرجع على بدئه عوده المعهود
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو
قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب (وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات معلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك
وافعله مجتهدا جهدا ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدا اى انفرادك ورجع عائدا عوده
وكلاهما مضافة الى الفاعل فلماذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه
(وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد وروى فاوردتها العراك قال ﴿ فارسلها
العراك ولم ينددها ﴾ ولم يشفق على ه نفص الدخال ﴿ يصف الحمار والائن والذخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نفص البعير اذا لم يتم
شربه فعنى نفص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على
انه لا يتم شرب بعضها للاء بالمزاجه اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه
ان يكون قضهم مبتداءه وبقضيضهم خبره مثل قولهم كتبه فوه الى فى اى فوه الى
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كتبه فوه الى فى ثم انمحي
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى
المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاهالفيك سواء وكذا ينبغي
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث
الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل
شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ازم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

ه النفص بالصاد المهملة
هدم تميم الشرب وبالجمجمة
تحريك الرأس وكلاهما
رواية

٦ قبلتها ودموعى مزج
ادمها *

٧ قوله (في مواضع
معدودة قريع وحده)
القريع السيد والقريع
الفحل لانه مقترع من الابل
اي مختار او انه يقرع الناقة
يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله)
النوال الخشب الذي يلف
عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان
ججيش وحده آه)
الججيش ولد الحمار ويقال
للرجل اذا استبد برأيه
ججيش وحده وعير وحده
وهما دم

٣ كلمة ثمت هي العاطفة
قد يلحقها التاء في عطف
الجل سيلكوتى

٣ قوله (في صفين فابالنا
امس اسد العرين) صفين
موضع كانت به وقعة
والعرين والعرين مأوى
الاسد واصل العرين جماعة
الشجر

شاذ ووجهه انه لم يحز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لثلاثي العرب على حرف واحد
وقد جاء ثالفم قال المتنبي ٦ * وقبلتني على خوف ثالفم * فحذف المضاف اليه وابدل
من الواو ميما لثلاثي على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا
فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم فقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيتهم ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيتهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جلة فيعطى جزءها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوهم
(ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا
في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على
الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا
او ظرف اي لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريع وحده ونسج
وحده اي اتفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان ججيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المحجب
برأيه وقيل جاء على وحده اي على اتفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمرة ولان النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال
امراة جاء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اي
الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله * ولقد امر على الاثيم
يسبى * فضيت ٣ ثمة قلت لا يعنيني * ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول * اي مترتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء في الرجال ثلاثهم
واربعهم وخستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبة عند اهل الجواز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجي وبوتيم
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد المركب
نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا
كما يجي في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلته فاه الى في (وقال الكوفيون هو
مفعول به اي جاعلا فاه الى في) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه
الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده يدي ونحوه خلافا لهشام
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه ٣ في صفين * فابالنا امس

اسد العرين * ٤ وما بالنا اليوم شاء التجف * فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل
 شاء التجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده
 ونحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تكثير ذى الحال
 اذا اختص بوصف كجاء في الحديث (سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل
 فأتى فرس له سابقا) وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى
 جارية رجل محتالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله * فاحل سعدى غريبا بلدة * وقيل جاءنى رجل
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغفرا فلا يبقى فيه ايها
 كاذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتني رجال مثنى
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العديدين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جئتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو
 جئتني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف
 واما اذا تأخر نحو جئتني رجل راكبا فقد يشبه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت
 رجلا راكبا فطرد المنع رفعوا جرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله *
 لمية موحشاطل قديم * فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب
 الاخفش من يجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون
 الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذا لمانع
 جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحقق
 عامل الحال وصاحبها) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى
 ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على
 المجرور في الاصح) قد صرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى
 ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف (سيويه لا يجزم اصلا
 نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار
 زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد
 في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى
 المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز
 اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (وما بالنا اليوم شاء
 التجف) التجف والتجفة
 بالتحريك مكان لا يعلموه الماء
 مستطيل منقاد الشاء جمع
 شاء يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيدا في الدار زيد قائما بخلاف اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هاهنا نحو ﴿ ان اليها اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكريستين اي الكريمة بستان في حال والعامل فيه بستان والعامل المضوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبية والمنسوب نحو تيمى ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كالفعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فانظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهة للفعل (وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليها واصله في العمل من الصفة المشبهة افعول التفضيل الا ترى انه لا يطرد دفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يحكى في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا طبيب منه رطباً وزيد قائماً خير منه قاعداً وكذا نحو عمرو قاعداً مثله قائماً فسيحى الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاجة ان تقول درهمك موزوناً درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كد درهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو المطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يحكى في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا راكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله نحشرون ﴾ وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المنصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكى واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يحكى في باب القسم وانا لا ارى منعاً من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا راكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله نحشرون ﴾ نسخة

زيد وزيد را كبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعنى ان الحال وان كان
 مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا في جثثك را كبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف
 يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم
 الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ وقوله كل يوم لك ثوب
 (والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما
 مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيده فيقول بخلاف الظرف
 فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك
 اتفاقا * واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في
 الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله
 تعالى ﴿ واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهما انهما
 في النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته
 خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على
 الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون
 الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
 في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون
 متعلقا بمقدر فخيرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين
 نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز القراء والكسائي نصب ذلك
 الاسم نحو فيك زيد راغب اعلى تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال على المضاف المحذوف
 اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك (قوله
 ولا على المجرور في الاصح) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها * واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
 ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا
 جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
 فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه
 مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال
 عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال التأخر واما
 اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة
 الواحدة اعنى نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال
 ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها
 المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او ضميرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبها
 فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جميعه على الظرف
 وشبه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا
 فالظرف الاول يكون خبر
 المبتدأ والثاني متعلقا بالحال
 فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فَاَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى ﴿ اتَّبَعَ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ اولا نحو جائني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية ممنعون ايضا تقدمها عليه لعللة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وَمَا رَسَلْنَاكَ اِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفاعل كالهجرة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر * لن كان ٤ رد الماء حر ان صاديا * الى حبيبا انه لطيب * وقال اخر اذا المرء اعيت المروة ناشيا * فطلبها كهللا عليه شديد * ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبانة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملّة ثبتت لا ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يدين في حد العامل ان معنى الفعل قد انظمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الاجزؤه نحو انظر الى يديدا ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ مَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ كما تقدم في اوزن الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يديدا مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جائني راكبا لا يزيد وانما جائني راكبا زيد لئلا يفتل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرجت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم يديداخوه * قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبا هذا مبسرا طيب منه رطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اي دالة (قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهية كذا ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يحجى في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ (قوله خرا ن صاديا) الخان
العطشان ٥ (قوله وبعضهم
يجعل كافة حالا عن الكاف)
وبعضهم يجعل كافة صفة
المصدر اي رسالة كافة وهو
ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذا
بسرا طيب اليسر صار
رطبا) (قوله خطوط بان)
الخطوط الفصن الناعم لسنة
يقال خطوط بان الواحدة
خوطة والبان ضرب من
الشجر واحد بانة ومنه دهن
البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال
في الحقيقة لجيئة قبلها موصوفانها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرأنا عربيا ﴾ وقولك
جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصده التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله
تعالى عنه في بعض ايام صفين * فابالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء الجحف * وقول المتنبي
* بدت قرا ومالت خوطبان * وفاخت عنبر اورنت غزالا * وفي تأويل مثله وجهان احدهما
ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان
يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم
يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى
بصر فهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعث الشاء شاه ودرهما وضابطه ان يقصد التقييد
فجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما
مع واو العطف كقولنا شاه ودرهما او بحرف الجر نحو بعث البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة
ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما في
او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينار كل واحد لذي كل واحدة من هذه الاحوال كانت
جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبه بابا بابا و جاؤني رجلا رجلا
وواحد واحد او رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه
معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا رجلا ٣٤ ومضوا كبكة ثم كبكة اي مترتين هذا
الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خرا او فرع له
نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحللى خاتما والعلم نحو
ومنها الحال في نحو هذا بسرا طبيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء
على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها
نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو
على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل التفضيل والة التشبيه لضعفها
في العمل فلا تقدم معمولهما عليهما وبشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه را كفافه
جاء اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتى بسرا طبيب منه رطبا والاشتراسي
بسرا طبيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعول بلا خلاف ولا يصلح اسم
الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متفيدة فلو كان هذا عاملا في
بسرا لتفيدة الاشارة بالبصرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرية
كما ان الاشارة في هذا بعلى شيئا تفيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والجمي في جاءني زيد
را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا طبيب
منه رطبا في غير حال البصرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣٤ (قوله مضوا كبكة) الكبة
بالضم جماعة من الخليل
وكذلك الكبة

٥٥ (قوله الاشرسي) الاشرسي
نوع من الثمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد
الخبر بالحال اتفاقا فلا تقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف
اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع
تقيد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيد هما معا ليس في غيره واما
ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال
اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الاستحالة تقيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضا
اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد
كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل
التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولتقدم على بيان تعليقه مقدمة
فقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للمعمل على ضربين احدهما
ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب
زيد وعمر وضراب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالاخر او يقصان
معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب
احد حدثيهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمر
قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمر في الصفة ويجوز ان يكونا حالين
ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحدثين معا يتميز مستثنا هما ايضا نحو اختلف
اهل البصرة الاسيويه واهل الكوفة الا لكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين
يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت
اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو
ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمر و اضرب من بكر لخالد
قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن
منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلت التشبيه تدل على
حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمر يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني
حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا احسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا ولعمر المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل
بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمر وان هناك حالة يشتركان فيها فلهمما
حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فقير مصرح به في اللفظ فعني قولك زيد يوم
الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت
فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن
والجمال او غير لازم كالضر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

٢ كدأبك من ام الخويرث قبلها * بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكفى ولم بصرح
وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تول على الحدث المعين فيتعلق بها جار ان كاتعلق
الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم * أنت منى بمنزلة هرون من موسى * كى اى قريب منى قرب هرون من موسى قال
* ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم * وتقول مأولى منى بمنزلة
الثريامن المتناول اى بعيد منى بعدها منه (اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من
الحدثين من الاخر فى افعال التفضيل والة التشبيه وبأى فاعل وتفاعل وغيرهما بما يدل
على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد يحجب الزم ان يكون منصوب كل حدث
يحجب صاحبه المصرح به فقبل بفضل زيد اراكبا على عمرو رجلا وتشاتم زيد قائما
وعرو قاعدا ورامى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعال التفضيل وآلة التمثيل
نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا
وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق
حدث المفضل والممثل يحجبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به يحجبهما دفعا
للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما منع ضعفهما واما الضمير
المستكن فى افعال وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم ومع هذا كله فلا رى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا كما قال على رضى الله عنه فى الجار * والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بندى امه * وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال
على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير
المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قال المالكي ومن
الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل
علما انت الكامل فى الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل
وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى ان المصدر فى مثله يتميز
لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل
عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحووا وهذه ليست باحوال ولا
مصادر * ثم اعلم انه لا قياس فى شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو
٤ قتلته صبرا ولقبته فجاءت وعيانا وكلمته مشافهة وآيته ركضا وعدوا او مشيا والمبرد يستعمل
القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ
ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا
او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب
مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى آيته اركض ركضا
كاهو مذهب ابي على فى ارسائها العراك ولو كان كما قال الجاز تعريفها وغيرهما على ان
انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله (كدأبك من ام
آه) وتامه * وجارتها
ام الرباب بمأسل ٣ *
اى اعتدت البكاء من
عنيزة كعادتك من هاتين
المرأتين واصابك من
التعب منها ما اصابك
منهما قبل كذا فى الشرح
واليت السابق يدل على

هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم
رملة وجبل بعينه

٤ وقوله (نحو قتلته صبرا)
يقال قتل فلان صبرا
وحلف صبرا اذا جلس
على القتل حتى يقتل او على
اليمن حتى يحلف صبرته
اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا في نحو قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يحى
ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اثبتته ذاركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماجا قولهم كتبه فاما الى في وهشام
يقيس عليه كما مر ومنه بعنه يدايد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر محيى الحال
معرفة واما نحو جاء البرق فزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لاجل كما يحى
في الافعال الناقصة قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده واما سواهما بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدره) اما جواز كون الحال جملة
فلان مضمون الحال قيد عام لها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المحيى بالحال تخصيص وقوع مضمون
عام له بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المحيى الذى هو
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان
الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه و انت في الطلبية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعث و طالقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع
مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يحى فضلة بعد تمام الكلام فاحتج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط
اعنى الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر
المبتدأ والصلة والصفة فانه لا تجيى بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام
والصفة لتبعيتها للوصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانه من تمامه فاكفى في ثلثها
بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الانحو ما حسبتهك الا وانت بخيل ومما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض
لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى
المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو اذ اننا من اول الامر بكون الحال
جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يديه على رأسه وكتبه فوه الى في او خبرا
نحو قوله ٢ خرجت مع البارزى على سواد ٣ فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله و انت في الطلبية
لست على يقين من حصول
مضمونها) يعنى معناها
المصدرى الذى يدل عليه
يجوهرها فان ذلك هو
مضمونها الاصلى واما
الطلب فهو مدلول الصيغة
العارضة وهو في حكم
الايقاع من الانشآت
الايقاعية فتأمل
٢ هو لبشارين برد و صدره
* اذا انكرتني بلدة او انكرتها *

٣ (قوله نصف النهار الماء غامرة) نصفت الشيء بلغت نصفه تقول ٢١٢ نصفت القرآن أي بلغت نصفه ونصف

النهار وان نصف بمعنى
ومن قول المسيب بن علس
يد كرائصا * نصف النهار
الماء غامرة ورفيقه بالغيب
لا يدري * يعني والماء غامرة
فحذف واو الحال هكذا
في الصحاح فعلى هذا الضمير
في الحال فتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه
جبة وشي) الوشي نوع
من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات
ودونه جواهرها في صرة
لم تزيل) فالحقنا أي الحقنا
الفرس بأوائل الوحش
والحال أن الجواهر
والتخلفات في جماعة
وسنصطادها أيضا قبل
تفرقها على غفلة منها
والجواهر الدواخل في
الحجرة والمكان قال في
الصحاح الصرة الضجة
والصحة والصرة الجماعة
والصرة الشدة من كرب
وغيره وقول امرئ القيس
فالحقه البيت يحتمل هذه
الوجوه الثلاثة هو يصف
فرسه وقوله لم تزيل أي
لم تفرق

٦ (قوله وبيداء سملق)
السلق القاع الصفصف
وكذلك السلق بزيادة الميم

لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدرا بل تقول هو أقل من اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماء
غامره * فلا شك في ضعفه وقلته (وقال جارا لله بناء على أن انفراد الضمير في الاسم
ضعيف مطلقا على ما ذهب إليه المصنف أن قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي * بمعنى
مستقرة عليه جبة وشي * يريد أنه ليس بجملة بل هو مفرد تقديره فلذا خلا من الواو وذلك
لأن الظرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فإن أراد أنه
وجب أن يكون في تقدير المفرد فيه نظر لقوله ٥ فالحقه بالهاديات ودونه * جواهرها
في صرة لم تزيل * وقوله وإن امرء السرى إليك ودونه * من الأرض مومة ٦ وبيداء
سملق * ولو كان مفردا لم يحذف الواو وأيضا تقول لقيته وإن عليه جبة وشي * ولو لم يكن
جملة لم يدخل عليه أن وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة
بليس وإن كانت فعلية حكم الاسم في اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو أكثر من
انفراد الضمير وذلك لأن ليس لمجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف
نفي داخل على الاسم فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد تخلوا الاسم من الرابطين عند ظهور الملابس نحو فوالك خرجت زيد
على الباب وهو قليل (قوله والمضارع مثبت بالضمير وحده) وذلك لأن المضارع على
وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما
هو يصلح للحال وضعه وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى
عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لا أنها جملة وإن شابهت المفرد وأما أنها
بتقدير وأنا اصلك فتكون اسمية تقدير أو يشترط في المضارع الواقع حال خلوه من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك أن الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه
المضارع وإن تبينا حقيقة لأن في قولك مثلاً ضرب زيداً غدا يركب لفظ يركب حال باحد
المعنيين غير حال بالآخر لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بتجريد صدر هذه الجملة
أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن
التناقض ههنا حقيقيا ولكنه التزموا لفظة قداما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا
مع أن حالته بالنظر إلى عامه ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لأنه كان
يستشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الأول وقد ركب فالجى * بلفظ
قد ههنا لظاهر الحالية كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله
وماسواهما) أي ماسوى الاسم والمضارع مثبت وهو ثلاثة أقسام المضارع المنفي
والماضي مثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة أوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء بأحدهما صارت تسعة أقسام وهذه أمثلتها
جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه
ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه
هذا ما قاله المصنف (وقال الأندلسي المضارع المنفي بـ ٧ لا يفيده من الواو وإن كان مع الضمير

٧ فيه نظر لجيشه مجردا عن الواو في قوله تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (أولا)

اولا ولعل ذلك لان نحول يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد تحقيق الحصول ولم للنفى واذا
 اتنى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
 انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا اتنى
 المضارع بالزمن الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءنى زيد لا ير كى اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد
 ودخوله لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جازان تررنى
 لا ازرك وفلا ازورك كما جازان تررنى ازرك وفلا زورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن
 مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
 الحال فى الحقيقة فى نحو لا ير كى مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو ير كى لان
 الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يتنى المضارع حالا بل لما ذكرنا
 قبل (قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخشى
 والكوفون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا لا بنحو
 قوله ٧ كما انتفض العصفور بلبله القطر * وقوله تعالى * اوجاؤكم حصرت
 صدورهم * وغيرهم اوجبوه لما مضى والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم
 اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لاحال
 اى ان قام او قد كما يحىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما
 فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاء بالضمير من دون الواو
 وقد اكثر نحو مالفية الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
 تأويل الامكرمالى فصار كالمضارع المثبت وقد يحىء مع الواو وقد نحو قولك مالفية
 الاوقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالفية الا اكرمنى لان الواو مع التدخل
 فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما راجل الاول نفس اماره ولم يسمع فيه قد
 من دون الواو نحو مالفية الاقد اكرمنى وفى غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى
 المثبت ضمير قبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوتعالى اوجاؤكم
 حصرت صدورهم * قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فقص و جاءنى زيد وقد خرج ابوه
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله *
 تقول وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان قد اتيت بمؤيد * ولا يقال جاءنى زيد
 قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد
 فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا
 لكون قد تحقيق وقوع الفعل ومالفية * قوله (ويحوز حذف العامل كقولك
 للمسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه)

اوله * وانى لتعرونى

لذ كراك هزة * او

نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سررا راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ابحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه بلى قادرين ﴾ اي بل نجتمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالقاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربني زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من القلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتعيا مرة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ ﴾ في السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴿ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ﴾ الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اي حاضت ﴿ ٣ ﴾ قوله (وفي العيادة او لاد الصلات) ينو الصلات او لاد الرجل من نسوة شتى انما سمين صلات لانه عل من هذه بعد الاولى والصل هو الشرب الثاني

٤ قوله (المنتقلة) اي من صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك في وقت

٥ قوله تعالى ﴿ ثم وليتم مديري ﴾ وقولهم تعال جايئا وقم قائما قال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتى تقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من تواققهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيديويه في نحو اقاعد او قدسار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقيدها مانها ٤ كالمنتقلة واذا جائت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءا هاء معرفتين جامدين نجى

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما خبر
 كقوله * انا ابن دارة مشهورا بها نسي * وهل بدارة يا للناس من حار *
 وكقوله انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا
 كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و * هذه ناقة الله لكن آية * ه وهو
 الحق بينا فقولك آ كلا و مرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا
 بهانسي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا و بينا لتقرير مضمون الجملة
 وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكينة (واختف في العامل في المؤكدة التي بعد
 الاسمية فقال سيويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
 حقت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى اتحققه واتبته عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
 فهو مفعول ثان للاحال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمعنى نحو انا حاتم
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى وايضا لا يطرده ذلك في نحو * هذه ناقة الله لكم آية * وهو الحق
 مصداقا * وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل مبتدأ لتضمنه
 معنى التنبيد نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والمعلم في نحو انا زيد وزيد
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم (والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الاخر
 معنى معانى الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئ الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا
 ويحوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما ليت زيدا راكبا
 ولا يجوز الحذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد خطوا
 فيه * قوله (٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصداقا نسجه

٦ قوله (اى تحققت) وكذا

حققت

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

خلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول (حلي)

ما يرفع الابهام (جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما) وقال عن
ذات (احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات) قلت سئنا ان الحال
تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقري في قوالك
رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعن نفس الرجوع
لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه
لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او طويل يدخل فيه لان رجلا ذات
مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه
كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على
ما فسر المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني
العالم زيد وكذا البدل ٣ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام
عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه
في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا
يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد
داخل في الحد وهو تميز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما
اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه
لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان
(قوله الابهام المستقر) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة
المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس
بوضع الواضع فان الذي ثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا
لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق
اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند
المستعمل لاجل الاشتراك العارض فثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض
بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب غرض ثابت لازم
والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى
الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام
٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة
في الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدرة) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد
و التميز عن النسبة * (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين
درهما وسبأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زيدا
فيقردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان يتنوين او ينون
التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر)
قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن
في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرئ وعن

٩ وقوله (رجل طويل
او طويل يدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد) الماهية
مطلومة والابهام في الافراد
كما في الرجوع بعينه وكذا
الحال في جاني العالم فان
الماهية المخصوصة مفهومة
من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب
في نحو مررت به زيدا)
هذا اذا لم يرجع الضمير
في به الى مذكور لكن حقه
حيث ان يميز لان يدل منه
وان رجع الى مذكور فلا
استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم
فضة ومائة رجل بان المجرور
في هذين داخل نسخة

٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر
على انه وضعي) وربما يقال
المطلق ينصرف الى الكامل
عرفا وهو الوضعي
• وقفي ان برا نسخة

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له
او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر
والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد
في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالمفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع
يعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله عن
مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب او غير مقدار (والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبين والمقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون ككصجات الوزن كالطسوج
والدائق والدينار والمان والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا ويعرضه ارضا
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها
المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما
يوزن به وكذا في غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا و ثوب خز
والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز ونصب المميز
نص على كونه ممزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين
بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يحز انتصاب الثاني
على التمييز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي
المائة والالف وما ينضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه
قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلاً لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصجات
الوزن) صيغة الميزان
معرب قال ابن السكيت
ولا تقل صجة

ه قوله (وباب ساجا)
الساج ضرب من الشجر

لقطا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فكخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرون واخوانه مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كاذكرنا في صدر الكتاب بل مشابها لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشايتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال * وستوك قد كبرت تكمل * اجراء له مجرى احد عشر (قوله واما في غيره) اى في غير العدد وليس مراده بقوله رجل زيتا ومنوان سمن ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتثنية وهو اما ظاهر كما في رجل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمن واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت مل الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لانهام المثل والمثل اى قدرا ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير مل (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التثنية ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاقى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشايعته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقد خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التيجب نحو ياله رجلا وياله قصة ويالك ليلا ويولها خطة وما احسنها مفلة ولله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا وياله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا السبب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولاريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من وياله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة * ياله مراما ما ابعد * وقول امرء القيس * فيالك من ليل كان نجومه * بكل مغار القتل شدت يذبل * ٢ * وقول ذى الرمة * ويلها ٣ روعة والريح ٤ معصفة * والغيث مرتجز والليل مقرب * وان عرف المقصود من الضمير يرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا ويولها فارسا ويويحه رجلا

٢ وبعده * كان الثريا علقت فى مصامها * بامراس كتان الى صم جندل * مغار القتل الجبل الشديد القتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكأنه يتجعد من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى جبل لا تتحرك اصلا فلا تتحول نجومها السارية من مصامها وموضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس ٣ قوله روعة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقرب اى قريب

٤ قوله معصفة اى ماصفة

ولقيت زيدا لله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا انهام اذن في الضمير بل عن
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد
 رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكثرة معطاء الفتى المثلث الندي
 * والله درزيد رجلا قال * لله در انوشروان من رجل * ما كان اعرفه بالدون والسفل
 * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او
 من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
 وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فعني
 لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام
 الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
 فالتمييز فيه متعلق بالمنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقديحي لهذا من زيد
 شرح في التمييز عن النسبة (وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾
 فيمن قال انه تمييز لاحال وكذا قولك جبذا زيد رجلا والعامل في التمييز ٤ في القسمين هو
 الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب
 للتمييز في نعم رجلا ويئس رجلا وساء مثلا وجبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه
 رجلا (قوله في فردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره) ليس بتقسيم حسن
 والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول
 اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
 افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمره فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
 عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد
 لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يحكى في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب
 افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
 الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا
 او تمرين او تمرورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او
 ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجمعا كقولك مثله رجلا او رجلين
 او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله
 ه فان كان بالتثنية او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت اشارة للتخفيف وذلك نحو
 رطل زيت و متواسن وكان عليه ان يقيد التثنية بالظاهرة فان ما فيه توين مقدرة وهو
 في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى
 التمييز كما يحكى في بابهما (قوله والافلا) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة اما نون

٤ عن الضمير واسم الاشارة
 له

ه قوله فان كان وفي المتن ثم
 ان كان

٦ اللام للتعجب والمدح وهو
اما التعجب من خيره وجوده
او من لبسه الذي ارتضعه
من ثدي امه و ترباه
مثل ذلك الولد الكامل في
الصفات والدر في الاصل
مصدر در البين اى نزل من
الضرع وقيل اريد به ههنا
الخبر فانهم يعتقدون ان البين
منشأ لكل خير لانه من
غالب اقواتهم وهو مرفوع
بالابتداء عند سيبويه
وبالظرف عند ابى الحسن
وفارسا من باب تمييز النسبة
عند المص او من تمييز المفرد
عند الزمخشري وصاحب
الهادى حلى
٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع
الابهام عن ذات وظاهر ان
النسبة ليست بذات قلت
قوله عن نسبة غير متعلق
بقوله الثانى بل متعلق
بمتعلق الثانى وهو يرفع اى
والثانى عن ذات مقدرة
ناشئة عن نسبة في علم السامع
وان نشأت النسبة عن
الذات في الحقيقة حلى
٨ (قوله زيد متفق شهما)
تفقا السحابة عن مائها
اى تشققت

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم في حسنو
وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن
المفرد وكذا قولهم تمتلى ماء ومثلثان ماء ومثلثان ماء وانا اكثر منه مالا ليس مما انتصب فيه
التمييز عن التثوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن
النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة
معه لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف
عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل
فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل وكذا الوقت في عندي
ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله
وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر * قوله (والثانى عن نسبة في جملة او ما
ضاهاهما نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلا او في اضافة مثل يعجبني
طيبه ابا وابوة ودارا وعلا ٦ ولله دره فارسا) ٧ يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم
الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفق شهما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو
الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حبسك بزيد رجلا وويلم بزيد رجلا ويا بزيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله
في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى
ما ضاهاهما واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما
او كان در مضافا الى ظاهر وامان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد
والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة
ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا
وابوة ودارا وعلا) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس
ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني
بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا الارض في قوله تعالى
﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان
في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا
يجوز ان تريد ابا نفس زيد وان تريد ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة
نفسه لا غير نحو طاب زيد علا واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة
ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاو اما ان يصلح

٣ (قوله كفى زيد رجلا) الظاهر أنك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في أن الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او علمه او شهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجوليته اي كفى رجلية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغي ان يضاف ههنا ايضا شئ الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام في ان الذات الكافي الذي هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام في ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ما ذكرناه وكذا الحال في طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو ابوته وكذا معنى لله در زيد فارسل الله در فر وسيته وكذا معنى عز قائله عز قائلته وعلى هذا قياس نظائره فتأمل
٤ اما وصفا نسجه

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز لشئ المقدرة وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصل جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفاله او غير وصف اخفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهو متعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ماصح ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة متعلقه (قوله فيطابق فيهما) يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع (قوله فيهما) اي في التميز الذي جعلته لما انتصب عنه والتميز الذي جعلته متعلقه (وقوله ما قصد) اي المفرد والتثنية والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد قلتيه ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته متعلقه فان قصدت اياه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثبتت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جعلته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود بجمع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التميز لما انتصب عنه او متعلقه فليرجع الى القرابين ان كان فاما ان اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

الاكثرين حصا * وبعده *
قوم هم الانف والاذناب
غيرهم * ومن يسوي بانف
النافذة الدنيا *

٦ (قوله غضاضة) ذلة
ومقصدة

٧ (قوله وابشر بذلك)
بشرت الرجل ابشره بشرا
و بشرت بكذا ابشر اى
استبشرت

٨ (قوله وقرمك عيوننا)
قرت عينه تقروهي تقبض
مخنت

٢ (قوله ورجع المصنف
الى قوله وانا لا ارى
بينهما فرقا) اعتبر المص ان
العامل هو التعجب نفسه
او المدح نفسه فكانه قال
على سبيل الانشاء تعجب
منه فارسا فان جعل تميزا
كان المعنى تعجبت من فروسيته
وان جعل حالا كان المعنى
تعجبت منه في حال فروسيته
فيتقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسية وليس بمقصود
والشارح زاد اعتبار معنى
الحسن فيه وجعله عاملا
في التميز والحال فصار مأل
المعنى على الوجهين واحدا

فلايس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما
ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فالليس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به
ما مقصده فيما لا يصح الالتماعه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيون عرضا ويجوز
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان ظنن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على
رضي الله تعالى عنه ﴿ فطوبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا لبس فالمطابقة لا غير
لا يجوز زيد طيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واما قول الخطيئة * ه والا كرمين
اذا ما ينسبون ابا * فاما وحده الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني
اذا لم يلبس نحو قر زيد عيوننا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
﴿ فاصدع بامرئك ما عليك ﴾ ٦ غضاضة * ٧ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيوننا * (قوله الا
ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او عيلين على حسب ما مقصده قال تعالى
﴿ بالاحسين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة
لم يحى صالحة لما انتصب عنه وملتعلقه كاجاء الاسم بل لم يحى الالما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا (قوله واحتملت
الحال) قال الاكثرون هي تميز (وقال بعضهم هي حال اى ما عجبه في حال فروسيته
(٢ ورجع المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند ما احسن
فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم
عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب
عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقائله الله من شاعر وحررت
برجل هذك من رجل وحسبك من رجل اى هذك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب
عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدرك اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن النعيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشي العجايب

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه فيسبون له اليد تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم
 لله انت والله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله * قوله (ولا يتقدم التمييز والاصح ان
 لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد) اي لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفضل بين عاملة وبينه وقوله * ثلاثون للمجر حول لا كيلا * ضرورة
 وانما لم يتقدم لان عاملة اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كاذكرنا وهي
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل بما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد رجلا فلا يتقدم على عاملة لضعف الصفة والافعل
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم
 رجلا زيد وحذار رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم
 فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فمجوز المازني والكسائي
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو * وفجرنا الارض
 عيوننا * اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء
 اي ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل في ليست العلة
 بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه بعد
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم (وقيل ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام
 اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ايهم عليها وايضا اذا فسرت
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقدمه مما نحل بهذا المعنى فلما كان تقدمه
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التمييز التذكير لثل ما قلنا في الحال
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف
 ضايحا (واجاز الكوفيون كونه معرفة * نحو سفة نفسه وغن رأيه وبطر عيشه والم
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه) وعند البصريين معنى سفة
 نفسه سفة في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يحى
 في باب الاضافة * واعلم انه لو قيل ان افضل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري
 عليه افضل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
 على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افضل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اي افضل التفضيل
 ٤ قوله (نحو سفة نفسه)
 قال في الصحاح قولهم سفة
 نفسه واخواته كان الاصل
 فيها سفت نفس زيد ورشد
 امره فلما حول الفعل الى
 الرجل انتصب ما بعده
 بوقوع الفعل عليه لانه صار
 في معنى سفة نفسه بالتشديد
 هذا قول البصريين
 والكسائي ويجوز عندهم
 تقديم هذا المنصوب كما يجوز
 غلامه ضرب زيد وقال
 الفراء لما حول الفعل من
 النفس الى صاحبها خرج
 ما بعده مفسر البذل على
 ان السفة فيه وكان حكمه ان
 يكون سفة زيد نفسا لان
 المفسر لا يكون الا نكرة
 ولكنه ترك على اضافته
 ونصب كنصب النكرة
 تشبيها بها ولا يجوز عنده
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اوردته سيويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعول لاسببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فآله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اي خير من حافظ فهو واخر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين (وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتي حين جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا وابرحت جارا ﴾ ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فعني ابرحت صرت ذاشدة وكال اي بالغت ٧ وكلت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كافي قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اي كملت جارة فعني ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النجاة في نحو قولهم شر اهر ذاناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله (المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين واحد كل واحد منهما بمحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الخدميين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضما والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كافي جاءني القوم الاحجارا المخالفة الحجار القوم في المجيء (قوله من متعدد) اي من شيء ذي عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الازيدا وقد يكون مقدرًا نحو جاءني الازيد اي جاءني احد الازيد (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الازيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاحجارا فقدتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (ففي قولك زيدا فره عبد)
عبد) فره بالكسر اشر ويطر
فهو فره وفره بالضم فهو
فاره اي حاذق وقياسه فره
٦ قوله (جد الرحيل) وفي
الصحيح اقول لها حين جد
الرحيل ابرحت ربا
وابرحت جارا اي اجمت
وبالفت
٧ قوله (وكلت ربا) وكل
ثلت لغات ارداها الكسر
٨ المتصل المخرج كذا في
المقروءة

معقولية لان زيدا في قولك جاء في القوم الازيدا لوقلتا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
 الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الابد الدخول فان جاز الشك
 في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الا اذا قلنا العلم بان دناقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو
 المقر بدوان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع
 القوم ولم يحنى زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحجب كلام العقلاء من مثله وقد ورد
 في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فليث فيهم الف سنة الا
 خسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبت الخسين في جلة الالف ولم يلبث تلك الخسين تعالى الله عن
 مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام
 مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على
 مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج
 ولا اخراج الامع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على
 عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ
 العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
 والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على
 تسعة لافرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
 لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء
 وهو الخمسة والامفيد للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه
 المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه
 في بدل البعض وبدل الاشمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حرج البيت من استطاع ﴾
 لان الناس جنس يع المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم
 وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المنقطع عنه
 الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاء في القوم الا زيدا
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
 الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما
 ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذي جزئين
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا
 وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجران استحق الجز
 كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعة كافي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
 نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع
 نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزيدة الكلام ان دخول المستثنى
 في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كاقبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء)
 الا في المنقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما
 ظريفا) وكذا سائر
 المتبوعات مع توابعها

التناقض في نحو جاءني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحوله على عشرة الادرها لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة هـ في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض هـ قوله (وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلاو عدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) شرع بين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يخرج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي لا توصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلاف في عامل النصب في المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه المفعول) وقال البردو الزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل مابه يقوم المعنى المقضي ولكونها ثابتة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي (وقال النكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد المحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مفرد او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فلا عنده تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الامركة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لافاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب قبل العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اي لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان (وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عز لا لان مرة وللأخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادي منصوب بانادي والا

هـ (قوله في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا مخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر التهمة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لا على الماضي من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلية على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اي ان زيدا قد عدوا لاقام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكننا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكننا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عاملة وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بغاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كانه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا ينتصب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهمى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهاذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتأخرون لما رواها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا جارا اى لكن جارا لم يجىء (قالوا وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نقيضا وانما كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجىء والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول مالى الا بوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الا بوك

٤ فذهب على هذا ان الجملة
حاملة في المستثنى لتتامها بالمعنى
الفعل فيها سواء كان معنى
الفعل فيه اولا وهو المختار
عندى نسخة

صديقا على ان ابوك مبتداً ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الابوك صديقا فمن مبتداً
ولي خبره وابوك بدل من من كانت قلت الى احد الابوك وصديقا حال وتقول مالي الازيدا
صديق وعمر او عمر وقت نصب عمرا على العطف على زيدا ورفعته على انه مبتداً محذوف الخبر
اي وعمر وكذلك * واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عن انساب
الى المستثنى منه نحو ما جاءني الازيدا احدا وان تقدم على المنسوب وجب تأخير
عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا
في الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله * وبلدة * ليس بها طوري * ولا خلا الجن
بها انسي * شاذ عندهم للضرورة وقبل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر
الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آية الاستثناء مقام المستثنى
منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا
لم اضرب وزيد الا را كمال يأتني (وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى
منه والحكم معا نحو الازيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على
الحكم نحو الازيدا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس
ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم
المجئ في قولك جاءني القوم الازيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرة المخرج ان يكون
بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معالكنه جوزوا لكثرة استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاءني الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما
معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه * واعلم ايضا انه لا يلزم ان
يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم
الازيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتداً الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على
الاكثر) اي منقطعا بعد الان نحو ما في الدر احد الاحجار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في القصيح من كلام العرب وينوهم قسموا المنقطع قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الاحجار
وما جاءني زيد الاعرا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه
اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار ٦ احد
الاحجار يصح ان يجعل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب * فان تمس ٣ في دار برهوة
ثاوية * انيسك اصداء القبور تصيح * ومثله مالي عتاب الا سيف (فلسيدويه في مثل
هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل صححة دخول البدل في البدل
منه والثاني ان الاصل في نحو لا احذفها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اي ما فيها
شيء الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن
استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانتك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طوري)
الطور الجبل والطوري
الوحشي من الطيور والناس
يقال جام طوري وطوراني
ويقال ما بها طوري اي احد
قال الجاهل وبلدة البيت

٦ لفظا احداذا وقع في النفي
كان لمن يعقل فلهذا كان
استثناء الحجار منقطعا

٣ (قوله فان تمس في دار
برهوة ثاوية آه) الرهوة
والرهو المكان المرتفع
والمنخفض ايضا يجتمع فيه
الماء وهو من الاضداد
ورهوة في شعراني ذؤيب
عقبة بمكان معروف والصدى
ذكر اليوم والصدى ايضا
ما يجيبك بمثل صوتك
في الجبال وغيرها

الادعي فقلت لا احد فيها تأكيد لنفي كون الادعي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيه على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول (وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كاتقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطردله في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا لشكاف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيديوه وذلك نحو ما جاءني زيد الاعرو وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبق لجاحها الخيل والمراح ﴿ ٥ ﴾ الا لفتى الصيار في التجدات والفرس الوقاح ﴿ ٦ ﴾ وقال ﴿ عشية لا تغني المراح مكانها ﴾ ولا النبل الا المشر في المصمم ﴿ ٧ ﴾ والثاني من اتسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون المجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اي من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل (وقال السيرا في المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلو لا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال في الآيتين لان التخصيص كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يحيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اليوم على ما فات دلالة على انتفاء ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الاسلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متاعمة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الامانفع وما زاد الامانفع وما ففهم مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الجبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره (ومنه سيديوه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ﴿ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من ٥ قراع التكايب ﴿ وقوله ﴿ فتي كملت اخلاقه غير انه ﴾ جواد فابق من المال باقيا ﴿ فظاهر فيه اول وجهي سيديوه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مباينة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في التثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فتي عين الكمال عن معاليه (قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر) قال السيرا في لم ارا احدا ذكر الجر بعد عدا الا لا خفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها (وقال اي السيرا في ما اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله (لا يبق لجاحها الخيل والمراح) جمع الرجل اذا قمح عينه كالشخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اي صلب

٥ قراع التكايب قبالتها

النصب بها أكثر كما ذكر سيديوه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلالك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل نصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء في القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وما عدا) انما لزم النصب بعدهما لان ماصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يحى في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه (وجوز الجرمى الجر بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على ان مازائدة (قوله وليس ولا يكون) هما ايضا في محل نصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى تورات بالجاب ﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن مالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿ فما ترك الصنع الذى قد تركته ﴾ ولا الغبط منى ليس جلدا واعظما ﴿ اى الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ﴿ وكل ابى باسل غير اننى ﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ايسل ﴿ قوله ﴾ ويجوز فيه النصب ويختار البديل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الاقليل والاقليلا اعلم ان لاختيار البديل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الاو متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي صريح او مؤول غير مردوده كلام تضمن الاستثناء وان لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي يدخل

٦ قوله (وفيه نظر آه قبل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى

٧ اوله كل شئ منه ومهاه اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ما روى ايضا ما خلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية

٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت اولى الطرايد ايسل) الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيفة وهو ما يسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء واحد نواسخه
نحو قولك ما احدث ضربته الا يزيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا
الا يزيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ
نحو ما احدث لقيته كريم الا يزيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا يزيدا بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا يزيدا الابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
او الاصل لم يحز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا يزيدا بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب (قال سيديويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول
ذلك الا يزيدا او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت احدا ينصفني الا يزيد لان المعنى
ما انصفني احد كتبه الا يزيد ومنه قول عدي بن زيد * في ليلة لا ترى بها احدا * يحكي علينا
الاكوا كبها ٢ * وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كاذب اليه سيديويه نظر
لكونه محال فالظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا وذي احدا واحد الله
تعالى الا يزيدا لم يحز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني
اخوا احدا الا يزيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا يزيد
(قولنا ومؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا يزيد وقل رجل يقول ذلك الامر وواقل
رجل يقول ذلك الا يزيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي (قال ابو علي قلما يكون
بمعنى النفي الصريح نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات مجاز الرفع كما يحكى *
في نواصب الفعل قال ويحكى * بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله * ٣ قلما عرس حتى هجته *
بالتبشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ
الابتداء كما لا تدخل على ما التافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرا فان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جعة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل
الآتري ان سيديويه اجاز حكاية نحو ليلية وعاقلة اذا سمى به كالحملة وفاعل قل وقلما
لا يكون الانكارة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالجرور برب قال ابو علي
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا
وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا يزيد موجود كما لا معنى لقولك اقام
الريدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان
(وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا يزيد خبر المبتدأ والا يزيد بدل

٢ يعني انه خلا من يحبه في ليلة
لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر
بالحال الا الكواكب لو كانت
من يخبر

٣ قوله (قلما عرس حتى هجته
بالتبشير) هاج الشيء يهيج
هيجا اي ثار وهاجه غيره
يتعدى ولا يتعدى والتبشير
البشرى وتبشير الصبح
اوائله وكذلك اوائل كل
شيء

من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك
الازيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يجئ في باب
اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او
مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه
المذاهب ثاني قولي ابي على لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك
الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله
اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل
لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانق
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى
يقول ذلك الازيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة
بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد
اي ما يقول ذلك الازيد وينبغي ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج
في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل
التخصيص كالتنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى التنفي قال تعالى
﴿فاني اكثر الناس الا كفورا﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴿والمرغ لا يجئ في الموجب
الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المرغ يجوز الابدال
وتأويل النفي في غير اللفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾
اي لم يطعموه الا قليل ولا يجوز ٥ مات الناس الازيد اي لم يعش الناس الازيد وكذا لا يجوز
في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد تمت (وكان
الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ فتفهمها ايمانها الا قوم يونس ﴿لنا ويله
التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فات دلالة على انتفاء (وقدره الخاة
واما قوله تعالى ﴿ولو لا كان من القرون من قبلكم اولو بقية يهتدون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾
فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الازيد ردا
على من قال قام القوم الازيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين واولنا وان لا
يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع
تراخي ما بينهما لا يبين ذلك * فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان
عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائي والقراء لا تحرف عطف بهذه
الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفًا لان البدل والمبدل
منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى
ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال
معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الازيد نسخه

٥ (قوله مات الناس) ومن
هذا القبيل مات الناس الا
العالمون

٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) اي حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين)
قال المصنفا لاولي ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس
قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ﴿٢٣٣﴾ ٥ (قوله الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها)

اي يقتضي كونه غير مأثور
بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان
الاستثناء من ولا يلتفت
يقتضي كونه مأثورا بذلك
لان اهلك عام ولم تستثن منه
فتكون داخلة فيه ولا شك
ان القصة واحدة فيلزم
ان يكون مأثورا بشئ
معين غير مأثور به بعينه واذا
قرر الكلام على هذا الوجه
لم يتجه ان يجاب بانها اخرجت
من وجوب الاسراء بها
ولا يوجب ذلك تحريم
الاسراء بها فيجوز ان يكون
قد اسرى بها فتبنا ولها النهي
في ولا يلتفت او بانها اسرت
وتبعهم فتبنا ولها النهي ايضا
بل الجواب ان تناول العام
اياها ليس قطعيا لجواز ان
يكون مخصوصا فلا يلزم من
رجوع الاستثناء الى قوله
ولا يلتفت كونه مأثورا
بالاسراء بها وحيث
يوجد الاستثناء بما ذكر
من انها تبعهم او اسرى بها
مع كونه غير مأثور بذلك
اذ لا يلزم من عدم الامر به
النهى عنه فتأمل ٦ اعترضه في

الاشتمال فهو شبه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض
ولم يحتاج الى الضمير لقريته الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب
كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢ والجواب انه لا يمنع منه مع
الحرف المقتضى لذلك كاجاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريفا ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء
القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع
حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لامن احكام العطف (والقراء يمنع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الازيد
ويجوز النصب والابدال في ما جاء في القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه
لا ينصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاء في قوم الازيد الان دخول زيدا في
قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع
بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الا واحد (وذهب
بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الازيد فانه يجوز جاء في القوم الازيد فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يميزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاء في احد الازيد وما جاء في رجل
الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاء في احد الازيد حتى يقاس عليه غير الموجب
في وجوب النصب ومن جعل للقرءان ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما
ذلك هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على
النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محمولة على وجد غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله
تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لامن قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم
تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القراء لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
(قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها
والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد
الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهول وجعله ابن هشام منقطعا وانه جلة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بسيطر) الآية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان
كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد آه) اي هو مأثور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيدا بقيد فلا استثناء سواء م

م رجع الى المقيد او الى القيد
محصوله واحد ولا تناقض
هناك وفيه بحث لان الاستثناء
اذا رجع الى القيد كان المعنى
قاسر بجميع اهلك اسراء
لا التفتات فيه الا من امرأتك
فيكون الاسراء بها داخل في
المأمور به واذا رجع الى
المقيد لم يكن الاسراء بها
داخل في المأمور به فيكون
المحذور باقيا بحاله فالحلص
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسراء هالك اسراء لا التفتات فيه
الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراء من لا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول اشر ولا تتختر اى اشر مشيا لا تتختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
صفته نحو ما جاءني رجل الامر وخير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل
منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك
على الابدال نظرا الى ان الصفة بجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والفاء في وصفه بعد ذلك علامة الاعتدال به والاعتناء
بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد * قوله (ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم
كذا ومن ثم لم يحز ما زال زيد الا عالما) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة
هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى * واعلم ان المنسوب اليه الفعل
او شبهه كالتكرار ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كافي مقام القوم الا زيد ايذا نابكوت من تمام المنسوب
اليه وصحة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك
في غير الموجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه
في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بحجة الاستثناء بصحة
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعمه
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطع العدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو مقام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل
الا التمساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيالات
وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى * ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرقا

لقتال * ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ا لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿فابى اكثر الناس الا كفورا﴾ فاذا قرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعله هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد كالم يكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يحى في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمخبر به فتحوماضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظنا وما رأيت الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الانا دبا وما المفعول معه فلا يحى بعد الا لا يقال لا تمس الازيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له تقياد اثباتا فلا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال مقام زيد الا وعمر وكاتقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للتكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا لفصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين يكونها جملة وبالا لاجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه ﴿قد كنت وما اهدت بالحرب﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فتحومازيد الا قائم ومقامم الازيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فريدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتني لم يحز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه
اضمرت المفعول الا ان يمنع
مانع وقوله ويحسن الالبهر
عند الاحبة وقيل هذان
المثالثان واما لهما من قبيل
المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما الازيدا عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ان نظن الاظن﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كأنك اذا قلت جاءني زيد جاز ان توهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال * وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الانظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكاف (واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب زيد الرأس في بدل البعض أي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الرأس وعطف النسق لم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى بقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المباعدة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف أي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والقراء يحيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله *

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم ا) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع يجعل التنوين للتحقير او للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

يطالبني عني ثمانين ناقة * ومالي ياغفرآ الاثمانيا * ويجوز ان يريد الاثمانية جال فرخم
في غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
ولاسيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يحجز مقام الازيد (قوله
وهو في غير الموجب ليفيد) يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح والمؤول كما
ذكرنا (قوله ليفيد) قد تقدم لك اوقلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو
بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جعلهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب (قوله الا ان يستقيم المعنى) اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا اليوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم)
اي ومن جهة ان المفرغ انما يحجز في غير الموجب امتنع ما زال زيد الاعلما لان ما زال موجب
اذا نفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يحجز في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام
زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول اجل الصفات
المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جعلها العلم كاقيل ما زيد الاعلما
في الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف (قال
المصنف ووجه آخره هنا في منع نحو ما زال زيد الاعلما وذلك ان ما زال لا يثبت خبره
والا لاني بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منقيا (ولقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره
ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لني خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته
نحو ليس زيدا الا فضلا * قوله (واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل
ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الامر وما زيد شيئا الا شيئا لان من لا تزداد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانها عملتان للنفي وقد انتقض النفي بالانحلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن
ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما) اعلم انه يتعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع
في المجرور بمن الاستغرافية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد
اوليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء
باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
وامرأة والا لانية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب
كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها
وضعت لتبدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرة
لها نحو ما زيد بشيء اي قيسامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بشيء ولا

٢ قوله (او اجل ذلك
على المبالغة) اذا اجل قولنا
ما زيد الاعلما على المبالغة كان
معناه ان جميع الصفات قد
اتتت عنه الا صفة العلم ويلزم
من ذلك ان يجعل سائر
صفاته الموجودة له في حكم
العدم نظرا الى كمال العلم
وقصور تلك الصفات فيه
وهذا معنى يقبله الطباع
السليمة واذا اجل ما زال زيد
الاعلما على المبالغة كان
معناه دام زيد على جميع
الصفات الاعلى صفة العلم
ويلزم منه ان يجعل الصفات
المعدومة عنه في حكم
الموجودة له نظرا الى ان
ثبوت تلك الصفات له اقرب
من ثبوت صفة العلم له وفيه
سماحة

قاعداً والالاتية بعدها مبطله لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكداً وكذا يعتذر
 الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لأن عمل الحرفين إنما كان لأجل نفيهما كما ذكرنا
 قبل والابتطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب
 الأخفش أيضاً الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وإن كان مذهبه يجوز زيادة من
 في الموجب نحو (قد كان من مطرو) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لأن كلاً من في من
 الاستغرافية ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
 في الموجب ليست هذه وكذا البناء الزيدة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير
 هذه التي نحن فيها أي التي لتأكيد غير الإيجاب ٣ (وقد أجاز الكوفيون أعمال من والبناء
 المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد إذا كان منكراً نحو ما جاءني من أحد
 الرجل فاضل ما زيد بشئ الشيء حقير وأما إذا كان معرفاً فلا ولعلمهم نظروا إلى
 أن عدم الإيجاب وإن زال بالألوان من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعا والبناء
 المذكورة أصلاً أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر وأصله التذكير جاز أن تعمل
 في المنكر لمشايعته ما ينبغي أن تدخل فيه وإن كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة
 الحرفين للمجرورين والأولى المنع من ذلك لأن العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما
 لما بعد الأتم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد
 الإلهما (وقال أبو علي إن لم يجز جر البديل في ما جاءني من أحد زيد ونصبه في لرجل الأزيد
 لا امتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطردها هذا التعليل في نحو
 ما جاءني من أحد الرجل صالح ولا يجوز جر اتفاقاً ٤ من البصريين ولا في نحو لرجل
 في الدار الرجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ أجماعاً ولنا أن نقول إنما يجوز
 الإبدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورتين لأن أعمالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما
 بعدهما إذ لا يعملان إلا للنفي ويجيء الإقتضى زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض (فإن قيل
 يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقاً ليس زيد شيئاً لا يعاب به لأن معنى ليس وما سوى
 أجماعاً منهم (قلت سلنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لأن أعمال ليس فيما بعد
 لا لا يقتضي بقاء نفيها بعدهما إذ يعابها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول
 بالأكسار زول نفيها (فإن قيل فقد أثبت لهما معنيين أحدهما يزول بالأ وهو النفي والآخر
 لا يزول به وهو الفعلية ومما مثلها في المعنى اتفاقاً فيلزم أن يكون في ما أيضاً معنى الفعلية
 (قلت كان معنى ليس في الأصل ما كان وإنما حكمنا بذلك للحقوق علامات الأفعال أيها
 نحولست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون
 خبرها مطلقاً أو في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي
 مضمون الخبر وهو معنى ماشى واحد في الحقيقة والمغزى وإن كان في نفي الكون معنى
 الفعلية وليس في إيجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل إنهما بمعنى
 واحد أي في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا بد من تجويز زيادة البناء
 في نحو التي بيده أعني في المو
 جب أعمال البناء فيما بعد لا في
 ما زيد بشئ الشيء نفسه

٤ منهم نفسه

٥ والمغزى نفسه أي المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان لا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للمخبر دون
النفي بحاله كافي ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد انحاء معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فيدعي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها
عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
النامة فاذا ثبت الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجريد
عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يحز الجرو ولا النصب فيما بعد
الافى نحو ما زيد بشئ الاشئ لا يعبا به ولم يحز النصب في نحو ما زيد شيئا الاشئ لا يعبا به فا
وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ والخبر غلبت على المكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فن ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كافي ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك
المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء المجازية في العمل لعدم لزومها احد القيلين كسائر
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط
ان بينهما وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا
يقال ما زيد رجلا ظرف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى
القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبتني ضرب زيد وعمر حتى قال
بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كافي نحو ما زيد بشئ
اوشيا الاشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كافي خبر ما قالوا اجب الحمل
عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال
من محل لا احدوا الابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول
ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني
احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس
بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائر في ما جاءني
احد الا زيد او اما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس ببدل جائر فعلى هذا لا يكاد يحى النصب
في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر * ٣ مهامها وخروقا لا انيس بها *
الا الصوامع والاصداء والبوما * وقال * ٤ ولا امر للعصى الامضيها * وقال الخليل
مضيها حال وجاز تكثير ذى الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيها واما نحو قولك
(لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف
منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة
الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى
الحمل عليه كافي نحو ما زيد
بشئ آه) اي كما انه اذا
انتقض النفي في خبر ما بالا
وجب العود للضرورة الى
الرفع الذي هو الاعراب
الاصلى له كذلك اذا
انتقض النفي في البدل عنه
او فيما عطف عليه وجب
اعتبار الرفع في ذلك الخبر
لتصحح الاعراب ٣ قوله
(مهامها وخروقا) الخرق
الارض الواسعة ينخرق
فيها الرياح والجمع خروق
٤ صدره وضيق امرى
بمنعرج اللوى

الازيد قبل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فنصبه وانما ضعف لان لفظ احدا لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا او من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز المنفى جاز ان يكون الازيد بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع لي حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فافرايتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز المنفى ايضا اذا المعنى ما رايت القوم الازيدا * ولا بأس بان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع (احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ مثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل (وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال ماضرب احدا احدا الازيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل (وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه * ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الازيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية واو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستة لاستهجن بلاريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة (ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله (مثل ما قلنا) من
هدم جواز افعال ما قبل
الا فيما بعدها الا في احد
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايروا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما براب
وابن الازيدا اي زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (ما فدى
وصى نبيا الاعليا) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تغذر رجوعه اليهما معا وان تقدم معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فلاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالتقدم
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايروا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ما ضرب احد وما قتل الاخلا لانا فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يحكى (وخامسها انك اذا كررت الالف امان
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد
من حرف العطف قبل الان نحو ما جاءني الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد والاخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت
الازيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما عجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءني
الازيدا لاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الاخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون في العدد او في غيره (فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الاقريشا الا
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى
منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منى خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الاقريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك
في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الهاشما
(والذي في العدد دخوله على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الائمة الاربعة
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحداه) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الأزواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثني عشرة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهرا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد الخفية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف **٢٤٢** - باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما اشتبه من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما قبله فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في التزويل والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا التقي المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية تسقط منها الثمانية بقى واحد تضاف اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة بقى اثنان نضم اليها خمسة تصير تسعة تسقط منها اربعة بقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة تسقط منها اثنين بقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو **﴿ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾** وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناءه من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب القراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امامن العشرة كما ان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجمع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قالوا اذا ثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفى ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تصف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجمالي وقد عرفت ما فيه **٣** (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولاً واحداً نحوه على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الاخسة الاستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحداً اولاً فان كان واحداً ولم يكن الاستثناء مفرغاً فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعرا الاخالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاخذ المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولاً كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعرا الاكبدا والاخلدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الازيدا الاعرا احداً لاكبدا والاكلدا والاخلدا وان كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوباً لا ممتنع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضاً فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعرا الاكبدا الاخالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالفاشي المشهور * واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ في قولك ما جاءني احد الازيدا الاعرا الاخالدا زيد مخرج من احد وعمر مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعرا وخالدا مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمر اي ما جاءني غير زيد وعمر الاخالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتاً وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيدا الاعرا الاخالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمر وكذا لو كان الاول موجباً نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا الاخالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعرا وجاءني غير زيد وعمر من جملتهم الاخالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان النقي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئاً اخر ايضاً فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئاً الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجباً فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيدا او النصب واجب في اول المستثنيين لانه من

لعلهم يحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعاً الى المثبت كما نك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحداً فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعاً الى الاثبات والنفي داخلاً في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسعة والاستثناء من المنفى اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للمعول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنخاعة هم البصريون الافلانا * قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضعه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرقية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر * رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانا نحن افضلهم فعلا * وما حكى المازني من قول بعضهم * اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع نفعه ٥ (قوله سبع الجودى) والجودى الجودى والجودى المكنان الصلب المرتفع على وزن عصر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه *

٣ قوله كما في حجة القراءة
اي الكتابسمى بحجة
القراءة

٤ (قوله يرجع مذهب
سيويه) كذا في بعض
النسخ بدل يمنع فعليته
٥ اللهم اغفرلى ولن يسمع
حاشا الشيطان واما الاصبع
نفعه

٦ (قوله سبع الجودى)
والجودى الجودى والجودى المكنان
الصلب المرتفع على وزن
عصر وعسر والجودى
جبل بارض الجزيرة
قيل جبل بالوصل بفتح
الجيم والميم
٦ اوله ولا ارى احدا
في الناس يشبهه *

- ٧ قوله (وكذا غيره)
 كالحقولة بمعنى قول لا
 حول ولا قوة الا بالله
 ٨ قوله (مما يصح) او
 يشينه اي مما يصح

وسجت اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول
 سلام عليك والسمعة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
 واستدلالة على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش الله ليس بقوى لان الحرف
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف اعمل وكثرفها حاش وقل حشا
 لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناء تنزيه
 الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره اوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا
 تنزيه شخص من سوء فيندثون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرثون من ارادوا
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد
 وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء في كلامهم الا قبل
 ما خلا وما بعد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا للكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
 دخول الاعلى حاشا الجارة * قوله (وغير صفة حلت على الا في الاستثناء كما حلت
 هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف في غيره * قوله (غير مبتدأ وصفة خبره * اعلم ان
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو
 الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا
 واثباتا فلما اجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حلت ام ادوات
 الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحلت غير على الا في الاستثناء
 في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الامغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها
 نفيا واثباتا كما بعد الاول لا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حل غير
 على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع
 غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالاتعذر
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التي نذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى
 غير والا في الاصل حرف لا تتحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها التي كانت
 تسبقه لولا المانع المذكور على مابعدا عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعد الذي صار مستثنى يتطفل غير على
 الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع
 المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر
 لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

- ٨ فاذا حل نس
 ٩ اي لاصلية

في المستثنى بالاو هو انه انما اتصّب بلا واسطة حرف لمشايبته الظروف المهمة بابهامه
وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة
وهي عليها مارية فكان غير هي الواسطة لا تنصّب ما بعدها في الحقيقة والدليل
على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد (قال القراء يجوز ان يبنى غير
في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه
البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان
فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله * ٣ لم يمنع الشرب منها غير ان
نظمت * كما يحى في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله * غيراني ٤ قد
استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء * من هذا الباب اي مبني على الفتح
لاضافته الى ان كما في قوله تعالى ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقولهم بيد مثل غير ولا تجي الا في المنقطع مضافة
الى ان وصلتها قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انا افصح العرب بيداني من
قريش ﴾ ويجوز ان يقال بنائها لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها
في الاستثناء المنقطع (قوله كما جلت هي عليها في الصفة) اي جلت الاعلى غير
في الصفة (قوله لجمع) اي ما يدل على الجمعية بجماع كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما
شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز
تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة
(وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معروفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا
احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف
المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل
الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد
الافيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير
محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الافيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل
رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الدراهما وربما كان المنكور محصورا وتجاوز الصفة
لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندي عشرة رجال الا زيد فقيه الصفة لا غير
وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه
وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبني على ان المستثنى

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف
كانها هقلة امرئال دوية
سقاء * قوله بزفوف اي
بناقة خفيفة سريعة قوله ام
رئال فراخ النعام واحدا
رأل قوله دوية منسوبة
الى الدوقوله سقاء طويلة
الساق

٤ قوله (قد استعين على
الهم اذا خف بالثوى) اي
استعين على همي اذا خف
بالمقيم الانطلاق والانكماش
والنجاء الاسراع

٤ تمامه حامة في غضون
ذات او قال آه والبيت
الذي قبله ثم ارعويت
وقد طال الوقوف بنا فيها
قصرت الى وجنا شمال
قوله لم يمنع ضمير منها عايد
على الناقة الموصوفة بما
تقدم ذكره في قوله ثم
ارعويت والمعنى لم يمنع
الناقة من الشرب الاسماعها
صوت تلك الحمامة قوله
او قال ججع وقل بالفتح
وهو لجارة او باسكانها
وهو شجرة المقل او ثمره

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد
فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول
(وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كاذكر المصنف
جمع او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال * انيحت فالقلت بلدة فوق بلدة *
قليل بها الاصوات الابغامها * ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا
من الاصوات لان في قليل معنى النفي كاذكرنا (ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع
صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا يزيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل اخ مفارقة اخوه * لعرايك الافرقدان * وقوله
عليه الصلوة والسلام * الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون
الا العاملون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم * وقال
الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف
الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف
اليه وهو ان يقول الفرقدان لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى * لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا * قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله
لفسدتا لم يحز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال (قال المصنف ولا يجرى النفي المعنوي
كاللفظي الا في قلنا واقل رجل وابي ومتصرفاته كافي مضى قال وايضا البديل لا يجوز
الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة
المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق
لم يحز استثناء الفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل
واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لومعنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره
فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى
* فلو لا كانت قرية آمنت * الآية بجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى منع
اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما بجرى النفي اذ لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء
بصحة الدخول كما تقدم (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جهل الاصفة في غير مثل
هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله * وكل اخ مفارقة اخوه * البيت
ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم * قوله (واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة
ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى * مكانا سوى * اي مستويا ثم حذف الموصوف

ه قوله (كما تقدم) من انه
لا يقال ما جاءني رجال الا
زيدا على انه استثناء متصل

واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى
 افادة معنى البديل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البديل سادسند المبدل منه وكائن
 مكانه ثم استعمل بمعنى البديل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجب والترم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
 فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الاكن
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها
 رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال *
 ولم يبق سوى العدو ان دناهم كادانوا * وقال * تجانف عن جوالجامة ناقتى * وما
 عدلت عن اهلها لسوائكا * ومثله عند البصريين شاذ لايجب الا فى ضرورة الشعر
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
 فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
 على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ ولقد تقطع بينكم * وتقول لى فوق
 السداسى ودون السباعى * واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكاشين بعد
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكاشين بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجب فى الظروف المبينة وغير
 خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله * خالط من سلى خياشيم وفا * وهو ضعيف
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الخالين نحو ليس غير وليس
 غيرا كائنون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس
 غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء
 والنصب على اضممار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
 (واما الاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عدد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولوته بالحكم فان جر ما بعده بضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تعالى على الذى احسن﴾ اوصفة قليل وليس نصب الاسم بهد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس ❊ ولاسيما يوم ابدا جليل ❊ بنصب يوما ايضا فكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما فى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيت قاعدا ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيت قاعدا ❊ واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله ❊ ولاسيما يوم ابدا جليل ❊ اعتراضية كما فى قوله ❊ فانت طلاق والطلاق اليه ❊ اذ هى مع ما بعده بابتداء جملته مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاءنى القوم ولاسيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المحبة وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سيمحذف لا ولاسيما تخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ابها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحونا افضل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فنجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيت قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاى اولى واعذب وقد يقال لاسيما ما مقام لاسيما ❊ واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلحقها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك
منهن صالح ❊ السى
كالثل يقال هذان سيان
اى شيهان والجلجل
موضع وهذا من السبع
المعلقات
واعرب نس

الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ لتكون الاملاءة
عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها
عما يقتضيه من الاسم لا تكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا
لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قديين وذلك اما اقتزانه
بقدم نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه اليه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض
منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام
﴿ ما ليس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب
مضمون ما بعد المضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا
المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو
ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا
فالجمار ناطق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد المضمون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايديد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافصاغ ما قبل الا
وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرني الا اكرمك
او مضارعين نحو ما زوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الايهنا مجردا عن قد
والواو مع انه حال كذا كرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا اكرمني ولا يزوره الا ويكرمني وانما اطرده الواو مع هذا
النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو
جاءني زيد راكبوا لفظه ايضا منفصل عن العامل بالاجاز ان يستظهر مطردا في ربطه
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فنعم اطرده نحو ما زوره الا ويكرمني
وندرقت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو
ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصيار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا
كان مع قد كما يجيء في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مصمونه مضمون عامله لانه قد يجيء
بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا
معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتانهم
من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقد تدخل الواو بمعناها

وما في الحديث من
الاشكال والجواب حقيقه
سعد الدين في حاشية
الكشاف في تفسير سورة
النساء

على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما حلن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقممت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهما ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلت والالنعض معنى التني الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيق عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلت ففعلت بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسبق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ﴿ ولما في الاستثناء لا تجيء الابدالنقي ظاهرا او مقدر اكارأيت ولا تجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ قوله ﴿ خبر كان واخواتها هو السند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو السند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ﴿ قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا و ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ ﴿ وقد ينخص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبغ وامسى واضهى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قيصة قدم من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴿ وكان طوى كشفا على على مستكنة ﴾ فلا هو ابداءها ولم يتقدم ﴿ ولا في قوله ﴿ اضممت خلاء واضهى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخني عليها الذي اخني على ليد ﴿ اذ لا منع من قيام شئين يفيدان معنى الماضي (ومنع ابن

٢ كامر نمضه
٢ (قوله لمثل تلك العلة)
اي لدلالة تكون على الحال
والاستقبال فتقع المضارع
في خبره لفوا
٤ (قوله اخني عليها الذي
اخني على ليد) اخني عليه
الدهر اي اتى عليه
واهلكته ويزعم العرب
ان لقمان هو الذي بعثه
جاد الى وفدها الى الحرم
ليستسقى لها فلما اهلكوا
خير لقمان بين بقاء سبع
بقرات من اظلم عفر
في جبل وعرا لا يمسه القطر
وبقاء سبعة انسر كلما هلك
نسر خلف بعده آخر
فاختار النسر فكان آخر
نسوره يسمى لبدا وهو
منصرف لانه ليس بمعدول
كذا في الصحاح ام ظي
جمع ظي

هـ (قوله فصرف تماثلا
تماثل من حالته اى اقبل
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال
ومراد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهى
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت تماثلا ثم نكست وكذا مازال
واخواتها موضوعا لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بوجوده اى هذا عادته لانه
وان كان في الاصل فعلا لا على احد الا زمنا الا انه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها
ماضيا لان ما المفيدة للدة نحو ما ذكر شارق قلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال
كايحيى في قسم الافعال فلماذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحيى بمعنى الماضي
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويه على ما بين
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة
او مضارع لمشاينته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ
لانه لم يحز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقديم نحو كان الفتي هذا ﴿ قوله ﴾ وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت (قوله عامله) اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ﴿ واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾
اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا
وقوله ﴿ قد قيل ذلك ان حقوا وان كذبا ﴾ فاعتذارك من شئ اذا قبل ﴿ اى ان كان حقا
وتقول لا ارتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اى ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت (واما في مثل
التركيب الذى في المتن اعنى ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول نظريه فان جاز مع
كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كفاي قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
 ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
 لان مراد التكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفاً لان له اعمالا وفي تلك
 الاعمال خيرا ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفاً هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى
 واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو في صورة المفعول
 الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسم
 الذى هو بحزبه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا (فان قلت فقد رفع كان التامة (قلت
 يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الاكثر الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
 على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
 فراكب وان راكبا فراجل اى ان كنت راكبا فان راكبا وبما جرما بعد ان او ان
 لامع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر
 نحو المرمى مقتول بما قتل به ان سيف فسييف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
 بسيف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا يصلح ٣ فطال اى ان لا يكن
 المرور بصالح فالمرور بطال و مررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على
 الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم
 الذى بعد الفاء فرفعه اولان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه
 فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفاً او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا
 وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان
 وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
 مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقبل اذا كان الفعل ظاهرا واما
 اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربه فاذا ثبت ان نصب الاول
 ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعها
 ونصبها متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اى يجب
 حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله * ابا خراشة امانت ذاتقر * فان قومي
 لم تأكلهم الضبيع * اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور
 في المفعول له ثم حذف كان وايدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
 منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم
 النون الساكنة في الميم وجواب بقى الضمير المرفوع المتصل بلا ما مل يتصل به فجعل
 منفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما ائت (وقال الكوفيون ان المفتوحة
 بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان
 في قوله تعالى ﴿ ان نضل ﴾ اى قبح الهمة وكسرهما بمعنى واحد اى بمعنى الشرط
 وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
 اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذاتقر البيت ان كنت ذاعدا فلست

٣ قوله فطال (الطال
 ضد الصلاح

٤ (قوله فـالله يكـلاء ما يـبقى
وما نذر) كـلاء الله كـلاءة
بالكسر اى حفظه

٢ (قوله و من عضه ما يـثبت
شكيرها) اوله اذامات
منهم واحد سرف ابه *
والعضة واحدة العضاة
وهى كل شجر يعظم وله
شوك والشكير ما يثبت
حول الشجر من اصلها

بفرد واما اللفظ فلم يجىء الفاء في هذا البيت وفي قوله * اما ائت واما انت مرتحلا
* فـالله يكـلاء ما تـأتى وما نذر * مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ما ائت بكسر
الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع
كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذف لازما ولما كان معنى الشرط ههنا
ظاهرا قال سيويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما واذما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نذر الذي هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأت كلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى ﴿ واما بنعمة
ربك فحدث ﴾ واما مقدرة نحو ﴿ وربك فكبر ﴾ كما يجيىء في حروف الشرط فيقدر
البصريون اما انت ذا نذر تنكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فـالله يكـلاء
جواب اما ائت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اى يكـلاءك الله لاجل ارتحالك
وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا
وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كافي ان زيد كان منطلقا وان
حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها
لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر
هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل
الوجوب لانها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون
كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف
منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء
لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجىء بها لما تغير صورة
حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع
اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اى اما يكن في الدنيا شىء فزيد منطلق اى
ان يكن شىء موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء
من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شىء كما يجيىء في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاثيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
ذا نذر فان قومي واما قح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون
فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا) وقال سيويه لم يحذف
الفعل مع اما المكسورة وقال ابو على لان ما التى بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل
فن عمجاز في * اما تخاف * ٢ ومن عضه ما يثبت شكيرها * النون كما جازت مع اللام في
نحو لنفعلن كما يجيىء في تون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال *
 ٣ من لدشولا قالى اتلاها * اي من لكانت شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصير ذات
 تلو * قوله (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينتقض
 بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه * قوله (المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهابه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
 فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لاوجب
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا اياحسن لها متأول) لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس
 منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا
 او مشبهابه وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجي * ولو قصد الى اسم
 لا من حيث كونه اسمها لكان يكفي ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها
 (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير
 المجرور في اليه (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لا عشرين درهما لك)
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اي
 فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تنصيحيا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على
 ما ينصب به) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو
 لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
 المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابية خلافا للمبرد والاختفش
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها
 فنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وماعلمت فيه بمنزلة
 اسم واحد كخمس عشرة فالول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركبا مع عاملة لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثاقله بتركيبه مع عاملة (قال ابو سعيد انما ركب
 مع عاملة لا فائدة لالتبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مركب معها
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معرفة
 (والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
 المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتي ليس باشده
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين
 (وقال سيبويه انما حذف التنوين من التي لان لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها
 في موضع استثناء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا قالى
 اتلاها) الشول النون التي
 جف صها واتي عليها وارتفع
 ضرعها من تاجها سبعة
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة
 والتلو ولد الناقصة الذي يتلوها

بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببناءه أو سبب
 حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه لأنها بمجموع الشئين خالفت سائر العوامل
 كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر معمولات وهذا في ضعف اعني بناء معمول
 أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية
 وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار
 ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تقيد العموم لكن لانصا بل هو الظاهر
 كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما في رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل
 في الدار بل رجلان وما جاءني رجلان بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنقيص على
 الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على
 حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
 ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
 مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه
 دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
 واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبريد فان
 قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون
 وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقبل يا زيدان ويا زيدون والنون ليس
 كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثني والمجموع
 في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف
 عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون
 التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كاذكرنا في النداء في نحو ثلاث وثلاثين ولا شك ان المثني
 والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك
 لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يعم دليل قاطع
 على ان لا مركب مع المنفى كايحيى بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان
 سلمنا فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كايحيى في باب
 المثني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما فانظرا
 الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو
 يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لانها وان لم تكن
 للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين دخلا في عموم قوله يبنى
 على ما ينصب به والممازني يفحه بلاثون نحو قوله ﴿اودى الشباب الذي يجد عواقبه
 فيه تلهذا ولا لذات للشيب﴾ حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما
 كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى بمقابله طردا للباب على نسق واحد
 واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا

مال وغضبت من لاشيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل
لانما كان لمشايتها ان كما يحكى وتوسطها يطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر ور بما فتح نظرا
الى لفظ لا فليل كنت بلامال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
* لولم يكن غطفان لا ذنوب لها * الى لامت ذوو احسا بها عرا * فلا زائدة وقد اعتبرت
فبنى الاسم لها فاطنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
* لا تريب عليكم اليوم * عند سيويه وجهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى
والا كان مضارعا للمضاف فانصب كافي لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو
خبر المبتدأ كافي قولك عليك تريب واليوم محمول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
* لا عاصم اليوم من امر الله * اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه
الجملة التيسيرية لا محل لها كما قلنا في سقياك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة الميمنة محل
لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بمادل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن
ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
كان او منقيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك
المعول وليس بك الاتجاء ومنه * لا تريب عليكم * وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى
ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ تضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك
مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا
في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلى
في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلى في غيره واذا قلت لا مصلى
في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلى سواء صلى في الجامع او في غيره هذا (وحكى ابو على
عن البغداديين انهم يميزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم
اليوم من امر الله من صلة المنفى المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب
ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله
وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير * اعلم ان لاء التبرئة انما
تعمل لمشايتها لان ووجه المشابهة ان ان للبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولاء التبرئة للبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعنى في النفي والاثبات
تشابهتا فاعلت عليهما وعلمنا مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما
ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشايتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني
ان الظاهر ان بين ان ولواء التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا نقول
انما لم تعمل في المعرفة لان ووجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تريب عليكم
اليوم تربت عليه قمعت
عليه فعله

٣ كذا في بعض النسخ الى
قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى يندفي الجنس بانتفاؤها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكلم يحجز العمل في المفصول لم يحجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستقرائية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها لما منجا تعدى البناء من لاء الى المنفى بسبب التركيب فاذا اتى التركيب اتى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلفظها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التى الغيت فيها لا اما وجوبا كفى المعرفة والمفصول واما جوازا كفى النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها على ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لاء التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفى الجنس هو تكرير النفى في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتهما من نفى الجنس الذى لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لاء في المواضع الثلاثة امام المعرفة فحولا زيدا في الدار و قولهم لا نولك ان تفعل كذا و امام المفصول فحولا لافيهما رجل قال * بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركا يها ان لالينا رجوعها * و امام المنكر المتصل فحولا لارجل في الدار قال * وانت امره منا خلقت لغيرنا * حياتك لاتقع وموتك فاجع * ومثله قولهم لا سواء وقوله * فانا ابن قيس لا براح * وقوله تركنتى حين لا مال اعيش به * ٦ * وحين جن زمان الناس اوكلنا * واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهى في المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله ويشذوذ قوله ان لالينا رجوعها ولا تقع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ ويكون لافى لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لا سواء على ما ذهب اليه سيويوه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لافى لا تقع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت افعال لا عمل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لاء المهمة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديره وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه فى الاصل امر او نهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه فى باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك

٦ (قوله وحين جن زمان الناس اوكلنا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا هقر انسانا كلب ٢ كذا فى بعض النسخ الى قوله تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل
لا مكان غير وبمعناه اعني غير
الذي لا يقصد به اثبات
موصوف له بل يقصد به
سلب ماضيف اليه كما تقول
كنت بغير مال اذا قصدت
سلب المال ولم يقصد اثبات
موصوف لغير اذ ليس
مرادك انك كنت مع شيء
هو غير المال المال فتقول
غضبت من لاشيء وما انت
الا كلاشيء وانك ولا شيئا
سواء فلا استعمال لاستعمال
غير وبمعناه باشرتها العوامل
التي لم باشرها قبل ذلك اذ لم
يجز في لارجل في الدار ان
يدخل عليه ان او غيرها
ولكونها بمعناه تقول انت
غير قائم ولا قاعدا ٦) نمحنه
طويله

٤ (قوله اي علاك الشيب في
وقت وقت الشيب) والظاهر
ان يعكس ويقال المعنى قد
سبت في وقت واقع في اثناء
وقت الشيب فاضاف الوقت
الاول الى الثاني لاشتغال
الثاني عليه

٥ (قوله قلوصي حين لاجين
حينين او نحن) القلوص من
النوق الشابة وهي بمنزلة
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾
على مايجئ في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجز بالاضافة نحو هو ابن لاشيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو
كنت بلا شيء وغضبت من لاشيء واما انت الا كلاشيء وخلقنت من لاشيء او انتصب نحو انتك
ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشيء وثانيها ان ينجز ما بعد لاء الجز قبلها نحو كنت بلا مال
ولا ينجز اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجزاره بالاضافة واما قول
جرير * ما بال جهلك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاجين * فالاولى ان لازامة كما
في قوله * في بئر لاجور سري وما شعر * ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب
قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتغاله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل
وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت ٥ قلوصي حين لاجين نحن * فحين
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حينين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجزور بغير
كقوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعروف باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعروف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه
من تكريرها في نحو لارجل في الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لالي
معنى غير ولاضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجزرا عن هذه الشروط يلزم
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا بعني من الاله﴾ وقولك
زيد لارا كب ولا ماش وجاءني زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب واللا
انسان اعم من الاحيان فقير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة
استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر
تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونه النفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها مصدر الكلام
وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر * واعلم انه قد يؤل العلم المشتهر
بعض الخلال بكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري وكذا لا صعب في الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكثيرهما قال * لاهيتم الليلة للطي * وقال * اري الحاجات عندابي ٤ خبيب * نكدن ولا امية في البلاد * ولتاويله بالمتكر وجهان اما ان يقدر بضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغلته في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بزرع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا باحسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمتكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة بحرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع * قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خسة اوجه قحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وقح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خسة اوجه (الاول قحهما ووجهه ان يجعل لافى الموضعين للتبرئة فتبنى اسميهما كالأول انفردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فلهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وضراربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام بجلتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها معاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا ماعلين الا انهما ممثلا فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممنوع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني قح الاول ونصب الثاني على ان تكون الثانية زائدة لتأيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانت قلت لاحول وقوة كقوله * فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ٢ * على ما يجئ فلا يجوز عند سيويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها معاملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب

٢ وتامه اذا هو بالمجدار تدى وتأزرا قال * لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الرافق قال * لعمر كم الصغار بعينه لا امل ان كان ذلك لا اب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر * وما هجرتك حتى قلت معلته لاناقة لي في هذا ولاجل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث قبح الاول ورفع الثاني على ان لازمة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يحكى في لآب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يحكى بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا يراح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذا عامل ههنا الا الابتداء فقط فالما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وقبح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الرماد ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانها لا تضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ونطابق الاسمين اعرايا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين * قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الالف الاستفهام اداة التي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما لانكار او التوبيخ او التمني او العرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان * ٤ الاطعان ولا فرسان عادية * الاتجشؤكم وسط التناير * ٥ وفي مثل الاقاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله (الاطعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التناير ويروي البساتين قوله (وفي المثل الاقاص بالغير) قال في الصحاح قص الفرس وغيره بقمص قصا وقاصا اي استت وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالغير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التثنية كقوله * الاسيل الى خرفا شربها * الاسيل الى نصربن حجاج * فلما زنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفق والاماء وخر شربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كفى المجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما) وقال سيويه لا يحوز جل التابع على الموضع ولا خبر لها اذا التمنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقوله اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما بلى لا اى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله * الارجلا جزاه الله خيرا * ٧ يدل على محصلة تبيت * ٨ والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاترونى رجلا ويروى الالفاء فى الا التنى نحو الارجل جزاه الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل * قوله (ونعت المبنى الاول مفردا بـليه مبنى ومعرّب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريفا لا فاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا بوابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفة ومبنى خبره وقوله مفردا بـليه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى مبنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون التنى فى المعنى داخلا فيه لان التنى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانت قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قرينه من لا التى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا نعت المعرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان بلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نفسا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الواجهة الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفاءهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبينان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبينان بحريهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة
المحصلة المرأة التى تحصل
تراب المعدن تبيت اى تبيت
تفعل كذا والمضمن من
البيت ما لا يتم معناه الا بالذى
يليه

٨ تمامه * ترجل لى وتقم
بنتى واعطيتها الاتاوة اذ
رضيت * قوله ترجل اى
تسرح وقوله تقم اى تكس
والاتاوة قال فى الشواهد
الخراج والرشوة
٩ قوله (لارجل ظريف)
الطرافة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة
المذكورة) يعنى فى قوله
لا اجتماع ثلاثة اشياء
٣ قوله (لانتفاء الاول)
باعتبار عدم الانصال لفظا
لا باعتبار كونه فى المعنى هو
المبنى

تكلفات مستهجنة (وقال ابن برهان والسير في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشرونا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب
لامع المنفى في هذا الموضع وفي غيره من تركب المنفى ههنا مع نعته (قوله ومعرّب رفعاً ونصباً)
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معطى صفة المبنى
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم
مضافة ولقد ارق ان يفرق بان يا لوباشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشرتة ويجوز في المضاف الذي باشرتة لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرتة وايضا الضم في المنادى
بنائي فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يتمتع رفعه لو وقع منفيا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا (ومذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب
بكونه مضافا او مضارعا له لم يحز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا
ذهب المصنف كما مر في خبر لاء التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لافي
نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملفاة والخبر
المقدر مرفوع بكونه خبرا مبتدأ اذا لو علمت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يحز رفع وصف اسمها كالم يحز رفع اوصاف اسماء تلك
لا تنفاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف
عمل لا الا ترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الانفاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على رأى المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لمشايتها المشبهة اعني ان مشابهة ضعيفة فلا
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البناءة نحو جاء في
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البناءة لمشايتها للاعرابية
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها
تعمل على ان تفصل اسمها المبني رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز)
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو
لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبني (ومن قال رب شاة وسختها لم يمنع
نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يحكي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في

المعطوف كجاز في الوصف لا تنفاه ^{مصحح} البناء هو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز
 لا بوابن كما قلت في النداء يازيد وعمر و ذلك لضعف الاعن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد تنقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لا لا المبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الا بعد الخبر
 كما في ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البديل وعطف البيان
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم
 ففي البديل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي (وقال ابن مالك البديل ان كان
 نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرف فوجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
 البديل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة) (ولعل ابن مالك فرق بين البديل والوصف
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البديل
 فيجعل البديل منه في حكم الساقط فلا يبقى البديل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
 ولا مع لالانها داخلة على البديل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه
 لم يبق دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البديل
 كما يحكي في بابه ونذكر في باب البديل انه يجوز اعتبار البديل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احدولا كزيد رجل ولا كعمر واحد (قال امرء
 القيس * ويلها في الهواء الجوطالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذا لفرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت
 على اللفظ قلت لامثله احد او لا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) (واما قول جرير * لا كالعشبة زيرا او مزورا * فقبل انتصاب
 زيرا بتقدير الفعل اي لا اري كعشبة اليوم اي كزيرا عشبة اليوم زيرا كما تقول ما رأيت
 كاليوم رجلا وذلك ان العشبة ليست بالزيرا حتى يكون عطف بيان لها) (واقول مع تقدير
 كزيرا عشبة اليوم زيرا صار الاخر هو الاصل الاول كما في قولك لا كالعشبة عشبة وعشبة
 فيحوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيدي فلا يجوز تأكيدي المنفى المبنى تأكيديا
 معنويا لان المنكر لا يؤكده ذلك التأكيدي كما يحكي في باب التأكيدي وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه
 في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربت به رفعها ونصبها وذلك لانك لما
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه
 قرأنا عريبا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفى بلا هو المقصود
 فيجب بناؤه كذا في بعض
 النسخ غير المعتمدة
 ٦ يتركب مع الموصوف
 واما البديل نسخة

٧ هذا كله على مذهب
 النحاة وقد يحكى في باب
 التوابع ان عطف البيان
 هو البديل حكمه اذن حكمه
 نسخة

(و مثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لما شاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجوز
 لا ابافيهما وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه) يعني ان الكثير ان يقال لا اباله ولا غلامين
 له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر
 السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
 نوني المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا
 له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام
 زائدة فيكون معربا * ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقبل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر
) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكدت لك المقدرة كنتم الثاني في ياتيم تيم
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كالفصل (فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه باللام المقحمة تؤكد دون سائر الاضافات المقدرة باللام) اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المعروف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بالا لرفع
 مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
 هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامي لشخص
 فنته كذا والدليل على انه مضاف قوله * وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد * واي كريم
 لا اباك يخلد * فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء
 الفصل باللام المقحمة بين المضافين لانهما الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله * يا بوس
 للجمل ضرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا
 لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون
 لا ابالك اذا المعرفة لا توافق النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك
 ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك و اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
 واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا في لا ابالك
 محذوف اى لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى
 بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد خوى الجملتين
 مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه
 في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى
 حكم المضاف من اثبات الالف في ابواخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد
 بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ
 ومات مزرد) مزرد اخو
 شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوجوب تنوينه كافي لاحسن وجهه ولاحفظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده
 شئ واحد من حيث المعنى ولك في لا اب لك اما خبر لا اوصفة لاسمها واسم لا لا يصير
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اي
 لمشاركة نحو ابالك لا بك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل
 معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
 اللام واضيف صار المضاف معرفة فقي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما
 يجيء في باب الازافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يحذف
 اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يحذف لا با فيها ولا رقيب عليها لان
 المضاف قبل الازافة لم يكن بمعنى في وعلى (قوله لفساد المعنى) يعني ان المعروف لا يكون
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابال رجل
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا تمنع الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون
 الظرف المستقر نحو لا يدي بهالك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يحذف سيويه والخليل بل اوجبا اثبات
 النون بالضرورة الشعر كما في قوله * كان اصوات من يغالهن بنا * او اخر الميس
 انقاض الفراريج * قوله (ويحذف في مثل لاعليك) اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لافي
 لاعليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون
 اجماعا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اي لاحد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرف فالاسم
 محذوف اي لاحد كزيد * قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي
 حجازية واذا زيدت ان مع ما وانقضى النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه
 بموجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اي دخول ما في مسئلتها ولا في
 مسئلتها لانهاما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان (قوله وهي حجازية)
 اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعن الجازيين
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون
 لاعل ليس بشروط سيجي وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا (قوله واذا
 زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله *
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن * منا بانا ودولة آخرينا * اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل
 كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كان اصوات من
 يغالهن اه) الايقال السير
 السريع و آخره الرجل
 هي التي يستند اليها الراكب
 وليس شجر يتخذ منه
 الرجال وانقضت الدجاجة
 او العقاب اي صوتت قال
 الراجز تنقض انقاض
 الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طبنا)
 الطب الدأب والعادة

لتكون ممكنة بثبوتها في مركزها ومما شتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا في الكون ومعنى ما مجرد
النفي ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند
النحاة ان ما وليس كلاهما نفي الحال (والحق انهما مطلق النفي كما ينبغي في الافعال الناقصة فلما كان
قياس اعمالها ضعيفا انزلت لادنى عارض فن ذلك بجي ان بعدها وانما عزلتها لانهما وان كانت
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما بالنافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالا الناقصة لنفي ما في نحو ما زيد الا مطلق ويجوز ان يقال انما انزلت
للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذ او هو عند المبرد قياس
انشد ابو علي * ٤ بني غدانة ما انتم ذهباء ولا صريفا ولكن انتم الخرف * وان الصارلة عند
الكوفيين نافية لازادة ولعلهم يقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على
النفي افاد الايجاب (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا مفصلا بينهما كما في ان
زيد الفائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحث التحقيق وكذا في الا ان مع ان في الامة
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء * ٦ الا اوارى ما ان لا اينها * بالجمع
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا يا ما اينها ومما عزلها عن العمل انتقاض نفيها لان
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (وتقل
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله
* وما طالب الحاجات الامعذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قناهم كل عرق ﴾ فيكون مثل
قولك ما زيد الاسيرا على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
تصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جاريا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل
ان واخواتها) قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
(قال الربيعي الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق * فاصبحوا
قد اعاد الله دولتهم * اذهبم قريش واذما مثلهم بشر * فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذا ما في الدنيا بشر
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل
حاله وفي مثل مكانهم من الرفعة ٦ وروى * مامسيثا من اعتب قالوا ونحو قوله
* ٣ لوانك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر انت ولا الخلق * دليل على

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل
قال تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة)
غدانة هي من يربوخ
والصريف الفضة والمعنى
في قوله وما ان طبنا حين نفي
نسخه

٦ قوله (الا اوارى ما ان لا اء)
الا ارى محبس الدابة وقد
سمى الاخية آريا وهو حبل
يشده الدابة في محبسها وتامه
والنوى كالحوض بالمظلومة
الجلد * النوى حاجز حول
البيت والخيمة من التراب للثلا
بصله الماء والجلد الارض
الغليظة ٧ قوله لا يا ما
فعل كذا بعد لا ئى اي بعد
شدة وابطاء ولا ئى لا يا
ابطاء وما زائدة اي اينها بعد
ابطاء ٨ قال تعالى وما محمد الا
رسول ٩ قوله (و يروى
مامسيثا من اعتب) اعتبني
فلان اذا عاد الى مسرتي
راجعنا عن الاساءة اي ازال
العتب والهمزة للسلب ٣ فتح
الواو فيه بالنقل من ان
وصلها للضرورة وذلك
جائز

جواز تقديم الخبر المنسوب اذا الباء لا تدخل الا على الخبر المنسوب دون المرفوع وعلى هذا بنى
ابو علي والزحشمري امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعدما المكوفة بان اتفاق نحو ما ان زيد يقام قال * لعمرك ما ان ابو مالك * بواو ولا بضعيف قواه
* ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربيعي والبيت المذكور شاهد له
ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالواو ذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا
تدخل بعد انتقاضه وقد دخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر
المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تراد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار
٤ وقيل هي بمعنى ٥ في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر ان
الآتية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم
يحيي يخلقهن بقادر ﴾ وقد تراد بعد ليت قال * ندمت على لسان كان مني * ٦ فليت بانه في جوف
عكم * وما يبطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا
عروضا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر
اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله (وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانصب
الثاني بزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها
محذوفة وايضا ليس الجورور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بزع الخافض بل الناصب هو
الفعل وشبهه بنصب الجورور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس
الامع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد
اي ما اجدا قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر
فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل لعمليها
فكيف اذا اجتماعهما ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما التقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز
ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينهما وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف
عليه) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله بموجب)
وذلك اذا عطف عليه بل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يحكي في باب حروف
العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لئوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا
وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلانعيده (وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي
ما زيد بقائمه لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على
المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب النقطع كما يحكي في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على
النوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع
وهذا كتوهم الجر في قوله * مشائيم ليسوا ومصليين عشيرة * ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع
في خبر على ان لا معنى ليس
او ليس خبر اخير بعده النار
على زيادة الباء ٥ وقد يؤتى
بقي صريح نحو قوله * ولا خير
في خير يرى الشردونه ولا
في صديق كل يوم يعاتبه *
٦ (قوله فليت بانه في جوف
عكم) الحكم العدل وهما
عكمان اي عدلان ٧ وايضا
لا تعمل نسخ بكسر الجيم
اي بحرف موجب اي
وليس بناعب والمآزني وابو
العباس لا يجيزان هذه
الرواية وهي عندهما ولا
ناعبالانه لا يجوز ان يضم
الخافض

(قوله ولا ناعب) نعب
الغراب صاح

٣ (قوله فاسجح آه) الاسجحاح
حسن العفو يقال ملكك
فاسجح ويقال اذا سألت
فاسجح اي سهل الفاظك
وارفق معاوى مرخم من
معاوية

وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد يقام ولا قاعد جاز في المعطوف الجر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال * معاوى اتنا بشر ٣ فاسجح * فلسنا بالجبال ولا الحديد * ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ مخذوف اي ولا هو قاعد وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله * مشائيم ليسوا مصلحين * البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعلوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا امر تفعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما ولا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا نضبت فالقياس والقعود منتفیان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يطل عليهما بتقديم خبرهما على اسميهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين عن ماسيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

بقائم ولا قاعد ابوه جازالت في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكرا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفعيم نحو قوله تعالى ﴿القارعة ما القارعة﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا بكقوله تعالى ﴿لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يحز نصب مقيمة فخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزينب وان جعلت موضع ه السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمر الا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم مالكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لورفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربيعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتداء العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع) واجاز البرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ﴿ان هو مستوليا على احد﴾ الاعلى اضعف المجانين ﴿وليس بمشهور﴾ (وجميع النحاة يجوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما بل هي فيها اول فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿لات حين مناص﴾ وقد تدخل على لفظة او ان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ﴿ولات ساعة مندم﴾

ه هذا السبب نسخ

والهاء في لات للتأنيث كما في ربت وئمت قالوا اما للتأنيث الكلمة اى لا اولمبالغة النفي كما في علامة فاذا اولها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفاً وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشايتها له ٢ بكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه ما كنه الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يحى في نحو عبد الله ليس منطقاً لان الحرف لا يضم فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا واخبر محذوف اى لات حين مناص حاصله ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تكثير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كما جاء * العاطفون تحين مامن طاف * والمطعمون زمان مامن مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولا نهنا) واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا في عنهم وليس بشئ اذ لو كان جر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ وايضا لو كان جار المكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافاً في الاصل الى جملة فيمى قوله «طلبوا صلحنا ولات اوان» فاجبنا ان ليس حين بقاء * اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر للساكين لاعلى السكون لتلايلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في الميئات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل وامالات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار اجنت * وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال * ه في اثر الاطعان عينك تلص * نعم لات هنان قلبك ٦ متبع اى ليس هنا تلص ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لجلهم ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرده ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفته والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت * قوله (المجرورات هو ما شتم على علم المضاف اليه) يبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)
الكسع ان تضرب دبر
الانسان يدك او تصدر
قدمك استعارة لزيادة
الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية
للمجنس لانها كانت في مصحف
عثمان ابن عفان رضى الله
عنه متصلة بها هذا بناء على
ان حين وتحين لقنان

٤ نوار اسم ام الشاعر
٥ قوله (افى اثر الاطعان
عينك) اطعان جمع طعينة
وهى الهودج سواء كانت
فيها امرأة او لا

٦ قوله (متبع) يقال
رجل متبع اى متعرض لما
لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه
ولا بد من اعتبار تقدم
الاعلى الجملة كالا يخفى

والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامان حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت يزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت يزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اتصاف لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان ذكره لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احترزت مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهرا وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملقوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كالك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم العرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جري بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما يتخذ ليعرف ويرفع ثم جعلت في حذرك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر * واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف علامة من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الاتساق به عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشايبته للمضاف الحقيقي بجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل مابه تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما ينسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقبل الرفع

٨ من الدعامة اى يقوى
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى أمرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى أمرا
 ظاهرا جليا في الأغلب * قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
 في التقديرى وانما قال اسما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التننية
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كفى
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقام الصلوة وابتاه
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهى
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى ظرفه وهو قليل
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتقيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهة من العدد
 ضعيف) اعلم انه لا تلبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التى هى كون
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
 معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن
 المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على
 بعضه وكذا بزيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه
 لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المين كما فى قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلاثة دراهم وراقود دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر
 كما يحكى فى باب العدد فالثلاثة هى الدراهم والراقود هو الخلل ومن ثم تقول دراهم ثلاثة
 واخل راقود وثوب ذراعتان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدربه (وبقولنا

ثلاثة تسقطا لأنها مضافة عند
 جميع التمام * منها اذا قيل
 ابو عذرها وليت شمري واقام
 الصلاة * العذرة البكرة
 ويقال فلان ابو عذرها
 اذا كان هو الذى اخترعها
 وانضها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم
 الاحد بجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يحكى من التأويل
 لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف
 هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولاك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
 اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلا بمعنى اللام كما
 قاله باقي النحاة ولا نقول ان اضافة الظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة
 واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشية لصاحبه خذ
 طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم
 يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد
 تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت
 تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
 ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب وزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى
 غلام من بين غلانه له مزيد خصوصية يزيد اما بكونه اعظم غلانه او اشهر بكونه غلاما له
 دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
 اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العملية هذا اصل وضعها
 ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله * ولقد امر على اللثيم
 بسبني * وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه يعني
 اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلانه غير معين ومعنى
 غلام زيد الغلام المعين من غلانه ان كان له غلمان جاعة اود ذلك الغلام المعلوم لزيد ان
 لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص
 من غلام امرأة (قوله واشروطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من
 التعريف) فان كان ذالام حذف لانه وان كان علمانكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي
 بذلك اللفظ نحو قوله * علا زيدا يوم النقارأس زيدكم * بايضا ماضى الشفرتين يمان *
 ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتغذر تكثيرها (وعندي انه
 يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في
 باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك
 وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم * مضر الجراء وانما رالشاء وزيد
 الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاغلب
 عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل المعرفة

فيكون تحصيلاً للمحصل والقرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف تخصيص مع الزيادة وهي التعيين * واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا بمثابة زيد لا تخص
ذاتا بل بنحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يخص (قال ابن السري اذا اضيفت
غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا تحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فاذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾
اذ ليس ان رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصسه
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو
ذلك فقل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والتكرة
بمعانيهما فكل شيء خلاص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي
الصالح لان علمهم كان فسادا ويقول الشاعر * ان قلت خيرا قال شرا غيره * والجواب
انه على البدل لا الصفة او حل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير
ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل
ضارب وانما جاز هذا لملهم غير على لا فتكأنك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حل لا على غير
والدليل على تأخيرها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيويه في
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره
(ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون
ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنع القياس قالوا ولفظ شبهه يتعرف بالاضافة
لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم
وسمع فمضى مررت بالرجل شبهك اي من يشبهك في جميع الوجوه (وقال ابو سعيد
في مثلك وغيرك وما في معناه انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى
مفعوله اي بماثلك ومشايرك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق وضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال (٣ فالجواب انه لما فات موازنة المضارع
لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية
ان لا يكونا بمعنى الماضي لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجي في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا
وقم في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون
لفظية اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال او
لاستمرار كما يجي بعيد هذا
والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يحى بعدوا لاطلاق يفيد الاستمرار (وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يحى في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تن ولم تجمع لمسابهة قدك وقطك غير المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقليل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هذك من رجل وبرجلين هذك من رجلين وبرجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اى اثقلك وصف بحساسة فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته وورباعاء فعلا متصرفا نحو برجلين هذاك وبرجال هذك وبامرأة هذك وبامراتين هذاتك وبنسوة هذدنك ويجوز ان يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحداً وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم * اماوى انى رب واحداً * اخذت فلاقت عليه ولاسر * وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه قالها عائذ الى رجل وكذا في قوله رب واحداً اى رب رجل واحداً وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة ومخلفها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلاً هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاءنى غلام زيد ظريف اى غلام زيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله * ولقد امر على التيم يسبني * وقد يكتسب المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بعناء قال * لما اتى خبر الزبير تواضعت * سور المدينة والجال الخشع * اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال * اذا بعض السنين تعرفنى * كفى الايتام فقد ابى اليتيم * وقال * مرا الى اسرعت في نقضى * اخذن بعضى وتركن بعضى * اذ يقال

٤ وبرجال كافيه من رجال
نسخه

٦ قوله (قال حاتم اماوى
انى) الماوية المرأة كأنها
منسوبة الى الماء وماوية
امرأة حاتم

السنون تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله * فاحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا * فاكسني التأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبينة (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مروجه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى عدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لالتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما يجئ بالعدد لتوصية كمية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على التوصية لم يأت بالمعدين و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى * سبع بقرات سمان * واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة * قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاتخفيف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء و ضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعندها * وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فبين قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لالى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك * مالك يوم الدين * على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كايدي المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون بما كان مفعولا فيه فانسمع فيه فالحق بالمفعول به كايدي النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره
عوذاتر حى بينها اطفالها
٣ قوله (ساج) ساج نوع
من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال * رب
ابن عم لسلي ٤ مشعل * طباح ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتل كربلا رضى الله عنه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وابراده ماضيا على طرز قوله تعالى
* وسبق الذين ونادى اصحاب النار * لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول
المضاف الى مفعول مالم بسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة مظاهره انه موصوف
مضاف الى صفته او مظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها وضافة افعلى التفضيل
بمعنى من وسجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول
او افعلى تفضيل اما افعلى التفضيل فسجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائرة
العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال ولم يكونا لاحدا من الثلاثة بل كانا
للإطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
الآتى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت
برجل مصرى جاره وكذا هـ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سبب هو
فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت
المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين
هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابك بكر لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشعل) مشعل

مبادر

٤ المشعل الحاد في امره
المشعل يقول اذا كسل
اصحابه عن الزاد عند
تعبهم لقلبة الكرى
عليهم كفاهم ذلك الرجل
وشمر في خدمتهم والعرب
تقصر بذلك فاضاف
الطباح الى الساعات مجازا
و نصب الزاد على انه
مفعول به ويجوز ان يكون
الزاد مجرورا على انه اضيف
اليه الطباح وفصل بساعات
الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيحكي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من الممولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحية للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهة للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر يسخر بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا للاحد الا من عملت نحو * انه لمخار ٦ بوائكها * وضروب ينصل السيف سوق سمانها * واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطاوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمنجرد قيد الاوابد هيكلي * اى مقيد الاوابد ومنه قولهم * ٢ هذه ناقة عبر الهواجر * اى جارية فيها كقوله * ياسارق الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملما عليه الا عند انكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل المثلثة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملاسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملاسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملاسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيديوه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة
سرجه) صفة الدار
وصفة السرج واحدة
الصف ٦ (قوله بوائكها)
جمع بائك من باكت الناقة
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله
هذه ناقة عبر الهواجر)
جل عبر اسفار و جال عبر
اسفار و ناقة عبر اسفار اى
لا يزال يسافر عليها

تقدره كأنه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمره مكسوة الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كإمره ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيم ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شيها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية وازداده المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه زيد (فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها) قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه العمل فيهما اذنى مشابهة للفعل و اسمى الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فاللهصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المفعول فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولا تقيد الانخفا في اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او التنوين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوا والفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
 في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة وقد يكون
 في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيحكي
 في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه
 (فان قلت كيف ادعيت انها لم تقذف الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي
 في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه (قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
 ضارب الى زيد بل كان حاصل لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا لا تفاوت في التخصيص
 بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصوصة ولا معرفة (قوله ومن ثم جاز مررت
 برجل حسن الوجه) اي من جهة انها لم تقذف تعريفيا بل افادت تخفيفا فن جهة انها لم تقذف تعريفيا
 جازت هذه المسئلة (وامتنع زيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفيا لم تجز الاولى للزوم كون
 المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تقيد
 تخفيفا جاز الضارب زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم
 التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو
 الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لفصل التخفيف بحذف
 التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب فانه
 جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجزيه ايضا (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله
 لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن
 لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان ترى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة
 في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
 الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
 وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه
 التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرفيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
 الوجه نخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
 في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
 التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه
 باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا
 وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله * لخافي لحاف الضيف ٢ والبرد برده *
 والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او
 الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة
 نصبوا او لا مقصودوا جملة مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما
 يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اي بردي برده

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم براغون
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يحكى لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة
المنصوب حتى لا تكون كذلك اضيفت الوصف الى موصوفها فبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف
فيه حاصل بخذف الضمير واستتاره ثم تقول كاشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع
ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر
بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجردة بحري المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجوز
اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا ان يقول الضارب
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرقا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجوز هذا الضارب
زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل
اي هذا الذي هو ضارب زيد و ضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يحكى عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول بقياس
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بل انظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تويننا
اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحذف ولم
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
المجرد منها لعله في المجرى دون ذى اللام وهي اجتماع النقيضين لولم يضاف لما ذكرت

٤ وحاله الصفوى على
كون كل منهما مضافا الى
الضمير المتصل بلا تخفيف
ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازى جل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلته حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذلك حال الصفة المشبهة * فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمّر فالظاهر ان ولى المجرد جازا اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهامثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف الواوين نحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرّفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضارب الرجل لمشابته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله * الواهب المائة الهجان وعندها * لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا هـ من المظاهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفرام كما وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمّر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد * وليس حاملنى الا ابن جال * وقيل بل النون للوقاية تشبيها بجمعى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحتملنى لاحاملى وانشد ايضا * هم الفاعلون اخير والامرونه * اذا ما خشوا من محدث الامر معظما * قال سيديويه البيت مصنوع وانشد ايضا * ولم يرتفق والناس محتضرونه * جميعا وايدي المعتفين ٨ رواهقه * قال سيديويه هذا للضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحدفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركتها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيديويه ان لم يكن ذى اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا اعتباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

هـ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين لىاء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى اتفق به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجزى الوصل مجرى الوقف نسخته

الهمزة للاستفهام ومن
للتعليل والدمنة بالكسر
ما بقى من آثار الدار وفيهما
اي عليهما والباء في بحفل
بمعنى في ومحلها النصب على
الحال والمراد بهما موضع
الرخامي وقد عني آمحان من
الدمتين اي اندرس آثارهما
وعلى بمعنى في وجارتا صفا
كلام اضافي فاعل اقامت
اراد بهما الاتفتين الصفا
الجليل او الحجر الاملس
وكيتا الاعالى صفة جارتا
اي اعاليها شديد الحمرة
وجوتنا مصطلحا اي
اسفلهما مسودة والمصطلى
بالضم موضع النار وجوتنا
صفة مشبهة من جان
اضيفت الى ما اضيف الى
ضمير موصوفها اعني
مصطلحاهما وضميره يعود
الى جارتا فتح مثل مررت
برجل حسن وجهه
بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب
الجيب منهار فقه) الرحيب
الواسع والقطاب مخرج
الرأس من الجيب والقطب
هو القطع جسده بيده
واجتسه بيده اي مسه
والرفيقة الحاذقة التي
استمرت على الجلس يقال

رجل بض اي رقيق الجلد يمتلي وجارية بضه

ومنصوبا كما في قوله * الحافظوا عورة العشيرة * بالنصب (وقال الرماني والمبرد
في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام فخر دكان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز فيه ما لا يجوز
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام البدل منملم يحز
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المتنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا
(وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده انا ابن تارك البكري
بشرا * ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكري (وقال قديعطف على مجرور ذى اللام
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير مافيه الالف واللام لانه
في قوة المضاف الى مافيه الالف واللام كقوله * الواهب المائة العجبان وعبيدها *
وتقديره وعبيد المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا و غلام زيد فليس فيه الا النصب
جلا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير
ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللان زمان فاما ان تكون مجردة من
اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد
نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلي باللام بدرجة او بدرجات
او متكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذ لم يكن ذواللام صاحب الصفة
نحو حسن وجه الاخ جيل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد
حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال * اقامت على ربيهما جارتا صفا *
كيتا الاعالى جوتنا مصطلحاهما * وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤
* رحيب قطاب الجيب منهار فقه * بحسن الندامى بضه المتجرد * اذا حذفت التنوين من
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى في مصطلحاهما
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جيل فعله وقد يحتمل في باب الصفة
المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة
رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن
الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي
مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن
وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لما يحتمل في باب الصفة المشبهة
(وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

وجه غلامه وليس بوجه اذليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام
والجميلة ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المشي او المجموع الى
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت
بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلة وجهه ويجوز في باب
الصفة المشبهة لهذه الوجوه من يدشرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع
بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاثين الصفة بغير مرفوع
بها في الظاهر كذا كرنا في اسمي الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلان على ما يجزى في باب الجمع (قوله وعبدها) اي العبد
الذي يرعاها وتام البيت عودا ٦ ترجي خلفها اطفالها العود جمع عائدة وهي الحديثة
النتاج وز تجي اي ساق (قوله) ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلق
ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كبيت واسد وحبس
ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز
ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائر اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل
اولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى
الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص
ولا ينعكس الامراى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد
نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذي يحتاج الى
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود
بالنسبة نحو قالهن حتى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب
وجب تأخير اللقب لانه ايبن واشهر من الاسم كما يجزى في باب العلم ويجزى هناك انه يجوز
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة
الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والقراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (ترجي) اي العبد
سميت جائدا الان ولدها
يعود بها الصغرة والمعنى يهب
المائة من الابل وراعيها
وخص الهجان وهي البيض
اكبر منها لانها حال

٢ ذاته لنفسه ٣ قوله (وآل مرار في السور) مرار اسم ٢٨٦ رجل قيل اول من وضع خطنا هذا

رجال من طي منهم
مرار بن مرة قال الشاعر
* تعلت بايجاد آل مرار
وسودت اثوابي ولست
بكاتب * وانما قال آل
مرار لانه كان قد سمي كل
واحد من اولاده بكلمة من
ايجاد وهي ثمانية كذا في
الصحاح وعلى هذا فظاهر
كلام الشرح محل وكانه
سقط من القلم شيء فأمل
٣ وفي بعض النسخ ال
آل فلا اختلال
٤ قوله (الاقبح آه) قبجه
الله اي نجاه عن الخير تقول
قبج الله وقبحا ايضا
٥ قوله (خائفة على
الاحاق) احق اي اتى
بولد احق
٦ قوله (في مثل) اي
حوض ثلث الشيء فاعلم
وتلم والمثل موضع
قوله (من بصرة وسلام)
البصرة بجارة رخوة الى
البياض ماهي وبها سميت
البصرة والسلة واحدة
السلام وهي الجارة
٨ قوله (لا ينش) نعشه
اي رفعه والتخون التفض
والتخون ايضا التمهيد تقول
انزال ناعش لا يرفع طرفه
الا ان نجى امه وهي المتعمدة
له ويقال الاماتنقص نومه
دعاء امه له وبقام الظبية
صوتها وقد بعثت تيم بالكسر وبعثت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به البيت لذي الرمة (به القفا)

نحو جاء في قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان التأويل نحو
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ
ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاء في زيد
والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فعني جاء في سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب
ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد
كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى
الاسم او غير مضاف) قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لافنى
عن الاسم اذا اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وما تنصرف منهما اذا اضيفت
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا
جئت ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم
يضاف المسمى الى اسمه وقوله * اليكم ذوى آل النبي تطلعت * نوازع من قلبي ظماء
وألب * اي اصحاب هذا الاسم وجاء في ذوا سيويه اي صاحب هذا الاسم كما يحكى في باب
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرار في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو
قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة
العام الى الخاص وانما ذكرنا اللفظ حي مبالغة وتأكيذا فعني هذا حي زيد اي المشار اليه
عينه وذاته لا غيره وانما ذكرنا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعلة حي زيد
فكانك قلت فعلة هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد
اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان
المشار اليه ميتا قال * ٤ الاقبح الاله بنى زياد * وحي ابيهم قبح الحمار * وقال * يا قرآن
اباك حي خويلد * قد كنت ٥ خائفة على الاحاق * (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله * الى الحول ثم
اسم السلام عليكم * ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر * وفي قوله * تداعين باسم
الشيب ٦ في مثل * جوانبه من بصرة وسلام * وفي قوله * ٨ لا ينش الطرف الا ما
تخوته * داع يناديه باسم الماء مغموم * وبالفاء لفظ المقام في قول الشماخ * دعت

٩ قوله (كالرجل اللعين)
هو شئ ينصب وسط الزرع
يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذناك لا تخصص
ولا تعريف بخلاف هذا آه)
وفي بعض النسخ اذ تلك
لا تخصص ولا تعرف بخلاف
هذه وهو ظاهر

به القطا ونفبت عنه مقام الذئب ٩ كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنيته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايةات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته (فالكوفون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بخذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بخذف اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جردو المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذناك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهم اوصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه بتخصص الاول ويعرفه واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعده فى اللفظ عن الجور به غاية التباعد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يحى من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد (وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا الجور ولانه حذف واقم صفته مقامه اى بقلة الحجة الحقاء وانما نسبوها الى الحق لانها ثبتت فى مجارى السيول ومواطن الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلاة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واصيقت صفته الى جنسها للتبيين اذا جرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

الفضة ومن غير الاضافة بمعنى من (ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجانح مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجمعاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الجمعاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين (واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشخط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يحيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف (قال ان العرب يحيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجاء الجلدانة * سير ضيكما منها سنام وغاربه * والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي نفع البلاغة * لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم * وقوله * ورخاء الدعة * وسكاك الهواء * ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا احتمنا الى تعسفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحكى ذكر احكامه في باب والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كالونظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم من الابتداء الغاية والجار والجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو الجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحكى في باب لا يرفع فاعلا مظهر الا بشرائط تأتي في باب ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والجرور لضعفه وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن وجهها ودليل تكثيره قول الشاعر * ٦ ملك اضلع لبرية لا * يوجد فيها الما لدية كفاء * وقوله ولم ارقو ما مثلنا خير قومهم * اقل به منا على قومهم فخرا * ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقة مطلقة وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيدا ظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله
صلاة الوتر ٣ النوى
الوجه الذى ينويه المسافر
من قرب او بعدوهى مؤنثة
لا غير صحاح ٤ قوله (فقلت
انجوا عنها نجاء الجلد) النجا
مقصود من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيت اذا
سلخته وقال يخاطب ضيفين
طرقاه فقلت البيت قال القراء
اضاف النجا الى الجلد لان
العرب يضيف الشئ اذا
اختلف اللفظان

٥ قوله (وسكاك الهواء)
السكاك والسكاكة الهواء
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البرية)
الضلاعة القوة هو اضلع
اى اقوى
٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم
وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمرو ولو كان بتقدير من المينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف
كاذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى
كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿قَبَارِكُ اللَّهُ
أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومهم
نصب على المدح وثانيهما أن يكون أفعل مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه
إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتقاً على أمثال المفضل نحو زيد افضل اخوته
أولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد أي افضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد
فالإضافة فيه لأجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لا تفضيله على أجزاء
المضاف إليه فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الأول أمان
تضيفه إلى المعرفة أو النكرة فإن أضفته إلى المعرفة لم يجز أن تكون مفردة نحو افضل
الرجل وافضل زيد إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه بلى إذا كان ذلك الواحد من أسماء
الاجناس التي يقع لفظ مفرد لها على القليل والكثير نحو البرقي أطيب التمر جازو الرجل
ليس جنساً بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين أي أحدهما المفضل على الآخر وافضل
الرجال أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقيين وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز
إضافته إلى الواحد والمتن والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيد ان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب أفعل والمضاف إليه أفراداً وتثنية وجما
ويجوز أفراد المضاف إليه وان كان صاحب أفعل مثنى أو مجموعاً قال الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا
أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وحكم أي في الإضافة حكم أفعل يعني أنك إذا أضفت إيا إلى المعرفة
فلا بد أن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعاً وإذا أضفت إلى النكرة جاز كون المضاف إليه
مفرداً ومثنى ومجموعاً والعلة في ذلك أن إيا استفهماً كان أو شرطاً أو موصلاً
موضوع ليكون جزءاً من جملة معينه بعده مجتمعة منه ومن أمثاله وكذا أفعل المضاف
بالمعنى الأول فتقولنا جزءاً من جملة يخرج نحو الفرس أفره البغال ويوسف أحسن
أخوته فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول إذ ليس جزءاً من جملة بعده وقولنا معينه يخرج نحو
زيد افضل رجلين أو رجال فإنه لا يجوز إذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير
معينة من مرض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيدوا أي رجال هو فإنه لا يجوز
إذ وضع أي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن
أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنه ونحو قولك أي زيدا أحسن وجهه أم يده أم رجله
فإنه لا يجوز لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب أي
دورها إلا أن يقدر المضاف أي أحسن أعضائه وأي أعضاء زيد وأي دور بغداد
فأي موضوع لتعيين بعض من كل معين وأفعل بالمعنى الأول لتفضيل بعض من كل معين
بعده على سائر أبعاضه (فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل وأي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لفظة

لان الرجل ليس كلابشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضها من الجملة المعنية بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة
معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها
ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما
شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى اقل نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فلهذا لم يحجز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيد بن ثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيد بن وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين
ولا تظن ان صاحب اقل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء
وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا
او مثليات وجوبا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يحجز مثل ذلك
فى المعرفة (قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن
كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعمين على غيره واى وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه
فى اى والمفضل فى اقل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا
وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به اينما لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد المتكلم
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينما فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكثير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال * فاني ما وابتك كان شرا * فقيده الى المقامة لا يراها * وجاء مثله في الضرورة * ٣ اظلمى واظلمه * وارى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه الاضافة المراجعة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يحكى في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشئ) يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمر واما تقول عين زيد والافالشيء اهم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان تذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الى فاني * طيب بما اعني * النطاسي حذيم * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سيووه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء نمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضممار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يحكى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا الزيدة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم النفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجيء ليس منقيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تحبى الفسادات

٣ قال الراجز * يارب
موسى اظلمى واظلمه *
سلط عليه ملكا ليرجده *
٤ (قوله النطاسي) النطاسي
الحاذق

٤ والى لعله بمنى عندي
وابن حذيم طيب معروف
عندهم الا ان في بعض نسخ
المفصل بالجم

٥ لم يجوز لان الداخل عليه
لا الزيدة لتأكيد النفي
الذى في المعطوف عليه
انما يعطف على ما دخل عليه
الحكم النفي نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو لان المجيء
النفي دخل على زيد ولا
يجوز ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو اذ
المجيء ليس منقيا عن زيد
بل عن غلامه

٦ المثبت نسخة

٢ (قوله وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً) حذيفة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة ظلمها * وقد البيت وبعده * امرتكم امرى بمنعرج الهوى * ولا امر للعصى الامضيعة * اذ المرء لم يفسد الكريمة او شكت * حبال الهوى

٣ بالفتى ان تقطعا * والهوى بيني وبينى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخة

٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخيول والسلاح هو للاعشى واوله * وهناك يكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا زيارة * ولا برآة للبرى ولا عطاء ولا خفارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئاً لا ينفعه برآته لان شر الحرب بعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لا ذمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزواكم ولا تزوركم بالخيول والسلاح

المذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظراً وذلك لانه وان كان المثل مقحماً من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظاً مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرى من علامة التأنيث بحرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله * مرا الى الى اسرعت * واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ايك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله * وما حب الديار شغفن قلبي * واما اداء القاطب الغيبة معنى الخطاب فلم يجزى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن تعد لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وايك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه الصلاة والسلام * ما رأيت مثل الجنة نام طالها * وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل * اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد (واستضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٣ وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً * اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيتها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهاته في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجزى في الظروف المبنية بجميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك النوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى عارضا اسرته * بين ذراعى وجهه الاسد * وقوله * ٤ اعلالة او بداهة سابع نهج الجزيرة * لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف الى الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابع او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى (ومذهب سيويه في زيد وعمر قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاضل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافضل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربناه الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذ قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴿ لما رأته سائدا ما استعبرت ﴾ لله در اليوم من لامها ﴿ وقوله ﴿ كان اصوات من ابغالهن بنا ﴾ او آخر الميس انقاض الفراريج ﴿ وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله ﴿ تمر على ما تسمر وقد شفت ﴾ غلائل عبد القيس منها صدورها ﴿ (وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعل له كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ﴿ فزججتها بمرجة زج القلوص ﴾ ابي مزادة وقوله ﴿ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ﴾ نفي الدراهم تقاد الصباريف ﴿ عند من روى بنصب الدراهم وجر تقاد (وانكرا كثرة النجاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او ميمنا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿ قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة اوسا كنة فان كان آخره الفائتة وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كقطي ودلو ومدعو وكرسى وآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله سائدا) اسم جبل
٥ بعده * تذكرت ارضا بها اهلها * اخوالها فيها واعامها * اي تذكرت ٦ قليل نسخته

٧ منع الرضى تواتر القراءات السبع موافقة للزمخشري في هذه الزلة وجهور المحققين ذهبوا الى ان القراءات السبع متواترة ذكر ذلك المولى التفزازاني في شرحه للكشاف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحي (قوله والياء مفتوحة او ساكنة)
 يعني الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكين
 كايحي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف
 الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعني ان لم يكن
 الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف تثبت
 في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسملى اولا كفتاي وحيلاي ومغزاي وهذيل
 تجز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء لتناسب
 في الصحيح والمحقق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب
 ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالقحة قبله فغيروها
 الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لثلاثين الرفع بغيره بسبب
 قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب
 قلب الالف ياء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب
 على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاء في مسلوى ياء لثلاثين الرفع بغيره) قلت بينهما
 فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة
 وانما جاز هذيل قلبها لامر استحسان لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى
 الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع
 الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للباس يعرض في
 بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في
 الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال * يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا *
 وطالما عنيثنا ليكا * لنضربن بسيفنا فيكا * (قوله وان كان ياء) اي ان كان آخر الاسم ياء
 وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والجمع نصاب وجرا نحو مسلوى ومسلوى (قوله
 وان كان واو) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس
 لغتهم كايحي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلب الواو ياء
 وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع التقارين في الصفة اي اللين
 فحقف بالادغام فقلب اقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام
 تعرضهما له بسكون الاول وقلب الواو ياء سواء اولاهما لا كطى او ثابا كسيد واصلهما
 طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى قحة بقيت على حالها لخفتها
 نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس
 وزن بوزن وجب قلبها كسرة لياء كافي مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذي
 هو محل التغير فلهذا لم يقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو
 مسلى بالادغام تمموا بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في
 قلبها كسرة وابقائها نحولى في جميع الوى اذ يشبهه فعل بفعل (قوله وقطعت الياء
 للساكين) يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالما عصيكا
 وطالما عنيثنا) العصي
 مقصور مصدر عصي
 بالسيف اذا ضرب به
 عني بالكسر تعب وعنيته
 وعني بكذا

كما جاز في الصحيح والمحقق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف
في قراءة نافع ﴿محباي ومحباتي﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك
لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿وما انتم بمصرخي﴾
وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿قال لها ٤ هل لك ياتاني﴾ قوله (واما الاسماء الستة فابي
واخي واجاز المبرداني واخي وتقول حي وهي ويقال في في الاكثر وفي) هذا حكم
الاسماء الستة عند اضاها الياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب
لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا
الباب اذ نحن نكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف
الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولا يها
محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك
واخوك وحوك وهنوك اما فوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة و اضافته الى ياء المتكلم
واضافته الى غيرهما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميلا لامتناع حذفه وابقائه
اما الحذف فليقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور
على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع
الساكنين فيقول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون
العين اما فتح الفاء فلان لم يفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون
العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيان نسيان فلولم يقلب الواو
ميلا دار الاعراب على العين كما في بدودم فوجب قلبها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها
فيلحق بها كنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى
حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويين واما قوله ﴿خالط من
سلي خياشيم وفا﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفاء في النصب كما في الرفع والجر كما قال
﴿كفي بالنأي من اسماء ٦ كاف﴾ قال ﴿واخذ ٧ من كل حي عصم﴾ وهذه لغة حكاها
الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو
فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كهدى ثم فاي لتحرك
الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان
يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كما لحركة
الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث
قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست
باعراب ولا بناء عند المصنف والكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها
وذلك كما شئت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدله بالواو والالف في يازيدان
ويازيد ون وشئت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية فجئ بدله بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك ياتاني)
تاسم اشارة بمعنى هذه
وفي في ياء المتكلم

٥ تمامه ﴿صهباخرطوما
عقارا قرقا﴾ كلها الجر
واوله ﴿كان ذافد امة
منظفا﴾ قطف من اضائه
ما قطفنا ﴿يصف به
عذوبة ريقها وفاعل
خالط راجع الى ذافد امة
وهي ماء العنب ومفعوله
صهبا وخياشيم بدل
بعض من سلى وهي
حال من صهبا اي
خالط من خياشيم سلى
وفها ريقها التي هي
صهبا كانه عقار ومنظفا
اي مصفا وقطف اهله
واسند الى السبب مجازا
٦ كافي نسخة

٧ قوله (من كل حي عصم)
العصمة بضم العين الفلاداة
بكسرها الحفظ

ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه وفيه زيد في جميع حالات الاضافة قال * كالحوت لا يرويه شيء يلقيه * يصبح ظمأن وفي البحر فقه * والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميمًا عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميمًا وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال * هما نقشا في في من قلوبهما * على الناحي العاوى اشد رجاء * وهو جمع بين البذل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءه زيد كما مر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيتهما الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتهما الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها) واما المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم ردا للام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لا قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر * وابي مالك ذو المجاز بدار * واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جعلا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال * فلما تين اصواتنا * بكن وفد يئنا بالايئنا * كما قيل في اخ اخون قال * وكنت لهم كثر بني الاخينا * والمذهب لا يثبت بالحققات * قوله (واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفيه وفيه الفاء افصح منهما وجاء جم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) * اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوف في اللام مطلقا اي مضامين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتهما ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كعجب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رجاء)
جمع رجة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها
 تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله * رحت وفي رجلك
 ما فيهما * وقد بداهنك من المتر * فللضرورة وليس بلغة رابعة (وفي فم لغات
 اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم
 حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة ثم مثلت
 الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتشليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل
 منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا
 للاعراب فجوز تشليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة
 ثمانثلث الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام
 قدمت على العين كما مر فيكون قوله فويلهما مثني فوا والثامنة والتاسعة ثم مشدد الميم
 مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال * حتى اذا ما خرجت من قبه * قال ابن جني هو
 للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع
 الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا ثم ورأيت فوا ونظرت الى قم وكأنه نظر فيها
 الى حالة الاضافة بلاميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فامرء ايضا حرف اعرابه فيقال
 مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفي دم ثلاث لغات
 القصر كعصى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله
 وذو لا يضاف الى مضمرو لا يقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة
 الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم
 يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو و اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما
 كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما
 وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
 الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس
 ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لو حذف المضاف الموصوف به
 والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يحز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل
 على محمد وذويه فشاذ كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله * فلا اعني
 بذلك اسفليكم * ولكنني اريد به الذوينا * شاذان وذلك لاجرائه بجرى صاحب
 واما قولهم ذوزيد وذوى ال النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
 واصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين
 الافوك كاذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها
 وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها
 في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجميعها
 على افعال كاباء وآاء واحاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
 ذو فلا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب فقطضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه بصيربه ثانی مطلوبی ان ولا العالمتين عمل الفعل الفرعي وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به بصير الاسم اول مطلوبی ان ولا العالمتين عمل الفعل الفرعي والعمل الفرعي للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا كان وخبر ما اذ بهذا الكون بصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ﴿ ٢٩٨ ﴾ الاخبار مطلوبة ثانية بعدما هو كالفاعل

كحوض واحواض وبیت وایات ودلیل تحريك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثاهذواتا لحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية (وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوات في ذات وذواتا (وقال القراء الاخ سا كن العين في الاصل ولعله قال ذلك لفلة آخاء واما عن فاته لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام قتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوق فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولا م فوق هاء لقولهم افواه وفويه ولا م ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وحج وهن واول قولهم ابوان واخوان وجوان وهنوان واخوة واخوات واما هنية في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قديكون همزا كاتين * (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت (قوله باعراب سابقة) اي مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تميزا او مستثنى اذ به بصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملا بسة الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العظو والاكسواء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملا بسا فالدرهم معطو اي مأخوذ واجبة مكساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولي

علت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقي علت ومفعولية (وكذا) الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وغلाम زيدا ومشاها للضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه قسرين بهذا ان انتصاب اول مفعولي علت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبي لقيت زيدا الظريف ومنصوبي لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهي كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بند الخبر نحو زيد عالم فاضل وعلت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فقيعد مذموما محذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءني هـ

ه القوم الازيدا الاعرا اذ الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته. واما الكلام آه نسخة ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاستناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ٣٩٩ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طننت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا على في مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيئة له في حال وقوعه عليه على في مفعوليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ما عداه

٤ عدة في الكلام نسخ ٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعولات كما بينا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه على فيهما معا وما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿فجرنا الارض عيونا﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تميزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ٥ وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿هو الغفور الودود﴾ الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للتبوع كالتابع الاول (واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال) قال سيبويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انتسب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والتبوع معا كفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انتساب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كاذبح اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالمشاذ النادر فلا يحتمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرنا ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمدة والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مقابلة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مقابلة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (ولما البدل فالأخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فحقوقوله تعالى ﴿جعلنا من يكفر بالرحن لبيوتهم ﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبدل منه تعريفا وتنكيلا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره (فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم ينسب هذا بدل الاشتغال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿الذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يحملوه كالعدم وينسبوه بدل الاشتغال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل الاحرف الجر لكونه كـ بعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني (ومذهب سيويه والمبرد والسيرافي والزحشرى والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فيحكمه فيما ذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشعرى وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمر واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يزيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمر وكذا لاجتهله في قام زيد وعمر واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمر وهو متحد وكان معنى كل شاة ومخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل مخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضا لم يحز يزيد والحارث ولم يحز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يحز زيد ضربت عمرا واحاء اذ سبق خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجـ من المجرور
وكبعض حروفه نسخة

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما اى مبهمه لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ - انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس كذلك ونحو القتل قد

اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض نصائفه ان ما يذكر في تحديد الالقاظ يراد انها تذكير للدلالة عليه وضعها فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر لي يدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر لي يدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر لي سندا اليه الاعجاب بالليدل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظرا الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا

٤ قوله (اذ كلهم في جاءني القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر لي

اكثر قوله (الاعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع في الموضعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا يفتك لان الصفات ايضا اذ اذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فلان منع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والثأ كيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما الثأ كيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذ كلهم في جاءني

على احاطة المجيء للقوم واما كون القوم مشمولاً للمجيء فامر لازم لا معنى مقصود

اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاء في الزيدان كلاهما) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ واليهين اثنين ﴿ نعمتا ﴾ (قوله مطلقا) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (هـ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا (ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحب فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعمتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثتهم عند التمييز كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحب يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا لبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لمخصوصه كما يجيء في بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضا ٧ (ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تميمي ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد عليه ﴿ قوله ﴾ (وفادته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل

هـ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات واقتراحهما في التقيد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الفاعل ٦ لكل ما يماثله تعريفه وتكبرا نسجه

٧ وصفا نسجه

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلا ما كانت او لانحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لمجرد
الثناء) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم
او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لا شريك له
تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني
زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا اني قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك
الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهيئتين اثنتين ﴾ فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولاً وإحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهيئتين اثنتين انما هوالة واحد ﴾ وان كان
معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد
زيد وقد يحمي لمجرد الترجيح نحو انا زيد البائس الفقير ﴿ قوله ﴾ ولا فرق بين ان يكون
مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تمحي وذي مال او خصوصا مثل
مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال في الشرح يعني ان معنى
النعته ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه
نعته ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق توهم كثير من التحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق
بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسدا حالا فكأنه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما
معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا
كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما)
اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالنسوب وذا المضاف الى اسم
الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض
المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما ٣ وذا الطائفة لان الذي قام بمعنى القسم
(قوله او خصوصا) يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى
فيه اي في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لوجعته صفة لغير اسم
الإشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذوالتي في لغة طي
بمعنى الذي فحقها ان يوصف
بها المعارف تقول انا ذو
عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسديس وضعيا (فان قيل لم يلحظ ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل ويسمع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك
الاسد فان شخصا وسبعيا مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات مررت برجل يفيد
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دلالة عليه نحو قوله
* ٤ رباء شماء لا يأوى لقلتها * الا السحاب والاوب والسبل * وكالاورق في الحمام
والاطلس في الذئب والغباء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع
حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا
على ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل ويزيد هذا
فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للدخ واسم الاشارة يقع وصفا للعلم
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة السؤال عنه فاستعيرت لوصف الشيء
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال
يحيث يتعجب من يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثم قال القراء
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان تكون
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل
اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف
اي رجل هو فعناء اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيدا اي رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة واتيامة واما اسم
الاشارة فاما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة على
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسي عوما كان كالمسبوب وذو الوصول
ذي اللام وذو الطائة او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها
المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال
من ربأت الجبل صعدته
وشماء صفة هضبة
والاوب المطر لانهم يزعمون
ان السحاب يأخذ الماء من
الارض فهو يأوب اليها
والسبل المطر بين السماء
والارض ومن المعلوم ان
المرتفعة بهذه الصفة
لا تكون الاهضبة

٥ من القياسي عوما
نسخه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه
الفاظ الثلاثة كالتأكيدها لفظي فلهذا لم يجوز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكررات ايضا ٦ فيقال انت رجل
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك
باطل وهما من باب جرد قطيعة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم
وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك
جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى
خبر مبتدأ محذوف على الحالىن والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان
ما لديهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى
﴿ انى نذرتك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
نهيك اونهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهذا من رجل كما ذكرنا
فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك فييدان المذكور هو المخصوص بالمدح
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا
فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصده
المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاته الله من شاعر وقال عز
من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك
اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيك وصف محاسنه كقولهم هذك اى يثقل عليك
عدمناقه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرتة ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجل رجاء وسوء والمراد
بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب
صدق وخل صادق الجموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
بشئ قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كذب عليك
العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال * وذبيانية
اوصت بنها * ٢ بان كذب القراطف والقروف * اى عليكم بهما والاضافة فى نحو
رجل صدق ودائرة السوء للابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل
مع صفته صفة الاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاء ما ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسح

٧ (قوله رجل شرعك
آه) شرعك اى حسبك
وفى المثل شرعك
ما بلغك المحلا يضرب
فى التبلغ باليسير
٨ (قوله وكفيك) الكفى
مصدر كفى الشئ

٢ (قوله بان كذب
القراطف والقروف)
القرطف القطيفة
والقروف جلد يدبع
بالقرفة وهى قشر
الرمان ويجعل فيه اللحم
المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ﴿بالنّاصية ناصية كاذبة خاطئة﴾ الا ان وجوب تطابقهما
تعريفا وتكثيرا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال
عليه السلام ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها رحلة واحدة﴾ وتقول عندي برقيزان وكذا
الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى
مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم
الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما نهما من كثرة الفعل تجسمانه (واما غير شائع وهو
ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل
اسد) قال المبرد هو تقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة
اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك
الكوز يمتلى ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة
وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا
فى قولهم له صوت صوت جار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة
ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير
حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والنصب
فى هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل
بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى وبرجل
جار اى بليد ولا معنى للتمييز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر *
وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيجات العيون وعورها * كان لنا منه بيوتا
حصينة * مسوحا اعاليها وساجا ستورها * اى سودا اعاليها وكشيفا ستورها (وثانيها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى
كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ
يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد) قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا (قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج
خز صفته وبخليفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبادار ساج بابها وارادت
حقيقة هذه الاشياء لم يحز فيها غير الرفع فيكون قولك بدا بة اسد ابوها وانت تريد
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المائلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها
فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى
بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عر فح كله اى كائن
من عر فح ومررت بقوم عرب اجعون اى كائنين عربا اجعون وان اريد التشبيه كان

«عني بسرج خرز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقه
وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايح قولهم مررت برجل ابي
عشرة واخ لك وابلاك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة
ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يحكي في باب
المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت
يوافق المعوت في التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة
كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة
موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان
ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد
هناك كافي المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى
ان الحكم بشي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشي لان معنى التكثير ليس كون الشيء مجهولا
بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية
ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (فلنا ان ذلك المجهول المنكر
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة
مضافا الى المحكوم عليه كعلم زيد في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدا في التكلم
هي المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة
ولو لم يكن ذلك للزم تكثير كل خبر وكل نعت لانها حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم
وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانه
انما يحكي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبين بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان
تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتثني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرها والمالم يكن خبر المبتدأ معرا للبتدأ ولا تخصاله جاز كونه
انشائية كما مر في بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

ه فان المجهول في جاءني زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تكثير
همالم يحز جاءني زيد العالم
وانا زيد وجواز مقطوع به
نسخه

وكيف يقدر ما لا يصح
التصريح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب
قط) جملة استفهامية وقعت
صفة للمذوق بناء على اضمار
القول والمذوق اللين تختلط بالماء
فتقل بياضه وبصير لونه
يضرب الى الكهبة فيشبه
بلون الذئب

• (قوله اخبر تقيله) اصله
تقلى من قلاه يقلبه انفضه
حذفت الياء للجزم لانه جواب
الامر والهاء هاء السكت كافي
كتايبه وقولهم لا خبرن خبرك
لا علمن علمك تقول منه خبرته
اخبره خبرا بالضم وخبرة
بالكسر اذا بلوته واخبرته
فقوله اخبر امر بالتجربة وقع
مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة
للناس لان الجملة لانقع صفة
للمعرفة بدون توسط الاسم
الموصول فعلم انه مفعول
والمفعول الثاني في باب ظننت
خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل
الصدق والكذب لا يكون
خبر للبتدأ فيكون قوله اخبر
تقيله محمولا على اضمار القول
اى وجدتهم مفعولا فيهم هذا
القول اى ان اخبرتهم ابغضتهم

بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على الشيم بسبني * لان تعريفه لفظي على
ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لي مطابق الموصوف لفظا
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعمتان على نية الالف واللام وانما
جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحتته فلا يجوز في العلم
ما يحسن بعد الله مثلك وكون الوصف بما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه
قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديره وانما تقدر اللام في الاسم
او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة
(قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يخصص به فاذا قلت
قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يتخلف الضمير كما مر في
خبر المبتدأ وقد تقع الظلمية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله * جاؤا بمذوق ٤ هل رأيت الذئب قط * اى بمذوق مفعول عنده هذا القول كما يقع
حالا نحو لقيت زيدا اضربه وافله اى مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن
نحو ﴿ وجدت الناس ٥ اخبر تقيله ﴾ قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتكثير والافراد
والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال
الموصوف اى هيئته وصفاله وهو الكثير كافي رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفه لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في
حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعاً ونصباً وجراً
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيدا ولا يكون اذن اسما
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى
وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضى المتعدي الى الفاعل لانك ان اضيفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التمس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
سببي وان ذكرت المفعول به لم يحز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به

تذرههم ﴿ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقس جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلانه وبحبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خزصفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج فلان ٤ البرمة بجمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمى اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة لحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيويه افعال واحد لا جمع وجاء قبص شرادم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتذكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يحى فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير (قوله وفى البواقي كالفعل) اى هذا السببى فى الخمسة البواقي اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبسوسة

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغي ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر
٣ قوله (ونظفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح
٤ البرمة القدر والجمع براء بالكسر صحاح
٥ الشر ذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشيء وثوب شرادم اى قطع صحاح وكذا شرادم
٦ قوله (خراذيل) خردلت اللحم بالذال والذال قطعته صفارا
٦ انخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن* قوله (ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلثانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلثانه) أي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلثانه كما حسن يقعد غلثانه وحسن ايضا قاعدة غلثانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلثانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلثانه لانه بمنزلة يقعدون غلثانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني والجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلثانه واقل من ضعف يقعدون غلثانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثني الاسم وجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثني والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يقبلا في حالي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لافاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلثانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبتها لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلثانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلثانه لمشايعته ليقعدون غلثانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمير او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه وقوله (والمضمير لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمير لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المقيد للذم والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمير ولا مساو له قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يترد لافي المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابض وهذا ذات قديعة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كايحيى فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو (فالقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون التشكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كاعند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لئن اكله الذئب﴾ كايحيى في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما عائله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كايحيى في باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشته مفسره ثم المشار به والمنادى ثم
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاختص في مذهب تابع الغير الاختص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لاصفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس
وانما لم يحز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى به المخاطب فذلك ولم يحتاج الى نعت والازاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيديويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى
واشهر) فنقول المضمحل لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انتمعى ذلك المعنى
بالسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو
الذى والى واللاق وبابها لمشايتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٣ فصاعدا بخلاف
من وما وما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كقوله * قولا
لهذا المرء ذوجا ساعيا * هلم فان المشرق في الفرائض * لمشايتها لذو الموضوع للوصف باسماء
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا لم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال
الزجاج ان الموقوفون صفة لمن آمن كاليحيى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت
بالمجهين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المجهين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى
المضمحل لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يحى وكان القياس ان يوصف كل واحد من المجهين وبذى اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيديويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمحل ينعت بكل واحد من المجهين وبذى اللام وبالمضاف
الى المضمحل والى العلم والى كل واحد من المجهين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل من المجهين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كله على مذهب سيديويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها بعضا على وفق مذاهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم
فهو عنده بدل لا يوصف على مامر وقدتين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجا
ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام لا لابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نمضه

٤ واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المجهين وبذى
اللام وبالمضاف الى المضمحل
وبالمضاف الى العلم والى كل
من المجهين والى ذى اللام
واما المضاف الى اسم آه

نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان
اي حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان
الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الابذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه (فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت
زائدة الاذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثم
ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانت قلت بهذا الرجل العالم * ولا بأس ان تذكر
بعض ما غفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات * اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب
صطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيلا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الطريف وعرو الطريف والثاني نحو جاءنى
زيد وعرو الطريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزبدى وفرسيهما المقلين وكذا فى خبر المبتدأ
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحجر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحجار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيلا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيلا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الطريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفين فى الاعراب فان اختلفا معنى
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الطريف
عمرا الطريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الطريف الطريف نعت الشائى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا يد من الفصل بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وتعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيذ جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيذ فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكييرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او الخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان (والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قريبا وبعد اخلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفعا على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكييرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابني لفلان كرام على ان كرام وصف لاقوى ولا بين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريم لان الممولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريم بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفا وتنكييرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف (واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظريفان لان زيدا وعمرا مهاتان معا * واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الاعلى من اثبتته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لاتعلم فجمعهما بنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات * اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجي

- ٢ اسمين او فعلين او حرفين
نسخه
٣ او حرفين نسخه
٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف او مبتدأ محذوف ان خبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب ورازو اذا رفعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم رازو هم شاعر وكاتب ورازو منهم شاعر
ومنهم كاتب ومنهم رازو ولو تخالفا تعريفا وتكبرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم
يكن هناك الحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان
كان له معنى نحو بالرجلين ضاحكا وبكايا ولا يمنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ﴿ فلا تجعلى ضيقى ضيف مقرب ﴾ وآخر
معزول عن البيت جانب ﴿ اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله ﴿ فاصبح
في حيث التقينا ﴾ شريدهم ﴿ طليق ومكتوف اليدين ومن عفا ﴾ اى منهم طليق وقوله
من عفا اى ازغفه الموت اى قاربه وفي الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع
نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض
مختجا بقوله ﴿ ٣ كان حولهم لما استقلت ﴾ ثلاثة اكاب يتطاردان ﴿ واما ان كان
الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب رازو فالاولى
الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم
كاتب (وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا ﴿ اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون
النعته لتأكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به
معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد
في نحو جاءني القوم اجمعون اصكتون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف
المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه
ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب
لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت
بالرجل العالم المجمل فان العلم في الاغلب مستلزم للتجمل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع
وان كان نعنا اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حائلة الخطب ﴾ وقولك الحمد لله الحميد
(وشرط الزجاجة في القطع تكرار النعت والآية رد عليه) فقول ان كان النعت المراد
قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج
الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني
ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع
اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع
والفصل اذ تظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني
الواو ﴿ قال ﴾ وياؤى الى نسوة عطل ﴿ وشعثا مر اضبع مثل السعالى ﴾ ويجوز في المعرفة
ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق ﴿ لا يبعدن قومي الذين هم ﴾ سم العداة وآفة الجزر
﴿ ٤ النازلين بكل معترك ﴾ والطيبون معا قد ازل ﴿ والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريدهم)
الشريد الطريد من عفا
زغفه اى قتله مكانه وكذلك
ازغفه اذا قتله سريعا كذا
في الصحاح ٣ قوله (كان
حولهم) المحول بالضم
بلا هاء الابل التي عليها
الهودج كانت فيها النساء
اولا بمعنى الاحبال ايضا واما
المحولة بالفتح والهاء فهي
الابل التي تحمل

٤ النازلون والطينين نسخة

نصبته اورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للنعوت تعريفاً وتكثيراً كقوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ هَمَزَةٍ لُّزَّةٌ الَّتِي جُمِعَ مَالُهَا وَعَدَدُهَا﴾ وإذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت واتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بمد القطع فيجوز الاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحاً او ذمماً او ترجيحاً نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبهمر والمكين وقد يكون تشديداً نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعاً ونصباً كافي المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعاني المذكورة لم يحذف قطعه كقولك بزيد البراز او صاحب الثياب الا بعدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصداً المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه مقبلاً ولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائم بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو هـ والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل النعوت كما قال الزجاج في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بهم﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضاً فاما اذا لم يحذف كافي الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعاً حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيراً ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصف باحد هما جاز كثيراً ايضاً بشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان الفائض مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجورور بمن او بنى قال تعالى ﴿ومنها دون ذلك﴾ وقال ﴿وما من الا تارتان فهما * اموت واخرى ابغى العيش اكدح * اي منهما تارة اموت فيها (وحكى سيويه ما منهم مات الارأته في حال كذا وقال * فكلتهما اثنتين كالماء منهما * واخرى على لوح احمر من الجمر ٦ * وقال * لو قلت ما في قومها لم يتيم * بفضلها في حسب ٧ * وميسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني * وقال * مالك عندي غير سهم وجحر * ٨ * وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفي كان من ارمي البشر * وقال * كانتك من جبال بنى اقيش * يقع خلف رجله بشن * وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتغل عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال النعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبنا مكة بين الفيل والصند وقريب منه قوله تعالى ﴿وغريابيب سود﴾ لان حق غريابيب ان يتبع اسود لكونه

هـ فقط

نعمته

٦ اي منهما كالماء ٧ (قوله وميسم) الميسم الجمال يتيم من اثم كسر تاؤه في لفظة ٨ (قوله وغير كبداء آه) الكبداء قوس بملاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بى) بى أى يمثل قوله (هموز) الهمز مثل ٣١٨ القمر والضفط يقال همزت الشئ فى كفى

٣ وفى قوله * كبير اناس
فى بجاد من مل * بجر من مل
لمجاورته لاناس تقديرا لا
لجساد وذلك لان الجار
والمجرور متعلق بمن مل
والتقدير كبير اناس من مل
فى بجاد او مشبهالها نسجه
٥ (قوله مع متبوعه) يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسند ذكر الكلام
عليه فى بابه ونذكر ان عطف
البيان هو البدل ويخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا
وبل ولكن وام آه اجيب
عن هذه الثلاثة بان التابع
والمتبوع معا مقصود ان
بالنسبة وان كان احدهما
بالاثبات والآخر بالنفي وهذا
الجواب ظاهر فى لا ولكن
واما فى بل قائما يصح اذا
جعل المتبوع فيه مقابلا
للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا
لا اذا جعل فى حكم المسكوت
٦ (قوله لان المقصود بالنسبة
معهما احد الامرين آه) قد
يقال احدهما مطلقا نسبة
اليها على السواء فيصدق
انهما من حيث الابهام
مقصود ان بالنسبة وان لم
يكن شئ منهما بخصوصه
مقصودا بالنسبة ٧ (قوله
لان الصفات يعطف آه)
قد جوز الز مخشري وقوع
الواو بين ه

تأكيده نحو اجر قاتى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف
او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كرمبارك انزلناه ﴾
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾
وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر * افا سيه بلى
الكواكب * ورمنا نوبت الصفة ولم تدكر لعلها * قال * الايهما الطير المرتبة بالخصى * على
خالد لقد وقعت على لجم * اى لجم اى لجم واذاولى النعت لا او اما واجب تكريره كما ذكرنا فى الحال
قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى
ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبي وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب
لا الضب والرمان) والخليل بشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتنبيه
وجعا ونذكر كيرا وتا نيشافلا يميز الاهدان حجرا ضب خربان ولا يميز خريين خلافا لسيبويه
(واستشهد سيبويه بقوله * فايكم وحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بى * بجر هموز
(وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضب خرب حجره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز
الناب هموز ناب حية ثم حذف المضاف اى حية فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر
الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ * قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسأثنى نحو قام زيد وعمر) (قوله مقصود بالنسبة)
يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيده على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو
المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجئ بالتأكيده اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على
عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة
الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسند ذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل (ويخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبلى ولكن وام واما او ٦ لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه الى آخره) ليس من تمام
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

هـ الموصوف والصفة
لأن كيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشف وحكم
المص في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله
تعالى ولها منذرون في
قوله وما اهلكنا من قرية
الاولها منذرون صفة
لقرية فلوا كتنفي بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة فتأمل وقال في امالي
الكافية ان مثل جاء في زيد العالم
والعالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد
العشرة وليس بمعطف على
التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير
هـ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم * وقوله *
يا لهف زياطة المحرث * الصابح فالتعائم فلايب * هـ ويجوز ان يعترض على حده بمثل
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست
بمعطوفة واطلاقتهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكده بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد) انما اكده بالمنفصل في الاول لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجاز في الظاهر
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان
كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون
هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت و
زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء بمعنى ويجوز
تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا (قوله الا ان يقع
فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فليست بنازل الامت
* برحلى او خيالها الكذوب * او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما شر كنسا ولا باؤنا ﴾
فان المعطوف هو باؤنا ولا زائدة لتأكيده النفي ومع الفصل قد يؤكده بالمنفصل كقوله
تعالى ﴿ فكذبوا فيهاهم والفاوون ﴾ وما عدينا من دونه من شيء نحن ولا باؤنا ﴿
وقد لا يؤكده الامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قديغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي
امراة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك
ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد
ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما يلزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور
بجازه اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا يفصل من جازه سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فن لم يجوز اذا عطف المضمر على المجرور الاعادة
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكده اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
الاعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين ففرقنا ان تكرير الشائى لهذا
الفرض فقط فان البس نحو جاءنى غلامك و غلام زيد وانت تريد فلانما واحدا مشتركا بينهما
لم يحز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فاقول بعد اعادة الخافض أقول
الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور (قلت النظر
المستقيم يقتضى ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك تميم اذ لا
معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت
بك وزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى
اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء
الثانية مجتلية لثل الغرض الذى اجتلبه بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطف على المجرور ههنا كفى مسألة بين (فاذا قررر هذا قلنا ان نقول المعطوف بمجرور مع تكرر
العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثانى لامر لفظى وهو
من حيث المعنى كالعدم كقال سيويه فى نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى زيد فانها
لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله * فاليوم ٢ قرئت تهجونا
وتشمتا * فاذهب فابك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله
تعالى ﴿ تسألون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار لان نحو الله لا فعلن
وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذى تسألون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون
الامع الباء كما يحكى والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا
نسلم تواتر القراآت السبع (وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور
المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المتصل المرفوع نحو مررت بك وانت وزيد
قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وايس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز
تأكيده المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كاهم والابدال منه نحو اعجبتى جالك من غير
شرط تقدم التأكيده بالمنفصل وجاز ايضا تأكيده الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جالك من غير اعادة الجار ولم يحز العطف فى الاول الابد
التأكيده بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيده والبدل ليسا باجنبيين

٢ قدبت نسخ

متفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والفظ قليل نادر والتأ كيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه
على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء بمقابلته ومتصل به واما عطف النسق فمتفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء بمقابلته لخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افروا النفس والعين بتأ كيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمتفصل
قبل التأ كيد (قلت ذلك لعل اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل
ويقعان غير تو كيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكدها معا اولا بالمتفصل
لا يتبس الفاعل اذا كان ثابتا او غائبة بالتأ كيد نحو زيد جاءني نفسه وهدى جاءني نفسها
ثم طردوا الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يتبس
واما كل واجع فلا يتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلهم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلهم بلي قد استعمل
مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا ان مرتبه المتأخر اعني ٤
خير المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تأ كيد مؤكدهما بالمتفصل بانهم كرهوا ان يؤكدا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأ كيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأ كيدا وهذه العلة تبطل عليه
في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه * قوله (والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ومن ثم لم يحز في ما زيد بقاءه اوقائما ولا ذاهب عمرو الارتفاع وانما جاز الذي يطير
فيه نصب زيد الذباب لانها فاه السبيبة) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على
المتن او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائدا اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كمجور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف * الواهب المائة الهجان وعبيدها * ونقول في رب شاة ومثلها ان المعطوف
نكرة كما يحكي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله *
علقها تبنا وماء باردا * وقوله * متقلدا سيفا ورمحا * لكنه انما جاز لان المنصوب
بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اي علقها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ هن فمضه

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمره لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها (فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في محموله فالتقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثم لم يجوز في ما زيد بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرو والرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجذر ولا في ذاهبا عمرو (فان قلت فجز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم مائت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشي في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته (قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر آه) اي المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانت قلت لاقبيحة جاريته

في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان
هذه الفاء للسيببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف (والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها
بجملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي
هي قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الذباب
اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء في زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذي تعقب بجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء
زيد فغربت الشمس وليس بجيئ زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها
بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى
الذي تراخى عن جيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لانه من جميع هذا
وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت
عمر او اياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار
من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم
وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها
نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يحز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا يتبه
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يحز لان
الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين
المضمونين هذا وقولك هند قبضت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت
مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يحزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
و ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
في المعطوف كاتين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية
مع الفاء و ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحنا بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد
اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير * قوله (واذا عطفت على
عاملين ٦ لم يحز خلافا للقراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا للسيبويه) معنى
قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب
كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمصوبين او المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء
المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما آه نسخته

٦ مختلفين ليس في المرفوعة
الا في بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف معمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر * اعلم ان الاخفش يحيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن يجوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جواز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يحيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على النزع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو اجازة الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جواز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحسبوا قولهم مررت الى القزو بجيش والحمج ركب لايجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف العطف اذا اخربق مفعولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفرأ وابو علي في السعة وذلك اذالم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكرا وجائى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال * اتعرف ام لا رسم دار معطلا * من العام يغشاء ومن عام اولاً * ٢ قطار وتارات خريق كأنها * مضلة بو في رعبل فجحلا * فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جائى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالتائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي لهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعبل فجحلا البو جلد الحوار يحشى لمصطف عليه الولادة اى الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والريعيل اى في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحووا كرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا يفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجيى فى حروف العطف (ولترجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والقراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والقراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى والذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس معطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والقراء (واما المتأخرون فان الاعلم الشنفرى منع نحو زيد فى الدار والجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على الخبر عند نحو فى الدار زيد والجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على الخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه (والمصنف يجوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان تقدم المجرور فى المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى فى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والجرة عمرو وان فى الدار زيد والجرة عمرا لكن لا لعملة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرء فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنهبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والقراء حتى لا يكون محكما (قوله خلافا للقراء) يعنى ان القراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا (قوله الا فى نحو فى الدار زيد والجرة عمرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور * ولندكر بقية احكام العطف فيها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاول
آه) وهى قوله لايات
فالنصب على لفظها والرفع
على محلها فى النصب يكون
العامل ان وفى الرفع العامل
هو الابتداء العامل فى محل
الايات وعلى التقديرين
الآية من صورة العطف
على عاملين
٥ قوله (لاستواء آخر
الكلام واوله) بذلك
يظهر بطلان ما ذكر من
ان احدهما يكون مجرورا
والا لكان المعمولان لعامل
واحد

اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية
 اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولا
 لمن قال انا صلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
 من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك تحملهم ﴾
 قلت ﴿ اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا ثمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال
 اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
 وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي واخوانها تقول لمن قال مقام زيد بلي وعمرو اي
 بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق
 المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي اوزيد وبلي لازيد
 لان بلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلي قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال مقام بكر
 نعم لكن زيد اي نعم مقام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا
 كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول
 لمن قال مات الناس بلي حتى الانبياء وتقول لمن قال مقام زيد بلي بل عمرو او نعم بل عمرو
 اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم مقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
 التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
 الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف
 عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آنا الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز
 تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو
 ضربت وعرا او فمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
 على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد وعمرو وذلك لان العامل يعمل
 في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالألة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها
 ولا يستباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
 فمن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
 اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
 وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ
 مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو
 قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
 فنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا واهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو
 زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا
 تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
 على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
 مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك
 ٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لخالقهما نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلي
 حتى الانبياء) الظاهر ان
 لفظة بلي وقعت موقع نعم
 سهوا من القلم لما سيجيء من
 ان استعمال بلي في الايجاب
 شاذ وتقول لعله مامات

٧ ممول نسخه

٢ لكون ما بعد الا نسخه

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿والله ورسوله احق ان يرضوه﴾ اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك اقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والافهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكرهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ٣ مبتدئين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتنيهما واكرمتهما وتقول في الواو التي للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحته ويجوز وباحتهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محمدان قال الله تعالى ﴿ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولي بهما﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولي بالفقير معا وانما قال تعالى ﴿واذا راوا تجارة اولهوا انفضوا اليها﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرواية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر هود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز * قوله ٤ وكان سبان ان لا يصرخوا غمنا * او يصرخوا بهما واغربت السرح * فقال

٣ وقوله تعالى ﴿واذا راوتجارة اولهوا انفضوا اليها﴾ اي الى الرواية

٢ المبتدئين نسخ

٤ قوله (وكان سبان ان لا يصرخوا) سرحت الماشية سرحا والصرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اي سريعة

مع سيان او يسرحوه (والحق ويسرحوه) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما (ومنها
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ قالق
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اي يصقفن ويقبضن قال ﴿ بات يغشيها بعبث باتر ﴾
يقصد في اسوقها وجائر ﴿ اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين
كفروا وبصدون ﴿ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها
فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فقو
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وشكرا دون البواقي
فقولك جئتك اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو
كذلك قال ﴿ وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المال الامسحتا او مجلف ﴿
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حل
على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى
او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يحى في حروف العطف او يكون
مجلف مصدرا عطف على عرض كافي قوله تعالى ﴿ ومن قناهم كل ممزق ﴾ قوله
(التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنا
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التأكيد
يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لفظة او لظنه بالمتكلم القلط
او لظنه به التجوز فالعرض الذي وضعه التأكيد احدى ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم القلط فاذا قصد المتكلم احدى هذين

• قوله (بات يغشيها)
ضربت الرجل بالسوط
اذا ضربته به

٢ (قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه) ٣٢٩ وقد يكرر المنسوب اليه ثلاثين شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله (في كونه حقيقة) اي لغوية

٤ قوله (في النسبة او الشمول بيان للامر) اطلق بالنسبة ليتناول كونه منسوباً وكونه منسوباً اليه فتأمل ٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه وكذا في قوله تعالى نفخة اه نسخته

٦ وفي اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة) قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً وايضاً ان واحدة ان لا تقر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من

النفخة ضمناً لا قصداً

الامر من فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع ظنك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيد قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ﴾ ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير (والثالث ان يظن السامع به تجوزاً لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة كثيرة في دفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخوانه وكلاهما وثلاثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه مناسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً (وقوله ٤ في النسبة او الشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاك في العلواء عظم من ان يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلواء باب الفقر فالعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوباً اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة اذ لا آحادها (وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة

فيجب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة
تضمنا لامطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما
وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لامطابقة لان
كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظا كلا
موضوعا للاثنيية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل
معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان ففهوم
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لاهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فعني كلا الزيدين
اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لامطابقة * واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنيية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا
الوحدة والاثنيية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع
المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يجيء الامتنوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه
احد في المجيء وبعضها لم يجيء الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان انسان لم يستعمل مضافا في المشهور القصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو
بالزيدين اثنيهما وجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيء الاتابعة مضافة في
التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعا والقبائل
جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد كدبه لكن بقاء زائدة نحو جاءني
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه
نحو رأيت عينه ورأيت عينه واما اجمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيني بهم جميعا ﴾ اي بهم
اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الايمان او افرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاء في القوم ثلاثهم وجاء في ثلاثهم ولا يؤكد ثلاثة واخوانها الابد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيذ والالم يكن تأكيذا بخلاف الوصف في نحو جاء في رجال ثلاثة فبين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجاعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيذ او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجعون واخوانه لغير معين العدد وثلاثهم واربعتهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيذ او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيذ وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيذ الا بقوله او الشمول والافعالها تأكيذا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول) اقول ان كان معنى التقرير مذكرا وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاء في العالم زيد والفاضل عمرو اذ دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو * اقسم بالله ابو حفص عمر * اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الاثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات * قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاء في زيد ويحري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتم واتبع وابضع فالاولان يعلمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للثنى كلاهما كلتاها والباقي لغير الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيذ اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا لامطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يحري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التي تؤدي معنى الجملة ونحذف معه في الغالب وهي لا و ان وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولا م الابتداء اولان مما يجب اتصاله باول نوع من التكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله * فلا والله لا يلقي لماني * ولا للماهيم ابد اشفاء * وقوله * وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيذ بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهرا وخروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره ٣ لكن لا بعينه نسخة ٤ مخصوصة نسخة

٥ الا ما يؤدي نسخة

كما يؤتقن * والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول
معمولا ظاهرا فاختار عبد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيدا قائم في الدار فيها وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عد الاول بمعمول ظاهر
اختير في عمده الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليه قائم ويجوز عمده بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره
منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلاعداد لثلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيت اياه لكنهم كاجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيت هو
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثمة لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجي التصحيح وباب ما لا ينصرف
(وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحده هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدها لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدك كل منهما (وقال الزمخشري في
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تأكيده لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيده لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كاجاز لك في التأكيده لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول
في باب النداء يازيد اخ فجملة كالنداء المسبق لهذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال * فابن الى ابن النجاء بغلتي * اناك اناك اللاحقون
احبس احبس * وقال في الحرف المستقل * لا لا ابوح بحب ٧ مية انها * اخذت على
موثقا وعهودا * او مع فصل كقوله * تراكها من ابل تراكها * وقال تعالى * وهم
بالآخرة هم كافرون * ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما ذيل فيكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى * لا تحسبن * بالتاء * الذين يفرحون

نسخه

لا يثبت

بما توجبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفازة من العذاب ﴿
فانه طال المفعول الاول بصلته ﴾ التأكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ
الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاهما في
الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر
نحو هنيئاً مريئاً وهو سرير اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظاً ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسب
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخرجته
(وقولهم اجمعون ايصمون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث
مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن
البصع وهو طول العنق مع شدة مفردة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن
برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكأنه جعلها امام القسم
الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث (وباب الاتباع
بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث يث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس
اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص (وقد
يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾
بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض
ولا تنقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
ولاجاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
مستقلاً بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم والترحم
الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فنقطع وفلو عطف او قطعت لكان كعطف
الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي
بالفاء او ثم فلما يجي في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول
فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو
بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله
فيحوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا
وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كننا
كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها
فيحوز ان يكون ارتقا عها على التأكيد ولجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير
منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر
قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخ

٤ قوله (كحيص بيص)

وقعوا في حيص بيص

اى في فتنة تموج باهلها

متأخرين ومتقدمين تركوا

البلاد حيث يث اى

منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخ

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره
وبطنه افعلى انه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾
اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت
الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم
السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا
السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار
على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فلا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله
يهمان) اى يقعان على الواحد والثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فلو واحد المؤنث
تغير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير فى مثنى
المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال
نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو
قلوبكما اولى من قلبكما كما يحكى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة
انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول
كلانا وكلتا وكلتا وهما (قوله والباقي) اى كله واجمع الى ابضع لغير المثنى اى للمفردين
والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كاه وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول
لواحد المذكر اجمع اكنع ابضع ولواحدة جمعا كتنع بضعاء بضعاء وجمع المذكر
العاقل اجمعون اكنعون ابتعون ابضعون وجمع المؤنث جمع كتنع بضع عاقل
كان او غيره) ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعنى جمعا واخواتها على كل جمع الاجمع
سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يحكى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينات
او بالدور كلها جمعا كتنع بضعاء بضعاء وتلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا
اجراء جميع المجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور
كلهن جمع كتنع بضع كما تقول بالنسوة والزينات كلهن جمع كتنع (وجوز الانداسى
فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتنع على تأويل
الجماعات مستشهدا بقول جرير ﴿اقبلن من ثملات ٦ او وادى خيم﴾ على قلاص
مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى
﴿والصافات صفا﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لمثنى المذكر اجمعا اكنعان ابضعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعا وان
كنعوا ان بضعوا ان بضعوا وهو غير مسموع) (قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذو
اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اكرمتم القوم كلهم واشترت العبد كله يختلف
جاء زيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (او وادى خيم)
خيم جبل قال جرير اقبلن
من نجران او جنى خيم
٦ قوله (ثملان) ثملان
جبل

يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمي والذهب فلا
تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجمي بان يجي
بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت
جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما
ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى التبوع او عن عموم نسبته لافراد
التبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من
تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل
ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير
ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصحفا
مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدراهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعيد
لا احتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد
تعريفا وتكريا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم فليس بمعلوم المقدار
فلا خلاف في امتناع تأكيد كيد واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتني كنت
صيبا مرضعا ﴾ ٥ تحملى الذلفاء حولا اجما ﴿ وقول الآخر ﴾ قد صرت البكرة
يوما اجما ﴿ واما قوله ﴾ اولاك بنو خير وشركليهما ﴾ جميعا ومعروف الم ومنكر
﴿ فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشرا ليسا بموقتين ويجوز
جمي كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيد

٢ الوهم
٣ الاحتمال الثاني نفسه
٤ قوله (وهو جواز
تأكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه) فلا
يصح على هذا جاءني
رجل رجل لدفع قوهم
غفلة السامع او اعتقاده
غلط المتكلم وقد يقال
المنسوخ تأكيد المنكر
تأكيدا مضمويا لا تأكيدا
لفظيا وهذا اقرب ولهذا
علل عدم الجواز بكون
تلك الالفاظ معرفة
٥ قوله (تحملى الذلفاء
حولا اجما) الذلف
صغر الانف واستواء
الارنية يقال رجل اذلف
وامرأة ذلفاء وبه سميت
ياقوتة اخرجت من كبس
دهقان

والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما بلفظان هو بدل لكونه معطوفا على
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه
اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ وبعدهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل
فتنافيا (وقال هشام اذا عطف على شيء لم يحتاج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا نكر بما تجوزت
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطف بناء على
ان المذكر بكر * قوله (واذا اكد المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك) قدمضي شرحه في باب العطف * قوله (واكتع واخواه
٧ اتباع لاجمع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى
اتبعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى ﴿ كل شيء هالك الا وجهه ﴾ اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا
واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضا
ان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيذا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ابهاشت من النفس الى اجمع
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للقدم بل ان تذكر العين من دون النفس وابع ومتصرفاته
واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم
جعلوا النهاية ابضع ومتصرفاته ولم يذكروا ابع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته
والبغدادية جعلوا النهاية ابع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابضع ابع وكذا ذكر
الجزولي والزنجشري قدم ابع على ابضع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور
ابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع ابع ابع ابع ولا خلاف
انه لا يجوز تأخير اجمع عن اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بايتين شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع
جاءني القوم اكنعون وسمع ايضا اجمع ابضع وجمع بضع وايضا جمع تبع وايضا اجمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدأ
نفسه

٧ المشهور بفتح الهزة وفي
المقروءة على المص بكسرهما

٨ (قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ٣٣٧ ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع

بين كلهم و اجمعون في الآية
جمله بعضهم على المبالغة
في الشمول والاحاطة لكثرة
الملائكة كثرة غير محصورة
ولا حظ بعضهم ان اجمعون
بحسب اصل الاشتقاق يدل
على الاجتماع فلا يصدق
ذلك المعنى مع تلك المبالغة
تكثير الفائدة ٢ (قوله او
تخلصهم فان الدهر خلاص)
الاخلاص الترك ٣ (قوله
بطن عرعر) عرعر موضع
٤ (قوله ان السبدل هو
المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان
آه) الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاءني زيد
اخوك ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تمة له توضيحا للثاني
عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالثاني بدل وح
يكون التوضيح الحاصل به
مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر كما
حققه المتأخرون ه لان
الابهام آه وقع نسخه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب
المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون اجمعون فكلهم
تأ كيد للقوم و اجمعون تأ كيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منهما تأ كيد لما قبله) وقال غيره
الصحيح ان كلها تأ كيد للمؤ كد الاول كالصفات المتتالية (وقال البردو الزجاج في قوله تعالى
﴿ ٨ ﴾ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون على ان السجود
منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة
اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كررها ترادف
لفظين لعنى واحد و اى محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿ قوله (البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأ كيد والوصف وعطف
البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا
والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو
جاءني زيد بل عرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فتحو
مررت برجل عبد الله كأنه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه
ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البدل ايضا
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد و خالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد و خالد قال ﴿ اى
ان تفقدى قوما ولدتهم ﴾ او تخلصهم ﴿ فان الدهر خلاص ﴾ عرو وعبد مناف والذي
صهدت ﴿ ٣ ﴾ بطن عرعر اى الظلم عباس ﴿ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
(والجواب انا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدان
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل
واحد من الثلاثة صونا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح
او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعلم زيد و برجل صالح زيد وقد يكون
الثاني لجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام او لا ثم التفسير ثانيا ه وقعا وتأثيرا ليس للبيان بالمفسر او لا وذلك نحو برجل زيد
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بمطابق البيان من
جمله بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون شئ اسمان هو باحدهما
اشهر من الاخر وان لم يكن اخض منه نحو قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * فان ابن
الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه باى حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه
عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرء اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم
احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين يزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد
احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى
زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخض من الاول
عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على
خمس (والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى
متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله * فلا وايك خير منك انى * ٥ ليؤذنى
الصمى والصهيل * قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى قدر قبله لان الوصف لا بد له من
موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وبخلاف
التأ كيدفانه وان كان جامدا لكن ككون معناه فهو ما من المتبوع لو سكنت عليه منع من
اعتباره مستقلا ولم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كاحتاج الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازا ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو
يا زيدا يا زيدا مبنين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا * عربا بالوجهين وبالحانا زيدا
بالنصب وكذا قوله * انا ابن التارك البكرى بشر * بالجرو وكذا المنسوق يجوز جعله
مستقلا نحو يا زيد وعمر وغير مستقل نحو يا زيد والحارث ٧ للعلم المذكورة بعينها وانما
لم يجوز يا زيد وعمر ولا يا زيد وعمر وبالثنتين كاجاز يا غلام بشرو بشرا في البدل لان العاطف
كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد ٢ التجوز
والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ذلك
بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
به الثانى نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب
زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
(وقال سيويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت
اكتر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك نيت الاسم تو كيدا كقوله تعالى * فسجد

٥ قوله (ليؤذنى الصمى)
صمى الفرس وجمهم اذا
صوت لطلب العلف قوله
(الصهيل) الصهيل صوت
الفرس ٦ قوله (نحو
العائدات الطير) جمع العائدة
من الموداى المؤمن العائدات
٨ قوله (للعلة المذكورة)
وهى ان المنسوق لا يدل على
معنى في المتبوع ولا يفهم
معناه من المتبوع وكان
اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى
نسخه

٨ قوله (فباي شيء يعرف
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر
فيه) يعرف ذلك بمقامات
الكلام وقرائن الاحوال فان
كان المناسب للمقام المباعدة
في الاسناد وتكرار الحكم حل
على قصد تكرير العامل
وان كان المناسب له مجرد
التوضيح حل على عدم
القصد ٩ وبين الاول نحوه

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق
الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل ولو لمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر ٨ فباي شيء يعرف
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البديل وفرقوا
ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتكريرا بخلاف عطف البيان (والجواب
تجوز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي * قوله (وهو
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال وبدل الغلط فالاول مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول
مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد
لكان تأكيذا واخولا بدلا على اخوة المخاطب ولم يكن بدلا علميا زيد لكن مراده انهما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما بدلا على معنى فيها لا بدل عليه الاخر (قوله والثاني جزؤه)
اي بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يداه (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما) اي
بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو
جاءني زيد غلامه او جاره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا
بدل الاشتغال قال ابن جعفر لاشتغال المتبوع على التابع لا كاشتغال الظرف على
المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر الاول متوقفة الى ذكر ثان منتظرة له فيسمى الثاني ملخصا لما اجل في الاول
مبنياله (وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند الى المبدل
منه على البديل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد
لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمة ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهرا
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى
﴿ يسألونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين
وكذا العن اصحاب الاخذ ومطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذ وما استحقوا به اللعن
بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء
آخر ولا نقول في بدل الاشتغال نحو قتل الامير سيفه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط
بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبرد منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة
على البيان للاجبال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير
ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر
الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والا
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والا بدلا البعض والثاني
اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتقلا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما
اولا والا بدلا الاشتغال والثاني بدل الغلط (وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة

اقسام اما بدأ وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد على الشعراء كثير المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذ كر تفلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يحى الغلط الصريح ولا يدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطنة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام خفقه الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لافي التعريف والتكثير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك يزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض يزيد رأسه برجل رأسه يزيد رأس له برجل رأس له برجل رأسه امثلة الاشكال يزيد علمه برجل علمه يزيد علمه برجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار برجل حمار يزيد حمار برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى) اذا لم يجعل طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وخنق من الطوى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتفديس وقول الشاعر * انا وجدنا بني جلان كلهم * كساعده الضب لا طول ولا قصر * اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله * فلا وايك خير منك * البيت فان لم تعد النكرة الا ما فاده الاول لم يحجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو يزيد رجل وقدمه انه لا فائدة فيه * قوله (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمه اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمه البديل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتكثير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران يزيد اخيك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاني الزيدون اخوتك والحقه يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام
تكسر طاؤه وتضم ولا
يصرف فمن صرفه جعله
اسم وادو مكان وجعله نكرة
ومن لم يصرفه جعله بلدة
وبقعة وجعله معرفة وقال
بعضهم طوى وطوى الشيء
المتنى وهو صفة وليس يعلم
وهو مصروف لا غير وقالوا
في قوله تعالى انك بالواد
المقدس طوى طوى مرتين
اي قدس وقال الحسن اي
ثبت فيه البركة والتفديس
مرتين ٧ (قوله بل كان مثل
حطم وخنق) خنق في الارض
اي ذهب ولبل خيم على
مثال صرداي ماهر بالدلالة
٨ اياها نسخته

كلهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت
وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده
ثم قطعت اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يدي زيدا وقعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله
نحو يدي زيدا قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن
ذكرنا جلتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة
الاشتغال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابفضته اياه والمضمر
من المظهر كرهت جهالة زيد وابفضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لاشتغال الاول
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض
والاشتغال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتمر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل
اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتغال قضيته وانهم ملاؤا الاخدود نارا ﴿ وقال الكوفيون
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرارضنا على حذف
المضاف سهلهما وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحافي لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ قال ابن
الخشاب لا يجوز جاءني زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحوه طرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التأكيد (قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل
البعض والاشتغال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ﴿ قال
الشاعر في بدل البعض ﴿ او عدني بالسجين والاداهم ﴾ ٢ رجلى ورجلى شنة المتاسم ﴿ وقال في
الاشتغال ﴿ ذريني ان حكمتك لن يطاعا وما القيتني حلى مضارعا ﴾ بخلاف بدل الكل من الكل فان غير
الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول * قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز يزيد رجل واقادة بدل البعض والاشتغال والغلط ذلك ظاهرة
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من
احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف
وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا
لكان الثاني تأكيدا لابتداء واقادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة
بدل من الضمير المنصوب
وتقديره او عد رجلى
بالسجين والاداهم وهى
القيود الواحدة من رجلى
غليظة لانها لم تجعلها في القيد
وقيل معناه او عدني بالسجين
واو عد رجلى باداهم
وتقريره انه عطف على
عاملين والقول الاول اولى
٢ (قوله رجلى ورجلى
شنة المتاسم) الشئ بالتصريك
مصدر شئت كفه اى غلظت
وخشنت ورجل شئت
الاصابع وكذلك العضو
والمضم بالكرم خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى حواضر مرت بزيد رجل
ما قل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في
تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ لِيَحْمِضَكُمْ اِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ لا ريب فيه الذين
خسروا ﴿ والباقيون يقولون هونعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى
قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير
اللازم الاستنار وهو في افعال امرا وتفعّل في الخطاب وافعل وتفعّل واذا وقع ما يوهّم ذلك
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجّبني بجمالك اي تعجّبني بجمالك ولعل ذلك
استقباحا لا يبدال الظاهر بما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل بما تضمن معنى الاستفهام
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليعين انه يبدل من متضمن الاستفهام
واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن البناء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس يبدل
(واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة
هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو
ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاء زيدا كريم ٤
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ وكانه لهق السراة كانه ٦ ما حاجبيه
معين بسواد ٧ ولم يقل معينان ٨ وقال ان السيوف عدوها ورواحها ٩ تركت هواذن
٧ مثل قرن الاغضب ٨ ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق
اناما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ٩ ان على الله ان تباعا * تؤخذ كرها او تجي
طابعا ١٠ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لا نحو ان تنصر تغز نصرك
ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان وافي بما في المذكور من الاعداد جاز
في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فتنتين التقفانمة تقال
في سبيل الله ﴾ الآية اي منهم فئة وقال الشاعر ١١ وكنت كذي رجلين رجل صحبة ١٢
واخرى رمى فيها الزمان فشلت ١٣ يروي رجل رفعا وجرا وان لم يف تعيين لرفع نحو مررت
برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البديل باضمار اعني كما مر في
باب لوصف ١٤ واعلم ان الثوابع اذا اجتمعت بدى بالنعته ثم بالتأكيده ثم بالبديل ثم
بالتسويق اما الابتداء بالنعته قبل التأكيده فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد (وان
كيسان يقدم التأكيده على النعته اذ النعته يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيده وانما يقدم
التأكيده على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيده

٤ (قوله) وقد يعتبر الاول
في اللفظ اي في البديل
مطلقا

٥ (وقوله) وكانه لهق آه
اللهق بالتحريك الابيض
وسراة كل شيء ظهره
ووسطه

٦ قوله (ما حاجبيه معين)
ما في قوله ما حاجبيه زائدة
والعين سواد اي صب
السواد فيه يعني انه ابيض
ولا سواد فيه الا في حاجبيه
والشاهد فيه في بدل
الحاجبين من الضمير المتصل
في كانه وضميره معين بسواد
يرجع الى الضمير في كانه
لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الا
غضب) الاغضب مكسور
القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
 اما بالكلية او بالعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فتادروا المنسوق اجنبي من متبوعه * قوله
 (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه
 لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق
 لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم
 فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق
 البدل (قوله * اقسام بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى
 الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
 يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
 بعيره * اقسام بالله ابو حفص عمر * ٨ ما مسها من نقب ولادبر * اغفر له اللهم ان كان
 فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
 التقيا فاخديده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده
 وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال انما قلت في مثل اشارة الى
 ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا
 لعدم جوازا ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت
 ما عليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت
 على ان الثاني عطف بيان لا بدل (والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب
 بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للرار الاسدي وتماه
 * عليه الطير ترفيه وقوعا * ٢ فعليه الطير ثانی مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
 المصير والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال
 من الضمير المسيحي المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده
 الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف
 زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا
 منه يده حذف المعطوف عليه واقیم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام
 المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد
 لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول
 بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (ما مسها من نقب
 ولادبر) نقب البعير
 بالكسر اذارت اخفافه
 ونقب الخلف الملبوس اي
 تحرق والدبر تحرق ظهر
 الدابة من الركوب ونحوه
 ٩ الحارث نسخه

٢ فالتارك ان عديناه الى
 مفعولين فقوله عليه الطير
 ثانيهما والافهو حال نسخه



فهرس الجزء الثاني من شرح الكافية لجم الاثمة محمد بن حسن الرضى

- ٥٣ ماء الاسمية لمعان ستة
٥٥ لمن اربعة معان
٥٥ تحقيق الماهية ومراعات اللفظ والمعنى
٥٥ في من وما
٥٦ مجت اي واية وكاين
٥٨ ماذا ومن ذا وما هذا ومن هذا
٥٩ وقوع لعل صلة واحكام الموصول من
٥٥ عدم تقدم الصلة والفصل والحذف
٦١ احكام من وما واى فى الاستفهام من
٥٥ نحو منو وما و منى بحكاية الاعراب
٦٥ (اسماء الافعال)
٦٦ اصوات منقولة الى المصادر ضربان
٦٧ لفظ آمين وبيان اعراب اسماء الافعال
٥٥ ومعنى كذب
٦٩ الفرق بين صه و صه وان اسماء الافعال
٥٥ متعدية ولازمة فن الاول ها وهات
٥٥ وبه وتيدور وبه
٧١ ومن اللازمة صه و ايها وفداء وهيت
٥٥ ودع ودعا ولعا ودعدعا وهلا وهيا
٥٥ وقدك وقطك وبجلك وحى وحيل
٧٢ ملجاء منهما هلم
٧٣ ماهو بمعنى الخبر هيات وشان
٧٤ سرعان وشكان وبطان واف بلغاتها
٥٥ وكذا او والظروف
٧٥ فعال بمعنى الامر وقرقا وعمرمار
٧٧ فعال المصدر والصفة المؤنثة لازمة
٥٥ النداء اولوا والاعلام الشخصية
٧٨ اختلاف علة بناها من المصادر والصفات
٧٩ (الاصوات) وهى ثلاثة اقسام
٨٢ ماهو حكاية عن اصوات الانسان
٨٤ (المركبات) والعلم المركب ضربان
٨٦ بناء تركيب تعدادى ومزجى
- ٥٢ (المبني) والقباه
٥٣ (المضمير) وبيان المق من وضعه
٥٥ بيان التقدم الحكيمى وهذا الضمير
٥٥ هل هو نكرة ام معرفة
٥٦ تفسير استقلال الضمير والمرفوع المتصل
٥٩ المرفوع المنفصل ١٠ المنصوب المتصل
١٣ المنصوب المنفصل ومواضع جواز
٥٥ المتصل
١٦ تقديم المفعول بفيد القصر واجتماع
٥٥ الضميرين
١٩ المختار الانفصال فى خبر كان وجواز
٥٥ لبسنى وليسى
٢١ نون الوقاية ونون الاعراب
٢٢ بيان ضمير الفصل والعماد وشرطه
٥٥ ووصف المعرفة بالنكرة
٢٤ قصر المبتدأ على الخبر وعكسه
٢٦ الخلاف فى ضمير الفصل بانه اسم او حرف
٥٥ وفى كل مولود يولد على فطرة الاسلام
٥٩ ثلاثة اوجه وتفسير ضمير لسان
٢٩ (اسم الإشارة)
٢٩ بناء اسماء الإشارة
٣٢ حقوق حرف التنبيه وكاف الخطاب
٢٣ وضع اسم الإشارة
٣٥ (الموصول) وبيان صلته
٣٦ الموصولات معارف وصلتها معلومة للسامع
٥٥ وانها جملة خبرية مع لزوم العائد فيه
٣٧ الاختلاف فى لام اسمى الفاعل والمفعول
٣٩ الاعراب للصلة واصل الذى
٤١ ذوات الطائفة وذو جواز حذف العائد
٤٤ باب الاخبار بالذى لتمرين المتعلم
٤٥ تعذره اذا لم يوجد شروطه الثلاثة
٤٩ حكم الاخبار فى باب التنازع

- ٨٩ ومنها بادي بدي وقالى قلاوايدى سبا
٩١ ويوم يوم وكفة وكفة وصخرة بحرة بحرة
٠٠ وشعر و بفر وشذر مذروخذع مذع
٠٠ واخول اخول وحيث بيث وبين بين
وقاش
٠٠ ماش وخاق باق وحيص بيص وخاز باز
٩٣ (الكنايات) وكم واسماء الشرط كلها كنايات
٩٤ بناء كم الخبرية وكذا وكائن
٩٥ كيت وذيت
٩٦ كم الاستفهامية والخبرية
٩٧ بيان اعراب كم الثلاثة
٩٩ سرجوازل الشرط في ادائه
٠٠ دون الجزاء واعراب تميز كم
١٠٠ يميز كم لا يكون الانكسرة ومعنى كائن كذا
١٠١ (الظروف) منها المقطوعة
٠٠٠ عن الاضافة وبنائها
١٠٢ تسمية الظروف غايات والظروف
٠٠٠ اما واجبة الاضافة الى الجمل كحيث
٠٠٠ واذا واذا اوجازتها وهى الزمان
١٠٣ اضافة ريث وآية وذو
١٠٥ الاختلاف في اضافتها الى ظاهر الجملة
او الى مصدرها ويومئذ وساعتئذ
١٠٧ لا يجوز المعاند الى ظرف الزمان المضاف
٠٠٠ الى الجمل منها وينبى منه المفرد والجمع
٠٠٠ المكسر لا المثنى وانه على ضربين
١٠٧ غير مثل وبنائهما وبناء حيث ومنها اذا
١٠٩ معنى كلمة الشرط ووضع اذا ولو وان
٠٠٠ واستعمال ان فى الماضى على وجوه ثلاثة
١١٠ العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى
٠٠٠ الشرط شرطه وفى اذا
١١٣ وقوم اذا واذا فى جواب بينا وبينما
١١٥ بحث اذواين وانى ومتى واين وكيف
١١٧ مذومند
١٢٣ لدى ولدن وقط وعوض
١٢٥ امس وسهر
- ١٢٦ الان ولما ومع
١٢٨ (المعرفة والنكرة)
١٢٩ استثناء المثنى من المثنى وكذا الجمع
١٣٠ المضمرات والمعرف باللام والنداء
١٣٦ (العلم) ووضع اعلام الاجناس
١٣٢ الاعلام اللفظية
١٣٤ الاوزان المعبر بها عن موزوناتها كفعلان
١٣٥ الاعداد اذا قصد بها العدد والكلمة
٠٠٠ التى اريد لفظها دون معناها
٠٠٠ واطلاق اسم الجنس
١٣٧ اذاثنى العلم او جمع زال التعريف
٢٣٨ الكناية بهن وهنة والعلم اما منقول
٠٠٠ او مرتجل
١٣٨ الاعلام على ثلاثة اضرب
١٤٠ اذا جعل الكلمة المبنية علما لغير ذلك اللفظ
١٤٢ اذا سمي بقوا وبجرف واحد وغيرهما
٠٠٠ وتسمية السور باسماء حروف المعجم
١٤٥ (النكرة) ووقوعها فى سياق النفى آه
٠٠٠ (واسماء العدد)
١٤٧ الالفاظ المستعملة فى النفى وغلبة العدد
٠٠٠ فى التعبير بها عن المعداد
١٤٨ اصول العدد واستعمال الاحد
١٤٩ تأنيث الفاظ العدد وانه باعتبار المعداد
١٥١ ليس فى العدد لفظا مشتركا
١٥٢ يميز الفاظ العدد
١٥٥ اذا كان المعداد مؤنثا واللفظ مذكرا
٠٠٠ او بالعكس فوجهان
١٥٧ الليل مقدم على اليوم عند العرب
١٥٨ اشتقاق الواحد من المعداد باعتبار
٠٠٠ تصديره وباعتبار حاله
١٥٩ لا يجوز الاشتقاق فوق العشرة
١٦١ (المذكر والمؤنث)
١٦١ تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنان
٠٠٠ ونجى التاء لاربعة عشر معنى

١٦٣	ياء النسب والجمع لا يجتمعان	٢٠٢	أبنية المبالغة ثلثة
١٦٥	أصل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث	٢٠٣	(اسم المفعول)
١٦٦	ومما لا يلحقه التاء ويستوى فيه المذكر	٢٠٥	(الصفة المشبهة)
١٠٠٠	والالف المقصورة أما لللاحق أو للتكثير	٢٠٦	تقسيم مسائلها إلى ثمانية عشر
١٠٠٠	أو التأنيث وبيان أوزانها وأوزان الممدودة	٢٠٨	أصل هذه المسائل مسئلتان
١٦٩	المؤنث الحقيقي واللفظي وأسناد	٢١٠	حكم المعمول المعروف باللام كالمضاف
٠٠٠	الفعل اليه	٠٠٠	اليه
١٧١	(بحث المتن)	٢١٢	(اسم التفضيل)
١٧٣	الالف المقصورة والممدودة	٢١٤	كيفية استعماله بأحد ثلثة أوجه
١٧٥	ما حذف آخره اعتباطاً وحذف نون	٢١٦	فإذا اضيف له معنيان وما الأصل فيه
٠٠٠	المتنى	٢١٧	جواز تجريدته عن الثلثة وتصريف
١٧٧	(المجموع)	٠٠٠	أول
١٧٩	المصحح والمكسر وشرط المذكر	٢١٩	وأخروا والجنى وحسن وسوقى
٠٠٠	السالم	٢١٩	شرط عمله
١٨١	لا يجوز إطلاق العاقل على الله تعالى	٢٢٣	(الفعل) وخواصه
١٨٣	الجمع الشاذ سنون وأيتون وذهيد	٢٢٤	(الماضى) ٢٢٦ (المضارع)
٠٠٠	هون وأيكرون والو وعليون	٢٢٩	بيان اعرابه
٠٠٠	والعالمون وعشرون وأخواته	٢٣١	تعينه للحال أو الاستقبال وصرفه إلى
٠٠٠	وارضون وأبون وأخون وهنون	٠٠٠	الماضى يملأ ولولوا وذور بما وانصابه
٠٠٠	وبنون ويلغون ودرخون وبرجون	٠٠٠	بان ولن
٠٠٠	وفتكرون وعفرون وغيرها	٢٣٢	أن الثقيلة والمخففة
١٨٦	جمع المركب المزجي وتثنيته وجمع	٢٣٤	جواز كون أن تخففة ومفسرة
٠٠٠	سبويه وجمع تائب شرأ وجمع العلم	٠٠٠	ومصدرية وومعنى لن واذن
٠٠٠	المركب اضافياً وتثنيته وجمع ابن	٢٣٩	معنى كى ٢٤٠ معنى حتى
٠٠٠	كذا وذو كذا (جمع المؤنث)	٢٤٢	متى يرفع وينصب المضارع بعد حتى
١٨٨	أحكام المجموع بالالف والتاء	٢٤٤	لام كى والقاء بشرطين
١٩٠	جمع التكسير وجمع القلة	٢٤٨	تقدير أن بعد الواو واو
٩١	(المصدر)	٢٥١	وانجزام المضارع يملأ ولولام الأمر ولا
١٩٢	معنى المصدر عرض لا بدله من المحل	٢٥٢	كلم المجازات أن ومهما إذا ما حيثما
١٩٤	مشابهة المصدر للفعل	٠٠٠	والعامل فى الشرط والجزاء
١٩٧	المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل	٢٥٦	يجوز اعتراض القسم والنداء
١٩٨	(اسم الفاعل)	٠٠٠	والاسمية بينهما
١٩٩	بيان اعتماد بصاحبه ومعنى الصاحب	٢٥٨	تقدم هو جواب معنى على الشرط
٢٠١	معنى حكاية الحال	٢٦١	يجوز تخالف الشرط ومعطوفه
		٢٦٢	بيان موضع دخول القاء

٣٤٨	وتقصيل معاني الحروف الستة	٢٦٥	فجى اذا موضع الفاء وتقدير ان بعد
٠٠٠	ووجوب كسر ان	٠٠٠	الخمسة
٣٥٢	تصرف لاجرم وشد وعز وجهه	٢٦٧	(الامر)
٣٥٣	هل العطف على اسم ان او على كليهما	٢٦٩	(فعل مالم يسم فاعله)
٣٥٥	دخول اللام مع ان فقط	٢٧٠	الاشمام
٣٥٧	اصل شهد ولهناك لرجل	٢٨٢	المتعدى وغير المتعدى ومعنى ما يقال
٣٥٩	معنى كان ولكن ولعل وليت شعري	٠٠٠	انه متعدى بنفسه ويحرف
٢٦٣	(حروف العطف) ومعنى الجمع	٢٧٣	ولا يجوز حذف الجار الامع ان وان
٠٠٠	المطلق والترتيب	٠٠٠	ولا يغير شئ من الجار معنى الفعل الا الباء
٣٦٩	حتى واو واما وام لاحد الامور	٢٧٦	(افعال القلوب)
٣٧٣	ام على ضربين متصلة ومنقطعة وهل	٢٧٩	بيان خصائصها
٠٠٠	وهل بمعنى قد	٢٨١	معنى الالفاء والتعليق
٣٧٥	وهمة التسوية وام التسوية	٢٨٥	لفظ هب ورأى
٣٧٧	معنى لا وبلى ولكن	٢٨٦	ما ينصب الجزئين من غير افعال القلوب
٣٨٠	(حروف التنبيه)	٢٩٠	(افعال الناقصة)
٣٨١	حروف النداء وحروف الايجاب	٢٩٣	معنى كان وصار وغيرهما
٣٨٤	حروف الزيادة	٢٩٧	جواز تقديم اخبارها على اسمائها
٣٨٥	حرفا التفسير	٣٠١	(افعال المقاربة)
٣٨٦	حروف المصدر	٣٠٧	(فعل التمجيد)
٣٨٧	حروف التخصيص وحروف التوقع	٣١١	(افعال المدح والذم)
٣٨٨	حروف الاستفهام	٣١٩	(الحرف) (حروف الجر) منها من
٣٨٩	حروف الشرط ان ولو واما	٣٢٤	معنى الى وفي والباء واللام
٣٩١	بيان تقدم القسم اول الكلام على	٣٢٩	معنى رب
٠٠٠	الشرط	٣٣٤	وواو القسم ولها ثلثة شروط
٣٩٥	بيان وضع اما وتحقيقه ويأتى بعد	٣٣٥	من الله وايمان الله وايم الله وم الله
٠٠٠	اما ما يتكرر ذكره بعد الفاء	٣٣٧	تكرر الواو بعد واو القسم وتلقيا
٤٠٠	حروف الردع	٠٠٠	باللام
٤٠١	تاء التأنيث الساكنة	٤٣٨	القسم على ضربين
٤٠٢	التنوين ونون التأكيد خفيفة	٣٤١	جبراجل ومعنى عن وعلى والكاف
٠٠٠	ومشدة	٠٠٠	ومذومندوشا وعداوخلا
٤٠٨	(احكام هاء السكت)	٣٤٥	بيان ما التى بعد قد وكثرو طال
٤١٠	وسين الكسكة وشين الكشكة	٠٠٠	(والحروف المشبهة)
٠٠٠	وحرف الانكار	٣٤٦	الفرق بين ليت ولعل
٤١١	حرف التذكير	٣٤٨	كون الجملة الطلبية خبرا وبيان ماء
		٠٠٠	الكافة

شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النُّجُو

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأُسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

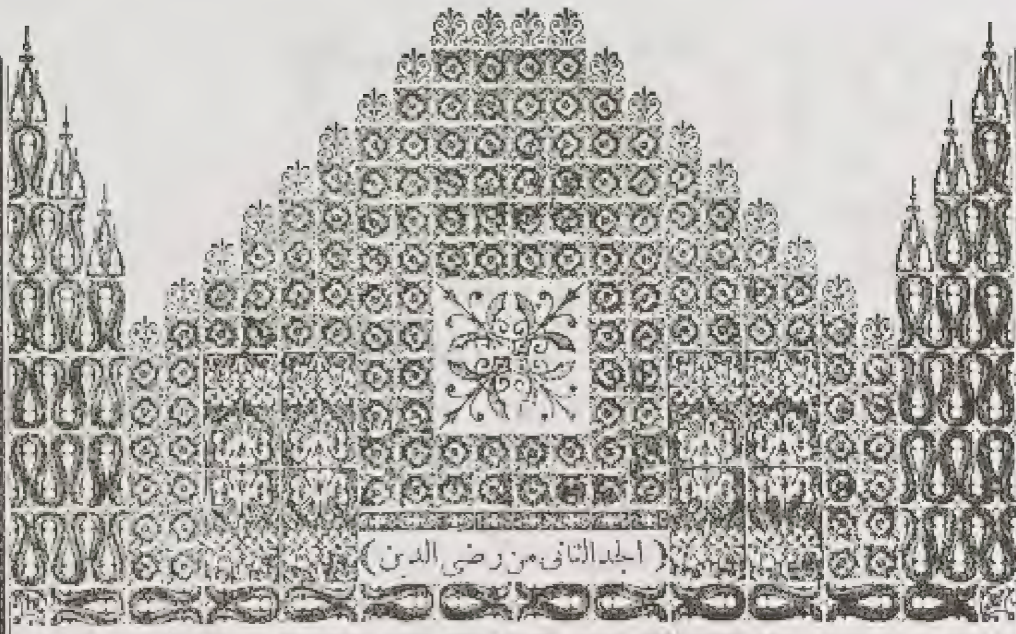
حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

مِنْ مَنشُورَاتِ الْكُتُبِ الرُّضَوِيَّةِ لِأَجْلِ السَّيِّدِ الْكَلْبَلَايَةِ الْبَغْدَادِيِّ

الْمُؤَسَّسِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّيْبَرِيِّ

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

رَقْمُ التَّلِيفُونِ ٥٣٢١٣٨



بسم الله الرحمن الرحيم

* قوله (المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب) المبنى كما مر في حد المعرب ضربان اما مبنى لفقد ان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد اثنان ثلاثة والقباء تاء ناء وزيد عمر وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضى او الامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يحى قال ولا يفسد الحد بلفظة اولانها لمجرد احد الشيتين ههنا لا لشك الذى ينافى تبين الماهية قال ولم اقل فى حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب هذا كلامه وقدمر الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا ان يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولولم يعرفها لكان تعريفا للبني بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى * قوله (والقاء ضم وقح وكسر ووقف ٢) اى القاب حركات او اخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع اولاهذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يازيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا يقال فى نحو جاء فى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف (والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المصينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالـكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام

٢ وحكمه ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل
كذا فى المقروءة

حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيد بن ان الزيد بن منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وواحد ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين انه مفتوح وكذا في لامسلما عند من يكسر ويقال في يازيدان ويازيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يازيدان مبني على الضم ولارجلين على القتح وجه هذا (والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهن ومتأخريهن تقريبا على السامع) واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما * قوله (وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف) حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين * (والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالمعين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب ٣ بعينهما فرما التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فرما توهم انه غير الاول (وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها طرد الباب ٤ واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص (قوله ما وضع لمتكلم) يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا لمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فن ثم قلت ياتيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسمى

٣ بعليهما نسخة

٤ كذا زيد في بعض النسخ

٦ ولم يحز للمسمى زيد ان
يقول ضربت آه وليس
في زيد ضربت آه نسخه
٧ هذا الى قوله المشار اليه
ليس في اكثر النسخ

زيد زيد ضربت لكنها ليست لغائب تقدم ذكره كهو وهي ونحوهما وانما جاز ياتيم
كلكم ٦ لان يادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ٧ ويدخل في حده لفظ
المتكلم والمخاطب الا ان يقال ماوضع لتكلم به او المخاطب به اي لتكلم بهذا اللفظ
الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال ماوضع لمشار
اليه به حتى لا يدخل لفظ المشار اليه (قوله لفظا او معنى او حكما) قسم التقدم اللفظي
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم
المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا متضمن للفسر بان يكون المفسر جزء
مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ اي العدل اقرب لان
الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لانضمنا
كقوله تعالى ﴿ولا يوبه لكل واحد منهما﴾ لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فخرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير قسم اللفظ
لا قسم كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد
التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عدا ففعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى
اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لالفاظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال
ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه
متقدم لفظا من حيث التقدير قبل فعد نحو ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ ايضا من هذا
القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر
في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر
الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه
زيد لابد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو
متأخر لفظا فلولائه متقدم من حيث المعنى لم يحز ففعله من باب المتقدم معنى لالفاظا
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير
ذكر صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل
من حيث المعنى مقدم على المفعول لو كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى ﴿واذا تبلى
ابراهيم ربه﴾ لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر فضربه
اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمه
والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصريحا بتقديمه بل هناك شيء اخر غير ذلك الضمير
يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب كفي الفاعلية المقتضى كون
الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ

قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني نحو
 اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر
 المفسر الضمير متصل بذلك الفعل نحو * هذا سراقا للقرآن يدرسه * او منفصل
 عنه نحو قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ بل هو
 شر لهم ﴾ وكذا الصفة كقوله ﴿ اذ اجر السفيه جرى اليه ﴾ اي الى السفيه وكسياق
 الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ﴿ ولا يوبه ﴾ لان سياق ذكر
 الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى ﴿ حتى توارث بالجاب ﴾
 اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ اذ النزول
 في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
 ﴿ شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ ما ترك على ظهرها
 من دابة ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا
 الفناء مع لفظة على في قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ فان
 كانت واحدة ﴾ اي ان كانت الواحدة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي
 ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك
 الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم
 نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه
 الواضع معرفة لانفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره
 بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتكبره بخلاف وضعه (فان
 قلت فائش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه تأخير مفسره عنه) قلت قصد التفخيم
 والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اول شيئا مبهما حتى تشوق نفس السامع
 الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
 مذكور امرتين بالاجمال او لا والتفصيل ثانيا فيكون آكد (فان قلت فهذا الضمير
 الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام بصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم
 المفسر) قلت الذي ارى انه نكرة كما يحكى في باب المعرفة (وعند النحاة يبقى معرفا لكن
 تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول
 الى التفسير فيه الاتهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها
 بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر
 المفسر بعده بلا فصل فهو كالماضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما
 الجبران في ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب
 لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم
 مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يدل منه
 مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير (واما في ضمير الشأن والقصة
 فالجملته بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدتهم لتفخيم الشأن

٤ وتماه * وخالف
 والسفيه الى خلاف *

بذكره مجملًا ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالبشرى سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضربت زيدا على مذهب البصريين فالخلق انه بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان ٥ والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير اضعف فن حذف الكسائي الفاعل في مثله مع ان فيه محذورا ايضا (وما اجازته المبرد والاقفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع (قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الاتهام للتفخيم فتعطلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للاتهام على الخطاب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ٢ ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم * قوله (وهو متصل ومنفصل فالمفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل) يعني بالمستقل نفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتيمة له ابل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الاياه وما ضربت الاياك او اتصل به نحو ما انت قائما عندا لجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائما فليس كالجزم بما قبله والالم يحز انفصاله عما قبله والمتصل ما اتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتيمة لذلك العامل وبعض حروفه فالضمائر المستتره في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكور وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان ٣ الى اخر تصاريدها كلها متصلة كما يحكى تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمر و * اسكن انت وزوجك الجنة * وهند زيد ضاربه هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يحكى شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمر و اسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربه اليوم هي ٤ * قوله (وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربتهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن) اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الامتصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزم الاخير لعامله يعني يحكى العامل اولا ثم يحكى الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك (فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف

٥ وانت في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل عنه فلذا حذف الكسائي الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول نسخة ٢ ولا يستمر ما ذكر في ضمير نسخة

٣ والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربات وانت ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانت ضاربات وانما ضارب ونحن ضاربون نسخة

٤ بخلاف ذلك المستتر نسخة

والمضاف اليه في الشعر (قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر) وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون للثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره ه لان المشاهدة تكفي في الفرق وانما ارتجل لثنى المتكلم وجعله صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا لثنى الفاعل للمجموع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجعله والغائب وجعله لان مشاهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل اتماقلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقل لك فصل قلت انا وزيد اوانا وانت اوانا وهو ٦ وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلان يمكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنية وجعله على وفق ما جرى عليه سائر الثاني والمجموع فارتجلوا لثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله ﴿ صفت قلوبكم ﴾ وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واينا عدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتم وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتما وضربوا وضربن والضمر هو الالف المشترك بين التثنيين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت مغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا (وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثلثي عشرة كلمة للثمانية عشر معنى * واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وقبحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وقبحوا للمخاطبة ٧ لان خطاب المذكر اكثر بالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تما لثلاثا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبهت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشيع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة

ه لقلة الالتباس في المتكلم
نسخه

٦ واذا اردت المجموع
قبل فصل قلت انا آه
نسخه

٧ لان رماية المصليتين
في المذكر المقدم على
المؤنث اولى
نسخه

مستقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها ولكونها
من مخرج الواو اى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع
اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما شوا الضماير
وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثنى والجمع بعد الالف
والواو كما اتوا بهما في هذان والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها
وهو مستقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضمها لاجله لا من
من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان
ذلك مستقل في الاسم المعرب ٨ كما يحكى في التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو
ضربتوه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف
الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا (وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا
ولم يثبت ما ذهب اليه واذالتى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى اصلها وقد تكسر
كايحى وزيدت للتؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون
لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب
والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان تكون ضمائر الغيب اخصر من ضمير بهما ٢ فابتدؤا في المفردين بقاية التخفيف وهى
التقدير من دون ان تلفظ بشئ منه واقتصروا المثنى مذكرا ومؤنثه على الالف الذى
هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضممة عن الواو
في الضرورة قال * فلوان الاطباء كان حولى * وكان مع الاطباء الاساءة ٣ * استغنى
لواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت
واحدة (وقول النحاة ٤ ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس لضيق
العبارة عليهم لانه لم يضع لذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه
مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذاو يجوز الفصل بين
الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الاهو (فان قلت بل المفصول المصرح به غير
المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون
اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى
واما التاء في ضربت وضربتا فهى حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقل جعل
الالف والواو والنون حروفا كثناء التأنيث كما يحكى في آخر الكتاب نحو قاما اخواك
واكلونى البراغيث ٦ ويعصرون السليط اقاربه هذا كله في الماضى واما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعال وتفعّل لاشعار حر في المضارعة بالفاعل لان افعال مشعر
بان فاعله انا وتفعّل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد
الغائب فلم يحتاجوا له الى ضمير بارز واما تفعّل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة
لكونهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها

٨ اما في المبني فقد جاء وان
كان نادرا نحو هو نسخة
٢ فحذفوا في اللفظ في المفرد
اذلا اخف من المحذوف
نسخه

٣ الاساء مكسور محدود
الدواء بعينه والاساء الاطبة
جمع الاسى مثل الراجع
الراعى والاسى الطيب
والجمع اساءة مثل رام ورماء
صحاح

٤ ان نحو زيد ضرب الفاعل
فيه مضمير اى ضرب هو
وكذا في هند ضربت اى
ضربت هى انما اضطر والى
هذين الضميرين عند التصريح
بالمقدر فيهما لضيق العبارة
عليهم لانهم لم يوضع نسخة
٦ اوله ولكن ديا في ابوه
وامه * بحور ان يعصرون
السليط اقاربه * قاله
الفرزدق

٦ قوله ويعصرون
السليط هو الزيت عند
طامة العرب وعند اهل
الين دهن السمسم

٥ فان قيل فلم لم ينجى الضمائر
بعدها منفصلة كافي
ما بمعنى ليس فانه لم لا يجوز
اتصال الضمير بها جاء
بعدها منفصلا نحو ما انت
كرهيا على ما ينجى قلت
لجري الصفات بجري
الفعل المضارع فلا يفصل
عنها كافي الفعل المضارع
الافى نحو اقامت هما وما قام
انما لما آه نسخة
٦ اى فصدى قال فى
الصحاح كل صادق وقعت
قبل الدال فانه يجوز ان
تشبه رايحة الزاء اذا
تحركت وان قلبها زاء محضا
اذا سكنت وكان من مادة
العرب يفصدون الابل
فى زمن الشدة ويجعلون
دهها فى معاء ثم يشوونه
لاطعام الضيف وقد جى
بحاتم وطلب منه ان يفصدها
على غادتهم فذبها فقبل لها
هل لافصدها فقال هكذا
فردى
٧ (قوله من كثرة التخليط)
التخليط فى الامر الافساد
واختلط فلان فسد عقله
٨ تدريت السنم علوته
٩ (قوله اذا كان قبل
همزة مفتوحة او مضمومة
دون المكسورة) نحو
انا اقل وانا انبثكم وان
الانا تزيير

ولعل هذا هو الذى جل الاخفش على ان قال الياء فى تضرين ليس بضمير بل حرف
تأنيث كاقيل فى هذى والضمير لازم الاستار او انه استكر الحكم بكون ضمير المفرد اتقل
من ضمير المثني مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف واما فعل امر ولا تفعل فهما
فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى مأخوذان من المضارع كما ينجى
فى قسم الافعال (ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة فى المضارع والامراعى الالف
فى المثنيات والواو فى جمعى المذكر والياء فى المخاطبة والنون فى جمعى المؤنث علامات كالف
الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده
ولعل ذلك جلا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها
اى النون واما الضمائر المرفوعة فى الصفات اعنى اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤه اله
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على
ما ينجى بعد وايضا الالف والواو مثنيات الاسماء وجوعها الجامدة كالزيد ان والزيدن
حروف زيدت علامة للمثني والجمع بل اريب فجعلت مثنيات الصفات وجوعها على
نهم مثنيات الجامدة وجوعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت
الالف علامة للمثني والواو علامة للجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواو بالمثني والجمع لثلا
يجمع الفان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف فى المثني والواو فى الجمع والدليل على ان
الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلبا لهما بالعوامل نحو لقيت ضارين وضارين
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد را كبا غلامه فلم يعمل جاءني
فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبات تبع الاستتار الضمير فى جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر فى المثني والجمع فالاستتار فى مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار
فى الكل ٥ فلا ترى الفاعل ضمير ابرزوا فى الصفات الا فى نحو اقامت هما وما قام اتما واما فى نحو
زيد عمر وضاربه هو فالتفصل ليس بفاعل بل هو تأكيده لما سيجى (ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا انبثكم المذكر
والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هانا وقد تمد همزته نحو انا فعملت وقد تسكن نونه فى الوصل
(وعند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون
النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها
ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردى ٦ انه وقال * ان كنت
ادري فعلى بدنه * ٧ من كثرة التخليط فى من انه * بنو تميم يثبون الالف فى الوصل
ايضا فى السعة وغيرهم لا يثبونها فى الوصل الا فى ضرورة كقوله * انا سيف العشيرة
فاعرفوني * حميدا قد تدريت ٨ السنما * وجاء فى قراءة نافع اثبات الالف ٩ اذا كان قبل
همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة (قال ابو على لا يعرف فرقا بين الهمزة وغيرها

فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع (ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون اوسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقعا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للثني والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للسالكين وضحه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو وامانت الى انت فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالتكلم وكان القياس ان يبينوه بالناء المضمومة نحو انت الان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين ناء حرفية بعد ان كالاتمية في اللفظ وفي التصريف (ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والناء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو الناء المتصرف فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعوها بان تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهوان الكاف المتصرف كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياعادالها فالضماير هي التي تلي ايا واياعادالها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو هوها وهم وهي وهما وهن قالوا والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الياء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكنا كما نهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو انهو وهي وكان قياس الثني والجمع على مذهب البصريين هو ما وهيما وهوم وهيمن فحذف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا ٢ تقول ما ضرب الالهو وما يضرب الالهو والضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولا م ابتداء جائز كما يجي في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فيبناه بشرى رحله قال قائل لمن جل رنحو الملائم نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسدو يشدد هما همدان قال ٣ وان لسانى شهدة يشقى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصلة وشرعوا بينه وبين الجبرور كما يجي بعيد فوضعوا لتكلمهما ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا لتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل الناء في التصريف نحو ك كما كن

٢ تقول ضرب هو وزيد واضرب انا وزيد وزيد همدان ضاربها هو وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولا م ابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بهما كبعض خروفيهما فيجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بخذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام ماقي حلم وبعد كاف الجر ايضا شاذا آه نسجه ٣ قوله وان لسانى شهدة الشهد والشهد العسل والشهادة اخص منه والعلقم شجر مروي قال الخنظل ولكل شيء مر علقم

(و بعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكي
سيويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها لكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهاه قال ابو علي وقد
تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال * رميته ٤ فاقصدت وما اخطأت الرمية * وربما
كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكم وبكم
ويكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو
ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفردة من
المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفافصارها
لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبوا واه نحو بهي لما نذكره فحذفوا التباس المؤنث
بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احد هما فاهل
الجاز يقولون ضمتها ويقولون بهو ولد بهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف
فهو اذن حازر غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكي ابو علي ان
ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا
للكسر وهذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول نلظر
في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبع حركتها نحو بهي وبهو وله وضربوه وغلما هو
فيتولد من الضم واو ومن الكسرياء (وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو
والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلما به ويجوزون تسكين
الهاء ايضا كقوله * فبت لدى البيت العتيق اريعه * ٦ ومطواي مشتاقان له ارقان *
وغيرهم يجوزون هاء اي اختلاس الحركة وحذفها ضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء
الضمير ساكنة حرف لين كان الساكن كمليه او غيره كنه فالختار اختلاس الحركة اي ترك
الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقي ساكنان (وابن كثير يصل مطلقا نحو عليها
ومنهو ونحوهما فاعلى هذا تجئ في هاء المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها
واختلاسها وصلها اربع لغات والكسرا كثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل ياء
وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها
مع وصلها ياء نحو بهي وعليه وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة
ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليه وبهو ويحيى
فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشباع كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل
وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فلقه واغزده
جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن
المحذوف قبلها حذف عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد
قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها قحمة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلماهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك

٤ قوله (فاقصدت آه)
اقصده اي قتله مكانه

٦ قوله (ومطواي)
مشتاقان اي صاحباي
المطو الصاحب والنظيرة

الاما حكي ابو علي من نحو منهما منهم واضر بهما واضر بهم على ماضى الاتباع وعدا الحاجز
غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة اوياء فن قال في الواحد بهو وعليه وهم اهل الجواز
قال في المثني والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهم وغلاميهم وغلاميهم
وبغلاميهن وحزرة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولد بهم قيل ذلك
لكون الياء فيها بدلا من الف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاء والاء ولداه على الاصل
وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثني وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم
يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثرو غير اهل الجواز يكسرون الهاء في المثني والجمعين مطلقا كما
في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء (واما ضم الجمع التي بعد الهاء المكسورة
فلا يخلو من ان تقف عليها اولافان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها
وكذلك جمع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبكم الا لالف في ضربتها وبها
وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن
فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو ﴿ من دونهم امرأتين
وعليهم الذلة ﴾ على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل
وان كان بعدها متحرك فلا ساكن اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم
يشبع ضم الميم نحو عليهموا غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر
في مثله اقيس للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل وثلاث قبل التحريك السكون واشباع
الضم واشباع الكسر وكذا ان كان الميم بعد الهاء المضمومة ه في نحو بهم وعليهم
في لغة اهل الجواز وفي نحو غلامهم ولهم وفقاهم على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم
على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلماكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل
الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا
الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل التحريك الاولى الاسكان
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بهم قبل هائها كسرة
اوياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمى وبهمى فكسر الميم لجانسة الياء او الكسرة
قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي (ثم لما فرغوا من وضع
المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بامتلاء بصيغة ضمير
المنصوب المتصل (واختلف النحاة فيه فقال سيويه والخليل والاعفش والمازني وابو
علي ان الاسم المضمر هو ايا الان سيويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين
في التاء التي بعد ان في انت وانت وانت وانت وانت وقد مضى (وقال الخليل والاعفش
والمازني ما يتصل به اسماء اضياف ايا اليها لقولهم اياه وايا الشواب وهو ضعيف لان
الضمائر لا تضاف (وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان

ه على ما هو مذهب اهل
الجواز في بهم وعليهم وعلى
ما هو المتفق عليه في نحو لهم
وعلامهم وفقاهم وكذا منهم
على الاشهر آه نسخته

ايالك بمعنى نفسك (وقال قوم من الكوفيين اياكواياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف
اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كافا وهاء وياه) وقال بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة
ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان
المجرور مفعول لكن بواسطة وحلوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون
المجرور متصلا على ماضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء * قوله
(فالرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضى للغائب والغائبة وفي المضارع للتكلم مطلقا
والمخاطب والغائب وفي الصفة مطلقا) اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان
المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو بجزء الفعل بفوزوا
في باب الضمائر المتصلة التي وضمها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل بجزء الفعل فاكثفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء
ويكون فيما ابقى دليل على ما لقي كاضى في الترخيم وعلة استتاره ٤ فيما يستتر فيه قد
مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضى في وغائبة وفي المضارع في افعال
وتفعل وتفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف
وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لظاهر او لا مضمر او هي افعال وتفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في نحو
اسكن انت وزوجك الجنة * تأكد للستر لافعال بدليل انك لا تقول لا افعال الا انا
ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعل وتفعل والغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير
المتصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما يضرب الا هي وكذا
في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي على اذا اعتمد
نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيات زيد والمضمر المتصل نحو هياتها * قوله (ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذرا المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض اوبا لحذف اوبكون العامل
معنويا او حرفا والضمير مرفوع اوبكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو
ايالك ضربت وما ضربك الا انا وايالك والشر وانا وزيد وما انت قائما وهند زيد ضاربه
هي) اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف
اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال
ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا (اقول الضمير المرفوع والضمير
المنصوب يصلحان كما مر لان يكون متصلين منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما) فنقول ان الاصل في الضمير المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كما مر كاجزاء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء بجزء كلمة انما يتم اذا كانت
مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل مقتضى للمرفوع كذلك ومن

٤ من بين الافعال في غائب
الماضى وغائبة وفي
المضارع في افعال وتفعل
وتفعل مخاطبا
وغائبة وافعل وفي جميع
الصفات واسماء الافعال
والظروف قد تقدمت
ولا يظهر الضمير المتصل
في هذه المواضع اصلا
وفي خمسة منها آه نسخة

اسمه لا يتخلو فعل منه فصيح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساثر ما يرفع
فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة
المتقدمة والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدأ وخبر كما اخترناه في اول الكتاب والمبتدأ
اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم
واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما اما المجازية فليست ايضا كالفعل
في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولي ومن ثم كان النصب في نحو
ما زيد اضربه اولي من الرفع ٨ وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها
فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير
المرفوع بهذه الاشياء اذن الانفصال واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة
المشبهة او المصدر واسم الفعل او الظرف او الجار والجرور فهي ايضا لا ترفع
بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط
الاستتار كما يحى وكذا نقول الفعل هو المقتضى للنصب بالاصالة وسائر ما ينصب
الضمائر وهوان واخواتها وما المجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب
ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي
بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة
جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يحى (فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بهامله الا في ثلثة
مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان
العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب
وقدم في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لازم
الانفصال في الموضعين ٩ لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن
قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير من عامله الثالث
اذا فصل عن عامله لفرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما
تأكيدا نحو ﴿ اسكن انت وزوجك ﴾ ولقيت اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة
اخي لك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم
ومنها ان يقع بعد الانحو ماضربت الا اياك وما ضربت الا انا واما قوله ﴿ وما بالي اذا
ما كنت جارتنا ﴾ الا يحاورنا الاكديار ﴿ فشاذا ليقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا
كقوله ﴿ ٢ كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ﴾ ومنها ان يلى امانحو جاءني اما انت او زيد
ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانيا
مفعولى علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيرا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك
والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته

٨ ولضعفها في العمل لانه
لم يعمها غير اهل الحجاز
نسخة

٩ لانه لا يمكن ان يكون
كالجزء الاخير من العامل
المحذوف او المؤخر
نسخة

٢ اوله * لقينا منهم جمعا
فاو في الجمع ما كانا * وبعده
* قتلنا منهم كل فتى ابيض
حسانا * يرى برقل في
بردين من اراد يحزننا *

زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك
الذي اعطيتك زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر
على المتصل بلامانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جواز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس
في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت
عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته
زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة اول رعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل
ما يجب انفصاله عنه كافي كنت اياه على مايجب وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
يكول مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر
ان واخواتها او اسم مالم امر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة
او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
كاذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او
اخوك وحياتك زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تأكيد للضمير المستكن فيها لافاعلها كافي
اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو ان يدون ضاربوهم نحن
والزيدان الهند ان ضارباهما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمان
(وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضارباهما هما فان ثبت ذلك
فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوعين جلتين وذلك اذا اعتمدنا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انما
واقدامك هما وافي الدار انما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع
مرفوعيهما بجلتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فظهر اذن الى اللفظ فرقا
بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير
المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم ينجح الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على
ما هو حق ماشابه الفعل كمايجب فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف
المعتمدين على مامر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضمنية
كالاحتياج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء
الامستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم
يحمل المرفوع بها بجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك
٦ واما المضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضمنية ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تصف والاضافة اكثر
لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير
الفعل واما الضمير المنصوب فكان حقه ايضا ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب

٦ واذا كان الضمير المنصوب
مع غيره فان كان آه نسجه

الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه فاذا كان مع غير الفعل فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعها كما لجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالخرف يجب اتصال الضمير به نحو اناك قائم واناك في الدار وليك قاعد ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحروف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل ٧ كقوله * تراكها من ابل تراكها * وتقول رويده وحيهله (وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويده ورويده اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منون لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضاف والاضافة اكثر (ولا يمنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للعاقبة لاللاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذالام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به (وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا ولا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له ٨ تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار والحرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعذر الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف (قوله او بالفصل لغرض) احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه (فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم (قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل اهم (والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى ﴿ بل الله فاعبد ﴾ اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله * ضمنت اياهم الارض * فضرورة (قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على

٧ لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تركها آه نسجه

٨ ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك نسجه

غير من هي له) قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه (ثم نقول انما برز هذا الضمير تأكيذا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجرى ان تكون نعتا نحو مرت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئت منى وجاءني زيد ضاربها انما واصله نحو الضاربة انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو (فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد لاهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاثبات بالمتفصل نحو زيد عمرو ضارب هو او ضربه هو والزيد ان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين ٢ وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انما زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضرباننا وهنداننا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع مخاطب وفي غائبة مع مخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربانهما والهندان انما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابرار الضمير واما النصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيذ بالضمير نحو انما زيد ضاربنا نحن الزيدان ضاربنا نحن والزيدون نحن ضاربونا هم وكقول المؤنث انما هند ضاربته انما رفع الاثبات بالمتفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاثبات به عند البصريين في صورة الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن (واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيذ بالمتفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال * وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض مائة ٣ ويبدأ سملق * لمحقوقة ان تستجيب لصوته * وان تعلمي ان المعان موفق * وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيذ ضمير البس او لم يلبس لان التأكيذ فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيذ حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلمها (فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للباس ففي نحو قولك انما زيد ضاربها بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انما زيد ضاربي فلم لم يكتف به في رفع اللبس بهذا الضمير (قلت لما كان هذا الضمير لم يثبت به مجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لجرد رفع اللبس * قوله (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعراف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربك والافهه منفصل مثل اعطيتك اياك واياه) اذا ولي ضمير ان عاملا

٢ قوله وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف ولا اعتبار بالمفعول المذكور ورفعه اللبس كاسيائي

٣ قوله ويبدأ سملق لمحقوقة (السلق القاع الصفصف وكذلك السلق بزيادة الميم وقال الكسائي حق لك ان تفعل كذا وحقت ان تفعل كذا بمعنى وحق له ان تفعل كذا وهو حقيق به ومحقوق به اي خليق له المرفوع نسخة

٦ خاليا من موانع اتصال
الضمير به المذكورة نسجه
وقد جاء ذلك في شعر
ابي الطيب حيث قال *
خلت البلاد من الغزاة
ليلها * فاما طهاك الله
كي لا ينجزنا * فقدم ما
للغائبية على ما للمخاطب

٦ فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو ﴿ اسكن انت ﴾ ورايتك
ايك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم
يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون
المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكأشأجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل
ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو
ضربتني اولاً نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجاء من
رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو
اعطاك زيد اوجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي
ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول
يجب اتصاله عند سيويه وغير سيويه يجوز الاتصال ولا انفصال نحو اعطاك زيد واعطاك
ايه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلته وخلتك اياه وخلته اياه وجه اتصاله ان المتصل
الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه
وصيرورته من جلته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال
المرفوع والانفصال في باب خلته اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي
مفعولى خلته فاذا بعد راحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب اتصال اولهما
لقربه من الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله
عند سيويه (وحكى سيويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني
قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها (واستجد
المبرد مذهب النحاة وانما لم يحكى في الثاني الاتصال ههنا سماحا لان الثاني اشرف من
الاول بكونه اعرف قياسا من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي يجوز ذلك قياسا
لاسما نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول
ان كانا غائبين نحو اعطاها واعطاها هوها قال سيويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه
ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكن غائبين فالمبرد يجيز اتصال
الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهاوك
واعطاهااني تجويز منحنيني اي منحتني نفسي ٨ وهذا دليل على انهم لا يقولون به
وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يأتي الثاني من ان يتعلق بما هو مثله
ويصير من تتمه وذيله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما جاز
اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع المثليين لنظام ومعنى وانما لم يحكى
في التابع نحو ضربتهوه كاجاء اعطاهاوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري
من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جذب للمفعول اشد كان اتصاله اليق من
اتصال التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول

٨ اذا منته نفسه نسجه

٢ يعني اذا كان ما بعد الضمير

المجرور انقص تعريفا
كان لك فيه الاتصال
والانفصال قال آه نسخته
٣ لان الفعل يطلبه بنفسه
وهما يطلبانه بالمشابهة
ومن ثم لم يحوز ههنا
ضربوك وضربوه من
جوز ههناك اعطاهوك
واعطاهاه وان كان آه
٤ واما اذا تساويا وجب
انفصال الثاني واما قوله
وقد جعلت آه نسخته
٥ قوله (وقد جعلت نفسي
تطيب لضمة) يقال ضم
الشدة وضمة للشدة
فقوله لضمة من الثاني اي
عضة للشدة له ولضمة
ها من الاول اي عضتها
للشدة ومعنى البيت ان
نفسى طابت لما اصابته
من الشدة لاصابة من
قصدي وهو مدرك ومرة
مثلها وقوله يقرع صفة
لضمة فصل بينهما
للضرورة

٦ قوله (كهديد الطيس)
الطيس هو الكثير من
الرمل والماء وغيرهما
٦ واسم ليس راجع الى
الكرم المستفاد من الكرام
والمعنى عددت قومي
وكانوا كعدد الرمل في
الكثرة ومع تلك الكثرة
ما بقى منهم كريم غيري

منهما مرفوع متصل ولا يكون الامسترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز
اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان
الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ٢ اي ينظر الى الثاني هل
هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال *
فلا تطعم أبيت اللعن فيها * ومنعكها بشئ * استطاع * وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها
ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور
اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به
من المصدر واسم الفاعل ٣ لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا
يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ٤ او مساويا نحو ضربوك وضربوه قال
* ٥ وقد جعلت نفسي تطيب لضمة * لضعفهما ها يقرع العظم نابها * وان كان
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك
هو وضربك انا وضربه وهو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاختش
كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي
يلي المجرور كما مر (قوله وليس احدهما مرفوعا) لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا (قوله فان كان احدهما اعرف)
انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال
الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي (قوله وقد مدت) اي قدمت الاعرف لانه اذا كان
احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه
اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة احدها ان لا يكون احدهما مرفوعا والثاني ان يكون
احدهما اعرف والثالث ان يكون الاعرف مقدما (كان لك الخيار في الثاني) وعلل
جمع ذلك مفهومة بما قدمنا (قوله والافوه منفصل) اي ان لم يكن احدهما اعرف
كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني
منفصل كما رأيت * قوله (والختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها
وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعسالك الى اخرهما) انما كان الختار في خبر كان
واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كايحيى
في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة * لن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد
والانسان قديغير * وقال * ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عربيا * ليس اياي واياك ولا
نخشى رقبيا * وقد جاء على ما حكى سيويه ليسني وكانني قال * عددت قومي ٦ كهديد
الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسني * وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال
عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود * فالايكها وتكنه فانه * اخوها خذته امه بليانها *
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله والاكثر لولا انت

الى اخرها) يعنى ان الاولى ان يحى بعد لولا غير التخصيضية ضمير مرفوع منفصل لانه
 اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الواجهة
 الثلاثة الانفصال وقد يحى بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
 منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله ٤ * لولاك هذا العام الحج
 * قوله * وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه * من قلة النيق منهوى *
 والضمير عند سيويه مجرور ولولا عند حرف جر ههنا خاصة قال ولا بعد ان يكون
 لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف
 جر مع انها مع غيره غير عاملة بل هى حرف يبتدا بعدها نحو لولا زيد ولولانت ومثل
 ذلك بلدن فانها تجرما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يحى
 وفي قوله نظرو ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كافي بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق
 في نحو لولاك لم افعل ظاهرا ولا يصح تقديره (وقال ابو سعيد السيرافي الجار والمجرور
 اى لولاك في موضع الرفع بالابتداء كافي بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون
 بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق
 لا مبتدا (وعند الاخفش والقراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع ككتاب
 المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت (وان رجح مذهب سيويه بان التغير عنده
 تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه
 تغيير اثني عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض
 ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل
 وان كثرت اذا كان مستعملا هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان اقل
 وكذلك الاولى ان يحى بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسيتا الى عسين
 لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه
 ثلاثة مذاهب (قال سيويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع
 والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنبه به وبقى خبره مقترنا
 بان كما كان مقتضاه في الاصل ٧ اعنى في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه
 محمول على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان
 ٨ لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو
 عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من
 استعمال عسى زيد يخرج وذلك لجهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في
 طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال
 لعلك خارج وربما يحى خبر لعل مضارعا بان جلالها على عسى في الخبر وحده كما حل
 عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال * لعلك يوما ان تلم ملة ٩ * وقال
 بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تلمك ان تلم ملة اى لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير
 في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على

٤ صدر ما ومت بكفيها من
 الهودج
 ٥ قوله (من قلة النيق)
 النيق الجبل الشاهق
 ٦ كم ليت اعقن لى اذا اسبل
 عريت فكاننى اعظم اليشين
 اقدا ما

٧ لان اصل خبر عسى
 اقترانه بان نحو عسى
 نسخه

٨ لان حق خبر لعل ان
 يكون اسما صريحا او فعلا
 بغير ان نسخه

٩ تمامه * عليك من اللامى
 يد عنك اجدا ما

القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نسب الاسم ورفع الخبر
مخصوص بكون اسمه ضميراً كما كان جر لولا عنده مختصاً بالضمير فلا يقال عسى زيدا
ان يخرج اتفاقاً منهم واستدل على كون الضمير منصوباً بلحق نون الوقاية في عساني
قال * ولي نفس اقول لها اذا ما * تنازعني لعل او عساني * لان هذه النون لم تلحق
الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة (وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر
المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل
خبرها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل (ونقل عن المبرد وجهان في نحو *
٢ يا ابتاعك او عساك * احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها واسم مضمّر
فيها مرفوع فيكون كقولهم * ٣ عسى الفويرا يؤسا * وهو ضعيف من وجوه احدها
ان يجي خبر عسى اسماً صريحاً شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجرداً نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا
من الكاف بدل الاشتمال اى عسى الامر اياك فذلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا
من الكاف ويضمّر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك نظفر
بالمراد عسى الواصل اياك ظاهراً او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالبيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك
المضمّر مفسر ظاهر ٤ وثاني الوجهين المتقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى
جانب الفعل فانصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتاعك او عساك
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اى ليس الجاني
الازيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان (اقول
ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه
قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند الحاجة بمنزلة قاربت الخروج
ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً لان احدهما جئة والاخر حدث الا ان يقدر في
احدهما مضاف اى عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال
المقاربة * قوله (ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون
الاعراب وانت مع النون ولدن وان اخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد
وقط وعكسها لعل (اهل من نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل
ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي
اصل علامات الجر والفتح والياء فرما كائين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني اما طردا للباب اولكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون
كما في عصاي وقاضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو

٣ قوله (يا ابتاعك) اوله
* نقول بنتي قدانا انا كما اى
حان وقت رحيلك الى من
تلتبس منه مالا ومنفعة
ولعلك ان سافرت اصبت
ما تحتاج اليه

٣ قوله (عسى الفويرا
يؤسا) قال الاصمعي اصله
انه كان غار فيه ناس قلن
عليهم واتاهم العدو فيه
فقتلوه فصار مثالا لكل
شيء يخاف ان يأتى منه
شرو قال ابن الكلبي الفوير
ماء لكلب معروف وهذا
المثل تكلمت به الزباء كما
تسكب قصيرا للخمى
بالاجمال الطريق المنهج
واخذ على الفوير
٤ وايضا لو كان كذا لكان
عسى اياك اولى كما قلنا
في كنت اياك لانه خبر مبتدأ
نسخه

اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني وضربتني انما جار
 لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل
 من الكسر الذي للساكنين في نحو ﴿قل ادعوا الله﴾ واضرب اضرب لان الكسرة
 العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا
 متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة هـ (فنقول تلزم هذه
 النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه
 نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
 فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير الاولى نحو يضربني او نونا
 التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله ٦ هل تبلغني دارها شديدة * لغت بمحروم
 الشراب مصرم * نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون
 الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجماع المثليين
 في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا عراب الفصل ليس لمعنى
 كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لا مر لفظي بخلاف نون
 الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان
 الثقل جاء منها لامن نون الاعراب اما على قوله سيبويه وهو ان المحذوف نون
 الاعراب لانها المعرضة المحذوف بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون
 الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة المحذوف ولها معنى وقضاء حذف
 نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة قال * ٧ تراء كالثغام يعل مسكا * يسوء الغاليات
 اذا فليتي * ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذا الفاعل لا يحذف وقد تنغم نون
 الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما
 وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
 ﴿ اتحاجونني ﴾ على الثلاثة (قوله ولدن) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند
 سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة
 لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت
 ومن وعن لكانه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة جعلتهما على ما قالا
 والحقاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم
 وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم
 من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا
 او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على ساكنه كاتين في باب الاضافة
 فلذلك لم يحلبوا نون الوقاية في نحو فتى ورحاى وعصاى وقاضى في قاضى ومسلمى
 في مسلمين وعشرى ومسلمى في عشرون ومسلمون وعشرين ومسلمين (فان قلت
 فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني
 وضرباني واضرباني واضربيني وان يقولوا يدعى واضربى واضربى ورماني

هـ الصواب مستقلة كما
 صحح في بعض النسخ
 ٦ قوله (هل يلفني دارها
 شديدة لغت بمحروم
 الشراب) الشدييات من
 النون منسوبة الى موضع
 بالين ويقال منسوبة الى
 محل يقال له شدن المحروم
 المنوع والمصرم المقطوع
 والشراب اللبن اى هل
 تلحقني دارها ناقة كانها
 فحل قد دعى عليها ان
 يقطع لبنها لئلا تذهب
 قوتها

٧ قوله (تراء كالثغام)
 الثغام بالفتح ثبت يكون
 بالجبل يبيض اذا بيس يشبهه
 الشيب ويقال له بالفارسية
 در منه اسيد (قوله اذا
 فليتي) من فليت رأسه من
 القمل

وضرباي واضرباي (قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للفرع على الاصل لان الاصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولولم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المقتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة (قوله وان واخواتها) يعني باخواتها ان واثان ولكن واماليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشايتها الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الاخاق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان واثان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها (قوله ويختار في ليت) المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيويه وغيره قال * كنية جابر اذ قال ليتي * اصادفه وافقد بعض مالي * (قوله من وعن وقد وقط) كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال * انها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني * وقال * ٢ قدي من نصر الخبيبين قدي * ٣ ليس الامام بالشهيد المحمد * (وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على القح والضم اللازمين) قال سيويه يقال في لدلدي ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبين على السكون يشابهان الفعل نحو خذوزون ويعدان من الاسماء المتكئة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون (قوله وعكسها لعل) اي حذفها معه اولى لا اجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في الفرج وليس بين الاولى والاخيرتين الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في يجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قدوق لكرهة لام ساكنة قبل النون وتعرض النطق بها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معها اول كما قال * عليه رجلا ليسني * وجاء ليسني قال * اذهب القوم الكرام ليسني * حلا على غيري وجاء عساي حلا على لعل والاكثر عسائي ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله * وليس حاملني الا ابن حال * شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقرب منك وما احسن وما اجلي (قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في افعال زيدا لانه اسم عندهم في الاصل * قوله (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوعة منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فضلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعد خبره) قوله قبل العوامل نحو زيد هو المطلق (قوله وبعدها) اي بعد

٢ قوله قدي من نصر الخبيبين قدي (خبيب اسم رجل هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب والخبيان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى في البيت صيغة الجمع اراد ثلثتهم قال ابن السكيت اراد ابا خبيب ومن كان على رايه

٣ قوله (ليس الامام آه) قيل انما قال ذلك لان عبد الله كان معروفا بالفضل حتى حكى ان اعرابيا جاءه مستمخا فلم يدفع اليه شيئا فقال لعن الله ناقة جلثني اليك فقال عبد الله انها وراكبها ولما كان قد بمعنى حسب اسقط النون في قدي فقال قدي بدون النون كما يقال حسبي بدونها

دخول هو امل المبتدأ والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب (قوله صيغة مرفوع) لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يحكى هل هو ضمير اول ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع (قوله مطابق للمبتدأ) اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو ﴿ انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت العزيز ﴾ ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضره لقيامه مقام مضاف غائب كقوله ﴿ وكائن بالا باطح من صديق ﴾ يرانى لواصبته هو المصائب اى يرى مصابى هو المصاب (قوله يسمى فصلا) هذا فى اصطلاح البصريين (قال المتأخرون انما يسمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيجئت بالفصل ليتبين كونه خبر الاصفة (وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله انه ما بعده ٦ بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومأل العنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم (والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يحكى الابدع مبتدأ بل اناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذالام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به ٧ وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يميزه الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان او ان او ما المجازية لم يحتاج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناءؤه فى باب التأكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد بنفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لانه يحكى بعد الظاهر ٨ والضمير لا يؤكده الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو ﴿ انك لانت الحليم ﴾ ولا يقال ان زيدا لنفسه قائما وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فسيجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد و اجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثانى تأكيدا لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو اظنه هو لقائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعده الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فتاسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ الخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام ﴿ الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة ﴾

٦ ودلالته على ان ما بعده نسخة

٧ وانما قلنا كان القياس مجيئة بعد المبتدأ الخالى من النواسخ او الداخلى عليه فمل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التأكيد لان معنى نسخة ٨ والضمير لا يؤكده الظاهر بالضمير نسخة

اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الامال ودين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى
وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فان خبر المعرفة باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام
في الخبر للجنس نحو ﴿ انت العزيز الحكيم ﴾ اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك
انت الرجل كل الرجل اول العهد نحو رأيت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم
لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم اوز انما داخل في الموصول نحو
انت الذي قال كذا (٩) ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا ليس بدونه ايضا وذلك
عند تخالف المبتدأ والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان
زيدا هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو ﴿ اني انا الغفور الرحيم ﴾ وعند كون
الخبر ذا لام لا يصلح لو صقية المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعال
التفضيل لمشا بهته ذا اللام ووجه المشابهة له كون مخصصه حرقا يقتضيها افعال
التفضيل معنى اعنى من فهمي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحدة
معه اي اللام ومن معه جاز وما يحسن بالرجل خيرا منك ان يفعل كذا ولو كان من التفضيلية
كاللام معنى لا يحتمل فلا تقول الافضل من زيد كما يجي في بابه (وجوز اهل المدينة مجي
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك) قال الخليل والله انه لعظيم في
المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعنى اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فاظنك
بالنكرة (واجاز الجز ولى وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو
ولست اعرف به شاهدا قاطعا ٢ وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت
زيدا هو مثلك وهو غير وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما ٣ وكذا جوز بعضهم وقوعه
قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى ﴿ اني انا اخوك ﴾ وجوز بعضهم وقوعه قبل
العلم نحو اني انا زيد ٤ والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها بيينة من قرآن او كلام
موثوق به ونحو قوله تعالى (اني انا اخوك) ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده
خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك
وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غير وكان مثلك هو مثل
زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعده صيغة الضمير المذكور في ذلك
لحكمنا بكونها فضلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هي فينبغي
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة
ونكرة هي افضل التفضيل كاذ كرسيويه (واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشا بهته
لل اسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى (ومكر اولئك هو
يبور) قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع
دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى (ومكر اولئك
هو يبور) ليس بنص في كونه فضلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد
هو قال ليس بشئ كقوله تعالى (وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحي)

٩ وفي بعض النسخ توسط
هنا قوله الاق وانما ج
بصيغة ضمير من فوع
الى قوله وهذا الذي
ذكرنا هو الغرض من
الفصل في الاصل كما هو
في هذه النسخ
٢ نحو رأيت خيرا من زيد
هو افضل من عمرو نسخته
٣ ولا شاهد عليه ولا يثبت
ذلك بمجرد القياس والغاء
الضمير ليس بامر هي
فينبغي ان يقتصر على
موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين ثانيتهما
ذات اللام او معرفة
او نكرة هي افضل التفضيل
وكذا نسخته
٤ ولو ثبت نحو اظنك انت
اخاك واظنك وانت زيدا
لصح قولهم وجاز
آه نسخته

٥ وما استدل به من نحو
نسخته

٦ معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة ولم يوضع
لمجرد الاستفهام والشرط
بل لعنى الاسمية ثم حذفت
حروف الشرط
والاستفهام قبلها لكثرة
الاستعمال وضمنت
معانيها كما تقدم في حد
الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب في ذلك
فان معنى الحرفية اى كون
ما بعده خبرا لصفة وكون
المخاطب باسم الاشارة
واحد او غيره مدلولها
الكلمتين مطابقة ولم
يؤت بهما الا لهذا
الغرض فقط فلذا حكم
بحرفيتهما وهذا الذى
ذكرنا هو الغرض من
الفصل فى الاصل قوله
ولا موضع آه نسخه
٧ فى قوله تعالى (انه
هو الغفور) يحتمل
الصفة كونها فصلا
وتأكيذا ومبتدأ وفى آه
نسخه

وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة (هؤلاء بناتى هن اطهر لكم)
بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتجى ابن مروان فى خطبه
يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز وا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ
خبران معرفان باللام نحو هذا الخلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الاول
وانا لا اعرف به شاهدا قطعا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لا منهم
من التباس الخبر بالصفة اذا لفظ لا يتقدم على الموصوف (وجوزه الكسائى كاجاز
نحو قوله تعالى (كنت انت الرقيب عليهم) مع الا من من اللبس هذا وانما حجتى بصيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون فى صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة
خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس
بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت
القائم ثم لما كان الغرض المهم من الايان بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذى بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس
الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب
كاذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكر ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عرافته
فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية ودخله معنى
الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحد
او مثنى او مجموع مذكر او مؤنث فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (فان
قلت قلنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقاءها على
الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك (قلت بينهما فرق وذلك ان اسما
الاستفهام والشرط ٦ دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل
وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الاعلى معنى فى غيرهما وقد تقدم فى حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الاعلى معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على
معنى فى غيره (اعلم انه انما يتعين فضلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر
وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابداء وانتصب
ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمير نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت
بعد مضمير بلا لام ابتداء جاز كونه جاز كونه تأكيذا لذلك الضمير نحو (انه هو الغفور) فانه
قديم كد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر فى باب الابداء واما اذا كانت بعد ظاهر
وانتصب ما بعده فانه لا تكون تأكيذا لان المظهر لا يؤكده بالمضمير ولا تكون مبتدأة
لان انتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام
الابداء على التأكيذ ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها ٧ وقوله تعالى (انك لانت الحليم)
يحتمل ان يكون مبتدأ وفصلا ولا يجوز كونه تأكيذا لاجل اللام كما ذكرنا (قوله ولا
موضع له عند الخليل) الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت

في نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف
(وقال بعض البصريين انه حرف استنكار اخلوا الاسم عن الاعراب لفظا ومجلا ولما
ذكرنا قبل من طريقتين معنى الحرفية عليه (والكوفيون يحطون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تأكيدي لما قبله ٨ فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما
في باب التأكيد نحو ضربتك انت وحررت بك انت (ويرد عليهم ان المضمير لا يؤكد
به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القاسم
ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان
زيدا لنفسه ~~كريم~~ (وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع
ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو ﴿انك لانت الحليم﴾ وهو
اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب ٩ قوله وبعض العرب
يحملة مبتدأ ما بعده خبره (فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما المجازية وعليه
مانقل في غير السبعة ﴿ولكن كانوا هم الظالمون﴾ وان ترن انا اقل ﴿بالرفع وقوله
عليه الصلاة والسلام﴾ كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهود انه او نصرانه ﴿فيه ثلاثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشأن والثاني ان فيه
ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان ٢ وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذان فابواه اسم كان
والذين خبره وهما فصل ﴿قوله﴾ (ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن
يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو
هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الاعم ان اذا خففت فانه
لازم) قوله ضمير غائب انما لازم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا
كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتم في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير
الشأن والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه امام ذكره وهو الاغلب او مؤنثا
كايحيى وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو
الامير مقبلا كانه ٢ سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسأل ما الشأن والقصة فقلت
هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان العود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل
اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للسؤل عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار
المبتدآت لكن سميت تفسير لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر
وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعنى به فلا يقال
مثلا هو الذباب بطير وقديح خبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد تقول هو
الدهر حتى لا يبقى على صرفة باقية قال ابو الطيب ﴿هو البين ٣ حتى ماتا في الحزايق﴾
كانه قال اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ماتا في مبنى على ما يفهم
من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى

٨ ويعتدرون عن وقوع
ضمير المرفوع تأكيديا
للمنصوب في نحو انه هو
الفقور بان ضمير المرفوع
يؤكد آه

٩ وانما يتعين فضليته اذا
كان بعد اسم ظاهر او كان
ما بعده منصوبا اما الاول
فلانه لا يحتمل التأكيد
اذن واما الثاني فلانه لا
يحتمل اذن كونه مبتدأ ما
بعده خبره ويتعين ايضا
اذا دخله لام الابتداء
وان نصب ما بعدها نحو
ان كان زيد لهو المنطلق
واما في غير هذين الموضعين
فمحتمل ايضا كونه
تأكيديا ان كان قبله ضمير
نحو انه هو الفقور ومبتدأ
ان كان ما بعده مرفوعا
نحو زيد هو المنطلق او
دخل عليه لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم قوله آه
٢ والجملة الاسمية وهي
ابواه هما اللذان

٣ قوله سمع ضوضاء
وجلبة الضوضاء
اصوات الناس والجلبة
الاصوات

٣ قوله حتى ماتا في
الحزايق (الحزيفة الجماعة
من الناس والطير والتحل
وغیرها

لايتأني جامات الابل ايضا (واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشأن مفرد مؤل بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به (وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذهاب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الانحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذهابين الزيدان ٤ على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها (وذكر السيرافي تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذهاب الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس مالا على المبتدأ بعدها فخير ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد (وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى ﴿ وما هو بمنزلة من العذاب ان يعمر ﴾ فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هورا جمعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمنزلة نحو ما زيد بنافعه فضله (والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استثناء جزئيا عن مفسر (واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيهما نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ ه ولا يدل منه ولا يقدم الخبر عليه لثلايزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من المنكر ولا يؤكد النكرات ويختار تأنيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لالان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمرى الابصار ﴾ وقوله ﴿ على انها تغفو الكلوم وانما ﴾ يؤكل بالادنى وان جل ما يعصى * والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن مجزأة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقتها للفضلات وتأنيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذالم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمرى الابصار ﴾ وتقول ما هو قائم زيد (قوله ويكون منفصلا) وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما (ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد (قوله وحذفه منصوبا ضعيفا) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذا خبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع القرينة الدالة عليه ويجوز

٤ على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشأن واجاز السيرافي ما هو بذهاب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النسق لاعلى المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى آه ه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لثلايزول الابهام المقصود منه ويختار آه نسخته

حذفه منصوباً مع ضمته صيرورته بالنصب في صورة الفصلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ٦ * ان من يدخل الكنيسة يوماً * يلق فيها جثاً ذر أو طباء * وقوله * ان من لام في بني بنت حسان * الله واعصه في الخطوب * وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كالمجازاة كما مر في باب المبتدأ (قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم) اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر (وقال المصنف كما يجي في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله * فلوانك في يوم الرحاء سألتني * فراقك ٧ والاكثر مع الالفاء ظاهراً لانها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة المفعلة فانها اذا الغيت ظاهراً الغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرها وانما عملت المفتوحة المفعلة ظاهراً في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربطاً مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط (وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جللتها في تقدير المفرد اي المصدر اذهى حرف مصدري فكأن ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جللتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرها في حال الغائها لفظاً وقد اجاز سيويه ٨ الفاؤها لفظاً وتقديرها كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي مع جللتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظاً ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس بعبد (واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصاً بضمير المتكلم ثم مخاطب ثم الغائب ويقلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما * قوله (اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للذكر ولشاه دان ودين وللوئت تاو ووتيه وذه وذي ولشاه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ولحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذا كن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقریب وذلك للبعيد وذاك للوسط وتلك وذانك وتانك مشددين واولالك مثل ذلك وامائهم وهنا وهنا فلذلكان خاصة) اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثر لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام ٢ او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتثني والتزجي والابتداء والانهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة ٣ وكتغير الصيغة في الجمع والمضمر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها وفي اسماء الحروف وحلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

٦ وهو للاختلال
٧ ومع الالفاء ظاهراً
٨ آه نسخه
٩ ان يكون الالفاء فيها
١٠ كالفاء في المكسورة اعني
لا يكون لها عمل لالفاظ
ولا تقديرها نسخه
١١ او الكلم بعد ثبوتها
ان آه نسخه
١٢ وكية النسبة وكتغير
البنية وحده في نحو غرفة
وغرف وكسرة وكسر
وكتغيرها مع زيادة حرف
كما في التصغير وبعض
جوع التكسير وقولنا
في الاغلب احتراز عن
اسماء الاشارة وبقولنا
يدخل الكلم بعد ثبوتها
يخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال
والاسماء لان تلك المعاني
لا تدخل الكلم بعد ثبوتها
وصوغها ثم نقول لما كانت
الاشارة معنى يدخل الكلم
كالرجل والفرس في قولك
هذا الرجل وذاك الفرس
ولم يوضع لها حرف يدل
عليها صارت اسماً
الاشارة كالتضمنة معنى
الحرف وقيل انما بنيت
لان وضع بعضها نحو ذا
وتا وذي وتي وضع
والاولى عليها وقيل آه نسخه

٤ كرجل و فرس و زيد و عمرو و الرسول في قوله تعالى ﴿ ٣٠ ﴾ فصلى فرعون الرسول مشاربها الى ماهية

معينة او بشخص معين
فالجواب آه نسخة
٥ قوله (لان الاشارة جزء
المحدود) بل هي قيد
المحدود مع استغنائه عن
الحد وما ذكره المص
انما يتجه اذا حدد الاشارة
بما ذكر فيه المشار اليه
فيجاب بان المحدود هو
المعنى الاصطلاحي

٣ المنقلبة هي نسخة

٣ لان التغيرات الى الاخر
اسرع و حذفها اكثر
في موضع الاحتمال يحمل
الكلمة على الاغلب
وقيل اصله آه نسخة

٤ (قوله كسه) سه اصله
سته بدليل جهمه على استاه
مثل جل و اجمال حذفت
عين الفعل اعتباطا فقل
سه وهو الجزم و قد يراد
به حقه الدبر وفي الحديث
العين و كاه السه و قد
تحذف اللام و يعوض
منه الالف في الاول فيقال
است

٥ و قلبت اللام و حذفت
العين مع وجود اللام
غير كثير فلا جرم كان
القول الاول اولى و ان
كان يترجح هذا القول
بكون باب طويت اكثر من
باب حيث و قال آه نسخة

الاشارة معنى و لم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حرفها ان تكون كاسماء الشرط
والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها
وضمنت معناهما فتكون اسماء الاشارة كالتضمنة لمعنى الحرف (و قيل انما بنيت لاحتياجها
الى القرينة الرافعة لابهائها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل
كاحتياج الحرف الى غيره (فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام
العهد داخله في هذا الحد لان الضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ٤ ان كانت
نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين
(فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما يشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء
لا عقلية والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للشار اليه اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج
في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالشاهد وكذلك ان اشير
بها الى ما يستحيل احساسه و مشاهدته نحو ﴿ ذلكم الله وذاكما بما علمني ربي ﴾ قال
المصنف ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور
كالزوم من قولهم العلم ما لوجب لحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح
النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم
الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي
اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كالزوم هناك (قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء
الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي تكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله لمشار اليه لغوي
وانما لم يرد السؤال ٥ لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد
وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء
ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد (قوله ذا لذكر) قال الاخفش هو من مضاعف الياء
لان سيويوه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو نحيوت فلا بد ايضا ياء واصله ذى
بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يدوم
ثم قلبت العين الف لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى
نحو مروت (فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها ٢ والمقلوب هو اللام
المحركة (قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام ٣ لكونها في موضع التغير ومن ثم
قل المحذوف العين اعتباطا ٤ كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويدوغد ونحوها وقيل
اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حيث ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت العين
الفاو الامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين ٥ وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله
من باب حيث اولى (وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته دان
بحذفها والذي حل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة احكام الاسماء

٦ فحكم عليه بأنه ثلاثي
كالاسماء المتكئة وبه يدفع
قول الكوفيين نسخة

المتكئة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره ٦ ويضعف بذلك قول
الكوفيين (والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لا اجتماع الالفين ولم يرد الى اصله
فرقا بين المتكئ وغيره نحو قتيان وغيره كاحذف الياء في اللذان) قال ابن يعيش لا بأس
بان نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فزيد القا اخرى ثم تقلبها همزة
كما نقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف
لين وسمى بها ولو كان اصله ثلثة قلت ذاي رداله الى اصله ومثاه فان بحذف الالف
للساكنين كما ذكرنا (قال الاكثر ان المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه كافي المفرد والجمع
وذا صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة ولو بنيت عليه لقليل ذيان فذا صيغة للرفع
وذين صيغة اخرى للنصب والجر) وقال بعضهم بل هو معرب باختلاف آخره باختلاف
العوامل وادعاء ان كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر (فقال الزجاج
لم يبن شي من المثنى لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية
لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا
وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضها بعضا والبحث في اللذان والذين كافي ذان وذين
وقد جاء ذان وتان والذنان والتان في الاحوال الثلاث وعليه حل بعضهم قوله تعالى
﴿ ان هذان ﴾ والمؤنث تا وذى بقلب ذال ذاء حتى صارتا او قلب الفه ياء حتى صار
ذى وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتأمن ذا كالتى
من الذى وذى من ذا كهى من هو ووقى بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا
علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتى التأنيث كافي اخت و بنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التأنيث وهذه
بقلب ياء ذى هاء ٧ واصل ذلك ان يقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما يحكى في باب الوقف
ثم يجرى الوصل بجرى الوقف فيقال ذه في الاصل ايضاوته بقلب الذال تاء وقد يكسر
الهاء آن باختلاس اى من غير صلة نحو ذه وه في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر
ذهى ونهى بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يحكى في باب (وقد يقال
في المؤنث ذاة ولشاه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وجميعها اولاء عاقلا
كان او غيره قال * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد اولئك الايام * وقد ينون
مكسورا ويكون التنوين للتكثير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد
حتى يصير المشار اليهم كالتكثير فيكون اولاء كاولئك وقد يقصر فيكتب بالياء لان
الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستئصال اكتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الاول
والواو في الاخير ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان
اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضعوم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان
انفد عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة
الاخيرة نحو الاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم
هولاء على وزن توراب قال * تجلد لا يقل هولاء هذا * بئى لما بئى اسفا وغیظا * فليس

٧ كما قالوا في هنية هنية
لان الهاء يكون عوضا
في الوقف من علامة
التأنيث التي هي التاء
فشبهت الياء بالتاء في ابدال
الهاء عنها وان كان في
الوصل وتاء نسخة

بلغه بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا (قوله ويلحق بها
حرف التنبيه) يعنيها ٢ انما تلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف
اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيه من اشارة المتكلم ٣ الحسية فجئ في اوائها
بمحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء
الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط
لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا ١ كثر استعمالا من
هناك لان تنبيه المخاطب لا بصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لا بصار
المتوسط الذي ربما يحول بينه ٤ وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره
اذ لا ينه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام (قوله
ويتصل بها حرف الخطاب) قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفا
لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع
ذلك كافي كاف ضربك ٥ ولذا كرر هنا غلة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب ٦ فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل (فنقول ان وضع اسماء الاشارة
للمحضور والقرب على ما قلنا انه للشار اليه حسا ولا يشار بالاشارة الحسية في الاغلب الا
الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متعظا
بالوضع للمحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
اثنان في كلام واحد الا ان يجعلا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلمنا وانما فعلنا او بعطف
احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلمنا مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد
الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف
عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذا كذا لا تقول يا غلامك ولا غلامك
قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم
يتمتع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف في اسم
الاشارة معنى الغيبة وقد كان ٧ كالموضوع للمحضور من حيث كونه موضوعا للشار اليه
القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت
التخصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك
يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه او لاثم يؤتى باسم
الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا
بليغا فهالني ذلك الضرب (٨ وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكى
عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب
نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب ٦ لان المحكى
عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك في القول
المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول يا الله الطالب الغالب
وذلك قسم عظيم لا فعلن قال تعالى ﴿ كذلك يضرب الله للناس امثالهم ﴾ مشيرا بذلك

٢ وهي كما يجيئ في الحروف
تلحق الجمل في تاء عذرة على
خلاف فيها هل هي
مفصولة من اسم الاشارة
او لا كما يجيئ وتلحق من
المفردات اسماء الاشارة
فقط كثيرا وانما كثر دخولها
فيها لان آه

نسخه

٣ باليد او بجارحة اخرى
الى المشار اليه

٤ وبين المتكلم نسخه

٥ وبك وقد ذكرنا هناك
فائدتها نسخه

٦ (قوله فائدتها) وتلك

القائمة كون اسم الاشارة

التي قبله مخاطبا به واحد

او مثني او مجموع مذكر

او مؤنث

٧ هو موضوع

٨ وانما يجيئ باسم الاشارة

بلفظ الغيبة نسخه

٦ وكذا يجوز ذلك في المعنى

الحاضر اذا تقدم ذكره

ذكر اسم الاشارة بلفظ

الغيبة والبعد نسخه

الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ﴿ ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم ﴾ الآية ٧ وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاعلم في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان تقدم بكذا ومنه قوله تعالى ﴿ فذلكن الذي لمننني فيه ﴾ ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله ﴿ فقلت له ٨ والرمح يا طرمنه ﴾ تأمل خفا انني انذلكا ﴿ من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لخصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك (فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالتخصيص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصروا نظر و كلا ليس ونم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحبهل وارأيت بمعنى اخبرني كما يجي (قوله ويقال ذا القريب الى آخره) لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعيد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد فلم يأخذ مذهبها ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا القريب يعني لم يحقق ذلك عندي (واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعد (وجهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول مالك وليؤنث تي وتاوذى وته وذه بسكون الهائين وبكسرهما ايضا امامع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك وتالك ثلاثها قليلة ٩ وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر لساكنين وكذا في تلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين واما تلك فحذف الف فتا فلفظة قليلة ولتني ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك

٧ لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب آه نسجه ٨ قوله (والرمح يا طرمنه) اطرت القوس اطرها اطرا اذا اخنيتهما وتأطر الرمح تنى

٩ قوله (وانما حركت اللام بالكسر في ذلك) وكذا الحال في تالك

تألك كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واو لآل فاجتمع المشلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثليين الى الثاني لأن المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوى كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى (وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في ثنية الذي والى اللذان والثان مشددي النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاكلا يقال ها ذلك (وقال الاندلسي لافرق عند اللغويين المشدد والمخفف في القرب والبعد والحقا فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واو لى ثم اولئك واو لآل ثم اولالك واو لاء بالنون كذا ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى رأى اخر اولاء ثم اولالك ثم اولئك واو لآل (وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقنعوا البعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ﴿ ذلك لمن خشى العنت منكم ﴾ وقوله ﴿ ذلك ادنى ان لا تقولوا ﴾ كما قد يشار بمالوا احدا الى الاثنين كقوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ والى الجمع كقوله تعالى ﴿ كل ذلك كان سيئه ﴾ بتأويل المثني والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانها واخواته كثيرا نحوها انا ذاوها انتم اولاء وها هو ذا كيجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله ﴿ تعلى هاء العمر الله ذاقما ﴾ وقولهم لاها الله ذام فعلت كيجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ﴿ هان تاعذرة ان لم تكن نفعت ﴾ وقوله ﴿ ونحن اقسمنا المال نصفين بيننا ﴾ فقلت لهم هذا لهاها وذاليا ﴿ اى هذا لها وهذا ليا ففصل بينها وذا بحرف العطف (قوله تلك وذالك وتالك مشددين واو لآل مثل ذلك) تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذى للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وتلك وانقلابها نونا في ذالك وتالك وعدم اتصالها باو لاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور (قوله ونم وهنا وهنا للمكان خاصة) يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية امام منصوبا ومجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهناك للبعيد (واما نم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تجر الثلاثة بمن

٢ (قوله نوار) نوار اسم
لابنة عبد شمس كانت قد
عشت ملكاهم الملك بان
يوقع على عبد شمس
فشعرت نوار بذلك و
آذنت اياها فقال رجل
من اقربائها حنت نوار
اي اشتاقت الى من تحبه
وليس الوقت حين الحنين
وهنا اصله في المكان
فاستعمل في معنى الحنين
هنا لان لا التي يكسعونها
٣ بالتاء لا تدخل الاعلى
الاحيان ولان المراد انكار
الحنين بعد الكبر وذلك انما
يتحقق بالزمان لا بالمكان
٣ يقال كسعه اي ضربه من
خلفه والكسع هنا استمارة
لزيادة الحرف اخيرا
٤ ووقع في بعض النسخ
هنا اتمام الجلد الاول
٥ في المعرف الا هو نسخه
٦ والموصول يكون جزء
الجملة اذا الفاعل في جاني
ايهم لقيته هو الموصول
فقط لانه هو المرفوع لكنه
ليس جزءا تاما اذ لا يجوز
الاقتصار عليه نه

وقد تحجب هنا المشددة الكاف ولا تحجب ثم وقولهم ثمك خطأ وقد يراد بهناك وهنالك
وهنا الزمان قال الله تعالى ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ اي حينئذ قال ﴿حنت ٢ نوار
ولات هنا حنت ٣ اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما تجي في بعض
الظروف المبينة ان شاء الله تعالى ٤ ﴿قوله (الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته وعائد) انتصاب
جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى بصير وذلك ان الافعال الناقصة لاحصر لها على ما يتبين
في بابها فمعنى يتم جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكلمتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة (قال
المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته من قبيل العالم من قام به العلم اي من باب
تعريف الشيء بنفسه وذلك محال وذلك ان الجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم
اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية
لم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية
الصلة اي هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل ٥ من ذلك الشيء الا هو
(فقال المصنف انما قلت انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلته ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فلي هذا وقع فيما فرمته
لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح
ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته
جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولوجعل
موضع بصلته بجملة لا يرتفع الاشكال هذا حق (قوله يتم جزءا) اي يصير جزءا للجملة ونعني
بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد
تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلته
وعائد ٦ (قوله وعائد) اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجملة
كحيث واذا فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي
ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا
ان تكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم (وبعضهم يقدر
القول فيه حتى تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب
المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام
على ما قيل ثم حلت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد
كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية ﴿قوله (وصلته جملة خبرية والعائد ضميره)﴾
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو
باسم الله الذي بقي ويفني كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني
او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له

٢ لان ذلك ليس وضعيا
كما نقول رأيت رجلا ويسلم
عليك اليوم نسخته

٣ هو اجتماع الموصول
والصلة كما ان رجل طويل
كان في كل منهما العموم فاذا
قلت رجل طويل تخصص
رجل باجتماعه مع طويل
ثبت ان العام يتخصص
باجتماعه مع عام آخر
فالتخصص في الحقيقة هو
هو اجتماعهما نسخته

٤ قوله (وقال بعضهم آه)
والتحقيق ان التعريف هو
الاشارة الى علم المخاطب
بمدلول اللفظ سواء كانت
تلك الاشارة بجوهر اللفظ
كما في العلم او بغيره كما في
غيره وقد فصلنا هذا المعنى
في بعض ٥

حواشينا فارجع اليها وح
يسقط اكثر ما تكلفه في هذا
المقام

٥ الظان المراد بالحواشي
المذكورة حاشيته على
المطول

٦ قوله (دوخ البلاد)
وداخ البلاد يدوخها يهرها
واستولى على اهلها وكذلك
دوخ البلاد

مستمر اوفي احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب
غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سيده حكما على
شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو والذي اخوك غلامه او الذي
مضروبك هو او غلامه (فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف
وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية
المعارف ويسقطه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا
تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي
ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم
والمخاطب بمضمون صلته فعني قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصوفة لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص
بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتها والفرق
بين المعرفة والنكرة المختصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم
وليس المراد به مطلق التخصص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه
شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة ٢ لكونه غير وضعي كما نقول رأيت اليوم رجلا سلم
عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبدها خلق السموات والارض ونحو
ذلك (فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها) قلت لان سلم
تكرير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولوسلنا ايضا فالتخصص في الحقيقة ٣ تقييد
الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد
وقد حصل التخصص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالقصد ان تقييد الشيء
بشيء تخصص وان كان المقيد به غير خاص وحده (٤ وقال بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة (وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة
بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يحجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن
تعلق بوجه نحو والذي ضرب عمرو فصحح (وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة
للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة
ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي ٦ دوخ
البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها (وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول
معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما
اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلتها معلوما للمخاطب

في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كمال في باب المبتدأ (وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اسلا لا بالشبه وهو الجملة وينبغي عنها ظرف او جار ومجرور منوى معه فعل وفاعل هو العائد (ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للخطاب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر * واني لراج نظرة قبل التي * لعل وان شطت نواها ازورها * قتل قوله * جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط * اى التي اقول لعل ازورها ٧ وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى * وان منكم لمن ليبطئن * اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا يرى منه مانعا (وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجيبة صلة من دون اضمار القول نحو جاءنى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية (وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو اوسبيه او محكوم به هو اوسبيه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءنى زيد الذى ضرب زيد * قوله (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول * اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول فقال المازنى هي حرف كافى سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول (وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذى واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التى هي جملة بتقدير اسم مفرد فتأقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئها جملة فتخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا فى الذى الذى الذى بسكون الدال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او تون التنى والجمعوع نحو الحافظوا عورة العشيرة كالجحى (والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المروءية زيد (اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد (وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما افعال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف التنى وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد

٧ (قوله وقد تقع القسمية صلة) لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذى هو جملة انشائية

على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير
على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله
تعالى ﴿فَنَهَمُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر
والضمير في نفسه راجع اليه (قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة
الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﴿وَمَا
كَانَ مِنْ جِئَالٍ بَنَى أَفْئِشَ﴾ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه راحة معنى الفعل (واما
قول التهامه يا ضار با غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فتال لهم
غير مستند الى شاهد من كلام موثق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع
الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه
في الاختيار بلى قد يحنى مثله في الشعر نحو قوله ﴿بسود نواصيها وجرأ كفها﴾ وصفر
تراقبها وبيض خدودها ٢ ولوجاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذواللام لاعتماده على
الموصوف المقدر كالمذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى
بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعده
عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحدف النون قياسا في نحو الحانظوا عورة
العشيرة كما لا يحدف مع المجرد عنها (فتقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب
والمضروب الضرب والضرب فكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة الحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية
مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل
والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضارب
او يضرب وزيد مضروب اي ضارب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم
عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام
وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة
اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا ٣ الكاشفة بمعنى غير على مامر
في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب (فان قيل
ما جعلكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بمحملة بل جعل صلتها
ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصاله
وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول
مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا
الى ان يقولوا انما عملابلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين (فالجواب ان عملهما بمعنى
الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلا لا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول
اذا وقعا عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب
الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي (واما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها

٢ واو كان ذواللام اسم فاعل
او مفعول تاملا نسخة

٣ اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا نس

الحكم لنقصان مشابها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الامع ضمنية ان كما
 مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجلة (قيل وتوصل
 في ضرورة الشعر بالجلة الاسمية ايضا ٤) وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير
 الشعر قال ابن جلا قبل فقال له آخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا وقد وصلت في الشعر
 بالمضارع في قوله ٥ * ويستخرج اليربوع من ناقائه * ومن حجره ذى الشجة يتقصع
 * يقول الخنا وبغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار المجدع * وقد ذهب اهل الكوفة
 الى انه يجوز ان يكون الاسم الجاهل المعروف باللام موصولا قالوا في قوله * لعمري لانت
 البيت اكرم اهله * واقعد في افائه بالاصائل * ان التقدر لانت الذى اكرم اهله لكنه
 موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة (وعند البصريين اللام غير مقصود قصده
 والمضارع صفة كما في قوله * ولقد امر على التميم يسبني * وانما جاز مررت بالرجل القائم
 ابواه لا القاعدين ولم يحز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعد الاستتار ضمير المثنى في القاعدين
 وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانت قلت مررت
 بـرجل قائم ابواه لا قاعدين * واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود
 بالكلام وانما جئنا بالصلة لتوضيح الدليل لظهور الاعراب فى اى الموصول نحو جاء فى ايهم
 ضربته ورأيت ايهم ضربته ومررت بابهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان فيمن قال باعرا ابهما
 واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعرا الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبينها
 له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفقا منهم والجمل
 لاتقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف (والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب ٢ اذ لم
 يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل
 اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع المذكورة فقط
 وذلك ٣ لان الاعراب للاسم فى الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
 والصلة جلة لا غير * قوله (وهى التى والتى والذان واللتان بالالف والياء والاولى
 والذين واللاى واللاتى والواقى وما ومن واى واية وذو الطائفة وذابعداء الاستفهام
 والالف واللام) هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم
 وشبح ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن
 فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة كعرفة توصف بالنكرة
 وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما
 معرفتين بلالام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو تزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم
 كونها للتعريف كما فى الرجل ورجل (وانما وصف بذو الطائفة وان لم تكن على وزن
 الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء
 الاجناس ٤) وقال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام
 عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة والام التعريف

٤ كقوله * هم القوم
 الرسول الله منهم * لهم دانت
 رقاب بنى معد * اى الذى
 رسول الله ٥ وقد يخرج
 نسخه

٢ لان الجمل انما يقدر لها
 اعراب اذا صح وقوع المفرد
 مقامها نسخه

٣ لان العربات من الجمل
 محصورة تصح جميعها ان
 تكون مفردة والصلة
 لاتصح كونها مفردة نسخه

٤ فى نحو جاءنى رجل
 ذوال نسخه

السالكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذاوتا وقد تشديدا آهما نحو الذي والتي فاذا شددنا ٦ اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب (وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في النقاء الساكنين قال * وليس المال فاعله بقال * وان اغناك الا الذي * ينال به العلاء وبصطفيه * لا قرب اقربه وللقصي * وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد ٧ (قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلهما اوسا كذا قال الشاعر في الكسر * والذلو شاء لكنت صحرا * اوجيلا اصم مشعرا * وقال آخر في التسين * كالذ تزي زية قاصطيدا * وقال * فقللت تلومك ان تقسى * اراعا لا تعود بالتميم * قال الاندلسي الوجود الثلاثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ٩ ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان تكون لضرورة الشعر لانها لغات اذا تخفف بشدد للضرورة وكذا يكتب في الكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان يقلوها في حال السعة لا في الشعر فمعاذن وطاعة وتشبيه الذي والتي اللذان واللتان يحذف اليائين وجاز تشديد النونين ابدالاً من الياء المحذوفة وهلهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مشي الضمير نحوهما وكما قلتما فلما غير عن وضع واحدة ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال * ابني كليب ان عى اللذا * قتل الملوك وفككا الاغلا * وقال * هما لنا لو ولدت تميم * لقبل فخر لهم صميم * وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر والذون في الرفع هذلية (قال جارا لله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ٢ وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل به ما عمل بقاضون (وحكى بعضهم الذيون رفعا والذيين نصباً وجرا وهي لغة من شدد الياء لجمعه بالاحذف شيء منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفاً قال * قومي الذو بعكاظ طيروا شررا * من روس قومك ضربا بالصاقل * ومن الذين ايضا قال * وان الذي ٣ حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل انقوم يام خالد * ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي * وان الجيش الذي كقوله تعالى * كمثل الذي استوقد نارا * فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففاً من الذين لم يجوز افراد الضمير العائد اليه وكذا قوله تعالى * والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون * وهذا كثير

٦ فعند الجزولي اعربت آه نسخة

٧ اخض ما استطاعت فالكريم الذي يالف الحلم ان جفاء بذى ٨ (قوله كالذ تزي زية فاصطيدا) الزية الزاوية لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ السيل الزبي والزية حفرة تحفر للاسد وسميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع ما يقال تربت زية

٩ بسكون الذل والتاء وكسرها نسخة ٢ وهذا يقوى قول الجزولي نسخة

٣ (قوله حانت بفلج) فلج اسم موضع بين البصرة وضريبة مذكر مصروف وضربه قرية لبني كلاب على طريق البصرة الى مكة وهي الى مكة اقرب

اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون
من الذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذان في المتن وقد يقال
لذي ولذان والتي ولتان ولائي بلا لام وجع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى
واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة نحو
القاضي وهو قليل في المذكر قرأ الاخفش ﴿ واللائي يؤلون من نسائهم ﴾ ويقال
اللاء يحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجع التي اللاتي على وزن
فاعل من التي وهو اسم جمع كالجمال والباقر واللائي بالهمز مكان التاء وهو كثير في
جمع ه التي دون جمع الذي واللواتي واللواتي كأنهما جمعا الجمع وقد تحذف الياءات
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش ﴿ اللاء يئسن ﴾ وقد يقال اللاتي يباء
ساكنة بعدها الالف من غير همزة كقراءة بني عمرو والنزى قال ابو عمرو هي لغة قريش كأنهم
حذفوا الياء بعد الهمزة ثم بدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل بحرى
الوقف وقد يقال اللواتي تحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كالات مكسورة التاء
او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى
واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللائي بالعكس (وبمعنى الذي وقروعه من المتن
والجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة والاضافة
اماظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت اياضربت (قال الكسائي يجب
ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا
وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه
٦ وقد علل له ابن بادش بان قال اي موضوعة على الاتهام والايهام لا يتحقق الا
في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران
فلما كان الاتهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الاتهام
وليس بشئ لاختلاف الاتهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه (وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا
اريد به المؤنث جاز الحاق التانيه موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايها لقيت
وايها لقيت (قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشره الناس
وبعض العرب يثنها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وابوهم
اخوتك وهما الشذ من التانيث ويجوز همتا تصرفهما في باب الاعراب (قوله وذو الطائفة)
الاكثر ان ذو الطائفة لا تصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
وذو فعلتا وذو فعلن قال ﴿ وبئري وذو حفرت وذو طوبيت ﴾ اي التي حفرتها ولا
تعرب ايضا قال ﴿ قول لهذا المرء ذوجا ساعيا ﴾ هلم فان المشر في الفرائض ﴿ ولم
يقبل ذي جاء وفي ذو الطائفة اربع لغات اشهرها مامر اعني عدم تصرفها مع بنائها
والثانية حكاهما الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه وبجموعه وذات مضمومة لمفرد

٥ المؤنث نسخة

٦ قوله (وقد علل له ابن
بادش) كذا في اكثر
النسخ وفي بعضها ابن
بابشاد او ابن فارس

المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاهما ايضا وهى كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال والرابعة حكاهما ابن الدهان وهى تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جمع متصرفاتها خلا للتوصولة على التى بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية (قوله وذا بعدما الاستفهامية) (اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ٧ الاستفهامية كانت او لاستدلالا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ اى انتم الذين وقوله ﴿ عدس ما لم يباد عليك اماره ﴾ نجوت وهذا تحمليين طليق ﴿ اى الذى تحمليته وقوله تعالى ﴿ وما نالك يمينك ﴾ اى ما لتي يمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زائدة فى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذى وقولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت و ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا ﴾ واعتذر البصريون عن المواضع التى استدلت بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل (وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسما فهما يقدران فى صلتهما ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى ﴿ عار حبت ﴾ اى بالرحب الذى رحبته وليس بوجه اذا لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية ﴿ قوله (والعائد المفعول يجوز حذفه) عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا خفاء ، ووصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل (ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الان نحو جاءنى الذى ماضرت اياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضيع زيد ان الذى اعطيتها اى اعطيتها اياه وكذا الذى انا ضارب زيد اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل النصب كما يجئ اى الذى انا ضاربه والشروط الثانى ان يكون مفعولا نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان يجزى بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجزى بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى ﴿ انسجد لما تأمرنا ﴾ اى تأمر نابه اى باكرامه وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ اى تؤمر به اى باظهاره قال ﴿ فقلت لهما لا والذى حج حاتم ﴾ اخونك عهدا اننى غير ٢ حول ﴿ اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او مو صوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى

٧ او من الاستفهاميتين
اذ لم يكن زائدا كما فى
قوله تعالى من ذا الذى
يقرض الله اى من الذى
وما ذا الذى صنع اى ما
الذى وذا فى الموضعين
زائد اذ بعده موصول
ويجوز ايضا فى نحو من
ذا لقيت وماذا لقيت ان
يكون زائدا وموصولا
كما يجئ واعتدروا عن
المواضع آه نسخة

٢ نحو ان نسخة

مررت به ٣ فالجار ان مماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي
مررت وربما يحذف المجزور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت بزيد اي مررت به وان
احتمل مررت معه اوله او نحو ذلك (ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان
يحذف حرف الجر اوله حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه) ومذهب
سيبويه والاعفشي حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له
ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجزور بهما واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبرا مبتدأ اقل قليل فلا يكون
في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ
لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه ٤ او خبران واخواتها ولم يثبت حذفه
الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر
المبتدأ واما اسم ما المجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان
لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجزورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه
حذف شيء اذا جملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ
المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى
﴿ ايهم اشد على الرحمن عتيا ﴾ وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس
الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة (وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس
لاخواتها فلهذا اتضاف وتعرب فتصرف في صلته ايضا يحذف بعضها وان لم تكن في صلة اي
لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ﴾
طالت الصلة بالعطف عليها (واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة
اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ ﴿ على الذي احسن ﴾
بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا ﴿ واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا
الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما جلا على المعنى قال علي كرم الله وجهه (انا الذي
ممتنى امي حيدره) (قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا
جلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن التشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي
وهب المسائين اي مثل حاتم وان كان ضمير ان جازا لك في غير التشبيه حل احدهما على
اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال
كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالتكلم او الخطاب لم يحجز
الجل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار
لأنك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار

٤ واما خبر ان وحكمه
حكم خبر المبتدأ اي كما
ذكرنا نسخه

بأننا لغوا وكذا قولك الذي قلت أنت فظهر بهذا أن قوله القاتلي أنت أن ليس بوجهه والوجه
 أن يقال القاتله أنت أنا * وأعلم أن حذف الضمير في المعطوفة على الصلة أحسن من حذفه
 من المعطوف عليها نحو هذا الذي ضربته وقتلت فلهاذا حسن حذف الضمير في المعطوفة
 على الجملة التي هي خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وإن قبح حذفه من المعطوف عليها
 * قوله (واذا أخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضميراتها وأخبرته خبرا
 فإذا أخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة
 الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فإن تذكر أمر منها تعذر الأخبار ومن ثم
 امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
 والاسم المشتمل عليه) هذا باب تسمية النجاة باب الأخبار بالذي أو بالالف واللام ومقصودهم
 من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب النحو من المسائل وتذكيره إياها
 كما تذكروا مثلا بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تكبيرهما بمعرفة أن الخبر لا يخبر
 وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان مضميرين وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه أنه يجب
 تصدريه لغرض الإيهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية
 (بب) الموصول أي صغ من هذه الجملة جملة أخرى اسمية وأخبر في الثانية (با) أي من
 ذات متصفة بما تصف به (أ) في الأولى معبرا عن تلك الذات (بب) الموصول ولا تغير
 الأولى عن وضعها الأقدر ويفسد هذا الأخبار المذكور فلا بد إذن أن تجعل في الثانية
 (ب) مبتدأ مصدرًا لأن السؤال منك أن تخبر عن تلك الذات أي (ب) والخبر عنه
 في الاسم مبدأ والمبتدأ مرتبه الصدر ولا بد أن تجعل مكان (أ) ضميرا راجعا إلى
 (ب) لأن السؤال أن تصف (ب) بالوصف الذي كان (لا) بلا تغيير شيء من الجملة الأولى
 ولم يمكن أن يكون (ب) مكان (أ) لتصدر (ب) فإن (ب) مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو
 الضمير العائد إليه مكان (أ) ولا بد أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبرا لأن السؤال أن
 تخبر عن (ب) (با) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر
 عن (أ) (بب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول (با) إلا أنك لما أخبرت عن (ب)
 (با) والمبتدأ في المعنى هو الخبر أي يطلق على ما يطلق عليه فإذا أخبرت عن (ب) فقد
 أخبرت عما يطلق عليه (أ) فكانك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت الخبر عنه باسم (أ) دون
 (ب) لأن (أ) هو المذكور في الجملة الأولى التي هي المصوغة المقروء منها المعلوم أجزاءها
 دون (ب) (فا) هو المشهور قبل صوغ الثانية وأما قولك في السؤال (بب) الموصول
 فليس معناه اجعل (ب) مجزأ به بل الباء فيه للاستعانة بك في قولك كتبت بالقلم إذا لمعني أخبر
 الأخبار المذكور بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ ومثال ذلك أن يقول العالم للتعلم ليدربه
 أو ليخبر به أخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ خبره زيد
 واجعل تلك الجملة الأولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها إلا أن تجعل
 مكان زيدا ضميرا عائدا إلى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فنقول للذي ضربته زيد

فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف انك مضروب في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اى تخاطب من يعرف انك مضروب لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للتخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرفه ، ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى (قوله صدرتها) اى جعلت الذى فى الصدر مبتدا (قوله واخرته خبرا) خبر انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا (قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية) لاتخير بالالف واللام الاعن اسم فى الجملة الفعلية خاصة (قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها) قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيًا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيًا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بلى هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان فى نحو اضارب الزيدان واما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجى بعيد ويجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجبذا وعسى وليس لا يجى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل وحرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام (قوله فان تعذر امر منها) اى امر من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول ووضع عائد اليه مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا (فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاخبارية) ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرية بالذى لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله * من النفر اللائى الذين اذاهم * يهاب اللثم حلقة الباب فقعقوا * فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كما انه قال من النفر اللائى فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم (قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجى فى كلامهم وانما وضعه التحاة رياضة للمتعلمين وتدرى بالهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقوله فى داره صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمره خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلاته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانت قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعد ان لديها

كريمان عزيزه عنده حسن تبدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد
والخبر لاستغناؤه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول
ابوهما قاعد ان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابوهما وخبره كريمة وهذه
الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور
في لديها فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزه عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته
وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة
مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حذف حذر
الغلط واعط كل موصول حقه (وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول
مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور ٧ والظرف اذا تضمن هذه
الاشياء ويخرج كل اسم لازم التذكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز
المنصوب وكنكرة تقيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في زيد ايمان رجل والاستغراق
في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النسب في نحو لا احد
٨ ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل
حيذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرنا في باب
الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله والمصدر العامل اذا يجوز
نحو مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من
جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في
زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا
عن الفاعل (وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت
سيرا) وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه (واجاز
المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة
المفرد فلا يصلح لكونه صلة وقبح الاخبار عن المصدر الذي للتأكيد اعري الاخبار
عن فائدة معتبرة والمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر والمجرور بالكاف وواو القسم
وتائه وحتى ومذوم مذوكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتييز الاعداد
المجرور فان المحققين استنبجوا الاخبار عنه لوجوب كون المقسم صريحا في تعيين الجنس
والاضمار يخل بذلك (وبعضهم جوزة نحو الذي هذا مائة الدرهم والمقادير المبهمة
المفسرة بما بعدها نحو را قود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة والمضاف دون
المضاف اليه اذا تضمن لا يضاف والموصوف بدون الصفة كالصفة بدون الصفة والموصوف قال لان
بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط (واما البديل والمبدل منه
فبعضهم لا يجوز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان
البديل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاني
زيد ابوك ان اخبر عن البديل عند من يجعل البديل في حكم تكرير العامل (وبعضهم

٧ والحرف نسخه

٨ قوله (ولا عريب
ولا كتيع) اي احد

أجاز الأخبار عن كل واحد منهما فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي
مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا
عن المبدل الذي مررت برجل به زيد بأعادة الجار لأن المجرور لا منفصل له ويجوز أن
يقول برجل هو واضعا للرفوع مقام المجرور (والمجوزون اختلفوا في بدل البعض
والاشتمال فأجازوه الاخفش اذا ضمير نفس مابعد ومنعه الزيادة اذا ضمير لا يدل على
البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكثير عسى واخواتها وكالفاظ التأكيـ
د في الأشهر اذ تلك الانفاط معتبرة في افادة التأكيـد وايضا يبقى خبر الموصول تأكيـدا بلا
مؤكـد وكعبان البيان دون المعطوف والمضاف اليه ٢ من الكنى والاعلام للاناسي
وغيرها كابي القاسم او امريء القيس وابن آوى وابن عرس وابن قرة وابن مقرض
وام حنين وسام أبرص اذا مضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا قرح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر
وبعلبك وكذا ومنذ فانهما لا يضر ان وكذا كل ظاهر قام مقام المضمير في نحو الحاقـة
ما الحاقـة وقوله لا اري الموت يسبق الموت شئ * مما اظهـاره يفيد التفخيم (ومنـع
بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز
اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور يرب وفاعل نعم وبئس
واخواتهما فان هذه الضمائر لا تنـبـي الـامـهـمة مـمـزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق
لفيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم
اذا المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير
كما كان راجعا الى زيد لم يجوز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام الخبر عنه ضمير عائد الى الموصول
وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو
خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ
وقولك هو في الاخير ليس في خبر زيد (قوله والاسم المشتمل عليه) اى الاسم الذي
احـد جزئية ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع
المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ (قوله عليه) اى على
الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك
المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما (وقال
الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في
الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه
ضميره وقد اخرج زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشئ
لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار
زيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه
اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون
ذلك الشخص زيد او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهى ان زيدا

٢ من الاعلام والكنى
للوحوش و احناش
الارض وغيرها نسخة

مضروب أخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد (وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لاتعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته (وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الاتهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كامرا وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وماواهم وكذا كم الخبرية وكأئن لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتكئة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سخر وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان وليك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بنى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فنقول الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذى ضربت له تأديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيد ان فى ضرب الزيد ان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ما جاء فى الزيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذى كان فى الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد فى ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربة انا زيد هذا عند النجاة وقد تقدم فى باب المضمرات ان المنفصل فى مثله تأكيد للمستتر لفاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة فى باب المضمر اعنى المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا فى ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا

لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا خبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز
الرجوع الى المعنى كافي ﴿ انا الذي سميتني امي حيدرة ﴾ لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار
عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت
فليس اذن قوله ﴿ القاتلي انت انا ﴾ صحيح الاخبار عن الكاف على ما تقدم الاشارة
اليه (واما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما وائ وسائر الموصولات لانه ام الباب
وهو اكثر استعمالا ولا يكون الموصولا (واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول وابرار الضمير كافي نحو الضارب
انازيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر (ولتذكر حكم الاخبار في باب
التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب وبراى
ترتيب المتنازعين على حالهما ما يمكن لماصر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة
المتضمنة للخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل
الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت خبرا بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم
زيد قام مقام زيد ضمير فاستقر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام الخبر عنه كما
كان في الخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف
واللام عند الروماني وابن السراج وجاعة من التأخيرين الضارب واكرم زيد عطفت
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على
ما قدمنا (والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالخبر عنه في الاخير خبرا
عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والمكرم زيد وكأنه
في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل
قوله ﴿ الى الملك القرم وابن الهمام ﴾ وليث الكتيبة في المزدحم ﴿ وعزى الرمانى
الى المازني ﴾ وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فملتين
لان المبتدأ والخبر نظيرا للفعل والفاعل (فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المذهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك
وما ذكر من قصد التشاكل بالايان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيما
لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة
التغير (واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة ٤ من حيث كون
المتنازع فيه بجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعلمت الاول في مسئلتنا قلت
ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستقر
في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم
زيد (وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم
هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل

٤ من حيث لم تستغن
احديهما عن الاخرى
لاجل التنازع بينهما
نسخه

الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربت واكرمت
 زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
 فقط لان الثانية عطفت على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد
 تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجوز جعل الضمير
 على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله
 لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرمت وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه
 ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرمت زيدا انا (وعند
 الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب
 اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة (وقياس قول المازني الضارب انا
 والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذهب
 الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام
 الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل
 لان ضمير الف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا جرى الصفة على غير من هي له
 وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل (وتقول على مذهب
 الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر
 والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول
 نحو ضربت واكرمته زيدا بابرز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع
 مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب
 واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين (وعند الاخفش عند الضارب زيدا والمكرم
 انا قدمت زيد الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلاته (وعند
 المازني الضارب زيدا انا والمكرم انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت
 سواء عند كلهم (واما الاخبار عن زيدا بالذي فنقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد
 تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه
 انا واكرمته زيدا الهاء في الضاربه وهو الضمير القائم مقام زيد وبرزت انا جرى الصفة
 على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضاربه
 انا والمكرم انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة
 المعطوفة اعني المكرم انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في ضربتي
 وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربته وضرب زيدا
 انا ولا تقول ضربتي ٩ ولا ضربت لأمرو والتنازع باق على حاله (وتقول في التثنية على
 مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدان انا (وعند الكسائي الذي ضربته
 وضرب الزيدان انا يحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا
 انا ابرزت هو جرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق (وعلى مذهب الاخفش
 الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر

٩ وضربت زيدا عند
 اعمال الثاني مخبرا عن الياء
 والتاء بالذي الذي ضربته
 وضرب زيدا انا ولا تقول
 ضربتي ولا ضربت كما مر

نصفه

٣ قوله (وعند المازني
الضاربتى والضاربها انا
هند) انا خبر الضاربها
وهند خبر الضاربتى
قوله (الضاربتى هند انا)
انا فاعل بارز وهند خبر
عنهما

٦ قوله عند الاخفش
الضارب والضاربتى هند
اناه لم يظهر لنا خير انا
هنا فائدة و الظاهر
تقديمه كقدمه في الاخبار
عن الياء فان نظر الى
ان الاصل قد وجد فيه
بعد الجملة الثانية ما هو من
تمت الاول في المعنى وجب
ان يراعى ذلك مطلقا في
جميع الصور سواء اعمل
الثاني او الاول الا ان
يكون هناك مانع عن تلك
الرعاية

٧ وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل نسخه
٨ قوله مخبرا عن الياء آه
نحو ضربت واكرمت
زيدا على اعمال الثاني
(قوله وعند الاخفش)
وفي تأخير انا ههنا مراعاة
لحال الاصل حيث وقع
فيه بعض متعلقات الجملة
الاولى متأخرا عن الثانية
وفي الاخبار عن التاء قدم
انا على حاله لثلا يشبه
بالتأكيد لو اخر ٩ قوله والضاربتى هي هند وهي خبر الضاربتى

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه وليس بقياس في جميع
المواضع (وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيد انا والاولى
ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربتى هو مبتدأ وخبر والضارب
زيد انا والاولى الضاربتى زيد لما مروا ان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذي ضربني
وضاربتى زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مروا بالالف واللام الضاربتى
وضاربتى زيد (وعند الاخفش الضاربتى والضارب انا زيد بارز انا جرى ضاربه على
غير من هوله (وعند المازني الضاربتى هو والاولى الضاربتى زيد والضارب انا زيد وان
اعملت الاول والمختار ضربتني وضاربتى هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع
قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذى الذي ضربته وضاربتى هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند انا وهند فاعل ضاربتى (وعند الاخفش
الضاربتى هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لثلا يفضل بين بعض الصلة
وبعض بالاجنبى (وعند المازني الضاربتى هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند
بالتى التى ضربتني وضاربتى هند وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند (وعند
الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند (٣ وعند المازني الضاربتى والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضاربتى هند بالذى عند اعمال الثاني الذي
ضرب وضاربتى هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضاربتى
هند انا ٦ وعند الاخفش الضارب والضاربتى هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب
والضاربتى هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره ٧ وعن الياء الضارب انا والضاربتى
هند انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضاربتى هند والضاربها انا وضاربتى
هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وبرزت انا جرى الصفة على غير صاحبها (وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتى هند (وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتى
هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى عن التاء والياء الذي ضرب وضاربتى هند انا
وبالالف واللام الضارب وضاربتى هند انا والتنازع باق فيهما (وعند الاخفش
الضارب هند والضاربتى هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر (ويقول المازني ٨ مخبرا
عن التاء الضارب هند والضاربتى هي انا وانا خبرا لضارب وعن الياء الضارب هند انا
والضاربتى هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتى التى ضربتها وضاربتى هند وباللام الضاربها
انا وضاربتى هند (وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند (وعند المازني الضاربها
انا والضاربتى هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا
عن التاء والياء بالذى الذى اعطى واعطاء زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاء زيد درهما
انا والتنازع باق في الصورتين (وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد درهما انا واما المازني
فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطيه هو
ايام انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول يرد مفعولى وفي الثاني باقامة الضميرين

مقام معموله الظاهرين بلا ضرورة ولو ملك في هذا الباب سبيله في التعمد الى واحد
اعني جعل الكلام جلتين لقول المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هواياه انا وان اخبرت
عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد
باراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وباراز انا بحري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى
اي اى كائين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازني يقول
من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف ما به كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر
الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه
او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربك ولو قلت
المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول
قبل الذ كر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن درهم
قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام
المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطيه انا والمعطى انا يحذف الضمير
والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كضربك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف
نحو المعطيه انا زيد او المعطيه او المعطى اياه هو درهم وتقول في ظنت وظنني زيدا حاك
مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اياك انا وباللام الظان وظنه زيدا حاك
انا يحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اياك
انا (والمازني لو جعله جلتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اياك انا والظانه هو اياه
انا فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اياك وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اياك زيد والظانه انا اياك
وظنني اياه او ظننه زيد نحو خلتك وخلتك اياه على ماضى في المضمرات اظهرت ضمير
المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبمضمر يحذفه مراعاة للاصل واظهرت
ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر
وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها (وعند الاخفش الظانه انا اياك والظانه
او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اياك قلت الذي ظننت وظننته زيد او ظننته اياه اخوك
والظان انا زيد اياه وظننته او ظننته اياه اخوك واجار بعضهم الظانه انا زيدا والاولى
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس
باولهما (وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانه هو اخوك
كما مر في خلتك وضربك وباراز الضمير في الظانه هو والظاني هو اياه لكون الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن
العاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا
عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا ٩ وباللام المعلم واعلمه زيد

٩ وان اخبرت عن زيد
بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمني عمرا منطلقا زيد
نفسه

عمرًا منطلقًا أنا (وعند الاخفش المعلم والمعلم زيد عمرًا منطلقًا أنا وان اخبرت عن زيد
بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرًا منطلقًا زيد وباللام المعلم أنا واعلمني عمرًا منطلقًا زيد
هذا عند من يحيز الاختصار على المفعول الاول (وعند سيبويه المعلم أنا عمرًا منطلقًا
واعلمني اياه زيد) وعند الاخفش المعلم أنا والمعلم عمرًا منطلقًا زيد اذا اقتصر على اول
المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم أنا عمرًا منطلقًا والمعلم اياه زيد فإياه الاول لعمره والثاني
لمنطلقًا ويجوز المعلم اياه زيد نحو ضريك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي
قلت الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقًا عمرو وباللام المعلم أنا زيد اياه منطلقًا واعلمني
ياه زيد عمرو ابرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يحز حذفه
لأن ما أتت اللام لا يحدف على الاصح وجعلته منفصلاً اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت
المعلم أنا لا يلبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقًا لأن
ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث (قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول
اعني زيدًا لئلا يلبس الثاني بالاول) ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين
فقط لم يحز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لأن ذكر احد الباقيين يوجب
ذكر الثاني فيعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول
لتيبين من اول الامر ان الضمير ليس بالمفعول الاول (وتقول على مذهب الاخفش المعلم
أنا زيدًا اياه منطلقًا والمعلم هو اياه عمرو فإياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام
عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقًا بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمني زيد عمرًا اياه منطلقًا والمعلم أنا زيدًا عمرًا اياه واعلمني اياه منطلقًا ابرزت أنا لجرى
الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرًا لئلا
يلبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرًا لذكر الثالث اعني ضمير اللام
واما ذكر الاول اعني زيدًا ففيه نظر المذكور ويجوز اعلمني اياه (وعند الاخفش
المعلم أنا زيدًا عمرًا اياه والمعلم هو اياه منطلقًا او المعلم اياه هو وانما ابرزت هو لجرى
الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة * قوله (وما الاسمية
موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفة) لما كان في المذنيات
ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين
ما يوافق اسم الفعل في اللفظ من المذنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب
قطام الموافقة لباب تزال ولو لا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس
يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فتها (قوله وما الاسمية) اعلم ان ما تكون حرفية
ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية
وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف (قوله موصولة) كما ذكرنا والاستفهامية نحو
ما صنعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله * ما انت ويب ايك والفخر *
ومعنى التعظيم كقوله * ياسيد اما انت من سيد ٣ و * الحاقة ما الحاقة *
ومعنى الانكار نحو * فيم انت من ذكرها * اي لا تذكرها على احد التساويلات

٣ تمامه موطأ الاكتاف
رحب الذراع

وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف
وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع **ككلمة** موضوعا للاستفهام فلا
يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم
يحذف ٤ آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه حرفا صحيحا ولا آخر اى
لجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقبضاء الالف ثابتا قال * على ما قام يشتمنى
لثيم * ٦ كخنزير تمرغ في دمان * واذا جاء ذابعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو
ما ذاتشغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الامع ما صار مامع ذا
ككلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه
من الحوادث ولذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية
في التصدر والشرطية في نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بفرد نحو مررت
بما محب لك واما بجملة كقوله * ربما تكره النفوس من الامر * ٧ له فرجة كحل
العقال * وجاز ان يكون ما ههنا كافة كافي قوله تعالى ﴿ربما يود الذين﴾ قال المصنف
الان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار
والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا
قوله ولا يمنع ان تكون من المتعلقة بتكره وهى للتعويض كافي اخذت من الدراهم اى
من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان
اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتقيض (وعنى بالتامة
نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التجهية عند سيويه ونعمهاى اى نعم شيئا هى عند
الزحشرى وابى على وتكون ايضا مامعرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند
سيويه بمعنى الشئ * قال في ﴿فنعماهى﴾ اى نعم الشئ * هى وكذا في دقته ذقانعا اى
نعم الشئ ونعم الدق (وما المصدرية حرف عند سيويه اسم موصول عند الاخفش
والرمانى والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها
وذلك نحو قول على رضى الله عنه في النهج ﴿نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذى
نزلت في الرخاء﴾ اى نزولا كالنزول الذى نزله في الرخاء (قوله وصفة) اختلف
في ما التلى النكرة لافادة الابهام وتوكيد التشكير فقال بعضهم اسم فعنى قوله مثلا
ماى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة
الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما
زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو ﴿فيمارحة من الله﴾ ووصفيتها لم تثبت
فالخيل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ماهذه اما التحقير نحو هل اعطيت
الاعطية ماو التعظيم نحو * لامر ما جدد قصيراته * ولا مر ما يسود من يسود *
او التنويع نحو اضربه ضربا ماى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعاني
كلها في الابهام وتأكيد التشكير اى عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لهظته

٤ آخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه
حرفا صحيحا ولا من اى
لجرى آخره مجرى الحرف
نسخه

٦ قوله (كخنزير تمرغ
في الدمان) اذا انشقت
الضلة عن عفن وسواد
قل قد اصابه الدمان
٧ لها رواية

وضربا مجهولا غير معين * قوله (ومن كذلك الا في التمام والصفة) اما من الموصولة
فمحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالفرد كقوله * فكفى بناء فضلا على من
غيرنا * حب النبي محمد ايانا * وبالجملة كقوله * رب من انضجت غيظا صدره * قد
تمنى لم يموت لم يطع * ولا ينجى تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي
علي فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ونجى عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا
* آل الزبير سام المجد قد علمت * ٨ ذاك العشرة والاثرون من عدادا * (وهى عند
البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا * ٩ يا شاة من قنص
لمن حلت له * حرمت على وليها لم تحرم * والمشهور يا شاة ما قنص (وعلة بناء
ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصوليتين ظاهرة ٢ واما الموصوفتان فاما
لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لما شابهتهما لهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة
(ومن في وجوهها لذى العلم ولا تفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليباً
كقوله تعالى * ومن لستم له برازقين * وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تعالى * ففهم من عشى على بطنه * ومنهم من عشى على اربع *
وذلك لانه قال تعالى ومنهم والضمير عائدا الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على
هذا التغليب فقال من عشى على بطنه ومن عشى على اربع (وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العسالم قليلا حتى ابوزيد سبحان من سخر كن لنا وسبحان ما سجع الرعد بحمده
وقال تعالى * وما ملكت ايمانكم * وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو
زيد ماهو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل
ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال حقيقة الشيء
ماهية وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المسائة او نقول انه
منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنى تقول ماهذا افرس
ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيدا وعمره لم تقل ماهو
وقلت من هو وقول فرعون ومارب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا
قال موسى عليه السلام * رب السموات * ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون
موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تبنيها لفرعون على انه
تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهية غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر كن
لنا وما سجع الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية (ومن وما في اللفظ
مفردان مذكر ان صالحان للثنى والجمع والمؤنث فان عني بهما احد هذه الاشياء
فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان
كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذلك في غير من وما نقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى * خلقكم
من نفس واحدة * والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة

٨ قوله (ذاك العشرة
والاثرون) الثروة كثرة
العدد يقال ثرا القوم
يثرون اذا كثروا ونحو
٩ قوله (يا شاة من قنص)
القنص بالتحريك الصيد
كالقنص

٢ واما لان وضعهما
وضع الحروف كما قيل
وهذه الاخيرة تعني
في وجوهها نسخ

اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يحكى في باب العدد (وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظه منهن فلماذا لم يختلف القراء في تذكير ﴿ من يقنت منكن ﴾ ومن يأت ﴿ بخلاف قوله تعالى ﴿ وتعمل ﴾ لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال ﴿ نؤتها اجرها ﴾ وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من حبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لى المحسولة على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقتها للمبتدأ تذكيرا وتأنثا و افرادا وتنثية وجما (واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التى صدر الصلة كافي قولهم ما انا بالذى قاتل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا و لكون مراعاة اللفظ اكثر و اولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاهان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ﴿ من يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار ﴾ حملا على اللفظ ثم قال ﴿ خالدين ﴾ حملا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال ﴿ خالدين فيها ابدًا قد احسن الله رزقا ﴾ واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابوسعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء خلفاء موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خداهم لم يحز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كن وما للفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك خلفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لاليها وان لم يحكى بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله ﴿ او تصبى في الظامن المولى ﴾ اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة ٦ قوله (واى واية كن وهى معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها) قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتأنيث والافراد والتنثية والجمع فالى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ﴿ ايا ماندعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا عرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ٧ كافي نحو مررت باى معجب لك قبل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيه خلافا كما مر فلا درى لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كن التى لا تقع صفة ولعله رأى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى برجل اى رجل اى برجل

٦ مقدر مفرد اللفظ اى
فى الجمع الظاهر عن

٧ (قوله كافي نحو مررت)
اى مثل ما

عظيم يسأل عن حالة لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف (واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان والتان وذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف يعرب بل ما هو لازم الاضافة ٨ الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشر وكمرجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يحكى في الظروف المبنية وانما الزمومها الاضافة لان وضعها لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما في قوله تعالى ﴿اياماتدعوا﴾ ٩ الا في كائين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمتبني على ما يحكى في الكنسايات (قوله الا اذا حذف صدر صلتها) صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف ملها شئ فلا تبني اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه (٢ وانما يحذف كثيرا مع اى دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه بالنظر الى موصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبنية للموصول كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ (قال سيويه والاعراب مع حذف الصدر لفة جيدة وجاء في الشواذ ﴿ايهم اشد على الرحمن﴾ ينصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكما لها بل حذف احد جزئيهما وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اى الخبر (قال الجرعى خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الامنصوبا وان لم يضاف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكللام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين (والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يحكى من مذهبهما (قال سيويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى اورفعوا او ضخوا لاتبعناهم (قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد (وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها خبرها وهى استفهامية لاموصولة قالوا وهى في الآية مبتدأ خبره اشد ومن كل

٨ فخمسة عشر غير معرب واما كمرجل فانه قد ينصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة نسخة
٩ (قوله الا في كائين فانه مقطوع عن الاضافة) اى بلا تقدير المضاف اليه ٢ وانما يحذف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة وبقاء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اى في نفسها آه نسخة

٣٥ (قوله فيكون من للتبعيض) أي لنزاع بعض كل شيعة يقال فيهم أيهم

٤ (قوله قال الخليل وإيهم آه) وفي الكشف أن تقدير الآية عند الخليل لنزاع الذين يقال فيهم أيهم أشد ثم قال ويجوز أن يكون انزع واقعا على من كل شيعة أي لنزاع بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم قليل أيهم أشد أي الذين هم أشد

٥ الصواب لجماعته أي افضل لطلبه نسجه

٦ (قوله من كل فريق يشيع) أي يشيعهم اعتاهم وهذا الظاهر في المعنى من يشيعهم

٧ قوله (يشيع آه) شاعه أي تبعه واشاعه أي جعله تابعا

٨ (قوله انحب فيقضى ام ضلال وباطل) قيل أراد مرءا معنا يقول عليه نذر في الاجتهاد في طلب المال وتخصيل الامال فهو يسعى في ذلك وفاء بالنزاع هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواء لا بعقله

شيعة معمول لنزاع كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى ﴿واوتيت من كل شيء﴾ ٣ فتكون من التبعض والكلام محكي اعني ان ايهم أشد صفة شيعة على اضمار القول أي كل شيعة مقول فيهم أيهم أشد كقوله ﴿جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط﴾ ٤ قال الخليل وإيهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل أي اضرب الذي يقال له ٥ ايهم افضل كما قال الاخطل ﴿واقدايت مع الفتاة بنزل﴾ فابيت لاخرج ولا محروم ﴿أي ابيت مقولا في لاخرج ولا محروم أي هو لاخرج ولا محروم﴾ قال سيويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث أي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يحكى في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل أي معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يحكى في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء وإي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون استفهامية اذ لا معنى لها الاعلى وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده (وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كاهو مذهب من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لنزاع وإيهم أشد جملة مستأنفة لاتعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة أي لنزاع ايهم ٦ من كل فريق ٧ يشيع ايهم هو أشد وإي بمعنى الذي (وعند أبي عروبة اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتأنيث فزاد على مذهب في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واخذت بناء التأنيث بلاعمية (وغيره يصرفها وهو القياس ﴿قوله﴾ (وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر أي شيء وجوابه نصب) اعلم ان ذا لايجز موصولة ولا زائدة الامع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذاهو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي أي ما الذي هو خير منك على حذف المبتدأ نحو ماانا بانذي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الإشارة لا غير ويحتمل في ﴿من ذا الذي يقرض الله﴾ وماذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم إشارة كما في قوله تعالى ﴿امن هذا الذي هو جند لكم﴾ وهاء التنية تدخل على اسم الإشارة فيقال ايضا ما هذا الذي تقول وقد جاء زائدة بعد ما الموصولة قال ﴿دعي ماذا علمت سابقه﴾ ولكن بالغيب نبئيني ﴿ولقائل ان يمنع محيى ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت زيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ﴿يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ ورفع البدل في قوله ﴿الانسأ لان المرء ماذا يحاول﴾ ٨ أنحب فيقضى ام ضلال وباطل ﴿فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا الزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما﴾ (والذي جلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع الجواب والبدل في القصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبتدأ

٩ ثم ان حذف الضمير من
الجملة الخبرية قليل كما مر
نسخه

منه فوجب ان يكون ما ذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ٩ واما ما ذكر من
حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو
ما ذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة
كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر
في المبتدأ (وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات
لزمها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا قبلها احدهما فكان الثاقل
الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة
اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها
بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ما ذا
اذن جملة ابتدائية ذات مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيدييه ما مبتدأ مع تنكيره
وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على
انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى ﴿اساطير
الاولين﴾ ليس بجواب لقوله لا كفار ﴿ما ذا انزل ربكم﴾ اذ لو كان جوابا له لكان
المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرّون بالانزال
فهو اذن كلام مستأنف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان
ذا مزينة فاما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون
الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضممار مثل الفعل الذى انتصب به
ما في السؤال فحذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ﴿ما ذا انزل ربكم﴾ قالوا خيرا ﴿
اى انزل خيرا وانما لزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح
٢ بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل
تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كافى قوله تعالى ﴿قل العفو﴾ وان اشتغل الفعل
بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا تفعله او بمتعلقه نحو ما ذا تقضى حقه فكون ما مبتدأ اولى
وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في نحو ما ذا قيل وما
ذا عرض ٣ وقوله تعالى ﴿وما ذا عليهم لو آمنوا﴾ وما ذا احل لهم ﴿مما ليس بعد ذا فعل
ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلقة بالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة
رفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر ﴿وما ذا عسى
الواشون ان يتحدثوا﴾ سوى ان يقولوا اننى لك عاشق ﴿قيل ذا فيه زائدة لاموصولة
اذا الصلة لا تكون الاخبارية وعسى ليس بخبر وهذا يابز مهم في خبر المبتدأ ايضا (فان قيل خبر
المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبا بكم﴾ وزيد اضربه (قيل الصلة
ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله ﴿وانى لراجع نظرة قبل التى﴾ لعل وان شطت نواها
ازورها ﴿وعسى و لعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للنازع ان يقدره ايضا في

٢ بتقدير الانزال والرفع
كان محتملا لان يقدر
الموصول المذكور في
السؤال مبتدأ كافى قوله
العفو وان يكون المبتدأ
غيره والكلام مستأنف
كما ذكرنا في قوله اساطير
الاولين نسخه
٣ وما ذا حدث فما كان
الفعل فيه لازما فهو
جملة اسمية سواء كانت
ذا مزينة او موصولة
رفع البدل واجب ورفع
الجواب مختار على كل
ومثله قوله وما ذا عليهم
لو آمنوا وقول الشاعر
نسخه

خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا ليكون ان موصولة فالتقدير
 ان يتحدثوا به هذا * ولا بأس ان تذكر بعض ما هم له المصنف من احكام الموصول
 واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فتقول الموصول والصلة كجزئ اسم
 وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التأخر فلا تقدم الصلة
 ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك
 المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءا منها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة
 بما قبل الموصول بان تكون مصدرة بل اولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له
 تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول
 والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين
 والتأكيذ ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجىء الا بعد تمام الكلمة
 وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اماصلة للمعنى
 او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهرة عليها كما يجىء بعد من جواز
 حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله * من اللواتى واللى * زعم ان
 كبرت لداتى * وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت
 لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجنبي ان زيدا
 ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدريه هى والجملة التى بعدها تأويل المصدر
 فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الاعلى
 فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما هو فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع
 ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف
 على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربوني
 غلما نه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول
 جاء فى الذى قائم ابوه والذى ضرب زيدا اخوه والذى زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه
 (فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزئ اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا
 كجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
) قلت بلى هما ايضا كجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل
 كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى
 هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول الامر قبيح بهذا فساد قول من قال ان خبر
 مادام لا يتقدم على اسمه (ويجوز قليلا حذف صلة الموصون الاسمى غير الالف واللام
 اذا علمت قال * فان ادع اللواتى من اناس * اضاموهن لادع * الذين * وقد ائتم
 حذفها مع اللتى معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهي ليقيد حذفها ان الداهيتين
 الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى حيز البيان
 فلذلك تركنا على ابها بمها بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير اللتى للمعظم كفى قوله
 * دونهية تصغر منها الانامل * واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من

ه ادعوا نسخته

الموصلات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى ﴿ وما لنا الا له مقام معلوم ﴾ اى الامن له مقام ونحوه قول المتنبي ﴿ بس الى سهرت من طربي ﴾ ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت ٧ البيت اكرم اهله ﴿ واقعد في افناء بالاصائل ﴾ ولا وجد منع البصريين من من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وان كانت فاء وعينا كشية وسه وليس الموصل بالزق منهما (ولا يحذف من الموصلات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كالتبني في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنسابة عنها ﴿ واما احكام من وما واي في الاستفهام فقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جازلك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيته في لفظ من تقول منواذ قيل جاءني رجل ومنواذ قيل رأيت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنة اذا قيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنان اذا قيل جاءتنى ضابتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف (اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي المذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتقن مخاطب ان السؤال عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نمسا (وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كونهما سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يحكى لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة في الاستفهام عن التكرات فلم يطلب التخفيف بحذف ٢ المستؤل عنه كما في التكرات ولو كررت ايضا التكرات لم يحجز حكايتهما بعد من لان النكرة المكررة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اول لا تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة ٣ فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التخصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه يورده بعدها المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من فرمما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها (واما الاشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من لا عقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك اى بل تقول فيها اى يافتي وايا يافتي وبأى يافتي كالتبني فلان من مبنية ٤ مستنكر عليها الاعراب قصدوا تبجيلها من الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الاغلب وهو اصل المثني والجمع والمؤنث

٦ (قوله بس الى سهرت من طربي اى سهرت من طربي اى التي سهرت فيها تمامه شوقا الى من يبيت برقدتها ٧ (قوله البيت اكرم اى الذي اكرم ٢ المعارف كما طلب بحذف التكرات ولو ذكرت نسخة

٣ وانما كثرت الحكاية في السؤال عن التكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فرمما او هم هذا اللفظ ان السؤال عنه معهود آخر غير هذا المذكور في كلام المخاطب وازالة الابهام بابراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط آه نسخة

٤ يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا عليها العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب آه نسخة

اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معرفة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لاوصلا ولا وقفا (واما زادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم اوحكوا حركات المنكر كما هي لكنت الكلمة في حالة الوقف بحركة ه بصورة الرفع والجر وهذا خلاف مادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد (وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اى ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في مئة اذهاء التأنيث لا تكون في الوقف الاساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولي من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولي واجر وامانات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد بحرى مسلمات وهندسات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومينى ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجارى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في مئتان ومئتين تنبيه على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت للمم تتخضض التاء لتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحومنت والاكثر تحريكها فيه ٦ لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التأنيث كما هو حقها واما في المثني فقد حكيت الاعراب لجيشك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو مئتان ومئتين وقد جاء نحو مئتان بحرك النون التي قبل التاء هذا (ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن التكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المدوالين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور حاكيا للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثني والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها لكل بلفظ واحد فنقول اذا قيل جاء في رجل اورجلان اورجال اوامراة اوامراة اونسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولاعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور (واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جازلك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني والمجموع والمؤنث في لفظها ٢ الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اى يافى واى يافى وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية

٥ ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات نسخة

٦ لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيث مفتوح ما قبلها ومنقلبا هاء في الوقف ادل على كونها لتأنيث واما نحو قوله * م بل جوز تيهاء كظهر الحففت * وكتاء بنت واخت قفليلان وربما جاء آه نسخة

م (قوله بل جوز تيهاء) الجوز الوسط ورب مقدرة بعد بل ٢ قوله (الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور) وقس عليه التثنية والجمع والمؤنث

في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية فمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان تستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فيمن في من واما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من وذك في اي ٣ وجد آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فنقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضممار الجار قليل نادر وايضا تنية اي وجعها لغير الحكاية ضعيفان كما مر (٤) والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومجملها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو (واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقول من يافتي ومن يافتي ومن يافتي وعليه جل قول الشاعر * اتواناري فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت ه عوا ظلاما * وليس بشئ ٦ لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكي (وحكي يونس انه سمع ضرب من منا استفهام عن الضارب والمضروب قال سيديويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام (واما اعرابها فقبل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والافكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية الاترى الى قوله منون انتم و ليس يحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جائني رجل وامرأتان من ومنان وعليه فقس (واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فمين قال لقيت رجلا وجارين وعليه فقس (واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لاحكاية فيها ولا في من بعد حذفها (وحكى البرد عن يونس ولم يحكمه عنه سيديويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد (واجاز ذلك سيديويه لاعلى وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يحكى (ونالها ان تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيديويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قدرأته فنقول منا ويقال خلف دار عبدالله فيقال دار مني (اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الجواز ومذهب بنى تميم فاهل الجواز يحكون العلم بعد من بشروط (واما خصصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ٢ لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما يأتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انصب (والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه

٣ قوله (وجد آخر وصلا) ويعرف من ذلك حال الوقف عليها لانها كسائر العربيات كما مر

٤ قوله (والاولى آه) هذا هو الوجه الثاني

٥ قوله (عوا ظلاما) عم صياحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم نعم كما يقال كل قال يونس هو من وعت الداراعها وعما اذا قلت لها انعمي

٦ قوله (لانه لم يتقدم جمع منكر) وتقدير انه كان في لفظ الجن نكرة فاستفهم الواصل عنها بناء على ان الحاق العلامة لا يكون الا في استفهام عن النكرة كما علم بالاستقراء تصف ٢ لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه اذل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد امران رفع الابهام تكثير الاستعمال انصب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فتناسب ان لا ينصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط آه نسجه

ولامعطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابهها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان السؤال عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا اباعه من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير ثم لوصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علين لم يمنع حكاية عند اهل الجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جواز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا بن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير (واما عطف النسق بلا تكرار من فهو كسائر التوابع عند بنون في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما (وحكى سيويه عن قوم واستحسنه انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيد واخاه عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخاه عمرو (والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بمد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل تجب الرفع لان المتبوع لا تجوز حكاية فكذا السابع واما ان عدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه تجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم ٤ وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كالموافد (ومن الشروط وان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال الالبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال اتما هو عن ذكره دون غيره وتجوز حكاية النقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يحكى بيانه وكذا اختلف في حكاية مشي العلم وجموعه فالجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمة بالثنية والجمع كما يحكى في باب العلم (ثم نقول اذا حكى ما بعد من فن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لاعلى انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالتكلم مرفوع الموضع ثمذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا ٥ في اول الكتاب (وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف ٦ لما مر هناك وقبجاه حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى (وانما بتوهم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فتوابه مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس (واما اذا سألت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى

٤ لا نقطاع الثاني عن الاول
صريحاً فيكون لكل واحد
من المعطوف والمعطوف
عليه حكم نفسه لو انفرد
نسخه

٥ في المضاف الى ياء المتكلم
نسخه

٦ للزوم الجر بجار مقدر
كما مضى هناك نسخه

فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزید قلت اى زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى اى فكرهوا ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد هذا (وربما حكى بعض العرب الاسم على كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان) قال سيويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سألہ فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللفظة تجوز الحكاية اذا سألت من اوى من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كامر (واذا سألت من عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لابل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا اوركت اعوج جازلك ان تقول آلمنى اى البكرى او القرشى تأتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك فى المسؤل عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم ٧ المنسوبة الى من لابد فيها من الالف واللام وتحقق ياء النسب آخر من كما كان آخر المسؤل عنده والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام ٨ على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد او التسهيل كما يحى فى التصريف فى باب تخفيف همزة ان شاء الله تعالى وانما ادخلتها لانه كذلك فى المسؤل عنه لو صرحت به نحو البكرى او القرشى وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة العربات التى لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحق ياء النسب باخرها وبعضهم لا يأتى بهمزة الاستفهام فيقول المني اكتفاء بما فى من معنى الاستفهام (ويحكى فى لفظ المعنى اعراب العلم المسؤل عن نسبتته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية فى لفظ اى سواء فتقول لمن قال جاءنى زيد آلمنى يافنى وكذا آلمنى وآلمنيان وآلمنين وآلمنين وآلمنين فتقول رأيت زيدا فتقول آلمنى فتقول القرشى على انه وصف لزيد المذكور او لافى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضممار المتبدأ اى هو القرشى لاتصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام (قال مبرمان سألت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا وارادت ان تسأل عن صفته قال اقول آلمنى كاتى قلت الظريفى او العالمى او البرازى (قال السيرافى فى هذا تفرع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء فى الظريفى ونحوه لتأكيد كقيل فى اخرى ٩ ودواري (وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكى والبصرى فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس آلمنى او الماوى (قال السيرافى فى تفرع منه وليس بمسموع (واجاز الاخفش الاستفهام باى على وفق آلمنى قياسا فقال يقال آلمنى فيصلح للنسب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستئصال الياء آت الله اعلم قوله (اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد) اعلم انه انما يبنى ٣ اسماء الافعال لمشايتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا نقول ان صه اسم للاتكلم ومه اسم للاتفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معر بين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لامر با كسما هما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائين (ويجوز

٧ المنسوب الى شئ
نسخه

٨ على المني تقول آلمنى
بالمد لانه كذلك فى المسؤل
عنه لانك تقول آلمنى
او الهاشمى وايضا فان من
ضعف تضمنها للاستفهام
لصيورتها معرفة بسبب
معاملتها معاملة العربات التى
لا تتضمن معنى الحرف وهى
دخول لام التعريف عليها
ولحاق ياء النسب بها فأتى
بحرف الاستفهام وبعضهم
لا يأتى بها فيقول آلمنى
مقصورا اكتفاء به نسخه

٩ قوله ودواري (الدواري
الدهر يدور بالانسان احوالا
٢ قوله اسماء الافعال) اما
غير المنصرف فانه وان شابه
الفعل الذى اصله البناء
لكن مشابهته ضعيفة ليست
فى مرتبة مشابهة اسماء
الافعال ولذلك لم يبن قنامل

ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما وصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا (واما تعين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به ٣ وفداء لك الاقوام ٤ بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان ٥ وبطآن وشتان فانها ٦ كليات في المصادر وكهيات فانه كقوافة وتزال فانه كفجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في اصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للنسبة بينهما وزنا ولا لحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال (ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصرا اسم فعل نحو ايهما في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولما ودع اى انتعش ٧ وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت وسيجي معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لامنصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبقاؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واماخ وكخ واف واوه ونخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا اوتين بالحرف كما فالك فالاولى ان يقال ٨ بقاءها على ما كانت عليه وانها لم تنصرف مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعذك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والتجاء ان يقال انها باقية على المصدرية اذا لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعذك اى ابعد بعد او حذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا ٩ والتجاء اى انج التجاء والكاف حرف ص كما في ذلك (فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدر اذن باعتبار الاصل لافي حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذرب اصل

٣ قوله وفداء الفداء بكسر الفاء
يمد ويقصر ويفتحها بعض
صالح
٤ (قوله بالكسر آه) اى
بكسر الهزة وتنوينها
واما الفاء فكسورة على
ما يعلم من الصحاح وقال
بعضهم هي مفتوحة
٥ (قوله وبطآن) يقال
بطآن ذاخروجا اى بطؤ
اذا خروجا
٦ (قوله كليات) لواء بدية
ليانا اى مظه

٧ (قوله وبس) يقال
للساقبة بس وهو صوت
لراعى ليسكن به الساقبة
عند الحلب
٨ انها باقية على كونها
اسماء اصوات ولم تنصرف
آه نسخه

٩ (قوله التجاء اى انج
التجا) نجوت نجاء اى
اسرعت

مر فوض وعارض لازم (واما أمين فقيل سرياني وليس الامن اوزان العجمة كقبايل
وهابيل بمعنى افعل على ما فسرته النبي عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنهما
وبنى على الفتح ويخفف بخذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والتكثير ثم جعل اسم فعل (وكان
القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم
فعل لانا نقول لئلا صد ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما
الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد
في نحو رجك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب
اسم فعل كما يحى * ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها
مبتدأة لا خبر لها كما في اقامم الزيدان وليس بشئ * لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل
اى ذوقايم فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
باللفظ فان في قولك ٢ تسمع بالمعدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم
الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل
من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا
اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية
والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا
في المفعول المطلق (وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية
ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل
فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مع
مجرورين متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار ككلمة وكذا
الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل
وبنة عليين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك
وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا عليين فهي منقولة عن اصولها الى معنى
الفعل نقل الاعلام (وليس ما قال بعضهم ان صد مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لانه اسم بشئ ٣ اذ العربي القح ربما يقول صد مع
انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصحت او امتنع
او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود منه
المعنى لا اللفظ (وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنزة * كذب العتيق وماءشن
بارد * ان كنت سائلي غبوقا فاذهبي * اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر
الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب ٤ عليك البزر والنوى بنصب البزر (قال مجاهد بن
السري ان مصر تنصب به والين ترفع فعني كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه
ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستعجاب ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب

٢ قوله (تسمع بالمعدي)
قال الكسائي في المثل ان
تسمع بالمعدي خير من
ان تراه وهو تصغير معدي
منسوب الى معد وانما
خففت استنقا لا للجمع
بين الشديدين مع ياء
التصغير يضرب للرجل
الذى له صيت وذكر
في الناس فاذا رايت اذ دريت
مرآته وقال ابن السكيت
تسمع بالمعدي لان تراه قال
وكان تأويله تأويل امرائه
قال اسمع به ولا تراه
٣ قوله (اذ العربي القح)
اى الخالص

٤ قوله (عليك البزر)
البزر بزر البقل وغيره

عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذنه فانه كاذب فاذا قرن بكليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى عليك فخذنه ثم استعمل في الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان * قال وذيانية اوصت بنها * ٣ بان كذب القراطف والقرووف * اى عليكم بها (وكذب الحج) اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب الزم (قال ابو علي في كذب عليك البززان فاعل كذب مضمرا اى كذب السمن اى لم يوجد والبز منسوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له هذا في قول عنتره كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب) واسماء الافعال حكمها في التعدى والازوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تراد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعمد بحرف عادته اتصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف اجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما تضمنهما معنى الفعل (وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله * ٣ يا ايها المايح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمى ونكا * ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قد امك فخذها (واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذا الامر كثير ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها (اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا (واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا ينصب زيد مكان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذنه فقدا ممكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لیسادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتقاعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رجلك وثقلك اليك واذهب عنى ووراك اى تأخر وراك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فعنى هيهات اى ما بعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما سرعه وبطان اى ما بطاء والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهل وهات على ما يحى وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على السماع (فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك اولا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد

٢ قوله (بان كذب القراطف) القراطف القطيفة وهو دثار مخمل والقرف وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهى قشور الرمان ويجعل فيه الخلع وهو لم يطبخ ثوابل فيفرغ فيه اى عليكم بالقراطف والقرووف فاعتموها

٣ قوله (يا ايها المايح دلوى) المايح هو الذى ينزل البئر ويملاء الدلو وذلك اذا قل ماؤها

زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يحز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاءك اذ لم يأت ها زيدا بالاضافة كما جاء رويدك زيدا ومثله الجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه (وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لسكونه في مكان الفاعل وليس بشئ) لاننا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلي يمكن دعوى ذلك في نحو حيهاك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتها اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويدوها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف (وقال الكسائي الكاف في الجمع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا) وقال ابن بابشاد الكاف في الجمع حرف خطاب كما في ذلك ويطل قوله بما اورد على الفراء (واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتكثير وليست لتكثير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التكثير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان التنوين منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا فينتقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصح بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فعني صه اسكت السكوت المعهود للمعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت مخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه ٦ واما التكثير فيدفع كانه للابهام والتفخيم كما في قوله * الا ايها الطير المربة بالضحي * على خالد لقد وقعت على لحم * اي اللحم وای اللحم فكان معنى صه اسكت سكوتا وای سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلال وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التكثير دليل التعريف (وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني فالاول قول ذي الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم * وما بال تكليم الديار البلاقع * انما جاز غير ممنون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه مجرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجالا * واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما تعدية اولازمة (فن التعدية ها وهو اسم لخذوفه ثمانى لغات الاولى ها بالالف مفردة سا كنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق

٦ وكذا التكثير فعني صه
اسكت سكوتا اي افعل مطلق
السكوت عن كل كلام لان
سكوتا جنس لاتعين فيه
فيكون المعنى على انه يأمره
بالسكوت عن كل كلام لان
مطلق السكوت واقع على
كل سكوت يفرض عن اي
حديث كان وليس ترك آه
نسخه

هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاك هاكم
هاك هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف
نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف
الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء لكل السادسة ان
تصرف هذه الخامسة تصريف ذرودع السابعة ان تصرفها تصريف خف
(ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م اهاء واهاء بفتح همزة
المتكلم وكسرهما الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف نادو الثلاث الأخيرة
افعال غير متصرفة لاماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء
بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذوا اذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما هاء اى
ما اخذوما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على السابعة
نحو ما اخاف وما اخاف (ومنها هات بمعنى اعطى وتصرف بحسب المسامور افرادا
وثنية وجما وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته
تقول هات لاهاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما هاتيك كما اعطيك (قال الجوهري
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بنام التصرف ٢) وقال الخليل
اصل هات آت من اتي يؤتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء (ومن قال هو اسم فعل قال حقوق
الضائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كالحاشي
من حاشي وبسمل من بسم الله (ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كاذ كرنا فيقال
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا (وحكى ابو على عن الاخفش
انه يحكى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله * تدر الجاهج ضاحيا حاماتها * بله الاكف
كانها لم تخلق * بنصب الاكف ورفعها وجرحه واذ كان بمعنى اى كيف جازان يدخله من
حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فن بله ان يأتى بالصخرة كيف ومن اين
ويروى من بهل على القلب (وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله * اعطيهم الجهد
منى بله ما اسع * ان بله حرف جر كذا وخلا بمعنى سوى قيل ٣ ومنه قوله عليه
السلام بله ما اطلعتم عليه (ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال
ابو على لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به
فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر
قال ابو على تيل من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيويه ببس الرجل
في ببس (ومنها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير ارواد مصدر اروداى رفق
تصغير الترقيم اى ارفق رفقاً وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون ٦ تصغير رود
بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعنى ويجزى
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب * ورويد زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيرو

٢ قالوا وكذا يدخله في باب
الفعل الصريح

٣ قوله (ومنه قوله عليه
السلام بله

٤ ما اطلعتم عليه (وفي
الحديث القدسي اعددت
لعبادى الصالحين ما لا عين
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر بله بشر بله
ما اطلعتم عليه اى سوى
٥ قوله (كما حكى سيويه ببس

الرجل في ببس ببس الرجل)
ببأس وبأس اشتدت حاجته
وببأس في الذم منقول منه
٦ قوله (تصغير رود)
يقال فلان يمشى على رود
اى على مهل

رويدا الى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى ﴿ اهلهم رويدا ﴾
 يحتمل المصدر و صفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة
 الاستعمال ٧ بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا بنصب زيدا
 وانما فتح ٨ رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدا يحتمل ان يكون اسم فعل
 والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد زادما على رويدا اسم
 فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر اى دع الشعر
 (ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكف وايه اى زد فى الحديث اوفى العمل
 وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم
 الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الامونا وخطاء ذا الرمة فى قوله ﴿ وقفنا فقلنا ايه عن
 ام سالم ﴾ وقال ابن السرى انه اراد المتنون اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام
 سالم فتركه للضرورة (ومنها ايهما اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق
 الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معر بامضوبا كسقا ورعا اى كفا يقال
 ايهما عا ويجوز ان يكون اسم فعل مبني فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد
 المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى
 فى ايهما الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه واياهاء
 فيقال هيه وويهها (ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال ﴿ مهلا فداء لك الاقوام كلهم
 ﴾ وما ائمر من مال ومن ولد ﴿ اى ليفدك ﴾ ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كئاء حيث
 وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع
 واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما فى لكما الا ان اف يجوز
 اعرابه اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا
 واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا
 قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى يقال انها اسماء
 افعال يجوز فيها ان يقال بقائها على مصدرتها و بناؤها نظرا الى اصلها حين كان
 صوتا وهو الاقوى فى نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب
 على ما بينا هنالك فالاولى اذن ان نقول ان ماهو فى صورة المنصوب نحو اف او تقامبنى على
 الفتح والتنوين فيه كما فى صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه (ومنها دع ودعا
 ولعا ودعما اى اتعش ودعما تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى
 الدعة بمعنى قول دع دع للعار (ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال ﴿ الاحياء
 ليلى ٢ وقولا لها هلا ﴾ فقد ركب ٣ امر اخر محجلا اى اسرع (ومنها هيا وقد يلحق
 الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال
 هيك والمعنى اسرع (ومنها قدك وقطك ويحك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع
 هذا الامر قطعا فهو فى الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبنى فحذف
 المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا يحل اى اكتفاء يقال

٧ بان لا يقدر الفعل قبله بل
 يقام المصدر مقامه نسخة
 ٨ لبنائه على الحركة المستحقة
 فى حال الاعراب نسخة

٢ (قوله وقولا لها هلا)
 هلا زجر الخيل ولناقة
 ايضا اى توسعى وتنكى وقد
 يسكن بهلا المؤنث عند دنوا
 لفعل منها قال الجعدي
 الاحياء البيت قيل هجابه
 ليلى الاخيلية فاجابته بقولها
 وعيرتنى داء بامك مثله
 واى جواد لا يقال له هلا
 ٣ ايرا اخر محجلا اى
 اسكني نسخة

٤ ايجلنى اى كفاى الا ان الضمير قد يحذف من اجل بخلاف قط و قط فعنى قدك اى اكتف
ومعنى قدنى لا كتف قال * قدنى من مصر الخبيين قدنى * ليس الامام بالشحيح المحدث
* وقال * ومتى اهلك ه فلا احفله * بجلى الآن من العيش بجلى * ولم يصح حسب
وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالا كأم
فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد و قط دون بجلى فى الاعراب لكونهما على
حرفين دونه كأم فى باب المضمرات (ومنها جى اى اقبل فيعدى بعلى نحو جى على الصلاة
اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول ٦ جهل الصلاة وقد جاء جى
متعديا بمعنى انت قال * ٢ انشأت ٣ ما بال رفقة * جى المحول فان الركب قد ذهب * وقد
يركب جى مع هلا الذى بمعنى امر واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى
اما بالى نحو جهل الى التريد واما بالباء نحو جهلا بمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية
كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو جهل على زيد او بمعنى انت فيعدى بنفسه
نحو جهل التريد (وفى المركب لغات جهل يحذف الف هلا للتركيب حتى يكون الخمسة
عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو جهل كاقيل خمسة عشر وقد يلحقهما
التسوين مركبين فيقال جهلا وجهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين
المنونين قلبت نونهما الفاء واثبت الالف فيهما فى الوصل لغة ردية ه وقول لبيد
* يتماهى فى الذى قلت له * ولقد يسمع قولى جهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير
الوقف وفى الكتاب الشعرى لابي على جهل بكسر اللام وتسويته وعند ابى على
حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو خامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا
كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون
المجموع بمعنى اسرع او اقبل او انت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحد اوليس فى كل
واحد منهما ضمير لانه اتجمعى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله * فهج
الحى من كلب فظل لهم * يوم كثير تناديه وجهله * فضمة اللام حركة اعراب وهو
مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جازان يحكى كقولك
ضرب فعل ماضى قال * بجهلا ٦ يزجون كل مطية * امام المطايا سيرها المتقاذف * فحى
وجازان يجرى بوجوه الاعراب كقوله * ان لو او ان ليعناء * وقوله * تناديه وجهله *
فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحكى فى باب العلم وقد يقال جهلا (و تاجاء متعديا
ولا زما هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى * هلم بنا *) وبمعنى احضره نحو قوله
تعالى * هلم شهداءكم الذين * وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها امر من قولك
لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك البنا فى اللازم واجمع غيرك فى التعدى ولما غير معناه
عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء
الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الجاز مع ان اصله التصرف ولم
يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك
فى مد كل ذلك لنقل التركيب قال تعالى * هلم شهداءكم * ولم يقل هلموا (وقال الكوفيون

٤ (قوله يقال ايجلنى) ايجله
الشيء كفاء
٥ (قول فلا احفله) حفلت
كذا اى باليت به ويقال
لا تحفل به اى لا تبال به
٦ (قوله جهل الصلاة)
اى يصل بهل كما يوصل بعلى
ومعناه اتوا الصلوة
٢ (قوله انشأت اسأله آه)
هو لابن عربى انشاء يسأل
غلامه كيف اخذ الركب
٣ (قوله ما بال رفقة)
الرفقة بالضم والكسر
الجماعة ترافقهم فى سفرك
٤ (قوله جى المحول)
المحولة الابل التى تحمل
واما المحول بالضم بلاهاء
فهى الابل التى عليها الهوداج
٥ (قوله وقول لبيد يتماهى
آه) يذكر صاحبها فى السفر
كان امره بالرحيل والامراء
فى الشيء الشك فيه وكذلك
التمارى
٦ (قوله يزجون كل مطية)
اى هذه القبيلة يسوقون
بلفظ جهلا كل مطية
سيرها المتابع امام المطايا

اصله هلام وهلا كلمة استجبال كما مر فقير الى هل التخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كاهو في القياس في نحو ﴿ قد افلح ﴾ الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لنقل التركيب (وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم) وقال الزمخشري يحكى هل ساكن اللام ٧ ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل وتعدى بالي في اللازم فقل هلم الى واما في المتعدى نحو هلم زيد فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره (وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالقصيحة نحو هلموا هلمى هلمن) وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيدي وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كازيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن (قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب) و يروى عن بعض العرب هلمين بقلب الزيادة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبن بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى ﴿ هيهات لما توعدون ﴾ اي بعدا (وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا هلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب ٢ لا هلمه معدى بنفسه كانت قلت لالم والهاء المفتوحة زائدة او لاؤم على المذهب الاخر فلم تغير في الجواب الاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر (ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تاثيرها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثنية التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا لاجرائه فيه مجرا في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيهاتوا وبها وقد تلحق هذه ٣ الرابعة عشر كافي الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهاان بهمزة ونون مفتوحتين (وقال صاحب المغني بنون مكسورة) وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلة نحو قوقة تلبت الياء الاخيرة الفا تحركها وانفتاح ما قبلها والتاء ثلثا نيت فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول فوقيات في جمع قوقة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثني والمضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان نقول التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فلا تنبيه بقوة الحركة على قوة معنى

٧ وكان بمعنى اسرع اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اي اقصد به بالاحضار وبنو تميم آه نسجه

٢ قوله (لا هلمه) اي لا اعطيك صحاح

٣ وفي بعض النسخ الخامسة عشر لكن الاولى هو الصواب لعدم دخول الكاف عند سكون التاء حتى يكون لغة اخرى

البعده اذ معناه ما بعده كاذكرنا وكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله
هيمية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالياء في الاكثر تبنيها على التحاقها
بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأو هاء مثل تاء قامت (٤) وهذا الوجه اولى من الوجه الاول
وايضاً من جعل الالف والتاء زائدين لان باب قل قال اكثر من باب سلس ٥ وير (ومن هاشتان
بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً كافتراق نحو شتان زيد وعمر
وقد زاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمر وقد يقال في غير الاكثر الا فصح شتان ما بين زيد
وعمر (وقال ربيعة الرقي * لستان ما بين الزيد بن في الندي * يزيد سليم والاعراب بن حاتم *
وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مشئ شت وهو المتفرق
وهو خبر لما بعده وموهمة شيئان احدهما لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع
بعده لا يكون الامثلي او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع
الجمع فاعل لاله واللغة النصيحي وهي قح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبراً لجاز تأخير
عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخراً وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء
على المذهب المشهور ايضاً وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون
عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحلالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمر وحالان
بخل وجود مثلاً على معنى ان احدي الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال
في الاعيان بنى وبينك نهران مع ان يكون احداً النهرين بحسب احدهما والاخر بحسب الآخر
بل لا يقال في المعاني بينهما شي * او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء * او الشئيين
او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيد بن
بمعنى افترق الحلالان اللتان بين الزيد بن وهما البخل والجود لكان كل واحدة من
الخصلتين مشتركاً فيهما وهو ضد المقصود (فقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان
بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعداً وما كناية عن البون او المسافة اي بعدما بينهما
من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وستان بمعنى بعد
ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى ﴿ يفصل بينكم ﴾ قال
بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكاراً لاجراجه عن النصب المستعمل في اغلب استعماله
ومثله قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقولهم لي فوق الخيامي ودون السداسي
(وقال الزجاج بن شتان على الفتح لانه مصدر لانظيره وورود لانيان يكذبه (٢) ومنها
سرعان ووشكان مثلي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما قرب وما اسرع
(ومنها بظان بضم الباء وقحها اي بطؤ ووجه قح شتان وما بعدها مامر في قح
هيات (٣) ومنها اف وفيها احدي عشرة لغة اف مضومة الهزة مشددة الفاء مثلثها
بتنوين ودونه واف بكسر الهزة والفاء بلا تنوين وافي بكسري مما لا واف كخذا
وافة منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة فة فيقال فة وفة وقد يرفع فة كويل
(ومنها واه بفتح الهزة وسكون الواو وكسر الهاء وا آه بقلب الواو انفا واه بكسر الواو

٤ قوله (وهذا الوجه اولى من
الوجه الاول الوجه الاول هو
ان يجعل التاء والالف زائدين
تين كما مر وقوله ومن جعل
وجه آخر لم تذكره سابقاً
وقوله لان تعليل الحكمين
٥ بين نسخة

٦ قوله (ومن هاشتان بمعنى)
امرشت اي متفرق وشت
الامر شتان وشتا تاي تفرق

٢ قوله (ومنها) اي ومن
اسماء الافعال فتأمل

٣ وذكر في القاموس
اربعون لغة

مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر
الواو المشددة وحذف الهاء واوه واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء
مع المد وجاء اوة بفتح الهمة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تميزت الهمزة في هذه
فيقال آوة كأمين في امين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلب اللام ياء
كما في قاوية من قويت ويقال في اوة اوتاه وفي آوة آوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندية
فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوية
تحقير اوة تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول (قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا
قال ويجوز ان يكون تصغير آوة تصغير الترخيم كحريث في جارت (ومنها الظروف
وشبهها بحر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا نحو قوله عليه شخصا
ليسنى وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ من اشتهى منكم الباءة فليتزوج ومن لم
يستطيع فعليه بالصوم ﴾ فانه له وجاء ﴿ فعندك ودونك ولديك بمعنى خذوا الاصل
عندك زيد فخذوه وكذا لديك زيد ودونك زيد يرفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثير استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل
عله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركية التي استحقا في اصلها حين كانت
ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها ك تلك المصادر لقيا لها
مقام ما لا محل ووراءك اى تأخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز
ان يقال هما باقيا على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير
استقرروا ك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذوه كان
الاصل عليك اخذوه ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتخرج عني فاقتصر كما
ذكرناه (وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك فقال الى اى اتخى فهو خبر شاذ مخالف
لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون او امر فلا يقال على ودوني
قياسا عليه واما على بمعنى اولى اى اعطى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو
امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على زيدا اى قربنيه والقياس ان يكون
المجرور فاعلا (وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشد من على لجره
المظهر (والكسائي يجوز ٦ انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا
وغیره يقصره على السماع وهو الوجه (ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال
ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال
نحو عليكم كلكم بالرفع ﴿ قوله (وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كئزال بمعنى ازل
وفعال مصدر معرفة كفجار وصفة نحو فساق مبنى لمشايدته عدلا وزنة وعلما للاعيان
مؤثرا كقطام وغلاب مبنى في الخباز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار فعال المبنى
على اربعة اضرب (الاول اسم فعل كئزال بمعنى ازل قال سيوبه هو مطرد في الثلاثي
نظرا الى كثرته فيه (قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل

٤ قوله فان له وجاء (الوجاء
رض عروق الخصيتين
ووجاءت عنقه وجاء
ضربته

٦ الاغراء نسخة

٧ (قوله بالاطراد) اى
اطراد فعال فى الثلاثى
كما قال سيويه

٨ الامر نسخة

٩ (قوله قالت له ريح
الصباقر قار) تمامه
واختلط المعروف بالانكار
٢ (قوله وهى لعبة اهم)

تلك اللعبة هى حمار اوزكا
هى زوج اوفرد وصدر
البيت مكتفى جنبى عكاظ

كأيهما يعنى ان تلك القبيلة
تراوا حول عكاظ متحفين
ويلعب صبيانهم بها يدعون

اى يقولون عمار لان
الصبي اذا لم يجد احدا يرفع
صوته قائلا عمار فاذا

مجموعه خرجوا اليه ولعبوا
تلك اللعبة
٣ فن تم قال الشاعر آه

نسخه

٤ الفعل نسخة

٥ قوله (فى الذعر) ذهرته
افزعته ذعر او الاسم الذعير

بالضم ٦ تين فى المفعول
المطلق نسخة

امر الاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة بكريان صيغة افعال
قال ولكن لم يقله احد منهم لما رأوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا يمنع من
اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعل (قال ولما رأوا من دخول الكسر
فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا
منه وهذا عذر قريب وقبح فعال فى الامر لغة اسدية) واقول لو كان فعال فعلا لانصل
به الضماير كما فى سائر الافعال (وقال المبرد فعال فى الامر من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام
وقعاد فى قوام واقعد اذ ليس لاحد ان يتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة
ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير (قلت هذا القول منه مبنى على ان فعال
معدول عن افعال للمبالغة وكذا يقولون كثرهم وفيه نظر كما يجئ (قال الاندلسى مع المبرد
قوى فالاولى ان يتأول ما قال سيويه بانه اراد ٧ بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة
(واما فى الرابعى فالأكثرون على انه لم يأت منه ٨ الاحران قرقران اى صوت قال
٩ قالت لريح الصباقر قار * والثانى عمار اى تلاعبوا بالعرصة ٢ وهى لعبة لهم
قال * يدعو بها وليدهم عمار * قال المبرد لم يأت فى الرابعى عدل اصلا وانما قرقران حكاية
صوت الزعد وعمار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرا فى الاولى
ما قال سيويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا
الحكاية لقالوا قارقار وعمار عار (وعند الاخفش فعال امر من الرابعى قياس * واعلم
ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
فى الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان ووشكان وسرعان انها
معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه (قال عبد القاهر اصل
تزال اتزل اتزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل اتزلى الحقوا
الفعل البناء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار الثلاث كما الحقوا الالف فى * القياقي
فى جهنم * دليلا على التكرار المشئ واصله القى القى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا
تزال عن اتزلى فتزال اذن مؤنث كاتزلى ٣ يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دليل
تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والبناء التى هى دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث
٤ اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تأنيث فعال الامرى قوله * ولانث اشجع
من اسامه اذ * دعيت تزال ولج ٥ فى الذعر * وذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه الاصل فى كل معدول عن شئ
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية (واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ٦ ما بينا قبل
لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر تأنيث الفعل فى دعيت تزال لا يدل على ان اصل
تزال فعل امر مكرر بل هو لتأويل تزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم
وكذا لا يخلو قسما المصدر صفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاه
(الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قبل مصدر معروف مؤنث ولم يقم الى

الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كروير وسبحان على مايجي في باب العلم وربما استدلل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان على المؤنث كمايجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله * انا اقتسمنا خطيننا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار * لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ جعل كلمة على اخرى في التأنيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف على ان السير في جواز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صابرتان بالغلبة علمين كمايجي في القسم الثالث ولو سلنا فاش الدليل على تعريف كل ماهو من هذا القسم على ان قولهم في الطباء اذ اوردت الماء فلا عباب ٦ اي فلا عيب واذالم ترد فلا عباب ٧ اي لا عيب ولا نزاع اليه وقول المتكلم * جادلها جاد ولا تقولي * طوال الدهر ما ذكرت جاد * اي قولي لها جودا ولا تقولي لها جدا وشكرا (وقول العرب ٨ لا مساس اي لا مس ظاهرة في التكثير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كغنائق ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة (الثالث الصفة المؤنثة ولميجي في صفة المذكر وجعلها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماحا نحويا لكاع اي بالكاء ويا فساق ويا خبات اي يا فاسقة ويا خبيثة ٩ ويارطاب ٢ ويا دار وكذا ياخصاف ويا حياق كلاهما بمعنى الضراطة ٣ ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولايجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه على مايجي في الاعلام (واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباد للنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجذب اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس النايا وكذا حناذ وبراخ الشمس من الخند وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاهما وازام وجداع للسنة وسباط اللحمي لانسباطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار الخرزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرا لانهما تكرار الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرا كرية ان ادبر فرديه وان اقبل فسرته وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها تقش اي تخرج ربح الكبر وتحيد اي تميل سميت به تقولا وتصم اي تشديد يقال * فشاش فشيته من استه الى فيه اي اخرج ربح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اي ارجعي ياراجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابق على شدتك كالتأويلين في قوله تعالى * اهدنا الصراط المستقيم * ويقولون عند طلوع من يكرهون طلوعه حداد حديه اي ياداهية الحادة اي المانعة وفياح للفارة يقولون

٦ (قوله اي فلا عيب آه)

العيب شرب الماء من غير مص

٧ (قوله اي لا عيب آه)

اي اياي تهيأ للذهاب وتجهز

٨ (قوله لا مساس) مثل

قطام وبني لانه معدول عن

المس واما قوله تعالى

لا مساس اي لا امس ولا

امس

٩ (قوله ويارطاب آه) اي

يارطبة النرج وهذا شتم

لامه كناية عن الاستخاضة

والزنى

٢ (قوله ويا دار) دفرة

اي منثنة

٣ (قوله ويا حذاق)

اي يا حاذقة والمراد النسي

وفي الصحاح خندق الطائر

بالذال المججمة ذرقه قال

والخزق بالراء المججمة الطعن

والخزق السنان

فبحى قياح اى اتسعى ياتسعة على تأويل صمى صمام ويقال كونه وقاع وهى علم كية
على الجاعرتين واتصاها على المصدر من كونه اى كية واقعة لازمة ويقال ظمار
المكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضيع قنم وجعار وفشاح من القشم وهو
الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس
بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولولم تكن معارف لم يحز حذف حرف النداء
معها نحو فشاش فشيد وحاداد حديه وحيدى حياذ كامر فى باب النداء (والضرب الثانى
من غير اللازمة للنداء مايقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية قال * اطلت
٥ فراطهم حتى اذا ما * قلت سراتهم كانت قطاط * وسببه سبة تكون لزام اى لازمة
ولا تلب فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة وقال *
والخيل تعذوا فى الصعيد بداد * اى متبددة متفرقة فهو حال (والرابع الاعلام
الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله * قد كنت
احسبكم ٦ اسود خفية * فاذا لضاف تبيض ٧ فيه الجمر * بتذكير الضمير الراجع الى
لضاف فلنا ولبه بالموضع ويروى يبيض فيها ولضاف منزل من منازل بنى تيمم وخصاف
فحل وفى المثل اجرا من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة
فنهه وخصاه وكذا حضار فى كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل
كاسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحزام وبهان وغلاب وسبحاح لنسوة معينة وسكاب
٨ لرمكة وكساب وخطاف لكبتين ومناع وملاع لهضبتي ووبار وشراف لارضين
وعرار لبقرة وظفار لمدينة (٩ وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا) وقد اختلف
فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسبين يسلب الاسم
بعض التحكى فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله
نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر وعلى علمية
جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث فى المصادر لم يؤثر
بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذر بيمان فان فيها اكثر من بسبين
وبنحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن مغرب اتفاقا مع اجتماع التانيث فيه والعدل والعلمية
(وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث فى المصادر فهو منقوض
بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى) وقال المصنف لمشابهة تزال زنة فورد عليه بنحو سحاب
٢ وكهام وجهان من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل
عليه وثبوت القبحور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائر
ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر
لاضطرار وجودهما مبينين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه
فما الدليل على كون تزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ذلك ما عليه وان قدر العدل
فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف (والاولى ان يقال بنى قسم المصادر
والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف بنحو نبات وكلام ومضاء

٥ قوله فراطهم (فارطت

القوم سابقهم

٦ (قوله اسود خفية)

قولهم اسود خفية كقولهم

اسود غابة

٧ (قوله فيه الجمر) الجمر

نوع من الطير كالعصفور

٨ الرمكة الانثى من

البراذين صحاح

٩ وقسم نسخة

٢ (قوله وكهام وجهان)

الكهام السيف الكليل

والجهام السحاب لاماء فيه

فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصرام وحداد فكان حقهما الاعراب لان الكلمة
البنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما سمى بـ ابن شخص على ما يجي في باب الاعلام
لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يجي في باب العلم فعني الوصف باق
في جميعها اذهى اوصاف غالبية (واما الاعلام الشخصية كقطام وحزام فبنو تميم جر وافيهما
على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلهربها عن معنى الوصفية واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف
فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم ٣ رأوا انه لا تضاد بين الوصف
والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب لا ينصرف فبنو هاشم اوصاف وان كانت مرتجلة غير
منقولة عن الاوصاف اجزاء مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا
الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية (وقال المصنف هي معرفة
غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل
والوصف في نحن فساقى عند النخاعة والعدل والعلمية في فشاش وفياح ونحوهما من الاعلام
الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى وهذا مذهب
الاقل من بني تميم (واما مذهب الاكثر منهم وفصحاءهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية
الا ما كان اخره راء نحو حضار فانهم ينونه وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع
الشخصية مستقيمان لكن قديرت جمع احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذى الراء
قصد الامالة اذهى مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة
البناء لانه اذا عرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة
البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لومنع (واما
القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء (وقال المصنف
في القسم الاخير اى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز عد لا تقديرى اى يحصل
بذلك مشابهة هذا القسم لباب تراك بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب للبناء
اذلوا كتنفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديرى اذ ليس
لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحزام كاليس لنا عامر المعدول عنه عمر (قال
وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديرى والوزن ونحو قطام التأنيث
والعلمية لا ناغير مضطرين لمنع الصرف الا العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية
(قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل
اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصى ٥ لما
اضطروا في بعضه اى ذى الراء هذا وقدم الكلام على تقدير العدل * قوله (الاصوات
كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ) اعلم ان الالفاظ
التي تسميها النخاعة اصواتا على ثلاثة اقسام (احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات

٣ لما رأوا آه جوزوا بنائها
نسخه

٤ فلما كان الامالة مقصودة
في اللغة ولا تحصل الا
بتقدير علة البناء صكان
تقديرها للغرض المذكور
اولى آه نسخه

٥ لمن اضطر نسخه

الجم كغاق أو عن الجمادات كطق وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصارة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في البيغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء خلق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات (وثانيها اصوات خارجة عن الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعاً على معان في انفسهم كاف وتنف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ اف ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه تنف وكذلك آه للتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعاً كاح الذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها ٦ نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات اف واوه (وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجعبي كالفاظ الدعاء نحو ٧ جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب وكهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر ٨ كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات الجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال الله تعالى ﴿ كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للدابة عند ارادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ثم يحرّضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتأديبه واما بآتياسه والطعامه فكان الحيوان يمثل المراد منه امارهية من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان (وانما وضعوا مثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف ولم ينعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد على الخواص سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا (وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عن اسماء افعال

٦ قوله (نسقوها نسق الكلام) نسقت الكلام نسقا اذا عطفت بعضه على بعض

٧ قوله (جوت وقوس) دعاء للكلب وقيل زجر له وهذا الاخير هو المذكور في هذا الشرع قال وقس دعاء له فعلى هذا المناسب له ان يقول وقس بدل قوله وقوس

٨ سأسأت بالحجار دعوته ليشرب وقلت له سأسأ

٢ من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان اى بالوضع كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلاثة اذ الحكايات ٨١ اصلها اعنى المحكى لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون

كلاما وما يصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثل اف ووقف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية فسميت باسم ساذج الصوت ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم آه نسخته

٣ نحو اف ووقف واح ما هو الفاظ طبيعية غير وضعية ٤ نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واهالك اى طبا فلهذه آه نسخته

٥ في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت آه نسخته

٦ قوله (واذا وقعت مركبة جازان تعرب وهذا آه) اى جازان تعرب وان تبنى وقوله واف لكما مثال للبناء

٧ قوله (فى مثل) ثلث

بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فتكون او امر ونواهى لان الله سبحانه وتعالى جعل الجمادات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بان مخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء (ثم تقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا ٢ صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات الجمادات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية ٣ وكما يصوت به للحيوانات (وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذه الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كاللغات فعاملوها معاملتها واحقوها باسرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصر فوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لامتلاء كقوله باسم الماء وقوله كارعت بالجوت فهو كقولك امرته با ضرب اى بهذا اللفظ ويجعلوا معانى بعضها معانى المصادر ٤ فحينئذ اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واهالك اولا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كاللغات من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كاللغات والتنوين فيما دخلته تنوين اللاحق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتشكيك بشئ اذ لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صه واه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل ونستريح اذن بما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين (واتما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ٥ ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ٦ واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصدر كآها ومنك واف لكما اذا قصدت الفاظها لامعانيها قال جهم بن العباس * تردى يحيل وعاج واتما * من العاج والحيهل جن جنونها * وقال * تداعين باسم الشيب ٧ فى مثل * جوانها ٨ من بصرة وسلام * وقال * كارعت بالجوت الظلماء الصواديا * على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيدو بهيدو هذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها * ان لو او ان لينا عناء * ولا يحد الله باين ولا باين على ما يحكى في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل بالجوت باسم الشيب ٩ لكونها علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين

الشيء فاقلم وتلم (فى) ٨ قوله (من بصرة) (٦) البصرة حجارة رخوة فيها بياض ٨ قوله (وسلام) السلام حجارة واحدها سلمة ٩ لتبعيده الاسم عن شبه الحرف نسخته

كل الاين وكل الاين معربا ومبني مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيميل ٦ وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصد فهي مبني لانها تنوين اللاحق والمقابلة لاتنوين التمكن كما هو هذا هو الكلام عليها اجالا (واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الجمادات او الجمادات طيح وهو حكاية صوت الضاحك (وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب (وغاق بكسر القاف وقدينون وهو صوت الغراب (وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (ومنها ماء يميم مماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقبل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الطيبة اذا دعيت ولدها (وطاق بكسر القاف وطاق كلاهما حكاية صوت وقع الجارة بعضها على بعض (وقب حكاية وقع السيف على الضربة (ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا زجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا (وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل وفي قوله * عدس ما العباد عليك اماره * نجوت وهذا تحمليين طليق * ٧ زجر وليس باسم البغل والا لم يسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف (وهيد زجر للابل بكسر الهاء وقبحها وكذلك الدال بلاتنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال * حتى استقامت له الافاق طائعة * فاما يقال له هيد ولاهاد * اى لا يمنع من شىء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فا قالوا له هيد مالت اى لم يسألوه عن حاله (وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه (وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا (وكذا حاي وعاي باء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد تنصرف ان يقال اذا بنيت الفعل منهما ٨ حاجيت وعاجيت بادل الالف ياء واصلهما حاجي وعاعي كتنقول لآليت لمن اكثر من قول لالا (وتقول جي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب (وحل زجر للناقة وكذا هيح بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها (وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون (وحب بسكون الباء وكسرهما منونة زجر للجمل وكذا جاء مكسورة الهاء منونا وغير منون (وهديع تسكين لصغار الابل اذا نقرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ٩ ونح بفتح النون وتشديد انحاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيح وايح بكسر الواو ويحوز في الخائين الكسر والسكون (ويقال لزجر الغنم اس مكسورة بهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هيح بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وفاع لزجر الغنم ايضا (وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثى بكسر التاء وقيل بفتحها

٦ وعاج زجر للناقة

٧ فقوله آه يحتمل الامرين
الا ان الوقف على السين
يقوى كونه زجرا نسخه
٨ (قوله حاجيت) حاجيت
من حاء كد عدعت من دع
فهو على وزن ففععت فهو
بمنزلة ففعلت لا فاعلت
ويدل على ذلك الحياء
والعياء بالفتح كالززال

٩ (قوله دعاء للربع)
ما ينتج في الربع وهو اول
الناس وما ينتج في آخر
الناس فهو هج

وسكون الهمة دعاء للتبس عند الفساد (وحج وعه وعيز بكسر العين والزاي وروى
فتح العين زجر للضأن (وساء وتشؤ للحمار المورد (وعوه دعاء للبحش وهي دعاء
للقرس (ودج صياح بالدجاج (وقوس زجر لاكلب بسكون السين وقس دعاء له (وده
بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها سا كنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي
وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الادء فلاده اى ان لا يكن
ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا (ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس
التكلم وى وهي للتنديم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله
٢ وال وان اللام كان حرف جرو كان الاصل وى لك اى عجب لك ثم كثر استعماله معه حتى
ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولات حتى قالو ويلاو ويل (ومذهب غيره ان
ويل وويح وويس وويب كلات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويله
يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر
اى هلا كها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته
يدعى عليه صوتا له عن عين الكمال كقال * رمى الله في عيني بثينة بالقذى * وفي العز
من انبائها بالقوادح * وقولهم قاتله الله من شاعر حذف الهمة على غير القياس تخفيفا لما
صار ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجا واما ان يقال اصله وى لانه اى عجا لها اى ولد
ولدت فقل ضمة الهمة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمة تخفيفا لقصد
التركيب المذكور والكسر على ان صله وى لانه حذف الهمة على غير القياس مع ضمها
(واما نحو ويكأن نحو * ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت
مع كأن مثقلة كما في الآية او مخففة كما في قوله * ويكأن ٣ من يكن له نشب يحجب ومن يفتقر
يعش عيس ضر * وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو
قوله تعالى * ويكأن الله يسط الرزق * وويكأنه لا يفلح الكافرون * وفي قوله * ويكأن
من يكن له نشب * وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب ٤ كقوله * قبل
الفوارس ويك عزرا قدم * اى ويلك وعجا منك وضم اليها ان ومعنى * ويكأنه لا يفلح
الكافرون * المترانه كأن المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجا منك فستل
لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس
واستدل على كونه بمعنى المتران اعرابية سألت زوجها ابنك فتال ويكأنه وراء
البيت اى المترانه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن المتر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث
والمثنى والمجموع بل لزممت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى (ومن
هذا النوع افواوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال (ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين
كلمة بقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما مضى وبوجهه كالجرة والخزة (ومنه نج وهي كلمة
تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للبالغة فيقال نج نج فان وصلته حفته ونوته
مكسورا لحاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما * روافده اكرم

٢ وى نسخته

٣ (قوله من يكن له نشب)

النشب المال والعقار

٣ اوله سألتانى الطلاق

ان رأيتانى * قل مالى قد

جئت منى بنكر *

٤ قوله كقوله قيل آه)

ويروى قول اوله ولقد

شفا نفسى وبرا سقمها

* وقيله * والخليل تقنم

الخيار عوايسا * من بين

شيظمة واجرد شيظم

* قيل ان الخيار الارض

الينة وقيل الثار وليس

بمعروف والشيظم السريع

وقال ابو عمرو والشيظم الطويل

والاجرد القليل الشعر الا

ملس وعوايس جمع عايسة

مثل ضاربة والبيت في

قصيدة لصنرة بن سداد

العيسى

الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم ه * واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى (وحكى ابن السكيت به بمعنى بخ بخ) (ومنه اخ بكسر الهمزة وقحها وحاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله * وصار وصل الغايات اخآ * ويزوى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها (ومنه طخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافرا لابل عند الشرب (وعبط صوت القتبان اذا تصابحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر (ه * ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم للصوت يخرج عند التلطق بالشتين اى اى التصويت بانقراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرديمثلة رد ايس بالكلية بل فيه اطماع مامن حيث العادة ومن عمقيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التلطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهى مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات * قوله (المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة) لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كفا في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ٦ وايس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة (وقوله من كلمتين) اى حاصل من تأليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف (قوله ليس بينهما نسبة) اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى به لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بينهما بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بناءهما بالتركيب ٧ واما الجملة فلا توصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بناءة او بالسكون الذى كان كذلك (وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئية نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الاما مركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعليك * ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها (والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولى فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كاجاءت في معدى كرب كما يجئ فيجيئ في المضاف اليه الضرف والمنع كما يجئ ولا

ه (قوله خضم آه) الخضم هو الكثير العطاء ه من هنا الى قوله مض ليس في اكثر النسخ

ه قال الشاعر * سألتها الوصل فقالت مض * وحركت لى رأسها المنفض * اى صوت بشفتيها بالرد

٦ هنا مع ان الوحدة ايضا لم تكن محتاجا اليها لتصح ٧ واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعنى الحرف الاخير باعراب محكى اذهى محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهى قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف في باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج آه لئلا

يستكثر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من
الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيويه الاضافة واما الجزء الاول
فو اوجب البناء ان لم يضاف الى الثاني لانه محتاج الى الثاني فيثابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان
معربا في الاصل او مبني على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اى
حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاو اسم نحو سيويه
او فعل نحو جاء وبه او حرف نحو من وبه واما فعل خال من الضمير والاو اسم نحو انا ضرب
او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاو اسم نحو اين من او فعل
نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كعدى
كرب وبعليك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير
منصرف وقد بينى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين
احد فيهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف
صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدى ككرب فان حرف
العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم
لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الضورى
كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة
اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة
فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان
احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقية لا تنصب ياء نحو معدى كرب في النصب
(والثانى اى الذى كان مركبا قبل العملية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء
الثانى قبل العملية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقدير اولا فان كان وجب ابقاؤه
على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له
قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان
كذلك قبل العملية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل
عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما
لخصوص الاعراب او عمومده وان لم يزد من الاعراب على اخر الجزء الاول
الذى هو كعوض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبني
كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبني وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم
يضرب وكذا فى نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء ٤ بعد هذه الاحرف مبتدأة
فى الظاهر (قال سيويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية
اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب التوابع ٥ وكذا كل اسم معمول
لحرف نحو ان زيدا ومازيدا ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو
ان يكون احاديا اولافان كان فعند سيويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله

٤ (قوله بعد هذه الاحرف)
فيكون الاسماء بعدها مستحقة
لاعراب معين هو الرفع
٥ (قوله وكذا كل اسم معمول)
معمول اى واجب الحكاية

كالمضاف كما في الثاني والثلاثي (وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتغربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لثلاثا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيديويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيا فمما حرف مدزدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد على ما يجئ في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة (واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهورا لم يكن الاول حرفا لحكاية كذا كرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ووليد (وانما اختص حرف الجر بذلك ليكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكما كما لا يكون المفرد محكما كذا قال سيديويه هذا ٥ وقد جاء صدر الجملة المسمى بهامضافا الى مجزئه اذا لم يكن الصدر ضميرا ٦ تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيًا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في ازيد ولا رجل فيحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ماشابهته من الاعرابية (وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون مماله قبل العلمية مطلقا لاعراب مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة نظريفة سواء سمى به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فلا كثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف وان كان اسما فكانك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا بالاصل الصفة واذا سميت بطلمحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب ٧ فان اردت بطلمحة واحدا لطلح لاسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلامتبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لثلاثا بصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب في وجهي التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف

٥ قوله (وقد جاء الى قوله والاولى) فلا يكون التشبيه بالمضاف مختصا بحرف الجر ٦ قوله (تشبيها) اي تشبيها لفظيا

٧ قوله (فان اردت بطلمحة واحد الطلح) الطلح شجر عظام لها شوك واحدها طلمحة

العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلية فبناهما اولى بعدها لقيام
موجبه في كليهما اما في الاول فالاختياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز
كما في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه
حرفا وان لم يكن عاطفا من نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلية وانما جاز
اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحي بالعلية (وان لم
يكن للجزء الثاني قبل العلية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما
قام وقد قام وكلا واذما وانما وكأن ٨ ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به
من المركب * قوله (فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما
الاثنى عشر والاعرب الثاني كعطيك وبنى الاول في الافصح) اعلم ان اصل خمسة
عشر خمسة وعشر حذف الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا
المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لآب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد
كعشرة وكائة بخلاف نحو لآب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقود بخلاف
سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد
التي الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبنى الثاني لتضمن
الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما ٢ في الارباب
اصلا وعلى الفتح لينف به بعض الثقل ٣ الحاصل من التركيب (واجاز بعض الكوفيين
اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب
وانشد * كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حخته * وبنى حادي عشر الى
تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما نقول الخامس
والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا
كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فنقول الثاني والعشرون كما قلت
في العدد اثنان وعشرون (فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من
المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة
عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة وعشرة
ولامعنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة
والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فامعنى هذا العطف (قلت كان القياس ان يبنى
من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف
والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل
من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكنا في اسمي فاعل بدلان على مفردين وهو ضد
المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما
في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان
بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين

٨ قوله (ولعل) لعل كلمة
شك واصلمها عل واللام
في اولها زائدة

٢ عرافة في الارباب
٣ العارض من جعل كلين
كلمة واحدة نسخته

٤ اسمي فاعلين دالين فنهته

اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثاشر كان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فالوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العددو معطوف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالةهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او يحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائئي ثالث عشر جائئي واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لاعلى واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه (فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يحز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر) قلت هذا كما ٦ يضاف ثالث مع ان ههنا واحد من ثلاثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضاف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يحكى في باب العدد واذ عرفت نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشر مثلا ففي اعرابه خلاف كما يحكى في باب العدد (فان قلت فلم لم يحز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين (قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اى صدره يتغير اعرابه لازوم دور ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يحكى في باب العدد (قوله الاثنى عشر) جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب المصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلان وتحلوا لاعرابه علة كما يحكى (وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستأنفة كما مر في ههذان وهذين والاذان والذين) وانما اعرب عند الجمهور المصدر ٧ منه لانه عرض بعد دخول علة

٦ اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال نسخته

٧ في اثنى عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا المصدر وهى تركيبه نسخته

البناء فيه أي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعراب كالخصل في وسط الكلمة ما وجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاعميين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا ترى الى بناء نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يحملها كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبل والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثني والجمع كما يختلف قبل التنوين فصار ٨ اثنا عشر كائنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشر وكسبة عشر ولا تقول اثنا عشر كانه كائنانك ويجوز ان يقال صار اثنا عشر بعد حذف النون كالضاف الى عشر لان نون المثني والجمع لم يبعد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعراب ٩ لانه امتنع حذف علامة التننية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يازيدان ويازيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثني جرد علامة التننية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع (قوله والاعراب الثاني كعليك وبني الاول في الافصح) وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه (ومن المركبات قولهم بادي بدى وفيه لغات احدها هذموهي سكون يائي الاول والثاني تقول اعطه بادي بدى والاصل بادي بدى فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فاعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما استفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدى مبتدئا ٢ وذلك كما قلنا في قولهم فاهالبيك وبعته يدايد في باب الحال فشيء المضاف والمضاف اليه لانحاء معانيهما الاصلية وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادته لمعناه اي العدد المعين كفاضة عشرة لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها له بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبين الجزآن ولا احدهما في نحو يدايد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعراب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدى تشبيها بخمسة عشر كما من بناء ثاني معدي كرب لقصد هم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتي بادي بدى على غير القياس كما يحى فكثير بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين

٨ وفي بعض النسخ اثني عشر

اي هذا اللفظ

٩ لم يجز ان يحذف لاجل

التركيب علامة التننية اي

الالف التي جعلت اعرابا فلم

يسقط الاعراب لكونه

علامة المثني بعينها بشيء

يدل على بناء يازيدان ويازيدون

مع ان هذه العلة قائمة بنسخة

٢ فحذف الكلمتان لصيرور

تتبعهما ككلمة بتسكين الهمز من

الاولى وقلبه ياء وحذف

الهمزة من الثانية وكلا

التخفيفين على خلاف القياس

ثم بنيا لما يحى وثانيتهما آه

نسخه

٣ لا من باب خمسة عشر
نسخه

٤ لا تضمن الثاني حرفا مثله
نسخه

٥ لو جب صرف بدى وبدا
بادخال التنوين فيهما لان في
يادى بدى وبادى بدا تركيا
فقط على قرنا من دون العلية
ولم يسمعا منوين وكذا وجب
تنوين سبالا لانه ههنا اسم رجل
نسخه

٥ معناه معنى بدى بنيت
الكلمة الاولى من اللغتين
وان كانت مضافة لصيرور
فهما كلمة على ماصر وبنت
الثانية منهما التشبيه بانه نحو
خسة عشر ولم يكن بناؤها
ضعيفا كما كان في نحو معدى
كرب على ما ذكرناه
لقصدهم التخفيف ههنا
الآثر الى تخفيف همزى
يادى بدى على غير القياس
بجاز بناؤها على غير القياس
ايضا لان الكلمة تكون
اخف لفظا بالبناء منها
بالاعراب لدخول التنوين
في المعرب والاعراب وان
كان مقدرا وجعل جار الله
الى قوله مبينا لنسخه

٦ قوله (سيل العرم) العرم
المناة لا واحدا منها من لفظها
ويقال واحدا عرمة
٧ قوله (والاسرة) اسرة
الرجل رهطه ٨ كما مر نسخه

والاعراب وانما لم يبين الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه
وان انحى عن الجزئين ايضا معنيهما الافراديان كما انحى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية
عن معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الا لما خفي في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس
فلما غير المضاف من حيث المعنى تغير اتا ما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل
المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو يادى بدى فان معناه الاصل مقصود
فما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافى والمنقول اليه افرادى (وجعل جار الله يادى بدى وبادى
بدا و يادى سبام من باب معدى كرب ٣ وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان
على جهة التشبيه ٤ ولو كان الامر كما قال جار الله ٥ لوجب ادخال التنوين في بدى وبدا لان
فيهما تركيا بلا علية ولم يسمعا منوين وكذا ايدى سبالا لانه لا ينون سبالا لانه اسم رجل لان معنى
ايدى سبالا لاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾
وجشك من سبأ ﴿ لان المضطر الى هذا التأويل ترك التنوين ﴾ واما قالى فلا فعه سيبويه
من اخوات ايدى سبأ وجار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه
لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلية ولا يكون مبنيا واما تخفيف
همزى يادى بدى فنقول انه سكن الهمز من يادى وقلب ياء وحذف الهمزة من بدى وكلا
التخفيفين خلاف القياس (وثانيهما يادى بدا اولى كلتي هذه كاولى كلتي اللغة الاولى والثانية على
وزن دعا واصله بداء كنبات لان بدا على وزن طلب لم يأت من هذا التركيب فحذفت الهمزة
تخفيفا وبداء مصدر بمعنى المفعول ٥ فهو كبدي من حيث المعنى (والثالثة والرابعة
والخامسة يادى بدا او يديى اوبداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين
ساكنة الياء والثانية اما على وزن سح او كريم اوجبان والبدا والبداء مصدران بمعنى
المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء
يادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كاه غير مخففة وقديقال بداء ذى بدا وبداء
ذى بداء وبداء ذى بداء على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى
المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما
بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كافى يادى بدى او منصوب على
الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك بما تتبدى به فهو مصدر مضاف الى
المفعول (ومنها ايدى سبأ في قولهم تفرقوا ايدى سبأ و ابادى سبأ اى مثل تفرق اولاد
سبأ بن يشجب حين ارسل عليهم ٦ سيل العرم والايدى كناية عن الابناء ٧ والاسرة
لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على
الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق
ايدى سبأ وامره في بناء الاول والثاني ٨ كما مر في يادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون
وسكن همزة سبأ ثم قلبت الفاء وقديقال ايدى سبأ بالتشوين فيكون ايدى وايدى مضافين

الى سبيلك يله يلزم سكون يا يلهما وقلب همزة سبا (وقد استعمل جوازا كخمسة عشر
مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة
وهو جاري بيت بيت واخبرته اولقيته صخرة صخرة ويجوز ايضا اضافة الصدر من
هذه الظروف والاحوال الى العجزة وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون
كلها بتقدير حرف العطف وان لا تكون فاذا قدرنا هاهنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح
مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحيننا اي كل يوم وكل صباح ومساء
وكل حين والفاء يؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبها بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقصر
على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ ولبك ونحوه
وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة معناه متواجهين ذوى
كفة منى وكفة منه كأن كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل
جاري بيت بيت ٩ والمعنى ملاصقا ببيتى وبيته اي مجتمعان ملتزمان كما تقول كل رجل
وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صخرة
بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صخرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق
واخبرته صخرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي اذا صخرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا
اي لقاء واخبار اذا صخرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوم بعد يوم
وصباحا بعد مساء وحيننا بعد حين كقوله ﴿ ولا تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب
حيننا بعد حين ﴾ ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤية كفة عن كفة
اي بعد كفة كقولهم كبرا عن كبرا وهو جاري بيت بيت اي ذابت مع بيت او عند بيت
واخبرته صخرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليهما اعرىوا الثلاثة نحو صخرة بحرة بحرة على
الاتباع كما في حيث حيث اذ يتعذر تركيب ثلاث كالت والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان
نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته نحر او قولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان (فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فلما ان تكون
الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان تكون
لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معنى كرب وكذا في نحو خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الطريقة والحالية وجبت الاضافة ولم يحز التركيب قال ﴿ فلولا يوم يوم ما اردنا
﴿ جزاءك والقروض لها جزاء ﴾ وتقول اتيتك في كل يوم يوم واتيتك في صباح مساء
وذلك لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها
موقع ما يكثر ناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيهة فاذا لم تقع موقعهما لم يقدر ذلك
(واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوالا لازمة للحالية نحو تفرقوا شجر بفر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخضع مذع بكسر الفائين ٣ واخول اخول كلها بمعنى

٩ يتالي بيت تسهية
٣ قوله (واخول اخول كلها
بمعنى منتشرين آه) يقال
تطير الشرراخول اخول
اي متفرقا وهو الشرار
الذي يتطير من الحديد الحار
اذا ضرب وذهب القوم
اخول اخول اذا تفرقوا شتى
وهما اسمان جعلوا واحدا
وبني على الفتح ٣ واما قولهم
لساقطوا اخول اخول قال
الشاعر * تساقط عنه روقه
ضاريا لها * سقاط حديد
القين اخول اخولا * فاصله
اخول لاخول او اخولا على
اخول او اخولا فاخولا
بدليل قوله ساقطهن اخولا
فاخولا وبنى لتضمنه
معنى حرف الجر او حرف
العطف وهو في موضع
الحال اي متفرقا متبدا

منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحى وبين
الميت وبين الثانية زائدة • كفى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة
كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى
فشعر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تضبط وبغر من بغر النجم اي هاج
بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم
بدل من الباء ويقال شذربذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع
من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشى الاخبار وينشرها
وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث يوث وقد
يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاث والاستباث
وهما بمعنى يقال استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح
الثانين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز
قلب الواو ياء او الفاء للاستتفال الحاصل بالتركيب ومن توثهما فليكون الثانى اتباعا كما
في خيث نيث (وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر
لم تستعمل الا مع التركيب) ونذر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا
ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم
وقعوا في حيص بيص اي في فتنه عظيمة بفتح الصادين والفاء ان مكسورتان او مفتوحتان
والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا
لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء لازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال
حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزء آن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان
معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاء آن
مفتوحتان او مكسوتان تشبيها بالاصوات وجاء خاص باص كحاث باث بفتحهما
٨ واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزي اي قهر وغلب ومن فاعل بزي اذا سما
وارتفع كانه قيل هو الخازي البازي فركبا وجعل اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة
اوجه خاز باز ٩ بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها
بخمسة عشر وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز
كعليك على ان بينى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو
بعليك نظرا الى الاصل الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعنية الجنسية
والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرهما
على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعليك فيحوز الصرف الثاني وترك صرفه وخاز باز
كقاصعاء ٢ وخز باز كقر طاس وايس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما
اسم صيغ من اسمين كما قيل عيسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه الالفاظ لم
تغير ما كان مبني عن بناء كما في الخمسة عشر قال ٣ • وجن الخاز باز به الجنونا • ولها
خسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب ٤ وداء

٥ لان بين تقتضى شيئين
نسخه

٨ قوله (واما الخاز باز فانه
مركب من اسم فاعل خزي
اي قهره) خزاه يخزوه
خرجوا اذا ساسه وقهره لكن
ذكره في القاموس في باب
الخوز لمصححه

٩ بكسر الزائين نسخه
٢ قال • مثل الكلاب تهر
عند بيوتها • ورمت لها
زهما من الخز باز وهو معرب
هلى هذه الافة ٣ اوله تفقا
فوفه القلع السوارى
٤ قوله (وداء في الهازم
آه) اللهزمتان عظمانيان
في المحيتين تحت الاذنين
ويقال هما مضيعة عليتان
تحتهما

هـ وانما لم يحز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كالفعل ذلك بايدي سبا
و بايدي بدا وان انمحي من جزئها ايضا معناهما ٩٣ ٩٤ الافراديان كما انمحي ذلك من جزئي ايدي سبا لان الاعلام

المنقولة يراعى اصلها في كلا
مهم لان العلم ينقل من معنى
آخر من غير لمح للاصل الا
لما خفي و ذلك ايضا في بعض
المواضع كالفعل بنحو الحسن
والعباس فلما غير من حيث
الغنى تغييرا تاما لم يغير من
حيث اللفظ ليكون فيه دليل
على الاصل المنقول منه من
احد الطرفين اللفظ والمعنى
بخلاف هذه المركبات فان
معناها الاصل المنقول عنه
مقصود من ذلك المعنى
المنقول اليه اذ معنى ايدي
سبا مثلهم في التفرقة فالاصل
موهن بالتفرقة اليلغ الكامل
الذي هو المعنى المنقول اليه
فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير
جوزوا تغير اللفظ عما كان
لان المعنى يكتفي في الايدان
٦ بالاصل المنقول عنه
نسخه

٦ قوله (بالاصل المنقول
منه) قد سبق هذا المعنى
في الفهضة الاخرى التي
في بطن الكتاب فارفع
اليها

٧ للفرج ولفصل القبح
و كوطت ٨ قوله

(مواكبها) الموكب

٢ قوله

في الهازم والسنور (واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقيماش فكل واحد منهما سمي بصوته
فبقيا على نائهما هـ قوله (الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث) الكناية
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
اما لايها على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت
ايها على بعض من يسمع اول شناعة المعبر عنه كمن ٧ في الفرج او الفعل القبح كوطت وفعلت
عن جامعته والغائط للحديث ار للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة
كقولك كثير الرماد لكثير القرى او غير ذلك من الاعراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون
المراد معنى ذلك اللفظ كقوله ٨ كان فعلة لم تملأ ٨ مواكبها ٩ ديار بكر ولم تخلع ولم تهب ١٠
اي خولة وكقولك مررت برجل افعلى اى احق وقد يكون المراد بمجرد ذلك اللفظ ٩ كالانغاز
والمعيات نحو ا كفف ا كفف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح
النحاة كقولهم افعلى صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها
عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام (فيكون على هذا كم
الاستفهامية كناية لانها سؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها اسماء الاستفهام
لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه
ولو صرح قلت ازيد ام عمرو وأ ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان
معين غير مصرح باسمه (وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام
بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما تكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن
المعيات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد اى الدار ام
في السوق ام في الخان الى غير ذلك من جميع المعيات فحرف الشرط وحرف الاستفهام
مقدوران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعيات التى لا تنهاى
كما مر (وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية بمنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح
بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير صريح
بظاهره فيه ويقال كئيت عن كذا بكذا وكنوت ١١ وانى لا ١٢ كنو ٢ عن قدور
بغيرها ١٣ واعرب احيانا بها فاصارح ١٤ فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا ١٥
واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالانفاق وهما معربان والمبنى
منها كم وكذا وكائين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان
ايها بابا اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا
ومبنا (قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
بجاعة من الفرسان ٩ قوله (كالانغاز) الفرز كلامه اذا عني مراده والاسم الفرز والجمع الانغاز ٢ قوله
(عن قدور بغيرها) القدور من النساء التى تنزه عن الاقدار

مفسرا اما لا يهامه على المخاطب او لتسيانه فكلم لا تكون من هذا القبيل على ما قر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكأين خارج عنه نحو قولك كأين رجل عندي ٣ واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية (قال المصنف والاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف) فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمى كلامه صدقا والافكذابا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او رب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقتها للخارج نحوكم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال مالم يقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونها خبرين (فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجود لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لاستكثارا او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقلت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وایس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منقيا بهذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفاءه في الخارج ويأتى تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى (واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصودية الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشاربه الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وأیدی سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالک برفع مالک على انه خبران ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يحى في حروف الجر فيبقى ذا على اصل بنائه (قوله كذا للعدد) وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا اما كأين فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هى في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف لاعن ذا واى كافى مثلك رجلا لانك تين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واى (فای في الاصل كان معربا لكنه كقلنا في كذا وانحى عن الجزئين معناهما الا فرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كافي من لاتونين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون

٢ واما بناء كم الخبرية
فان كونها موضوعة
وضع الحروف على ما
قيل اولشبهها باختها
الاستفهامية نسخه

مع ان التنوين لا صورة لها خطأ (ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقل كائن بالالف بعد
الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة (قال يونس هو اسم فاعل من كان (وذهب
المبرد وهو الاول الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة
والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما
(وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على همزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها
وسكنت همزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت همزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة
بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمفتوح (وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت
على همزة وقلب الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت همزة وكسرت للساكنين
وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على همزة
وقلبت الفاق مع سكونها كما في ٦ طائي وحاري ثم نقل كسرة الياء الى همزة اتماما للتغيير
وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كبي نحو كعب وقديقال كيا بفتح همزة على انها بقيت
مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها وقديقال كاي نحو كعب يحذف
حركة همزة مع الياء الاولى وجاء كاي نحو كعب اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة
اللام الى همزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشيخ
(وعند الكوفيين كم ايضا مركب مثل كائن وكذا من كاف التشبيه وما وذلك لان ما كما
ذكرنا في الموصولات للعجول ماهيته فهي في ابهام اي وذاتهم حذفت الفها وسكن الميم
للتركيب وحذف الفها اذا كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيم فتكون كم الاستفهامية
كقوله يا ابا الاسود لم خلتني واما عند البصريين فلا تركيب في كم (واما كيت وذيت
فانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق
اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات (فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت
يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات من الاسماء ولا يجوز
خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو
منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض
المبنيات ٧ وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب
الاعراب سبب البناء كاقيل عدم العلة علة العدم (فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن
جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهو في موضع النصب
(قلت ان الاعراب المحلى في الجملة عارض فلا يعتد به وبنائهما على الفتح اكثر لثقل الياء
كما في اين وكيف اولكوتهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز
بنائهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجيز ولا تستعملان الا مكررتين بواو
العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية
وذية يحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت

٦ في نسبة طي كسيد
وحيرة بالكسر محلة في
نيسابور قاموس

٧ لا يحتاج الى سبب البناء
وهو الخالي عن التركيب فان
قلت نسخه

من العرب من يستعملهما على الاصل فلا تكونان الامتنوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا مهملا لا واواذليس في الكلام مثل حيوت وواوحيوان بدل من الماء الا عند المازني وعنده واوحيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية ٢ لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت كون وذوت والتاء فيهما لكونهما ٣ عبارتين عن القصة وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة * قوله (فكم الاستفهامية يميزها منصوب مفرد ويميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام) كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتجج الى التمييز المبين للعدود ولا يحذف الدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينار او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف يميزا الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات (ويميز الاستفهامية منصوب مفرد جلالها على المرتبة الوسطى من العدد وسجيء العلة في باب العدد وانما جلت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلّة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقدير الكثرة فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحوكم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال ٤ * على اننى بعدما قدمضى * ثلثون للهجر حول لا كيلا * وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع ميمزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمزه لا يفصل بينهما نحو رطل زينا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع ميمزها (ولا يجوز جر ميمز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب ٥ وذلك لان المميز والمميز في المعنى شئ واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على ميمزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كما في الخبرية والجوز قصد تطابق كم وميمزه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم ٦ لان بدل متضمن الاستفهام يقتضيه الميمزة الاستفهام كما مر في باب البدل (ولا يكون يميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافى في العدد اعشرون غلانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلانا لك بهذا المعنى (وقال البصريون لوجاء نحوكم غلانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال (والجر في ميمز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة (وانما يجوز الفراء ٢ على الجار

٢ لان اللام اولى بالحذف من العين

٣ عبارة عن القضيتين نسخة

٤ قال الاخر فاشهد عند الله ان قد رأيتها * وعشرون منها اصبعان ورايا

٥ والمجوز قصد تطابق كم جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كما في الخبرية نسخة

٦ لان ما يدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمة آه نسخة

٢ ونسب الى الخليل ايضا نسخة

المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على ميم الخبرية نحو
 ﴿كم من ملك﴾ و﴿كم من قرية﴾ والثاني اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة
 عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يحجره عن المقدرة لا بالاضافة
 وغيره يوجب نصبه جلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الاعلى
 مذهب يونس فانه يميز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيميز في الاختيار نحو
 قوله ﴿كم يحجود ٣ مقرف نال العلى﴾ وكريم بخلة فوضعه ﴿وقال الاندلسي ان
 يونس يميز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم
 الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا باليوم لك والدليل
 على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله ﴿كم في بني سعد بن بكر سيد﴾ ضم الدسعة
 ماجد نفاع ﴿وسيدويه لا يميز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو
 قوله ﴿كم في بني سعد بن بكر سيد﴾ البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يميزه الا الفراء
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ﴿كم نالني منهم فضلا على عدم﴾ اذ لا اكاد
 من الاقتار ٤ احتمل ﴿واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها فعل متعد وجب الاتيان
 عن ثلثا يلبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾
 و﴿كم اهلكنا من قرية﴾ وحال كم الاستفهامية الجور ومميزها مع الفصل كحال كم الخبرية
 في جميع ما ذكرنا (وبعض العرب ينصب ميم كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل
 ايضا اعتمادا في التميز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيحوز على هذا ان تكون
 كم عمة بالنصب خبرية (وانما انجز ميم كم الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم التنكير
 فصار مميزه كميز العدد الكثير وهو المائة والالف (وانما جاز الجمع فيه ولم يحز في العدد
 الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة ٥ فاستغنى تلك الدلالة عن جميع
 المميز ٦ واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فحوزوا جميع مميزه
 نصريحا بالكثرة (قوله وتدخل من فيهما) اي في مميزتهما اما في الخبرية فكثير نحو
 ﴿كم من ملك في السموات﴾ و﴿كم من قرية﴾ وذلك الموافقة جرا للمميز المضاف
 اليه كم واما ميم كم الاستفهامية فلما اثر عليه مجرورا بمن ٧ في نظم ولا نثر ولادل على
 جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة
 (قوله ولهما صدر الكلام) اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى
 الانشائي في الكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام
 ولي في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر
 متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
 الاستفهام والعرض والتني والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل
 السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء الغير في آخرها تشوش خاطره لانه يحوز
 رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويحوز بقاء الجملة على حاله فيترقب جملة اخرى
 يؤثر ذلك المؤثر فيها ﴿قوله﴾ (وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده

٣ قوله (مقرف) المقرف
 الذي داني المحبين من
 الفرس وغيره الذي امه
 عربية وابوه ليس كذلك
 لان الاقراف من قبل
 الفحل والهجنة من قبل
 الام

٤ قوله (اجتمل) جملت
 الشحم واجلته اذا اذنته
 ٥ كلمائة والالف وما
 يتضاعف منهما فاستغنى
 بذلك نسخه

٦ ليكون نصريحا في
 الدلالة على الكثرة نسخه
 ٧ قوله (في نظم ولا نثر ولا
 دل عليه) جوز الزمخشري
 ان يكون كم في قوله تعالى
 سل بني اسرائيل كم آتيناهم
 من آية بينة استفهامية
 وخبرية

٧ وقال سعد الدين ان كم
 فيه استفهامية لوقوعها
 بعد قوله سل والله اعلم

فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور والافرقوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط قوله (كلاهما) اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قائلان لعوامل
الرفع والنصب والجر ٢ (قوله فكل ما بعده فعل) اخذ بفضل مواقعهما في الاعراب
يعني اذا كان بعدكم فعل لم يشغل عن ٣ نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحوكم
رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحوكم رجلا ضربت غلامه كان كم
منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى
المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكم غلام ملكت
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فيقول كم يوما
تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير
في الجملة مقدر على ضعف كما مر (قوله ما بعده فعل) اي فعل وشبهه ليشتمل نحوكم يوما
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او
مصدرا او خبرا كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لالباب ظن نحوكم ظننت مالك (قوله كل
ما بعده فعل غير مشتغل عنه) منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره
٤ لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كاذ كرنا في المنصوب
على شريطة التفسير (وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور) انما جاز تقدم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عله
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما للاستفهامية
المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون
اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه (قوله والافه مرفوع) اي ان لم يكن بعده
فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لاقبله عامل ولا بعده
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا فلما ان لا يكون
بعده فعل نحوكم مالك ٥ او ان كان عاملا في ضميره او متعلقا اما على وجه الفاعلية نحوكم
رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحوكم رجلا ضربته او ضربت
غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا
ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير ٦ على مائتين
فيما احضر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعدكم وميزه لحفظ

٢ فيرفعان وينتصبان
ويضمران نسخة
٣ العمل في كم بالعمل في
الضمير الراجع اليه كما اشتغل
في نحوكم رجلا ضربته
او في متعلق ذلك الضمير
اشتغل في نحوكم رجلا
آه نسخة

٤ لانه لا يعمل في كم لو لم
يعمل في ضميره مع ان كم
مرفوع المحل مبتدأ
نسخة

٥ وان كان كان نسخة
٦ كائين قبل ولا منع من
تقديره قبلها نسخة

التصدر على كم ومنع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود (قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا) وكونه ظرفا باعتبار ميمه نحوكم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاد داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مائة فالاولى فيه ان يكون خبرا لامبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ (قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كتي واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان (واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الان منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمررا مرر (والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لاي الى الجزء فان كان الشرط مستندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان اولازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا للضميرها او متعلقا بضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا يتعلق بضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويحوز كونها مبتدأ على ضعف (ولو جوزنا عمل الجزء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبينة لجاز ان تكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزء وان تكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمير يفسره الجزء لكن الحق ان الجزء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير (والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزء ان الاداة من حيث طلبها للتصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان ٧ متأخرا لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث العمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ٨ ماحقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزء فللشرط تأخره عنها لم يحوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كتي واين او غيره كن وما (والدليل على انه لا يعمل الجزء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان

٦ بالابتداء نحو من ضرب
ومن قام قت وخبرا نحو
من انت وما دينك ولا تقع
كلمة الشرط خبرا ومجرورا
نحو غلام من انت وبما
مررت وغلام من تضرب
اضرب وبمن تمررا
ومنصوبا مفعولا به نحو
آه نسخه
٧ في اللفظ ايضا متأخرا
بل لا يعمل فيها الا معنى
الابتداء لان مرتبة تسمية
٨ مالا يجوز تقدمه عليها
لفظا بوجه وهو الشرط
واما الجزء فانه يجوز ان
يتقدم عليها اما باقيا على
الجزائية كما هو مذهب
اليكوفيين او ساقطا عنها
دالا على الجزء كذهب
البصريين على ما يجيء
في قسم الافعال فلم يحز عمله
فيها آه نسخه

٩ ضربت نسخته

٢ ان كم مختصة بالنكرات
استفهامية كانت او خبرية
نسخته

٣ عند مخاطب فانهم
المعدودون ايضا ليكون
ادل على ايام عددهم اذ ربما
يعرف العدد بمعرفه المعدود
وكم آه نسخته

قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كذا كاهو مذهب سيديوه فكلما اذن معموله لفعل
مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل
الاعلى فعل ظاهر او مقدر كيجي في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل
ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله (وفي تميز
كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجد وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ٩ ملكيت)
البيت للفرزدق وتماه فداء قد حلت على عشاري القداء لمعوجة الرسخ من
اليدين او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى شوه الخلقة وانما عدي حلت على لتضمينه
حلت عشاري معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفانها فخدمتني
على كره مني (ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز النصب تميزها
عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس
الطلب ثابتة لانه ذهب عن عدد الحالات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف
المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرنا فالتنصب على الاستفهام على سبيل التهكم
والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرنا على الاخبار
فترفع عمة بالابتداء ولك صفتها وانظر قد حلت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما
مفعول مطلق خبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضربا ومثني زيد ضرب
واذ لم ٢ ان تميزكم لا يكون الانكسرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلو جوب تنكير
المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد ميم ٣ ومعدود كذلك والعرض
من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود الميم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا وكم في حالتها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على
اللفظ نحوكم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى
نحوكم رجلا جاءك وجاؤك وكذا الخبرية (وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى
ككل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم
عن عدد الجماعة الذين جاؤا مخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين
جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالثنية
والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب
الاضافة ولم يسمع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئتك
وجاءك رجلا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التميز لبقاء المبتدأ بلا
ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على تميز
الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصلتها فليكون
المعطوف ايضا نكرة على ما بين في باب المعارف (وقد يجوز بعض النحاة نحوكم رجلا
ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب المعطف عند قوله والمعطوف في حكم

(المعطوف)

المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا واياها بالعطف على التميز لان المرأة الملقبة ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير (واما كائين فقل ابوسعيد السيرافي عن سيدي به انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كائين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كائين جاز حذف ميزها واما رب فخرف جر لا يحذف بجروره ولما عثر على منصوب بعد كائين (وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب ميزها لمجيشه بعد المنون فكان ميزها كميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كائين في الاستفهام قليلا دون كذا (٥ ومنه قول ابي ابن كعب لزر بن حبيش كائين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف ميزها وهما قليلان ويلزمها التصدير دون كذا ٦ لما قلنا في كم الخبرية وورود كذا كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولادلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا درهم عن ثلثة وبابهسا وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجرا حلا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد ميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كية العدد نصا والمبهمة لاتدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمهم ما هو يمين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهم درهم واحد ٦ وهو الحق واغرب كذا وكائين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل * قوله (الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب) اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ٧ ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان نعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو ٨ قوله * الاعلالة او بداهة ساج * وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذا ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف (فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها) قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان

٥ وفي القاموس قال ابي
بن كعب لابن مسعود
كائين تقرأ سورة الاحزاب
آية فقال ثلاثا وسبعين
٦ لتضمنها معنى الانشاء
نحو كم الخبرية نسخته
٦ وهذا الذي قاله هو
الحق نسخته
٧ قال الفرزدق * ولقد
شدت عليك كل ثنية
وايتت فوق بنى كليب
من عل * اى من فوق
٨ قوله ياتيم تيم عدى و

اضافتها ليست بظاهرة اذا لاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله (وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او ادامته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال * ونحن قتلنا الازداد دشنوءة * فاشربوا بعدا على لذة خرا * وقال * فساغ على الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء * الحميم * (ومنه القراءة الشاذة * لله الامر من قبل ومن بعد *) ويقال ابدأ به اولافعلي هذا لافرق في المعنى بين ما عرب من هذه الظروف المقطوعة وما بين منها وهو الحق (وقال بعضهم ٢ بل انما عربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعني كنت قبلا اي قديما وابدأ به اولاي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتأخرا لان من زائدة (قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كقيل في المنادى المضموم يامطر ويامطرا فيجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا) وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى السني بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيروتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه (وتقول جئت من عل مغربا ايضا كم ومن عال كقاض ومن عال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت من على ٢ لم يبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فانها وكان مع الاعراب يجوز ضمها وكسرها تقول علو الدار كما تقول سفلا اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما التقدير المضاف اليه كما في قوله * خالط من سلى خيشيم وفا * وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلة او مع الاضافة الى ياء الضمير واما لبنائه على الكسر استقلا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة * اني اتنى ٣ لسان لا اسربها * من علو لا عجب منها ولا سخر * بضم واوها وكسرها وقحها (وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن يحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله واجر

١ الحميم ههنا البادر وفي غير هذا الحار والحميم العرق والقريب وفي نسخة القرات
٢ بل انما هي اذن معربة لعدم نسخة

٢ لاشتبه بالعرب موقوفا عليه واذا آه نسخة
٣ قوله لسان لا اسربها) اللسان جارحة الكلام وقد يكتفى بها عن الكلمة فتؤنث حيثئذ قال اعشى باهلة اني اتنى البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر

مجره لا غير وليس غير وحسب) شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذي فيها
 كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا تعرف بالاضافة وهي
 اشدا بهاما من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة
 وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس
 ٤ وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف
 اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها
 المضاف اليه بنيت على الضم لمشا بهتها للغايات بالا بهام واما حسب فجاز حذف
 ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذا لا يعرف بالاضافة مثله
 كما مر في باب الاضافة قوله (ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر) اعلم
 ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي
 ثلاثة لا غير حيث في المكان واذا واذا في الزمان ٥ على خلاف فاذا هل هي مضافة
 الى الجملة التي تليها او لا كما يحكى وحيث واذا يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا
 ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير (واما
 جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة
 الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان
 كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير
 الاصل اذا المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنه لانفس الجملة فعلى هذا
 ٦ لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الا مكنة معينة كما يستفاد
 منها احد الازمنة (فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة
 الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية
 ٧ والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد لزمان منها يكون ثانيا جزئيا فعلا كقوله
 تعالى ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾ او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد
 الازمنة الثلاثة وان كان جزءا اسميا اما في الماضي نحو اتيك حين الجحاج امرا وفي
 المستقبل نحو لا تخذلك حين لا شئ لك قال تعالى ﴿ يوم هم بارزون ﴾ وقال المبرد
 في الكامل لا يضاف الزمان الجائر الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى
 جلا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾
 وقوله ﴿ يوم هم بارزون ﴾ ونحو ذلك يكذبه (هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف
 الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان
 ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون
 لظرف المصدر فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله
 تعالى ﴿ من قبل ان نطمس وجوها ﴾ ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق ﴿ ومن
 قبل ٨ ان تلقوه ﴾ ونحو ذلك (واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف
 ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل

٤ المذكورة واعلم انها

بعد نسخ

٥ اما اذا فقيه الخلاف

الذي يحكى هل الجملة التي

تليه عاملة فيه او لا فان

كانت عاملة فيه فليس

بمضاف اليها وان لم

يكن فهو مضاف اليها

وحيث آه نسخ

٦ لا يضاف على الجواز

نسخه احتراز من الوجوب

فانه يضاف المكان على

ما تقدم

٧ ثم قد يضاف الى الاسمية

المستفاد منها الزمان

وذلك اما يكون نسخ

٨ وما وقع في جميع النسخ

من بعد فسهو

زمان ريث خروجى اى مدة ان يطىء خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان
اخرج فهو نحو آتيك حقوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية (و كذا
آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشا بهتها الوقت لان الاوقات علامات
وقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخیلین فى معنى الزمان
اضيف الى الفعلية فى الاغلب مصدرة بحرف مصدرى قال * بآية يقدمون الخيل
٩ شعنا * كان على سنا بكمها مداما * وقال * الامن مبلغ عنى تيمنا * بآية ما يحبون الطعاما
* وتقول اقم ريثا اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى
على ما نقله الكو قيون كما يحى فكيف بما يشابهه (ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه
فى نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم و اذهب
بذى تسلمان و اذهبو ابذى تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع
الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع (وقال السيرافى الموصوف بذى
الوقت اى اذهب فى وقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا تكون الاضافة
شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل (وقال بعضهم هو ذو الطائفة اعربت وهو بعيد
لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو فى
الاضافة الى الفعل اجمع استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل و ذو افعل
و ذو وافعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذات فعلن ويحتمل ان يكون طائفة على
ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية
شاذ (وقال سيبويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذا فعلا فتصدير ذلك
الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من
حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك فى اذا انظر لكثرة نحو قوله تعالى * اذا السماء انشقت
و * اذا السماء انقطرت * واذا الكواكب انتثرت * واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى
بعد (وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما معنى حيث واذا واذا وذلك
لانها ٢ نسيان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بخمود حاصرة انحصار
نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى
* مثل ما انكم تنطقون * وقوله * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة
فى غصون ذات اوقال * وقوله * غير انى قد استعين على الهيم * اذا خف بالثوى
النجا ٣ * وانما صدر ما اضيف الى بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائر
اضافته الى الجملة وان كما الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة ٤ لان التناسب بين
الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على الزمان و كون الزمان ظرفا
لمصدر الجملة المضاف اليها ٥ منع من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى
فى الزمان وايضا موجودين فى مثل وغيره فاحتج معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل
الكو قيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو

٩ جمع اشعث وهو مغير
الرأس وسنا بك جمع
سنبوك وهو طرف
مقدم الحافر

٣ مبهمان كذلك الظروف
لكن لما كان غير ومثل
مشبهين بها نسخته

٣ وبعده * بزفوف كأنها
هقلة ام رئال دوية سقفاء
* آنست نبأة و افزعها
القناص عصرا او قد دنا
الامساء * قوله بزفوف
سريعة وهقلة نعامة وام
رئال ولدها ودوية اراض
بعيدة الاطراف وسقفاء
مرتفع و آنست نبأة اى
احسنت صوت خفى
والقناص الصيادون
وعصرا اى عشاء

٤ والجملة المضاف اليها
الزمان فى تأويل المصدر
ايضا لان التناسب بين
المضاف والمضاف اليه
٥ اغنيا عن الحرف
المصدرى نسخته

اعجبني يوم انك بحسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
والبناء كما في ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ وغير ان نطقت على ما يأتي (واختلف في كون
الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة
منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي
خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد
في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها
على الجملة (قال صاحب المعنى يعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتكم
يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم (قلت ومع غرابته هذا الاستعمال
وعدم سماعه ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية
نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدم امير * ثم اعلم انه يضاف
الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال الله تعالى ﴿ هذا
يوم لا ينطقون و ﴾ هذا يوم ينفع الصادقين ﴾ بالرفع و ﴿ الله اعلم حيث يجعل
رسالته ﴾ وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال * باذلت حيث يكون من يتذلل * وقال ابو علي
في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لامضاف اليه قال لان حيث يضاف
ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان
نقول انه مضاف ولامانع من اضافته وهو اسم لظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان
(واما نحو يومئذ وحيثئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى ان المضافة في المعنى
الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين
وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى
بخلاف نحو قوله تعالى ﴿ بعد اذا تم مسلون ﴾ اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله
تعالى ﴿ يوم انوقت المعلوم ﴾ فقال ابو علي في الجملة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان
معنى قوله تعالى ﴿ قتم ميقات ربه ﴾ تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود *
قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان
ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه (والذي
يدولي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل
الى الجمل المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن
ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذلان كلا
واخوبها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك
المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ﴿ وكلا آتينا
حكما وعلما * ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ وقوله * نهيتك عن طلبك ام عمرو *
بعاقبة وانت اذن صحيح * لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتثنيته الا ان يكون عوضا
لبعد معنى التكثير والتمكن منه (واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى

فلو قلت جاء في زيد وكنت حينئذ وكسرت حذف المضاف اليه وابدال تنوين
 حينئذ منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتكثير
 فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينئذ وساعة بغيرها من تنوين التمكن
 والتكثير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة بالمضاف اليها هي في الاصل بان
 ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ
 صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم واليلة وغير ذلك متعودا بحذف
 الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كافي قوله * وانت اذ صحبح * فجئى
 بهذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف
 المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه
 فكانه هو والزم اذ الكسر لانتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه
 الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلباء على الضم ولا تنوين
 عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى
 مثل ذلك المحذوف كقوله * الاعلالة او بداهة ساج * نهى الجزارة ولما توصل باذ
 الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد
 اذ عن معنى الماضى وصار لمطلق الظرفية فيحوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله
 تعالى ﴿ فويل يَوْمَئِذٍ لِلْكَاذِبِينَ ﴾ ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه
 وابدال منه انتوين في غير نحو يومئذ جاز قبحه ايضا ومنه وقوله تعالى ﴿ فَعَلَمَ إِذْ
 وَانْمَأْنَ الضَّالِّينَ ﴾ اى فعلتها اذ ربيتنى اذ لامعنى للجزاء ههنا كاقيل في اذن انها للجواب
 والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لانتقاء الساكنين لا ليجر خلافا للاخفش فانه زعم
 انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحبح ليس
 بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم اتما الزموا الكسر لتكون في صورة المضاف اليه
 الظرف الاول ويحوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى ﴿ اِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾
 كما بينا * واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذى تضمنته الجملة
 على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال آتيتك يوم قدم زيد فيه لان
 الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله
 ظرفا لمضمونها فيكون كانه قلت يوم قدوم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل
 وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال
 تعالى ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ﴾ وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك
 ٢ * ولذا ذكر شرح قوله في آخر الباب (والظروف المضافة الى الجمل واذ يحوز بناؤها
 على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان) ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث (فنقول
 ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع المكسر اذ يبنى ولا يبنى
 المثني لما ذكرنا في نحو هذان والذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما
 ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهى حيث في الاغلب واذا ما اذا فقيها خلاف على

٢ وهو شاذ نسخته

ما يسمى هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جازة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة
فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته
الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضاقتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات
على الاعراف (واما جازة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة
ماضية الصدر نحو قوله * على حين عانت المشيب على الصبي * فقلت ألمّا تصم والشيب
وازع * فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراف فلعدم لزومها للاضافة الى
الجملة فعلة البناء اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي
لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسى منه المضاف احكامه من
التعريف والتشكيك وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة
المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى ﴿ هذا
يوم ينفع الصادقين ﴾ اوالى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيّا في اللفظ نحو
جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب بخلافه بعض البصريين لا يجوز في مثله
الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى
﴿ هذا يوم ينفع ﴾ لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله
تعالى ﴿ يوم لا تلك نفس شيئا ﴾ على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله
قبل ﴿ يوم الدين ﴾ واما غير المضاف الى ماصدره ان وان ومثل المضاف الى ماصدره
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبنائها قال تعالى ﴿ انه لحق مثل ما انكم تنطقون ﴾
ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه
مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقيقة نطقكم وقال * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
* حامة في غصون ذات اوقال * ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع ويجوز ان يكون بناؤه
لتضمنه معنى الاكمام في باب الاستثناء وعلة بنائها مشابعتها لاذ واذا وحيث
لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد
الحصر كالمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون
من اضافة الظروف الى ماصدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبنائها
نحو مثل وغير (وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذني نحو حينئذ واعرابها
قريء قوله تعالى ﴿ من خزي يومئذ ﴾ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعرض علة
البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلو وقع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما
ينافسار نحو قوله * على حين عانت المشيب * ثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة
الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه (وقوله مثل وغير مع ما وان)
اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى
الجمل (وقال المصنف بنى حيث لانه موضوع لمكان ٢ حدث يتضمنه الجملة فشابه

الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذا واذا ويجوز ان يقال في اذانه بني لان
وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات
لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الشاء ويكسر وقد يخلف يائها واو مثلثة
الشاء ايضا واعرابها ٣ لغة قعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال * ونظعنهم حيث
الكلبي بمد ضربهم * بيض المواضي حيث الى العمائم * وقال * اما ترى حيث سهيل
طالعا * وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود
وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى
المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبية لالازمة
قال * ٥ * لدى حيث القت رحلها ام قشع * وكذا في قوله * اما ترى حيث سهيل *
وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى * الله اعلم حيث يجعل رسالته * وحكى هي احسن
الناس حيث نظر ناظر اي وجهها فهو تميز (وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله
* للفتى عقل بعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه ٦ * قوله (ومنها اذا وهى للمستقبل
وفيها معنى الشرط ٧ فلذلك اخبر بعدها الفعل وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ
بعدها واذا مضى ويتبع بعدها الجملتان) قد تقدم ههنا علة بناءها واذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا الماضي كاذ كما في
قوله تعالى * حتى اذا بلغ بين السدين * وحتى اذا ساوى بين الصدفين * وحتى اذا
جعلناه نارا * كان اذا تكون المستقبل كما في قوله تعالى * واذا لم يتدبره فسيؤولون *
على انه يمكن ان يؤل بالتعليلية وكما في قوله تعالى (فسوف يعملون اذا اغلغل في
اعناقهم * ويمكن ان تكون من باب * ونادى اصحاب الجنة * وقد تكون اذا مع
جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى * واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا *
اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى * واذا لقوا الذين آمنوا * واذا ما
اتواك تحملهم قلت لا اجد * والاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذا لزمان
من ازمة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال
اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى * اذا الشمس
كورت * ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور
المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جاتين يلزم من وجود مضمون او لاها مافرضا حصول
مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوع له لو وان
لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوع له كما يحكى فلماذا كان
لو لا تنفاء الاول لا تنفاء الثاني كما يحكى في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم
لازم لمضمون شرطه وبإتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له

٣ قوله (لغة قعسية

قعس ابو قبيلة

٤ تمامه * نجما يضئ

كالشهاب ساطعا *

٥ صدره * فشد ولم تفرح

بيوت كثيرة وام قشع

النية وروى الى حيث

القت رحلها اي موضع

شدة الامر قال ابو عبيدة

ام قشع العنكبوت والبيت

لزهر بن ابي سلى

٦ ولا يمنع هنا حله على

المكان نسخة

٧ غالبا فلذا نسخ

ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الاتصاف منها فلو موضوعه لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعه لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع التكلم لا بوقوعه فيه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بعدم سواء شك في وقوعه كما في حقنا اولم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى (وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز التكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ﴿ان كان قبضه قد من قبل فصدقت﴾ واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ﴿ان كنت قلته فقد علمته﴾ واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غيبا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاهائهم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الاو شرطها كان لما يأتي في الجوازم ٣ وقد يستعمل لوفي المستقبل بمعنى ان وقد تكون ايضا للاستمرار كاذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام ﴿لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا﴾ فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي تنوقها قاطعين بوقوعها على خلاف ما توقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كافي متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتنى فانت مكرم شاكا في جبي المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتنى سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب بيرويه في ٤ اسماء الشرط صار بعد العروض عريضا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع التكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذاله فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا قلنا كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلماذا لم يحزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ﴿ترفع لي خندف والله يرفع لي﴾ نارا اذا خدت نيرانهم تقد ﴿وقال﴾ اذا قصرت اسيا فسا كان وصلها ﴿خطانا الى اعدائنا فنضارب﴾ ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لجبي جلتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ الى قوله فسبح ﴿كأنه﴾ لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات﴾ الى قوله ﴿فلهم عذاب جهنم﴾ وقوله تعالى ﴿واما افاة الله على رسوله﴾ الى قوله فلما وجفتم ﴿

٣ كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقوله تعالى لو تعلمون علم اليقين وقوله عليه الصلوة والسلام لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونحو ذلك

٤ كلمات الشرط والاستفهام نسخة

لان الفتن والافاة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو
 الفرض ومنه ايضا قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ والفاء في مثل هذا الموضع
 في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجلتان بعدهما ترتيب
 كلمة الشرط وجعلت الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب
 على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط وتحصيل
 هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح
 وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولا ملام لابتداء في نحو قوله تعالى ﴿ اذا مامت لسوف
 اخرج حيا ﴾ كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
 واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما ينبغي في حروف الشرط فاذا
 تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون
 ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى
 انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ماضى في الكنسايات ولو جاز ايضا
 عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلا توجها الى معمول والا قرب
 اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا هو الابد كما هو اختيار
 الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المذموم عند اهل الصرين كما في زارني
 وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتني ولم يسمع (واما
 الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمعنى الجواب في بعض المواضع بعد
 ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفلانت مكرم فلما لا يتم
 لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له المصدر يجوز مثل هذا الترتيب
 كما مر آنفا (واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاء وقال بعضهم هو الشرط كما في متى
 واخواته والاولى ان تفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من
 متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتني بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
 فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون ٨ الذي في
 محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا
 اليه ولا تالت استقرار ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان
 فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه
 كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
 تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل
 الوصف في موصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر
 كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما
 في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض
 اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة في المعنى فمن ثم لم يعمل
 صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل

٨ الاول اذا الاول مخصص
 نعمة

فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب ﴿واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ بلى ان لم يعمل الشرط في كنهه نحو من قام وقت جاز وقوعهما موقع البدأ على ما هو مذهب بعضهم (فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى ﴿اذ جاء نصر الله﴾ الى قوله ﴿فسبح﴾ زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء الغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذ جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب الجيء بل في وقت الجيء (وقال المصنف في شرح الفصل ان تعيين الوقت في اذا حصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت في الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذ كيف لتخصيصها ٢ تخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم ﴿واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ﴿اذا مات لسوف اخراج خيا﴾ وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخراج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت (فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى اذما مات وصرت رميا ابعت اى مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ﴿اذا ماتنا وكنا ترابا وعظاما انا لمبعوثون﴾ وكثير في القرآن مثله (واستدل ايضا بنحو قولهم اذاجتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذاجتني اليوم كان سبب الاكرام لك غدا كما قيل في نحو ان اجتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان اجتني اليوم يكن جزاء لجيء اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى ﴿واذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ وقوله تعالى ﴿والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون﴾ ولا منع من كون هم في الاثنين تأكيذا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله ﴿اذا انخضم ابرى مائل الرأس انكب﴾ قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى ﴿والليل اذا يغشى﴾ معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على جواز الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل (فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فأي ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصله وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شيء ههنا يقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه

٢ جواب لو والمعنى مجرد الذكر بعد اذ لا يفيد تخصيصها كما ان ذكر الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى اذ هي ليست مضافة

٣ (قوله اذا انخضم ابرى مائل الرأس انكب) البزاء خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابرى وامرأة بزواء والنكب الميل في المشى والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتطلع وتمشى تحرف يقال نكب البعير فهو انكب قال الشاعر اذا انخضم فهو من صفة المتناول الخائر

٣ صدره * فهلا اعدوني مثلي تفاقدوا

٤ (قوله والليل اذا يغشى) اى اذا اجتمع واستوى ليلة اربعة عشر
٥ جواب نسخته

٦ قوله (اذا انسق) اى
اجتمع واستدار ليلة اربعة
عشر وما فى الحقيقة
المقابلة فى نسخة السيد
فسهو

٧ انه تعالى لا يقسم بوقت
انساق القمر فى قوله والقمر
اذا انسق بل يقسم به
متسقا وليس بعد آء نسخه
٨ قوله فى فتاوة (فتاوة
اسم عقبة اى اسلكوهم
فى طريق فتاوة

٩ قوله (كما يطرد الجمالة
الشردا) شرذ البعير
يشرد شرودا وشرادا
نفر فهو شارد وجعه
شرذ كخادم وخدم
وهو شرود وجعه شرذ
كزبور وزبر ويروى
الشردا والشردا ايضا
فى قوله حتى اذا اسلكوهم
٩ قاله عبد مناف بن ربح
الهدلى سلك واسلك بمعنى
واحد شلت الابل اشلها
شلا اذا طردتها فان شلت
والاسم الشلل والجمالة
اصحاب الجمال

وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك
خرجت وقت دخولك فى وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل
وهو فاسد كامر وايضا فى قوله تعالى ﴿ والقمر اذا انسق ﴾ ٦ يلزم ان يكون الزمان
حالا عن الجئة ولا يجوز كالاجوز ان يكون خبرا عنها (وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج
عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان
اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ٧ ان المعنى يحق القمر متسقا لا يحق وقت انساق
القمر (وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه
لا يقسم بشئ الا بحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المتدر على ما ذكرنا فى المفعول معه من
جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة فى الظرف فانه يكتبى براحة الفعل
وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا انسق فهو كقولك عجبنا من زيد اذ اركب
اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء ان تعجب كالم يصلح هناك
لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الامن عظيم فى معنى كالا يقسم
الابعظيم فى معنى من المعانى (واذ جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى ﴿ حتى اذا ذكرك فاقم ﴾
فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملة من متعصب باخبرهما كامر وحتى تكون معها
حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه
يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى ﴿ حتى يقول
الرسول ﴾ بالرفع وتقول سرحنى بكل الناس ﴿ وقال بعضهم يجوز ان يفرد بعد
حتى عن الشرطية ويفرغ حتى ولعله جئة عليه قوله ﴿ حتى اذا اسلكوهم ٨ فى فتاوة
﴿ شلا ٩ كاتطرد الجمالة الشردا ﴾ وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه
مقدر محافظة على اغلب احوالها (وقال الميدانى اذ فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته
مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز الوجود كما فى قوله تعالى ﴿ اذا السماء
انثقت ﴾ اى يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما
صريحا فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا
لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى (اذا ذكرك دعوة من الارض
اذا اتم تخرجون ﴾ فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجأة فى مكان الفاء كما يحى فى باب
الشرط (وقوله وقد تقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) وقد ذكرنا الخلاف فى اذا
المفاجأة فى باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والى تقع جوابا للشرط
للمفاجأة كما يحى فى حروف الجزم (والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيدا القائم
بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما فى نحو فى الدار زيد لان اذا المفاجأة
عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت
فتعمل عمله لان معنى مفاجأتك الشئ وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا
القائم والقائم تانى مفعوليه (ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه
فى مثل قولهم كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها لا يجوز الاياها

(وقال سيويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها (قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها اجلي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت اتاجل ان كانت اذا عندهم كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طائناهم بفاعل ومفعولين (قال بلي يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما وامام المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ (وقال ثعلب اعتذرا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عباد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله * فاصبحت ٢ ولو كانت خراسان دونها * رآها مكان الشوق او هي اقر با * اي رآها هي اقرب (قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال وانظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الافضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معروفا باللام او فاعل التفضيل وفي الايتان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقرب بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف (وقد تنوع اذواذا في جواب بينا وبينما وكلتا هما اذن للمفاجأة والاعلم مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال * فينانسوس الناس والامر امرنا * اذا نحن منهم ٣ سوقة تنتصف * ولا يجيء بعدها المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي ٤ لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابيهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكسور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين على رضي الله عنه وهو من الفصاحة * بحيث هو بينا هو يستقيها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته * ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا وانظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فرا فكمما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه فين كتابتين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واصيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثت غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى

٢ فلو كانت آه الشرق آه نسخته

٣ (قوله سوقة) السوقة
خلاف الملك يستوى فيه
الواحد والجمع والمؤنث
والذكر قالت بنت النعمان
بن المنذر فينانسوس
البيت قوله (تنتصف)
اي نخدم الناس
٤ يقول

الاحداث نحو بين قيام زيد وعوده الا ان يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدين مكانا فلماذا وقع بين خبرا عن الجثة وبينما المضاف تقديره الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلماذا جاز اضافته الى الجمل (وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلا من مجئ ما الكافة لتكفبه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلا من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل الاعلى الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلا بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بختم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلا راحة الشرط (واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كن وما ومتى فالعامل في كلا وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكما اصبحت فصبح الله وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما تستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلا في الماضي وفي المستقبل (ولنا ان نرتكب بناء بينا وبينما وكلا على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتها الاعرابية (وانما رتب بينا وبينما وكلا مع جعلتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون اكدي في معنى اللزوم (وقيل في كماله معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبردان اذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذا المفاجأة فاذا اذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبينما ظرفا زمانا له فعنى بينا زيد قائم اذ رأى هند اراى زيد هند بين اوقات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمانا كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مستدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلتي المفاجأة كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلتي المفاجأة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابوعبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى ﴿واذواعدنا﴾ وبزيادة اذا في قوله ﴿حتى

إذا اسلكوهم في قنائة البيت والكلام على مثل قوله تعالى ﴿ فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ﴾ كالكلام على يتنازدا قائم اذا رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب يتنا واذا ولما نحو قوله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين في الجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون و ﴿ اذا فريق منهم بربهم يشركون ﴾ وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى ﴿ وان تصبهم سيئة ﴾ الآية اي اذا اصابهم يقتلون اي في تلك الحالة يقتلون وان قلنا انها ظرف مكان فلا تقدر اها بجملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقتلون وكذا في جواب اذا ويتنا ولما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء (وقد يجئ اذ للفاجأة في غير جواب يتنا ويتنا نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة يتنا دون يتنا الى المصدر قال ﴿ يتنا ٢ تعانقه الكرام ٣ وروغه ٤ يوما اتبعه جرى سلفع ٥ بتقدير بين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه حاصل (قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان) وذلك بلا فصل لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعه للماضي فتنا في واذ اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى ﴿ واذ يكر بك الذين ﴾ واذ يقول ﴿ ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى ﴿ بعد اذ نجانا الله منها ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انتم مهتدون ﴾ ولم يعمد مجرورا باسم الابعد ويقع مفعولا بها كقوله اذ اذن ياتنا نكرمه وقوله تعالى ﴿ واذ كر اخاعد اذا نذر ﴾ على ان اذ بدل من قوله اخاعد ٥ وقيل في نحو قوله تعالى ﴿ واذ واعدنا ﴾ انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعولة لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة ٦ وان حذف لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله ﴿ وانت اذ صحيح ﴾ فيكسر ذا لها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئت اذ انت كريم اي لانتك والاولى حرفيتها اذن اذلا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يوجب ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيوية داخلية على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر (واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا يخلص له منه الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه قبيح قليل الاستعمال (وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذ زيد يقوم فقل له كذا مقصوده القيام

٢ (قوله تعانقه) عانقاه

وتعانقاه

٣ (قوله وروغه) راغ

الثعلب روغا وروغانا

وفي المثل روغي جعار

وانظري ابن المفرد

٤ (قوله سلفع السلفع من

الرجال الجسور

٥ وفي نحو قوله تعالى واذ

واعدنا قال ابو عبيدة هي

زائدة نسخه

٦ وان علمت حذف وعوض

منها نسخه

الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلية ثم لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
 وإذا جاءت ما بعد إذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصير بها جازمة متعينة للشرط
 بخلاف إذا فإنها تصير جازمة بما كما يجيء في الجوازم (ومنهم من قال يجازي إذا ما رَفِجِم
 الشرط والجزاء وأنشد للفرزدق * وكان إذا ما يسلسل السيف يضرب * والرواية
 متيما * قوله (ومنها إن وأى للكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وإيان للزمان
 استفهاما وكيف للحال استفهاما) إن الاستفهامية نحو إن كنت والشرطية نحو إن
 تكن أكن وبنائها على الحركة للسالكين وعلى الفتح لاستقبال الضم والكسر بعد
 الياء (وأى لها ثلاثة معان استفهامية كانت أو شرطية أحدهما إن الآن أى مع من في
 الاستعمال أما ظاهرة كقوله * من ابن عثرون لنا من أى * أى من ابن أو مقدرة كقوله تعالى
 * أى لك هذا * أى من أى من أى ولا يقال أى زيد بمعنى ابن زيد وإنما جاز أضرار من
 لأنها تدخل في أكثر الظروف التى لا تصرف أو يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد
 ومن أين ومن قبله ومن أمامه ومن لدنه فصارت مثل في جاز أن تضم في الظروف أضرار
 في ومنه قوله * صريع غوان راقهن ورقته * لدن شئ حتى شاب سود الذوائب * أى
 من لدن شب ويجى أى بمعنى كيف * نحوانى يؤفكون * ويجوز أن يكون بمعنى من
 إن يؤفكون ويجى بمعنى متى وقد أول قوله تعالى * أى شئتم * على الأوجه الثلاثة
 ولا يجى بمعنى متى وكيف الأول بعده فعل (وأما أى الشرطية فكقوله * فاصبحت أى
 تأتيا تلبيس بها * كلاما كيهما تحت رجلتيك ٢ شاجر * أى من أين تأتيا (قوله ومتى
 للزمان فيهما) أى فى الاستفهام والشرط وربما جرت هذه بل متى على أنها بمعنى من
 كقوله * شربن بماء البحر ثم رفعت * متى لجم خضر لهن ٣ شيج * أى بمعنى فى فيكون
 على الوجهين حرفا أو بمعنى وسط كما حكى أبو زيد وضمته متى كى أى وسط كى أو فى كى
 ولا يجوز متى زيد لأن الزمان لا يكون خبرا عن الجئة وأما قولهم متى أنت وبلادك فتى ليس
 بخبر بل هو ظرف خبر المبتدأ الذى بعده غير ساد مسدده كاسد فى نحو أمامك زيد وأنت
 وبلادك نحو كل رجل وضعته أى متى أنت وبلادك مجتمعان (وإيان للزمان استفهاما)
 كنى الاستفهامية الآن متى أكثر استعمالا وإيضا إيان مختص بالأمور العظام نحو قوله
 تعالى * إيان مرساها * وإيان يوم الدين * ولا يقال إيان نمت وكسر همزته لغة سليم
 (وقال الاندلسي كسرونها لغة والأولى الفتح لمجاورة الألف) وكتب الجمهور
 ساكنة عن كونها للشرط (٤ وأجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع ومختص
 إيان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فإنه يستعمل فى الماضى والمستقبل (قال ابن جنى
 ينبغى أن يكون إيان من لفظ أى لا من إن لأن إن المكان ولفظة فعال ولكثرة فعلا فى الأسماء
 فلو سميت بها لم تصرفها (قال الاندلسي ينبغى أن يكون أصلها أى أو أن فحذفت الهمزة
 مع الياء الأخيرة فبقى إيان فادغم بعد القلب (وقيل أصله أى آن أى حين فحذف
 بحذف الهمزة فاتصلت الألف والنون بأى وفيه نظر لأن آن غير مستعمل بغير لام التعريف
 وأى لا يضاف إلى مفرد معرفة (قوله وكيف للحال استفهاما) اتعاقد كيف فى الظروف

٢ (قوله شاجر) أى داخل
 ٣ (قوله شيج) تأجت
 الريح تنأج تنأج تحركت
 ولها شيج أى مرت مرت مع
 صوت

٤ وعليه قوله * إيان تؤمنك
 تؤمن غيرنا وإذا * لم يأنك
 إلا من منالم تزل فرعا *

لانه بمعنى على اى حال والجار ه والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش
وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت يوم الجمعة ام يوم السبت (وللاخفش ان يقول
يجوز ابدال الجار والجرور منها نحو كيف زيدا على الصحة ام على حال السقم فكيف
عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل (وعند الاخفش بقولنا على اى حال
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب
المحل على الحال لجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكئا على آخر او معتمدا
وفى البدل كيف يقوم زيدا معتمدا ام لا ٦ فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا
ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان
معنى كيف يقوم زيد قياما حاصل على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال
لسقوط الاستفهام عن مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر
مقدرا جاز ذلك لجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام قياما بطيئا وان
جاء بعد كيف مالا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ
فتقول ٢ فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم ٣ وان دخلت نواسخ
الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا ٤ فكيف
منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون
جوابه الانكرة فلا يجوز ان يقول الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كإروى
على كيف تباع الاخرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى
الاستفهام لسقوطه عن المصدر (والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف
وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الاشدودا (قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة
(وقال الخليل مخرجها مخرج الجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها
معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى
قال * اوراعيان ليعران شردن لنا * كى لا يحسان من بحر انا اثرا * قال الاندلسى اما ان
يقال هى لغة فى كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة * قوله (ومذومند بمعنى اول
المدة فليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجمع فليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل
او ان يقدر زمان مضاف وهو مبتدا وخبره ما بعده خلافا للزجاج (عند النحاة ان اصل
مذمند فتحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرتة على منبذ وجمته على
امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذا غلب المحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف
فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب فهذا كما قال بعضهم فى
اذانه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المعنى فى الموضعين وقال قولهم منبذ وامناذ غير
منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو هذا اليوم بالضم لساكنين اكثر من الكسر فلا
يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن

٥ والجرور عندهم
كالظرف فهو متعلق باسم
فاعل مقدر اى كائن كيف
فان جاء بعد كيف قول نسخ
٦ وهذا البدل فى الحقيقة
من اسم الفاعل الذى هو
ساد مسده ويجوز ان يقدر
كيف فى مثل هذا صفة
مصدر الفعل الذى بعده
فكان معنى كيف يقوم زيد
يقوم قياما كائنا على اى حال
ولا يضر الاستفهام الذى
فى كيف تقدير شئ قبله لان
المعتبر المصدر اللفظى وهو
حاصل فتقول فى البدل
اقياما سريعا ام بطيئا وفى
الجواب قياما سريعا وان
جاء بعده مالا يستغنى به نحو
كيف نسخ

٢ فى جواب كيف زيد
نسخ

٣ والجواب والبدل لاسم
الفاعل المتعلق به كيف فى
الحقيقة وان دخلت آه نسخ

٤ فهو منصوب الموضع
خبرا او مفعولا به
والاستفهام آه نسخ

اولا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فتحذف فلما احتجج الى التحريك
للساكنين ردالى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسرهم مذومند لغة سلبية (قال الاخفش
مند لغة اهل الحجاز واما مذلمة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز) وحكى
ايضا ان الحجازيين يحجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا (وجهور العرب
اذا استعملوا منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يحجرون بهما معا فى الحاضر
اتفاقا واما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا) قال
الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السلبية غرته فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم
الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف
الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو مارأيت منذ يومان من ابتداء
الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى (وقال بعض الكوفيين
اصل منذ من اذ فر كبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع فاعل فعل مقدر فقدير منذ يوم الجمعة
من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو
مارأيت منذ يومان من اذ ابتداء يومان اى اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما
فى الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثرت التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى
ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التأويلان المذكوران فى الجارة
بل يكون حرفا موافق اللفظ لفظ هذا الاسم المركب (وقال بعض البصريين هما اسمان
على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عنده هؤلا اما فى حال رفع
مابعدهما فلما تجى ٤ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما
معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف
الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى مذ شهر اى من
اول شهر قبل وقتنا على ما سيجى ٥ انه لا بد لذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع
متصرفاتهما (فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر مابعدهما فتبينهما مذهبان الجمهور على انهما
حرفا جر وبعض البصريين ٥ على انهما اسمان واذا لم ينجر مابعدهما فلا خلاف فى
كونهما اسمين لكن فى ارتفاع مابعدهما اقوال (الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن
مابعدهما خبرهما على ما يجى ٦ تقريره (والثانى لابي القاسم الزجاجى انهما خبرا مبتدآن
مقدمان فان فسر الزجاجى مذومند باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجى ٧ من تفسير
البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا
كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ
المؤخر ٦ الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول
مثلا فى مارأيت منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى مارأيت
مذ يومان اى عقبها وبعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من
حيث المعنى (والثالث والرابع قول الفراء وبعض ٧ الكوفيين كما تقدم ولا بأس ان تركب
مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية

٤ من حذف المضاف اليه
نسخه

٥ على ما ذكرنا عنهم على
انهما نسخة

٦ كما مر فى باب المبتدأ من
نحو يوم الجمعة قتال اذ
الزمان انما يصح نسخه
٧ البصريين نسخة

لزمان خاصة فآخذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الفاية وركبوه مع اذ الذي هو الزمان الماضي وانما جعلنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما ينبغي وهما معنى من واذا فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني (فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ في منذبون وذا لساكنين وحق اذان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلاضافة كافر فضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها لساكنين تشبيهه بالغايات المتكينة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر ففي منذ كما هو اللغة السليبية ثم استقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصل اذ التحريك انما كان لساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذيومان ومذايومان ومذسنتان ومزيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل بآخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر لعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذيوم الجمعة ومذيوم قدمت فيه ومذام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول يجب ان يكون اصل مذمن اول اذ تحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من من واذا كذا كرنا وذلك لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جنتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا علمها بهذا ٢ القيد مستعملة لاول المدة واما التي احدى جزئها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط ٣ لتركيبه من اذ والموضوع للماضي (وقال الاخفش لا يجوز مذيوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما ينبغي في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كقولنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريت وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري

٨ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلاثة احرف كما ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي هو قبل منذ نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فالقصد بتحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان يحصل ام نسخته

٢ الشرط نسخته

٣ لان اذ مختص به وهو مركب منه نسخته

لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحكى بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كاذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بل لا يجب ويجوز كون الزمان ٤ المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيت منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ يومنا لقائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما بقيت منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف تبقى حتى تقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن ساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضاءها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه (وانما يجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذا بدأ يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان ٦ مبتدآن على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم (وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد (واما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت التكلم نائما اي مذا بدأ نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا (ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم مذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما

٤ (قوله المراد به الاول)
اي اول الزمان المتصل
آخره بزمان التكلم

٦ كائنان نفسه

اي من وقت ابتداءها ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقتكم من الايام اي وقت
ابتداءكم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالترتيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب
مع هذا مراعاة اصل منذ من انضمة اذا ضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقى ضمة حيث
عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ
الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيت مذ يوم
الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي
مر اصل منذ (ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ
حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى ما مر لا بد من ذلك في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية
ولا يكون بمعنى في وحده كما يحكى وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضع ادنى
تعسف فان ذلك يجوز ان يقتصر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى
وتيرة واحدة (ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذو منذ وهو مذهب جمهور
البصريين) قال مذو منذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع
الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي
قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة اي الاول مدة انتفاء الرؤية يوم
الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا
ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذ لم يكن
العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني فيه
اذا المقصود بيان زمان مختص (واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل
او منفيا نحو صبحي مذ يومان اي مدة صبحتي يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد
سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان
وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم
ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيتني مذ عرنا
ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد
(قوله المقصود بالعدد) اي المقصود مع العدد والبهاء بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت
بالعدد يومين (قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذ يومان وقد رأيت امس قال ويجوز
ان يقال ما رأيت مذ يومان وقد رأيت اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد اكمل لانتهاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعنى وقت
الفجر فاما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا
ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب
بعض اليوم الاخر وان اعتدلت لهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام (قال ويجوز

ان تقول مارأيت مذيومان يوم الاثنين وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعند بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول مارأيت مذيومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ماضى (اقول وعلى ما بينا وهوان منذ لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك) وقال انهم يقولون مذاليوم ولا يقولون مذالشهر ولا مذ السنة ويقولون مذالعام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذيوم استغناء بقولهم مذامس ولا يقولون مذالساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس بجواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذاقل من ساعة (قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف) الى هذه الثلاثة لان معنى مارأيت مذ سفره او مذانه سافر او مذسافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر (ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم) ومذو منذ الاسميان عندهم مبتدان مابعدهما خبرهما اذ معنى مارأيت مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارأيت مذيومان او مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى الموضعين مذما رأيت حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها (وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى بذلكونه على وضع الحروف ثم حل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل جلا على مذو منذ الحرفين عندهم وقيل لازوما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جلتان قارأيت جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرهما كما تقول مارأيت وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى بمنزلة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسر (وقال السيرا فى هى منتصبة المحل على الحال اى مارأيت متقدما) قالوا واذا انجر مابعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو مارأيت مذيوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك فى نحو قولك مارأيت مذيومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك مارأيت من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالاً نحو ما رآه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى فى (قال الاندلسى وهذا تقريب والا فذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب واليك الخيار فى الاختيار (واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جازلك ان توافق بالمعطوف مابعد مذجرا او رفعاً وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ارتفع مابعد او انجر الا ان المعطوف ان وافق مابعد مذ فى كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى مثال الموافقة فى المجموع مارأيت مذسنة ويوم وفى اول المدة مارأيت مذيوم الجمعة ويوم الخميس او مذيوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة مارأيت مذيوم الجمعة

وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها
 قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدّر قبل الجملة التي بعد مذي يجوز الرفع
 والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان
 المقدّر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيدا وعلى تقدير فعل آخر
 اى وما رأيت يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على ماذ لان الزمان مقدّر بعده
 قيل وربما دخلت كاف الجر على مذي روى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قد فعلان
 فقال كذا اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت
 الفها وسكنت الميم التقاء ٢ كما قال * يا ابا الاسود لم استثنى * لهموم ٣ طارقات وذكر *
 وهذا آخر الكلام في مذومند * قوله (ومنها لدى ولدن وقبجاه لدن ولدن ولدن
 ولد ولد ولد) لدن مثل عضد سا كنة النون هي المشهورة ومعناها اول غايبة زمان
 او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تقارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
 للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله * صريع
 غوان راقهن ورقسه * لدن شب حتى شاب سود الذوايب * ويجوز تصدير الجملة
 بحرف مصدرى للمتمحض لدن في الاصل للزمان ٤ (قال عمرو بن حسان * فان الكثر
 اعيان قديما * ولم اقر لدن اتي غلام * وفيها ثمانى لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرهما
 فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون فيبقى
 لدوامان تحرك الدال فتحا او كسر السا كنين واما ان تحرك النون لاسا كنين كسرا
 لان ه زوال السا كنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها
 وقبجاه لدن ولدن فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد
 قليلا كما يحكى في التصريف فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر لسا كنين
 وقبجاه لدن يحذف نون لدن التي هي ام الجمع واشهر اللغات ولدا بمعنى لدن الا ان لدن
 ولغاتنا المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اماظاهرة وهو الاغلب او مقدرة
 فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعندا عم تصرفا
 من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حركته وان كان بعيد بخلاف
 لدى فانه لا يستعمل في البعيد ٦ واعراب لدن المشهورة لغة قيسية (قال المصنف الوجه
 في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها
 بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي
 ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلاثة احرف بناء من
 الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها المبنى على ما ذكرنا
 في صدر الكتاب في ٧ حذال اعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبني على وضعها وضع
 الحروف فالوجه اذن في بناء لدن ان يقال ان زاد على سائر الظروف غير المتصرفه
 في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف
 دونها (واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه ومعنى عند القرب حسا او معنى

٢ وانما قدرت الكاف

للتشبيه في كم ليكون السؤال

مطابقا للجواب في التشبيه

فال معنى فيه كاي شي قد فعلان

٣ (قوله طارقات وذكر)

الذكر والذكرى ضد

النسيان وكذلك الذكر

قال * اتي الميك الحيسال

يطايف ومطافه لك ذكر

وشعوف *

٤ اراى لدن ان غاب البيت

نسخه

٥ التقاء السا كنين قد يراد

بتحريك الاول كما في لم يكن

الذين وتحريك الثاني

كما في لم يلبده نسخه

٦ واعراب اللغة الاولى

اعنى التي على وزن عضد

لغة قيسية نسخه

٧ شرح قوله الاعراب

ما اختلف آخره به نسخه

نحو عندي انك غني وربما فتح عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف
نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمرة فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن
ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز
نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع
غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم
وتكسر كما سبق في الغائتها ثم قد يحذف تونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كرا قود خلا
فنصبها تشبيها بالتميز ٢ او تشبيها بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بمد لدن
لا تكون الامتونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون الانكسرة واما لاناو
حذفنا التنوين لم يدر ان منصوبة هي ام مجرورة وام الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي
لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والفلى تعامل معاملة الف على والى فتسليم مع
الظاهر وتقلب ياء غالب مع المضمرة (وقد حكى سيدي عن الخليل عن قوم من العرب لذلك والاك
وعلا قال * طاروا علاهن فطر علاها * ٣ واشدد بمثنى حقب حقواها * وانما
قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرة تشبيها بالفارحي اذا انفصل بالمضمرة المرفوع نحو
رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير
المجرور كالكلمة الواحدة كالرفع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالف نحو غز الان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك
وفناك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشئ آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى
وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من
المقصود الذي لا اصل لالفه بالمضمرة الا هذه الثلاثة واما حشاه على ما جوزه المبرد فليس بمسموع
وانما هو قياس منه * قوله (وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي) معنى قط الوقت
الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالفي وعوض في الاصل اسم للزمان
والدهر فقط وعوض المبتدئ بمعنى ابدل لكن عوض قد يستعمل للمجرد الزمان لا بمعنى ابدل
في عرب قال * فلولانيل عوض ٤ في خضماقي واوصالي ٥ ويقال افعل ذلك من
ذي عوض كما يقال ٦ من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدل
لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط تبني لما سذكركه
بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون الف لفظا ومعنى نحو كنت اراد قطاي
دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض
المبنى للمضي ومع الاثبات ايضا قال * ولولا دفاعي عن ٧ عفاق ومشهدي * هوت
بعفاق عوض عفاق مغرب * وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر

٢ في راقود خلا نفسه
٣ (قوله واشدد بمثنى
حقب حقواها) الحقب
حبل يشد به الرجل الى بطن
البعير مما يلي ثيله كي لا يحتد به
التصدر ٢ الثيل وعاء ذكر
البعير ٣ الخضة بتشديد
الميم مستغلق الذراع
٥ وتماه * لطاعتك صدور
انجيل طعنا ليس بالآلى *
وروى واو لا نيل عوض
في خطاي واوصالي لطاعتك
صدور القوم طعنا ليس
بالآلى *

٦ (قوله من ذي انف) يقال
آتيك من ذي انف كما تقول
من ذي قبل اي فيما يستقبل من
الزمان

٧ (قوله عن عفاق) عفاق
اسم رجل اكلته باهلة في خط
اصابها

فكان المبنى مابق في الدهر داهر (وبني قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كايحيى والاولى ان يقال بني تضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فلا يستغراق لازما لعناه الاترى الى قولهم طال الابد على ابدوني قط على الضم جلا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضوم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او الخفيفة كند وقديما قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ٦ رضيحي لبان ثدى ام ٧ تقسما ٨ باسمهم داج عوض لا تنفرك ٩ ومن الظروف المبنية اسم عند الحجازيين وعلّة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو اسمه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد اسم يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصده الى واحد من بين الجماعة المسماة به كذا كرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقد رت لتبادر فهم كل من يسمع اسم مطلقا من الاضافة الى اسم يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته اسم الاحدث ولم بين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام ٨ غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في اسم لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كايحيى في قولك لقيته اسم (واما سحر فامرء مشكل سواء قلنا ببناءه او ترك صرفه لانه مخالف لآخوانه من صباحا ومساء وضحي معيذاذهى معربة منصرفه فهو شاذ من بين اخواته مبنيًا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كايحيى اسم تفضيلا لتعريف الداخلى في الوجود ٩ على تعريف المقدّر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف اسم فانه قد حصل له وجود وان كان منتقيا في حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب اسم مع صرفه كغندوليت بمشهوره (واما بنو تميم فانذى نقل عنهم سيويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر (قال سيويه وبعض بني تميم يفتحون اسم بعد مذ (قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذكرفع ويخفض فلما ترك صرفه من رفع منهم نحو مذا من تركه ايضا بعدها من بحر فكان مشبها بنفسه قال ٩ لقد رأيت عجبا مذا مسا ٩ عجائزا مثل السعالى حجا ٩ قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل (قال سيويه ان سميت باسم رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف فاق اذ سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كايحيى في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (ووجه منع الصرف في اسم

٦ فليس كذا الشيوخ نحو
قوله طال الابد وبناء قط
على الضم جلا تضمنه
٦ (قوله رضيحي لبان)
قال في الصحاح اللبان بالكسر
كالرضاع يقال هو اخوه
بليان امه قال ابن السكيت
لا يقال بليان امه لان اللين
هو الذي يشرب
٧ تخالفا لسنخه
٨ المقدّر ليس بظاهر سنخه
٩ في باب التغير والتعريف

اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناء
 نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع إن الجمع
 من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك أنه جازان يعتبر فيه علة
 البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب أولا
 اذهبوا شرف من البناء وأولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع
 فصار في حال الرفع معربا غير المنصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب
 مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك
 الاستواء فلو جعلوا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث
 في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبين تأوفا اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف
 فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بين عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون
 هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز (وقال
 الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال
 ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مدامسا (وقد قال سيدييه ان بعضهم
 يفتحون امس بعد مذقيد هذا القول بقوله بعضهم ويقولون بعد مذقيد يفتحون
 بان كاهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غدي يصير
 امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضي امسا او دخله اللام نحو
 ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بنى المقارن
 للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام ٣ (قال سيدييه ولا تصغر امس كما لا يصغر غذا
 وان ثني اوجع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس
 لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم
 شهرة المثني والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة
 كما قال الزجاجي مغترا بقوله رأيت عجبا مدامسا (ومنها الآن قال الزجاج بنى لتضمنه
 معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام
 هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها (وقال السيرافي لشبه الحرف بلزومها
 في اصل الوضع موضعها واحدا وبقيتها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام
 وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف
 فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها (وقال ابو علي بنى
 لتضمنه اللام كاسم واما اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على
 النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها (وقال الفراء اصله الفعل من ان
 يأتين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (نهى عن قبل وقال فانهما فعلا استعمال استعمال
 الاسماء وتركوا على البناء الذي كانا عليه (والجواب ان قبل وقال محكيان والمعنى نهى عن
 قول قبل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء

٣ الاصلية نسجه

في اسمائه امر من امسى يسمى وقد يقال في الان لان وهو من باب تخفيف الهمزة (ومنها لما
وهو ظرف بمعنى اذا سم عند ابى على ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيويه
محتمل فانه قال لما وقع امر لغيره وانما يكون مثل او فشبها بلو ولو حرف فقال ابن خروف
ان لما حرف وحل كلام سيويه على انه شرط في الماضي كما هو الاول لا تنفاء
الثاني ولما ثبت الثاني لثبوت الاول (وقال لو كان ظرفا لم يحز لما سلم دخل الجنة) والجواب انه
على التأكيذ والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت (ومن قال هو ظرف قال وضع موضع كلمة
الشرط مع جعلتها للفرض الذي ذكرنا في اذا ويلي فعل ماض لفظا ومعنى ٢ وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق ﴾ او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا (وقريب من
الظروف المبينة قولهم لبي ابوك اي الله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد رلام التعريف فبق لاه ابوك كما قال ﴿ لاه ابن عك ٣
لا افضل في حسب ﴾ عني ولانك ديان قحزوني ﴿ فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى
موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء
لسكون العين كما هو احد مذهب سيويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر فتح خلفه الفتحة
على الياء دون الكسرة والضمة وقد تحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين
في لاه لالتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير
ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبس بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب
(واسماع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيويه
انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معكم لاي شئ نصبتها يعني لم تبين على السكون هذا الفقه فن قال
انها مبينة ٥ فلما شبهت الحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الامنصوبا والاولى الحكم
باعرابه لدخول من التنوين في نحو كئنا معا ٦ وانجراره عن وان كان شاذا نحو جئت من
معه اي عنده وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر
واعينه نحو كنت مع القوم (قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر
اذلا موجب للبناء ٧ فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لوقلنا باسمية (ثم نقول
يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله
المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان
وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين (والفرق بين فعلنا
معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذلا لام له في الاصل عنده وهي
عند يونس والاختفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكار الاعراب
الموضوع على حرفين فع عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة ويحذف
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها ﴿ قوله (والظروف المضافة الى الجمل واذا

٤ لا تنفاء الثاني لا تنفاء
الاول نسخة

٢ اولم يفعل

٣ قوله (لا افضل افضل
عليه وتفضل بمعنى

٤ قوله (قحزوني) خزاه
يخزوه ساسه اي ولانك

مالك امرى قسوسني
٥ قال لكون وضعها وضع

الحروف اولشا بهتها للحرف
نسخه

٦ والجر نحو خرجت من
معه اي من عنده وان كان

دخول من عليه شاذ وليس
موضوعا وضع الحروف لان

الحق انه محذوف اللام كما
يجئ مع انه قد تقدم ان وضع

الاسم وضع الحرف مسبوق
بالنظر من الواضع الى

مشابته في الاستعمال للحرف
فلا يكون سبب بناء الاسم

وتسكين عينها آه نسخة
٧ على تقدير الاسمية الا

وضع الحروف وقد ذكرنا
ما عليه ولو كان ايضا كذا

وكان وضعه كذلك موجبا
لبناء لبي من دون الاسكان

ايضا ثم نقول آه نسخة

يجوز بناؤها على القبح وكذلك مثل وغير مع ماوان (وقد مضى شرحه فيما تقدم
 ٨ قوله (المعرفة والنكرة المعرفة ماوضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام
 والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء او المضاف الى احدها معنى) قوله بعينه احتراز
 عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
 في حده الا الاعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين
 قصده المستعمل فالمعنى ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود
 الواضع كافي الاعلام او لا كافي غيرها (ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
) وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا لما مر في حد الاسم ان
 المركبات ايضا موضوعات بالتأويل الذي ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله
 وكونه بجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد (ويدخل في هذا الحد
 العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضع لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا
 ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة
 مختصة قبل يحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل
 الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير
 في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كافي ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم او لا
 (والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل
 فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود
 نكرة اذا كان ٢ المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قيل يحكم لانه اشير بهما
 الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قيل نحو
 ارجل قائم ابوه وأظني كان امك ام حمار كما يحتمل البحث فيه في باب كان ونحو ربه
 رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاقصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق
 اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء
 وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه
 الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع
) ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو
 اخوك لان رجلا لم يوضع للإشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته
 وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم التكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله او لا
 وضعنا (فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة
 فيها حسية بالوضع كما مر في باب) وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
 على ٣ ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب
 بلسان من الالسننة الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى
 ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل فيه

٨ في آخر بحث حيث

٢ النكرة المعهود اليها او
المعهودة مخصوصة نسخها

٣ معنى

الاسماء معارفها ونكراتها (فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر
اللحم وقوله تعالى ﴿ان يأكله الذئب﴾ ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية
اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ٤ (فالخلق
ان تعريف اللام في مثله لفظي كان العلمية في نحو اسامة لنظية كاسجى في الاعلام (فقول
اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علمي فييد التمكن والتكثير وما ومعنى تكثير الشيء شياعه
في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق
الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي
التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة
لاحالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل ٦ كقرينة الشرى الدالة على ان المشتري
بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كافي قوله تعالى ﴿او اجد على النار
هدى﴾ فهي اللام التي تحي بها التعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان
مع علامة الواحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالحضرتين والعلماء او مجرد
عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء (وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت
كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما
في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا
في الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعات بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها الى التنوين وجب كونه لكل (فعلى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿الماء طاهر﴾
اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة للبعضية لا مطلقة ولا معينة
(فهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البض على ما حكى الاخفش و لا تحرم الاملاجة والاملاجتان مفيد للاستغراق الذي
يقيد الاسم لو كان منكر انحو لا تحرم املاجة ٧ ولا املاجتان (فالمفرد في مثله بمع جميع المفرد
والثنى جميع الثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيد
اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ﴿ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا﴾ اي الا كل واحد
منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيد منعا ولا الا ثلاثكم معا بل يجوز
ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا (وكذا لا يستثنى من الثنى الا الثنى فعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخوتك اي الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك
معا بل يجوز على الانقطاع (واما الجمع فيصح استثناء الجمع والثنى والواحد منه نحو
لقيت العلماء الا الزيد والازيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع
يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل
عالين وكل علماء وهكذا حال المفرد والثنى والجمع في غير الموجب قال صلى الله عليه
وسلم ﴿لا تحرم الاملاجة﴾ اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا (الاملاجتان)

٤ لان اللفظ الذي تدخل
عليه اللام دال على الماهية
بدون اللام فحمل اللام
على الفائدة الجديدة اولى
من حمله على تعريف
الطبيعة ولذا قال فالخلق
ان تعريفه

٦ كالفريضة في قولك اشتر
اللحم فان الشرى قرينة
ان المشتري بعض نسخته

٧ الاملاج الارضاع

اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من اثنين الا اثنين
واما الجمع نحو مالقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد
وغیره في استعمالهم اي مالقيت احد من العلماء والا الزيدین ولا اثنين ولا جماعة فيصح
استثناء المفرد والمثنى والجموع منه نحو مالقيت العلماء الا زيدا والا زیدین والا زیدین
فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار ﴾ اي شيء من الابصار لاجمع الابصار ٨ كما توهمه
بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من
استقراء كلامهم (واما النكرة المستغرقة نحو مالقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى
من واحدتها ومثناها وجموعها الامثالها فقولك مالقيت رجلا الا الزيدین اي الا كل
واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الخبر رجل الا الزيدین معا وتقول مالقيت
اخوين متصافين ٩ الا الزيدین والا بنی فلان اي الاثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول
مالقيت رجلا الا الزيدین ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الاعلى الانقضاء لان المعنى
مالقيت جماعة من الرجال (وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق
فان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يحكى في بابه وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او الثنية نحو ما اعطيتك الا ثمرة او التمرتين فلا فرق اذن بن المعرفة
والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا ثمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتا هما نحو
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه
للتشكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فعنى ٢ اشتريت تمرا ولقيت رجلا شيئا من التمر
وجامعة من الرجال بخلاف المعرفة باللام فان المراد به الماهية بمجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة ٣ كالشئى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت
هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرفة باللام من هذا النوع بالمنكر
نحو قوله ﴿ ولقد امرت على التيم يسبى ﴾ وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل
خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا ان
للمعهود الخارجى (قوله وهى المضمرات) قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهات اسما الاشارة
والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان الاسم
الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم
اشياء يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلوات مبهمة عند
المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية (قوله وما عرف باللام) هذا مذهب
سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل
همزات الوصل الكسرة لكثرة استعمال لام التعريف (والدليل على ان اللام هى المعرفة
فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصوريتها
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لهما نوع استقلال فلم يخطها العامل الضعيف

٨ لانه من قبيل سلب العموم
وفي طريقه لم يقم كل انسان
لاجمع الابصار لانه من
قبيل عموم السلب نحو كل
انسان لم يقم كما توهمه
نسخه

٩ لان التصافى لا يكون الا
بين اثنين فلا يجوز التأويل
بكل واحد منهما
٢ رأيت تمرا ورجلا
٣ كالرؤية
نسخه

واما نحو ان لا تفعل ٤ وان لا تفعل وبلا مال فليحملهم لاختصاصه من جميع ما هو على حرفين
بجزء الكلمة فلذا يقولون الافرّس واللا انسان واما نحو بهذا وفيما رجعة فان الفاصل
بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفاصل به كالفصل والامتزاج
التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغاير الرجل حتى جازتوا اليهما في قافيتين ٥ ولم
يكن ايطاء ٦ واما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير ٧ اي
التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله (وقال الخليل ال بكملها آلة التعريف
نحو هل وقد استدلالا بفتح الهزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكّر نحو قولك
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند
الاضطرار كالوقوف على قد في نحو قوله ٨ ازف التزجل غير ان ركابنا * لما نزل برحانا
وكان قد * وذلك قوله * يا خليلي اربعا واستجيرا ال * منزل الدارس ٩ من اهل
الحلال * واما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال (وذكر المبرد في كتاب
الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها واما ضم اللام اليها فلا يشبه التعريف
بالاستفهام (وفي لغة حبرون نقر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى الثوري بن تولب عنه
صلى الله عليه وسلم * ليس من امير مصياف في امسفر * ولام العهد التي عهد المخاطب
مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقبه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما يجرى
ذكره مقدما كما في قوله تعالى * كما ارسلنا الى فرعون رسولا * فعصى فرعون الرسول *
او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم
يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزداد اللام في العلم كقوله * اما
ودماء فارسات تحالها * ٢ على قنة العزى ٣ وبالنسر ٤ عندما * على ما يجرى وفي الحال
نحو الجماء النفير وفي التمييز نحو الواحد عشر الدرهم على قبج كما يأتي في باب العدد وقد
تكون الزائدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته (ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من
الضمير ٥ نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من
الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة ٦ اذا كانت جملة والخبر
المشتق ويجوز في غيره كقوله * خافي لحاف الضيف والبرد برده * وقال الكوفيون
قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في وصف
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة
اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وبعرض اللام
العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما تذكر في الاعلام (قوله والنداء) نحو يا رجل
ومن لم يعد من التحوين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع
كاف الخطاب كما مر في باب النداء (قوله والمضاف الى احدها ٧ معنى) احتراز عن الاضافة
اللفظية وانما تعرف ٨ بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير
ومثل وشبه على ما مر في الاضافة * قوله (العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره

٤ فانما تخطى ان ما هو على
حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على
المذهب الصحيح واما نحو بهذا
نسخة

٥ (قوله ولم يكن ايطاء)
الايطاء في الشعر اعادة القوافي
٦ وهذا انما يكون اذا كانت
وحدها معرفة ووضع
ساكنة نسخة

٧ الذي هو ضد التعريف على
حرف وهو التنون فالاولى ان
يكون نسخة

٨ (قوله ازف) ازف دنا
٩ (قوله من اهل الحلال)
قوم حلة اي نزول وفيهم كثرة
وكذلك حتى حلال

٢ (قوله على قنة العزى)
القنة بالضم اعلى الجبل قال اما
ودماء فارسات البيت

٣ اي وينسر فزيدت اللام
في العلم قال تعالى ولا يغوس
ويعوق ونسرا

٤ (قوله عنديما) العندم البقم
٥ في نحو مررت برجل
نسخة

هذا جازع عند البصريين مع
فجه خلطو الصفة عن الضمير
٦ التي هي جملة والخبر او
الوصف المشتق نسخة

٧ سوى المعرف بالنداء فانه
لا يقع مضافا اليه وان المراد
بالمضاف الى احدها اعم بما
بالذات او بالواسطة فيدخل
المضاف الى المضاف الى المعرفة
٨ لان المبهات والمضمرات ه

بوضع واحد) (قوله غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف ١ تناولها بالوضع أي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم (قوله بوضع واحد) متعلق بتناول أي لاية أول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل أن تناول كل في الاعلام المشتركة فائما يتناول بوضع آخر أي بتسمية أخرى لا بالتسمية الأولى كما إذا سمي شخص يزيد ثم يسمى به شخص آخر فانه وإن كان متناولاً بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعنيين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول بخلاف سائر المعارف كما تبين فائما ذكر قوله بوضع واحد لا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم (ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكره المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع حقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا وإذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلي ٩ جزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلاً موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع الحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً ولا بد من كونه مجازاً في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعاً له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمواطن (قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً لا واحداً معيناً محصوراً او صاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجاً فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للحاجة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثمانية واما الحصين واما عامر ٢ واويسا لها حكم الاعلام لفظاً من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو واويس وازضافة ابوام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في الاعلام الاناسي وتجيئ عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة (واقول اذا كان لنا تأنيث لفظي كعرفة وبشري وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وسعالة (ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة ٣ وابو الحارث في الاسد وبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبغان وبعضها كنية بلا اسم كما في براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وجاربان وفي اكثر امثال هذه الاعلام لمعنى يناسب المسمى بها كخضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني

هـ وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على أي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لسمي معين ولا نظر له الى تناوله معيناً آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع آه نسخة

٩ الجزئي ما يدخل تحت كلى يصح كون الكلى خبراً عنه نحو الانسان حيوان فالحيوان كلى

٢ (قوله واويس) اويس اسم للذئب جاء مصغراً مثل كيت ولجين

٣ وابو الحارث للاسد نسخة

لنسة شعوب وام قشيم وللمبرة برة والكلية زوير والفدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولادليل على علمه لانه اكثر ما يستعمل مضافا
فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نموده * وقبلنا
سبح الجودي ٣ والحمد * وقدي جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذال سبحان * قالوا ودليل
علمه قوله * سبحان من علمه الفاخر * ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو
مراد للعلم به وابق المضاف على حاله مراعاة لاغاب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * ٤ واما اولى لك فهو علم للوعيد فالولى مبتدأ ولك
خبره والدليل على انه ليس بالفعل تفضيل ولا فعل فعلاء وانه علم ماحكى ابوزيد من
قولهم اولاة الآن وهاء الآن اذا اوعدوا فدخلوا التأنيث دال على انه ليس بالفعل
التفضيل ولا فعل فعلاء بل هو مثل ارملة وارملة واصحاة واولاة ايضا علم فمن ثمة
لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في
تأنيثه بالرفع والان خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هاء الان فالزمان متعلق باسم
الفعل كذا قال ابو علي فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله التاء لا يضر
الوزن لان ذاك في علم آخر فهو كما لو سميت بارملة وارملة فكلاهما متممان من الصرف
اذ كل علم موضوع وضعا مستأثرا * واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما نعت
الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوهما كالاسد والتعلب اذا كان اللام
فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق
الامع القرينة المختصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المختصة
قال * ولا انت اجرا ٦ من اسامة * اذ دعيت تزال ولج ٧ في الذعر * فيصح
الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى * ان الانسان لبي خسر الا الذين آمنوا * تقول
اسامة يفرس الانسان الا الداجن ٨ منها والقرينة المختصة نحو لقيت اسامة فحال
هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذواللام مفردا
مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللم والسوق وقد عرفت حكمه (وقد
اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن
بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات
ككل ورب على ما يحى فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرنة
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف الفعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء
العلمية فيه ٩ سبب آخر كناء التأنيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف
والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة للتأنيث (واذا نكرت هذه
كلها بدخول كل اورب او من الاستغرافية او غيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو قولك ككل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التأنيث
لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تغلب

٣ (قوله والحمد) الحمد
والحمد مثل عسر وعسر
المكان الصلب

٤ (قوله واما اولى في
اولى لك آه) قولهم اولى
لك تهديد ووعيد قال
الاصمعي معناه قارب ما يملكه
اى تزل به وانشد فعادى بين
حادثين منها واولى ان يزيد
على الثلاث اى قارب ان
يزيد قال تغلب لم يقل احد
في اولى احسن مما قاله الاصمعي

٦ اى من هذا الجنس
٧ (قوله في الذعر) يقال
ذعرته ذعرا اى افزعته
والاسم الذعر بالضم

٨ الداجن هو الذى يقتنى
في البيوت وما يالف البيت
وكل كلب او طير يالف المنزل
داجن

٩ سببا نسخة

الفه في التثنية ياء ٢ فانه يجوز فيه الاعتبار ان ان جعلت الفه لتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره
صرفته لتذكيره بدخول كل وذلك لان نحوارطى وسلى داخلان في فعلى فهذه الاوزان
يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من
افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة
ذلك (وانما عدد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه
منقولاً كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلاً وضع لفة لازائى الفعل على آخر
فهو من الفعل كما كبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانية فاء ساكنة
بعضها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلاً كارتجال الاعلام نحو قولك فعلة التى هى مصدر
الرابعى حكمها كذا فان فعلة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه الجوز للاحاقها بالاعلام انهم
رأوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات فعدت من النكرات
لفظاً ومعنى (فان قلت فيجعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكفى بها عن
موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على
حسب القرينة القائمة على المعنى المراد (قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى
معين والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه
صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر
او مرتجل جنس فلم يصلح ان يجعل علماً بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير
اعتبار المعنى الجنسى (ومن ثم قال الخليل لما سأله سيوبه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة
لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما
زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس
بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه ففى افعل ههنا وزن الفعل
فقط بلا وصف ولا علمية (وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل
فالاولى والاكثر انه لا يجرى بجرى الاعلام فيصرف ٣ افعل اذا كان الاول اعنى الذى
عبر به عن لفظ موزونه انما اجرى بجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولاً الى مدلول اخر اعنى
الموزون او مرتجله وافعل فى قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن
الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لاهذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن
طلحة فعلة بالتثنية فى الوزن اذ ليس فيه العملية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى
التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف (والزحشرى جعل هذا القسم ايضا علماً
وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل يحذف التنوين (قال المصنف انما ذهب اليه اجراءه
بجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجر به بجرى الاعلام كما كان فى
هذا الجنس علماً نحو قولك اسامة خير من ثعلبة فكذا يجرى الوزن ههنا بجرى الجنس
اعنى الذى ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا (وهذا القياس الذى ذكره فيه

٣ ههنا فعلى هذا نسخته

٣ فبمعنى نسخة

نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون ٣ معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الخالين كاسامة في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الخالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العملية كما بينا بل تعريفه في الخالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا فيقاس عليه (والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لاتنوين الصرف (والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ٤ المتنبي * كان فعلة لم تملأ مواكبها * ديار بكر ولم تجلغ ولم تهب * فنعاه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احق (وقال المازني ليس في فعلة عملية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكني عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتغالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احق وفعلة اي حزة (ومذهب سيويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يحى (واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتا حركتها وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعرا بكونه مراداً به الفعل الذي لاحظته لا في الصرف ولا في تركه او مراداً به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب (فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاخر ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس يعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله * كان فعلة لم تملأ مواكبها * البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعذمه خلاف بين سيويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد ٢ لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العملية سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل ٣ اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله العلامة (وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ الفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المحدود كانت اعلاما فلا تنصرف اذا انضم الى العملية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين (قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلو لا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من

٤ ابو الطيب نسخة

٢ مجرد نسخة
٣ قصد مجرد الاوزان
فهى اعلام وفاقا للزبحشرى
ووقع في بعض نسخ
الفصل وكذا في سر
الصناعة لابن جني ما معناه
نسخة

غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلو لا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة ٤ اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة وهنا كونها للعموم ٥ وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ وقوله ﴿ ونفس وما سواها ﴾ واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض ففهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقا اي يصير علما لا بوضع واضح معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ٥ ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد المعين باداق التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذواللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذواللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون يجري ذكر العهد قبل وقد يكون يعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني ٥ فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم البق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ٦ ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد ٧ سواء فلا يقال غلام زيد الا لابق غلامه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بعلامته حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة اليه (فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه ٨ في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا لزم الاضافة ٨ فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذواللام فلا كثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كقيل في النابغة نابتة وذلك قليل (قال سيدي به يكون انسان علما لليوم المعين بل للام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه (ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغالب بتفاسيها في باب النداء فليرجع اليه وقد يشكر العلم ٢ قليلا فلما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقينته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات ٣ او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به ٤ فيدخل عليه اللام كقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا ٥ شديدا ٥ باعياه الخلافة كاهله ٥ او الاضافة نحو قوله ٥ علا زيدا يوم النقا رأس زيدكم ٥ بايضا ماضي الشفرتين يمان ٥ وهي اكثر من اللام (وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما في باب الاضافة نحو زيدا خيل وانما الشاء ومضر الجراء وان لم يكن اشترك في العلم (واذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال

٤ لما قلته من معنى العموم
اي نسخه
٥ حتى جاز ذلك في غير

٥ كان معنى نسخه
٦ ابن العباس نسخه
٧ المشار به الى ما عليه
المخاطب من دون تقدم
ذكره سواء نسخه
٨ في المضاف فلا يجوز
تجريده عن المضاف اليه
نسخه
٢ تحقيقا نحو نسخه
٣ اذا كانت مفردة او
تقدرا وذلك اذا تؤول
نسخه
٤ وذلك قليل فيجوز
دخول اللام في هذا التأول
كقوله
٥ باحناء نسخه

التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى
او المجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة نحو ابانين وعماينين وعرفات كما يجئ
فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تكثير الاعلام قليل ٦ قال المصنف وجب جبر
ذلك التعريف الفئات باخضار ادائى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه
الامعرفين باللام العهدية كما قلنا فى نحو قولك خرج الفاضى اذا لم يكن فى البلد غيره او كان
اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وان يعيش لا يوجب جبر التعريف الفئات من المثنى
والمجموع بل يجزئ تكثيرهما ووصفهما بالتكثير والاستقراء يقوى ما ذهب اليه المصنف مع
القياس وجرى مجرى العلم الحقيقى العلم اللفظى فقل فى تسمية اسامته رجمه الاسامتان والاسامات
(فان قيل فعلى ما قررت تكثير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتكثيره قليل مخالف للقياس فوجب
قلتهما ايضا وليس كذلك (قيل العلم واقع فى كلامهم كثير اقلو لم يشوه ولم يجمعوه لادى الى مثل
ما كرهوه من مثل جاء فى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا تشوه وجمعوه ادى الى تكثيره الذى
هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يدفع به ذلك فيجبروا
التعريف الزائل بالزامة للام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص
من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التكثير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية
الجهود (وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك فى اشياء مشتركة فى الاسماء
لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان
العطشان لقلة الماء فيه وكذا عباين جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا
جاديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احدهما الجبلين مثلا لم يفردهما الاخر جاز
ان يكونا كاشئ الواحد المسمى بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيد ان بخلاف شخصين مسمى كل
واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى
يقال لهما زيدان عرفات كابانين وعماينين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقل عرفات
للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كساجد
موضوعا لشخص معين * واعلم انه يكتفى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة
فيجريان مجرى المكنى عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويتنوع صرف فلانة
كما يجرى افعال بمعنى احق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز
تكثير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية
عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو
الفلان وام الفلان لقصد الفرقى وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية
اعلام الانسان لان انس الانسان يحسنه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان
فيها نوع تكثير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكي كقوله

٦ على قول المصنف جبر

تعالى ﴿يَا بَنِيَّ لِمَ اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ آلِيًّا وَلَئِنَّكُمْ يَوْمَ تَخْرُجُونَ مِّنْهَا لَكُنْتُمْ أَفْوَاجًا﴾ وهو منبسط بما روى الأصمعي عن مرارة العبسي *
 سكنوا شيئا والآخر وأصبحت * تزلت منازلهم بنو ذبيان * وإذا فلان مات عن اكرومة *
 رقعوا معاوز فقدمه بفلان * يقول معن بن اوس المزني * اخذت بعين المال حتى نهكته *
 وبالدين حتى ما اكاد اذان * وحتى سألت القرض عند ذوى الغنى * ورد فلان حاجتي
 وفلان * ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا
 انصرف هنة ويدخل جميعها اللام وإذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخنت
 وبنت وسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل
 وقديكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد * الله اعطاك فضلا من
 عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى عبد الله ٧ وحسنوا ابراهيم بنى حسن بن حسين
 وكانوا وعدوه شيئا فاحلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اى على لثيم ولثيم ولثيم حوشوا
 عن ذلك (ومنه ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن وياهنان وياهنون
 وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات (وقديلى او اخر هن ما يلى او اخر المندوب وان لم تكن
 مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزداد
 في السعة وصلوا وقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال * يا مريحاه بحمار ناجيه * وقال *
 يا رب يارباه اياك اسل * في حال الضرورة (هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى
 اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعنى في هذه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي
 واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنية وقال بعضهم هي بدل من الهزمة المبدلة من الواو ابدالها
 في كساء وان لم يستعمل هناه كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجئ الكسر في هاه هناه يقوى
 مذهب الكوفيين وايضا اختصاص ٨ الالف والهاء بالنداء وايضا الحاق الالف والهاء في جميع
 تصاريفه وصلوا وقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه وياهناته او ياهناته كما في المندوب
 وياهنونه وياهناته وياهناته او ياهناته ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من
 الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامة واو بدليل هنوات * واعلم ان العلم امامنقول
 او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل
 والاسم اما صفة كخاتم او غيرها كما في وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل
 اما ما مضى كشمير وكعب واما مضارع كغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة
 وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت
 والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا
 ما يغير لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم النشين
 (والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اى اخترعها من غير
 روية وهو من ارتجل الامر ٢ كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه
 والمرتجل نحو ختف وفقفس وقال بعضهم هما منقولان من الختف اى الجراد

٧ هذه الرواية فريضة ما فيها
 مزية لان حسنا بن زيه لم يكن
 معاصرا لعبد الله بن الحسن
 وابائه لانهم استشهدوا في
 زمن الدوائقي والحسن بن
 زيد لم يدرك ذلك العصر
 وايضا فالحسن كان اعلى كهبا
 وارفع قدرا من ان يذمهم ابن
 هرمة عنده وايضا ما كان
 لعبد الله ابن الحسن ابن اسمه
 حسن بل كان اباؤه محمد و
 ابراهيم ويحيى بل يحتمل انه
 بفلان وفلان عن خلفاء بنى
 العباس المعاصرين للحسن
 المعادين له

٨ زيادة الالف والهاء في
 حال النداء نسخة

٢ اى فعله على رجله كانه
 تذكر انه ينبغي ان يعمل وهو
 قائم على رجله فلم يثن فيه ولم
 يقعد متدبرا فيه بل فعله على
 حاله تلك قائما لم يرتجل نسخة

والفقمس اى البلادة وما كان مشتقا من التركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف
 كغطفان من غطف العيش اى سفته او نقصانه كهمر ٣ مع تغيير الحركة كان اولا فهو
 ايضا مر تجل اذ ليس منقولاً من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت
 فى الجنس اما بفك الادغام كما فى محب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب
 كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض
 وموذب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليس على فوعل من مظب
 ومهب لانهما لم يستملا فى كلامهم واما بكسر المفتوح كعدى كرب عند من قال
 اصله عدى كغزى ومرمى لا عدى واما بصحح ما يعل ككوزة لرجل ومريم وليس
 بفعولة وفعال من مكر ومرم لمدم استعمالهما واما مدين فيحوز ان يكون من مدن
 اى اقام واما باعلال ما يصح كحبة لرجل والقياس حبة لان عند سيويه عينها ولا
 مها ياء والحاوى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع الجمع لها فى سقطه
 وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوى والحواء قلبت العين الى موضع اللام
 فى حيوه عندهم فالكلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل
 فى الاجاس مع هذه التغيرات ولوقيل بنقلها والتغير اما مع النقل او بعده فى حال العلمية
 كما فى شمس الجاز (والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصده مدح
 ولا ذم كزيد وعمر او لقب وهو ما يقصده احدهما كبطه وقفة وعائد الكلب فى الذم
 وكالمصطفى والمرضى ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان
 فى الذم اشهر منه فى المدح والنز فى الذم خاصة واما كنية وهى الاب او الام او الابن
 او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كاثوم وابن آوى وبنت ورد ان والكنية من
 كنية اى سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية
 عند العرب يقصد بها التعظيم (والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح المقلب
 به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح
 بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد تكنى الشخص بالا ولاد
 الذين له كابي الحسن لاهير المؤمنين على رضى الله عنه وقد يكنى فى الصغر تقاؤلا لان يعيش
 حتى يصير له ولدا اسمه ذاك (واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولاً ثم باللقب
 لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت فلواتى به اولاً لاغنى عن الاسم
 فلم يجتمع اسمان يتبع القلب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصباً
 على المدح او الذم لكونه متضمناً لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا
 مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى القلب
 كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افراد هما
 وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفراء قيس
 قفة ويحيى عيان ٨ لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات يتنون قيس واجراء
 الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس

٣ من عامر بن قصان حرف
 مع تغيير البنية ويجوز
 ان يكون جمع عمرة فيكون
 منقولا عن الجمع وترك
 صرفه على غير قياس

٤ فان الكنية تعظم لا
 بمعناها بل بعدم التصريح
 باسمه نهضة

٨ بالاتباع

٤ الضبر نسخة ٢ أجرى نعامة على بهس وفي نسخ بين آه وتلبس ٣ وعلى هذا اذا سمى بالثنى مثلاً لا يجوز ان يسمى به مرة ثانية وثنيه لان لفظ التثنية وحكاية امرها موجودان والثنى لا يثنى ١٤٠ ٤ دوية عريضة محبضية ٥ قبل النون لوجهين

والاضافة كسميد كرز او على ان الاضافة لا تدنى ملازمة لتكاحه فسموه اسم كل منها رقية وقيل هن جداته وقيل شبيب ثلاث كذلك قال * قل لابن قيس اخي الرقيات * ما احسن ٩ العرف في المصريات * وقال الشاعر في الاجراء * ومن طلب الاوتار ما حزانفه * قصير ورام الموت بالسيف بهس * ٢ نعامة ما صرع القوم رهطه * تين في اوابه كيف يلبس * وقديقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه (ثم نقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ ثنئياً او نجوعاً على حده كضاريان وضاربون او جارياً مجزاهما كائسان وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ٣ ويجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف قرع ثلاثة ٤ غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل النون في مستثنان ومستعثنون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم الثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولا تدليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء قصة قال * الا يا ديار الحى بالسبعان * والزم الجمع الياء ٥ دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في الثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (قال الازهرى ومنهم من يقول البحرين على القياس لكن النسبة الى البحرين الذى هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحر بنى وان كان استعمال البحرين مجموعاً لانه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحرين كذلك وجاء في الجمع الواو قليلاً ٦ مع الياء قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيدون ويرين ويرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود (وقال الزجاج نقلاً عن المبرد يجوز الواو قبل ٧ النون المجهول معتقب الاعراب قياساً قال ولا اعلم احداً سبقنا الى هذا (قال ابو على لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله * ٨ ولها بالمطرون اذا * اكل التمر الذى جمعاً * بكسر النون انه اسم اعجمى وهو في شرح كتاب سيدويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح والناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمى وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمى والا انكسر في موضع الجر وان قلنا انه عربى فليس النون معتقب الاعراب لانتفاعه فكان القياس الناطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطورون وجيرون اعجميان ٩ واذا سميت بالجمع بالالف والياء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين (واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ قالوا يجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسماً او فعلاً او حرفاً لاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وايت حرف تم وقد يحكى معرباً نحو قولك ليت ينصب ويرفع قال * ليت شعري واين منى ليت * ان لو او ان ليتا غناء * فان اوله بالمد كذا كلفظ فهو منصرف مطلقاً وان

احدهما القوة دلالة الياء اذا الياء تدل على شيئين والواو تدل على شيء واحد فالحفاظة على ما يدل على شيئين اولا والثاني ان الواو يدل على الرفع من غير اشتراك فيحصل في الكلمة دليلاً لاعراب مع ثقل الواو واما الياء فلم يعتد بها لخفتها واشتراك دلالتها فاشبهت ياء غسيلين وبلغين منصورين فلاح بن محمد البنى ٦ قال * طال ليلي وبت كالحزون * واعتزنى المهوم بالمطرون * ٧ نون الجمع اذا كان معتقب نسخة

٨ (قوله ولها بالمطرون) موضع بالشام ٩ فاذا سميت مذكراً بالجمع بالالف والياء فذهت البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لاتنوين التمكن وعند المبرد لعرب الا عراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى * تنورتها من اذرعات * بالكسر وبعض

التحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين (اولته) أشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحاً في اول الكتاب واذا نقلت نسخة

٢ سواء كان حرفا صحيحا نحو من وكم او علة حرف بخلاف ٣ ومررت بمن مخففة واما حرف العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ ﴿١٤١﴾ ولا يضطر ارك اليه على ما ذكره وانما ضعفت الحرف الصحيح

اذالم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم يضعفه اذا نقلته فقلت اكثر من السهم ومن الهل لان المنقول الى معنى آخر لا يغير لفظه ما لم يكن لثلا يكون ذلك تغييرا في اللفظ والمعنى معا فيقال جاءني كم بالتخفيف كما يقال هذه يد تجعل من باب ما حذف لانه التي هي حرف العلة فتصغر على كى كيدية واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا بأس بتغيير لفظه بلا ضرورة فيضعف ثاني حرفه ليكون على اقل اوزان العربات وهو الثلاثي فان قصدت اللفظ والثانية حرف علة نحو لو وفي ولا وهو وهي زدت عليها حرفا من جنسها فيقلب الالف همزة للساكنين تقول هذه لو وفي ولا لانه لو اعربت بلا زيادة شيء لسقط حرف العلة للشون فيبقى العرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو لثاها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب ايضا الزيادة لانا لاننا من كذا نقل عن خط الش

اوله بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني ٢ اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثانية علما لغير اللفظ فانك لاتضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت مناه مخففين فيجعل من باب ما حذف لانه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان العرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذف من غير وانما جعلتها من باب يد اي ما حذف لانه نسيا لانه من باب عصي لانه لم يكن له الا لام في اللفظ فكان جعلها من باب يد اي ما جعل لانه ما حذف كانه لم يوضع اولى (وتقول في الاول اكثر من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانياه ليصير على اقل اوزان العربات واما المنقول بالكساية اي المجهول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى (واذا كان ثاني الثاني حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربت سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الف لا الف آخر وجعلته همزة تشبيهها براء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر لسقطت حرف العلة للشون فيبقى العرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سمينا به المراد وجب التضعيف لانا لاننا من التنكير فيجى التنوين اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المختلطة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لو وفي ولا ولا الاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل خوف بقاء العرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو بانا نارا وان لم يكن العرب منها علما ضعفت الالف وقلبها همزة للساكنين فنقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو اعربته اولم تعربه وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا (ولا تجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كاجاز في نحو من وماوليت اذا جعلت اعلما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوع لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يحز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيا اصلا

ه كما جاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمى بها لان لها حالة استعمال في الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحالة بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم تقع مع البناء في الكلام المركب الا في فوائح السور والدليل على ان آه

بل اخرجتها عنه بالكسرة واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه و ذلك
ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى
اصل معناها (والدليل على ان المندفي نحو قولك هذه بام مزيد ولم يكن فى اصل الوضع
٦ قولك فى الافراد باتاناً بلامد وما وضع على ثلاثة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك
كريد وعرو و بكر) وسيبويه جعل اباجادوهو ازاو حطيا باء مشددة عربيات ففى اذن نصرفة
وجعل سمفص و كلون وقريشيات اعجميات فلا تنصرف للجمجمة والعلمية وانما جعل الاول
عربية لان اباجاد مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو ز الرجل اى
مات وحطى من حط يحط (وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لاشك
ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقريشيات يدخلها التنوين كفى
عرفات ٥ وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبها مع العامل نحووا كتب كلون
اى هذا اللفظ او هذه الكلمة (واذا سمي بقو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا
لما افردوه فقالوا ثم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوم رد المحذوف كما هو مذهب
سيبويه فى ذواذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفتى ورأيت ذوى ومررت بذوى بناء
على ان عينه متحركة (وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقلب الواو باء لسكون العين
على ما مر من مذهبهما فى باب الاضافة ٦ واجاز الزجاج فى فواذا سمي به ان يقال فوم
ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف علة كاشدد فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب
الاجنبى وان سميت مؤنثا فهو كان كالو سميتها زيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف
وان سميناها بهى فهو كالو سميناها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما
ان يكون جزء كلمة او لا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولا م الجرو باء الاضافة
على قول اول فان كان متحركا كسئل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى ٧
لكون الحرفين مجانسين لحركته (وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التضعيف والجمع فتقول
فى المسمى باء الجبرى وايضا لو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين
فصار العرب على حرف واحد وتقول فى المسمى بلام الابتداء وان كان الحرف
ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وباء الاضافة على مذهب بعضهم فتحكمه عند
سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كالجحى وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسر اى الياء فتقول لى وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتدأه اذا
اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر
عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلاماى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال باء وان
كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا اوسا كنا فالتحرك عند سيبويه يكمل
ايضا بتضعيف مجانس حركته كاذكرنا فيما ليس بعضها والاولى ان يكمل بشئ من
تلك الكلمة فالبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى المسمى باحد حرفه وقال
غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كل بالعين نحو رج فى المسمى

٦ انك تقول فى حال الافراد
نسخه

٥ وان جعلت الكلمة المبينة
اسما لمسمى آخر غير اللفظ
فالواجب فيه الاعراب فلا
يجوز الحكاية وذلك لانك
لم تراعى اصل معناها الذى
كانت بسببه مبينة بل اخرجته
عنها بالكسرة بخلاف ما اذا
جعلتها اسما للكلمة نحو قولك
ان تنصب وترفع فان معناه
ان التى معناها التحقيق تنصب
وترفع فلك اذن نظر الى
اصل معناها وحكمها مسمى
بها الشخص سواء كانت على
حرفين او اكثر حكما مسمى
بها اللفظ سواء الا انك لا تضعف
الحرف الثانى الصحيح نحو
جاءنى من كاذكرنا واما فواذا
سمى به شخص فقال الخليل
تقول فم لان العرب

نسخه

٦ والزجاج يحيزان يقال
فى فواذا سمي به فوم ردا
نسخه

٧ من غيره لمناسبة حركته
وانما جعل نسخه

براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بحجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالممازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فائوه كعدة والاختش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو الاولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالبرد يكمله بما كل به المتحرك اعني يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس ٩ واذا وصلته بما قبله اسقطت الهزة لكونها لا وصل فتقول هذا اس وقام اس (وقال قداتي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب تخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمز كحازاد سيبويه ويقطعها هربا بما ازم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما تكون في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتهما كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كان واسم بقيتهما على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند الممازني واما بالفاء عند الاختش ٢ وان كان ذلك الساكن بما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كل بالحرف الذي يدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كارد ويردد ادغمت فقلت اردت ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كفراد وهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ازال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي باللب من قولك بنات البني ولهذا يرد ٣ اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغز ٤ ويرم ٥ والنسوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشى كيجي واغز وارم واخش ويخاف ويقول ويبيع وقول ويبيع وخاف كما في غير المنصرف واما سئل اذا سميت به فانك لاترد ٦ الهمزة لانها لاتحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز (ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها لاوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فتقول جاءني راى والاختش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ان ارأى غير منصرف لان الرأ تصير ساكنة بانتقال حركاتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام

- ٩ اذا جاء في الابتداء او اذا وصلته بكلام اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال قداتي نسخته
٢ ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء بالساكن وان سميت آه نسخته
٣ لانه حذف الجزم ولا جزم في الاسماء ولا ما يجرى مجراه ولذا لا يرد في نحو يعد ويهب لان حذف الفاء فيه لا الجزم ولا الوقف بل لعله اخرى
٤ بقلب الضمة كسرة والواو ياء كما في اذل فيصير من باب قاض نسخته
٥ ويخشى واغز وارم واخشى الى قوله غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف واما سئل نسخته
٦ الهمزة لانه لم تحذف نسخته

٧ يتعاقبون فيكم وملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث ٨ واما النساء فبدل من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان النساء للتأنيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتترع اللام من الاسم الذي تلزمه كالان والافضل وكذا الذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام (واذا سميت السور باسماء حروف المتجم التي في اوائلها جاز الحكاية كاتحكي ١٤٤) الكلمة المبينة اذا جعلتها اسم اللفظ

مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فيمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها يوزن المفرد كطسم لان طاسين يوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا خير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جارا لله حكاية نحو ق ن ونحو يس وحم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسماء لغير السور وفيه نظر وذلك اننا انما انبئنا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جارا لله هو ان هذه

المحذوفة الفاء في قوله فتقول جاءني وفي اذولا الر دلوجب تضعيف الياء كافي في وانما قحت الواو خلفه الفتح واكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في بنحو ضربت بنحو كاوتى البراغيث وجب الحاق نون عوضا من توين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثني والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان وضربون على لغة لا يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع وقدر ذلك في المركبات ولو سميت بدوى واوى فلا بد من رد النون التي اسقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة يعصرن السليطا قاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن (ولو سميت مذكرا بينت واخت صرفت لانها كهند اذا سمي به مذكر ٨ اذ التاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في النساء راحة التأنيث فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت اذا سميت به فانك ترده الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتترع اللام من الاسم الذي تلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام (واذا سميت السور باسماء حروف المتجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرفة للتأنيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وحم او من ثلاثة اثنان منها يوزن المفرد كطسم لان طس يوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا خير وحكي عن يونس انه كان يحيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صادو الباقي حشوا لا يعتد به قوله (واعرفها المضمرة المتكلم ثم مخاطب) اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في الخطاب

الاسماء المحدودة معرفة لكنها لم يعرب لعدم مقتضى الاعراب فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول (بخلاف) المقتضى للاعراب اذا سميت بها غير السور وحكي عن يونس انه كان يحيز في كهيعص فتح جميعها فاعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية بسبب اخر كالتأنيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو كحم والبدال قوله آلهة نسخته

بمخلاف المتكلم قوله (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة فلم يشربه الى خارج اشارة وضعية والاحترازا تقيهم من حد المعرفة * واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا مفردة كانت او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا اتى بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لارجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواء ٩ واذا دخلها من ظاهر نحو ما جاءني من رجل او مقدر نحو لارجل اي لا من رجل فهو نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كاذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتأهلي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة ٢ لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كخبر من زبور ورجل خير من امرأة وقيل في غيره كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق ٣ باللام والسبب الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة * قوله (اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء) مقصوده تحديد الفاظ العدد لماهية العدد وكية الشيء * هذه المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء ٢ وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يستفهم عنهما بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف (وقوله آحاد) جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما واودخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان لانهما وضعاً لكمية الشيء ايضا وان كانا وضعاً مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ٣ ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع

٩ واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو نسخته

٢ في غير النفي والنهي والاستفهام

٣ يسبق الى الوهم مع النكرة بلا قرينة نسخته

٢ قوله (وكيفية الشيء)

وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال

اسم العدد اء قديقال انه

عرف اسماء العدد بانها

موضوعة لكميات آحاد

الاشياء ويفهم منه ان كل

واحد منها يكون موضوعا

للكمية واحدة من تلك

الكميات فلا اعتراض

٣ قوله (ولو قال العدد)

المتبادر من العبارة ان

الكمية نفس الموضوع

له وفي نحو رجلان ليس

الامر كذلك فلا يرد

فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد لا يدخل
الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل
الواحد والاثنان ﴿ قوله ﴾ (اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف)
يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد ٤ اثنا عشرة كلمة وان كانت تلك
الاسماء غير متناهية وماعد تلك الالفاظ متفرع منها ثمانية كائنان والفان او يجمع كعشرين
واخواته الجارية مجرى الجمع او يعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكائة والف
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كاتقدم واما باضافة نحو ثلاثة وثلاثة
آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة
آلاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبين استعمالها للذكر والمؤنث ﴿ فقال ﴾ (واحد
واثنان واحدة واثنان وثلاثان) يعنى ان واحداً واثنان للذكر وواحدة واثنان
للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس ذواتا للمؤنث والمجرد
عنها للذكر والواحد اسم فاعل من واحد يحد وحداً واحدة اى انفرد فالواحد بمعنى
المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان ككتاب وشبان والهمزة بدل من الواو
ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو فى هذا
التركيب همزة اما فى احداً فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول
٥ كان كاجوه او فى الوسط كفؤس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس
عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالداء واشاح شاذ عند غيره واذا
استعمل فى الاعداد المتتفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفاً
وقد يقع فى التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلاً فيقال واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد
واحدى فى غير التنيف ايضا مضافين مطرداً نحو احدهم واحداً هن ولا يستعمل
احدى الا فى التنيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطرداً لعموم العلم بعد نفي
اوتهمى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى
﴿ لستن كاحد من النساء ﴾ وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده
ان تضمن ضميره نحو ان احداً لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى ايجاب
يراد به العموم فلا يقال لقيت احداً الا زيدا خلافاً للمبرد (ويستعمل واحد ايضا لعموم
العقلاء فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ولا واحدة منهم) وقال
ابو على همزة احد المستعمل فى غير الموجب ٢ اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو
قوله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ فهى بدل اتفاقاً كانه لما لم ير فى نحو ما جاءنى احد معنى
الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلاً والاولى ان نقول همزته فى كل موضع بدل من الواو
ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوقه (وقد يستعمل قليلاً احد فى الموجب
بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ وقد يقال فى

٤ وان كانت غير متناهية
اثنا عشرة كلمة وماعداه
فتفرع عنها اما ثمانية آه
واما يجمع نسخة

٥ اولا كاجوه واجوه و
وقت واقت وفؤوس
نسخة

٦ اولا كوشاح واشاح
وولدة والدة نسخة

٢ للاستغراق نسخة

المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها
 ٣ بسدرة وسدر فعني هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال * حتى استشار
 وابني احدى الاحد * ويستعمل استعمال احدى في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
 عريب وديا ووداري ودوري وطورى وطورى وطارى وارم واريم وكثيع وكرا ب
 ردعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصح بفتاودبي ٥ وديج ٦ وازر وازر لزي وتامور
 وتومور وتومري ونمى (واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من المثنى واثنان
 محذوف اللام اثناء للتأنيث وثنان مثل بنت تاء التأنيث فيبدل من الياء وهو قليل وابدال
 اثناء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث ٧ وتكاة * قوله (ثلاثة الى عشرة ثلاث الى
 عشر) يعني ان ثلاثة الى عشرة للذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر
 للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة
 فانت للذكر وذكور للمؤنث (وعلل ذلك بوجوه والاقر عني ان يقال ان ما فوق
 الاثني من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به
 عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المحدود
 كما في جاءني ثلاثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلاث واما وضع على التأنيث
 في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثني
 فاذا صار المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض في نفسه
 اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر ٨ في موضعه
 ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المحدود فطرا عليها اذن معنى الوصف
 الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه
 مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب ٩ فاستعمال
 نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال
 وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضاقتها
 الى محدود انها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع
 الفاظ العدد ان تصاف الى محدود انها فان لم تضاف ٢ كما من احد عشر الى مائة فلعله
 كل جمعي فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف
 المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان
 باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف تام والمضاف
 اليه مزيل كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان
 يقال يجوز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب تعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها
 لفظية فلم يترك دخول اللام في الاول ايضا وان كان تعرف الثاني هو تعرفه كما مر في باب
 الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد
 فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات
 كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اتي بما كان موصوفا

٣ بدرة وبدر نسخه
 ٤ قوله (وطورى ما
 بالدار طورى اى احده
 ما بالدار اريم وما بها ارم
 بحذف الياء اى ما بها احده
 ما بالدار كتيع احد
 ما بالدار كراب بالتشديد
 اى احدها بالدار عوى
 بالضم اى احدها بالدار
 شفر اى احد
 ٥ قوله (وديج) ما بالدار
 ديج بالكسر والتشديد
 اى ما بها احد وشك ابو
 عبيد في الجيم والحاء
 وسألت عنه في البداية
 جعاعة من الا هراب
 فقالوا ما بالدار دى وما
 زادوا الى على ذلك
 ٦ قوله (وازر وازر) في
 الصحاح ازر الظمى يازر
 اى قفز في عدوه بمعنى
 وثب فهو ابا ز واوز
 وما بالدار اوزاى احد
 ٧ قوله (وتكاة) رجل
 تكاة على هيال كهمة
 كثير الانكاه والتكاة ايضا
 ما يتكا عليه
 ٧ تكاة نسخه
 ٨ في غير هذا الفن نسخه
 ٩ فهو ثلاثة رجال اغلب
 في الاستعمال من نحو
 رجال نسخه
 ٢ وهو من نسخه

٢ وذلك لان هذا نسخة

٣ جعلت آه على تأنيث ما

لحقته نسخة

٤ بقيت الاعداد تابعة له

نسخه

٥ اى رعاية اصلها في

الجود وقصد التخفيف

٦ مائة درهم والفرجل

دراهم مائة ورجال الف

ولم توافق الاعداد

الثلاثة موصوفاتها ايضا

نحو رجال ونساء لان

عشرين واخواته لزم

اواخرها الواو نسخة

٧ قوله (كما ذكرنا) من

العبارات لبيان الاصل

٨ لهما الفظام عن عاداتها

وايضا لما لم توافق هذه

الاعداد تمييزها وهو

اكثر استعمالا من الموصوف

لم توافق موصوفها

ايضا مع اصل التمييز فلم

يقل رجال الفة وانما بقي

نسخه

٩ اذ ميزه بلا تنيف

مجموع مجرور ومع التنيف

مفرد نسخة

٢ قوله (ميزها المجموع

مقدرا) اى ميز الثلاثة الى

التسعة

٣ مع تأنيث موصوفها

وحذفها منها مع تذكرة

نسخه

٤ قوله (والعنصوة)

العنصوة الخصلة من الشعر

بعدها اما مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل وامان نحو ثلاثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها بحرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكور والمؤنث بالناء مفردا ٢ فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واماني الجوامد قليل نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع و برقيز لكن لا كالاعداد في الكثرة (فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموصوفة هي عليه بان ٣ تجعل الناء الدالة على تأنيث لحقته دالة على تأنيث موصوفه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فليل رجلان ثلاثة كرجال ضاربة واذاجي بما كان موصوفاتها مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ٤ صارت الاعداد تابعة للمضاف اليه في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للفرضين المذكورين ٥) اما اذا كان المميز مفردا وذلك مافوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث كما يحكي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل ٦ مائة رجل والف درهم رجال مائة و دراهم الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا جرت عليها ٧ كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواتها لزمها الواو والتون ولزم آخر مائة الناء لما يحكي فبعيها الالف في ترك الموافقة لما استقر ٨ بالاولين الفظام عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا صيغت اليها فليل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة (وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها ميز مجموع ولا موصوف مجموع لان ميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يجتزأ بميز العدد الاخير من جعلتها تقول مائة وثلاثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل و ثلاثة رجال و ثلثون رجلا و كذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال و عشر رجلا ويميز العشر اذا لم يكن مع النيف بخلاف ميزه مع النيف ٩ اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان ميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا و ثلثة و ثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان ٢ ميزها المقدر مجموعا عولمت معاملتها مع المميز الظاهر (فلما قصدوا اجراؤها بحرى الصفات المشتقة باثبات الناء فيها ٣ اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكرة الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الاصفة للمجموع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو انثوا الناء فيها مع الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجراؤها بحرى الصفات المشتقة ولظن ان الناء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد ذوات الناء اذا لم تكن للوحدة لزمها الناء في الاغلب كالصفة والغرفة ٤ والعنصوة والحجارة فنم لم يقلوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها الناء اذ يقال عبا وشقاء

(وذلك)

• قوله (على نحو طفاوة) الطفاوة بالضم دارة الشمس ويقال اصبنا طفاوة من الريح أى شيئا منه صحاح ٦ قوله (وخزاية) خزى يخزى خزاية أى استخفى فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزايا صحاح ٨ وتمهيد هذه القاعدة اعنى تأنيث لفظ العدد لأجل تأنيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر لانه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم وانما بنيت على المكسر لان جمع المذكر السالم ١٤٩ ان كان وصفا لا يقع بميزا للعدد عند سيويه نحو ثلاثة مسلمين وكذا

اربعة ظرفاء الا قليلا اذا لم يط بالتمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الافادة اذا كثرت للمعوم وان كان علما قليلا ما يقع بميزاله ايضا لان العرض الالهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه وان كان مجرورا منكر في الاغلب وجمع العلم لا بدله من اللام كما مر فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر تروا ضافة العدد الى جمع المذكر السالم بالكسبة فلم يقولوا ثلاثة الزيدتين لثلاث تخرم القاعدة المعلومة ولم يضيفوها الى جمع المؤنث السالم ايضا مع وجود المكسر وان لم يخرم القاعدة لان تأنيثه المعبر هو الطارى لا الاول كما يجيى في التأنيث فلا يقال ثلاث كسرات بل ثلاث كثر لان تصحيحه موهم لبقاء تأنيثه القديم كما بقى

وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم حملوهما على نحو ٥ طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء (واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى غير لازمة فلهذا نقول عزاء واستفاعة فلو ثبت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يحز فى السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التأنيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وايام ازال التأنيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصارت نسوة كأنه مذكر خلفاء تأنيثه قليل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث فصارت التاء التى كانت فى الاصل لتأنيث مجرد العدد على ما قررنا لتأنيث المعدود ٨ هذا كله فى جمع المكسر (واما الجمع السالم فلا يقع بميزا للعدد عند سيويه ان كان وصفا الانادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذا المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذا كثرت للمعوم فلذا لا تقول فى الجمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفاء واما غير الموصف فان كان علما قل وقوعه بميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الالهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه منكر فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدتين وثلاث زينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى ﴿ سبع سنبلات ﴾ مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ﴿ ثلاث عورات ﴾ فثبت ان الاغلب فى تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة (فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تأنيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كتثلاث نسوة وطوالق او مجازا كتثلاث غرف وعميون حذف التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد منه مذكرا ثبتت التاء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات وثلاثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم تكن فيه علامة التأنيث كتلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه كساقى ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة ناسبة عن

فى الزيدتين التذكير القديم ولهذا وهم بعض النحاة انه لا يجوز جاء الزينبات كما يجوز جاء نسوة ونحن قلنا انما حذف التاء فى لفظ العدد خلفاء تأنيث جمع المؤنث فلو قيل ثلاث كسرات لكان الفاء لتأنيث المميز مع كونه فى الظاهر مضاعفا بانضمام الطارى الى القديم بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وانما جاز نظرا الى زوال تأنيث مفردة كما فى التكسير ٩ (قوله كساقى) الساقى ساق القدم وجمعه سوق كاسد واسد فاذا تقرر ان نسخته

الموصوف اعتبر حال الموصوف لاحال الصفة قال الله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها (وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وسترى الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهم والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من الخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصبت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان انا حذفها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فينشد ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرن له مثال اثبتتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث ولذلك كرمه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تأنيثه (وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة) ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من النحل وثلاث من النحل لانه يذكروا ويؤنث قال تعالى ﴿ نحل منقر ﴾ ونحل خاوية ﴿ وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع (فاذا تقرر امر التذكير والتأنيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثشون رجلا وثلثة ومائة رجل الالفاظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما راجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتأنيث في التنيف لانه كان بلا تيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتأنيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد بين بما ذكرنا تعليل قوله (احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلثة عشرة الى تسع عشرة) اي احد عشر اثنا عشر للذكر احدى عشرة اثنا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله (وتميم تكسر الشين) يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع قحاحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالتنيف الذي في آخره قححة عدلو من قحح وسطها الى كسره (واما

الجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بقل اخر
وهي القصوى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر
المركب بمحرك الاخر لا اجتماع اربع فحات احداها فحة آخر النيف نحو احد عشر
وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر * قوله (عشرون واخواتها فيهما) يعني في المذكر
والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرون رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا
الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف لحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات
وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والى فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه
صارت ككلمة حذف لامها نحو ٢ عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات
كما يستعمل نحو عزة وثبة مخدوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية
المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد (ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا
كما يحكى في غيرها من الالفاظ وسيحكي في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لانه
شايع بالواو والنون نحو ٣ قلون وثبون ومئون قليل عشرون وثلثون تشديها لها
بهذه المحذوفة اللام (وابتدى بتغيير عشرا المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة
المجموع ليكون كالتوطئة للمجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير
قياسي لم يحكى الا مضافا لفظا ومعنى الى مثنى آخر كما في قوله تعالى ٤ ﴿صغت فلو بكما﴾
على ما يحكى في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف
اخواته فانه لم يحذف فيها تغيير لا مكان معنى الجمع في ثلثون مثلافه جمع ثلاثة ايضا اذ هو
ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون
بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف قالوا والنون في عشرون واخواته
كالجبر محذوف كاقيل في عزون ٥ وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء
والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بل يمكن
دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرأة وعشرون رجلا وجلا * قوله
(احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ماتقدم الى تسعة وتسعين مائة
والف مائتان والقان فيهما ثم على ماتقدم) قوله بلفظ ماتقدم ٦ اى يكون المعطوف
الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ماتقدم في التذكير والتأنيث فالعشرون
لهما ولفظا احدا واثان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر
(قوله فيهما) اى في المذكور والمؤنث (قوله ثم على ماتقدم) يعنى ترجع من ابتداء كل
مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد
نحو احد ومائة اثنان ومائة وثلاثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان
واحد الف واثان في العلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة

٢ (قوله نحو عزة) العزة

الفرقة من الناس والهاء

عوض عن اللام والجمع

عزى على فعل وعزون

يقال في الدار عزون اى

اصناف من الناس

ولم يقولوا عزات والشيبة

الجماعة واصلمهاثي والجمع

ثبات وثبون

٣ والمقلاء والقلة عودان

يلعب بهما الصبيان المقلاء

الذى يضرب به والقلة

الصغيرة التي تنصب

واصلها قلوا والهاء عوض

والجمع قلات وقلون

٤ ومثال المعنى نحو حسينا

الله وجوها للزبدن اى

وجوه الزبدن

٥ (قوله وكرون) الكرة

التي تضرب بالصولجان

واصلها كرو والهاء

عوض ويجمع على كرين

وكرين بالكسر وكرات

٦ والمعطوف عليه اى

العقد والنيف بلفظ ماتقدم

نسخه

وثلاثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة من النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلاثة وعشرة وكذا ثلاثة وعشرون اكثر من عشرون وثلاثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو احد والالف عشرة والالف عشرون والالف مائة والالف مائتان والالف ثلثمائة والالف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انف عليها (وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستأنفا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسما مستأنفا وهكذا لا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لانهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لانهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والالف الف مائتان والالف الف ثلثمائة والالف الف الف والالف الف الف وثلثة آلاف والالف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لانهاية ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والالف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والالف (وثلاثة واخوانها اذا ضيفت الى مائة وجب حذف نائها سواء كان يميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان يميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان يميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالف (واصل مائة مئة كسيرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولا مهابا لما حكي الاخفش رأيت مئتا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورة منه خطأ فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله (وفي ثمانى عشرة فتح الباء وجاء اسكانها وشذذتها بفتح النون) اما الفتح فلان الباء تحتمل الفتح لحقته كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها كثيرا لتناقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقالى قلى وبادى بدأ وجوبا وجاز حذف الباء مع قلته للاستئصال ايضا وبعد حذف الباء ففتح النون اولى من كسرهما ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرهما لتدل على الباء المحذوفة وقد يحذف الباء في ثمانى في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لهاتيا اربع حسان * واربع فتعرها ثمان * وفي الحديث ﴿ صلى ثمان ركعات ﴾ بفتح النون ٢ وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما (والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال و بضع نسوة و بضعة عشر رجلا و بضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين (قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله (ويميز الثلثة الى العشرة مخفوض بمجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين

٢ (قوله وقد يفعل ذلك برباع) الرباعية مثال الثمانية السن التي بين الثانية والثاب والجمع رباعيات ويقال للذى رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتهمت فقلت ركبت برذونا رباعيا

منصوب مفرد ويميز مائة والـف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد) قوله الى العشرة الحد
ههنا داخل في الحدود اعني ان يميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على مامر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة
اكتب على البذل وربما جاء في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصيب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات
(واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان
ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل
موصوف الثلاثة فافوقها ان يكون جمعا واما افراد يميز ما فوق العشرة ٤ فلان يجيء (قوله
لفظا او معنى) الجمع المثنوي ٥ اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرطل والقوم
والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل عن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك
لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فذكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد
من اضافته الى الجمع (وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو ٦ باطل لقوله
تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ وقالوا ثلاثة نفرو وقال ﴿ ثلاثة انفس ﴾ ٧ وثلاث ذود ﴿ لقد جار
الزمان على عيالي ﴾ ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلّة اضيف العدد اليه ٨ وان لم
يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية افلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا
اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلّة نحو ثلاثة اجبال وقديما
ثلاثة قروء مع وجود اقرآء وليس بقياس (وقال المبرد يجوز قياسا ثلاثة كلاب بتأويل
ثلاثة من كلاب وليس بمشهور (قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لان
المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئآت لان المائة جمع
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مثنون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق
الامثات يضاف اليها ٩ لعوز جمع التكسير كافي (ثلث عورات) لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما نورد الجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقديما في
ضرورة العشر ثلاث مئتين وخمس مئتين قال ثلث مئتين للملوك وفي بهار دأى ﴿ وجلت عن
وجوه الالهاتم ﴾ وبعضهم يقول في مؤون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في
الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء (قال الاخفش لو ضمنت ميم
مئآت فقلت مؤات كافي مؤون جاز وبعضهم يجعل نون مئتين معتقب الاعراب كسنتين
كايحيى في باب الجمع (وقال الاخفش هو فعيلين في الاصل ٢ كغسلين فحذف اللام فهو عنده
مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقل لمائة ٣ واحدة مئتين ولعله عنده اسم الجمع (وقال
بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الباء الاخيرة نونا وقوله ﴿ وحاتم الطائي وهاب المائي
﴿ عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة (وحكى عن يونس انه مطروح
الهاء كتمرة وتمر ٤ وليس بمستقيم اذ القياس اذن مائي كعبي كما تقول في لثة لثي وفي ظبة

٤ فسيجيء العلة فيه
نسخه

٥ اسم جنس آه او اسم
جمع نسخه

٦ منقضى بقوله نسخة

٧ قوله (وثلاث ذود)

الذود من الابل ما بين

الثلث الى العشر وهي

مؤنة لا واحد لهما من

لفظها والتكسير اذ واد

٨ فالاول نحو ثلاثة افلام

واذان والثاني نحو ثمانية

دراهم واربعة رجال

نسخه

٩ قوله (لعوز) عوز

الشيء عوزا

٢ قوله (كغسلين)

الغسلين ما انفصل من

لحوم اهل النار ودمائهم

٣ قوله (واحدة مائتين)

وفي الصحاح فعيل كسر

الفاء لكسرة ما بعده

واصله مئ ومئ كعصى

وعصى

٤ ولو كان كما قال لقل مائي

كعبي نسخه

ظي وقد قيل اصله مائى ككليب ٥ كسر الفاء كقيل شعير ورغيف ليكون العين
حرف حلق ككيجى في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائى ككليب غير مسموع
ففي هذا القول نظر (قوله) وميزاخذ عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد) اما
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهم ان يجعل
ثلاثة اسماء كاسم واحد (فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخمسة عشر فكما ان
الافى اثني عشر لما مر في باب المركب ٦ قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان
ميراثا فهو المقصود بالاول في المعنى والماجي به لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد
والمضاف اليه في نحو ٧ ثلاثة عشر شيء آخر واما عشرون واخواته فلان النون
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها (فان قيل فقد يقال ارضو زيد
وكر وعرو وهذه النون مثلها) قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون
الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها
فانها ليست جمع عشر وثلاث واربع لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات
النون ايضا لما بينهما لنون الجمع وربما جاء عشر ودرهم واربعو ثوب وهو قليل
(واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالوصوف ٢ فابقي
الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التميز وهو في صورة
٣ الفضلات لم يبق كالوصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة
الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد
لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول
عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى ﴿ انى ارى
سبع بقرات سمان ﴾ ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة (قوله) وتنبهت ما وجهه
اى ثنية المائة والالف وجمع الالف اذا المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر
وان لم يضاف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات
رجل (قوله) مخفوض مفرد) اما خفضه فملى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما
افراده فلما جرت اهرم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ
العدد كاف في الدلالة على ٤ الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم
حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع
التكسير واما هذه المرتبة فشهورة كثرتها لا كرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تميزها وقد
يجمع ميم المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال ﴿ اذا عاش الفتى مائتين عاما ﴾
فقد ذهب اللذاة والفتاء ﴿ قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ﴿ ثلثائة
سنين ﴾ بالنون وهي من غير حزة والكسائي انه على البدل لاعلى التميز والالزم
الشدود من وجهين جمع ميم مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله تعالى

٥ قوله (ككليب) جمع

كلب كعبد وعبيد

٦ ليس هذا مثل ذلك

نسخه

٧ خمسة عشر زيد وعائير

للاول فلم يكن يجعل ثلاثة

اشياء شيئا واحدا من

حيث المعنى واما عشرون

واخواته فلانه لم يحزن

حذف النون للاضافة

اذ ليس بنون الجمع حقيقة

بل هي

٢ فابقي الجمعية فيه

٣ المفعول الذي هو فضلة

نسخه

٤ الجمعية مع ان الكثرة

والجمعية في هذه المرتبة

اكثر واشهر من جمعية

مرتبة الاحاد لان مرتبة

الاحاد نسخه

٥ فاستغنوا عن جمع المعدود

لشهرة جمعيته وقد يجمع

نسخه

﴿ انتهى عشرة اسباط ﴾ والالزم الشذوذ بجمع المميز (قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا البشوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان يميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تميزا لكان واحد من ثلثائة واول السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثائة ثلث سنين فتكون تسعمائة (قال المصنف وهذا بطرد في قوله تعالى ﴿ انتهى عشرة اسباط ﴾ فلو كان تميز الكا نوا ستة وثلثين على رأيه (قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قرأة حرة والكسائي لانهما قرءا ثلثائة سنين بالاضافة فسنين عند هما تميز لا غير وان لم يكن منصوبا (ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراشهما (وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل (وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجميع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف (واذا وصفت المميز جازلك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا و ظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال ﴿ فيها اثنتان واربعون حلوبة ﴾ سودا كخافية الغراب الاسعم ﴿ واعلم ان سيبويه وجاعلة من النحاة يستقيحون كون ميم العدد في اى درجة كان صفة ٢ نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم ٣ في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقيح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشر ك وخسة عشر زيد فمند سيبويه الاسمان باقيان على بناءهما لبقاء موجه اى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء (واما الاخفش والقرء فانهما فرق بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما ٤ يوجد في غير هذا الموضع مبني كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الامعربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اى لازوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهم مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله ﴿ على حين عانت المشيب على الصبا ﴾ فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالأخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءنى خمسة عشر زيد اجراءه مجرى بعلبك والقرء يجعل جزئى المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه ٥ لشبه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كبن عرس زيد ﴿ قوله (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان) يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي

٢ بما ذكر نالان المقي نسخده
٣ فى مثل هذه الصفات
نسخده

٤ ما يكون مبني نحو الا
نسخده

٥ نحو ابن عرس تشبها
لفظيا لهذا المركب بالمضاف
آه نسخده

٦ وانت تعني النساء وثلاث
انفس وانت تعني الذكور
ويجوز ان تعني المعنى
فقول نسخة
٨ قوله (ومعصر)
اعصرت الجارية
ادركت وحاضت فهي
معصر
٩ تميزه نسخة
٢ قوله (من اتد لدل)
تدل دل الشيء اي تحرك
متد ليا
٣ وقال الكوفيون هو
قياس وقد مر الكلام
عليه في باب نسخة
٣ قوله (وكان النكير)
النكير والا نكار بتغيير
المنكر
٤ قوله (ان تضيف آه)
اضفت من الامر اي
اشفقت وحذرت
قال النابغة الجعدي اقامت
ثلثا البيت
٥ قوله (وتجأ را) جأ
الرجل الى الله اي تضرع
بالدهاء

الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فقلت ان تعني اللفظ وهو الاقيس
والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فنقول ثلثة اشخص ٦ اي نساء وثلاث انفس
اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس لارجال وثلث اشخص للنساء قال * فكان
يجزى دون من كنت اتقى * ثلث اشخص كاعبان ٨ ومعصر * قوله (ولا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ ٩ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لا فادته النص المقصود بالعد)
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لمسلم يكن
الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ماهي
فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا
واحد رجل ولا واحد رجل ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة
والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين تفيد
الاثنيتية وقوله * كان خصيه ٢ من التدلل * ظرف يجوز فيه ثلثا حفظ * ضرورة
(قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما) يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز
الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنيتية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال
واثنا رجال وثلثا حفظ (واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف
ولامركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والاربعون
رجلا والعشرة والمائة بعيرا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى
المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة
واربعة الآلاف والثنائي نحو ثلثائة الالف وثلثائة الف الدرهم وثلثائة الف الف
الف درهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو
الثلثة الاثواب ٢ وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل
على الاول كاحد عشر درهما ولا يجوز دخوله على التمييز لو نجوب تنكيره ولا على
ثاني جزئي المركب لانه يكون كان داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف
نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على
الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين *
واعلم ان العدد للتمييز مذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من اوبين
اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر
من النوق والجمال الا ان يكون الميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال * فطافت
ثلاثين يوم وليلة * ٣ وكان النكير ٤ ان تضيف ٥ وتجأرا * اذا التار يخمبني على الليالي
كايحيى فلماذا اذا اهتمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك
اقام فلان خسا قال الله تعالى * يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا * وانما غلب
التأنيث لذلك وللفضل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيويه يجوز في القياس خمسة
عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجحد كلام العرب (وان لم يفضل بهما فان كان العدد
مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعدوآم وخمس آم واعبد اذا لاضافة

اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامرأة وثلاث و الف ناقة وجل (وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلاثة عشر رجلا وناقعة واربعة عشر بيتا وصفة ٦ واربعة عشرون يوما وليلة هذا (واذا كان الميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر رجلا وناقعة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا (والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اى في موضع القسم يقصد بها الجنس ولقطة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اى ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنس كما ان يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما * واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه ٦ اولغرة اولمهله او لمستهله وفي اليوم الاول ليلة خلت واللام هى المفيدة للاختصاص الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو ليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو ليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جازان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادى عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربعة عشرة ليلة خلت ويجوز خلون رجلا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ (وقريب من ذلك ما حكى المازنى الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلاثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى مافوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو ٧ الاول من قولك الخمس عشرة ليلة خلت ومن

٦ اربع وعشرون عمامة
وثوبا نسخة

٦ قوله (اولغرة اولمهله
آه) يقال اهل الهلال
واستهل على ما لم يسم
فاعله ويقال ايضا استهل
هو بمعنى تين ولا يقال اهل

٧ اولى لانه اخصر من
قولاك نسخة

قوله الخمس عشرة ليلة بقيت اوبقين مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر
منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت اوبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس
عشر الى الاخير ان بقيت لتجوز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال
بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرناه مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين
لليتين بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه * قوله (وتقول
لنقصد من المتعدد باعتبار نصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادية عشر والحادية
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل
في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول
حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى ناسع تسعة
عشر فمعرّب ٩) يعني بالمفرد الواحد والمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد
كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قوله ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في
رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد
منهم (فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني
عشر فقلت هذا واحد العشرة اراحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب
العددي) فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته
العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث
اي الواحد من الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله (والثاني
ان تقصد الى ذلك الواحد ٢ المرامي درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته
ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب نصيره الدرجة التي تحت درجته محمودة ذاهبة
الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين
اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها
ونحوه عن المجموع اسم الاثنين فعني ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان
معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار نصيره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من
واحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين
نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا
او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة
وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير
مفعوله ٢ بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص ٣ بدرجة
فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجي في اسم
الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان
فيها او النصب اكثر (وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير
ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا نصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد

٨ اي واحد من احدي
عشر متأخر بعشر
درجات واقعا
٩ اي الجزء الاول لعدم
موجب البناء وبنياء الجزاء ان
المبنيان
٢ بالنظر الى درجته والى
درجته نسخة
٢ بانضمامه نسخة
٣ عن اصله المشتق هو
منه نسخة

والاشنان وان انضم
اليه ذلك الواحد ايضا
اشنان بلي بصير جزء ذلك
المجموع بعد ان لم يكن
جزءا الا انه لما سقط عن
المجموع الاول مع ذلك
الواحد اسم الاثنية
وصار يطلق على هذا
المجموع الثاني اسم الثلاثة
فكانه صار ذلك المجموع
هذا المجموع نسخته

٥ قوله (وهو قولهم
ثلثت الرجل اى اخذت
ثلث ماله) ثلثت القوم
اثلثهم بالضم اذا اخذت
ثلث اموالهم واثلثهم
بالكسر اذا كنت ثالثهم
او كلنهم ثلثة بنفسك
وكذلك الى العشرة الا
انك تفتح اربعهم واسبعهم
واتسعهم فيهما المكان حرف
الخلق

٦ مثل هذا المركب واما
ما حكى ابو عبيدة فانما
كان ذلك في القعود فقط
اعني ثلثين واربعين و
خمسين الى مائة ولم يكن
من المركب نسخته

٧ جزئى كلا المركبين
اورابع ثلثة عشر بحذف
عشر من رابع واعرابه
ولا يجوز حذف ثلثة
ايضا نسخته

بل يكون ٤ المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بالانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنى وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار
المجموع الاول هو المجموع الثاني (فقل هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنى الى
العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثبتت الاحداثيا وثلثت الاثنى ثلثا وكذا ربت
الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الامالامه حرف خلق
كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل (وقد جاءت هذه الافعال بهذه
المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقى بمعنى آخر ه وهو قولهم ثلثت
الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربت ربتة وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن
فيه ولا يحكى بهذا المعنى ثبت الرجل اذ لا معنى له (ولا تجاوز بهذين المعنيين العشرة
(واجاز سيويه ان تجاوز العشرة ما هو معنى التصيير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد
(قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة (قال السيرا في ان كثيرا من التخوين ينعون من الاشتقاق
بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يميزه ويستقده من
لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر ويشونه (قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول
ربت ثلثة عشر ولا اعلم احد احكامه * واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق
العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثلثت ثلثة عشر لان ما هو معنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل (واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل
لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من ٦ العدد الذى فوق العشرة
والذى حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى
تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف (والظاهر ان سيويه قاس ما هو بمعنى المصير
على ما هو معنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان نحو ورابع
عشر ثلثة عشر على بناء ٧ فاعل من اول جزئى المركب والاثنيان بشانها كما هو ورابع
ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف
اول جزئى المركب المضاف اليه لاعلى ان تركب رابع مع عشر الاخير فثنيهما ولاعلى
ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد
كما يحكى واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تنصف قلت الاول والثاني
والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كاذ كرنا بطلق على كل
واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين قصد الترتيب
وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة ٨ كما مر لكن فيه معنى
الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان تجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى
عشر فتقلب الواحد الى الحادى يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني

٨ كالكاهل والحائط الا ان آه بخلاف نحو الكاهل نسخته

عشر فتسكن يائي الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدى كرب (واما
 العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد
 فيها واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العشرون والثلاثون (وتقول
 في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف (وان اردت اضافة
 هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيمادون العشرين فلك ان تضيفه اما
 الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول
 العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد
 لان معنى ٩ الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد
 فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير
 لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة
 (ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة (ونقل الاخفش
 عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجزيت به مجرى الفعل
 فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتهمت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي
 الى اثنين فاذا جاوزت العشرة وازدت الاضافة قلت على ما اجاز سيديوه وحكامه عن
 العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
 ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول يجزيه مضاف الى المركب الثاني يجزيه
 وكلا جزئي كلا المركبين مبيان (وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكامه عن الكوفيين
 وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي
 المركب فتنبه من الجزء الاول وهو النيف (وقول سيديوه اولى لانه ليس اسم فاعل
 على الحقيقية وحكاية عن العرب لا تنكر مع ثنته وعدالته ولا ريب ان حذف ٩ ثاني
 جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستقلال تكرار لفظ عشر ٢ في المضاف
 والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب
 لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول ٣ جزئي المضاف
 اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيديوه بعد الحذف فتحتهما
 جميعا اما الثاني فتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي
 المضاف (وذكر الكوفيون ٤ جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بانه لتضمنه
 الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف
 (قال السيرافي هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب
 (قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين
 الاولين بلاضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس * واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر
 باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من المعداد الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا
 المعنى يجوز ان يقال ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة
 عشر ه وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ٤ ثالث اثني عشر

٩ هذه الاسماء البعض
 الذي هو الواحد نسخه

٩ الجزء الثاني من اول
 المركبين نحو ثالث ثلثة
 عشر اكثر نسخه

٢ فتعرب ثالث بوجوه
 آه نسخه

٣ ثاني المركبين ايضا اعني
 ثلثة فيبقى نسخه

٤ اجراء ثالث بوجوه
 الاعراب مع بناء عشر
 لما ذكر ووجهه انه لم يقم
 عشر الثاني مقام عشر
 الاول قال ابوسعيد نسخه
 ه ولم يحذف منه شيء
 نسخه

٤ رابع ثلثة عشر نسخه

ويجوز ثالث أربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر أربعة عشر *
 * واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء
 الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
 في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون مؤنث الاسمين في
 المركب للمؤنث كما نذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر واتخاذ كروا الاسمين لانه اسم لواحد
 مذكور فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجصاعة وتقول في المعطوف الثالث
 والعشرون والثالثة والعشرون (قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة)
 اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييرهما واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير
 الى مادونه واطرافه ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه * قوله (المذكر والمؤنث
 المؤنث مافيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء
 والالف مقصورة وممدودة) كل مافيه علامة التأنيث ظاهرة او مقدرة سواء كان
 التأنيث حقيقيا ولا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ه ونساء وحبل وغير
 الحقيقي عرفه وصحراء وبشرى ٦ والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي
 نار ودار (ولا يقدر من جملة العلامات الاتاء لان وضعها على العروض والانتكالك
 فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف
 رجوعها في التصغير في نحو هنية وقديرة واما الزائد على الثلاثي فتحكموا فيه ايضا
 بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقدير جمع التاء فيه ايضا شاذ نحو ٧ قديمة
 ووريثة ووريثة (قوله وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة) تاء التأنيث
 في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتأنيث الاسم اي فاعله واصل العلامة
 ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بحملها للحركات وبانقلا
 بها في الوقف هاء (وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس
 بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (وقال جارا لله
 الياء ايضا علامة التأنيث في نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوع للتأنيث
 كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى ان يقال انه اسم
 لا حرف تأنيث كما مر في باب الضماير وتاء التأنيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها
 مؤنثا كقوله * فقلت لها اصبت حصاة قلبي * وربت رمية من غير رام * وقد جاء يا صاحب ارببت
 انسان حسن * ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا
 على مفرد ويقال لات مشابهة ليس كما مر في باب ويقل لعل في لعل (واما تاء بنت واخت وهنت
 وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث
 ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهومنة كشفة (والالف
 الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفاء لزيادة المد وذلك لان الالف

٣ الثالثة عشرة كما يذكرهما
 في الثالث عشر نسخته

٥ فاذا وضعت فهي نساء
 والنفاس ايضا جمع المرأة
 النفاء

٦ وكذا كل مافيه علامة
 التأنيث تقديرا ولا يقدر
 نسخته

٧ قديمة ووريثة وقد
 يدمة ايضا وهما شاذان
 لان الهاء لا يلحق الرباعي
 في التصغير ص

٨ وقدام نقيض وراء وهما
 يؤتان ويصفران بالهاء
 نسخته

للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كافي كتاب وجر فاجتمع الفان فلو
حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل
الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واو او لا ياء مع هـ ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفاء كافي كساو ورداى ٢ لكون
ما قبلها الفاء كما فيهم فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الفاء ثانياً ياء ايضا كافي قوله * لقد
اغدوا على اشقر ٣ يقال اشقر ياشقر * ويعلم تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله
تعالى * والشمس وضحاها * وبالإشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التأنيث بفعله
او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس * والتفت الساق بالساق * وبكأس من معين
ببضاملة * ولظى تراعة * ولسليان الريح عاصفة * وبمصرفه ان كان المكبر ثلاثيا نحو
قديرة وبتجر دعدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع وعشر ارجل ويجمعه على
مثال خاص بالمؤنث كقوا على الصفات كطوالق وحوابض او على مثال غالب فيه وذلك انما
يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر
على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجن وطحال والطحل (٤) ويجي التاء لاربعة عشر
معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو
القياس في هذه الانواع الاربعة اى في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل
التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ٥ ربعة وبيعة ٦ في المذكر والمؤنث
فلكونهما في الاصل صفة النفس اى نفس ربعة وبيعة واما في الاسم الجامد وهى اسماء مسموعة
قليلة نحو امرأة ورجلة وانانة وعلامة (الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر
من اجناسهما كخنل ونحلة وتمر وثمره وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى * قالت
نملة * يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت تاء الوحدة في نملة
للكونها مؤنثا حقيقيا كما يجي * والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخرجة
واستخراج واستخرجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة
والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا
للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفينة ولبن ولبنة
وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كثة وفتحة للجنس وكمة ٢ وفتحة
للوحد وقال بعضهم ٣ ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والجحد منها للجنس والا كثرون
على الاول ٤ والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء
٥ في القرآن كلاهما قال الله تعالى * نخل منقعر * ونخل خاوية * وقد يجي
ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب
ورومي وروم واكثر ما يجي التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة

(ولذا)

٩ انهما انسب به وانقلاب
حروف العلة بعضها الى بعض
نسخه ٢ الهمزة في كساو ورداء
منقلبة عن واو وياء ص
٣ الشقرة في الخليل حجرة
صافية يحمر معه العرف
والذنب فان اسودا فهو
الكبيث وبغير اشقر اى شديد
الحمرة ٤ هكذا في النسخ ولم
يصرح المعنى الرابع عشر
بهذا العنوان
٥ يقال رجل ربعة بالتسكين
اى مربوع المثلث لا طويل
ولا قصير وامرأة ربعة
وجمعها ربعات بالتحريك وهو
شاذ اذ في الغلام ارتفع فهو
يافع ولا يقال موقع وهو من
النوادير وغلاد يفع وبيعة
وغلان بيعة وجارية بيعة
٢ قوله (وفتح آه) الفقع
ضرب من الكمأة قال ابو
عبيدة هى البيضاء الرحوه
وكذلك الفقع بكسر
الفاء ٣ بل هو ايضا جار على
القياس يعنى ان المجرى دجنس
وذو التاء مفرد نسخته
٤ يعنى ان التاء فيهما للجنس
يؤيده قوله عليه الصلوة
والسلام الكمأة من المن
فاراد بها الجنس
٥ الوجهان في الكتاب
العزيز نسخته
٦ قوله (وسقاة) امرأة
سقاة وسقاية عزوته الى
ابيه وعزته لغة اذا نسبته
والاسم العزاء والعزاء ايضا
الصبر

ولذا قلب اللام همزة في نحو عزاء ٦ وسقاء و ارتقاء واستقاء ٧ و بيا في تفازيه بخلاف نحو شفاوة ٨ وخزابة وسقاية وعلاوة وهراوة و قحدوة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتبارها لازمة نحو غرفة وظلمة وطلحة كما يجئ وان جاءت في بعضها غير لازمة كشفاوة وشقاء الا ان وضعها ٩ في المؤنث اللفظي على الزوم (واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة ٢ وعظاية وعظامة ٣ وصلاية وصلاة فلما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى) الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فاعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقوب وقوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزيرية والجمالة والبغالة والحجارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كثرة وكم وذلك لان ذالت التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قبل جماعة جمالة مخذوف الموصوف لزوم ما لم يعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كثرة وتعرف التاء اذن للوحدة لا للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة ٤ والا كولة على ما يجئ (الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او فاعول كنسابة وراوية ومطاربة ٥ وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو اجرى ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانقصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبية وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزين لازمة (الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة ٦ وموازنة وكياجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء اماراة العجمة وذلك ان الجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على الزوم بل يجوز الجوارب والموازج (السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالا شاعثة والمشاهدة في جميع اشئ ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف يائي النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالى بل رجلى كما يجئ في باب النسبة ان شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء ٦ فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة ٧ وجماعة كايحيى ٨ وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كثرة وروحي والمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدين لالمعنى في بعض المواضع كظلمة وكسرى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيه لوجع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعممون في جمع

٨ قوله (وخزابة) خزي يخزي خزابة استخمي
٩ في جميع مثل هذه الاسماء على الزوم واما عدم القلب في عباية وصلابة وعظاية وقلنسوة وعرقوة مع انها للوحدة وهي باعتبارها غير لازمة فشاؤ دليل كونها للوحدة قوله في الجنس عباة وصلاة وعطاء وقلنس وعرق نسخته
٢ قوله (عظامة) العظامة دوية اكبر من الوزفة
٣ قوله (وصلابة) الصلابة الفهر وكذا الصلابة بالهمزة
٤ قوله (والا كولة) الا كولة الشاة التي تعزل للاكل وتسمن واما الا كيلة فهي المأ كولة يقال ا كيلة السبع
٦ امرأة فروقة اي شديدة الخوف وكذا رجل فروقة وفي المثل رب عجلة تهب رشاورب فروقة تدعى لينا
٦ قوله (وموازجة وكياجة) (جمع موزج وكياجة)
٦ ليكون التاء كالبدل من يائي النسبة كما ابدل من الياء نسخته
٧ قوله (وجماعة) الجمحاجح السيد والجمع الجمحاجح وجميع الجمحاجح الجمحاجة وان شئت الجمحاجح
٨ وايضا الياء والتاء متشابهتان نسخته

مصدر ويجوز تخفيف ياء النسب كما قال عمرو بن كلثوم متى آه قال سيبويه سألت الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعري والاشعري

٣ وقد يتعمق في المفردان يكون معربا ومنسوبا فتأتي التاء في الجمع اشارة عليهما نحو برايزة في جمع بربري وسيابجة في جمع سبيحي وهو غلام الملاح نسخة

٤ قوله (بكسالة) يقال للابل اذا كانت ذكورة لم يكن فيها انثى هذه جملة بنى فلان

٥ قوله (مجاراة) المجازاة والذكارة جمعا جرو ذكر

٦ قوله (واروية) الاروية الانثى من الوعول

٧ قوله (حلوبة وركوبة) لركوب والركوبة ما يركب يقال ماله ركوبة ولا حولة ولا حلوبة اي ما يركبه ويجعل عليه ويحلبه

٨ قوله (ورحولة) الرحلة الناقة التي تصلح لان ترحل وكذلك الرحول وقيل الرحلة المركب من الابل ذكر اكان او انثى

٩ قوله (ومطفل) المطفل الطبية معها طفلها وهي قرية عهد بالتاج وكذلك الناقة ٣ قوله (ضامر) الضمر والضمير مثل الضمر والضمير

اشعري واجمى وكذا المقتون والمقاتوة ٢ في جمع مقتوى قال متى كنا لملك مقتونا * والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب اوجع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي فرسة بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف ٣ وقد يجئ له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى (السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن ياء المدة قبل الآخر كجماعة في جمع ججاج وامام في فزازته وناقة فيحوز ان تكون عوضا عن الياء وان تكون علامة لتعريب الواحد والتاء الياء في نحو جمعا جمعة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة (الثامن ان تدخل لتأ كيد تأنيث الجمع وذلك ما واجب الدخول وهو في ثنائين افعلة كاعربة وفعلة كخلة او جازره وهو في ثلثة اينية فعالة كجمالة وقد تلزم في هذا البناء كافي ٥ جمارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخبولة وقد تلزم كعمومة وخولة والجمع الاقصى كصياقلة وملككة ولا تلزم (التاسع دخولها لتأ كيد معنى التأنيث كافي ناقة ونجمة ٦ واروية وهذه التاء لازمة قبل وقد جاء لتأ كيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة (العاشر دخولها لالمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كافي غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة (الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كافي عدة وزنة او عن لامة كافي كرة وظبة وهي لازمة (الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في ياباب ويا امت فقط (الثالث عشر دخولها اشارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف فالبغير محتاج الى الموصوف كالطبيعة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في ٧ حلوبة وركوبة ٨ ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقه هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث (قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كافي حبرة تصغير حباري وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبر كايحي في باب التصغير (قال الزمخشري تجمع هذه الوجوه انها التأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات كاذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كايض وطالق ومريض ٢ ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كرضعة وحاملة (وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جبل ٣ ضامر وناقة ضامر ورجل او امرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد

٤ قوله (عانس) عنت الجارية تعنس بالضم عنوسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم ﴿ ١٦٥ ﴾ تزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنت ويقال للرجل

ايضا عانس ٥ قوله (ناشبة) النشاب السهم الواحدة نشابة والنشاب صاحب النشاب وقوم ناشبة ٦ قوله (ونباله) النبل السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنبال بالتشديد صاحب النبل وكان قياسه ان يقال نابل والنابل الذي يعمل النبل ٧ في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني

بل نسخه

٨ المعطار كثير التعطر والحصان العفيفة ٨ قوله (وحصان) حصنت المرأة بالضم اي عفت فهي حاصن وحصان ٩ قوله (وناقة) دلات اي سريعة ٣ قوله (والقتوب) القتب بالتحريك وهو رجل صغير على قدر السنم والقنوية من الابل التي تقبها بالقتب قوله (والجزور) الجزور من الابل يقع على الذكر والانثى ٣ فيكون من قربه بالكسر قربانا اي دنوت منه ٤ في فاعل كامرأة شريت نسخه ٥ قوله (ناقة ريص)

الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر ٤ وعانس وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل تقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك كافي نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان لا يقال الامرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث (وقال سيويه هو مؤنث) بنحو انسان حايض او شيء حايض كما ان ربعة مؤنثة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر غير هذا التأويل (وقال الخليل انما جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب) قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال لحقتها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذولبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبنى وتمرى كذلك معنى طالق وحايض ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية (قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبني على الحدوث في احد الازمنة فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكما كانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق يحمل عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الامن حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين اهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ٥ ناشبة ونباله وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى ﴿ عيشة راضية ﴾ بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبالغ كافي علامة خلاف الظاهر وايضا به ان نحو حايض وطامت من ابنة النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نابل ونشابت ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منقطر ومرضع في قوله تعالى ﴿ السماء منقطر به ﴾ وقولك فلانة مرضع من باب ابنة النسب ولم يثبت كون مفعول ومنفعل من ابنة النسب المتفق عليها حتى يحملها عليها كحملنا حايضا على نحو نابل (والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث

يقال ناقة ريص اول ما ريصت وهي صعبة بعدوا الذكرو الانثى فيه سواء ٦ لان تكون السادسة يلحقها نسخه

٧ قوله (نحو اجلى) اجلى اسم موضع وهو مرعى معروف (٨ ومعنى الاخلاق ان تزيد في كلمة حرفان في مقابلة حرف اصلى في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل المحق بها مقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للاخلاق معنى ٩ بكىل وزينب قصو قطع يقطع واقل يقبل وقاتل يقاتل ليس يلقى بد حرج يد حرج لمخالفة مصادر المصدر نسخه ٩ قوله (بكىل) جبال اسم للضبع على فعل وهو معرفة بلا الف ولا م ٢ قوله (بهماء) بهمى نبت قال سيويه يكون واحدة وجما والفهما للتأنيث فلا ينون وقال قوم الفها للاخلاق والواحدة بهماء وقال المبرد هذا لا يعرف ولا يكون الف فعلى بالضم الا للتأنيث

بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم جل اسما الفاعل والمفعول عليه لما بينهما له لفظا ومعنى كما يجئ في بابهما فالحق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأتوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتنأ نبت الفعل لما جئته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين (واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب اليها فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق) فان قلت فالقياس اذن تجريد هما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق (قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لما بينهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لما بينهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكور كما في اسمى الفاعل والمفعول (ومما يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعول ومفعيل وفعل وفعل كعطار ومغرب ٨ ومنطيق وحصان) وقد حكى سيويه امرأه جبان وجبانة ٩ وناق ذلات وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكنه واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب ٢ والقنوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة لانقل الى الاسمية للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث (ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فاعل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحتة ولشبهه لفظا بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فاعل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يحد جدة عند البصرية (وقال الكوفي هو بمعنى محدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ﴿ان رجلة الله قريب﴾ ٣ منه وبناء فاعل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد تجئ بمعنى مفعول قليلا كالتذكير الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف ورب عالم يلحق التاء ٤ في فاعل نحو ٥ ناقه ربيض (واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولاتاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للاخلاق كارتى او لتكثير حروف الكلمة كالبعثرى او للتأنيث والتى للتكثير ٦ ما تكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين نحو بعثرى وكثرى وتميز الف الاخلاق خاصة عن الف التأنيث بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث ٧ نحو اجلى وبردى فانه لم يأت اسم على فعل حتى يكون الاسمان ملحقي به ٨ ويجئ معنى الاخلاق في التصريف ان شاء الله تعالى (فن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى عن سيويه في بهمى ٢ بهماء وروى بعضهم في رؤيا رؤيا وهما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كمثل انى وخنى وحلى وغير الصفة اما مصدر

٣ قوله (و جزوى) اسم موضع من رمال الدهناء جزوى اسم نجمة من نجم الدهناء وهى جهور عظيم يعلو تلك الجواهر
 عجمة الرمل آخره ٤ للتأنيث ايضا اذ لم يجىء عنده مثل برقع وخلق التاء لالف التأنيث شاذ وعند الاخفش للاطلاق
 اذ هو ثبت نحو جؤذر و برقع نسجه قوله (جؤذر) فى الجؤذر لفتان ضم الدال وقمها ولد البقرة الوحشية قوله (وقال
 بعضهم جنى) وفى الصحاح الجفاء اسم فرس حذيفة بن بدر الفزارى والجفاء اسم ماء لبني معوية بن عامر بن ربيعة و جنى اسم موضع
 قوله (كالبشكى) ناقة بشكى اى سريعة ١٦٧ وقد بشكت اى اسرعت بشكا صحاح ٦ وبشكى خفيفة المشى والروح

٧ قوله (والجزى) جار
 جزى اى سريع صحاح
 والناقة تعد والجزى وكذلك
 الفرس ٨ قوله (كشقارى)
 الشقارى بالضم والتشديد ثبت
 ٩ قوله (كبقير) البقيرى
 مثال السبهي لعبة للصبيان
 وهى كومة من تراب
 وحولها خطوط

٢ قوله (كرعزى) المرعزى
 الزغب الذى تحت شعر العز
 وهو مفعلى لان فعللى لم يجىء
 وانما كسروا الميم اتباعا
 لكسر العين كما قالوا منفر
 ٣ قوله (كهربذى) عدى
 الجمل الهربذى اى فى شق
 ٤ قوله (كدقى) الدقى
 على مثال الهجف السريع
 من الابل ويقال ايضا مشى
 فلان الدقى اذا اسرع وعلى
 هذا فهو مثل سبطرى فيكرر
 المثال

كالبشرى والرجعى او اسم ٢ كبحى ٣ وجزوى وبهامة ورؤاية ان صحا فالفهما عند سيويه
 ٤ للاطلاق ايضا كما مر عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك لما يجىء فى التصريف
 فى باب ذى الزيادة (ومنها فعلى ولم يأت فى كلامهم الا اسما قبل ولم يأت منه الاثنية اسماء شعبي
 وادعى فى موضعين و اربى للداهية (٥ وقال بعضهم جنى فى اسم موضع ورواه سيويه بالفتح
 والمد) ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر ٦ كالبشكى ٧ والجزى واما وصف
 كفرس وثى وناقة زجلى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع (ومنها
 افعلى كاجفلى للكثرة (ومنها فعالى كبحارى لطائر وفوعالا كحولايا لموضع وفعالى ٨ كشقارى
 ثبت وفعللى كبحجى قبيلة من الانصار وفعلى ٩ كبقيرى لعبة وفعللى كخلفى وفعلونى كرجونى
 وفعلونى كجوى كرى للداهية وفوعلى وفعللى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تعكك ويفعللى
 كهيلى للباطل ومفعلى ككورى للثيم ومفعلى ٢ كرعزى وفعللى كهر بذى لمشية فى شق
 وفعالايا كبردر ايام موضع وفعليا كدربا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمى وفعلنى
 كهرضنى لنوع من السير وفعلنى ٤ كدقى نوع من السير وفعلنى كجندى اسم رجل وجاء بضم اللام
 وفعلنى ٥ كسبى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندي وفعللى كسبطرى مشية فيها تجتر
 وافعللى كاهجىرى للعادة فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثرانية المؤنث بالالف
 المقصورة المختصة بالتأنيث (واما فعلى وفعللى فهما مشتركان فى التأنيث واللاحق ففعلى
 اذا كان مؤنث فعلا ن او مصدرا كالدعوى او جمعا كرضى وجرى فالفها للتأنيث واذا كان
 اسما غير ذلك فقد يكون الالف لللاحق كعلقى لنبت فمين نوّن وقال علقاة ٧ وكذا
 تترى فمين نوّن وقد يكون للتأنيث ٨ كالشروى (واما فعلى فان كان مصدرا كالذكركى
 او جمعا كحجلى ٩ وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال
 سيويه ولا يكون الامع التاء فالفه لللاحق نحو رجل ٢ عزهاة وامرأة ٢ سعلاة وقال
 فى ضيزى وحكى اصلهما ضم الفاء (وحكى ثعلب عن هى منونا بلاتاء وهو يخالف

٥ قوله (كسبى) السبهي واليباطل ٦ قوله (كهندبا) قال ابو زيد الهندى بكسر الدال يمد ويقصر والمشهور قتمها بالقصر
 ٧ وتترى اصله وترى من الوتر بمعنى الفرد قال تعالى ثم ارسلنا رسلا نترى اى واحدا بعد واحد ٨ (قوله كالشروى) شروى
 الشىء مثله ٩ الظربان مثال القطران دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم الاعراب انها تقسوفى ثوب احدهم اذا صاها
 فلا تذهب رايخته حتى يبلى الثوب وكذلك الظربى على فعلى وهو جمع مثل حجلى جمع حجل وهو القبع ٢ رجل عزهاة
 وعزهاء وعزهى بنون لا يطرِب للهو ويبعد عنه

٢ السعلات اخبت القيلان واستسملت المرأة صارت سعلاة اذا صارت صحابة بذية وقوله تعالى فسمت ضيزى اى جائرة
حيكى كحزى مصدر حاك يحكى اذا تختر واختال وحيكى كضيزى كانه لغة فيه ٣ الدفلى نبت مر يكون واحدا وجعا
والشعري الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء الذفرى من الغفاء هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٤ قوله
(وحلة شوكة آه) بردة شوكة اى خشنة المس لكونها جديدة ٥ قوله (ابن ثأداء التأداء الامة وكان الفراء يقول
التأداء والسهاء لمكان حرف الخلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولهما بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء
بالتحريك الاحرف واحد هو التأداء وقد يسكن يعنى ١٦٨ فى الصفات واما الاسماء فقد جاء فيها حرفان فرما

وجفاء وهما موضعان
٦ قوله (يعنى السحنة)
وهى العداوة ٦ سحنة
نسخ ٧ قوله (وفرماء)
الفرماء بالتحريك موضع
قال يرثى فرسانفق فى هذا
الموضع على فرماء عالية
شواء كان يابض غرته خار
يقول علت قوائمه فرماء
وقال ثعلب ليس فى الكلام
فعلاء الا تأداء وفرماء
وذكر الفراء السحاء قال
ابن كيسان اما التأداء
والسحاء فاما حركات المكان
حرف الخلق كما يسوغ
التحريك فى مثل النهر والشهر
وفرماء ليس فيها هذه العلة
ولعلها مقصورة مدها
الشاعر للضرورة ونظيره
الجزى فى باب القصر
٨ السراء برد فيه خطوط

لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون
للاحاق نحو معزى بالتثنية وقد يكون للتأنيث ٣ كالدفلى والشعري وقد يكون ذا وجهين
اللاحاق والتأنيث كتنرى وكذا ذفرى منونا وغير منون (ومن الاوزان التى لا يكون فيها
الممدودة الا للتأنيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعال الصفة نحو احروجرآ وقد يحكى
صفة وليس مذكره افعال كأمراة حساء ودعمة هطلاء ٤ وحلة شوكة وداهية دهياء
والعرب العرباء ويحكى مصدر كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر
كالسحراء والهيحاء واسم جمع كالطرفاء) والقصباء وقد يقصر بعض هذه الاسماء الممدودة
للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة
لانصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التأنيث
نحو حبيزة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو
اجتماعهما كاذكر ناقبل (ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها سوى اربعة احرف
فلان ٥ ابن ثأداء اى ابن الامة والسحاء ٦ يعنى السحنة وجفاء ٧ وفرماء بالقاف
عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان (ومنها فعلاء ولم يأت عليها ٨ الا السراء
(وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت لياء وفعلاء امام مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا
كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كعرباء ٩ وخشاء فمخفان بقرطاس وقرطاس (ومنها
فاعلاء كفاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو امام مصدر كالكبراء بمعنى اشبات فى الحرب
واما اسم كالثلاثاء واما صفة ٣ كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعلاء كهندباء
بكسر الدال وقحها وفعلاء ٣ كهقرباء وفعلاء كخفساء وفعلاء ٥ كقريثاء ضرب من التمر
وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف لللاحاق بسما لان لا ينون وفعلاء امام مفردا كاربعاء
واما جمعا كانباء وهو كثير وفعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات
وفعلياء كوكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء ٦ كهيوراء وفعلاء كخادباء نوع
من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعلاء كقرفصاء ٧ قوله (وهو حقيق

صفر العشاء الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من وقت ارسال الفحل فيها والرحضاء العرق فى اثر الحمى (ولقضى)
٩ قوله (وخشاء الخشاء العظيم الناقى خلف الاذن وقال الجوهري اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونظيره القوباء اصله القوباء
بالتحريك فسكنت استقالا للحركة على الواو لان فعلاء بالتسكين ليس من ابنتهم ٣ قوله (كطباقاء بجل طباقاء الذى
لا يضرب والطباقاء من الرجال العبي ٣ قوله (كهقرباء) العقرب يؤنث والانشى عقربة وعقرباء ممدود غير منصرف
والمذكر عقربان ٥ قوله (كقريثاء) قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر وهو اطيب التمر بسر الك زمكاء منبت
ذنب الطائر ٦ كهيوراء) العير الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى هـ

ه عيرة والجمع اعبارو
معيوراء وعيورة

واللفظي فالحقيقي بازائه ذكر في الحيوان كأمراة وناقرة واللفظي بخلافه كظلمة
وعين (انما قال في الحيوان لثلاث ينقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرها منها
وتأنيته غير حقيقي اذ نقول اشترى نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كأمراة
ونفساء وحبل وبلا علامة كائن وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان
كان اولي اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجوز العقلي (قوله
واللفظي بخلافه) اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون
اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وجمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول
٧ غردت جمامة ذكر وعندي ثلاث من البسط ذكور فيجوز ان يكون التثنية في قوله
تعالى ﴿ قالت ثمة ﴾ ذكر او اعتبر لفظه فانت ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم
لهذا كالحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كظلمة لا يقال قامت ظلمة الا عند بعض الكوفيين
وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه
لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تأنيته في غيره ويتعدى
اليه ذلك واما منع الصرف فخاله تختص به لا بغيره (واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي
التذكير وليس يعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتأنيث نحو
عندي من الذكور جمامة حسنة وحسن قال ٨ طرفه * كسامعتي شاة بحومل مفرد
* ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة
انثى على انك الغيت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك وان الغيتها
بقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجئ * قوله (واذا اسند
اليه الفعل قبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر
السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن) قوله (اذا اسند الفعل) اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان
مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء لا يذان
من اول الامر بتأنيث الفاعل (قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) انما قال ظاهر
احترازا عن المضمرة وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب
على بعض الوجوه كما يجئ * ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء
او جمع التذكير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجي
حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمرة والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل
برافعه او لا فلا غلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه
نحو ضربت هند وضربت الهندان وضرب الهندات (وحكى سيبويه عن بعض
العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكر المبرد ولا وجه لانكار
ما حكى سيبويه مع ثقته وامانه وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف
والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لشا بهتمها للحرف بعدم التصرف
ولا يلحق في نحو اكرم بهند في انتجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر

٧ قوله (وفعلاء كقر
فصاء آه هذه النسخة صحيحة
اذا جعل خنفساء بفتح الفاء
لثلاث تكرار المثال فتأمل
٧ القار دبا التحريك الطريب
في الصوت ٨ قوله (فان
طرفة كسامعتي شاة آه اوله
مؤلثان تعرف النعق فيهما
يصف اذني ناقته بالحدة
والانتصاب اي مجدد تان
والثأليل الحديد كاذني
شاة وخشبة وخومل واد
والمفرد الفرد

في نحو قوله تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ لكون الفعلين غير متصرفين وايضا لزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ماجأتني من امرأة وكفت يهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية (وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الاهد فالاجود ترك التاء في الرفع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الاعم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الانحوا قامت اليوم امرأة فالخالق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الايمان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تأخير الموعود (وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالخالق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى ﴿قن جاءه موعظة من ربه﴾ هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى (واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت بالضرورة الشعر نحو قوله ﴿فلا مزنة ودقت ودقها﴾ ولا ارض اقبل ابقالها ﴿على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه بجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه (واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء يقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينات والجيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء او الزينات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطارئي ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التأنيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلها ان كانت الفاء كما في الجليلات والصحرا وان كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم جل عليه ما التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينات مجازي قول الحماسي

٢ قوله (تخب) أي تعد
وسراعا
٣ قوله (الغبيط) الغبيط
اسم واد منه صحراء الغبيط
٤ قوله (درادقه آه) يقال
لصغار الابل دردق قال
الاصمعي الدردق الصغار
من كل شيء والجمع الدرادق

٥ لاصالتهم لغير نسبه

٦ قوله (اتموا آه) هكذا
في النسخ بآيات الالف
في الخط

٢ قوله (محفل اجفل القوم)
أي هربوا فسرعين

حلفت بهدى مشعر بكراته * ٢ تخب بصحراء * ٣ الغبيط * ٤ درادقه * وحكم البنين
حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال * لو كنت من مازن
لم تستبح ايلي * بنوا القبيطة من ذهل بن شيبان * وكذا حكم المجموع بالواو والنون
المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف
والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه
تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية في نحو * يعصرن السليلط اقاربه * فظهر
بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي
(واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير
الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين
بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر
الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما زاد حروف اللين
والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى ٥ لاصالته بغير العاقلين وصارت
الياء للواحد للمؤنث في تفعلين وافعلين فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء
فيجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو
الرجال والطلحات فعلت وتعمل وفاعلة نظرا الى طرأان معنى الجماعة على اللفظ (واما
غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجيالات ومؤنث يعقل كالنسوة
والزينات ومؤنث لا يعقل كالنخل والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد
المؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم
ان النون موضوع له فنقول الايام والجيالات والنساء والزينات والدور والغرفات
فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره نجار في جميع الضمائر على
اختلافها تقول في المرفوع المنفصل اتم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم
اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل ٦ اتموا وضربكموا واياكموا ولكموا
واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجزى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجزى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت (واما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل
والنخل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره
وتأنيثه كالركب قال * مع الصبح ركب من احاطة ٢ محفل * فهو كاسم الجنس نحو
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم * قوله
(المثنى ما لحق آخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله
من جنسه) يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع
صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها

مختلفة كالأبيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى
 الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض
 لافراس وسواء كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل
 واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك
 المسمى اى مهية كان متميذا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمى به فرس
 فالعطر في الموضوعين الى شئ واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة
 عن غيرها بهذا الاسم (وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح
 النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمى زيدا
 وان اشترك فيه كثيرون جنسا) وعند المصنف تردد في جواز تسمية الاسم المشترك
 وجعله باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرمان للظهر والحوض والعيون لعين الماء وقرص
 الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم
 مع الاستقراء ويجوز على الشذوذ في شرح المفصل (وذهب الجزولي والاندلسي
 وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
 يعتبرون في التسمية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب
 الشافعي رحمه الله وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء
 حكمها كذا اوفى موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تم
 في جميع مدلولاتها المختلفة كالتقاط العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتسمية العلم وجمعه
 على صحة تسمية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
 المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند
 المصنف فلانه يشترط في التسمية والجمع ٤ كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع
 واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر (واما عند غيره
 فقال المصنف ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما
 فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فثنى ويجمع كالقرءين للظهرين
 والقروء للاطهار فلو ثنى اوجع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم
 جنس يؤخذ احاده فثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث
 اللبس (وقد ثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعل متفقا في اللفظ
 بالتغليب بشرط تصاحبهما ونشأ بينهما حتى كأنهما شخص واحد شئ كتمانل ابى بكر
 وعمر رضي الله عنهما فقالوا العمران وكذا القمران والحسان (وينبغي ان يغلب الاخف
 لفظا كما في العمرين والحسين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة ٦ وان
 كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس
 والقمر ولزوم الالف في الثنى في الاحوال لغة بنى الحرث بن كعب قال * احب منك الانثى
 والعينانا ٧ وقال * ان اياها وابا اياها * قد بلغا في الجد غاياتها * وقيل ان قوله تعالى
 * ان هذان لساحران * على هذه الافة وقبح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله

٣ فيه اشتباه العارض
 بالمعروض فان الموضوع له
 في كل وضع خصوصية
 الذات المشخصة لا كونها
 متميزة بهذا الاسم فان هذا
 المعنى لازم خارج عن
 الموضوع له كما لا يخفى على
 من له دربة في ادراك المعاني
 وتميز بعضها عن بعض ولا
 فرق بين العلم المشترك بين
 اشخاص كثيرة وبين سائر
 المشتركات بين المعاني الكلية
 ٤ قد عرفت ان المفردات
 ليست بمعنى واحد في
 الاعلام ايضا

٦ الا ان يكون احدهما
 مذكرا والاخر مؤنثا فانه
 يغلب المذكر كالقمرين وقد
 ذكرنا الاختلاف في الالف
 والياء والنون وفي واو
 الجمع وبابه في اول الكتاب
 ولزوم الالف آه نسخه

٧ اخره وتمخيرين اشبهها
 فلياننا *

* يارب خال لك من عرينه * لا تنقض فسوته شهرته * شهرى ربيع وجادينه * وقرى
 في الفعل ايضا في الشواذ * اتعداني * وقد يضم نون المثني وقرى في الشواذ في الفعل ايضا
 * ترزقانه * قيل اصل المثني والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال
 * ليث وليث في محل ٨ ضنك * كلاهما ذواشروحك * وقال * كأن بين فكها والفك
 * فأرة مسك ٩ ذبحت في سك * وقد يحى العطف نثرا في الشذوذ ١ (واما اذا قصد
 التكثير كما في قوله * اوعد قبر وقبر كان اكرمهم * ٣ يتاوبا بعدهم عن منزل الذأمة * او فصل
 بينهما بفصل ظاهر نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك
 جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجاني والرجل الذي
 ضربته فيعموز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
 كقوله تعالى * صفاصفا * و * دكا دكا * وقد ينثني ايضا للتكثير كقوله تعالى
 * ثم ارجع البصر كرتين * وقولهم ليك وسعديك (ومذهب الزجاج ان المثني والمجموع
 مبنيان لتضمنها واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرا باعنده بل كل واحد
 صيغة مستأنفة كقيل في اللذان وهذان عند غيره وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في
 نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثني والمجموع فقد
 حذف المعطوف مع حرف العطف لوسا انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
 العطف (فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف
 لوقوعه على الشئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو واحدة وعلامة
 الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من الهمة المستفهام او ان الشرطية (قلنا بل
 اهدر معنى العطف لوسا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بلفظ واحد
 لاعلى وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلام يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثني بخلاف
 زيدفانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا تقول جعل المفرد في
 المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل ٤ فاحتج الى علامة الجمع رفعا للبس
 (فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنالواو العطف والاوجب
 بناء عشرة وخسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع
 اللفظ على الجزئين المتساين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على
 وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاني زيد وعمروا ومقدر كجاني خمسة عشر وذلك
 اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا
 على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثني والمجموع
 او توضع للمجموع ٦ اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد
 الى العشرة (ويطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع الطراد ما ٢
 ذكر فيها ايضا * قوله (والمقصود ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واواو الا
 فالياء والممدود ان كانت همزة اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث قلبت واواو والا فالوجهان)

٨ قوله (ضنك كلاهما
 ذواشروحك) الضنك
 الضيق والافرشدة المزح
 والحك البلجاجة وتماحك
 انحصان

٩ قوله (ذبحت) والذبح
 الشق ذبحت اي فتقت
 وشقت وقتحت والسك
 نوع من الطيب

٢ من دون ضرورة
 ٣ ميتا نسخته

٤ الا ان كلا لم يحتج الى
 علامة الجمع اذ لا يلتبس
 بالمفرد لانه لم يوضع له
 واحتياج المجموع الى
 العلامة لوقوع ما لحقه
 على المفرد ايضا وليس
 كل لفظ مفرد يطلق
 نسخته

٥ بلفظ صالح بالوضع
 وهذا الاخير نسخته
 ٦ من غير ان يوضع للمفرد
 نسخته

٢ ما قال في بناء المثني
 والمجموع بالواو والنون
 فيها نسخته

٣ من ان تقلبا الفالان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم تقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كقروا ورميا وغلان وزوان كايحي في التصريف ان شاء الله تعالى نسخة ٤ كتي وبلي ١٧٤ منه ٥ قوله (فان سمع فيها

الامالة) كخسا بمعنى فرد

٦ كتيان وبليان

٧ قوله (فالواو اولى)

كالوان ولدوان وعلوان

واذوان وخسوان

٨ ورأى بعضهم ان قلب

الاصل والمجهولة ياء اولى

سمع فيها الامالة اولالانها

نسخه

٩ قوله (في النوعين) الاصل

والمجهول

٢ الكسائي

٣ فالياء ظ

٤ اورابعا فصاعدا اما

عن واو كالمغزى والمصطفى

نسخه

٥ والمستمرى اورابعا فا

فوقه زائدا نسخ

٦ قوله (والقصيري آه)

القصيري الضلع التي تلي

الشاكلة والقصيري ايضا

افعى

٧ قوله (كما في زبيري)

قال الفراء الزبيري السي

اخلق ومنه سمي الرجل

وقال ابو عبيدة هو الرجل

كثير شعر الوجه والحاجبين

والحيين وحمل زبيري

كذلك

٨ المذروان من القوس

يعنى بالمقصود ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحيس فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمخدوف آخره اعتبارا فالمقصود ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحدف للسالكين لثلاثي يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ٣ ولم يقلب الفا لثلاثي يعاد الى ما فر منه وانما جازرد الواوى من الثلاثي الى اصله دون الواوى بما فوقه لحقة الثلاثي فلم يستقل معه الواو (وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شئ كتي وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريضة البناء اصل او كانت بمجهولة الاصل وذلك بان يقع في ممكن ٤ الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ٥ ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء ٦ وان لم تسمع ٧ فالواو اولى لانه اكثر ٨ (وقال بعضهم بل الياء ٩ في النوعين اولى سمعت الامالة اولالا لكونها اخف من الواو (وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضوى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لثلاثي تتأقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيمثل ٢ مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واوا واشهر (قوله والافبا لياء) اى وان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو ٣ وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى ٤ اوزائدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفي او عن ياء كالمرمى والمترمى ٥ والمستصقي اوزائدا على الثلثة زائدا للتأنيث كالخيلي ٦ والقصيري والخلقي اولالخلق كالارطى والحنطى اولالتكثير كالقبعثرى والكمثرى (وقد يحدف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء ٧ كما في زبيري وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قبل ٨ مذروان لامذريان لانهم انما يقبلون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وهما لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مشى لم يستعمل واحده (قوله وان كان ممدودا الى آخره) الممدود على اربعة اضرب لان الهزة اما مبذلة من الف التأنيث كحمراء اولالخلق ٩ كعلياء او منقلبة عن واو اوياء اصلية ككساء ورداء ٢ او اصلية كقراء ٣ لجيد القراءة فالتى للتأنيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذى هو اخوا الحدف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو وقعها بين الفين فبالقوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صححت ففيل جراء ان (وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو جريان

الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولاواحد لهما ٩ العلباء عصب العنق (والاعراف) ٢ اصله كساو ورد اى ٣ وقد يكون القراء جعلا لقارئ

والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة (وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واو انحوقر او ان) واما التي للاخلاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما
واو او ابقاوهما همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشا بهت همزة حراء واحداهما منقلبة
عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشا بهتا همزة قراء الا ان ابدال
الملحقة واو او اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل ٤ هي عوض
من زائد ملحق بالاصل فتسبها الى الاصلية بعيدة (واما المبدلة من اصل فتصححها اولى
من ابدالها القرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد قلبت المبدلة من اصل ياء ولا يقاس
عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثانيا بين لانهم انما يقلبون الواو والياء المنطرفة بعد الالف
الزائدة همزة كافي كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوا واو او ههنا لم تطرف
الياء حتى قلبت همزة اذ لم يستعمل واحدنا ياء ٥ فالالف والنون ههنا لازمان كافي مذروان
فتنايان كساقية وعمايه وجاء حذف زائدتا التانيث اذا كلتا فوق الاربعة نحو قاحمان
وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين (واما ما حذف آخره اعتباطا فان كان
المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير
تقول ابوان واخوان وحيوان وهنوان وربما قيل ابان واخان وامافوك فلم ترد اللام
في التثنية لما لم يرد في الاضافة ٦ وانما يثنى بقلب واوه مما كافي الافراد نحو فان وانما
لم يقل ٧ فوان كافي لذو امال لان ذولا في الاضافة ٨ بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف
لامنه من التنوين فاجرى مثني كل منهما مجرى ٩ مفردة لعروض التثنية وقد جاء في الشعر
فوان قال ١٠ هما نغنا في في من فويهما ١١ على الناجح العاوي اشد ١٢ رجام ١٣ فويل هو جمع
بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتقب على لامة الواو والهاء كسنية
وسنة فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابدور دلام ذات في التثنية لالام ذوق قالوا
ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل (واما نحو غو يدوم تالم يرد لامة في الاضافة
فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان وديان واما يديان قال ١٤ يديان يعضاوان عند ١٥ محمل
فعلى لغة من قال في المفرد يدي كرحي وقد جاء دميان دموان قال ١٦ فلو انا على حجر
ذبحنا ١٧ ٤ جرى الدميان بالخبر اليقين ١٨ قال الجوهري لامة واو وانما قالوا دمي يدي
كرضى يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فديان شاذ عنده (قال
سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظي ودلاء ودلى ولو كان كقفاء
لم يجمع على ذلك فديان او دموان عنده مثني دمي لانه لغة في دم ومثني دم دمان فقط
وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولا مة ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحريك عينه
تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجته على اصله في قوله ١٩ فلسنا على
الاعقاب تدعى كلومنا ٢٠ ولكن على اقدامنا يقطر الدما ٢١ ٥ قال فان قيل قد جاء يديان
كدميان مع ان يديسا كنة العين اتفاقا (فالجواب انه مثني يدي وهي لغة في يديا مثني يديا
ولسيبويه ايضا ان يقول دمالغة في دم كيدي في يديا المشهور ان يديا في الاصل ساكن

٤ وائمة موقع اصل قلبتها
الى الاصلية بعيدة نسخته
٥ يقال عقلت البعير يشاين
اذا عقلت يديه بجيعة بحبل
او بطريق حبل
٦ بل وجب قلب الواو مما
في التثنية كافي الافراد تقول
فان كافي فم نسخته ٧ اصل
فم فوه والجمع اقواء واصل
ذو ذوى مثل عصي
٨ مفردة ومشاه ومجموعه
نسخته
٩ واما واو فوان فانه وان كان
ما مؤنثا عليه من التنوين لكن
يبدل فيهما شبه التنوين ويبدله
عني النون وهي وان لم توجب
حذف واوه لكن الموهول
يفرز عنه شبه هائلة اما في حال
الاضافة فهو في غاية الامن
من التنوين ومن عوضه
فذلك تبقى الواو فيها ولم يبق
في حال التثنية وقد جاء نسخته
٢ قوله (رجام) الرجام جمع
الرجة وهي الحجارة التي ترمى
٣ قوله (محمل) اسم رجل تمامه
قد تهنعتك منهما ان تهنعا
وروى قد تهنعتك ان يضام
ويضهدا الضيم الظلم
والضهد القهر
٤ هو يعلم السجاع منا لان دمه
يجري ودم الجبان يتجمد برزخهم
٥ ولا يلزم على ذلك يديان
مع ان يديسا كنة العين لان
ذلك مثني يدي وهي لغة
في يديا مثني يديا

٦ سار بات نسخته ٢ قائله
 تأبط شرا ٣ الخطه الامر
 والقصة ٤ الرجفة الزلزلة
 والرجفان الاضطراب
 والرافة أسفل الآلية وطرفها
 الذي يلي الارض من الانسان
 اذ كان قائما واستطيراي
 دعو واخرج واستطار الفجر
 وغيره انشمر واستطير
 الشيء اي طير
 ٦ فيهما انهما لما كانا مفردا كل
 واحد منهما لا تنفرد احدهما
 عن صاحبه صار المفردان
 كفرد وكان اللفظ الدال
 عليهما كلفظ دال على مفرداي
 موضوعا وضعا اول مع
 الالف والنون فصار خصيان
 واليان موضوعين وضعا اول
 لاعلى التثنية كذا يرون
 ولم يستعمل مفرداهما
 واما خصية والية فليست
 تنفرد بهما بل مفرداهما حصي
 والي في التقدير وقيل نسخته
 ٧ ارتج اضطرب والرتب
 بالضم ساكنة الطاء الكلاء
 والرتبة بالفتح القصب خاصية
 مادام رطباً والرتب سقاء اللبن
 ٩ حيال الله اي ملكك وهي
 كلمة تحية
 ٣ في مثل هذه اللفظة التي هي
 اكثر استعمالا من مثل هذه
 المعنوية اجتماع تثنيين فيما
 تأكد اتصالهما نسخته

العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الاثبت ولم يستبعد السيرا في ان يكون اصل
 يدفعل متحرك العين كقوله ٦ يارب ٦ سار سار ساتوسدا ٦ الاذراع العيس او كف اليدا
 ٦ فلما حذف لاه لعله موجبة فهو اما مقصور مشون وقد ذكرناه واما مقوص كذلك
 ولا يحذف الياء في تثنية المقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح
 مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كالم يلتقي مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا
 تقول رأيت قاضيان وقاضيين ٦ قوله (ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث
 في خصيان واليان) انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة
 وقد بسط الضرورة كقوله ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠

٣ وقد جمع بين اللفتين من قال ظهرهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف
اختير الافراد على التشبيه والجمع نحو نفس زيد وعرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر
المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئي المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس
نحو لقيت غلامي الزيد بن فتيحة المضاف واجبة وان امن جازجعه قياسا وفقا للفراء ويونس
خلاف لغيرهما فانهم يجوزونه سماحا نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين
الارحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو نفوسكما اعجباني واعجبني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك (وقد يقع المفرد
موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفرقان كالر جالين والعينين تقول عيني لاتمام اى عيناى
وقريب منه قوله وعيناى فى روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع
كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله تعالى وهم لكم عدو وذلك لجعلهم
كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون كنفس
واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلا فى بعض بطونكم تعفوا فان زمانكم زمن
خبيص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا فى جهنم اما على تأويل التالى
اقامة لتكرير الفعل مقام تشبيه الفاعل للابسة التى بينهما ومثله فسر قوله تعالى رب
ارجعون اى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرققاء ثلاثة فكل واحد منهم
يخطب صاحبه فى الاغلب فيخطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لترتبان السنتهم عليه
وقد يندر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جب مذاكير
وبعير اصهب العنانين وقطع الله خصاه ويجوز تشبيه اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى
على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحى اوبادا ولم يجدوا عند
التفرق فى الهما ٦ جالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله (الجموع مادل على آحاد
مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فتحو تروركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك
٧ جمع قوله (مادل على آحاد) يشمل الجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم
الجمع كرهط ونفرو العدد كثلثة وعشرة (ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما)
اى تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفردة ذلك الدال عليها مع تغيير ما
فى تلك الحروف اما بتغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمتسلون او بالحركة
كاسد فى اسد او بهما كرجال وعرف والتغيير المقدر كهمجان وفلك فقوله بتغيير ما
اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كائنه مع تغيير ما ودخل فى قوله بتغيير ما
جمع السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى (وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما
اسم الجمع نحو ابل ونم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا مابل احادها القساض من غير لفظها كبير
وشاة) فان قيل فتحو ركب فى راكب وطلب فى طالب وجامل وبارق فى ٨ جل وبقر

٣ وهى من التشابهات
نسخه

٤ يصطحب من الاثنين
ولا يفارق احدهما الاخر
كالرجلين نسخه

٤ الصهب الشقرة العنانين
شعيرات طوال تحت حنك
البعير وجمعه عنانين كما قالوا
لمفرق الرأس مفارق

٥ الوبد بالتحريك شدة العيش
وسوء الحال وهو مصدر
يوصف به فيقال رجل وبد
اى سىء الحال ويستوى فيه
الواحد والجمع كقوله
رجل عدل ثم قد يجمع فيقال
اوباد

٦ الهما الحرب يدوي قصير
٧ الفلك السفينة والواحد
والجمع فيه سواء

٨ قوله (فى جل وبقر)
الجل زوج الناقة والجامل
القطيع من الابل مع رعاته
واربائه قال لها جامل
ما بهدا ليل سامره * البقر
اسم جنس والبقرة تقع على
الذكر والانثى والهاء للواحد
من الجنس والبارق جماعة من
البقر مع رعاتها

داخل فيه اذ آحادها من انظها كما رأيت اخذ راكب مثلاً وغيرت حروفه فصار ركب
 (قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا
 ذلك لانها لو كانت جوعاً لهذه الآحاد لم تكن جوعاً قلة لان اوزانها محصورة كما ينبغي بل جوع
 كثرة وجع الكثرة لا يصغر على انظها بل يرد الى واحد كما ينبغي في باب التصغير وهذه لا ترد
 نحو ركب وجوعيل وايضا لو كانت جوعاً لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبى
 وجاملى وايضا لو كانت جوعاً لم يجر عود الضمير الواحد اليها قال لها جامل لا بهدا
 الليل ساهره وقال مع الصبح ركب من ٩ احاطة بجعل ويخرج ايضا اسم الجنس اى الذى
 يكون الفرق بينه وبين مفردة اما بالتاء نحو تمر وتمر او بالياء نحو رومى وروم وذلك لانها
 لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً
 او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة (٢) فان قيل
 ليس آحاده اخذت وغيرت حروفها بخذف التاء او الياء (قلت ليس ذواتها ولا ذوات الياء
 مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وتزيد عليه ان اسم الجنس
 يقع على القليل والكثير فيقع التمرة والتمرين والتمرات وكذا الروم فان اكلت
 تمر او تمرتين وعاملت روميا اوروميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم
 ولو كانا جمعين لم يجر ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء
 الاجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
 لا بالوضع كلفظ الكلام وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل
 وباقر وركب جمع خلافاً لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم
 جمع كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ٤ والا فلا وما اسم الجمع واسم الجنس
 اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو ابل وتراب وانما لم يجرى
 مثل تراب واخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز (والفرق
 بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جوع التكسير
 لا الخاصة بالجمع كقملة وافعال ولا المشهورة فيه كقملة نحو نسوة ان اسم الجمع
 لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس
 وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او التاء بخلاف اسم الجمع (فان قيل فقد خرج بقولك
 مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا اعنى جمع الواحد المقدر ٦ نحو عباديد
 وعبايد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغى ايضا ان يكون من اسماء الجموع
 كابل وعظم (قلت ان اسماء الجموع كما مر هي الاربعة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع
 الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة
 مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل
 كعباد وعبود ونساء ٦ كغلام وغلمة فكان له مفردا غير تغييراً (وقد اخطئ بجمع
 الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشايبه في جمع شبه

٩ احاطة كاسامة ابو قبيلة

اجفل القوم اى هربوا

مسرعين

٢ فان قيل كيف يخرج

ودلالته على الآحاد بان

اخذت آحاده وغيرت

٣ اشهر

٤ فحسوا بل عنده مفرد

نسخة

٥ قوله (عبايد) العبايد

الفرق من الناس الذاهبون

في كل وجه وكذا العبايد

وتقول صار القوم عبايد

وعبايد والنسبة اليه عبايدى

قال سيبويه لا واحد له

واحد فعليل او فعلول

او فعلال في القياس

٦ كما يقال غلام نسخة

وان كان لها واحد من لفظها لمالم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكور ومحسن
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الحديث فليس جمع ٧
الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله
(وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف
كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يكن الاختلاف
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى للاختلاف النوعين فهو جمع مقدر
تغييره كهمجان بمعنى الابيض وكالفلك ٨ والدلاص تقول في التنشئة همجان وفلكان
ودلاصان فهمجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال
وخضر الحركات والحرف الزيدغير حركات الواحد وحرفه تقديرا (واما الوصف
الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث قال الله تعالى ﴿ حديث ضيف ابراهيم المكرمين ﴾ وقال ﴿ نبؤ الخضم اذ تسورا
الحراب ﴾ ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال
عدول واما ثبات التأنيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الاما وضع وصفوا اما قوله تعالى
﴿ وهم لكم عدو ﴾ وقوله ويكونون عليهم ضدا ﴿ فليس باسم ٩ الجنس اذ يقال عدوان
وضدان للاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهمجان لانهما ليسا على
وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا ما هو في الاصل مصدر
اذ لم يستملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل ﴿ قوله (وهو
صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومؤنث المذكور مالحق اخره واو مضوم ما قبلها اوياء
مكسور ما قبلها ٢ ونون مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها
كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون) قبل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال ﴿ عرفنا جعفر اوبنى رياح
﴿ وانكرنا ٣ زعانف آخرين ﴾ ويمكن ان يكون جعل النون متقبب الاعراب اى
زعانف قوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكور السالم ان يكون صحيحا او لا وقد
مضى حكم الصحيح (والمقتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فها هو غير
ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في المناقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص
تحذف ياءه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم والكسر مستقلان
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي مررت بالقاضي وهذه الياء مع
واو الجمع وياؤه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفها فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما
هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة
كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت
الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر (فان قيل فكذا في نحو
مسلمى قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على اشرف الزوال واما في حال النصب والجر
فحذفت الياء وبقى الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص

٧ الاحدوثة ما يتحدث به
ورجل حدث ملوك بكسر
الحاء اذا كان صاحب حديثهم

وسمى هم
٨ قوله (والدلاص آه)
الدليص والدلاص اللين
البراق يقال درع دلاص
وادرع دلاص ٩ الجمع بل
واحد اطلق على الجمع لترافد
الجماعة في العداوة والصدية
حتى كأنهم يد واحدة وشخص
واحد نسخة ٢ وليس لنون
مفتوحة دخل في تفرع
ليدل لكن ذكر على سبيل
التبعية لانها في حكم الحركة
٣ قوله (زعانف) الزعنفه
بالكسر القصير واصل
الزعانف اطراف الاديم
واكارعه

٣ يقال اجتمع الضم
والزعانف وهم الادعاء
والزعانف وهم الادعاء
وهي في الاصل اطراف
الاديم واجتمعك السمك

٤ لو جوب قحها كما في رأيت القاضيين نسخة ٥ واما الألف المقابلة الألف في المثني ١٨٠ الى الواو والياء بقي الواو والياء

مفتوحين بعد قحها وبعد هما الف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل فلا يقلب الواو والياء الفا في نحو عزوان والزوان والغليان خلفه الكلمة بالألف بعد الواو والياء المفتوحة واما الياء الساكنة في نحو عصوين وفتين فاصله الألف لما ذكرنا في أول الكتاب واما الجمع فلانه لو قلب الفه واوا اوياء كما في المثني لوقع الواو والياء المضمومتان أو المكسورتان بعد قحها ومثل هذا الثقل لا يحتمل وكان يجب قلب الواو والياء مرة أخرى الى الألف فحذفت الألف بلا قلب للساكنين وبقي ما قبل الألف على قحها اذ لا ضرورة ملجئة الى ضمها أو كسرها لان الواو والياء لا يستقلان بعد الفتح وايضا لو ضم أو كسر لا تنبس المقصور في الجمع بالنقص والكوفيون نسخة

٦ السبوت من الارض القفرو الشيء القليل ورجل سبوت اي فقير ٢ ان هذين العذرين من ابرد الاعذار نسخة

٣ نصر بالصاد الميملة من قولهم نصرت الارض اي سقيت وغيثت وقد روى بالاضاء الميملة ٤ طلمحة الطلمحة

طلمحة بن عبيد الله بن خلف الخراعي ع

في المثني ٤ لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثني وياه والفحة لا تستقل على الياء كما في رأيت القاضي (وان كان الاسم مقصورا حذفت الألف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلت في المثني مع التقاء الساكنين فيه ايضا كون او لهما حرف مداما لانه لو حذفت في المثني ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاء اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلبس به ٥ واما لان قحمة الواو والياء قبل الألف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غز ووت ورميت كما ترى في نحو نزوان وغليان فاذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غز ووت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط لازوم الواو والياء بعدهما كما في ٦ سبوت وعفريت فاطنك بنحوا علون واعلين مع عدم لزوم واو الجمع وياه بل يحى مثله في الوسط نحو قول وطويل وغبور وبيع (والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالنقص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها * قوله (وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعلا فاعلا مثل اجر ولا فعلا فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا ياء تأنيث مثل علامة) قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة (قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كالقالب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر اغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك ٢ في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلمحة داخل فيجعله على طلمحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلمحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا (وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلمحة وحده * واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التجرد عن تاء التأنيث ولا يجمع نحو طلمحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلمحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلمحون قياسا على الجمع بالألف والتاء كالطلمحات والحزات وذلك لان حقه الألف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الألف والتاء (والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فمحو قوله * ٣ نضر الله اعظما دفنوها * بسجستان ٤ طلمحة الطلمحات * واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع التجرد

(عنها)

ع واما طلحه ابن عبيد الله
بن عثمان فن الصحابة

عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولوجاز في الاسم جاز في الصفة نحو
ربعون وعلّامون ولا يجوز اتساقا وان قاسوا إذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك
لان الالف الممدودة تقلب واوا فتسمى صررة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون
الياء لتساويهما في الثقل كما قيل صخروات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسبيا حذف التاء لزومهما الكلمة
فكانهما لامها (وذكر ان المازني كان يجوز في ورقاؤون الهمز في الواو لاجل الضمة
(قال السيرا في هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو ه كانضمام واو دلوك
او انضمام واو اعلاوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتساقا وانما يجوز هز الواو المضمومة
ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جعلت ايضا
بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي بالجر مذكر عالم
قلت احرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احجرات واحامر (والثاني من الشرطين
العامين ان يكون من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج ٦ وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوى العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى
﴿ اتينا طائعين ﴾ وقوله ﴿ فظلمت اعناقهم لها خاضعين ﴾ ورأيتهم لى ساجدين ﴾ ومثله
في الفعل ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ (وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان
يقول يعلم يشمل نحو قوله تعالى ﴿ فعم الماهدون ﴾ اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايها
العقل للتع من الفايح الجائرة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما يخص اولو العلم
بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في الجمع اشرف من التكسير
واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو
(وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل و انسان اما العلم
فخصيئته بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم
جارية بالحفاظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع
بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجوز بالتصحيح كاجبر في نحو قلون وكرون ٦
(واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحيحه
كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذى يجرى الوصف
عليه في الجمع كعلامة الفعل وهى في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في
الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا وتناسب الواوين فيج
قام رجل قاعدون غلمانة كما فيج يبعدون غلمانة ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصاصه
من المقنضين للتصحيح لم يجوز تصحيحه (والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم
الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر
نحو رجلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف
جرىها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين
كالضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على موصوف معين

ه كضمة الواو للاعراب
في نحو دلوك اولسا كنين
نحو مصطفىوا البلد ولا
يجوز فيهما الهمز اتساقا
وانما الهمز في الواو اذا كان
ضمه لازما تصح
٦ اعوج اسم فرس كان
لبنى هلال
٦ ولهذا اشارك باب العلم
المجموع هذا الجمع وباب
كرون في جواز جعل
النون معتقب الاعراب
نسخه

واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذ كر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذ كر بعده كما لا يذ كر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل محمولات الفعل لم يعمل في غيره من الطرف والحال وغير ذلك (واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعلان فعلى وما يستوى مذ كره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث (واما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذ كرها ومؤنثا بالتاء لتأنيثها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الأول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذ كرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعبروا اثنان ورجل وناقدة وحصان ٧ وجرء ويستوى مذ كرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما نحو احر وجرء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامر وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعلان فعلى (واجاز ابن كيسان احرزون وسكران ونون واستدل بقوله * فاوجدت بنات بنى نزار * حلائل ٨ اسودين واحرينا * وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا جراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع (وقد شذ من هذا الاصل افعال التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل ٩ في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلوبن وكرون وارضون على ما يجئ (واجاز سيويه قياسا لاسما ندمانون في قولهم ندمان لقبوله التاء كندمانه وكذا ٢ سيفانون لقولهم سيفانة قال سيويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانه وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعها هذا الجمع جلا على الاعم الاغلب (واما نحو عريانون ٣ وخصانون فيحوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم حقوق التاء ٤ ولما ندرت من بين الصفات التى يستوى مذ كرها ومؤنثها عدوة جلا على صديقة ومسكينة جلا على فقيرة قال بعضهم فيحوز في مسكين وعدوة مسكينون وعدوون ثم يحوز في المؤنث جلا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لاسماع كما قال سيويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية ٥ كصهصلق فانه يستوى مذ كره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات ٦ لان تكسير الجاسي

٧ قوله (وجراء) الحجر

الاثنى من الحيل والحصان بالكسر الذكر منها

٨ احرين واسودينا نسخة

٩ في الفاعل والمفعول مع نسخة

٢ قوله (سيفانون) رجل سيفان اى طويل ممشوق

ضامر البطن وامرأة سيفانة

٣ قوله (وخصانون) رجل خصان اى ضامر

البطن وامرأة خصانة

٤ ولم يجمع هذا الجمع الصفات التى يستوى مذ كرها ومؤنثها وهى ما ذكرنا

في باب التذكير والتأنيث لعدم قبولها التاء ومشابتها

بذلك الجوامد نحو بشر وفرس كما ذكرنا ولما ندرت

عدوة نسخة

٥ قوله (كصهصلق) صوت صهصلق اى

شديد والصهصلق النحور الصخابة والصخب الصوت

٦ وذلك لاضطرارهم اليه اذ تكسير نسخة

٧ على مذهب الاخفش وفيه ما فيه نسخة ٨ ليس المذكر بل التذكير وكونه مذكرا ٩ اما حذف النون فقد مضى في المتن وقد
يحذف للضرورة نسخة ٢ العورة ١٨٣ السوء وكل ما يستحي منه ٣ قوله نظيف (النطف التلطيخ

بالعيب ٤ في قوله عليه
السلام لا غيلة بنى عبد المطلب
ابنني لا ترموا جرة العقبة
حتى تطلع الشمس بمنى ٥ قوله
(خلقي يقال لليت اللهم اسدد
خلتي اى التلة التى ترك ٦ قوله
(جمع اين وهو تصغير ابن)
تصغير ابناء ابناء شئت وان
اينون على غير مكبره كان
واحد ابن مقطوع الهمة
فتصغيره على اين ثم جمعه
٧ قوله (كاضحى)
الاضحية الشاة التى تذبح
يوم الاضحى وفيها اربع لغات
اضحية واضحية والجمع
الاضاحى وضحية على فعيلة
والجمع ضحايا واضحاة والجمع
اضحى كما يقال ارطاة وارطى
وبها سمي يوم الاضحى
٨ وواحدة ابنة كان واحد
اضحى اضحاة نخده وامايه
غلسين لفسالة اهل النار وياه
البلعين الداهية ومنه قول
عائشة لعلى رضى الله عنهما
لقد بلغت منا البلعين فليست
للجمع وان كان على صيغة
الجمع بل الياء والنون زائدتان
لانهما من بلغ وغسل بمنى
٢ شاذ اوتيت ابن تكبل
واجبل وزمن وازمن نسخة
٣ قوله (قليصات آه)
القلوص من النوق الشابة

مستكره كما يجئ في بابه فلم يبق الا التصحيح (قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم) عبارة
ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطاً جزء خبراً لقوله شرطه
لان المبتدأ المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى
المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان
يكون علماً فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذكر (وفيه
محدورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوة من معنى الشرط كقوله * وقائلة
خولان فالكبح فتأتهم * ٧ عند الاخفش والثاني ان الشرط ٨ كونه مذكرا وليس
في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة
كقوله * انك ان يصرع اخوك تصرع * كما يجئ في بابه فلا يقال زيدان لقيته مكرمك
(ويمكن ان يعتذر بان الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير
المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تسف في هذا العذر
وكذا قوله بعد وان كان مسفة فذكر (قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث) عبارة اسخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعال فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا
في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو
قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا * قوله (ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ
نحوسنين وارضين) ٩ قد يحذف النون للضرورة كافي المتن او لتقصير الصلة كما في قوله *
الحافظوا عورة ٢ العشرة * لاياتيهم من ورائهم ٣ نطف * وربما سقطت قبل لام
ساكنة اختصارا كما جاء في الشواذ * انكم لذائقوا العذاب * ينصب العذاب تشبيها لها
بالتنوين في نحو قوله * وحاتم الطائي وهاب المائي * (قوله وقد شذ نحوسنين) الشاذ من
جمع المذكر بالواو والنون كثير (منها اينون ٤ قال * زعت تماضرائى اما امت *
يسدد اينوها الاصاغر ٥ خلتي * وهو عند البصريين ٦ جمع اين وهو تصغير ابن
مقدرا على وزن افعال ٧ كاضحى فشذوذة عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره (وقال
الكوفيون هو جمع اين ٨ وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلوف وهو عندهم
شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجئ افعال في فعل ٢ وهو
شاذ كاجبل وازمن وقال الجوهري شذوذة لكونه جمع اين تصغير ابن يجعل
همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس (ومنها دهيد
هون وابكرون في قوله * قد شربت الا الدهيد هينا * ٣ قليصات ٤
وابكرينا * فهما ٥ جمع دهيدة مصغر دهده وهو صغار الابل وجمع
ابكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه

بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتى من الابل والانتى بكرة ٤ البكر والقلوص من الابل كالفتى والفتات من الناس
٥ قوله (جمع دهيدة) في الصحاح كانه جمع دهدها على دهاده ثم صغره على دهده

٦ قوله (العلية) الفرقة والجمع العلالى وهو فعيلة واصلة عليه ١٨٤ وقال بعضهم هي العلية بالكسر على

فعلية يجعلها من المضاعف
٧ قال الكسائي اهلكت بالرجل
اذا انست به ٨ السيد
الذئب وربما سمي به الاسد
٩ قوله (علس) العلس
القوى على السير السريع
والعلس ايضا الذئب
والرقطة سواد يشوبه نقط
بياض ودجاجة رقطاء
والارقط من الغنم مثل الابعث
وهو قريب من الاخير

٣ والذهلول بالضم الفرس
الجواد والعرفاء التى طال
عرفها سميت الضبع بذلك
لكثرة شعرها ٣ قوله
(جيئل) جيئل اسم للضبع
وهو معرفة بلا الف ولا م
٤ قوله (عفرين) عفرين
مأسدة وقيل لكل ضابط
قوى ليث عفرين بكسر العين
والراء مشددة قال الاصمعي
عفرين اسم بلد ٥ قوله
(كالعضين) من عضوته
اى فرقته وقيل نقصانه الهاء
واصله عضه لان العضه
والعضين فى لغة قريش السحر
وهم يقولون لاساحر عاضه
٦ قوله (والرئين) الرئين
جمع الرية ٧ قوله (كرفة)
الرفة كالورق بمعنى الدراهم
المضروبة ويجمع على رقين

٨ ولدة الرجل تربه والجمع لدات ولدون ٩ قوله (كالاضاءة) الاضاءة الغدير والجمع اضى كقناة وقتى (منسيا)

بالواو والنون من غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع
تصغيرا بكر جمع بكر فشذوذ من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدمين (ومنها اولو
فانه جمع ذو على غير لفظه) ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى قوله
﴿ كتاب مرقوم يشهده المقربون ﴾ فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن
جمع المنسوب ٦ الى علية وهى الفرقة والقياس ان يقال فى المنسوب اليها على ككرسى
المنسوب الى كرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى
الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى ﴿ كتاب
مرقوم ﴾ مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف (ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم
واما العقل فيحوزان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويحوزان يدعى فيه
الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال
(ومنها اهلون وشذوذ لانه ليس بصفة ويحوزان يتمحل له ذلك لانه فى الاصل بمعنى
الانس ٧ واما قوله ﴿ ولي دونكم اهلون ٨ سيد ٩ علس ﴾ وارقط ٢ ذهلول
وعرفاء ٣ جيئل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدل اهلوه (ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت) ومنها ارضون وانما
قمت الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قبل ارضات او للتنبيه على
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويحوز اسكان راء ارضون (ومنها ابون واخون
وهون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف (ومنها بنون فى ابن
لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما
حذف فى الواحد) ومنها قولهم بلغت منى البلغين والدرخين بضم الفاء فهما ولقيت منك
البرخين بضم الفاء وكسرهما وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث
٤ عفرين يحوزان يكون شاذاً من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب ﴿ واعلم انه قد
شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيالم يأت له تكسير من الاسم الذى عوض من
لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك المجموع تنبها على انها ليست فى الحقيقة
بجمع سلامة فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل
ومثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر
مع الضم كالقلون والشون وليس بمطرد اذ الظنون والكرون لم يسمع فيهما الكسر
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغير ٥ كالعضين والمئين والفئين والرئين ٦ ولعل
ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت
تكسيه ايضا كالثين والاثنى فى الشبة وربما جاء ايضا فى المحذوف الفاء ٧ كرفة
ورقين ٨ ولدة ولدين وفيما قلب لامة الفا ٩ كالاضاءة والقناة لكن يحذف لامة نسيا

٢ السنون لانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون نسخته ٣ قوله (اريد به الذونيا) قال الاعشى ولا اعنى بذلك
اسفليكم ولكنى اريد به الذونيا يعنى ١٨٥ به الاذواء وهم ملوك اليمن المسمون بذى زن وذى جدن وذى

نواس وذى اصبح وغير ذلك

٤ الاوزو الاوزة البط
وجعه اوزون والخرة
ارض ذات حجارة سود
والجمع الحرار والخرات
وخرور

٥ جمع اشيب كبعض وابيض

٦ قوله (وماذا يدري آه)
تدراه وادراة اختله اى
خدعه قال المثقب العبدى
وماذا يدري الشعراء منى
البيت

٨ قوله (غرات الوشح)
الغرات جمع غرثان وعرثى
وامرأة غرثى الوشاح اى
دقيقة الخصر لا عملاء
وشاحها فكانه غرثان
الوشاح ما يسبح من اديم
ويرضع بالجواهر تشده
المرأة بين عاتقها وكشعها
والجمع الوشح

٨ قوله (البرين) كل
حلقة من سوار وقرط
وخلخال وما اشبهها برة
ويجمع على برات وبرين
قال وقعقن الجلاجل والبرينا
٨ فالمراد بها ههنا الخلل
والسوار وصامته البرين
كناية عن كونها سمينة

٩ قوله (اذا سمى) واعرب

منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقل ٢ القنون
والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالأعلون وعلى هذا قال * ولكنى ٣ اريد
به الذونيا * ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالأعلين فان ذو مفتوح العين عند سيويه
كما فى باب الاضافة لكنه لما حذف لامه فى المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها فى الجمع (وربما
جاء هذا الجمع فى المضعف ايضا ٤ كاوزين وحرين وحكى عن يونس احررون بفتح الهزة
وكسر هاقبل قد جاء احررة فى الواحد وقيل لم يحكى ذلك ولكن زيد الهزة فى الجمع تنبيها
على كونه غير قياسى) وعلى الحاجة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل
الجموع كاذكرنا لكونه خاصا بالعلماء فخير بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف
نسيا قالوا وما حرون واوزون فلما خفها من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص التوهم
وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حروف التضعيف كفى تظنيت (وقد يجعل النون فى
بعض هذه الجموع التى جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس
فكانه مكسر فخرى فيه اعراب المكسر فدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال * ذرائى
من نجد فان سنيته * لعين بن اشيبا * وشيننا مردا * وقال * ٦ وماذا يدري الاقران
منى * وقد جاوزت رأس الاربعين * وقال * ٧ غرات الوشح صامته ٨ البرين *
وقال * وان لنا اباحسن عليا اب برونحن له بنين * ويلزمها الياء اذن كايلىزم ٩ اذا سمى
بجمع سلامة المذكر فى باب العلم واكثر ذلك فى الشعر هذا قبل العلية واما بعدها فكون
النون معتقب الاعراب شائع فى الاختيار فى هذا النوع كما فى المجموع انقياسية مع العلية
(وحكى عن ابى عبيدة وابى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان
القياس مقتوتون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولون وقوله * متى
كنا لامك مقتونيا * الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا
فالالف للاطلاق وحكى جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو
زيد وكذا المرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد
فى المذكر والمؤنث مع كونه فى الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من
ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذى فى الواحد وهو مقتوى
٢ والحق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب
واوه الف فقل مقتى والجمع على مقتون كاعلون لاعلى مقتوون وانما قلنا ان واحده
مقتو المحذوف الياء كما قال سيويه فى المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم
باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لان الجمع فى الظاهر للمحذوف منه ياء النسب
ويحوز ان يقال ان ياء النسب فى مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه
بالواو والنون وكان الاصل مقتوتون واشعريتون واعجميون وحكى ابو زيد

بالحركات ٢ وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء ولو ثبت لقل فى جمعه مقتون كاعلون لامقتوون
نسخته

في مقتوين قتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك
ايضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة * واعلم ان التذكير
غالب للمؤنث كما تقدم في المثني والمجموع فيكني بكون البعض مذكرا نحو زيد وهند
ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقول في بعضهم كاف نحو زيد والحير مقلوبون
وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للتذكير والقياس ضبعانان ولعل
ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للتذكير ايضا ضبع (والعلم
المركب الذي ٢ يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كعبلبك ومعدى
كرب ثني وجمع نحو العبلبكان والعبلبكون لان الجزئين ككلمة ٨ معربة والثنية والجمع
٩ للعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيح مستأنفة
٣ وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا
سيبويه وذووا سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذووا خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل
المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوا تأبط شرا ٤ اتفاقا وذواتا شاب قرناها وذوات شاب
قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا الثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول
في المثني والمجموع على حده المسمى بهما اذا لم يجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاء في
ذوا مسلمين وذووا مسلمين لئلا يجتمع على آخره الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين
٥ الاثنين واصافة ذوو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كافي ذات مرة والمبرد
يجيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ٦ وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز
ذلك كافي بعبلبك ومعدى كرب (والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع معه
المضاف نحو عبد مناف وعبدو مناف ٧ واذا كان كنية جاز ثنية المضاف والمضاف
اليه معا كقولات في ابو زيد ابو الزيد بن وابا الزيد بن والاقتصار على ثنية المضاف وجهه
فيها ايضا اولى (واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولافان كانا لعاقل قلت بنو
كذا وذو كذا او بناء كذا واذا كان لم يكونا لعاقل سسواء جاء المؤنث بنت كذا
وذات كذا نحو ابن لبون وبنت لبون وجل ذو عشون وناقاة ذات عشون اولم يأت المؤنث
ذات كذا نحو ابن عرس وذو القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى
ذوات كذا نحو جال ذوات عثانين وذوات العقدة الحسا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث
على ما يجي ٨ (وروى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان
كان غير عاقل قال * اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا * كانه جعله جمعا لابن نعش
وان لم يستعمل * قوله (المؤنث ما لحق آخره الفتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر
فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض
والا جمع مطلقا) قوله (المؤنث) اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقص حده ٩ بنحو
سلفاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث بين ان
المؤنث مادل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا

٢ بدور الاعراب على
جزئه الاخير كعبلبك و
معدى كرب يثنى ويجمع
نسخه

٨ واحدة

٩ من خصائص العربات

٣ ومالم يدر الاعراب على
آخره كسيبويه

٤ وهو من اضافة المسمى

الى اسمه نحو ذات مرة

وتقول ذواتا شاب آه نسخه

٥ قوله (الاثنين) يوم

الاثنين لا يثنى ولا يجمع لانه

مثني فان احببت ان تجمعه

قلت اثنان

٦ واما من اعرابه فلا كلام

في جواز ثنيته وجمعه نسخه

٧ وقد يجمع ويثنى المضاف

اليه مع المضاف وذلك في

الكنى كقولات في ابو زيد ابوا

الزيد بن واباء الزيد بن

والاول اكثر نسخه

٨ كما مر في قولهم الايام

مضين وحكى الاخفش

نسخه

٩ قوله (بنحو سلفاء) بناء

المرأة من سلفيته اذا لقيته

على ظهره

ايضا في حد المذكور عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد
وانما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكور وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض
فيه الجمعية وتأنيت غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين
ككافي رجال وسكري والجمالة والضاربة (قوله شرطه ان كان صفة الى آخره) ينظر الى المؤنث
اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا لا يشترط شرطه وهو قوله
والاجمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء ٢ المؤنثة بناء مقدرة كقدر ونار وشمس وعقرب ٣
وعين من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع
كالسموات والكائنات والشمال في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا
ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت
فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذواته التأنيث الظاهرة سواء كان
مذكرا حقيقيا كخمزة اولا كغرفة ومنه فولك الاكرامات والتخريجات والانطلاقات
ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج ٢ وجمع المجرد
اكرام وتخارج عند اختلاف الانواع فالأكرامات كالضربات والقتلات والاكرام
كالضروب والقتول فلذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة
اكرام وتخارج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوالف التأنيث اذالم يسم به المذكور
الحقيقي كالشري والضراء ٣ واذا سمي به المذكور الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره
او ما يصح تأنيثه وتذكيره اذالم يأتي له مكسر ولم يحز جمعه بالواو والنون كاللغات والتاءات
الى آخرها ٤ وذلك لان سد ادبواب المجموع الا هذا (ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن
مؤنثا على غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرش وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة
كاذكرنا (ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل
اذالم يأتي له تكسير كحمامات وسراقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر جلات
لان تكسيره مستكره كما يحكي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه
لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق ٥ واما بوانات مع ثبوت بون
فشاذ وثانيهما المجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحيبات وبيوتات فلا يقال
اكلبات لقولهم اكلاب (وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة لتأنيث
اولا فان كانت فيجمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات
وعلامات اولا كضاربات وجليات ونفساوات الا ان يكون فعلي فعلا او فعلا افعلا
فانهما لا يجمعان بالالف والتاء جللا ٦ مذكروهما اللذين لم يجمع بالواو والنون
٦ لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كاذكرنا حروا وسكرايات كما اجاز في المذكور احرور
وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
ليس في الحضرة اوت صدقة ﴿ وكذا كل فعلا او فعلا ٧ سميت به غير المذكور

٢ التي فيها التاء مقدرة آه
نسخه

٣ وعين ونحوها من غير
الحقيقي التأنيث لا يطردها
نسخه

٦ اذ جمعها آه لاختلاف
الانواع فالاول كالضربات
آه والثاني نسخته

٣ اما اذا كان علم مذكر
فيجمع نسخته

٤ او العلم المصدر باضافة
ابن وذو اذالم يكن عاقل نحو
ابن عرس نسخته

٥ قوله (واما بوانات) البوان
بالكسر عود من اعمدة الخيمة
والبيت والجمع بون بالضم

٦ الا عند ابن كيسان فانه اجاز
نسخته

٧ جعلته علما لغير نسخته

الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة ولم تكن خاسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وضبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه جلالها على مذكراتها المتبعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومرضع ٨ ومطفل فرقا بين ٩ ما جرد من التاء وبين ذى التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء ٢ واما الجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطالق ومطافل (وان كان ٣ صفة المؤنث الجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خاسية اصلية الحروف كالرجل او المرأة الصهلقي والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة ٨ صهلقات وجحمرشات (ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافيات المذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمت وسيطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجل ذو عشرون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وجيرات وكتيبات لان المصغرة معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه (قوله وشرطه ان كان صفة له مذكر فان يكون) اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض ٢ وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا فاعل وفعل فعلا وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كضبور وجريح ٣ وثيبات شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ونفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء (وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنو على حذف اللام نسيا ٤ في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا (والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة اضرب امامفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ٦ وذلك الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استثناء يجمع التكسير وذلك كامة وشاة

٨ المطفل الظبية معها طفلها
وهي حديثة عهد بالنساج
وكذلك الناقة والجمع مطافل
ومطافيل

٩ مجرد هذا القسم نسخته
٢ تافيه معنى الفعل نسخته
٣ وصف المؤنث المستوى
تذكيره وتأنيثه او البناء
المتخصص بالمؤنث خاسيا اصلي
الحروف كالصهلقي في
الاول وجحمرش في الثاني
جمع بالالف والتاء

٨ الصهلقي العجوز الصحابة
والجحمرش العجوز الكبير
الصافن من الخيل القائم على
ثلاث قوائم وقد اقام الرابعة
على طرف الحافر

٢ وهذا صحيح نسخته
٣ قوله وثيبات (رجل
ثيب وامرأة ثيب
٤ في المذكر والمؤنث نسخته
٥ شجر منه

٦ الضعة شجر والاصل
ضعو والهاء عوض لانه
يجمع على ضعوات

٧ قوله (عضوات) العضوة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاة كشفاة فقصانها الهاء وقيل نقصها الواو لأنها تجمع على عضوات ٧ ولم يحى فيه الاترك ١٨٩ الرد نسخة ٩ على الشذوذ (والعرق قديوث آه ٣ نظرا

عروض الصفة وندر
في جمع كهلة كهلات بفتح
العين ٣ قوله (ابت ذكر) اوله
اذا قلت ودع وصل خرقاء
واجتنب * زيارتها تخلق
حبال الوسائل * اى بالليل
٤ عود كلبة الصيد فتعود
ورقص الشراب اضطرب
٥ خفقت النجم خفوقا غابت
٦ الجندية بالتسكين شئ * محشو
تحت دفن السرج والرحل
والجمع جدى وجديات
بالتحريك ٧ ويجوز القياس
عليه نسخة

٨ قوله (تبريت) تبريت
لمعروفة تبريا اذا تعرّضت له
وانشد الفراء واهلة البيت
٩ قال ابن السكيت تبريت
لمعروفة تعرّضت له والبلاء
الاختيار يصكون بالخير
والشر يقال ابلاء الله بلاء
حسنا وابلاء معروفا والجهد
الطاقة والنائل العطاء

٣ ادجوا اى ساروا من اول
الليل والكوثر من الرجال
السيد الكبير ٣ قوله
(متأوب) التأوب
الانبان ليلا يقال تأوبت اى
جئت اول الليل راح يروح

وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه ١ كتركيبات ورثات لتقل الكسرة وقد جاء
٧ عضوات واما مضموم الفاء ٨ ولم يرد فيه الرد كشبات وظبات وكرات لكون الضم
انقل الحركات وجاء في بعض الاقصاد فيما يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت
لغاتهم وجاء في الشاذ (انفروا ثباتا) ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالثناء
في الواحد وكالواو والنون في كرون وشون (وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها
اللام المردودة فعني سمعت لغاتهم اى لغتهم قال وذلك لان سيويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع
وفيما قال نظر اذا المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع (وحكى الكوفيون في غير محذوف
اللام استأصلى الله عرفاتهم بفتح التاء وكسرهما اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق
بدرهم او يقال انه جمع فتح تأوه ٩ شاذ فالعرق اذن كالبيان مذكره جمع مكسر
وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله * ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء
وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فقول كل ما هو على وزن فعل وهو
مؤنث بناء مقدر او ظاهر كعدد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا ككدة او معتل العين
كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح
عينه فيه كتمرات ودعدات (والترم في جمع لجة لجات بفتح العين لان في لجة لغتين فتح العين
واسكانهاوا الفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لم يزل التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث
ولامدكر لها يقال شاة لجة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد
اسكان عين لجات قياسا لاسماء (وطلب الفتح في جمع ربة تجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل
انها كانت في الاصل اسماء وصف به فلو حفظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة
كليات بفتح العين ٢ ولا يقاس عليه غيره نحو ضخومات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة * ٣ ابت ذكر ٤
عودن احشاء قلبه * ٥ خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل * (وجاء في المعتل اللام
نحو انوات ٦ وجديات يسكون عينهما ٧ وقد يقاس عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كليات اعتبارا
للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله
معنى الوصف فقبل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال * واهلة ودقد
٨ تبريت ودتهم * وابلتهم في الحمد جهدى ونائلي * اى وجاعة مستأهلة للود
قال * فهم اهلات حول قيس بن عاصم * اذا استجوا ٢ بالليل يدعون كوثر * ويقال
اهلات ايضا يسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وفتح هذيل العين المعتلة بكوزات
وبضات وقال * اخو بضات رائح ٣ متأوب * وقرئ في الشواذ * ثلث عورات *

روحانقيض غدا يغد وغدا والرواح في مقابلة الصباح من الزوال الى الليل ٣ والمعنى متأوب بضاته

وانما سكن عين الصفة وقبح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لتقلها باقتضائها الموصوف
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاف والمعتل العين استثقالا
اي فرار امن الثقل العارض تحريك اول المثليين وتحريك الواو والياء (فان قليل فلتقلبا الفالحركهما
وانفتاح ما قبلهما) قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كالم
تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض البضعة (واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة
وكذا فعل المؤنث بحمل فان كانت مضاعفة فلا سكن لازم مع الالف والتاء كغدرات وان كانت
معتلة العين ولا تكون الالباء او كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز قبحها كما
في بضات وروضات لانهم دالوا بخفة الفتحة على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيويه قال
لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة مخلوة
فلا سكن لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء
كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر
اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كان اللام ياء نحو كلية لم يجوز الاتباع اتفاقا للثقل
واما الفتح فالبردنص على جوازه وليس في كلام سيويه ما يدل عليه وامام ٦ فلفظ امهات
في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس ٧ والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل
تأنيث لكونه على وزن تفعلت قال امتهى خندف والياس ابني * ووزنها فعلة فغذف اللام (واما
فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين
نحو ٢ قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الالباء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه
الاتباع اجماعا ولا الفتح الاعلى قياس لغة هذيل وعيرات في جمع غير ٣ شاذ عند غير هذيل
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فلا سكن كعجلات وان كانت اسما فان كانت
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستتقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلبية جاز الفتح والاسكان ٤ واما
الاتباع فتح سيويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح
والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء
صحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات * قوله (جمع التكسير ما تغير بناء
واحد كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافتعال وافتعلة والصحيح وما عدا ذلك
جمع كثرة) لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحده ايضا بسبب الزيادة
لانك بنيت بهما بناء ه مستأثقا لفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت
اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير
فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير تما فدخل فيه جمع
السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التفسير فيه اظهر لان علامات

٤ وانما تقلب العين في نحو
جوزات وبضات
عند هزيل الفاء لعروض
الحركة في الجمع كالم تقلب
واو خطوات

٥ فليس في عينها اذا جمعت
بالالف والتاء الا الاسكان
نسخه

٦ ففي الناس لفظة امهات
اكثر نسخه

٧ والكلام في زيادة الهاء
واصله يحى في التصريف
نسخه

٢ قوله (قدات) القد بالكسر
سيريق من جلد غير مدبوغ
والقدة خص منه

٣ العير الابل التي تحمل المبرة
٤ وفي الكسر خلاف منه
سيويه نسخه

٩ آخره فالفرد بسبب
زيادتهما نسخه

٦ لم يلحق ما قبل آخر مفردة تغيير ما وجع التكسير هو الذي خلق ما قبل آخر مفردة تغيير ما لفظا او تقديرا نسخة
٧ قوله (فيقدر انه حصل هذه ١٩١) التغييرات بعد سكون (وكذلك قلب الهمزة في جراء واوا وقلب الالف

في حلى ياء في جمعها
يقدر بعد لحوق العلامة
٨ النجدة الشجاعة الجفنة
كالقصعة والجمع الجفان
والجففات بالتحريك

٩ بل الظاهر ان الاسم ان كان
له جمع السلامة وجمع الكثرة
فالسلامة للقلة فالجفنان في

جمع الجفنة للكثرة والجففات
للقلة ولو لم يحى الاجمع
السلامة فشارك بين الامرين

١٠ واذرع في الذراع فهو
اذن مشترك بين القلة والكثرة
وكذا ان لم يأت للاسم الابناء

جمع الكثرة نسخة
١١ نحو جعافر وكذا مالا
يجمع نسخة

١٢ قوله (فهو اذا مشترك آه)
اي بناء جمع القلة او بناء جمع
الكثرة

١٣ وقيل معنى كون المصدر
جاريا على الفعل ان يذكر
توكيدا وبيانا لدلوله نحو

ضربت ضربا ام
١٤ على من هي له اي هو
صاحبها على ان يكون مبتدأ

لها او ذا حال او موصوفا
او موصولا نسخة

التأنيث الثلاث تغيير فيه ولا يبقى على حاله الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حجب السلامة
ان يقال هو الجمع الذي ٦ لم يغير مفردة الا بالخلق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير
بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بنتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها
واتباعها ٧ فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون هيناتها لغرض وان لم يثبت
نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التأنيث فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل
(قوله وجمع القلة افعل الى آخره) قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد
بالقيل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع
القلة من المكسر اربعة افعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقوله هم
اكلة رأس اي قليلون يكفهم ويشبههم رأس واحد وليس بشئ اذ التلة مفهومة
من قرينة شبههم باكل رأس واحد لا من اطلاق فعلة (ونقل النبريزي ان منها افعلاء
كاصدقاء وجمعها السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشا بينهما للتثنية في سلامة
الواحد وليس بشئ اذ مشابهة شئ لشيء لفظا لا يقتضي مشابهة له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل
ان النافذة قال حسان لما انشده قوله * لنا الجففات الغر يلعن بالضحى * واسيافا يقطرن من
٨ نجدة دما * قلت جفانتك وسوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع
قلة (وقال ابن خروف جمعها السلامة مشترك بين القلة والكثرة ٩ والظاهر انهما مطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلمان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت
* واعلم انه اذا لم يأت للاسم الابناء جمع القلة كرجل في الرجل ٢ او الاجمع للكثرة
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل حروفه ٣ ولما لا يجمع الاجمع
كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الاخر ايضا كقوله تعالى * ثلاثة قروء * مع وجود اقراء * قوله (المصدر اسم الحدث الجارى
على الفعل) يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول
والقصير (والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل
له وما أخذ اشتق منه ٥ فيقال في حدث جدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو * تبطل
اليه تبطلا * ان تبطلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع
اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال النصفة جارية ٦ على شئ اي ذلك الشئ
صاحبها اما مبتدأها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد من
الالفاظ ٧ المبهمة (ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب
البصرية ٨ فان الفعل مشتق عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمى

٧ المشترك وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال نسخة ٨ لانه سمى عندهم مصدر الكونه
موضعا يصدر عنه الفعل منه كالمقتل والمذهب وعند الكوفيين ومذهبهم ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعول بمعنى الصدور

٩ فالمصدر بمعنى الصدور
والصدور بمعنى الصادر
أي صادر عن الفعل نسخته
٢ الكوفية بأن الفعل يعمل
في المصدر نحو ضربت
ضربا نسخته
٣ وقولهم قبل المفعول فيه
مخالطة أن أرادوا أن
مرتبته وقت العمل أن تلفظ
به قبل المصدر فسلم ولا
ينفعهم لأن النزاع في كون
الفعل مقدما وضعا على
وضع المصدر مأخذا له لافي
تقدمه عليه عند عمله فيه
وينتقض
٤ وذلك بأن تنظر آه نسخته
٥ تقول في انفعول واستفعل
وافعل و افعل اذاصله
افعل و افعل اذاصله
افعال وتفعّل وانفعال
واستفعل وافتعال وافتلال
وافعلال وتفعّل وليس
ما ذكرت نسخته
٦ وجاء ايضا في فعل نسخته
٧ على غير نسخته
٨ فهو مخفف ففعال وتفعلا
يحيى نسخته

مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعول بمعنى المصدر نحو وقعت
مفعلا حسنا أي قعودا ٩ والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل
(واستدل ٢ الكوفيون على اصاله الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المفعول
٣ وهو مخالطة لانه قبله بمعنى أن الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول
والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فإن احدا للتقدمين من الآخر وينتقض ما قالوا
بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المفعول
(وقال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي أن يكون فيه ما في الاصل
مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احدا لازمة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان
الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بحوهر حروفه على المصدر وبوزنه على
الزمان وسبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي
مفعولا مطلقا كما مر في بابه (وقوله الجارى على الفعل) احتراز من العالمية
والقادرية * قوله (وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخرج واستخرج
استخرج) يرتقي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يحيى في التصريف
واما في غير الثلاثي فيأتى قياسا ٤ كاتقول مثلا كل ماضيه على افعل فصدره على
افعال وكل ماضيه على فعل فصدره على تفعيل وكل ماضيه على فعال فصدره على
فعلة ويجوز ايضا أن يتركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو أن يقال
نظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت
اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل ففعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل ففعال وفي
فعل فعال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين ٥ كاتفعال وافتعال واستفعال وافتلال
وافعلال اذاصل ماضيهما افعلل وافتلال وتفعّل وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق
من الفعل بل ذلك لبيان كيفية يحيى المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ٦ والأشهر
في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعّل ٧ خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وففعلة
ومفاعلة وتفعّل واما فعال ٨ في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذاصله
قتال ولم يأت في تفعّل وتفاعل وما الحق بتفعّل من تفوعل وتفعّل ونحوهما الا خلاف
القياس كالتفعّل والتفاعل ويحيى احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله
تعالى * قوله (ويعمل عمل فعلة ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم مفعوله
عليه ولا يضم فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى
المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان)
قوله ويعمل عمل فعلة ماضيا وغيره * اعلم ان معنى المصدر عرض لا بدله في الوجود
من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى وبعضها

من الاكالة لضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الاتري انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها (فنقول اذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من اوازمه من محله الذي يقوم به اوزماته الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كيضرب في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة ٩ معينا ويقتضي وجوب ذكر مقام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبني للفاعل ويسمى مقام به الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ٢ ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كالיום والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك ٣ وعلى الجملة كل ما كان ٤ عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبني للمفعول وذلك اللازم ٥ المذكور بعدها مفعول مالم يسم فاعله (فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمته الحدث الثلاثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجاء بما كان منها ذكره اهم بعدها (وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب مالم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد تضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لمقام به الحدث صيغة مختصة به اعني المبني للفاعل ٦ وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال فقايدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وقايدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى ﴿بل الله فاعبد﴾ اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور

- ٩ على التبيين مع اقتضاء تلك الصيغة
٢ او مع اقتضاها ان يذكر من لوازمه نسخة
٣ ما كان
٤ عنده آه نسخة
٥ نائب فاعل لقوله يذكر على تلك النسخة

٦ ولسائر اللوازم نسخة

بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فإنه ليس موضوعا على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ
(وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كإمر والمقتضى مرتبة التقدم على
مقتضاه وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا فيه لأنه ليس موضوعا
لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا
لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لأنه قبح له باب الطلب والعمل فصار الفعل أصلا
للعمل في المسند إليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة فروعا عليه وإن دل كل واحد منها أيضا على المصدر الذي يسيه كان الفعل
يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه
للمنسوب تابع للوضعي كما بينا وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس
بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وأزال حكمه لأن
الواضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذن في نظره لأفعلا
ولامفعولا وكذا اسم الفاعل فإن لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا
آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فإنه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الأشياء
أن لا تعمل إلا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم
الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الإضافة فلم يزم عليهما
في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في
باب الإضافة والحال والاستقبال نحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة المشابهة
المعنوية أيضا والزما المسند إليه كالفعل وجوز الأضمار فيهما كالفعل والأصل في أضمار
المسند إليه الفعل إذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز أن يتصل به غاية الاتصال وهو أضماره
مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لالفاظا بالموازنة
ولامعنى لأنه لا يقع موقعه بلا ضمنية ٤ كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير
أن لم ٥ يلزم عمل الفعل ولا يلزم بحجى المسند إليه بعده ولا يجوز الأضمار فيه (وأما
اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما
مر في باب الإضافة (فإن قلت فإذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه
أن لا يعمل) قلت إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبإدنى مشابهة
لطلبهما وضعا أعني الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن فيجاز أن يطلبهما ويعمل
فيهما وإن لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل
واسم الفاعل والمفعول يطلبان هما تضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا أقوى
من طلبهما وقدر شطر صالح من هذا في باب الإضافة فليرجع إليه وأيضا لو أوزم
المصدر ذكر المسند إليه بعده واحد الأزمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا
ذكرنا أن وضع الفعل لبيان أحد الأزمنة مع ذكر المسند إليه * وأعلم أن المصدر إنما
يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا
٧ وذلك لأنه لا يصح إذن تقديره بأن والفعل إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربت

بل يقع موقعه مع ضمنية
الحرف المصدرى أعني أن
لم يشترط فيه الحال
والاستقبال لأن اشتراط
ذلك في اسمي الفاعل
والمفعول يحصل المشابهة
لفظا ومعنى لما أمكنت و
لا يمكن في المصدر الموازنة
مطرذا ولم يلزم أيضا
المسند إليه ولا يجوز
الأضمار فيه لنقصان
المشابهة لفظا ومعنى فإن
قلت نسخته

٥ جواب لما

٧ لا للتأكيد ولا للنوع
ولا لعدد وذلك لأنه
لا يصح إذا كان مفعولا
مطلقا تقديره بأن والفعل
إذ ضربت ضربا ليس
بمعنى ضربت أن ضربت
نسخته

٨ هو المحذوف والتقدير
ضربا مثل نسخته

او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل ٨ المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب
الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت
على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى
الماضي لكنهم قدره بان دون ماوى وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا
شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن
انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان (قوله ولا يتقدم معموله) قيل لانه عند العمل
مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى
الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما
مر فى باب الموصولات (قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو
اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما ﴾ بمعنى صوموا اياما (قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء
معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى
عليه فيكون كالذكور كما مر فى المفعول معه هذا ما قالوا (وانا لا ارى منعا من تقدم
معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك لبراءة واليك الفرار
قال تعالى ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة ﴾ وقال ﴿ بلغ معه السعى ﴾ وفى نهج البلاغة
﴿ قلت عنكم نبوته ﴾ ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل
مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع
انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه
يكفيهما راحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفي فى قوله
تعالى ﴿ ما انت بنعمت ربك بمجنون ﴾ فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى
بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لاسلمت
لا هينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما فى قوله ﴿ وما
الحرب الا ما علمتم وذقمتم ﴾ وما هو عنها بالحديث المرجح ٩ اى ما حديثي عنها وكذا
يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ فى قوله تعالى ﴿ فذلك يومئذ يوم عسير ﴾
اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا
فلا يقدر الفعل لقوله تعالى ﴿ اياما ممدودات ﴾ وكذا يجوز اعماله مضمرًا مع قيام
الدليل عليه قوله (ولا يضم فيه) يعنى كما يضم فى الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف
ترك الاضمار فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمير لاضمر المثنى والمجموع ايضا
ولو اضمير فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر ومثنى والا التيسر ضمير المثنى والمجموع
والمفرد بعضها بعض ولوثنى المصدر وجع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك

٩ الرجم ان تكلم الرجل
بالظن قال تعالى رجما
بالغيث ويقال صار رجما
لا يوقف على حقيقة امره
ومنه الحديث الرجم
بالتشديد

٣ لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع على زعمه نسخة

٤ بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف نسخة

٥ رسمت الابل ترسم رسميا اذا اثرت في الارض من شدة الوطئ والمربع الداخل في الربيع والمصيف الداخل في الصيف والشأن

واحدشئون الرأس وهي مواصل قبائل الرأس وملتهاها ومنه يحى الدموع

٦ قوله (دار مربع) يقال اربعوا اى اقاموا في المربع عن الارتداد والتجعة ومنه

قولهم غيث مربع مرتفع ٧ قوله (من ماء الشؤون) قال ابن السكيت الشأنان

مرقان فيخدران من الرأس الى الحاجبين ثم الى العينين ٨ وكف البيت وكفا

ووكفا اى قطر ٩ بشرط قيام قرينة على كونه مرفوع المحل نحو

ان يحى للمجرور بتابع نسخة ٢ نكيت في العد ونكاية اى قتلت منهم وجرحت

قال ابو التيجم تنكى العدى ويكرم الاضيافا ٣ نكل عن العدو وعن

اليمين اى جبن

باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه (ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف) (قوله ولا يلزم ذكر الفاعل) ٢ قد تقدم علته (قال المصنف انما ذلك لان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس ٣ لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره) (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فاعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جملة مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجىء الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل ٤ بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبا بالفاعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما عجى تابع له منصوب جلا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او عجى الفاعل بعده صريحا كقوله * امن ٥ رسم ٦ دار مربع ومصيف * لعينيك ٧ من ماء الشؤون ٨ وكيف * او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اى ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه ٩ مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يحى للمجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (قوله واعماله باللام قليل) انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانهما موصولة داخلة على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يحى لا لمشابهة الفعل (قيل ولم يأت فى القرآن شئ من المصادر المرفقة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى * لا يحب الله الجهر بالسوء من القول * ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اى ان يحجر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يحجر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الاجهر من ظلم (وسيدويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله * ضعيف النكابة ٢ اعداءه * يخال القرارير اخى الاجل * وقوله * لقد علمت اولى الميرة اننى * كررت فلم انكلى ٣ عن الضرب

٤ سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرًا جائزا لظاهر وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره بان والفعل او لأن افعال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كما ان التيم لا يجوز مع وجود الماء قوله فان كان بدلا منه فوجهان نسخته ٥ وقالوا الدليل على ١٩٧ قيامه مقامه استعمالك اياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة

الى الفاعل
٦ هو المحذوف والتقدير ضربا مثل نسخته
٧ نحو ضربك زيدا والى المفعول نحو عرك الله على مذهب سيويه و سبحانه الله و ضرب الرقاب اذ لا تقول اضرب ضرب الرقاب والحق كما قال السيرافى ان العامل وهو ذلك المقدر ولو لام لم ينصب المصدر اذ المفعول لا بد من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضم الفعل بل كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل كما ذكرنا في اسماء الافعال بلى لما قدر الفعل وجوبا كان كالمعوم فجاء اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله كما مر في المفعول المطلق فكان المصدر بدل منه فعلى هذا قول المص وان كان بدلا منه فوجهان ليس عرضى فى الظ بل الوجه ان يقال ان كان الحذف لازما فوجهان ومن قال ههنا ان العامل هو المصدر جوز تقدم المفعول عليه

مسمعا فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول (والمبرد منه قال لاستعمال الاسمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه (قوله وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل) ٤ انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لظاهر واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه وجهان * اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبل كإمر فى باب المفعول المطلق فلم ينصب بلى يكون بدلا من الفعل اذ اصار اسم فعل كإمر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يحز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يحز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البديل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى المفعول لكونه كالفعل لالتأويله بان والفعل ٥ ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق (وقال السيرافى بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا يتقدير ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل (قال المصنف وان لم يكن حذف الفعل حذفا لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة ٦ لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل ٧ او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثمه يمنع الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يضار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كإمر فى باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للمجرى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد (قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التأكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البديل فانه جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى عطف النسق (قال الاندلسى الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة بالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على الفعل ٨ اضمر له ناصب

كما يجوز من قال العامل هو الفعل المقدر وذلك لان عمله اذن ليس لكونه مقدر بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده وجوز ايضا عمله الضمير قال المص نسخته ٦ سواء كان الحذف لازما او لا نسخته ٧ قيامه مقام الفعل والعامل للفعل ولا يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافى والاندلسى نسخته ٨ يضمر له ناصبا ورافعا نسخته

هند المانع من الحمل على
الحمل مرتفع بحقه على أنه
فعل أي غلبه بالحق المظلوم
نسخه

٣ قوله (طلب المعقب)
عقب في الأمر اتردد في
طلبه مجدا قال ليديصف
حمار او اتانه * حتى تهجر
بالروح ٤ وهما جها *
طلب المعقب آه

٤ هاج الشيء ناره وها جده
ضيره يتعدى ولا يتعدى
٥ رناع جمع رانع كتيام
في نائم

٦ يكون اما محذو في
المضاف أي من ذوات
هواك و ماء ذو غور
و الاولى ان يقام مقام
الصفة مبالغة كأنها تجسمت
من الحدث قالت * فانما
هي اقبال وادبار نسخه

٧ قوله (وشازب)
الشازب الضامر اليابس
الاعضاء و قد شرب
الفرس شروبا و مكان
شازب أي خشن والمقور
ومن الخيل الضامر

٨ وهذا الذي قال فيه
نظر نسخه

٩ التي على وزن فاعل بل
المراد اسم الشخص الذي
فعل الشيء ولم يبي نسخه

اورافع اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضرار لقوة القرينة
الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف
او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما في ٢ فقوله ٣ طلب المعقب حقه المظلوم * انما ارتفع
المظلوم فيه لكونه فاعل حقه أي غلبه المظلوم بالحق (ويعمل اسم المصدر عمل المصدر
وهو شينان احدهما مادل على معنى المصدر مزينا في اوله ميم كالقتل والمستخرج
والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله ١ كفرا بعدد الموت عني * وبعد
عطائك المائة الرثاء ٥ * أي عطائك والعطاء في الاصل اسم لا يعطى (ويستعمل المصدر
بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غوراي غاير وبمعنى اسم المفعول كقوله * دار لسعدى اذه
من هو اكا * فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل ويجوز
تشبيهه وجعله ايضا ويجوز ان ٦ يكونا محذوف في المضاف أي ماء ذو غور ومن ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كأن ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به *
قوله (اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بيمين مضمومة وكسر ما قبل الآخر)
قوله ما اشتق من فعل أي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه سمي المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو المصدر والحدث (قوله لمن قام) الاولى
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرناه ان المجهول امره يذكر بلفظة ما وله قصد التغليب
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة
المشبهة ولا يشمل جمع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانما يقرب من فلان او تبعد
عنه و مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معينا
دون الآخر (قوله بمعنى الحدث) يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول
في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى ﴿ في ضيق ﴾ لما قصد به الحدث
﴿ وضائق به صدرك ﴾ وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا
ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدث نحو فرس ضامر ٧ وشازب ومقور
وهذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدث كما في
قولك الله عالم وكائن ابداء وزيد صائم النهار وقائم الليل (قوله الثلاثي المجرد) أي
غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج (قال المصنف وبه سمي أي بلفظ الفاعل الذي
هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم
المفعول ولا المستفعل ٨ وفيما قال نظر لانه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة
٩ الالية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم مافعل الشيء ولم يأت المفعول والمنفعل

٣ فيكون على وزن المضارع فسخه ٣ قوله (واورس) اورس المكان واورست الرمث اصفر ورقه بعد الادراك فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس ولا تقل مورث وهو من النوادر ٤ ايفع الغلام اى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ٥ القمح الفحل الناقه والريح السحاب ورياح لوافح ولا يقال ملافح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملحقة ولكنها لا تلقح ١٩٩ الاوهى في نفسها لا قح كان الرياح لقيحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها

خير وصل ذلك اليه

٦ قوله (فهو مسهب)

اسهب الرجل اذا اكثر

من الكلام فهو مسهب

بالفتح وهونادر

٧ قوله (واحصن)

احصن الرجل تزوج فهو

محصن بفتح الصاد وهو

نادر واحصنت المرأة

عفت واحصنها زوجها

فهى محصنة قال ثعلب

كل امرأة عفيفة محصنة

ومحصنة وكل امرأة

متزوجة محصنة بالفتح لا غير

٨ المتصفة بالفعل من

حيث هى لا يقتضى

فاعلا ولا مفعولا فلما كان

عليهما فيهما على خلاف

وضعهما روى فيهما

ان يكون موقعهما عند

العمل موقع الفعل وذلك

اما بكونه مسندا

او بوقوعه بعد ما هو بالفعل

اولى فالاول اذا تقدم شئ

يسندان معمولهما اليه لان

الاسناد الى الشئ من لوازم

والمفعول بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعول بلى لوقال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمندخرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بينى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخرج والمستخرج لكان شيئا (قوله ومن غير الثلاثى) يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرابعى المجرد والمحق بالرابعى ومنشعبة الرابعى ٢ يكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بيم مضومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كتندخرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعول اتبعا للعين او يضم عينه اتبعا لليم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو اعشبت فهو عاشب ٣ واورس فهو وارس ٤ وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى ﴿ وارسلنا الرياح ﴾ وارسلنا الرياح ٥ لواقع ﴿ على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها في نحو اسهب ٦ فهو مسهب ٧ واحصن فهو محصن والفحج اى افلس فهو ملفح (قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى ماء مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كنبائل وناسب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كنبائل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشارك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى ﴿ انه كان وعده مأثيا ﴾ اى آثيا والاولى انه من آثيت الامر اى فعلته فالعنى انه كان وعده مفعولا كافي الآية الاخرى ﴿ قوله (ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع) انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لافى الفاعل كاذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لفظا لانه لا يوازنه مستترا وقد ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى شرط زمان وقد ذكرنا هناك كثيرا من احكامه المحتاج اليها ههنا فليرجع اليه (قوله والاعتماد على صاحبه ﴿ اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعمل في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعنا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بهما كافي اسم الفاعل او واقعا عليهما كافي اسم المفعول والذات ٨ التى حالها كذا لا تقتضى لافاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر

الفعل فيعمل تقدم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شئ قبل ان تجعلهما مع ذلك الشئ مسندين الى مبنى آخر فهو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل ربما توهم فيهما قبل مجئ ما اسندا اليه انهما مع تكثيرهما مسندا اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهرة اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فيتوقع ما صحح الابتداء بهما من الوصف او غيره قبل مجئ السند فاريد بالابتداء من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد على

هـ مصداليه قبلهما (فان قلت هذا الوهم لا يرتفع بتقديم مسند اليه ٢٠٠ قبلهما اذ يجوز كونهما خبرين لما بعدهما

والجملة مستندة الى المسند اليه المقدم (قلت يدفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتج في الفعل الى تقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فمعنى الاعتماد يسانده الى لفظ قبله تصير نسبه واقعا موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعنى آه نسجه

٢ وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كإمر في المنصوب على شريطة التفسير نسجه ٣ فيجوز في نحو قائم زيد ان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون مبتدأ فيجوز قائم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدأ كلام في احكام هذا الباب نسجه

٤ وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلاضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز رفع الضمير نحو زيد ضارب ابوه كما مر في باب

الاضافة ولا يجوز ان ينصب الا الظرف آه نسجه

ما وضع محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمه متصفه بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما عينيها قبل واما وقوعهما بمدحرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي (يعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذال الحال نحو جاءني زيدا كبا جلا (قال المص انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع وصف فاذا اظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على اصل وضعه فيقدر ح على العمل (وقال ابن مالك وهو حال كونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ قليل وهو الذي يسمى بالحال المؤنث (قوله او الهمزة او ما) هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولاضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولاضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام ايضا نحو قائم الزيدان ام قاعدان ٢ (والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة ٣ نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ (قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى) يعنى يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك ٤ والاجازان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما راحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا (واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كما قال تعالى ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ قال السيرا في ان الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال ٥ من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام (وقال ابو علي وجاعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قبل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله في الفاعل ﴿ ليك يزيد ضارع ﴾ فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما لزوم حذف احد مفعولي

الاضافة ولا يجوز ان ينصب الا الظرف آه نسجه ٥ بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة نسجه (ظان)

٦ وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمر انصب المعطوف بقوى مذهب ابن علي في اتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي ٢٠١ - - - - - لانه لا اضطراره هنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطى عمرو دارهما

لان جل التابع على اعراب المتبوع الظ اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز افعال اسم الفاعل كقوله تع وكلهم باسط ذراعيه قال نسخته ٧ واذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي كانت اضافته نسخته

٨ الرمانى هو ابو الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوى المتكلم مات سنة ٣٨٤

٩ لانه لم يحكى في كلامهم ماملا الا بمعنى الماضى فتوسلوا بالالف واللام التى هى اسم موصول الى افعال صورة اسم الفاعل الماضى وان كانت فى الحقيقة فعلا نس ٢ ثم تقول انما جاز عن ذى اللام بمعنى الماضى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مر فى الموصولات نسخته ٣ نحو الضارب زيدا امس نسخته

٤ قال لان الماضى لم يشبه الفعل وليس بشئ لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل

ظان ولا فارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يحكى في افعال القلوب ٦ (وبضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمر اذ لا اضطراره هنا الى نصب عمر لان جل التابع على اعراب المتبوع الظاهر الاولى ولا استدلال للكسائى فى قوله تعالى ﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ لانه حكاية الحال الماضية (قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانت موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كافي قوله دعنا من ثمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الانفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كافي قوله تعالى ﴿ فلم تقتلون انبياء الله من قبل ﴾ وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانتك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتجرب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله (٧ فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة (قوله فان دخل اللام استوى الجميع) اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال (وقال ابو على فى كتاب الشعر والرومانى ٨ ان اسم الفاعل ذال اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمر ٩ ولم يوجد فى كلامهم ماملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما قد تكرر ذكره (ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما (وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله ﴿ فبت والهم يغشائى طوارقه ﴾ من خوف رحلة بين الطاعنين غدا ﴿ ويحتمل اتصاف غدا برحلة وبين والطاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه راحة الفعل ٢ وانما عمل ذوال اللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا (وقال الاخفش انما نصب ذوال اللام بمعنى الماضى ٣ تشبيها للنصب بالمفعول لا لانه مفعول به كافي زيد الحسن الوجه ٤ وضعف ما قال ظاهر (ونقل عن المازنى ٥ ان اتصاف المنصوب بعده بفعل مقدر ٦ وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذوال اللام فى الحقيقة عنده فعلا ﴿ واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعمل باللام نحو انا ضارب زيد واخفى ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب كقوله تعالى ﴿ لا تروا يا عبرون ﴾

حتى يطلب المشابهة فعل بل هو نسخته ٥ هو ابو عثمان المازنى صاحب التعريف نسبة الى بطن من تميم نظرا الى ان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس باسم موصول كما مر فى الموصولات نسخته

٧ قوله (فيالرزام أم ابوحى من نعيم هورزاه بن مالك بن حنظلة ٢٠٢) يقال رشح اى ربي وفلان يرشح

للوزارة اى يربى لها
ويؤهل خاض الماء
ونخضت الغمرات اقحمتها
٨ البدن جسد الانسان
والمسن من الابل مخاميص
جمع مخامص بناء المبالغة
من المحمص وهو الجوع
وصف بها الزمان فاضيف
الى العشيات اضافة
الى موصوفها
٩ قوله (لاخور ولاقرم)
الخور الضعف ورجل
خوار ورمح خوار و
ارض خوارة والجمع خوار
القرام بالتحريك الدناءة
والقرم رذال الناس
وسفلتهم يقال رجل قرم
ويستوى فيه الذكر
والانثى والواحد والجمع
سواء لانه فى الاصل
مصدر ٢ الوهن نحو من
نصف الليل والموهن مثله
وقال الاصمعي هو حين
يدبر الليل ٣ العمل بكسر
العين المطبوع على العمل
٤ قوله (طرابا) ابل طراب
تيرع الى اوطانها ٥ قوله
(وشأها) شأ أم اى سبقه
وكذا شاء على القلب
والشأ والغاية والامد
٢ قوله (وطن) الوطن
بالتحريك الفطنة يقال
هو وطن وطائن اى فطن
حاذق

وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لا فادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعندما كان من نحو علم وعرف وذرى وجهل بالباء لا غير
نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يحى * قوله (وما وضع منه للمبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والجمع مع مثله) ابنية المبالغة
العامة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة محال اليها اسماء الفاعلين التى
من الثلاثى عند قصد المبالغة قال * ٧ فيالرزام رشحو اى مقسدا * على الحرب
خواضا اليها الكتابا * وفى كلامهم انه لتخار بوائكها اى سمانها وقال * ضروب
بصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فالك طاق * وربما بنى فعال ومفعال
وفعل من افعال نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال * شم بها وين ٢ ابدان
الجزور مخاميص العشيات ٩ لاخور ولاقرم * جمع مهوان من اهان ٣ قال سيويه
فاعل اذا حول الى فعل اوفعل عمل ايضا وانشد * حتى شأ آها كليل موهنا عمل ٣ *
باتت ٤ طرابا وبات الليل لم ينم * فكليل مبالغة كال يعنى البرق ٥ وشأها اى ساقها
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيويه وقالوا ان موهنا ظرف لشأها لان كليل لازم
ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل (واعتذرله بان كليل
بمعنى مكل فهو مفعوله على الجواز كما يقال اتعبت يومك ففعل اذن مبالغة مفعول) قلت
لا استدلال بالاحتمال ولا سيما اذا كان بعيدا (واستدل سيويه على عمل فعل بقوله *
حذرامور اما تخاف وآمن * ما ليس منجية من الاقدار * ومنعه غيره وقال ان البيت
مصنوع بروى عن اللاحق ان سيويه سألنى عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا
البيت اما اذا لم يكن فعل وفعل محال اليه اسم الفاعل كظريف وكريم ٢ وطن
وفطن فلا خلاف فى انهما ٣ لا ينصبان اذ كلامنا فى ابنية المبالغة لافى الصفات المشبهة
وقد جاء فعل مبالغة مفعول كقوله تعالى ﴿ عذاب اليم ﴾ على رأى وقوله * امن ربحانة
الداعى ٤ السمع * ٥ يؤرقنى واصحابى هجوع * واما الفعل بمعنى المفاعل كالجليس
والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة
لقوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم
بفعل مقدر (وقال البصريون انما تعمل مع قوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى
ذلك التقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة
المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط
ذلك فى الصفة المشبهة (وقال ابن بابشاد لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل والايات
المنشدة ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها
صحىها كان او مكسرا قال * ثم زادوا انهم فى قوههم * غفردنهم غير فخر * وتقديم *
منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل
على ان العمل لها عنده (قوله والمثنى والجمع مع مثله) اى يعملان عمل اسم الفاعل
اما المثنى وجعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه

٣ لا يعملان فى الباقي نسخته ٤ السميع السامع السميع المسمع ٥ الارق السهر صحاح (الفعل)

الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال * من حان به وهن عواقد
 * حبك النطاق فشب غير مهبل ٧ * قوله (ويحوز حذف النون مع العمل والتعريف
 تخفيفا) يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله * انما فظوا عورة
 العشرة * لا يأنهم من ورائهم نطف * وذلك لان اللام موصول وقطعت الصلة
 بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله *
 انى كليب ان عمى الذا * قتل الملوك وفككا الاغلا * وقال * وان الذى حانت
 بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يام خالد * واما حذف النون مع الجر كما لضرابوا
 زيد فلا ضافة (ويشترط في عمل اسمى الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين
 ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه ٨ عن تأويله بالفعل ولم يخرج
 التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثني والمجموع
 وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا من تجل فسوير فرسخا فانما جاز ليكون المفعول
 ظرفا ويكفيه رابحة الفعل * واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف
 الى مفعوله عنه بظرف قال * وكرار ٩ خلف الحجيرين جواده * اذا لم يحام
 دون انى حليلها * اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى
 الدرهم عمر وكا جاء في المصدر في نحو قوله تعالى * قتل اولادهم شركائهم *
 فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيدا مس
 وعمر وفالمختار جر المعطوف جلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره
 لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الاماضيا ليوافق
 المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيدا مس وعمر غدا
 وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا
 الخلاف في ان النصب جلا على المحل او يعامل مقدر فان كان يعامل مقدر كما هو مذهب
 سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه *
 هل انت باعت دينار حاجتنا * او عبدرب اخاعون بن مخراق * قوله (اسم المفعول
 ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كضروب ومن غيره
 على صيغة المضارع بيمين مضمومة وفتح ما قبل الاخر كخرج ومستخرج وامره في العمل
 والاشتراط كما مر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما) قوله (وقع عليه) يعنى وقع
 عليه او جرى مجرى المرفوع عليه ليدخل فيه نحو او جدت ضربا فهو موجود علمت
 عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو
 المصدر ٢ اذا مراد المفعول به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار
 الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله ٣ وكان قياسه
 ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب
 لكنهم لما اداهم حذف الهمزة في باب افعال الى مفعول قصدوا تغيير احدهما للفرق
 فغيروا الثلاثى ٤ لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات

٦ فيعمل ايضا لكونه
 نسخه
 ٧ قوله (غير مهبل) هبله
 اللحم اذا كثر عليه
 وركب بعضه بعضا
 واهبله يقال رجل مهبل
 ٨ عن وقوعه موقع الفعل
 ولا يمكن تأويل المصغر
 والموصوف كما يمكن
 تأويل المثني والمجموع
 به نسخه
 ٩ قوله (خلف الحجيرين)
 احجبرته اى الجأته الى
 ان دخل حجرة فالحجبر
 ٢ لانه هو الذى يفعله
 الفاعل وهذا الذى نحن
 فيه هو اسم المفعول به
 اى الذى فعل به الفعل
 اى لوقع عليه الفعل يقال
 فعلت الضرب اى
 اوقعته
 ٣ فهو كما للمحصول بمعنى
 المحصول عليه
 ٤ بزيادة الواو لانه اخف
 لفظة حروفه فلا ارادوا
 الواو فتحوا الميم لثلا
 يتوالى ضميتان بعد هما واو
 وهو مستثقل في القياسى
 الكثير الاستعمال واما
 نحو عصفور ومغرد
 وملول فليس بقياسى ولا
 كثير و ايضا ثبت التغيير
 في اخيه وهو الفاعل نسخه

والسكنات كضارعه لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ه في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحر كاته نحو ينصرف هو ناصر ويحمد فهو حامد (واما اسم الفاعل من افعل فهو كضارعه في موضع الزيادة في عين الحركات فغير وه زيادة الواو ففتحوا الميم اثلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كغمر ود و ملول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغير المذكور كالجاري على الفعل لان ضمة الميم مقدرة و الواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنوا فانظور * وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذاضعت الشيء فهو مضعوف اي جملة مضاعفا (قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل) يعني ان حاله في عمل فعله اي انضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والا اعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه ٨ لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كاتين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل ٩ ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقا فان كان متعديا الى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو ضربت زيدا فهو مضروب واذا تعدى الى اثنين ليسا مبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما نحو اعطيت زيدا درهما فكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا نحو قرأت زيدا الكتاب وان كانا في الاصل مبتدأ وخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فالعلوم في قولك علمت زيدا قائما قيام زيد وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المفعول غناء زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول هنا مفعول لكن لا مطلقا بل بقيد الخبر فيقال في علمت زيدا قائما قائما زيد معلوم على صفة القيام وفي جعلت زيدا غنيا زيد مفعول على صفة الغنى (وان كان متعديا الى ثلاثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الاول ومن مضمون الثاني والثالث اعني مصدر الثالث مضافا الى الثاني في قولك اعطيتك زيدا منطلقا مخاطب معلوم وانطلاق زيد ايضا معلوم) فثبت بهذا التقرير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او لهما غير بايهما فضربت زيدا متعد الى واحد وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما متعد الى مفعولين او لهما غير الثاني وكذا اعطيتك زيدا منطلقا في الحقيقة لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتدائية نصبوا هما معا وسجوا الاول مفعولا اول والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعطيتك زيدا فاضلا سموا ثانيا ثالثا وانما نصبوا هما معا لان ما هو المفعول في الحقيقة مضمون لهما معا لا مضمون احدهما (وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يحز بناء اسم المفعول منه كما لم يحز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذا المسند لا بدله من المسند اليه فلا يقال المذهب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى

ه في المضارع كما في اسم الفاعل من الرباعي وذى الزيادة فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ للاشباع كقوله ادنو فانظور * فلا يعبأ به فاسم المفعول اذن يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى وصيغته آه نسخة

٦ قوله (وملول الملول) الميل الذي يكتمل به والمغرو د ضرب من الكفاءة

٨ لاعادتها نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في مالم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين نسخة

٩ فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل آه

٨ قوله (قبيل الطف) اسم ﴿ ٢٠٥ ﴾ اسم موضع بناحية الكوفة ٩ لا على معنى الثبوت ٢ فالحاق المفرد بالاعم الاغلب

بالتأويل اولى نسخه

٣ كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم والاصل ان تقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدتين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكان وضعها على الاطلاق ولم يكن آه نسخه

٤ على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غره حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت نسخه

٥ قوله (وادعج) الدعج شدة سواد العين مع سعتها ٦ لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فضارب بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فعنى حسن ذو حسن لا فرق بينهما من جهة المعنى الا بشئ واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث وضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تشي آه نسخه

المجرور جاز بناء اسم المفعول مستندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وعدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو رمى عنها والرمى هو السهم (ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديدا ان الضرب الشديد مضروب (ثم اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول مالم يسم فاعله كؤدب الخدام اولا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضاف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمر واولا كقولنا الحسين رضى الله عنه قبيل الطف ٨ اخزى الله فأتليه * قوله (الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت) قوله (من فعل) اى مصدر (قوله لازم) يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين (قوله لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة (قوله على معنى الثبوت) اى الاستمرار والازوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعداته مشتق من لازم لمن قام به لكن ٩ على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرده نحو بل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضابق عند قصد النص على الحدوث ٣ والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولادليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولادليل في اللفظ على احد القيدتين ٣ فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوت فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه بعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعا ٤ * قوله (وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسين وصعب وشديد ونعمل عمل فعلها) صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجى في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسودوايض ٥ وادعج واهور على وزن افعال وانما علت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر ٦ لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل ومنه اعنى حسنا كذلك محل للحدث المشتق هو منه متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تشي آه نسخه

فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما معنى الامن حيث الحدوث في احدهما وضعها
والاطلاق في الآخر كاذ كرنا وقبل عملت لمشايتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى
وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث (ومن ثم لم يعمل افعال
التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ومادام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
ولم يقصدوا ان تثنيتها وجعها وتأنيثها كثنية اسم الفاعل وجعها وتأنيثه سواء لانه
لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لاتقول ٨ ابيضون وايضه كاتقول ضاربون
وضاربة مع عمل افعال فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة (فان قيل المشابهة التي ذكرتها
انت حاصلة في افعال التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة ٩ نحو طاولته
فطلته طولافانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني
من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة (قلت اول ما يقال
ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعال التفضيل ثم ان الذي
ورد منه ليس بمعنى افعال التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعال الى المفعول بنفسه
او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعدفكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا
اطول للقوم كاتقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد
ولا يتعدى افعال التفضيل الى مفعوله المعلوم الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب
المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى
اطول من القوم ذو طول او ذو غلبة بالطول بل معناه آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ
القوم بعدم مشاركتهم اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مبيانه
معناه لمعناه (وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة انما كانت تعمل لما يمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل
وليس لافعال التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه (فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته
(فالجواب مامر (قوله وتعمل عمل فعلها (يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة
لانها موضوعة على معنى الاطلاق ٢ واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه
لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها * قوله (وتقسيم مسائلها ان تكون
الصفة باللام ومجردة وممولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان منها متمنعان الحسن وجهه والحسن وجهه واختلف في حسن
وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحدا حسن وما فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه
فبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والافقها ضمير الموصوف فتؤنث
وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك (اعلم ان
الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما يقسمها

٧ تثنية الصفة المشبهة

نسخه

٨ ابيض ابيضان ابيضون

ايضه ايضتان ايضات

مع عملها عمل نس

٩ قوله (نحو طاولته)

يقال طاولني فلان فطلته

اي كنت اطول منه من

الطول والطول جميعا

٢ فكيف يشترط فيها

الزمان نسخه

بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب
العت والكلام ههنا في عملها لا في ارادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما
ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قيمة حاصرة صارت ستة
اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام الم معمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم الم معمول
في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر
لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة (وتفصيلها بالتبثيل حسن وجهه برفع الم معمول
ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع مجرد الصفة
عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه (اثنتان من هذه المسائل
الثاني عشرة متمعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وهكذا اذا كان الم معمول مضافا الى المضاف
الى الضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام اخيه وذلك لانها لم تقدر الاضافة
فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة
تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف
اليه الفاعل واستناره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه
ابن الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذا التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف (واما في المثني والجمع نحو الحسن
وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيويه لكن
على قبح كافي حسن وجهه على ما يحى من الخلاف (والثانية من المتمعين ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه
غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه
الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة
فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة
فلاقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتكرير المضاف اليه
ومسئلة منها يختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام المضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه (فسيويه وجميع البصريين يجوزونها ٢ على
قبح في ضرورة الشعر فقط (والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها
لاجل ٣ اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كافي
رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهورن التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير ٤ مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة (والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو
حذف التنوين (ومنعها ابن بابشاد مستدلا بنسج ٥ العنكبوت وهو انه اضافة الشيء

٢ مع قبح ويقولون انها
لا تحى الا في ضرورة
الشعر والكوفيون
لا يستقيمونها ويجوزونها
في السعة وجه استقباحها
ان اضافة الصفة الى
معمولها لاجل التخفيف
بخلاف نحو الحسن وجهه
بنصب وجهه فانه وان كان
فيه ضمير ان لكن الصفة
غير مضافة ليقيد التخفيف
فالحكمة يقتضي نسخها

٣ امتناع نسخها
٤ الاستقباح لاجل انه
لم يحذف الضمير في وجهه
مع انه حصل من الضمير
المستكن في الصفة ما يشترط
في الصفة المشتقة من عائد
الى الموصوف والذي آه
نسخه

٥ اى باوهن الجمع
واضعها

الى نفسه فان اراديه انه اضيف الحسن الى وجهه وهو هو في المعنى فذلك اتمامه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلمها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع اننا ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانت اضيفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحداً وعبد بطله وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك (وانشد سيدي به للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ * اقامت على ربيهما جارتا صفا * كيتا الاعالى جوتا مصطلاهما * وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعلى اذ هو جمع في معنى الشيء اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعلى وانما جمعا بما حوّلها كقوله ٦ روافف البيتك وتستطارا * فالالف في تستطارا راجع الى روافف لانه بمعنى راففتين فكانه قال جوتا مصطلي الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جوتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلي الاعالى ماتحت الاعالى وهو الموضع الذي اصابه النخاع اكثر فاصل البحر ايضاً واعلام كيت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيدي به (٧ ومن المسائل المذكورة مسألتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف ٨ وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المفعول فيهما ووجهه استحقاقهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة ٩ انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليرز في صورة المفعول فلا يستقيم الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان الاضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقيمة في المحضة ٢ وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر متمم كان القياس امتناع نصبه ايضا وكالم يجر حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوا وهما على قبح في السعة ايضا لظاهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة او لا غاية الظهور فيتين في الجور انه كان قبله منصوبا قال * انعتا اتي من نعاتها * ٣ كوم الذري ٤ وادقة سرانها * ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسألتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان ٦ كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير

٦ قوله (روافف) الرافعة اسفل الالية و طرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما واستطير الشيء اي طير ٧ وبقيت مسألتان اخريان من المسائل الثماني عشرة نسخة

٨ وهما اللتان اجتمع في كل منهما ضميران وهما نسخة ٩ مع كونه فاعلا للصفة انما كان ليرز نسخة ١٢ التي هي اصل غير نسخة ٣ الكوم جمع الكوما وهي الناقة العظيمة السنام وذري الشيء بالضم اعاليه وهي ايضا اعلى السنام ٤ قوله (وادقة) ودقت اليه دنوت منه واراد دنو سرانها من الارض لكونها حوامل قريبة من الموضع ٥ وهي منصوبة بوادقة والمراد السمين لانها متى سمئت خرجت اليك السمين سرانها ودنت اقليد ٦ لاجل اصلاتها نسخة

٧ يقال الماء تصيب من الجبل أى يندثر ٨ حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستناره فيها نسخة ٩ وهو حذف الضمير ولان ٢٠٩ فيهما نسخة ٢ ههنا انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيد ان نسخة

٣ صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا او حالا او نعتا نسخة ٤ يتصف بالحسن الحسن وجهه او كانت غير هانحو زيد ابيض الحية اى شبح وكثير الاخوان اى مقتولهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستجن ضميره في صفة سببه كما يستجن في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر القاطبة الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تبدل على صفة له في ذاته نحو زيد احرر ثوره لم يجز استنار ضمير ذى السبب فيها فيقع زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احرر غلاما منه

في معلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة (اما حسن انتصاب الممولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجهها على التمييز ليحصل له الحسن احوالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولاً ثم التفسير ثانياً كما مر في باب التمييز في نحو ٧ تصيب زيد عرقا فصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستناره في الصفة والمبالغة المعنوية (واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين ٨ احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا ٩ في الممول وفيهما معان تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه قائمة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كافي الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة ٢ قولك هند حسنة الوجه والزيد ان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولاتأثي هذه العلامات في الصفة الاوفها ضمائر مستترة الا في النكرة نحو قام رجل قاعدون غلمانة وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير ٣ المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفته في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه ٤ حسن بحسن وجهه اولاً نحو زيد غلبت الشفتين اى قبح فانام تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تبدل على صفة له في ذاته لم يجز استكسار الضمير فيها فيقع زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ٥ فيقع ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمير فيها ضمير نفسه اذ لم تبدل صفة سببه على صفة نفسه (فان قيل ليس تبدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفته في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا (قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لامن صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اى هو كريم قال ٦ الحزن بابا والعقور كلبا * فعليك العرة بما ذكرت (ومسئلة لا قبحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامتابقة الممول لاصله في التعريف اعنى وجهه (واربع مسائل قبحة فيما لا ينتهى الى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع الممول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة الممول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف ٦ وحذف الجار مع الجرور قليل قبح اى وجه منه والوجه منه (وقال ابو على الوجه ووجهه بد لان من الضمير المستجن في الصفة قاله في

في صفة سببه ضمير نفسه (١٤) قاله رؤبة اوله فذاك (ن) وخم لا يبالى السبا * يذم انسانا يلقى بابه دون الاضياف وكتبه عقور * وهما صفتان نصبتا بابا وكتبه باللام ولا اضافة كالحسن وجهها عني

قوله تعالى ﴿مفتحة لهم الابواب﴾ وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل
الاشتمال ٧ لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب (وقال الكوفيون اللام في الوجه
بدل من الضمير كافي قوله ﴿لحافى لحاف الضيف والبرد برده﴾ فالوجه باق على الفاعلية
كما كان في الاصل ٨ وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند
البصريين (ومثلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر
وهما الحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فليكون
النصب توطئة للجرو وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة
لا على التميز (وعند الكوفيين نصب ٩ المعرف في مثله على التميز لتجوزهم تعريف
الميز كما مر في باب ٩ (وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين
جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
وجهه فيهما وحسن وجهه بنصب وجهه كما مر (ومثلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه
الحسن وجهه بنصب المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثمانى عشرة مسألة (ولنا ان نعلل
استقبح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير
المسبب في صفة المسبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريهما على المسبب واستناهما
لصفته في نفسه فصارت بذلك صفة المسبب كصفة المسبب صار المسبب كالفضلة
وذلك لمحيته بعد الفاعل اى الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا
او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب ٣ لان المانع منها انما كان رفعه
كاذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح محيته في السبب ايضا ٤ لانه انما كان محتاجا
اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه السبب لانك لم تضره
فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاعنى الضمير في الصفة عن الضمير في
السبب فلواتى به فيه كان قبيحا وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذا
لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه ٥ وانضم هذا القبح في الحسن
وجهه بنجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعه (قوله
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعركة وعلى التميز في النكرة) هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والا ولى التفصيل (قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن)
قد ذكرنا ما عليه (قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها) لما كان معرفة الحسن والاحسن
والقبح عنده على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهتد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران
والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في ممولها فان كان في المعمول
فهو ظاهر ٢ لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع
ظاهرا فتؤنت لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجعله فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل
تؤنت لتأنيث الفاعل وتفرّد عند افراد الفاعل وتثنيته وجهه كاذكرنا في باب النعت
ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرّفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف ٣ بها او الى

٦ وحذف الضمير من
الصفة ليس بقوى كما مر
ولاسيما مع حذف ما يجره
معه اى وجه آه نسخة
٧ فيهما ضمير المبدل منه
نسخه
٨ وكون اللام بدلا من
الضمير فيما شرط نسخه
٩ المعرفين على التميز لانهم
يجوزون نسخه
٣ لان المانع من الاضافة
الى السبب انما كان رفعه
لما ذكرنا من انه كاضافة
الشي الى نفسه فلا استكن
ضمير ذى السبب نسخة
٤ لان الضمير في السبب انما
احتجج اليه ليتبين انه السبب
نسخه
٥ ثم نقول انضم القبح
المذكور نس
٢ لانه يكون باراز نسخه
٣ باللام او مضافا الى المضاف
اليه آه حكم مررت آه حكم
برجل حسن وجه الغلام
نسخه

المضاف اليه بالغاما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى
 الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المفعول المضاف الى المضمير حكم المضاف الى المضاف الى المضمير
 وهلم جرا ٤ نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابى غلامه
 وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله * رحيب ٥ قطاب
 الجيب منها * ورجل حسن وجهه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم
 المضاف الى المجرد عنهما بالغاما بلغ فحكم مررت نحو برجل حسن وجهه حكم برجل حسن
 وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لو زدت (قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
 الى آخره) يعنى باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المعتدى الى واحد فقط
 كضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المعتدى الى اثنين هو المعتدى الى واحد نحو زيد معطى
 غلامه درهم او من المعتدى الى ثلاثة هو المعتدى الى اثنين نحو زيد معطى اخوه عمرا كريما تقول
 فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب وفى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام
 ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما
 للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولهما الرفع
 جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعا ٧ كما مر فيجئ فى كل واحد منهما الثمانى عشرة
 مسألة ٨ وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان
 يحصل لصاحبهما المتقدم وصف بالنصب مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة
 المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم يجر المفعول ولا مضروب بملوك اخ
 ولا مشروب ماء الاخ ٩ هذا (واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ٣ ومعطى
 اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذف المفعول لم يجر نصب الفاعل وجره اتفاقا لثلاث
 يشبه بالمفعول ٤ بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها
 حتى يشبه المنصوب والجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس
 المنصوب او الجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى
 حسن الوجه ومنه غيره (وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو
 فلان شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل (قبل لا يعمل
 الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل فى ٥ السبب فقط وليس
 اطلاقهم هذا القول بوجه بلى تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها
 نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اعتمدت على حرف الاستفهام او التثنية نحو احسن
 الزيدان وما فيج الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم
 الجارية ولا احسن وجهها يجر الوجه او ولا احسن وجهها برفع وجهها فان وجهها
 وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة
 ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير ٦ الذى اضيف وجهه
 اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد احسن وجهه

- ٤ فحكم مررت آه حكم
 برجل حسن وجه غلامه
 ورجل حسن نسجه
 ٥ قوله (قطاب الجيب)
 القطاب مخرج الرأس من
 الجيب اى هى واسعة جيب
 الدرع يروى بتوئين رحيب
 وباضافته كما مر اليه الاشارة
 ٧ على ما تبين قبل نسجه
 ٨ كما فى الصفة سواء وانما
 يجوز استنار الضمير فيها
 منتقلا من معمولهما نس
 ٩ يجر ٢ المفعول اذا
 يحصل فى الاغلب بمثل هذا
 الموصوف المتقدم صفة نس
 ٢ نصب المفعول نسجه
 ٣ او ضارب عمرا غلامه
 ومعطى غلامه درهما نسجه
 ٤ فان له مفعولا نسجه
 ٥ السببى ان تعتمد على
 الاستفهام نسجه
 ٦ المضاف اليه وجهه راجع
 نسجه

جاريته فهو جل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لافيجحة ورجل قائم غلاماه
 لاقاعدين (ومن هذا الباب عند المبرد * جونا مصطلها * كما مر لان اصله جون
 مصطلهاى مصطلى الا على اى مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذى اضيف
 اليه اعلى واستتر فى جون فصار جونا وادخل اللام فى اعلى ليتعرف باللام كما كان متعرفا
 بالاضافة ثم اقام موضع الاعلى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعلى ههنا
 فى معنى الاعلىين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من
 وجهه كما حذف من اعاليهما * قوله (اسم التفضيل ما شئت من فعل لموصوف بزيادة على
 غيره وهو افعل) ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احتراز عن مثله بان قال ما شئت من
 فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى فى الفعل المشتق منه لا تنقص بنحو طائل اى زائد
 فى الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على
 افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه نحو خير وشر
 لكونهما فى الاصل اخيرا وشر فحققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على ٧ القياس
 * قوله (وشرطه ان يبنى من ثلاثى مجرد ليكن البناء وليس باون ولا عيب لان منهما
 افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد
 منه استخراجا وبياضا وعنى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اذروا اليوم واشغل
 واشهر) ٨ شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي
 متصرف قابل معناه للكثرة (وقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد
 والرجل فانه لم يثبت وقولهم احبك الشانين اى آكلهما من الحنك واول شاذ
 وكذا قولهم آبل من حنيفة ٩ الخاتم لم يستعمل منه فعل على ما قام سيويه (وقال الجوهري
 ابل يا بل بالة مثل شكس ٢ يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من
 القروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل (وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان
 وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
 الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل فى الحدث والحق انها دالة على
 الحدث ايضا كما سمى فى بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو كون منك منطلقا وهو
 اصير منك غنيا اى اشد انتقا الى الغنى (وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ٣ ما نبس
 بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لثلا يصير مستعملا فى الاثبات فان قيل لا انبس قلت ليس
 لانبس لنفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفى الفضل فى التكلم
 (وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس وليس (وقولنا
 قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب
 منها امس ولا اطلع ويصح ان يحتز به عن بعض العيوب الظاهرة كالغور والعنى
 (وقوله ثلاثى) احتراز عن الرباعى نحو دحرج (قوله مجرد) احتراز عن ثلاثى ذى
 زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها (قوله ليكن) اى لو لم يكن ثلاثيا بل

٧ الاصل نسخة

٨ شرطه نسخة

٩ الختم الجرة الخضراء

والحناتم سحاب سود لان

السواد صبر خضرة ٢ اى

صعب خلقه ٣ قوله (نحو

ما نبس بكلمة) ما نبس بكلمة

اى ما تكلم وما نبس ايضا

مثله

كان رباعيا نحو دحرج اولم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخرج واخرج لم يمكن بناء
افعل منه اما ان اردت بناء من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعال ثلاثي مزيد
فيه الهزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت
في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج خرج بحذف الهزة
لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من التشعبة وهذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا فاعل وانما اقتصروا عليه اختصارا (قوله ليس بلون ولا عيب) صفة ايضا لقوله ثلاثي
(وقوله لان منهما افعال لغيره) يعني انما لم يبين من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعال من غير
اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعال التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على
انه للتفضيل لم يعلم انه يعني ذو سواد او يعني الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعال
الصفة مقدم بناؤه على افعال التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع (وينبغي ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعال التفضيل نحو فلان ابعد من فلان ٤ واجعل
منه واحق ٥ وارعن واهوج واخرق والدواشكس واعبي واجم وانوك مع ان بعضها يجيء
منه افعال لغير التفضيل ايضا كاحق وحقاء وارعن ورعاء واهوج وهوجاء واخرق
وخرقاء واجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرأ ايضا تعليله بان منهما افعال لغيره (فالاولى
ان يقال لا يبنى افعال التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان
ان يأتي افعالها على افعال وافعال كايص واسودواجر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي
عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيها كاستعمالا
فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما
جلا على احول واعور ولم يجيء منه افعال ولا افعال كالخز ٦ والفقم والعرج والعمى
لم يبين منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى مجولة على القسمين
المذكورين في الامتناع (واجاز الكوفيون بناء افعال التفضيل من لفظي السواد
والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ٧ ابيض من اخت ٨ بني ابيض وقال ٩ لانت اسود
في معنى من الظلم ١٠ وهما عند البصريين شاذان (قوله فان قصد غيره) يعني قصد التفضيل
من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعال التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرابع والالوان
والعيوب الظاهرة بني افعال ٩ من فعل يصح بناء افعال منه في حسن او كثرة او غير ذلك على
حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعال منها فنصيب
على التمييز لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك (وعند سيبويه هو قياس من باب افعال مع كونه ذا زيادة
ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي
من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التفسير لانك تحذف منه الهزة وترده الى الثلاثي ثم يبنى

٤ اي احق قال قيس بن
الخطيم وكل الداء ملتبس
دواؤه ودواء النوك ليس له
دواء نظام

٥ قوله (وارعن) الرهونة
الحق والاسترخاء ورجل
ارعن وامرأة رعاء ورجل
اهوج اي طويل وبه تسرع
وحق والهوجاء الناقة التي
كان بها هوجا من سرعتها
الاخرق ضد الرقيق يقال
خرق يخرق خرقا النوك
بالضم الحق

٦ قوله (والفقم) الفقم
ان يتقدم الثنايا السفلى فلا
يقع على العليا

٧ اوله جارية في خدها
الفضفاض اي الواسعة
وروى في ذيلها اودرها
٨ قوله (بني ابيض) الاباضية
فرقة من الخوارج اصحاب
عبدالله بن ابيض التميمي
واباض اسم موضع

٩ التفضيل آه من حسن
نصفه

من افعال التفضيل فتخلف همزة التفضيل ٩ همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته
(ونقل عن المبرد والاختصاص جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثي المزد في كانه فعل
واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعال (قوله
وقياسه للفاعل) يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي
ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبة من سائر
المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل
والمفعول لكثير الاشتباه لا طرادا واما سائر الالفاظ المشتركة فاعتبر فيها الاشتباه لقلتها
لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولا ينكسر وانما قلنا في الاغلب احترازا
عن نحو ينجون ومهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انما كثر عربا عما
يطلب فيه من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في
المفعول ايضا على غير قياس نحو اعدوا شهر واليوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية
وملومية ومشغولية ومنه اعني في قول سيويه وهم بشانه اعني (قوله) ويستعمل على
احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معر فباللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصده الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس
ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة وبضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد
والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن
مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الان يعلم اعلم انه يلزم
استعمال افعال التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها
الا نادرا وانما يخل عن الجميع لان وضعه الاهم لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة
ذكر المفضل عليه ظاهرا ٣ ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام
الى معين مذكور قبل لفظا او حكما ٤ كذا كرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام
اشارة الى افعال المذكور معه المفضل عليه كما ٥ اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو افضل اي ذلك افضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعال التفضيل في موضع من المواضع الالهة لثلا يعرى عن
ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن الثلاثة خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم
المقصود الاهم من وضعه واذا علم المفضل جاز حذفه غالبا ان كان افعال خبرا كما يقال
لك انت اسن ام انا فجيبي بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء
بني لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا ادنيت الى ٦ الاسل
٧ الحرارة ٨ ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء واعز ٩ دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعال غير منصرفة فاستبشع

٩ همزة المحذوفة نسخة
٣ واذا تجرد عنهما لزمه اللام
لانها يشار بها نسخة

٤ وهي لام العهدية كما
ذكرنا قبل نسخة

٥ يجرى مثلا بينك وبين
مخاطبك ذكر طلب شخص

هو افضل من زيد ثم تقول
بعد ذلك زيد هو الافضل اي

ذلك الافضل اي افضل من
زيد فهو في قوة ذكر المفضل

عليه لاشارته الى افعال
المذكور معه المفضل عليه

فلا يجوز اذن ان يكون اللام
في افعال التفضيل في موضع

من المواضع نسخة
٦ الاسل شجر ويقال كل

شجر له شوك طويل فشوكه
اسل ويسمى الرماح اسلا

٧ الحرارة العطاش من حر
الرجل يحرقه حران من

الحرارة بالكسر وهو العطش
٨ وهو كثير فيجوز الاشياء

ان المضاف اليه محذوف
نسخة

٩ الدعامة عماد البيت

ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع
مجروره محذوف اى اكبر من كل شئ ويقال الحذف ٢ في غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل
في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد ٣ كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف
الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان كل
واحد منهما يعنى عن الاخر في افادة ذكر المفضل كاذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منهما
الاذا كان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ٥ ولست بالاكثر منهم حصى
٦ وانما العزة للكثير ٧ فويل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر
حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قریش افضل من عيسى عليه السلام فيقال محمد
عليه السلام الافضل من قریش اى ٤ افضل من عيسى من بين قریش ويجوز ان يحكم
بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ٨ ورثت مهلهلا ٩ والخير منه ١٠ زهيرا نعم ذكر
الذاخرينا ١١ ويجوز في البيتين على ما قبل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى
لست بالاكثر اكثر منهم حصى والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضلته الى
البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان
صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور
عن التفضيلية من مشاركته المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا
كما في قول على رضى الله عنه ١٢ لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان ١٣
لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقد رده على رضى الله
عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا ليس
صوم يوم من شعبان احب منه وقال ١٤ رضى الله عنه ١٥ اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم ١٦ اى
في اعتقادهم لافى نفس الامر فانه ليس فيهم خير (وابدلهم بى شر امنى) اى في اعتقادهم ايضا
والافلم يكن فيه ١٧ كرم الله وجهه شر ومثله قوله تعالى ١٨ اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا ١٩
كانهم لما اختاروا وموجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الجمار ٢٠ فكانت
قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل
الغرض التشريك بينهما فى شئ معلوم انقضاء عن الجمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر
وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بهما عن الشعر والقول (وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل
من المفضل وتجاوزة عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما في قولك بنت من
زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى ٢١ متجاوز وبيان بلا تفضيل فعنى قولك
انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز
ذلك لان من التفضيلية ٢٢ يتعلق بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت

٢ ان لم يكن خيرا لعضه
٣ وانما كان الحذف في
خبر المبتدأ اكثر منه في
الصفة والحال لان الخبر
اكثر حذفًا في كلامهم
منهما فكان حذف بعضه
ايضا اولى من حذف بعضهما
وانما لم يجتمع نسخته
٤ هو عليه السلام نسخته
٥ غلغل النساج الثوب
اذا ارق نسجه وخففه وسمى
امرا القيس بن ربيعة اخو
كليب بن وائل مهلهلا لانه
اول من ارق الشعر
٦ عليه السلام نسخته
٨ مع انه ليس للحمار شئ
من العلم المق ههنا لا تحقيقا
ولا تقديرا واما نحو قولهم
نسخته
٩ المتجاوز فاذا قلت انت
اكرم على من ان اضربك
فكانت قلت تبانت لفرط
كرمك على من ان اضربك
نسخته
٢ اعنى التى تدل على ان
صاحب افعل مفضل على
ما بقدها متعلقة بنسخته

زيدا فضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فن فيما نحن فيه كالتفضيلية
 الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين على رضي الله عنه ﴿ولهى بما تعدك من نزول
 البلاء بحسبك والنقص في قوتك اصدق واوفي من ان تكذبك او تغرك﴾ اي هي متجاوزة
 من فرط صدقها عن الكذب (ويجب ان يلي من التفضيلية افعال التفضيل لانهما من تمام معناه
 او يلي معموله قال ﴿فانارأينا العرض احوج ساعة﴾ الى الصون من ربط ٢ بمان مستهم
 وقد يفصل بينهما بلو وفعلا نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تقدم عليه في الشعر
 كقوله ﴿واستزل الزباء قسرا وهي من﴾ عقاب ٣ لوح الجوة اعلى ٤ انتهى ﴿ويلزم ذلك
 ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام
 اكرم انت (قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما هو الاكثر ان يقصده الزيادة على
 من اضيف اليه) وانما كان هذا اكثر لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر
 المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على من سواء من جملة ما اضيف
 اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء
 على نفسه (وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيدا فضل
 الناس لغرض التفصيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه
 لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة ٦ لان لفظ افعال
 يكفي في هذا ما ذكر المصنف بعينه بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة
 فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل (فقول لفظ ٧ افعال
 يدل على المضاف صاحبه باصل الفعل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
 دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في بالله الاضافة فليرجع اليه (وقوله بعد هذا في الشرح
 ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قدم في الكلام فيه في باب الحال على الكمال (قوله
 والثاني ان يقصد زيادة مطلقة) اي يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقا لاهل المضاف
 اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات
 نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
 فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو ٧ احدهم كقولك نبينا صلى الله تعالى
 عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
 جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
 اخوة يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سئلت عن غدة اخوة يوسف لم يجز ذلك
 غده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب عليه السلام وان
 تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواء وهو مختص ببغداد لانها
 منشؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة
 يجوز ان يدخل فيهم (قوله ويجوز في الاول افراد آه) يعني ٩ اول معنى المضاف
 اعلم ان الاصل في افعال التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية

٢ الرابطة الملاماذ كانت
 قطعة واحدة ولم يكن لفقين
 والجمع ربط ورباط والمسم
 البر المخطط

٣ قوله (عقاب لوح الجوة)
 العقاب طائر والوح بالضم
 الهواء بين السماء والارض
 والجوة ما بين السماء والارض
 ٤ انتهى مصدر ميمي من نماه
 فأتى اي رفعه فارفع ونصبه
 على التمييز

٤ انتهى انتسب

٥ الاعتراض نسخة

٦ وقرينة نسخة

٧ افضل آه باصل الفضل
 نسخة

٧ داخل فيهم نحو قولك نسخة

٨ لم يهده فيهم لانه قد خرج
 من جلتهم باضافتهم الى
 ضميره نسخة

٩ بالاول المعنى الاول للمضاف
 نسخة

لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا
فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحر والاسم كافعل في بدء النظر بمن
التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمفعول افعل وذلك ايضا قليل فما
دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجعا وتأنيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر
نحو زيد ٢ او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجع
وانث لكان كثنية الاسم وجعه وتأنيثه قبل كاله (فاذا اضفته وارتدت تفضيل صاحبه على
من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه
مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع المضاف
كثنتين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول
بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها
ولا فرق بينهما لفظا لانه في احداهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى
المصاحب لمن ٣ وجاز ايضا تثنيته وجعه وتأنيثه ثنويات لفظية من المانة من التصرف (وقال ابن
الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز
مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا ولا (واما اذا
قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام
لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجعا
وتأنيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشايبته لفظيا
ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المنصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يشجب
من شيء الا وهو مفضل فلهذا ينبغي ان يبين من اصل واحد كإيجي في افعل التعجب (واما
ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان
معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابه افعل التعجب الفعلي مشابهة
تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسم فلم
يتمتع من التصرف (واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة
التي هي من خواص الاسماء الى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير
لانه وان تجرد عنه لكنه لم تجرد عن المفضول ٤ الذي كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل
واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل
مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سمعا عند غيره وهو الاصح قال
٥ فجهتم يا آل زيد نفرا * الائم قوم اصغرا واكبرا * اى صغيرا وكبرا وقال الاخر
* ملوك عظام من ملوك ٦ الا عاجم * وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل
وقيل ومنه قوله تعالى ﴿ وهو اهن عليه ﴾ اذ ليس شيء عليه تعالى اهن من شيء وما
٧ كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي

٢ افضل من عمرو والزيد
ان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهند افضل
من دعد نسخة
٣ للمشابهة التي بينهما نسخة

٤ المصاحب لمن التفضيلية
نسخه
٥ قوله (فجهتم) فجهده الله
اى نجاه عن الخير فهو من
المقبوحين
٦ اعظم اى عظام نسخة
٧ ورد كذلك فزوم الافراد
والتذكير فيه اكثر نسخة

هو الاصل اى افعل التفضيل مع من (اما اول فذهب البصريين انه افعّل ثم اختلفوا على
ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول ٨ كدّدن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول
ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوّل من اوّل اى نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله
أول من آل اى يرجع لان كل شىء يرجع الى اوله فهو افعّل بمعنى المفعول كاشهر واحد فقلبت
في الوجهين الهمزة واوا قلبا شاذّا (وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى
موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه
كتصريف افعّل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلًا واما قولهم اولة و
اولتان فن كلام العوام وليس بصحيح (وانما لم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور
البصريين ٢ كالزم في نحو اواصل على مايجى في التصريف وعند من قال هو من وأل اصل
اولى وولى قلبت الواو همزة كافي اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كافي او من
ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون (عاد الولى) لانه حذف الاولى وحركت لام
التعريف بحركتها ٣ فزال اجتماع الهمزتين (فالول كاسبق معنى وتصريفه واستعماله لا تقول في
تصريفه الاول الاول لان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال
زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شىء مستعمل على القول
الصحيح لا بما استعمل منه فعل كاحسن ولا بما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذهى
انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ٤ ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك
اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار
مثل مررت برجل اسد اى جرى فلا جرم لم تعتبر وصفيته الامع ذكر الموصوف قبله ظاهر ان نحو
يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذهى دليل ٥ على ان افعّل ليس اسما صريحا كافعل
وايدع فان خلاصتهما معا لم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه اثنين مع الجر خلفاء وصفيته كامر
وذلك كقول على رضى الله عنه (احده او لا باديا) ويقال ما تركته اولا ولا اخرا ويجوز
حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤولا بطرف الزمان نحو قوله
* لعمر ك لا ادري واني لا وجل * على اينا تغزو المنية اول * اى اول اوقات غدوها
ويقال ما لقيته مذعام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض العرب
يقول مذعام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه
قبل مذعام قبل عامك (وفى تأويل اول بفتح اشكال لان اول الشىء اسبق اجزائه فعنى اول
عامك ٧ اسبق اجزائه اما من اليسالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى
يتقدم جميع اجزائه ٨ ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه
على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام
اى عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر
صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله

٨ ددن اللهو واللعب منه
٢ بخلاف واوو ورى فانه
جاء القلب للبناء على جمعها
وهو اول فانه لازم القلب
كافي او اصل جمع واصلة
وعند من قال هو افعّل من وأل
اصله وولى نسخة
نسخه

٣ فلم يجمع الهمزتان نسخة
٤ صاحب المشتق نسخة
٥ علامة وصفية افعّل
فان خلاصتهما معا ولم يكن
آه نسخة

٦ قوله (كافعل) الافعل
الرعدة والابعد الزغفران
وهما منصرفان فاذا سميت
بهما منعتهما في التعريف
دون التنكير ٧ اول اجزاء
عامك نسخة ٨ وايضا لو كان
حذف منه المضاف اليه وجب
ضمه نسخة

٩ قوله (يومانسراة كرام

الناس) السرو مخاء في
مرؤة يقال سري يسرو
وسري يسري اسرو فيهما
وسرويسر وسراوة اي
صار سريا وجهه سراوة وهو
جمع عزيز وهو ان يجمع
فعل على فعلة ٢ لانها غلبتا
على الشيتين المذكورين
فانحى عنهما معنى التفضيل
نسخه

٣ اي باسوة نسخة

٤ اي قول مصعب بن وثل
الرياحي ٥ ان افعل التفضيل
ضعف مشابهته للفعل معنى
ولاسم الفاعل ايضا نسخة
٥ اي قول العباس بن مرداس
وصدرة اكدوا حى للحقيقة
منهم وقوله فلم ار مثل الحى حيا
مصحبا ولا مثله يوم التقينا
فوارسا ٦ قوله (القوانسا)
القونس اعلى البيضة من
الحديد وايضا عظم نائى بين
اذنى الفرس ٧ لانه لم يصف
الى ما هو فاعل فى المعنى
كالحسن الوجه حتى يكون
النصب توطئة للجرو وتعدي
الى المفعول به الذى كان للفعل
قبل بناء افعل التفضيل باللام
نحو اضرب من زيد لعمرو
نسخه

٨ فيه كما بينا نسخة

٩ قوله (ان تدعم) دعيت
الشيء دعيا اذا جعلت له
دعامة

ولا ناعب الابين غرابها * وقوله تعالى ﴿ فاصدق واكن من الصالحين ﴾ فعلى هذا
يكون اول مجرورا المنصوبا وتقول اذا لم ترزيدا يوما قبل امس مارأيت مداول من امس فان
لم تره مذيومين قبل امس قلت مارأيت مداول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك (واما آخر فقد
انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كاذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لامع من ولا مع
الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق
ما هو له مذكرا او تأنيذا وافرادا وتثنية وجمعا (وقد مجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا
كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال * فى سعى دنيا طالما قدمت *
وقال * وان دهوت الى جللى ومكرمة * ٩ يوماسراة كرام الناس فادعينا * وانما جاز ذلك
٢ لانحاء معنى التفضيل منهما (واما حسنى فى قوله تعالى ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾ فيمن
قرأ بالالف وسوى فى قوله * ولا يحزرون من حسن بسوى * ولا يحزرون من غلظ بلين *
٣ فليسا بتأنيث احسن واسوأ بل مصدر ان كالرجعى والبشرى * قوله (ولا يعمل
فى مظهر الا اذا كان لشيء وهو فى المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره
منفيا نحو مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو
رفعوا لفصلوا بينه وبين معجوله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل
من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل
قوله ٤ * مررت على وادى السباع ولارى * كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل
به ركب اتوه تأية * واخوف الاماوى الله ساريا * اعلم ٥ ان مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم
الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يوس عن ناس من العرب
رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمه وليس ذلك بمشهور و برفع المضمرة المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل (واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد
بعده ما يوهى ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى ﴿ هو اعلم من يضل
عن سبيله ﴾ اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله * واضرب منا بالسيف
٦ القوانسا * ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه اما ٧ لانه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة
للإضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجئ
وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا (ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان
للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل ٨ واذا جاز لك ٩ ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا
تعديا الى المفعول نحو ضربني لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قولهما وجب عليك
ذلك فى الافضل لضعفه (وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى

اليه افعال المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به ٢ وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان
افعالها بما ٣ زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به ٤ وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل
بذلك الحرف ايضا نحو انا امرت منك بزيد وارمى منك بالنشاب (ويتعدى الى اول مفعولى
باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ٥ ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمر والثياب واعلم
منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر
مقتاتلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك ائت في العراق في بغداد
او في رمضان في الخامس ٦ بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشبهة الجزئية فان
اختلف معناه الحرفين نحو مررت بزيد بهمر واى مع عمرو او لفظاهما نحو سرت من البصرة
الى الكوفة جاز ٧ وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعال نصبه بنفسه للاضطرار
اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعال فيكون ٢ ثانى مفعولى افعال والفعل
مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمر واكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه
منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام امام مع اللام فلما
ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كالم (وقال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد
المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا
منطوق (قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيدا) وان كان
الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب او المبغض بالى نحو
هو احب الى واشهى الى وعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان
افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى ﴿وحبب اليكم الايمان﴾ وكره
اليكم الكفر ٨ وهذه كلها بمعنى المفعول كاحد واشهر واجن ٣ وقد مر انه غير قياسى
ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كاتقدم وهذا ٤ هو المفعول الحاصل لافعل
بصوغه على هذه الصيغة (وينصب افعال التفضيل الظرف لا كنفائه براية الفعل والحال
لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجهه لانه ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو ارقود خلا (قوله الا اذا كان لشيء الى آخره) وهذه
شروط رفع افعال التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فتعمل اذن الرفع قياسا مستمرا بلا ضعف (قوله لشيء)
هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته (قوله وهو) اى اقل (في المعنى لمسبب)
اى لتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب
واحسن في مثالنا من جهة المعنى لتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة
هو الكحل لا الرجل (قوله مفضل) صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا

٢ او اعرف او ادرى
او اجهل به نسخة

٣ يتعدى اليه بحرف جر نحو
نسخه

٤ ويجوز اللام ايضا نحو اعلم
منك لهذا او اجهل منك لكذا
٥ الثانى من البابين منصوبا
نسخه

٦ منه نسخة

٢ المفعول الثانى لافعل
محذوف او الفعل محذوف مع
المفعول الاول نسخة

٣ وليست بقياس على ما مرآه
٤ المفعول هو الذى حصل
نسخه

اعتبرت الاول اى صاحب افعلى وهو رجلا في مثالنا مفضل (قوله على نفسه) الضمير للسبب
 اى هو اذا اعتبرت ه الاول مفضل او اذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون
 مفضلا عليه (قوله منقيا) صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منقيا اى لم يكن ذلك المتعلق
 باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول
 مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد ٦ في مثل هذا المثال انه
 باعتبار الثانى فاضل وباعتبار اول ٧ مفضول فالكحل الذى في عين زيد يفضل الكحل الذى
 في عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة
 في سياق النفي ٧ فتكون عامة (ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاو باعتبار غيره بقوله مفضل
 وقد اتفق الحجة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه ٩ بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر
 قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول الضمير المرفوع في مفضل والثانى من قوله نفسه اى
 ملتبساً باعتبار الاول او مقترنا به كاتقول فضلت زيدا راكبا على عمرو رجلا ومعنى قوله
 باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعت حاله (قوله لانه
 بمعنى حسن) قال المصنف انما لم يعمل افعلا لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل
 ذلك الفعل كما كان لاسم المفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
 حسن اذا لمعنى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد ٢ فعمل
 افعلا لانه في هذا المكان فعلا بمعناه (قلت هذه العلة التى اوردتها تطرد في جميع افعال التفضيل
 فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابو اى
 حسن ابو ا اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل
 في عينه مثل حسنه في عين زيد (قوله مع انهم لو رفعوا الى آخره) هذا تعليل سيويه وهو ان افعلا
 انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه
 بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كفى قولك مررت برجل احسن منه ابو ا رفع احسن والجملة
 صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين
 العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو
 زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل
 لا الذى لا يتعلق به بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا واحسن خبره فله به تعلق
 من هذا الوجه (وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول
 عندهما الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب) فان قلت ٣ قدم منه على الكحل حتى لا يلزم
 الفصل بين العامل والمعمول عند سيويه باجنبي (قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
 المذكور ٤ وتعليل سيويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن
 في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ه ذلك في المثبت والسماع لم
 لم يثبت الا في المنفى ٦ ولا منع ان يعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه

٥ غير ذلك الاول وذلك
 الغير في نسخة
 ٦ ههنا انه باعتبار غير الاول
 كزيد في مثالنا فاضل نسخة
 ٧ وهو جميع الرجال نسخة
 ٨ يفيد العموم في الظ نسخة
 ٩ بحر في جر متفقين لفظا
 ومعنى فلا يقل مررت بزيد
 بعمر وبلا حرف عطف قلت
 قوله آه نسخة
 ٢ قلت انما قال حسنا مثل
 حسنه ولم يقل اكثر من
 حسنه لان الظ في مثل هذا
 المثال من حيث المعنى كاتقدم
 نفي المثلية عن الاول فيلزم
 اذا لم يكن مثل شئ فبالاولى
 ان لا يكون افضل منه هذا هو
 المراد وان كان في اللفظ نفي عن
 الاول الافضلية لا المساواة
 وهذه العلة التى علل بها تطرد
 نسخة
 ٣ فقدم آه حتى لا يلزم هذا
 المحذور نسخة
 ٤ ولا يجوز وهذا التعليل
 يطرد لو كان نسخة
 ٥ كونه مثبتا نسخة
 ٦ ومنه قوله عليه السلام
 ولا احد احب اليه المدح
 من الله من البخارى

٧ او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل نسخة ٨ فيها هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر غير هذا الظاهر اى ما رأيت كعين زيد ما رأيت احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رأيت كعين زيد اى فى جنس الكحل فيها فلو نصبت احسن بهذا الفعل لكان المعنى ما ابصرت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها وهذا خلف من القولين لانه لا يكون مثل الشئ فى الوصف ٢٢٢ متصفا بالزيادة عليه فى ذلك الوصف وانما استغثت نسخة

نحو قلما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (قوله ولك ان تقول الى آخره) يعنى انك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخلى على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله وان قدمت ذكر العين الى آخره) اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على الفعل التفضيل داخلا عليه آلة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ٧ وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر رفعت الفعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن ٨ فى هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان فى اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون فى المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة وانما استغثت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه ٢ لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد (قوله * كوادى السباع حين يظلم واديا * انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع والكاف اسمية ٣ ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ٤ ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل ٥ به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع (قوله ولا ارى) الواو اعتراضية ٦ (قوله حين يظلم)

٩ كعين زيد عينا احسن نسخة
٢ لانك اذا لم تر عينا كعين زيد فى حسن الكحل فيها فبالضرورة لا تكون رأيت خيرا منها فى حسن الكحل فيها ورازحمار الفعل الناصب لاحسن لقيام القرينة كقوله * ان تراها وان تأملت الاولها فى مفاق الرأس طيبا وقوله كوادى نسخة
٣ فهو كقوله والمؤمن العائذات الطير نسخة
٤ واقل فى الاوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن فى المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفته والتقدير ما رأيت كوادى السباع ما رأيت واديا اقل به ركب اتوه منهم نسخة
٥ الباء بمعنى فى والضمير للوادى
٦ اول الحال واقل به بالنصب صفة واديا فى اللفظ والسبب له فى المعنى وهو الركب فهو فاعل لاقل لوليه التثنية اى ولا ارى واديا اقل به ركب

اتوه ثنية بوادى السباع وضميره الى الوادى واتوه صفة ركب وثنية صفة المحذوف اى اتيانا تأيته اى (يظلم) مكثا ويجوز انتصابه على المصدر لان التثنية نوع من الاثنيان وقيل حال اى اتوه متلبين ما كثرين واخوف عطف على اقل او على ثنية ان جعلته حالا والاستثناء مفرغ اى فى كل وقت والاوقت وقاينه تعالى ساريا عيني

٧ فيه كالجواب فيما تقدم في
حد الاسم والمراد بالطرء
والعكس ههنا ما هو عند
اهل المنطق لا الذي عند
النحاة كاذكرنا في حد الاسم
نسخه
٨ قوله (الخناق) الخناق
بالكسر حبل يخنق به
٢ الذي كان متحركا لاجل
الساكنين نسخه
٣ وانما لم يدخلها الجزم لان
الاسم لاصلته في الاعراب
استوفى الحركات فارادوا
ان ينقصوا من الافعال
العربية لمشابهة الاسم
حركة للدلالة على فرعيها
فقصوها الحركة التي
لا تعملها وهي الكسر
اذهي ابعد منها بخلاف
الضم والفتح فانها
توجد ههنا في الفاعل
والمفعول فلما نقصت الجر
ولم يبق بعد الرفع والنصب
حركة اخرى بقيت الكلمة
على اصلها من السكون
فسمى ذلك السكون الجزم
ولولا كراهة الخروج
من اجزاء النحاة لحسن
ادعاء ان المضارع المسمى
بجزوما مبنى على السكون
لان عمل الجازم لم يظهر
٤ ولهذا لم تطلب العلة
لكل اسم او فعل او حرف
بنى على السكون وانما سمي آه
نسخه

يظلم) ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقي
الله مصدرية على حد المضاف اى وقت وقاية الله السارين وهو ظرف لاخوف وهو
معنى المفعول كاشهر واحد (وقوله تأية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اى
تجيبى يقال تأي اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كافي قولك زيد احسن منك
ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه وقل تأية ركب
اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع
كقوله عليه السلام ﴿ مامن ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة ﴾
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأية من وادى السباع
ثم قسم الاسماء والمجد لله رب العالمين ﴿ قوله (الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم والحق تاء
فعلت وتاء التأنيث الساكنة) قوله (في نفسه) يخرج الحرف (وقوله مقترن باحد
الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على
طرء حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض باباب الغبوق واسم
الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل
وماورد على عكس حد الاسم اعنى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض
بالمضارع والافعال غير المتصرفه كعسى وشبهه فهو وارد على طرء حد الفعل اى على
قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب ٧ عن الاعتراضات كما تقدم في حد الاسم (وانما
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التريب والتوقع في الماضى ومع
التقليل في المضارع (واما السين وسوف فمما هما سيبويه حرقا في التنفيس ومعناه تأخير الفعل
الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست ٨ الخناق اى وسعته وسوف
اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سووق وقيقال سى بقلب الواو ياء وقد
يحذف الواو ويسكن الفاء ٢ التى كان تحريكها الساكنين نحو سوف افعول وقل ان السين منقوص
من سوف دلالة بتقليل الحرف على تريب الفعل (وانما اختص بالفعل لكونهما موضوعين
للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى المستقبل (واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في
الاسماء ٣ لما ذكرنا انهم وقوا الاسماء لاصلتها في الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا
الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك
بشيء بدل الجر فبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجزاء النحاة لحسن
ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جاز ما لم يظهر
فيه لالفاظ ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الاخر ٤ ومن ثم لا تطلب العلة لبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا
لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا (ثم نقول ان نحو
لم يغز ولم ويرم ولم يخش مبنى كاعز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب

المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم
سكونه انه لا يستقال الحركة عليه لا البناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال ه محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة
بخلاف نحو يا شجبي ولافتي فانك اقيمت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه
(فان قيل لانسلم ان العامل انما يكون عاملا ٦ لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل
انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة
اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل قصه انما سمينا
الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم
او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على
عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما
وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع (قلنا ليس زوال الرفع
اثر للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد
على ما قيل ان علة العدم عدم ٧ العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثرا لزوال عامل
الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر
للجازم (قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للناسب ايضا فيلزم ان يكون الناسب
جازما (واقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ان يقال ان الناسب يزيل الرفع الى بدل
وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناسب جازما لان تعريفه باثره
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي
فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناسب في نحو لن يضربوا ولن يضربوا
وان تضرب جازما لازاته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهوان
ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت
بثبوت عامله وما نفع له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال
الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله
لم يرد الاعتراض المذكور (قوله ولحقوا ففعلت) يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز
(وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثاه وبمجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو
لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما
استثقل وان حذفت التثنية (قوله وتاء التأنيث الساكنة) لانها انما اسكنت للفرق بينها
وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل
الفعل * قوله (الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على القتح مع غير الضمير المرفوع
المحرك والواو) قوله ما دل على فعل دل حتى لا يتقصض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح
بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال (قوله قبل زمانك) اي قبل زمان ٣ تلفظك به لاعلى وجه
الحكاية وقولنا لاعلى وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد
بعد قد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به

٥ الحرف الذي هو محل
الاعراب بخلاف آه نسخة
٦ لما ذكرت بل انما يكن
عاملا لانه يغيرها عن حالة
الى اخرى نسخة
٧ علة الوجود نسخة
٧ فعلة عدم الزوال زوال
علة
٣ تلفظ المتلفظ به نسخة

لأنك حاك وزيد تلفظ به لاعوجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظ به ويخرج
عنه أيضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على
زمان قبل زمان تلفظ الحاكى به (واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو
الماضى نحو بعث واشترى والفرق بين بعث الانشائي وابيع ٣ المقصود به الحال ان
قولك ابيع لا بدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك
الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والافهوكذب فلهذا قيل ان الخبر
محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله
ولا دلالة لللفظ عليه واما بعث الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقتها بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجوده فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب ٤
وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها فاذا لم يكن هناك
خارج ٥ فكيف تكون المطابقة وعدمها * واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبى امداء نحو رحلك الله واما امرأ كقول على رضى الله تعالى عنه في النهج * اجزأ
امرؤ قرنه ٦ آسى اخاه بنفسه * وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلية مع قصد
القطع بوقوعها كقوله تعالى * ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار * وسبق الذين * والعلة
في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه
وينصرف اليه ايضا اذا كان منفي بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت
فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضى الباقي على معناه قال * والله لا عذت بهم بعدها سقر *
اى لا عذت بهم (وينقلب ايضا اليه بدخول ٧ ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول
ما النائية عن الظرف المضاف نحو ما ذرت شارق ومادامت السموات لتضمنها معنى ان اى
ان دامت قليلا او كثيرا وقدينى معها على المضى كقوله تعالى * وكنت عليهم شهيدا
مادامت فيهم * ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقامت ام
فعدت وبعد كلا وحيث لان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض
٨ اذ لا يحتمل الطلب والتفريع كما يحتمل في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ
او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله درهم لان
فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ (قوله مبنى على الفتح) اما بناؤه فعلى
الاصل ٢ لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلشابهته الاسم بوقوعه
موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابهة بالمشابهة التامة استحق
الاعراب وهو لما شابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة ٣ وايضا لوقوعه
موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لنقل الفعل لفظا ٤ اذ لا تجد
فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ٥ ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه
المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء

- ٣ اذا كان حالاً نسخته
٤ اذا الصدق بمعنى مطابقة
الخارج والكذب بمعنى عدم
نسخته
٥ فإين المطابقة وعدمها
وينصرف الى الاستقبال
نسخته
٦ قوله (آسى) اى ليكف
وليواس
٧ كالمجازاة غير لو واما كان
فقد سبق معها على المضى نحو
قوله تعالى ان كنت قلته
وينقلب ايضا بدخول ما النائية
آه نسخته ٨ اذا كان للطلب
لا لتقرير كايحتمل في قسم
الحرف وبكونه صلة نسخته
٢ لان موجب الاعراب كما
ذكرنا في قسم الاسماء تعاقب
المعاني المختلفة على لفظ واحد
واما الافعال فلكل معنى منها
لفظ معين وقدينى لهذا مزيد
بحث في المضارع وانما بنى على
الحركة لما شابهة الاسم بوقوعه
موقعه آه نسخته ٣ اذا اصل
الاعراب ان يكون بالحركة
واصل البناء ان يكون
بالسكون وايضا آه نسخته
٤ وذلك انك لا تجد نسخته
٥ ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز
الاسماء ومعنى آه نسخته

الكلمة لان الضمير المتصل ٦ هو كالجزم بما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا
 وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاة ولهذا قالوا اصل ٧ هـ دب
 ٨ وعلبط هـ دابد وعلابط (قوله الضمير المرفوع) احتراز عن المنصوب نحو ضربك
 وضربنا فانه لا يسكن (قوله المتحرك) احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن
 معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو * قوله
 (المضارع ما شبه الاسم باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالحمزة
 للشكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا والمؤنث والمؤنث غيبة والياء للغائب
 غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا
 لم يتصل به نون تأ كيد ولا نون جمع مؤنث (قوله ما شبه الاسم) اي الفعل الذي اشبه
 الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة
 في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
 رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت
 الرضاع (قوله باحد حروف تأيت) ليس بيانا لوجه المضارعة ٩ بل ببيانها هو قوله لوقوعه
 مشتركا وتخصيصه بالسين والياء ههنا للنسبية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع
 تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا
 كاذكرنا فالباء فيه كافي قولك يزيد صرت كقارون في الثروة (قوله باحد حروف تأيت)
 يخرج الماضي (قوله لوقوعه مشتركا) بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما
 مشابهته لاسم الفاعل خاصة في الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله
 كما تقدم (قوله لوقوعه مشتركا) اي هو حقيقة في الحال والاستقبال (وقال بعضهم هو
 حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى
 الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب
 ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفا
 الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين
 الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا ٣ والحال عند النحاة غير الآن المختلف في
 كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد
 المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلته ماض
 وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآت الكثرة المتتالية واقعة في الحال
 (وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان
 زيدا خارج ولا يقال ان زيدا خرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان
 تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما شبه
 الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا في الدار فليقام الظرف
 مقام حاصل كما يجيء في باب ان (وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع

٦ له اتصال بعامله
 ٧ قوله (هـ دب) الهد بد البين
 الخا رجدا
 ٨ قوله (وعلبط) العلبط
 والعلاط الضم وايضا
 القطيع من الغنم

٩ لان بيانها يجيء بعدوه
 نسفه

٣ وليس بشئ لان الحال نسفه

مخصصة له بالخال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهها الآخر للمشابهة بل
 كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان يزيدها لسوف يخرج التناقض والبصريون يجوزون
 ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكد فقط كما كانت تقيد لما دخلت على المبتدأ (قوله
 لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين) يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد
 بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحية الحال والاستقبال ثم يختص باحدهما
 بالسين (وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني
 المختلفة عليه كافي الاسم وقال الكوفيون اعرب الفعل المضارع بالاصالة للمشابهة وذلك
 لانه قد توارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى
 اعرابه لبيان ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع بعلانيته وذلك نحو قولك لا تضرب
 رفعه مختص لكونه لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونه للنهي ونحو قولك لا تأكل
 السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف ٦ وجزمه على كونها
 للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفع على
 كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي
 او لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس
 فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الاعراب
 في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع المتبسة
 في الاسم او في الفعل اكثر من غير المتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم
 الذي ثبت علمته في الاقل كحذفهم الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعدو كذا حذفوا الهمزة
 في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم (قوله فالهمزة للتكلم مفردا) تبين لمعاني حروف المضارعة
 ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والافق اول اكرمت ايضا همزة وليست للتكلم
 لبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا (فالهمزة للتكلم
 وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للتكلم مع غيره سواء كانا مذكرا او مؤنثين
 او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث ٨ ويقول الواحد المعظم ايضا فاعل
 وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يحى للواحد الغائب والمخاطب
 المعظمين فعلموا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين (والناء
 للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مؤنثا او مجموعا والمؤنث الغائب
 والمؤنثين ايضا) والياء للغائب غيرهما اي غير ٢ المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة
 لواحد المذكور ومشاء ومجموعه وجمع المؤنث (قوله وحرف المضارعة مضموم
 في الرباعي) سواء كان حروفه اصلية كيد حرج اوفيه زائد كيكرم واصله يا كرم
 ويقطع ويقاقل واصل الافعال ثلاثي ورباعي قحت حروف المضارعة في الثلاثي
 لان الفتح خلفه هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى اولان الرباعي اقل فاحتمل

٦١ عن العطف الى نصب

٨ وقول الواحد المعظم
 كقوله تعالى نحن نقص مجاز
 نسخه

٢ للذكر واحدا او مؤنثا
 ومجموعا
 نسخه

٣ قوله (واما اوراق) اوراق

يهرق اوراقا فهو مهريق

والشيء مهراق ومهراق

ايضا بالهريك

٤ علة اعرابه والخلاف فيه

نسخه

٥ فلم يعرب نسخة

٦ ان لم يعربوا على ما قبل

نسخه

٧ فان قيل فلم يبين الاسم مع

التنوين فانه مترج به امتزاج

الفعل بنوني التأكيدي قلت ان

التنوين علامة ممكنية الاسم

اي انه لا يشابه الحرف ولا

الفعل وانه باق على اصله

فبناؤه مع التنوين مضاد

لمقتضى التنوين فلم يعدو

التنوين لكونه عارضا غير

لازم مخرجا لما قبلها عن ان

يكون اخر الكلمة فاجازوا

دوران الاعراب عليه وان

كان في الظاهر آخرها ولم

يعربوا عليها كما على تاء

التأنيث لانه دليل تمام الكلمة

التي قبلها كما عرفت في اول

الكتاب والاعراب يكون

على آخر الاسم كما مر لا على

حرف آخر بعد تمامه نسخة

٨ لان الحرف اذا اتصل

بالمعرب وامتزجا لم يبين

المعرب كياء النسبة وتاء

التأنيث والفاء لكن آه نسخة

الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستقل عليها وكسر

حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسورا العين كما يجيء

في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل

حروفه حل عليه الرباعي المزيد فيه كفاعل ويفعل ويبقى غير الرباعي على اصل الفتح لخفته ٣

واما اوراق يهرق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف

انشاء الله تعالى (قوله ولا يعرب من الفعل غيره) قد تقدم ٤ علته (قوله اذا لم يتصل به نون

التأكيدي * اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التأكيدي فقال جمهورهم انه مبني لتركبه

مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط وامان النون غرغ ولا حظه

في الاعراب فبقى الجزآن مبنيين (فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب

الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركها وهلا اعراب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعراب

الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها (قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه

فروع اعراب الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح

جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وعلى هذا مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل

ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا

على مذهب الكوفيين هذا مع ان العرب داعيا اخر الى ٦ ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا

الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل

النون المؤكدة بالحركة المجتنب للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث

ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ٧ ولما كان اصل الاسم

الاعراب لم ينوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج

قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على

التنوين كما اعراب على تاء التأنيث (وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على

اعرابه ٨ كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتنب قبل

اعراب الكلمة لاجل الفرق ٩ صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف

(وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضر بان او الواو

نحو هل يضر بون او الياء نحو هل تضرين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما

والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فحوى يضر بن وتضر بن كيتخشون وتخشين

فالمسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق

(فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضر بان

ويضر بون وتضرين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف

٩ على ما تقدم قدر الاعراب آه على المذهب الصحيح نسخة

(التي)

٢ لمشابهة النون آء والمشابهة
نسخه

٣ اذا شابه الفعل الفعل
نسخه

٤ رفعا نسخة

٥ المشتمل على الضمير نسخة

٦ المستتر نسخة

٧ يعنى بذلك الضمير البارز
نسخه

٨ وايضا للمشابهة المضارع
اسم الفاعل زيد النون
بعد الفه وواو وياؤه ليكون
على صورة اسم الفاعل وان
كان بين نونيهما فرق وهو ان
نون الاسم كالتنوين ونون
الفعل علامة الرفع وكذا
بين الفيهما وواو يهما
ويائهما وذلك ان الالف
والواو والياء في الاسم
علامة التنبيه والجمع
بالانفاق وليست بضمائر
وهي في الفعل ضمائر على
الاصح كما تقدم في باب
الضمير وانما جاز آء نسخه

التي هي ضمائر (قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدرك الاعراب عند هؤلاء على نون
التأكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث ٢ لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين
لا عليها ولتشابههما قلب الفاء في نحو ﴿ لنسفعا ﴾ (قوله ولانون جمع) اختلف فيه
ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للمخافة قال سيديوه ان يضرين شابه يضرين يعني انه
لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات جلا على يضرين جاز بناؤه ايضا جلا
عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجهم عن اصله من البناء فالاولى ٣ في الفعل
المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناءه وهو الزامهم لمحل
الاعراب الاسكان لمشابهة نحو يضرين (وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء
مقدر الاعراب لانزاهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
التنوين ﴿ قوله ﴾ واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضممة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضممة تقدير
والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضممة والفتحة تقدير والحذف (قوله اعرابه
رفع ونصب وجزم) قدمضى علة اختصاصه بالجزم (قوله فالصحيح المجرد الى آخره)
(تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف
في انواع الاسماء فتحا نحو تبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديرى في كل واحد من
تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين ههناك التقديرى ولم بين اللفظي
لعدم انحصاره (قوله فالصحيح) احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس
بالضممة ٤ لفظا والسكون جزما (قوله المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن ٥ المتلبس
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثني والجمع
والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احتراز عن هذه الامثلة
الخمسة لانها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يحىء
وانما قيد الضمير البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل
بالضمير ٦ المستكن نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب
بالضممة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد
عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضممة
والفتحة والسكون (قوله والمتصل به ذلك) ٧ اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز
المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينصب ويجزم
بحذفها وانما اعراب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضممة لتناسب
الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه
ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكسرة فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة
لواو ٨ وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو
يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لما منع

٤ وخاصة اذا كان ذلك الحرف نسخة ٣ لان الفعل مبنى معهما فلا يكون في المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب ٢٣٠ مقدر نسخة ٤ اذا قلت على القلب يسلو

قيضت هو اجس لاتفك
تغريه بالوجد

٥ فعوضني منها غناي ولم
تكن تساوى عيرى عير
خس دراهم

٦ قد كاد يذهب بالدينا
ولذتها موالى ككبش
العوس صحاح

٧ قالت لارثى لها من
كلالة ولا من حفي حتى تلاقى
محمد

٨ قوله (الفرق) الفرق
يكسر الراء المكان المستوى
يقال قاع فرق

٩ واما في الاسم كقوله
تعالى وبعولتهن احق
بردهن في قراءة مسلم بن
محارب

٢ قوله (غير مستحقب)
احتقبه واستحقبه بمعنى اى
احتمله ومنه قيل احتقب
فلان الاثم كأنه جمعه
واحتقبه من خلفه

٣ اى محتمل اثما والواغل
في الشراب كالوارش في
الطعام وهو من يدخل القوم
في شربهم فيشرب معهم
من غير ان يدعى اليه
٣ فيقدر الجزم كما في قراءة

مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بهما (وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كـ الجزء وخاصة اذا كان على حرف ٢ ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لالى بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم (وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التأكيد اما ٣ عند من قال الفعل معها مبنى فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدر كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ ﴿اتعداني﴾ وفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لالاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ﴿ابيت اسرى وتبتي تدلكني﴾ جلدك بالعنبر والمسك الذكى ﴿قوله والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا﴾ استغفلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستقل الفتحة بعدهما خلفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو ٤ والياء ٥ كما يظهر في الاسم جر الياء ورفضها ٦ قال ﴿كجوارى يلعبن في الصحراء﴾ ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء ٧ نحو قوله ﴿ابى الله ان اسمو بام ولا ب﴾ وكذا في الاسم قال ﴿كان ايديهم بالقاع﴾ الفرق ٨ ايدى جوار يتعاطين الورق ﴿وقد يقدر ايضا في السعة كثيرا كقولهم في المثل ﴿اعط القوس بارابها﴾ وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال ﴿فاليوم اشرب ٢ غير مستحقب﴾ انما من الله ولا واغل ﴿وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة ٣ قال ﴿ولا ترضاها ٤ ولا تملق﴾ وقال ﴿الم يأتيك والانباء تنى﴾ فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله ﴿من حيث ماسلكوا ادنوا

قبل انه من يتق ويصبر باثبات الياء ٤ ترصيته ارضيته بعد جهده ٥ قوله الم يأتيك (فانظور)
اخره بما لاقت لبون بنى زياد الياء زائدة وما لاقت فاعل يأتيك

٦ الذفرى الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٧ قوله (جسرة) الجسر بالفتح العظيم من الابل وغيرها والاثني جسرة
٨ فى رفع المضارع ايماء اليه ولعل ٢٣١ هذا من الفراء ليس بهذا من نسخة ٢ لان الصلة لا تكون الاجلة نسخة

٣ لان حرف التنفيس من
خواص الافعال ونحو كاد
نسخه

٤ قوله (بان اصله) وفي بعض
النسخ ان اصله الاسم كذا
نسخه

٥ فابت الى فهم وما كدت
آيا وكما مثلها فارقتها وهى
تصغر * قوله ابت اى
رجعت وقهم قبيلة وضمير
مثلها للخطبة وتصغر من
الصفير يريد ان تلك الخطبة
تصغر تعجبا منى اقليد

٦ وجب العدول عن هذا
الاصل كما يحى فى باب
افعال المقاربة نسخة

٧ الزيادة فالحال على هذا
الظاوى نسخة

٨ كما ذكرنا نحو ان زيدا
ليقوم نسخة

٨ بصير متعينا للحالية
نسخه

٩ واما اختصاص ليس بالحال
فسيجى الكلام عليه نسخة

٢ الاطلاع على ضعفه
او قوته صار القسم ونون
التأكيد الدالان على
المبالغة منصرفين الى غير
الموجود الاولى بالتأكيد

فانظور * وقوله ينباع من ذفرى ٦ غضوب ٧ جسرة * وور بما جاء نحولم يأتى فى السعة *
قوله (ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع
هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء ٨ كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا
حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع
الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب اى ضارب او مجرور او منصوب
نحو مرت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب (وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
يكون اذن كالاسم فأعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع (وتلك الاعتراضات
مثل انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب ٢ وفى نحو
سيقوم وسوف يقوم ٣ وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان) ويمكن الجواب
عن نحو الذى يضرب ونحو يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيما وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ٤ بان
اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله * ٥ وما كدت آيا * وانما ٦ عدل عن ذلك
الاصل لما يجى فى بابه (وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت فى اول
الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا
الرفع بل حدث مع حدوث ٧ الحروف فالحال عليها اولى من حالته على المعنوى الخفى
كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
بجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المتفصل (ويتعين المضارع للحالية بالآن وانما وما فى
معناها من الظروف الدالة على الحال وبلاد الابتداء عند الكوفيين ٨ كما مر) وقال بعضهم
٨ يتعين لها بغيره بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم
وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد (وقال ابو على ان لطلق النفي ومالنى الحال وقدمضى
الكلام على ما فى بابها ٩ وسيجى الكلام على ليس فى بابه (ويتخلص للاستقبال بظرف
مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب
الفعل وذلك فى الامر والتهى والدعاء والتخفيض والتنى والترجى والاشفاق لان
طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولاك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى
التأكيد ولان القسم اذا الثلاثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا يضرب على
ضعف ولا يضربن واما الحاصل فى الحال فانه وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان تخبر
المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتأكد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
فى الاغلب ٢ ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكده (واذا كان جواب القسم بما ٣ فهو

اى الاستقبال اذا دخلا على المضارع واما اذا كان جواب القسم بما فهو محتمل للحال لان ما فى الحالية ظاهرة كما مضى فى بابها
وينصرف المضارع الى المستقبل نسخة ٣ قوله (فهو للحال) اى المضارع

٤ قوله (وينصرف الى المضارع هـ وانما كان الشرط مستقبلا لان ان وهى ام ادوات الشرط غير لومو ضوعة للشرط في المستقبل كما مر في الظروف المبينة ويجب نسخه
٦ المالكى نسخه
٧ وقد تكون بمعنى ان للمستقبل كايحي وباذ نسخه

للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها (٤) وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى (ودوالو تدهن) وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي هـ ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه (ويتخلص ايضا بحرف التنفيس) قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا (وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعيد لقوله تعالى ﴿ ولا اقول لكم عندى خزان الله ﴾ الآية ونحوه كثير (وينصرف المضارع الى المضى بـ ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول الاول لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم (وينصرف ايضا الى المضى بلوغا ٧ و باذ وربما فانهما موضوعان للماضى * قوله (ويلتصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا م كى ولا م الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها في المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) ذكر النوصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمر اثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى الى آخره (قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة * اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندى انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم (وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا والطمع او اخشى او احاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذى يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله * وددت وما تعنى الواددة اننى * بما في ضمير الحاجبية عالم * وفي نهج البلاغة * وددت ان اخي فلانا كان حاضرا * وكذا ٢ في تعليل المصنف النع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالتضاد قال لان التمنى يدل على توقف القيام وان تدل على ثبوت خبره وتحققه وذلك لاننا لنسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم واناشك في انه قائم لو كان بين معنى التمنى ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجزيت انك قائم (رجعا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع بجزورة الموضع كالشددة لا تقول عجبت من ان استخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيين والتيقن

٣ نظر منه

والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والتداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان
يكون ظنا غائبا متأخرا ٣ العلم فلا تقول اعجبني ان استخرج ولا ودوت ان استخرج اورجوت ان
استخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية ٤
لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريدهما الفرق بينهما فالزم قبل الخففة فعل التحقيق
او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤداه في اول الامر انها مخففة لان
التحقيق بان الخففة التي فادتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجرى بعد فعل التحقيق الصرف ان
المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فبجى المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا
بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت الخففة على الاسمية كقوله ٥ ان هالك
كل من يخفى وينتعل ٦ او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ﴿ان اذا سمعتم﴾ وان لو استقاموا ﴿
لم يحتاجوا الى فرق اخر اذا المصدرية تلزم الفعلية المؤلدة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على
الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
تعالى ﴿ام لم ينبا﴾ اى لم يعلم الى قوله ﴿وان ليس للانسان﴾ وقوله ﴿اولم ينظروا﴾ اى
يتفكروا الى قوله ﴿وان عسى ان يكون قدامنا اجلهم﴾ لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر
لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفه لانها تكون مع الفعل بعدها
بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل
الخففة من الفعل اما بالسين نحو ﴿علم ان سيكون﴾ او سوف يكون او قد نحو ﴿ليعلم
ان قد ابلغوا﴾ او بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما يقوم
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل بتأويل المصدر معنى ٦ فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا
لا يفصل بين لو وكى المصدريتين والفعل كما بجى بلى قد يفصل لابين المصدرية والفعل
لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت
بلامال (فاذا اتفق وقوع لا بعد الخففة فان كانت الخففة بعد فعل العلم لم تلبيس بالمصدرية
لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان
مخففة ومصدرية كافي قوله تعالى ﴿وحسبوا ان لا تكون قنصة﴾ قرئ بالرفع
والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن قالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا
الموضع (ويسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان الخففة حروف التعويض لانها
كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم
فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف او الرجاء ويقوى حتى يلحق
بالتيقن فيقع بعدهما ايضا الخففة كقوله ﴿فلا تدعني بالقلاة فاني﴾ اخاف اذا ماتت
ان لا ادوقها ﴿جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اى ظنت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل

٣ اى مقاربا منه

متاخا نسخته

٤ اللازمة للفعل التي يكون

في الماضي لجرى المصدرية

وفي المضارع مصدرية

ناصبية مخصصة للاستقبال اما

لفظا آه نسخته

٥ اوله وقد غدت الى الخا

نوت تتبعني شاو مثل شلول

شلل شول في فتية كسيوف

الهند قد علموا ان هالك آه

شاو من الشئ ورجل مثل

وشلول كصبور وعنف

وصردو بلبل وقد خفيف

في الحاجة سريع حسن

الصحة طيب النفس وفي

الصباح الشلل والشول

بمعنى وهو الخفيف في العمل

والخدمة وعامله في المضارع

لفظا فلا يفصل بينهما وبين

الفعل نسخته

٧ قوله (ان ثمر الله) ثمر
الله ماله اي كثره والتأثيل
التأصيل يقل مجده مؤثلا ومال
مؤثلا والتأويل اتخاذ اصل
المال ٨ يقال سد الله مفاقره اي
اغنام وسد وجوه فقره ٩ او
فعل غير هانئ

علم غير مؤول فيحوز ان يكون قوله فلما رأى ان ثمر الله ماله * واثل موجودا وسد مفاقره
من هذا ويحوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغادزة علمت ان تخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ (فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كحسبت وطمعت
ورجوت وارتدت ٩ او بعد غيره من الافعال كقوله تعالى (او لم يكن لهم اية ان يعلمه) * وعجبت ان
قت * وما كان جواب قوله (الا ان قالوا) * او لا بعد فعل كقوله تعالى (لو ان كتب الله عليهم
الجلاء) * وان تقوم خير من ان تقع وقد يحى المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله * ان تقرا
آن على اسماء ويحكمها * منى السلام وان لا تشعرا احدا * وفي حرف مجاهد * لمن اراد ان يتم *
وذلك اما المحمل على المخففة او المحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها
غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخله على غير الفعل نحو ظننت
ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخله على الفعل احتملت المخففة والمصدرية (قوله والتي
بعد العلم مخففة لا غير) وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مروى واوحى ونادى فان فيها معنى
اعلم وقال معافى قول ان وليها فعل غير متصرف كناديت ان ليس عندنا شيء * فهي مفسرة او مخففة
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة
ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى (نودى ان يورك من في النار) * بمعنى اي
يورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان يورك بمعنى الدماء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته
ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مافية معنى الطلب اجمعا
فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يحى في الحروف المشبهة بالفعل (واجاز
سينويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام
(وقال ابو علي في قوله تعالى * ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله * يحوز
ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي
هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديت ان يازيد قم لان الفصل بالنداء
كلافصل وكان الفعل ولي ان (واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ٣
مصدر للاجاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا لنفي ولا يحوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جازكون لا لنفي او للنهي فيرتفع
الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا يفعل ٣ ولا يحوز
ان تكون لانها فينجزم الفعل الا عند ابن علي كما تقدم (فان وليت ما فيه معنى القول
ووليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل
فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى (وناديت ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا) * لان

٣ واوحى اليك بان لا تفعل

الفصل بالنداء كلافصل (وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديت ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل) وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل اوحى الى ﴾ الى قوله (وان لو استقاموا ﴾ واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة (وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم ان صدوكم ﴾ ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد (ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها ٤ كما تقدم في باب الموصولات واجاز القراء ذلك مستشهدا بقوله ﴿ كان جزاى بالعصا ان اجلدا ﴾ وقوله ﴿ وشفاء غيك خابرا ان تسألى ﴾ وهما نادران او نقول ٥ لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق بالجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسألين مقدرا (قوله ولن معناها في المستقبل هي تنفي المستقبل) نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم (قال القراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما ومما في الاخر وقال الخليل اصل لن لان قال ﴿ يرتجى المرء ما لان يلاقى ﴾ وتعرض دون اقربه الخطوب ﴿ اى لن يلاقى ﴾ وقال سيويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حتى سيويه عن العرب عمرا لن اضرب (وللخليل ان يقول لا يمنع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول القراء (ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز هرا الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كاذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير (قوله واذن اذا لم يعتقد ما بعدها على ما قبلها) الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ ٦ الذي هو بمعنى مطلق الوقت خلفه لفظه وجرت دوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا ٧ منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذکور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انها معربان واذمبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله ﴿ اذن لقام بنصرى ﴾ وللمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في نحو قولك حينئذ وبومئذ الا انه ٨ كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله ﴿ نهيتك عن

٤ لما قدمنا نسخة
٥ التقدير كان جزاى ان
اجلدا اجلد بالعصا وشفاء
غيك ان تسألى تسألين خابرا
نسخه

٦ من ظروف الزمان نسخة
٧ منها نسخة
٨ يوجب كسر ذلك لكونه
في صورة ما اضيف اليه
الظرف المقدم كما هو
في الظروف نسخة

طلابك ام عمرو * بعاقبة وانت اذ صحيح * والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب
لان معناه الظرف (والغالب في المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه
اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف
الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كانت الشرط
منتهمة والاضافة ٩ توجد في المضاف تخصيصا لكانت الجملة المضاف اليها ثابتة من
حيث المعنى ومبدلة منها التنوين ٢ في اللفظ بخلاف اذما وحيثما يحزم اذن ما هو جوابه نحو
اذن اكرمك كما حزممت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم
نقل ٣ بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه ٤ لا معنى للشرط في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا
من الضالين ﴾ واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن
لا كرمك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي
جازا جزاؤه مجزى لو ٥ في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى ﴿ اذن لا ذنك ضعف
الحياة ﴾ اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لا ذنك وكذا قوله ﴿ اذن لقام بنصري معشر
خشن ﴾ وليس اللام جواب القسم المقدّر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل
جاز ٦ دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ﴿ ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ﴾ اذن
فلا رفعت سوطي الى يدي * اذن فعاقبني ربي معاقبة * قرأت بها عين من يأتيك بالحسدى *
٧ اي ان اتيت بشيء فلا رفعت (ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيذا لهما لان اذن مع
تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكورين مع فعلى الشرط
نحو لو زرتني اذن لا كرمك وان جئتني اذن ازرك فكذلك كررت كلتي الشرط مع
الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو
اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط
مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا توسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه
معنى ٨ تقول انا اذن خارج وان كان نحو ٩ ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاضرورة
قال * والمرء عند الرشي ان يلحقها ذنب * كما تقول وذلك لضعف معنى الشرط في اذن
وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن
اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك
ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى ﴿ وان كادوا يستفزونك من الارض ليجرؤك منها
واذن لا يلبثون ﴾ واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك
في جواب من قال انا ازورك * ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك تحدثت
اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي
كما مر في باب الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا
في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

٩ تمنع عن الابهام نسخة

٢ من حيث اللفظ نسخة

٣ بلزوم معنى الشرط فيه

نسخه

٤ لانه جاء في نحو قوله تعالى

آه ولا معنى للشرط فيه

نسخه

٥ قال تعالى آه فادخل اللام

فيما هو جوابه معنى كما يدخل

في جواب لو والمعنى لو

ركنت نسخة

٦ استعمال جزائها استعمال

جزاء ان نسخة

٧ فادخل الفاء لان المعنى

ان اتيت بشيء تكرهه فلا

رفعت نسخة

٨ ككلمة الشرط نسخة

٩ انا ان كان كذا خارج

اي ان كان كذا فانا خارج

لا يجوز الا في ضرورة

الشعر كما يعمى نسخة

الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال
وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعنى كونه للجزاء ٣ لاستحالة
حمل المضارع ٤ اذناك على الحالية المانعة من ٥ الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل
بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكاشفة في جواب
الاشياء الستة كما يحكى فانه لما قصد النص على كون الفاء للسيبة دون العطف اضمران
بعدها ليتنى عن المضارع الحالية المانعة للقاء من السبية (٦) ومثله ايضا انهم لما قصدوا
بالواو معنى مع وبها ومعنى الاو الى ان نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب
اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل
الاعلى الاسماء ويكون او بمعنى الاو الى اللتين ٧ حقهما الدخول على الاسماء (واذا
جازلك اضمار ان بعد الحروف التي هي الواو والفاء واو وحتى فهلاجاز اضمارها
بعد الاسم وانما لم يحز اظهار ان بعد اذن لاستيشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يحز الفصل
بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن
للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السبية وواو الجمعية
صارتا كالعاملين في الفعل فلم يحز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو
واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف
اخواته جاز ان يفصل بينة وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو
اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيدا كرمك
وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينة وبين منصوبه بالظرف وشبهه
فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف
والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خير
صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء (وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن
بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن
والشرط مرتبة التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فنعمة
تقول والله ان اتيتني لا ضربتك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط
لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل
في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول
بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا اتصدر من وجه
دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى ﴿ واذن لا يلبثون خلفك ﴾
وكقوله تأتيني فاذن اكرمك جازلك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيحوز انتصاب
الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف
بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا

٣ على ما تقدم نسخة

٤ اذن بسبب النصب على آه
نسخه

٥ معنى الجزاء ومثل ذلك
المضارع الواقع آه نسخة

٧ لا يدخلان ايضا الاعلى

٦ وقريب من هذا انهم
نسخه

الاسماء نسخة

لم يقرأوا اذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر * ثم اعلم ان الفعل المنصوب
المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها
تهيا ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يحكى واما قولهم تسمع
بالمعبدى خير من ان تراه فشاذا وانما ارتكبت ادعاء اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف
اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن
اكرمك في وقت المجئ اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى
﴿ فعلتها اذن وانما من الضالين ﴾ وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متضمنة
لزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاء رجع جانب اسميتها (وتقل
عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليه بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين
(وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لثلاثا تلتبس
باذ الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف
ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين
بفعل مقدر كما يحكى بعد واما نحو قوله * فان يحبها احلك مصاب القلب * فلقوة شبه
ان بالفعل هذا (ومذهب سيدييه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها
(قال سيدييه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيديويه
بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا
اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا ٨ (وقال بعض الكوفيين انه
اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان فركبا كما قال في لن اصله لان
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما
قلنا قبل ان انتصب مع حصول الشرايط افسح لان سيديويه قال وزعم عيسى ابن
عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك
فقال لا تعذرذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيديويه (قوله اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها (يعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع
(الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك وقد جاء
منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها * قال * ٢ لا تجعلني فيهم شظيرا * انى اذن اهلك
او اظير * بتأويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرية كما تقول
زيد ان يقوم (قال الاندلسي يجوز ان يكون خبران محذوفان انى اذل او لا احتمل ثم ابتدأ
وقال اذن اهلك والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا (الموضع الثاني ان يكون
جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر * ازجر
جارك لا يرتع بروضتنا * اذن يرد وقيد الغير * مكروب * يجوز على مذهب

٨ اى يمكن ان يكون كلام
الخليل كلام نجم الدين في
اذن نفسه

٢ قوله (لا تجعلني) اى
لا تتركني

٣ قوله (شظيرا) اى غريبا

٤ قوله (مكروب) كربت
القيد اذا ضيقته على المقيد

الكسائي ان يكون لا يرتفع مجزوما بكون لافيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما
لامنصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر
تدخل النار فيكون المعنى لا يرتفع ان يرتفع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله
مصدر كان المخاطب ه قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد (الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله * لنن ٦ عادلى عبدالعزيز بمثلها * وامكنى منها اذن
لا قبلها * ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء
بلى تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد
ونحوه (ويجوز في نحو قولك ان تأتى آتاك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو
الاقوى يعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل
وهما كالجملة الشرطية كاذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضممار المبتدأ بعد اذن
اي اذن انا اكرمك (وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السيبة * اعلم ان مذهب
الاخفش ان كى في جميع استعمالاتها حرف جر وانصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد
تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لى ان اكرمك قال * فقلت اكل الناس اصبحت
مانحا لسانك كى ان تغرو وتخدعا * وقال * اردت لكى ٧ ان تطير بقربتى * فتركها ٨ شأنا يبدا
بلقع * ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو * لكىلا ٩ تأسوا * وتأخره عنها في نحو قوله * كى
لتقضى رقية ما * وعدتني ٢ * بان كى المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام
التأخرة في الثانى بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في
المعنى قال * ثم اذا اصبت اصبت غاديا * ابدل ثم من الفاء عند بعضهم (وعند
الخليل ان الناصب مضمم بعدها بناء على مذهبه وهوانه لانصب سوى ان
(ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان (ويعتدرون
في نحو كى ان تغر ٣ بان ان زائدة او بدل من كى وفي كى لتقضى زيادة اللام كما في
* ردف لكم * وفي كيه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كأنه
قيل لك جئتك فتقول كيه اي كى افعل ماذا (وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول
احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثانى نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل
المقدر ولا تنصب الامقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون
اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه كلمة واحدة للاستفهام
كما في له وبه فان الجار والمجرور كلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن المصدر
اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في ٦ كلامهم
(وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضرا بعدها ان فاذا تقدمها
اللام نحو * لكىلا تأسوا * فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل
هو استفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل
وهكذا في كيه ولا تجر الاسم الا في كيه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك

٥ لا ازجره نسخة

٦ عادليه يعود اي رجع

وعادله بعدها اعرض عنه

واقلت البيع فسخته

٧ لعل فاعل تطير العنقاء

لقولهم في المثل طارت به

العنقاء

٨ الشن القرية البالية والبلقع

والبلقعة الارض الفقرا التي

لا شئ بها

٩ اسى بالكسراى حزن

٢ آخره غير مختلس قاله

عبدالله بن قيس الرقيات من

قصيدته فكى للتعليل وغير

مختلس صفة لمصدر

محذوف وهو بفتح اللام

مصدر ميمى اي لتقضى

ما وعدتني قضاء غير اختلاس

٣ ولكى ان تطير نسخة

٦ الكلام نسخة

كى تكرمى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرها
بعدها ان واللام فى كى لتقضي زائدة عندهم ايضا وبديل من كى الجارة ٧ وان عندهم فى تكىما
ان بديل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كامر (ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها
فلا يقال جئتكم زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها
وابجاز الكسائي تقديم ٨ منصوب كى عليها واما قول الشاعر * اذا انت لم تنفع فضر
فانما * يراد الفتى كى يضرب وينفع * برفع يضرب فليل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة
اى لمضرتة ومنفعته (وجوز المبرد والكوفون نصب المضارع بعد كى على انها بمعنى
كىما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا * لا تظلموا الناس كما لا تظلموا * وقيل بل الناصبة
مانشيهاله بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون * لا تظلم الناس كما
لا تظلم * بالتوحيد وقد يحى شرح كما فى حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب
المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه امارف
او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه
موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله (وحى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كى اوالى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير
حتى تغيب الشمس فان اردت الحéal تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب
السيبية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيري حتى ادخلها فى الناقصة
واسرت حتى تدخلها وجاز فى التامة كان سيري حتى ادخلها واهم سار حتى تدخلها) ابتداء
بالحروف التى ينتصب الفعل بعدها باضمار ان * اعلم ان هذه الحروف مختلفة فيها اذا انتصب
الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولا مى ولا لام الجود وحروف جزو الواو والفاء
واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شىء منها بنفسه لان الثلاثة الاول ٩ حروف جر
وهى من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة بشرط العامل الاختصاص باحد
القبيلين وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فبين بذلك انها غير عاملة
بنفسها (وعند الكوفيين ان حتى والامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كى فعملت عليها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما
قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشىء عن اصله واعتقاد بقاءه على اصله اولى مالم
يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب
بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن
اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها * اللبس مائة وتقر عيني * وفى
قوله * الا بهذا ٢ الزاجرى احضر الوعى * على ان لام الجود ليست بمعنى كى
ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه

٧ دون الناصبة لانها عاملة
بنفسها واللام عندهم عاملة
بتقدير ان فلا يصح ان يكون
بدلا عنها اى عن الناصبة
٨ معمول نسخته

٩ من عوامل الاسماء ولا
يعمل شىء منها فى الافعال
نسخته
٢ الخارجى نسخته

(وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ بتقدير حرف الجرائ الى بعدها اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال كما ورد على سائر ٢ الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقيل لكن في مذهبه بعدلان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم (وعند الجرعي ان الفاء والواو واو ناصبة بنفسها (وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم ٣ الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك ٤ على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كان الابتداء عندها كثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يحز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عرو وجاءني زيد لاعرو ولا يرد على الجرعي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وانما نحو قوله تعالى ﴿ فأنتم فيه سواء ﴾ قليل وهو من باب وضع الاسمية ووضع الفعلية كما في قوله ﴿ لو بغير الماء حلقي ٥ شرق ﴾ وقوله ﴿ فهلا نفس ليلى شقيها ﴾ ولترجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الاعلى اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الابان او كي او ما اولو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لاتنصبان ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين مع ان لو لاتجى مصدرية الابد فعل التثني كما يجى ولا يصح تقدير كي لان كي لاتستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحول كي اقوم او بمعنى اللام بلي قد جاءت كي بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قول ابى ذؤيب ﴿ تريدن كيا ٦ تضمدني وخالدا ﴾ وهل يحمل السبقان ويحك في غمد ﴾ كاجاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ وبعد فعل الامر كقوله تعالى ﴿ وامرت لاعدل بينكم ﴾ فتكون اللام زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ٧ فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو قوله ﴿ وتقرعيني ﴾ واحضر الوغي ﴿ وحمل المشكوك فيه على مائت اولى (قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها) يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقا بل اريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا

٢ الكوفيين فيصح عنده ان تكون ناصبة بنفسها لكن نسخته
٣ لما خالف بعد الواو ما قبله في المفعول معه نسخته
٤ لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق على زيد الله عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظ نسخته
٥ قوله (شرق) تمامه كنت كالتقصان بالماء اعتصاري ﴿ الشرق الشجا والقصة وشرق بريقه اي غص به والاعتصار ان يفص الانسان بالطعام فيعتصر بالماء وهو ان يشربه قليلا قليلا فيسيغه
٦ قوله (تضمدني الضمدان يتخذ المرأة خليلين قال ابو ذؤيب تريدن البيت
٧ ولا يصح تقدير ما ولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين نسخته بالتأخير

او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول ٨ في احد الا زمانة (وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله) لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ٩ اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما سبب عاقلها او انتهاءه والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية (فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض بورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فن ثم جاز اتصافه بان (ثم اذا اردنا ان نين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغنى ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعده حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو اري متى العام الاول شيئا حتى لا استطع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوتها لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسيبه (وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لاعتن السير واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها ٢ وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصريح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب (واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل ٣ لمعنيين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تقرب الشمس بالرفع

٨ لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا نسخة
٩ من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية نسخة

٢ وقل ركب سار حتى يدخلها
٣ بمعنىين اما تحقير آه اذا حقوت آه
لان التحقير كالتنفي واما الاقتصار آه نسخة

لان السير لا يكون سببا الى الغروب و يجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع
وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى (وان قصد المتكلم
ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب و كذا يجب ان لم
يقصد لاحصولة في احدا لازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا
مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة
او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي و بمعنى الى ف نحو
سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى
السبية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب
ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس (قال الجزولي
ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء
نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كى التى بمعناها
لا تدخل من الاسماء الاعلى لفظة واحدة وهى ما الاستفهامية نحو كيه على خلاف
فيها ايضا (وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتى الا لانتهاء ٢ واول نحو
قولهم كئنه ٤ حتى يأمرلى بشئ بان معناه كئنه او اكده حتى يأمرلى بشئ اى الى ان يأمر
فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كئنه حتى
أمرلى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمتشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
(قوله كانت حرف ابتداء) اى حرف استئناف اى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق
من حيث الاعراب بما قبلها كاتعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل
حرف جر متعلق بما قبلها ولا معنى ٤ بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدرا اى انا ادخلها لان
ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ٥ فهو
في الاستئناف مثل قوله تعالى ﴿ حتى اذا جاء امرنا ﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة
(وقال المصنف وانما وجب مع الرفع السبية لان الاتصال اللفظى لما زال بسبب
الاستئناف شرط السبية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالسبب
معنى حتى يكون جبر انما لمافات من الاتصال اللفظى قال ٦ ولا صلح حتى تضبعون
ونضبعا ٧ فعدم الصلح سبب للضبع اى مدايدى بالسيوف وقوله نضبعا عطف على
تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى ﴿ فاصدقوا كن ﴾ ورفع قوله
تضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى
(قوله ومن ثم امتنع الرفع) اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استئناف
امتنت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع
وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهوانك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول
فكيف تحكم بحصول الدخول واما فى ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير
سائل عن تعيين السائر ٨ واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب
بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط

٢ من التأويل اى وتاول

نحو قولهم

٣ او اكده نسخته

٤ بكونها حرف ابتداء

نسخته

٥ بل معنى كونها حرف

ابتداء ان ما بعدها جملة

مستأنفة كما فى قوله تعالى

حتى اذا جاء امرنا استونف

بعدها الجملة الشرطية

قال المص نسخته

٥ على قراءة نافع

٦ قوله (ولا صلح حتى

تضبعون ونضبعا) ضبعت

الرجل مددت له ضبعي

للضرب قال ولا صلح

حتى تضبعون او نضبعا

البيت صحاح

محزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا اسير والله او اذا قلت لك اركب
تركب بنصب تركب واستفتح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل
نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف مقصود لانه
على فتحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر
حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ (ولا يجوز الفصل اتفاقا بين
ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي
ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انصب بعدها لكونها على
حرف واحد * قوله (ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد
النفي لكان مثل ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة
التي تجيء بعد فعل الامر او الارادة نحو امرت لاعدل ﴿ ويريد الله ليذهب ﴾ والتي
لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو
﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ او معنى نحو ﴿ لم يكن الله ليفقرهم ﴾ وكان هذه اللام
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهى تليق بك فمضى
ما كنت لافعل ما كنت مناسبة لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في ان في هذا معنى التأكيد
واما قوله تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن ان يفترى ﴾ كان اصله ليفترى فلما حذف اللام
بناء على ٦ جواز حذف اللام مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك
لانها كانت كالنائبية ٧ عن ان * قوله (والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان
يكون قبلها امرا ونهى او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان) ٨ ترك التخصيص وهو من جملة
الاشياء المذكورة نحو ﴿ لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ولولا ارسلت اليها
رسولا فنتبع اياتك ﴿ وترك الترجي ايضا قال الله تعالى ﴿ لعله يزكى او يذکر فتستغفره
الذكرى ﴾ على قراءة النصب وقال الله تعالى ﴿ لعلى ابليغ الاسباب ﴾ ثم قال فاطلع
بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النعاة
لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاعلك اللهم
ارزقني ما لا فاصدق به (والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر
ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة (قوله ان يكون قبلها امر) اذا كان الامر صريحا
نحو ائتني فاشكر فلا كلام في صحته واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلوله
عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ وفعل خيرا فيتاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدر كالاسد
الاسد فتجروا فالكسائي يحرى جميع ذلك بحرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو
نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه ٩ واما النصب في قراءة ابى
عمرو ﴿ واذا قضى امرا فانهما يقول له كن فيكون ﴾ فلتشبيبه بجواب الامر من
حيث مجيئة بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد

٦ ان حذف الجار مع ان

وان جائز نسخه

٧ عنها والمبدلة منها

نسخه

٨ ذكر الاشياء الستة وترك

التخصيص نسخه

٩ قوله (واما النصب في

قراءة ابى عمرو) قيل

النصب قراءة ابن عامر

لاقراءة ابى عمرو على ما

في الشاطبية

اضرب فيضرب اي اضرب يا زيد فانك ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما
 النهي فتقول لا تشتمني فتندم والنفي مائنا فنكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما
 مؤول نحو قلما تلقاني ففكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل
 بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري
 في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضرب بني وكذا التقليل
 بقدر في المصارح لا يقال قد تجيئني ففكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
 النفي ٢ او القلة قياسا لاسماها وقد يحكى التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب
 الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة فلا
 النفي فلا يجوز ذلك (و ذكر سيويه ٣ حسبه شتمني فاثبت عليه اي لو شتمني لو ثبت
 عليه) وقد يضم ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء
 نحو ان تأتني ففكرمني او وتكرمني آتاك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتاك فاكرمك
 او اكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط
 وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود
 حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ﴿ ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكدا ﴾ الى قوله ويعلم ﴿
 على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني ففكرمني زيدا قلنا في حتى
 ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالانحو ما قام الا زيد فتحسن اليه
 فلا يجوز اتقا قالانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء
 بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنى نحو ما قام احد الا
 هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا
 هند على ان ذلك فيج لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل
 ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك (وقد جاء
 ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ﴿ سأتري
 منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ﴾ والتمني نحو ليتك عندنا ففكرمك والعرض
 نحو الاترور نافع عطيك والاستفهام نحو هل تزور نافع حسن اليك وكان الاصل في جميع
 الافعال المنتهية بعد الفاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف
 وجوابا بل الاغلب ان يستأنف بعدها الكلام كاذا المفا جاء ومعنيها ايضا متقاربان
 ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفا جاء مخصصة بالاسمية (وقد سبق ما بعد الفاء
 السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ وقوله ﴿ ٤٤ الم
 تسأل الربع القواء فينطق ﴾ وقوله لم تدر ما جزع عليك فجزع ﴿ جاء جميع هذا على
 الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لو نصب وكذا لا يمنع من ابقاء الرفع فيما بعد و او
 الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع
 وكذا في او قال الله تعالى ﴿ تقاتلونهم او يسلون ﴾ معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى
 ان يسلموا جازلك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور

٢ معنى القلة او النفي نسخه

٣ معنى الحق افعال الظن

بالنفي فينصب جوابها

لان مفعولها غير متحقق

الوقوع بشرط ان لا

يكون مقارنا للعلم

٤ هذا البيت لجمل بن

معمر العذري وآخره

* واني يرد القول دار

كانها * بطول بلاها

والتقدم مهرق * وقفت

بها حتى تجلت لها بيتي *

ومل الوقوف الارحتى

المطوق * والربع المنزل

حيث كان والربع المنزل

في الربع خاصة والقواء

الحالي والبيداء الفلاة

التي تيسد بمن سلكها

والعلق الذي لاشي *

فيها ومعنى نطق الربع

ما بين من اثاره والعرب

يسمى كل دليل نطقا

وكلما قال تعالى

هذا كتابنا ينطق عليكم

بالحق ومنه قول زهير *

من جواره ام او في دمنة

لم تكلم *

المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة (وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع هـ فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب متبني في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكورة اجل ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفاء لعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ٣ لما ذكرنا في اذن (وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقدير افتقير زرنى فاكرمك ليكون منك زيارة فاكرم منى لان فاء السببية ٤ ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف هـ انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامى ثابت اي في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهي لا تدخل الاعلى الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامى كما قصدوا في ٦ المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكون منك قيام وقيام منى لم يكن ٧ فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه (وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير ٧ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حلوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعما لامن الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعد هـ عن سنن العطف لقصد السببية في احد هما والجمعية في لاخرى وايضا لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية (ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصا لا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او انظر او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عند نحو هل قاتيك تخرج ومتى فاكرمك

هـ فكان لو ابقوه على رفعه ظاهرا في الحال و يسبق الى الذهن من تقدم الجمل ان الفاء لعطف الحال عليها فالصرف الى النصب متبني في الظاهر على ان الفاء ليس لعطف الجملة على الجملة لان نسخده ٣ كما ذكرنا في اذن سواء لان فاء السببية يجب دخولها على الجمل نسخده ٤ ليست للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا تكون كما يحكى في باب الحروف ولهذا قال المص في قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان الفاء فيه للسببية لا للعطف والتي تحتمل السببية والعطف لا تعطف مفردا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل وكذا نسخده هـ يسمى الكوفيون هذه الواو الناصبة للمضارع واو الصرف ٦ في الاسم الذي هو مفعول معه نسخده ٧ في هذا التقدير نسخده ٨ ثابتة المضمون اي غير واقعة المصادر حاصلتها فتكون آه نسخده

٢ اي بين النهى وجوابه
 ٣ قوله (ويحوز ان يكون
 فتكون عطفاً آه) هذا
 الوجود مذكور في
 الكشف لكنه منظور
 فيه لان هذا الطرد انما
 هو على تقدير ان يكون
 حساً بهم عليه فيكون
 جائزاً كما يفهم من الكلام
 فلا يكون سبباً للظلم اولا
 يرى انه لا يحوز ان يقال
 ليس زيد عندك فتضربه
 فتصير ظالمًا بهذا الضرب
 ٣ الذي قبله مثبتا ان لم
 يكن وقد حل نسخه
 ٤ اي ليس منك الا تيان
 المقيد بالحديث مع انه
 حاصل منك مطلق الا تيان
 نسخه
 ٥ لا يوافق قولك آه من
 حيث المعنى ولا يعطى
 فائدة بل الذي يعطيها
 معنى فاء العطف اما
 العاطفة نسخه
 ٦ وذلك ان تقول ما
 تزورني قصدتني بالرفع
 فيكون النفي في الصورتين
 نسخه
 ٧ مجموع الا تيان اي
 الزيادة المقيدة آه اياها
 نسخه
 ٨ بعده نسخه

تزورني وكيف فاستقبلك تحيئي ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم
 عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزم مما هو كالشرط تقول متى
 فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يحوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء
 لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة (قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب
 ايضا الشيء الواحد بجواب بين فقوله تعالى ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة
 والعشي﴾ جوابه قوله ﴿فتكون من الظالمين﴾ وقوله ﴿ما عليك من حسابهم
 من شيء﴾ فطردهم ﴿جملة متبوعة بينهما ٢ ويجوز ان يكون فتكون عطفاً على تطرد
 (وانما لم يجب بجواب بين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى
 النفي نحو ما تأتينا فحدثنا ان تأتينا تحدثنا انتهى الحديث لانفاء شرطه وهو الا تيان كقوله
 تعالى ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان
 يجعل الفعل ٣ المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون
 الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
 غضبي﴾ اي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعاً
 الى الحديث في الحقيقة لالي الا تيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث ٤ وان حصل
 مطلق الا تيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السبية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء
 السبية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السبية كما يجي (وانما قلنا ان الفاء بهذا
 المعنى ليست للسبية لان قولك ان تأتيني حدثتني ٥ يخالف في المعنى لقولك تأتيني ولا تحدثني
 بل انما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصريح اما طرفة الاسم على الاسم نحو
 ما كان منك اتيان فحدثتني على ما يؤولون به مثل هذا المنسوب واما عاطفة الفعل على
 الفعل ٦ نحو ما تأتيني فحدثتني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً واقعا على
 المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون ٧ المجموع المقيد بقيد تعقب الحديث اياه
 منفياً والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا
 فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ٨ معه ويجوز ان يكون قوله تعالى
 ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى
 منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة
 ﴿لا يخرج لكم من امرى رضي فترضونه ولا سخط قبجتمون عليه﴾ ولا يحوز
 ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الا تيان لا يكون من دون الا تيان
 بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيفاء لا معطوفاً على الفعل الاول جاز
 هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال ﴿غير اننا
 لم تأتينا بيقين﴾ فترجي ونكثر التأميلاً ﴿اي فحين ترجي﴾ ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون
 الفاء للسبية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى
 النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ﴿ودو الوتدهن فيدهنون﴾
 منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ اي فهم

٤ قوله (سملق) الصلح الصفصف اى المستوى ٢ قوله (اذن اربعة معان) ثنى المجموع وثنى الثانى وحده وثنى الاول وحده وقصد السببية ٣ قوله (وللنصب معنيان) قصد لسببية مع اتفائها والقصد الى ثنى الثانى ٤ فنصب فى قراءة ابي عمرو على ما تقدم والذى بهذا المعنى نسخة ٢٤٨ ٥ اى يقوم ولا ينطق الا بالتي هى اعرف نخصه

٦ قوله (الزبرقان) زبرقت الثوب صفرتة والزبرقان القمر وزبرقان من بدر الفرائى قيل سمي بذلك لضفرة عامته واسمه حصين ٧ قوله (وقد يستأنف بعد الواو) اى الواو التى من شأنها ان تكون للجمعية وقد يقطع عنها

٨ فقد ثبت بما تقدم انه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو واو على ان معنى الرفع كعنى النصب وقد يرفع على معنى الاستئناف وليست الفاء للسببية كما قلنا فى ما تأتىنا فتحدثنا اى فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بجاننا واما الواو فتحوقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال واما او فكما تقول انا اسافر ثم يدولك فتقول اواقم اى بل انا اقيم نسخة ٨ فى قول امرئ القيس بك صاحبى لما رأى الدرب دونه وايقن انا لا حقان مقيصرا فقلت له لاتبك عينك انما نحاول ملكا

يعتذر ونفكاه قال فيد هنا ويعتذر واكما ان قوله تعالى ﴿فانتم فيه سواء﴾ بمعنى فتستوا وكذا قوله ﴿الم نسأل الرب القواء فينطق﴾ ولم تدر ما جزع عليك فنجزع ولا ارى بأسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والذى بلامن غير تقدير مبتدأ كما يحى فى المجزوم لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر (وقال سيويه للمعنى فهى بما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال ﴿وهل يخبرك اليوم ببداء سملق﴾ وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امننا من اللبس كما ذكرنا فى نحو ايتنى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا فى باب الحال نحو وقت واضرب زيدا اى وانا اضرب زيدا وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد او العاطفة الى النصب فى نحو قوله ﴿تقاتلوهم او يسلمون﴾ مع انه بمعنى الامنا من اللبس فان واو فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا (فلما رفع بعد الفاء ٢ اذن اربعة معان كما تقدم ٣ وللنصب معنيان عند سيويه وانما جاز النصب عنده فى المعنى الثانى مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للقاء وما بعد ها بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما بنا بعد ثنى كما شبه فى كن فيكون ٤ والثنى بالمعنى الثانى كثير الاستعمال كقولهم لا يسعنى شىء فيجزع عنك اى ان وسعنى شىء لم يجزع عنك وقال ﴿وما قام مناقم فى ندينا﴾ فينطق الا بالتي هى اعرف ٥ وقال ﴿وما حل سعدى غربا ببلدة﴾ فينسب ٦ الا الزبرقان له اب اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيت منى للمجاز الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ٧ (وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر اواقم حكمت اولا بالسفر ثم بدالك فقلت اواقم اى او انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيويه الرفع فى قوله ٨ ﴿نحاول ملكا او نموت﴾ اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى ﴿او نرسل رسولا﴾ بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ﴿ان تركبوا فركوب الخيل حادتنا﴾ او تنزلون فاننا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله ﴿ولانا عاب الايين غرباها﴾ وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يحى فى حروف العطف كما فى قوله تعالى ﴿الى مائة الف او يزيدون﴾ اى بل هم يزيدون ٩ (وقد تقطع بعد الواو والفاء وثم فى غير هذا الباب ٢ غير الجمعية قال ﴿على الحكم المأتى يوما اذا قضى﴾ قضيته ان لا يجوز

او نموت فيعذرا ٩ قوله (وقد يقطع بعد الواو) اى قد يقطع فى غير هذا الباب اعنى فى غير باب الجمعية ٩ (ويقصد) وكذا يجوز القط نسخة ٢ نحو اريدان تأتىنى ثم (تحدثنى اى ثم انت تحدثنى وقال ﴿وما هو الا ان اراها فاجلها فاهت حتى ما اكاد اجيب﴾ بنصب اهت ورفعه على القطع اى فانا اهت نسخة بالتقديم

ويقصد * لم ينصب يقصد لانه ٣ احتمال مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المنفى
فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا
على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف
خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحى اذا انتهت بحيته
وتنيت اى ينبغي ان يحى فالعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز (وقد يقطع مع الفاء
التي لغير السببية كاذكرنا في قوله * فترجى ونكثر التأميلا * ومثله قوله * وما هو الا
ان اراها فجأة * فاهت حتى ما اكاد اجيب * يروى بنصب اهت ورفع على القطع
اى فانا اهت (قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك) اى يجتمع
مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زنى وازورك
او نهى نحو * لانه عن خلقى وتأنى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم * او استفهام
نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرما او تحضيض نحو هل تزورنا
وتكرما او عرض نحو الا تزورنا وتكرما والتخا يؤولون هذا بواو العطف نحو
ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء (قوله واو بشرط معنى الى
ان) معنى او فى الاصل احد الشئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد
الشئين ٢ ولا بدله من احدهما فان قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد
الامرئين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد الى
حصول الثانى نصبت ما بعد اوفسيويوه يقدره بالا وغيره بالى والمعيان يرجعان الى شئ
واحد فان فسرته بالا فالضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمتك الاوقت ان
تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسرته بالى ما بعده بتأويل
مصدر مجرور باوالتى بمعنى الى هذا (وقال سيديويه فى قول الشاعر * وما انا لشيء الذى
ليس نافعى * ويفض منى صاحبي يقول * يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع
فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى (وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف
على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقول لشيء الذى ليس يغضب منه
صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبت فهو
على الصرف (قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس
المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبي لا ا قوله قلت الذى قاله انما يلزم
لوجعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع
نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه
وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفي الذى هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون
المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينعنى مع غضب صاحبي منه وذلك اما باتفائهما
معا او باتفاء احدهما لان المركب ينتفى باتفاء احد جزئيه كما ينتفى باتفاء مجموعهما فتقدم
الواو على ما هو منق حقيقه اعنى القول الذى تضمنه قوله بقول كتنقدم الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمتى كما تقدم تعليل ذلك (وقال سيديويه

٣ لانه يؤهم كونه عطفا على
يجوز المنفى اى لا يجوز ولا
يقصد وهو تناقض مع انه
يجوز مع النصب ان يكون
عطفا على لا يجوز بمعنى يعدل
اى ان لا يجوز وان يقصد
نسخه

٢ او الاشياء نسخه

٣ على أن من متعلق بغضب البيان لشيء ولا فائدة في هذا ولا يجوز ٢٥٠ آه نسخته ٤ قوله (والعاطفة)

الظاهر أنه مجرور معطوف على حتى في قوله و بأن مقدرة بعد حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا

٤ والعاطفة يحتمل أن يراد الحروف العاطفة كلها كما جوزه أبو حيان مع الواو والفاء واو وثم لأنه لم يجوز مع غيرها ويحتمل أن يراد الواو فقط لأنه كلامه فيها ٥ شف عليه الثوب أي رقى حتى خلفه برى وثوب شف وشف أي رقيق قال تعالى أو أن تفعل في أمرنا مائشاء ٦ وقد يحذف لام الجحود فيجوز اظهار أن كقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى على ما تقدم

٧ أي أن

٨ بعدها نسخته

٩ قال تعالى أو أن تفعل في أمرنا مائشاء

٢ قوله (تسمع بالمعدي لا أن تراه) قال الكسائي وفي المثل تسمع بالمعدي خير من أن تراه وهو تصغير معدي منسوب إلى معدين عدنان أبي العرب وإنما حقت استقالا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير يضرب الرجل الذي له صيت وذكر في الناس

وتبعه أبو علي أن يغضب المنسوب معطوف على الشيء أي لذي غضب صاحبي أي لسبب غضب صاحبي (وفيه نظر لأن الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع فيكون المعنى وأما أنا بقول شيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ٣ ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه فلا يحتاج إلى لفظ منه كما ينال في الظروف المضافة إلى الجمل أن نحو قولك يوم تسود فيه لوجه قبيح * قوله (٤) والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسما (عطف على حتى في قوله وحتى إذا كان مستقبلا أي العاطفة يقدر بعدها أن نحو قولها * لبس عباءة وتقرعني * أحب إلى من لبس الشفوف ٥ * ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو أعجبتني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد أو يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتفاء * قوله (ويجوز اظهار أن مع لام كي والعاطفة ويجب مع لافي اللام) اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار أن المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار أن والذي يبقى بعد التقسيم هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فقول إنما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا يجوز نحو * وأمرت لأن أكون * لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم للأكرام وأعجبتني ضرب زيد وغضبه وأردت لضربك كقوله تعالى * ردف لكم * فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح وهو أن المصدرية ٦ وأما لام الجحود فلما تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك ٧ وكذا حتى لم يظهر بعدها أن لأن الأغلب فيها أن يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحل عليها التي بمعنى كي لأن المعنى الأول أغلب في التي ٨ يليها المضارع وأما الواو والفاء واو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتصبيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء كانت تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ٩ وقد ظهر أن بعد واو في الشعر قال * لو أن بلوم بحاجة لو أمها * وأما وجوب اظهار مع لام كي إذا أوليها لا فلا استكره اللامين المتوالين (وأما قول المصنف لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لأن لامن بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال * وحسبوا أن لا تكون فتنة * والكوفيون جوزوا اظهار أن مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيده لأن مذهبه أن اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر * لقد هزلتني أم عرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حياء لسمعنا * لأن اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب أي ما كنت أسمع مقالتها ثم كرر لسمعنا مفسرا للمضمر * وأعلم أن أن الناصبة تضر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كافي تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم ٢ تسمع بالمعدي خير من أن تراه ومنه عساك تفعل كذا على رأي كافي المضمرات ويقل ذلك إذا كان مقدر

فإذا رأته أذريت مرأته وقال ابن السكيت تسمع بالمعدي لأن تراه قال وكان تأويله تأويل امرأته قال أسمع به ولا تراه (باسم)

٣ ومثله قوله وقالوا

تشاء ققلت الهوى اللهو
تأويل ان الهوى بهذا
مثاله في المفعول الصريح
بختلاف الاول

٤ لانه

٥ في الاصل مفعول وقد
تنصب مضمرة شذوذا
نحو قوله الا بهذا اللام
اشهد الوغى وان احضر
الذات هل انت محلى
نسخه

٥ اى يجزع مفعول في
الاصل ورفع لقيامه مقام
الفاعل وهو

٦ اخذ تفصل كل واحد
منها نسخة

٧ قوله واسرتهم يوم
الصليفا امرت الرجل
رهنه والصليفا الارض
الصلية وفي بعده واو
في معنى

٨ قوله (رسومها آه)
رسم الدار ما كان من اثارها
لاصقا بالارض

٩ في الايجاب في الماضي
اعني انه يستعمل في الاغلب
في الامر المتوقع نسخة

٢ لم ينفعه نسخة حين التكلم
نسخه

٣ وصلت نسخة

٣ قوله (الماء) اوله اليكم
يابني بكر اليكم * الماتعلوا
مننا اليقينا * اى تنجوا عنا
فانكم قد منتمونا يقينا

باسم مرفوع كما في تسمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا ٣ وقد جاء قوله * وحق لثلى
ياثينة يجزع * ٤ وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله * الا بها الزاجري احضر
الوغى * يروي رقعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا * قوله
(ويجزم لم ولما ولا في الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذا وحيثا
واين ومتى ومن وما وى وانى وامامع كيفما واذا فشاذا وبان مقدرة) هذا ذكر الجواز
مطلقا * قوله (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالاستغراق وجواز
حذف الفعل ولا في الامر المطلوب بها الفعل ولا في النهي المطلوب بها الترك) ٦ اخذ
في التفصيل (قوله فلم لقلب المضارع ماضيا) قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم
يقول ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة
كقوله * لولا فوارس من نعم ٧ واسرتهم * يوم الصليفا لم يوفون بالجار * وجاءت
ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال * فاضحت مغانيها قفارا
٨ رسومها * كان لم سوى اهل من الوحش توهل * قوله (ولما مثلها) يعني لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اى نفي الماضي (قوله ويختص بالاستغراق) اعلم ان لما كما قالوا
كان في الاصل لم زيدت عليه ما كازيدت في اما الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه
الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد ٩ في الايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب
في نفي الامر المتوقع كما يجز بقدر في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم (واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم
٢ ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق) ومنع
الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر
فيها الاستغراق كاذهباله الحياة وامالم فيحوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم (واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلانقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الخرفي او شبهه ومعموله (واختصت ايضا
بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر النفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اى لما ادخلها كاجاء ذلك في قد التي هي نظيرتها قال * ازف الترحل غير ان ركابنا *
لما تزل برحالتنا وكان قد * وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله * احفظ وديعتك التي
استودعتها * يوم الاعارب ان ٢ وجدت وان لم * واذا دخلت همزة الاستفهام على
لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بما
يعرفه كقوله تعالى ﴿الم تر بك﴾ و ﴿الم نشرحك﴾ وقوله ٣ * الماتعرفوا منا اليقينا
* قوله (ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل) يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهي مكسورة وقمها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ﴿ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا * وثم ليقتضوا﴾ وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما

الموقف في الحرب الجمع المصاف

٦ قوله (تبا) تبلم الدهر وابتلم اي افناهم تبالا اي اهلاكا وافناء

٧ وقوله تعالى قل للمؤمنين يفضوا من ابصارهم و

يحفظوا فروجهم فقيه ثلثة اقوال كهذه الآية

٨ هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون

الشرط حلة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في كونه

شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على

اشياء اخر كما تقول ان توضأت صح صلاتك وقال آه

٩ على قراءة ابي عمرو واستبعد هذا القائل ما

استبعده الفراء ولو كان كما قال الفراء فسخه

٢ لانه زال موازنة الاسم بزوالها مع زوال الشياخ

وامتناع لام الابتداء واما مع الجواز والنواصب

فلم تزل الموازنة بل زال الشياخ ودخول اللام

وقد جاء آه نسخته ٣ قوله (نحو لزره ولو

بشوكه) قال رجل يارسول الله اني رجل

اصيدا فاصلي في القميص الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكه الاصد قبيص صغير يلبس الصبيان محمد نسخته

بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة وعلى وزن فخذ وكنف قتحف يحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضررب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام ﴿ قوما فلا تصل لكم ﴾ وقال الله تعالى ﴿ ونحمل خطاياكم ﴾ وهذا ٤ اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور بجاعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصبا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام ﴿ لتأخذوا مصافكم ﴾ وقرئ في الشواذ ﴿ فذلك فلتفرحوا ﴾ وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال * نحمد فقد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر ٦ تبالا * واجاز القراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى ٧ ﴿ قل لعبادي الذين امنوا يقيموا ﴾ وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال ٨ في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة في اقامتها (وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله ﴿ كن فيكون ﴾ ٩ بالنصب ولو كان كما قاله القراء لم يختص هذا بجواب الامر * ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالفائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ٢ وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام ٣ نحو ﴿ لزره ولو بشوكه ﴾ وفي اخر ﴿ لتقوموا الى مصافكم ﴾ وهو في الشعر اكثر قال * لنقم انت يا ابن خير قريش * فتقضى حوائج السلينا * والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجي * وايضا الحمل على لاء النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب (قوله ولا النهي المطلوب بها الترك) وهي تجزم بخلاف لافي النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لافي مثله للنهي ولاء النهي تجي للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريئك ههنا لان النهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك * قوله (وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني يسميان شرطا وجزاء فان كانا

٤ ان ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ٣٥٣ ولهذا يوقف عليها في الشعر قال نسخة ٥ ويقولون افعل كذا

واما لا فافعل كذا اي اما لا تفعل هذا نسخة

٦ وقوله ان كنتم مؤمنين لا تفعل هذا نسخة

٧ تخيرا المكلف آه لعلمهم يتقون نسخة

٨ واما ان كانت للتأنيث فليتنصرف معرفة وذكره

نسخة

٢ ويقوى قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب

مهمن في ادوات الشرط قال آه وهذا لو ثبت دليل

قوى نسخة

٣ قوله (ماوى) الماوية المرأة كأنها منسوبة الى

الماء ومساوية ايضا اسم امرأة

٤ ولاشئ من معنى الشرط فيها نسخة

٥ اي قول احقا وفي الاقليد وفي بعض الشروح اراد

بارسول النبي عليه السلام وقبله * يا أيها الرجل

الذي تهوى به وجناء بحجرة المناسم عر مس يقال

حافر حجر اي شديد والعمرس الصخرة ويقال

لناقة اذا كانت شديدة عر مس تشبها لها بالصخرة

وبعده * ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق

التراب اذا بعد الانفس * وهذا البيت بتمامه مقول القول في البيت الاول

مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان * اعلم ٤ ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال * قالت بنات الميم يأسلى وان * كان قبرا بعدما قالت وان * ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لانهو قولك ايتنى وان لا اضربك اي وان لانا تنى اضربك ٥ وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا (وعند الكوفيين يحكى ان معنى اذ قالوا في قوله تعالى * وان كنتم في ريب * ٦ انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه (والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائر وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى * ليلوكم * لما كان التكليف من حيث ٧ التخيير في صورة الابتلاء وقال * لعلمكم تقون * لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال * يضل من يشاء * اي يترك اللطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال تعالى * ان كنتم مؤمنين * وان كنتم في ريب * لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتباب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى (قوله مهما) اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتأنيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا ٨ وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كالتحق بسائر كلمات الشرط نحو متيما واما ثم استكره تنابع المثليين فابدل الف ماء الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها (وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذلا معنى للكف مع معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل انت لا تقدر على ما افعل فقلت مهما تفعل افعل ٢ واو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله * ٣ اماوى مهمن يستمع في صديقه * اقاويل هذا الناس ماوى يندم * لكان مقويا لمذهب الزجاج (وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره * مهمالى اليلة مهمالية * اودى ينعلى وسربا له * ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى * مهما تأتياه من آية * وقال الشاعر * ومهما وكلت اليه كفاه * وقد جاء ماو مهما ظر في زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه (واما اذا فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذامع ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضي كان ولا نصير جازمة معها فكيف باذنا الحالية من معنى الشرط الموضوع للماضى ٤ فاذا ما عنده غير مركبة (وقال السيرا في ما علمت احدا من النخاة ذكر اذا ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه له بيتين احدهما قوله * اذ ما دخلت على الرسول فقل له * ٥ حقا عليك اذا اطمئن المجلس * والاخر قوله *

ازجى ازجيت الابل سقتها
الضعيفة الهودج كانت
فيها امرأة اولا اصعد
في الوادى وصعد فيه
تصعيدا اى انحدر فيه
وصعد في السلم صعودا
وصعد في الجبل وعلى
الجبل تصعيدا وفرغت
الجبل صعدته وافرعت
في الجبل انحدرت
٨ لكونه ماضيا ولا يدخل
نون التأكيد في الماضي
الا نادرا نحو دامن سعدك
البيت

٩ والاصل بقاء الكلمة
على الاسمية التي كانت عليها
وعدم تغيرها الى الحرفية
بدخول كلمة اخرى واما
القياس على اذا حيث لم
تصر جازمة فلا يلزم اذ
ربما يختص نسخة
٤ واما الكلام على من
وماوى واياى ومتى فقد
تقدم وكذا على كيف
وكيفما واذا جزم التثنية
اولا ويجوز الى قوله ومتى
نسخة

٥ معا وصيرورتها كشيء
واحد نسخة
٢ لطلبه للجزاء وضعف
الاداة عن الفعل وعمل
الفعل الجزم غريب اما
ضعف الاداة فقد اجيب
عنه نسخة ٣ النجاد مخطط من اكسية الاعراب ٣ من ذيل نسخة ٤ ولعدم دخول لام الابتداء نسخة (وكذا)

٦ اذما ترى اليوم ٧ ازجى طعننى * اصعد سيرا في البلاد وافرغ * وقال بعض النحاة
اصله اما وهو لا يجى * الابنون التأكيذ بعده كقوله تعالى ﴿ فاماترين ﴾ فلما كان
ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذما
دخلت ٨ (وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهية
للشرط والجزم كافي حيث فانها صارت بما معنى المستقبل وجازمة ٩ واما الاعتراض
بازا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بالمرجع
الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا افعد فيه ويجزم حيث مع مادون
اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لازيدة كافي متيما واما وذلك ان
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب
الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها
تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به
لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود
والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا
كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه التكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لوقالوا في من ضربت
ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا
ما ومتى وسائر اخواتهما (٤) ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى واياى ومتى واما
في حيثما واذا فكافة كاذكرنا (وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء قال السيرافى
ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطهما الجملة
احداهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائهما لهما (وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة
الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما ٥ وحرف الشرط
ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها
وما ولا (وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ٢
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب
عمل الفعل الجزم (وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار
كأنه جر بالجوار في قوله * كبيراناس في نبحاد ٣ من مل * والجزم اخو الجر وليس
بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعد
عن الشرط المجزوم ويجزم بدون الشرط المجزوم (وقال المازني الشرط والجزاء
مبينان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ٤ وهو قريب
على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام السبب جاز ان تدخل
اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت

٥ بلهم نسخة ٦ فيه شذوذان دخول ايما الشرطية على الاسم كون الفعل الذي بعد الاسم مضارعا ٧ اي دخول ان اختيارا على الاسم ٢٥٥ ٨ احتراز من الاسم الذي بعد ان فانه لا بد ان يليه فعل ٩ وفيه شذوذ

واحد وهو كون الفعل مضارعا

٢ وضعفه لحصول الفصل

بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه نسخة

٣ مبنى للقول كما تقدم نسخة

٤ لان كلمة الشرط مقتضية

للفعل في الجملة التي يدخلها سواء كان بينهما فصل

اولا نسخة

٥ كما مر في باب المبتدأ من مذهبهم نسخة

٦ وهو المنصوب بفعل

مقدر على شريطة التفسير

و عند الكوفيين بالفعل

الظاهر كما تقدم في بابه

وان لم يشغل الفعل نسخة

٧ المنصوب مفعول للفعل

التأخر وعند البصريين

للمقدر المفسر بذلك التأخر

كما كان الفعل المشتغل

بالضمير سواء وذلك نسخة

٢ اي على قلة والاكثر

عندهم رفع الفعل بعد

الاسم المرفوع المتقدم

على الجواب ودخول

الفاء على الاسم المرفوع

كاسيائي

فالاول مرفوع والثاني

وكذا لو نحو ﴿لو انتم تملكون﴾ بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في ضرورة قال ﴿فتى واغل يزهرهم﴾ يحيموه ﴿ويعطف عليه كأس الساقى﴾ وقال ﴿ايما الريح تملها تمل﴾ وقال ﴿ومن نحن نؤمنه بيت وهو امن﴾ وذلك ٧ كما جاز وقوع الاسم بعد الهزة الاستفهامية كما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ٨ ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يحز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز (وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيد القيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ﴿يثنى عليك وانت اهل ثناء﴾ ولديك ان هو يستردك مزيد ٩ ﴿وقوله﴾ ايما الريح تملها تمل ﴿وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ﴿ان منفس اهلكته﴾ وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر ٣ يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في باب المنصوب على شريطة التفسير (وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ٤ لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر ٥ كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه ٦ فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين ٧ منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يحز الفصل بينهما لفظا الا في لفظه ان لكونها ام الباب ولم يحز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لافعل بعده كما جاز ذلك في كالم الاستفهام (وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ٢ اذقت زيدا قتيما وان لم تأتني زيدا اضرب ٣ فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط) اما الكوفيون فلا يجوزون ٤ جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي ٥ هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فضلا مانعا من الجوار

منصوب بمقدرين يفسرهما الظاهر ان نسخة ٤ الجزم في الجواب نسخة ٥ ليس من جملة الشرط اما لو كان الفاصل من جملة الشرط فلا منع من جزم الجر نحو ان يضربني زيدا وان تضرب زيدا اضرب نسخة

نحو ان يضربني زيدا ضرب (فانه تقدمه المنصوب فالقراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا ٦ كما في المرفوع للعلّة المذكورة) والكسائي ٧ بفصل في الفاصل فان كان ظرفا للجزء لغوا جزم الجزء لانه كلا فصل نحو ان تأتني اليوم غد آتاك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يحجز للعلّة المذكورة (واستشهد البصريون بقوله طفيل الغنوي * وللخيل ايام فمن يضطرب لها * ويعرف لها ايامها الخبر يقب * والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قتت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب (ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتاك وان تأتني غفر الله لك آتاك وان تأتني يازيد آتاك وان تأتني ولا فخذ اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فآكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر ٨ واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جاءك تضرب او تضربه فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما ك يوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولي اذا لم يشغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تأويل ضربته (فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك (قلت او لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمر الكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولي ٩ واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولي لماتين في المنصوب على شريطة التفسير ٢ ان زيد زرته بالرفع اولي من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولي ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو ٣ الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فآكرمه اولي من فآكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فآكرمني كفي الضمير في الشرط (واما الكوفيين فجزوا تقديم معمول الجزء المجزوم على ادات الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله * يا اقرع بن حابس يا اقرع * انك ان يصرع اخوك تصرع * رفع الجواب مراعات لاصله من التقديم (٢ ورد بمنع كون مرتبة الجزء قبل الاداة لان الجزء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبينة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقوله * هذا سراقة للقران

٦ وان كان الاسم المنصوب معمول الجزء ايضا عندهم نحو ان تأتني زيدا اضرب ٧ بمنع جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزء لغوا نحو ان لان الفصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي والخبر نسخ ٨ وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٩ لكون عود الضمير من من الخبر الى المبتدأ اولي من عوده اليه من معمول الخبر ٢ ان الرفع في نحو زيد زرته اولي ننسخه ٣ خبر المبتدأ ننسخه ٢ والجواب انا لانم ان مرتبة الجزء التقديم بل الجزء ننسخه

٣ اى فانه ناظر الى الجانب الذى انتبه من بين الجوانب ٤ وقديما التعليق بين المبتدأ والخبر عند دخول النواسخ كافي قوله تعالى سجدنى ان شاء الله صابرا وما انحى قوله تعالى نسخته ٦ فان نقول خبر قولنا لشي واذا اردناه جلة شرطية ملفاة متوسطة بين المبتدأ والخبر

٧ والمراد آه لا ينجز ولا يكون بالقاء لتقدمه وذلك نحو اضرب نسخته ٨ وعلى مذهب البصريين وهو كون مرتبة الجزاء التأخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب للشرط لفظا زال عن رتبته اذ لو كان كذا لوجب جزمه آه نسخته ٩ وانسب وكذا يقول نسخة ٢ فالظ آه هذا جواب اذا في قوله واذا دخل الواو على ان آه كافي بعض النسخ ٣ تمامه ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم

٤ يحزه ويحتقر الدنيا احتقار مجرب اى شخص ٢ هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو الاعتراضية ايضا لانه لا يؤتى به الا في صدر جلة متوسطة او متأخرة نسخته

يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب وقوله واتى متى اشرف الى الجانب الذى به انت من بين الجوانب ناظر ٣ فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ٤ الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لا كرمك فسجى ٥ وانما جاز تعليق اذا مع شرطية بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ٦ فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اى انك تصرع ان تصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على ادائه فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ماهو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه (وقال الكوفيون ٧ بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجز ولم يصدر بالقاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجز على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يعنى عنه فهو مثل استبحارك المذكور الذى هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ٨ ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على ادائه لانه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم القاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد مرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر (وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح او بالاكرام ٩ وكذلك قوله اطلبوا العلم ولو بالصين ٢ والظاهر ان الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة ٣ وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانبا ٤ وقديحي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام اناس يدولد آدم ولا فخر فقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو ظهرت لم تذكر ٢ الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جلة اعتراضية (وقال الجزى هو واو العطف والعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور

في ان نحو زيد ان لقبه كريم لا يجوز الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء
الا في وسط كلام او آخره نسخة ٤ فيجئ بين المبتدأ والخبر وبعدهما ٢٥٨ نحو اناسيد ولد ادم ولا فخر والجملة

الا اعتراضية يكون جملة
الشرط وغيرها نحو حاشا
والطلاق اليه ولا فخر

٥ لان ان الشرطية ان كان
شرطها مستقبلا فاعمال الحال
مستقبل نحو زيد وان صلي
و صام فاسق ففاسق العامل
في الحال مستقبل اذ المعنى انه
على هذه الحالة وقت الصلوة
او الصيام وان كان ماضيا
فالعامل ماض على حسب
ما تقدم

٦ قوله (مطبعة) المطبعة
الساقطة الثقيلة بالحمل و
صررت الساقطة شددت
عليها الصرار وهو خيط
يشد فوق الخلف والتودية
والخلف بالكسر حلة
ضرع الساقطة القادمان
والاخر ان والتوادي
التشبات التي تشد على
ضرعها كيلا يرتفعها
ولدها

٧ كما كان نحو قوله آه واني
متى اشرف البيت على القلب
وان تقدم نسخة ٨ اذ ليست
استفهامية فتكون شرطية
ولا واسطة بينهما واما ما يصلح
نسخه

٩ فان كانت موصولة فالفعل

فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فنجعل وقد تقدم في باب العطف جواز
حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالقاء في الاختيار فتقول زيد
وان كان غنيا فنجعل لما تقدم ٣ من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما
على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين
من الكلام كانا بلا تفصيل اذ لم يكن احدهما حرفا ٤ (وعن الز محشري ان الواو
في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزء عاملا في الشرط نصبا على انه حال
كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف
متقاربان ولا يصح اعتراض الجزى عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض
معنى الحال الذي في الواو لان حالة الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا
نحو اضربه غدا مجردا وضربه امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا
تناقض بينهما ٥ واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط
لا يكون اذن الا ماضيا لفظا ومعنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني
واما جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزء عند البصرية
او ما هو جزء عند الكوفية وقد يجئ في الشعر مضارع نحو آتيك متى تأتني انشدسيويه
فقلت تحمل فوق طوقك انها ٦ مطبعة من يأتها لا بصيرها ٧ كأنه قال لا بصيرها
من يأتها ٧ كقوله ٨ والمرء عند الرشان يلقيها ذئب ٩ اى المرء ذئب على احد التقديرين
فان تقدم ما هو جواب معنى على الظروف الزمانية او المسكانية من كلمات الشرط كمتى
واذما واين واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها للشرط ٨ اذ لا يصلح للاستفهام
ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من
كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل
عند سيويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتاني فان كانت موصولة فنصوبة
بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ
والتقدير من آتاني آته ٩ ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة
وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا
بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزء عند البصرية وجعل المتقدم
كالعوض منه وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتني فالوجه كونها موصولة ويجوز
جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا
في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى ٢ وان جئت بالظروف قبل من وما واي على
تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيويه جعلها موصولة سواء ولي
الكلم المذكورة ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكر منساه او مضارع نحو اذكر حين ما
تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد ١٠ على حين من تلبث

الذي بعدها لا محل له وان كانت شرطية فهو في محل الجزم وابن السراج جزم ٢ وان اضفت (عليه)
الظروف الى من وما واي على طريقه اضافتها لنسخه

عليه ذنوبه * يجحد قدها اذ في المقام تدابر ٢ * فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام
من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذ كر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما
ان غلام المضاف كذلك (قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة
واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم
تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون
تلك الجملة كما مر في الظروف البنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى
من اى اذ كر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصرم مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه
معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لم تصدر
غلام بل هو معمول لتدبر المقدم عليه ٣ فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من المصدر
بتقدم اذ عليه (فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي في كلمات الشرط
والاستفهام كونها في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه اضربه ونحو جاءني التي من
يضربها تضربه (قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير
من تمام جعلها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيده ههنا شرحا (فاقول لا يجوز
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات
بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني ٤ وذلك كأن
وكان وظن واخواتها وما لنفي لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما
لا فليست كما لانها تنفي في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع
فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطينا
ولا ان قعدنا عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل
معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر ولاتبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام
لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك ٥ (فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا
كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد (قلت لان سلم وما الدليل على ذلك فان
هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو
الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى
ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار في الجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل
على تقديرها بالمفرد ٦ بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي
بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الظروف المشبهة بالفعل * قال * فلست
بخلال التلال مخافة ٨ * ولكن متى يسر فدا القوم ارفده * واما قوله * وما ذاك ان كان
ابن عمي ولا اخي * ولكن متى ما املك الضرا نفع * برفع النفع لان القوافي مرفوعة
فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله * انك ان يصرع اخوك تصرع *
ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجأة

٢ التدابر التقاطع

٣ فلم يجز تقدمه على كلمة
الشرط لالزومها صدر الكلام
نسخه

٤ يغير عن معناها نسخه

٥ اى ليسا مقدرين بالمفرد فلا
يصير دخول المبتدأ الموصول
على حرف الشرط

٦ لانا نقول لم قلتم انه لا يكفي

في تقدير اعراب الجمل

وقوعها موقعا يصح وقوع

المفرد فيه بل يحتاج الى

كونها مقدرة بالمفرد ومع

ذلك لا بد لهذا من دليل ولا

يجدون وتقول آه نسخه

٨ ولكن من لا يلقى امرا

ينوبه * بعدونه ينزل به وهو

اعزل الاعزل الذي لا سلاح

معه

٨ في التلاع مخافة الصف الى

الاودية والمعنى لست ممن

يسند التلاع وهي بحارى

الماء وسد الجبال وفي بعض

النسخ ولست بخلال التلال

٩ رفده برفدة منه

الرفع بالفتح الاعانة وكذا

الارقادو الاقادر الاستعانة

فيصح بجي من وماواى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يائه يعطه كما يجوز فاذا من يائه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع ٢ نحو اين ومتى من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الاعلى اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من يائه يعطه لماذا ذكرنا في امتناع ان ذكر اذ من يائنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لامادون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في آيتك ان تأتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية ٣ وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى ﴿فاما ان كان من المقربين فروح وريحان﴾ ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الاموصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها (وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجازا من يضربك تضربه واين لقيته شئت فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط ٤ وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على قبح فيه كيا تني في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله ﴿ان من لام في بني بنت حسان﴾ الله واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة (وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول قللت كان من يضربه اضربه زيد لم يحز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ابهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ * واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان تيتني وكذا في نوقال الله تعالى ﴿ولو ان قرآنا سيرت به الجبال﴾ الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظيا او معنى نحو ان لم افعل ه لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء (قوله فان كانا مضارعين او الاول) يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان ترني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله * انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ٦ ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز (وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر قال من يكذبني بسبي كنت منه كالشجي ٧ بين حلقة والوريد * والاجود كونهما مضارعين تطبقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني

(ضربتك)

٢ ان بعدها وعدم وقوع الجمل الاستفهامية نسخها

٣ لانه لا يقيمن الجزم في الماضي وهي مبتدأة سواء كانت شرطية او موصولة ولا يصح وقوع اين واني ومتى وليان ومهما بعدا ما لعدم وقوعها مبتدأ بخلاف المضارع
٤ نحو كان من يضرب اضرب

٥ حتى لا يعمل اداة الشرط لفظا في الشرط كما لا تعمل نسخها

٦ وهو قليل لم يجي نسخها
٧ الشجي ما ينشأ في الخلق من عظم وغيره

٨ وكقوله * فان تقطعوا منامناط ﴿ ٢٦١ ﴾ قلادة * قطعناه منكم منامنا قلادة * وقوله ان يسموا ربة طاروا بها فرحاً

منى وما سمعوا من مانح
دفنوا *

٢ مما يجوز حذفه اعني
لا يكون صلة نحو ان
تضرب الذي اضربه
بضربك ولا يكون صفة
نسخه

٣ وكقوله متى تأتينا نعلم بان
ديارنا * قيل ويجوز في هذا
القسم الرفع على الحالية نحو
قوله متى تأتينا نعشو ضوء
ناره آه قال سيويه تلم بدل
من الفعل الاول اي فعل
الشرط

٤ قوله (يلقى ائاما) الاثام
جزاء الاثم فعلى هذا يلقى
ائاما جزاء ويبضاف فعل
مذكور بعده بدلا منه
ولو كان الاثام بمعنى الاثم
كان يلقى ائاما بدلا من
الشرط اعني يفعل ذلك كما
يشعر به كلامه فتأمل

٥ الاثام جزاء الاثم فيكون
المثال مما جاء بعد الجزاء فعلى
موافق له معنى فقط

٦ نحو ان تأتني وتساءل او
فتساءل او ثم تسأل احسن
اليك على ما تقدم في فاء
السيبة ان ان الناصبة
تضمر بعد الواو والفاء
الواقعتين اما بعد الشرط
قبل الجزاء او بعدهما

ضربك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او اخدهما ماضيا لفظا والاخر
معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا
فالاول كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا كقوله تعالى ﴿ من كان يريد
الحياة الدنيا وزينتها نوف ﴾ وعكسه اضعف الوجوه ٨ نحو ان ترزني زررتك
لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابد بقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب
شيئا يغير المعنى (ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زررتني
وتكرمتني وان ترزني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزء وكذا في الجزاء
نحو ان زررتني اكرمتك واعطتك وان زررتني اكرمتك واعطيتك (واذا ذكر بعد
الشرط فعل ٢ ليس من ذنبه اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيتك
او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
بضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان ترزني احسن اليك فيجبت جزمه لكونه
توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا
وان جازا ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اي ان تأمرني بان
اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لالفاظا ٣ نحو ﴿ ومن
يفعل ذلك ٤ يلقى ٥ ائاما يبضاف ﴾ فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى
نحو ان تضرب تضرب اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى (وكذلك
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالتفقا لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن اليك
والمتفقا لفظا ومعنى نحو ان ترزني اكرمتك اسرع والمتفقا لفظا لا معنى نحو ان
تبعث الى آتاك احيى والمتفقا معنى لالفاظا نحو ان تأتني اضرب اضرب اي اسير (وان
جاء مع المتوسط واو اوفاء او ثم ٦ فالوجه الجزم ولك النصيب مع الواو والفاء على
الصرف كما ذكرنا في فاء السبيبة وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك
في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم آتاك فاحسن اليك او احسن اليك فيكون
النصيب على السبيبة والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك
(قال ابن السراج اذا قلت تحمدان تأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان
من شكل الاول رفعت لا غير نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتوخر عليه وان كان من شكل
الثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلاثة اوجه
الجزم على العطف والنصيب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول
والثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتشكر فقيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على
العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصيب على الصرف والجزم عطف على الثاني
(قوله وان كان الثاني فالوجهان) اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا
والشرط ماضيا ٧ ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين
يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجرم الشرط لم يجرم الجواب فعند
النجاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل

٧ قال زهير * هو الجراد الذي يعطيك نائلة * عنوا فيظلم اخيانا وتظلم * وان اتاه خليل يوم مصغبة * يقول لافانبا مالي ولا خرم *

الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة (والاولى ان يقال تغيير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لخلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديره كما يحزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولا م الامر ولما انتهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد (واما الكوفيون فيقولون انما لم يحزم الجواب المتقدم لانه انما يحزم عندهم للجوار قوله (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديره لم يحزم الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او مفيا بلا فالوجهان والافاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يبيح مضارعا مصدرا من جعلتها بلا ولم امل فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وامل فلانها لتغيرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها اما لما اختارها فكثيرة الحروف ٢ ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت (ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي تحولو جئتني اكرمك او في المستقبل نحو ان زرتنى اكرمك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمته وان دخلت الدار فانت حر وبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان (فتقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء ٣ لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لنقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاسح لوجود الجزاء ٤ ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا كانت انشائية كنم وبس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادي له﴾ وان تعذبهم فانهم عبادك ﴿اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى ﴿وان اطعموهم انكم لمشركون﴾ فلتقدير القسم كما يحكي في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿واذا تبلى عليهم اياتنا بينات ما كان

٢ وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضي فلماذا لم يحزم ان لا ضرب ولا شتم فعلى هذا نسخة

٣ وفي نسخة خفتها لفظا ولمناسبتها آه بدل قوله هذا مع خفتها لفظا ٤ هجمت على القوم دخلت عليهم بغتة

٨ وأما في سورة هود أيضا قال يا قوم أرأيتم أن كنت على بينة من ربي وورزقني منه رزقا حسنا فهمت ٩ وهو أنه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيبي قريباً ٢٦٤ ولم تدخل الماضي فمعه ٣ ونحوه أريد

أن لا تقوم فإن لاهنها مجرد النفي والاستقبال مستفاد من أن المصدرية ٤ أي كان

٥ الذي هو مدلول كان التضمني

٦ ومعنى استفادته منه أنه يكون قرينة على إطلاق الحدوث في كان لانه مدلول للبر

٧ فيه نظر بل مدلوله الزمن الماضي ومطلق الحدوث لا الزمن الماضي فقط وتعيين المطلق

بستفاد من خبره كما سيأتي في باب كان فطلق الحدوث والزمن الماضي مستفاد من كان وتعيين المطلق مستفاد

من خبرها كما قرره في باب كان ٧ المراد بمدلوله هنا مدلوله الذي يستفاد من جوهه من غير انضمام شيء بعينه وذلك في نفس الامر هو

الزمن الماضي فقط فلا منافاة بين كلامه هنا وبينه فيما تقدم من قوله وذلك لانه يدل على

الزمن الماضي ومطلق الحدوث قنأمل ٨ أي دلالة خبرها على مصدرها المبهم وتخصيصه

أياه بخلاف سائر اخواتها فانها تدل على مصادر لا تدل عليها اخبارها فاصبح زيد قائماً اوضحا حكايده على (اذنية) الاصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك

كذب وتولى الم يعلم ويجوز حل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى ﴿ قل أرأيتم أن اتاكم عذاب الله بعتة او جهرة هل يهلك ال اية ﴾ ٨ وقال تعالى ﴿ قل أرأيتم أن اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ﴾ ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عرافتها في الاستفهام قال الله تعالى ﴿ قال يا قوم أرأيتم أن كنت على بينة من ربي وآتاني منه رجة فن ينصرتني ﴾ وتقول ان اكرمك فهل تكرمني (والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاماً انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالتأثير تحليصه للاستقبال ان كان مضارعاً وقلبه اليه ان كان ماضياً فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية تجردها عن الزمان وفي الطلبية تمحضها للاستقبال ويدخل على ٢ الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدراً بقظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضياً كان او مضارعاً ومائاً كدور مسخ لم يقلب ولم ينقلع على انه فديء قوله تعالى ﴿ ومن يحلل عليه فضي فقد هوى ﴾ وهو بمعنى الاستقبال (قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي ٣ نحو جئت بلامال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني انت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان كان قيصة ﴿ وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو ٤ فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد منطقاً فطلق الحدوث ٥ يستفاد ٦ من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فعنى كان زيد قائماً في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله ٧ هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان ٨ دون سائر الافعال الناقصة لان صا زيد على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيةا (ثم ان كان اذا كان شرطاً قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان كان قيصة ﴿ وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ﴿ اتغضب ان اذا

ايه بخلاف سائر اخواتها فانها تدل على مصادر لا تدل عليها اخبارها فاصبح زيد قائماً اوضحا حكايده على (اذنية) الاصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك

اذنية حزتا ٩ * ونحو قولك ٢ انت ٣ وان صرت اميرا
لا اهابك (٤) وقال المصنف التقدير ان ثبت حز اذن اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ
لان العرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت (وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت
غدا جالسا فانني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب
الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل
قوله تعالى ﴿ ان كنت قلته ﴾ قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن
قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائل ذلك
او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف ا كافيك
اليوم وقوله تعالى ﴿ ان كان قيصر قد ﴾ ظاهر في المضى * قوله (ويجيء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء) الشرط ان لا تكون الاسمية مطلبة وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام
الفاء و اى مناسبة بين معنييهما * قوله (وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتثنية
والعاض ٦ اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر * اعلم ان كل ما يجاب بالفاء
فينتهي المضارع بعد الفاء بصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا انفي لان غير النفي منها
طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح
للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لابد فيه من حامل للتكلم به عليه وحامله على الكلام
الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام
المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب
مقصودا للتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله
وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لان نفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهر او اما الخبر فانه اذا ورد جملة على المخاطب فالظاهر انه انما
تكلم به المتكلم لا فادة المخاطب بمضمونه لانه على ان مضمونه مقصودا لنفسه او لغيره اذ يخبر بشئ
مع ان ذلك الشئ غير مقصودا للخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزءا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزءا اذ ذلك في الطلب
انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصودا ما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى
ان يكون له (فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءا بعده معنى الشرط جاز لك
ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزء كما تجزم بان وانجزام الجزء بهذه الاشياء لا بان
مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم
الجواب (ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر

٩ وروى اتفضب ان اذنا
قتيبة حز تاجهار او لم تفضب
لقتل ابن مالك * كنى عن قتل
قتيبة بحز اذنيه لان موضع
ضرب العنق قريب منها
٢ للغي ٣ وقولك للامير نسخته
٤ ولا يحتاج الى تقدير نحو
ان ثبت حز اذن اذنية على
ما قال المص حتى يكون
مستقبلا لان الفرض نسخته
٥ فيه بحث اذ مراده ان
اكن اليوم متصفا بالقول
في الماضي فلا يتجه ما اورده
الش عليه تأمل
٦ ذكر هنا خسة اشياء
واسقط النفي والترجي
والدعاء لكن النفي لا يجاب
بمضارع مجزوم لكونه خبرا
محضافا يتضمن معنى الشرط
وبقي عليه الاخير ان
٧ المخاطب على انه انما آه
نسخته

٢ قوله (اوشركك ينم) يقال مررت برجل شرعك من رجل اى حسبك والمعنى انه من النحو الذى تشرع فيه وتطلبه
 ١٧ اى كافر فى الكلام على لام الامر ظا الاية الكريمة فليس فيها لام امر ٤ وكانهم قالوا لم نرسي فقال انا زاولها فارسوا امرهم
 من ارسى الملاح القى المرساة فى قعر البحر ليقيم فاستعمل فى كل اقامة ٢٦٦ ونزاولها نقاسيها اى الحرب او الكتيبة

قيل ان قوما كانوا فى سفينة
 وظهرت دابة فى البحر وفى
 قهادرة فخاف اهل السفينة
 فقال اميرهم ارسوا السفينة
 لى نزاول الدابة وتأخذ
 منها الدرة وتدفع شرها فلو
 هلكنا بذلك فيكون من قدر
 الله لا يخلص لاحد منه
 ٥ قوله تعشوا عشوته
 قصده ليل وعشوت الى
 النار اعشوا اليها عشوا اذا
 استدلت عليها بصير ضعيف
 قال الخطيئة والمعنى متى تأته
 عايشا آخر البيت فى الصحاح
 تجد حير نار عندها حير موقد
 ٦ الجزل غلاظ الخطب يريد
 انهم يوقدون الجزل من الخطب
 ليقوى نارهم فينظر اليها
 الضيفان على بعد فيقصدها
 وقوله نارانا ججاذكر تأجج
 وفيه ضمير النار على تأويل
 الشهاب وقيل اصله تأججن
 فقلبت النون الفا كفى قوله
 ولا تعبد الشيطان والله
 فاعبدا وقوله تعشوا تبصر
 بصير ضعيف وقوله تعشو
 اى عايشا يقال عشوت الى
 النار اذا استدلت عليها

ولهذا ذلك لاستنكارهم استناد الجزم الى الفعل وليس ما استدعوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم
 ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم
 اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفى ٨ اوشركك
 ينم الناس والتقى الله امر وفعل حيرا يثبت عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه
 وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل فى جواب هذه الاشياء
 التى فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر او النهى عند غير الكسائي
 بخلاف الجواب المحزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهى اتفاقا لان فاء السببية
 قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كفى قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾
 ولم تدر ما جزع عليك قبحزع ﴿ ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
 محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهى وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط
 فى عدم ثبوت مدلولها فهى اذن مقوية لمعنى السببية فى الفاء فاذا كان يكون قبل الفاء صريح
 الامر العريق فى الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية فى الفاء بان يرتفع الفعل بعدها
 كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره
 واما الجزم فهو نص فى السببية ولا يضعف معناها معه فليحتج الى صريح الامر بل يكفى
 معناه وقيل فى قوله تعالى ﴿ هل ادلكم على تجارة تبيعكم من عذاب ﴾ الى قوله
 ﴿ يغفر لكم ﴾ ان قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا و ليس بجواب
 هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جوابه كما مر فى لام الامر
 ٢ فى قوله تعالى ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا ﴾ وقال المبرد فى مثله ان يقيموا جواب
 اقيموا مقدر اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل ﴿ كن فيكون ﴾ على قراءة ابى عمرو وفيه
 من التكلف ما فيه (قوله اذا قصد السببية) اما اذا قصد الاستيناف نحو قوم يدعوك الامير وقال
 ﴿ وقال رائداهم ارسوا ٤ نزاولها ﴾ فكل حشف امرى يجرى بمقدار * او الوصف
 نحو ﴿ وليايرثنى ﴾ على قراءة الرفع او الحال نحو ﴿ ذرهم فى خوضهم يلعبون ﴾
 ولا تمن تستكثر ﴿ وجب الرفع وفى نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع
 اما على الاستيناف اى انه من يحفرها او يحذف ان اى بان يحفرها ويجوز فى ذره يقول
 ذلك الرفع الاعلى استيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقا فى البحر
 ليسا لا تخاف ﴾ اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها * ومما جاء حالا بعد الشرط
 الصريح قول الخطيئة * متى تأته تعشو ٥ الى ضوء ناره * تجد خطبا ٦ جزلا ونارا
 ٧ تأججا * ويجوز فى مثله البدل لان الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتى تقرأ

بصير ضعيف واذا صددت عنها قلت عشوت عنها يمدح بذلك بغيا وهو من بنى سعد بن زيد بن مناة يريد انه (اعطك)
 ابتدا بالنظر الى النار على بعد شديد فقصدتها بذلك النظر حتى قرب منها فاصابها ٧ قوله (تأججاء) الاججج تلهب النار
 وقد اججت تأجج اججها واججتها فتأججت

اعطاك فانه لا يجوز فيه الالرفع ويحتمل بعد الجزاء ظاهر اكان الشرط او مقدر بالفعل المصدر بالفاء
او الواو او ثم نحو وان تأتني آتاك فاحدثك واثنى آتاك فاحدثك فبحزم ما بعد الفاء على العطف
وترفعه على القطع وتصبه على ان الفاء للسينية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادي له
ويذرهم﴾ قرئ رفعاً وجزماً ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بـثم جاز الجزم
والرفع دون النصب قال تعالى ﴿وان تولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا﴾ وقال
﴿وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون﴾ فلما كان فاء السينية بعد العطف واقعا
موقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى ﴿فاصدقوا كن﴾ قال ﴿دعني فاذهب
جانبا يوما﴾ واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم ﴿كافي قوله﴾ بدالى
اننى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا اذا كان جانبا ﴿جروا الثانى لان الاول قد تدخله
الباء وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما﴾ قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا
للكسائى (يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرية ان يضم المثبت بعد المنفى وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النارى اى ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز
ايضا اسم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل
المظهر نفيوا واثباتا واما قوامهم في العرض الا تنزل نصب خيرا اى ان تنزل نصب فلان كلمة
العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى
بعينه لو ساعده نقل ﴿قوله﴾ (مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
يحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم الجزوم فان كان بعده ساكن وليس رباعى
زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقل اضرب
اعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة) لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان
اصرح في عومه لكل ما سميته الحاجة امرا وذلك انهم يحتمون به كل ما يصح ان يطلب
به الفعل من الفاعل المخاطب يحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل
الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من
غيره وهو الشفاعة ولم يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة نحو ﴿كلوا واشربوا﴾
او للتهديد نحو ﴿اعلموا ما شئتم﴾ ٢ او غير ذلك من محامل ٣ هذه الصيغة وانما
سمى الحاجة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم
الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر
وكذا الكلام في النهى فان قولك لاتواخذنى في نحو اللهم لاتواخذنى بما فعلت نهى
في اصطلاح الحاجة وان كان دعاء في الحقيقة (قوله من الفاعل المخاطب) ليخرج
نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو

٢ فهذا يسمى امرا وان لم
يكن طلبا لما ذكره ٣ هذه
الصيغة على تسعة اقسام
وقد جهها الشاعر في قوله
﴿الا ان لفظ الامر لاشك
تسعة﴾ سؤال ونذب
والاباحة تلحق ﴿والزام
حق والتهديد بعده﴾
ويتبعه لتعجز ثم الخلق ﴿
واخره التوقف او الهز
فاعلم﴾ وتنزيل ربي
بالذى قلت ينطق ﴿
واثنتها قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم وفارز قوهم
منه وفا تنشروا في الارض
واقبوا الصلوة واعلموا
ما شئتم وفأتوا بسورة
واثنا طوعا او كرها وانبتوني
باسماء هؤلاء واخرجوا
انفسكم

٤ بلى ولكن ان قولنا الامر نسخة ٥ ومثله ما انشد سيبويه لثم بن نويرة على مثل اصحاب البعوضة فاحشيت لك الويل حر الوجه اوبك من بكاء اى ليك ٦ وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام نسخة ٧ فحذف حرف العلة من نحو اغزوارم واخش والخرقة في نحو اضرب والنونات في نحو اضربوا واضربوا واضربى نسخة ٨ قد ذكرنا ان اصل افضل لتفعل قياسا على امر الغائب ثم حذف اللام نسخة ٩ في الحال او في الاصل اوسا كن فان كان هناك متحرك على احد الوجهين لم يحتاج الى اجتناب نسخة ١٠ ان كان موجودا سواء كانت حركته اصلية كدخرج من تدخرج وقاتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك بعده نحو قول ويح وخف وان لم يكن موجودا بل كان محذوفا اعيد ذلك المحذوف وابتدى به سواء كان مابعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكنا كما كرم من تكرم ٣٦٨ او صار متحركا بحركة مابعد محو اعد

لا فعل انا * ونحمل خطاياكم * فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم (قلت ٤ لانسم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق (قوله بحذف حرف المضارعة) يخرج نحو قوله * لتقم انت يا بن خير قرين * وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة * فبذلك فلتفرخوا * بالباء (قوله وحكم آخره حكم المجزوم) قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة ٥ كافي قول حسان في امر الغائب * محمد فقد نفست كل نفس * اذا ما خفت من من امر تبالا * ٦ قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة (وقال البصريون هو مبتدئ على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما مر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا لاوقف كما كان في الاصل محذوفا للمجزم ٧ (قوله فان كان بعده ساكن) اى بعد حرف المضارعة ٨ اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو اما ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك ٩ اوسا كن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتناب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك ٢ نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تقاتل ودخرج من تدخرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد

من تعيد ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة الا في هذا الباب اعنى باب افعل يفعل فقط وانما قلنا ان اصل يفعل يأفعل لان قياس بناء المضارع ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل في المضارع لانك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة المتقدمة على تلك الهمزة فكان قياس اكرم ايضا ان تقول يؤكرم لان الهمزة فيه وان كانت زائدة الا انها همزة قطع وانما حذف الهمزة في المضارع لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التى منها الاستعقال ثم جعل اخواته يؤكرم وتؤكرم عليه

طرد الالباب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل ما فلا بد من همزة الوصل نحو اضرب (اقم) واستخرج وانطلق (فان قلت فلم راعيت المتحرك الاصل في نحو اكرم فرددته في الامر ولم تجتلب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصل في نحو يقول ويخاف ويبيع فجلب همزة الوصل نظرا الى الاصل (قلنا ان اجتناب همزة الوصل شئ اضطررت اليه ومع امكان مراعاة الاصل لا ضرورة فلا يجتلب همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قول ويح وخف اقتضارا على الحركة المقولة ولو كنا ايضا ارتكنا الرجوع الى اصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا الى نقل حركات حروف العلة الى ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك ما بعدها فكان يكون سعيها في ضلال اذ كنا نحذف الهمزة المجتلية ونحرك الساكن كما كان قوله آه نسخة

٣ المضارعة فيه ساكن ولا ٢٦٩ يجتلب فيه همزة الوصل لما ذكرنا من رجوعه الى الاصل بل ترد همزة

القطع المفتوحة المحذوفة
قوله آه نسخة

٤ وذلك لان همزة اجتلبت
ساكنة على مذهب الجمهور
لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما
اجتلبت الى تحريكها حركت
بالكسر لان الساكن اذا
حرك حركه بالكسر لانه
اعدل الحركات في الثقل
والخفة اذ هو اقل من الفتح
واخف من الضم فظاهر
مذهب سيبويه انها اجتلبت
متحركة بالكسرة التي هي
اعدل الحركات لانا نحتاج
الى متحرك لسكون اول
الكلمة فاجتلب بها ساكن
ليس بوجه قال سيبويه قدمت
الزيادة متحركة لتصل الى
التكلم بها ومذهب اقرب
وانما ضمت فيما انضم ثالثة
اتباعا واستثقالا للخروج
من الكسرة الى الضمة
لان الحاجز غير حصين
لسكونه وكذا في غير باب
الامر نحو انطلق به واستخرج
واذا بقي الامر على حرف
واحد فان وصلته بكلام
بعده فلا كلام وان وقفت
عليه فلا بد من هاء السكت
اذ لو لم تأت بها وجب ان لم
تسكن ذلك الامر الوقف
على متحرك وان سكته لم
الابتداء بساكن نسخة

اقم واعرفان همزة افعال حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلا اجتماع للهمزتين واما في اقيم
ويقيم ونقيم فطرذا للباب وحلا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبيع وهب
(فان قيل كاحذفت الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة
في تعدو تهبله ايضا وذلك للحمل على يعدو يهب بالياء كما يجي في التصريف فلم ترد الساكن
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك (قلت لانه لو ردد لاجتلب له همزة
الوصل فكنت تقول اوعدو او هب ثم كنت تغله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف
الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا
وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة
ردده لزوال العلة كما كرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو
اضرب اقل انطلق استخرج (وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يا فعل لان قياس بناء
المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم بكرم وضرب يضرب
واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق) وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع
استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس بكرم يا كرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا
انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي فياء كرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحل
سائر حروف المضارعة عليها (قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وخدمه فانه هو الرباعي
الذي ما بعد حرف ٣ مضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما مضيه على اربعة احرف) قوله
مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة
في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الالة كما يجي
في التصريف ان شاء الله تعالى ٤ وانما ضمت فيما انضم ثالثة في الامر كان كاتل او في غيره
كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
واذا بقي الامر على حرف واحد كفه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد
من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب قوله (فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان
كان ما مضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشتمال والواو ومثله باب اختير وانقيد
دون استخير واقيم وا كان مضارعا ضم اوله وقح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه
الفا (قوله فعل ما لم يسم فاعله) اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد بما لفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر (قوله هو ما
حذف فاعله) هذا جد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني
وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب

الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه مستشهدا بمثله قوله تعالى ﴿ اسمع بهم وابصر ﴾ فليس ما ذكره المصنف بحد تام
الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله (قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره) هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه ككرم
واستخرج او رباعيا مجردا كدخرج او مزيدا فيه كندخرج وانما غير صيغة الفعل بعد
حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل (وانما اختير
للبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون البني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير
الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان ٥ لكون معناه غير باقي الافعال اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق ٦ في اول وهلة النظر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
٧ من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم جعل
غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر (قوله ويضم الثالث مع الهزمة والثاني
مع التاء خوف اللبس) يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر
لالتبس الماضي البني للمفعول بالامر من ذلك الباب ٨ اذ اوقفت عليه واتصل بما قبله نحو
الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتخرج
لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتخرج (قوله
ومعتل العين) يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات
قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصحها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف
العله فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة (فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها فيقول قول
وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تغيير الحرف كذا اقل من تغيير
الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم جعل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فائوا فانتقلت
الواو الساكنة ياء (وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها
لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما يمكن فيجوز على هذا نقل
الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه
فبقى قول وبيع فقلبت الواو ٩ الساكنة ياء كافي ميزان (قال وبعضهم يسكن العين ولا
ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها ويقلب الياء واو الضمة ما قبلها
وهذه اقلها ثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء (وقول الجزولي
اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من جعلها في العلة على غيرها والمصنف
انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا (واما
الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل

٥ لبعده عن اوزان الاسم
ولو كسر آه نسخته
٦ قوله (في اول وهلة النظر)
يقال لقية اول وهلة اي اول
شيء والوهلة الفزعة الووهل
الفزع وقد وهل
٧ من الضمة الى الكسرة
اولى من العكس لانه طلب
خفة بعد الثقل بخلاف
الخروج من الكسرة الى
الضمة نسخته
٨ اذا اتصل آه الاستخرج
مفتوح التاء ساكن الآخر
لوقف لالتبس بالامر نسخته
٩ لكسرة ما قبلها نسخته

٢ تهيمو والفرق بين المبني للفاعل والمبني للفعول عند سقوط العين لكون اللام باتصال الضمير فأن نحو بعت باخلاص الكسر وعدت من العيادة باخلاص الضم يلبس فيه ٣٧١ المبني للفاعل بالمبني للفعول بلا قرينة ولو قلت بعت يا عبد بالكسر وغدت

يا مريض بالضم كان ظاهرا في كونهما للفعول بسبب القرينة فنقول اذا سقط العين الى قوله في اليائي نسخة

٣ الكسرة المستثناة على حرف العلة اليه كما هو في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع نسخة

٤ قوله (ولا أقوى اه) الاقواء في الشعر هو ان يختلف حركات الروي فيكون بعضه مرفوعا وبعضه منصوبا او مجرورا يقال أقوى الشاعر ويقال أقوى القوم اذا صاروا بالقواء وهو المكان الخالي وأقوى الرجل اذا كان دابته قوية ويقال قوى الضيف وتقوى وقوته انا تقوية ه لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى الفاو كسر آه نسخة

٦ استثقالا للواو بعد الضمة وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ايضا لكن اقل من اشمام فاء معتل العين لان هلة اشمام فاء معتل العين انما كانت خوف الالتباس عند خوف العين كاذ كرنا ولا حذف ههنا

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والتجاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالا شمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقيين (وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم لان الاشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (قال المصنف والغرض بالاشمام الايدان بان الاصل الضم في اوائل في هذه الحروف وانما نهو على الضم الاصل ههنا بخلاف نحو يرض في جمع ايض ٢ لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل (فاذا سقط العين في المبني للفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواو واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعث يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله (قوله ومثله باب اختير وانقيد) يعني ان بابي افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيئ الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهم له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افعل تاو وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فاقبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد (قوله دون استخبر واقم) يعني ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجيئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والباين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كاذ كرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل ٣ حركة عين الكلمة اليه كافي غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيئ في التصريف ان شاء الله تعالى * واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ٤ ولا أقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجنوى وانما لم يفعل ذلك ه اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كافي قيل يقال وقال يقول فكنت تقوى يطاى ويباى ويستقاى وينطاى ويختاى ولا يحتمل في الفعل لنقله ياء مضعومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي ودأى خلفته وكسرفاء فعل للادغام نحو ردة لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواو انما كان ٦ لانه ان حذفها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول ونقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم

مع الضمير بل ينفك اذن الادغام نحو رددت وسردت وربما كسر آه نسخة

٧ قبل ان ضم الاول في الماضي والمضارع للعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول المرفوع عوض منه والاول
الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم آء نسخته ٨ جلا للمضارع على الماضي ٢٧٢ لانه نسخته ٢ قوله (ووعك) الوعك

فاه نحو رد ضمة ايضا وربما كسرها فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد
عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلق العين لما يجي
في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ
(قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره) ٧ انما ضم اول المضارع جلا على اول
الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو انقل
من الماضي (قوله ومقتل العين ينقلب فيه الفا) اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني
للمفعول الفا نحو يقال ويبيع ٨ وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف
ان شاء الله تعالى لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لافي الاعلال
المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء
ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعمل في كل واحد منهما بما يليق به
فكل ماله اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين
الفا نحو يهاب واقام واستقام وايس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستقل بل لاجل
قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلولا ثقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد
يجي الكلام في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم
في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف العلم به كافي قوله تعالى ﴿وقيل يارض ابلعي
ماءك وسما اقلعي وغيض الماء وقضى الامر﴾ وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد
وخم وفند ٢ ووعك قال سيويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افضل نحو
اجنه الله واسله واركه واورده ٣ ولعل ذلك لانه لما يأت من فعل المذكور يكن وسل فعلته
صار كالمووجع وعي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصاري عدى الى
المنصوب كما يعدي باب فعل وذلك بالنقل الى افضل المتعدي ﴿قوله﴾ المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعده والمتعدي يكون الى
واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى واخبر وخبر وابأ وبأ وحدث فهذه
مفعولها الاول كفعول اعطيت والثاني والثالث كفعولى علمت (قوله متعلق) مفتوح اللام ٤
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حدينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل
متعديا اذ لا يفهم ٥ معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن
لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كاذب كرنا في الامر وامر
القائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كانه لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول
بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير

مفت الحمى وقد وعكته
الحمى فهو مو عوك ٢ مفت
الدواء اذا امرته في الماء واو
حكى الكلاب الصيد اذا
مرفته في التراب اذا اخذت
الكلاب الصيد فرفته قبل
وعكته وعكا ومن المجاز
وعكته الحمى ذلته وبه وعك
الحمى ٣ اي فعل الله به ذلك
ولعل ذلك لان فعل المذكور
لما يأت فيه فعلته صار نسخته
٤ وهذا كاذب كرنا في حد
المفعول به انه الذي يقع عليه
فعل الفاعل كضربت زيدا
او يجرى مجرى الوقوع
عليه نحو ما ضربت زيدا
واحدثت الضرب وينبغي
نسخته ٥ الخروج مع استاده
الى مرتفع به لا يتعلق آخر
وله ان يلتزم كونه متعديا
لكن بحرف الجر فنقول ان
نحو طال وظرف هو اللازم
فقط لانه لا يتوقف فهمه على
متعلق بخلاف نحو قرب
وبعد وخرج ودخل لكن
ذلك خلاف اصطلاح القوم
فان قولهم متعد على الاطلاق
لا يقع الاعلى المتعدي بنفسه
ويقولون في المتعدي بحرف
الجر هو لازم متعد بحرف
منه ولا يبعد آء نسخته

الجر الا ترى انهم قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع قرب وبعد (مفيد)

٦ ان فعلا واحدا قد تعدى

مرة بنفسه الى المفعول فيسمى

متعديا ومرة بحرف الجر

فيسمى لازما وذلك اذا تساوى

الاستعمالان و غلب كل

واحد منهما نحو شكرتك

وشكرت لك ونصحتك

ونصحت لك هذا ما قبل

والاولى جعل اللام زائدة

والحكم تعدى هذه الافعال

مطلقا اذ معناها مع اللام هو

معناها بلا لام نسجه

٩ تمامه تلك الحرائر لاربات

اخيرة سود الحاجر لا تقرأن

بالسور * اي لا تقرأن السور

الحاجر جمع محجور وهو ما بدا

من النقاب مما يلي العين

٩ قوله (فلترعك) الروع

الفرع يقول فزعت اليك

وفزعت منك ولا تقول

فزعتك

٢ عنده هو اللفظ بجزء المجرور

ولا يجوز الفصل بينهما

توسعوا نسجه

٣ وما زدت ليلى ان تكون

حييه ولادين لها انا طلبة

* وامرتك ان تقوم

٤ الجار عن عمله مضمرا

ولهذا شذ نحو الله نسجه

٥ عجت بالمكان اعوج اي اقت

به والعاجج الواقف

٦ * امرتك الخير فافعل ما

امرت به * فقد برليك ذامال

اذا نشب *

٧ اي من الرجال

مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك *
واعلم ٦ انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت
لك والذي ارى الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون
اللام والتعدى والزم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجازا فكذا مع اللام فهي اذن
زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقيمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدى الى الامكنه واما الى غيرها ففي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن بالسور
﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾ و﴿ ردف لكم ﴾ واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى ﴿ واسبحوا
برؤسكم وارجلكم ﴾ بالنصب وقال لبيد ﴿ فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معدة
٩ فلترعك العواذل ﴾ والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار
هو الموصل للفعل اليه كالهزمة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان
الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا ٢ منه كالجزم من المفعول توسعوا
في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الامع ان
وان وذلك فيهما ايضا ٣ بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيويوه وبالجر
عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف ٤ حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا
حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله * اشارت
كليب بالا كف الاصابع * واتما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما
بصلتهما (والاحفش الاصغر يحيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما
في خرجت الدار ولم يثبت بلى قد جاء في غيرهما اما شذوذ كقوله * تمرن الديار ولم
٥ تعوجوا * وقوله تعالى ﴿ لا تعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ ولا تزموا عقدة النكاح *
وان تسترضعوا اولادكم ﴾ والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدى اي تجوزون
الديار ولا تزم صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على
الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى ﴿ يخالفون عن
امره ﴾ اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كذا ذكرنا فيما بعد دخلت
من الظروف المختصة وكقوله تعالى ﴿ يغفونكم القنشة ﴾ اي يغفون لكم وكسبتك
الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتلك الطعام اي كلت لك ﴿ ولا
يألوونكم خبالا ﴾ اي لا يألوون لكم وزنتك ديناراي زدت لك ونقصتك درهما اي
نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف
من المفعول الثاني نحو امرتك الخير ٦ واستغفرت الله ذنبا و * منا الذي اخير الرجال ٧

وخرجته وبغنى عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة نحو قرحته

٣ وقل ذلك في غير الهمزة من حروف الخلق ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله خرجت الى اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامته وبمض هذه حال ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزيد بعمره واذا تخالفا معنى جاز نحو ذهبت به بالبرية اي فيها قوله آه نسخته

٣ فان كانت العين همزة لم يغنى التضعيف عنها وتعين الهمزة نحو ارأيت في رأيت وذلك لثقل التضعيف في الهمزة

٣ رأى بمعنى ابصر متعد الى مفعول واحد وبغنى علم متعد الى مفعولين

٣ بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد او اثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلاثة فلا وجه لاعادته نسخته

٤ اعنى اعلم وارى وعند الاخفش آه نسخته

سماحة ٨ كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به (والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع) وقال سيديويه الباء في مثله كالهزمة والتضعيف فعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى ﴿لذهب بسعهم﴾ الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معه (واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى ﴿أتوني زير الحديد﴾ اي زبر على قراءة أتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احقرته النهر (ولا ينقل من الثلاثي المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى ٩ والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذى كان قاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناه تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احقرت نهره زيدا (وتضعيف العين يعدى الى واحد كقرحته والى اثنين كعلمته نحو ولا يعدى الى ثلاثة كالهزمة وقل تعديته للخلق العين الا في الهمزة نحو نأيته (ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر افعال التفضيل (قوله والى اثنين كاعطى وعلم) يعنى ان المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه في الاصل مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثانيا مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذا حال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ٣ ويجوز ذلك في هذين المنصوبين (قوله والى ثلاثة كاعلم وارى) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب ٤ فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حل الشيء على الاصل الفعل فعنى علمت زيدا منطلقا حملت على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كافي للمبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكذلك في نحو احقرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من التعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمت زيدا قائما بل يستعمل الثانى مفعولى علمت الاماهو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى ﴿واذ علمت الكتاب﴾ وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لاسما فيقول

احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واو جدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمراجية واجعلتك زيدا قائما وجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا وجاز نقل جميع الافعال الثلاثة متعدية ولازمها بالتضعيف والهمزة نحو ابصرت زيد عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا وكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة (واما الخبر وخبر انبا ونبا وحدث ولم يستعمل احداث بمعناه فليست بما صار بالهمزة او بالتضعيف متعدية الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اى علم واما حدث ونبا ثلاثين فلم يستعمل مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم التعدى الى ثلاثة لان الانباء والتبئة والاخبار والتخيروا والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والحق البواقي غيره (والحق بعضهم ارى الخلية باعلم سماعا نحو ارانى الله فى النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علت المفعولين وينصب مضمونيهما الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد ٨ وعلمت القيام لكن علت تعدى الى المضمون المذكور بنفسه رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو ٩ واما قولهم انبأته بناء وخبرته خبرا وحدثه حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة مقامه المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولاتها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثه خروج زيد ونبأته دخول خالد ٢ ولا يجوز في السعة اتفاقا (فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخيير الخاص فان تصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به ٣ كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذى هو الحديث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اى اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به ولا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به (فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى خبر به خاص والثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا الخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مقالطة (والدليل على كونه مفعولا به وكذا مفعولى علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او علمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول

٥ الى باب افعلت وفعلت
نحو نسخة

٨ او الانطلاق لكنه يتعدى
الى مضمونيهما ايضا بنفسه كما
رأيت بخلاف انبأت
وحدثت فانهما لا يتعديان الى
قوله اخبرتك زيدا نفسه
٩ قوله (واما قولهم انبأته
بناءه) نبأت من ارض
الى ارض اى خرجت
ونبأت على القوم اذا طلعت
عليهم

٢ ومعلوم ان مثل هذا لم
يجئ في السعة نسخة

٣ اى حدثك بقيام زيد

اخبرتكَ زيدا قائما فانا مخبران زيدا قائما فنضعيف اسم الفاعل الى ما كان في اخبرتكَ بعد
الكاف واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضارب الامير
(وكذا ما عترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس
زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المفعول الخاص
بمخلاف قلت قولنا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ القلط ان الخبر يستعمل بمعنيين
بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المفعول فاعرفه (قوله فهذه
مفعولها الاول كمفعول اعطيت * اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني
والثالث معا كثنائي مفعولي اعطيت لا يابى في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية
الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا
فعني اعلمتكَ زيدا قائما اعلمتكَ قيام زيد فهو كاعطيت زيد ادرهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر
لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جعيلها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر
الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يبيح
في افعال القلوب (وظاهر مذهب سيويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه
قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجري كلامه على ظاهره
ولم يجوز الاقتصار على الاول (واجازه ابن سراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيويه
انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا
مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال
اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هو الاول هو الذي زاد بسبب الهزة كما مضى *
قوله (افعال القلوب ظننت وحسبت وخطبت وزعمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هي عنه فنصب الجزئين * اعلم ان الجملة التي تدخل عليها الافعال لا تخلو
من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو
قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب
مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل
الداخل عليها في جزئها لتعلق معناها بمضمونها فلا يدخل اذن الاعلى الاسمية لان
ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان ٢ الضروري من عمل الفعل
رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان
مع المسند اليه لم يعمل الا بالنصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها
ولا ينتصب الفعل ٣ الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ٤ فلا يتبين فيهما اثر الفعل
الداخل بلى اذا كان فعل مطلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن
في الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت اي يوم سرت وايهم رأيت بنصب اي على
انه معمول الفعل المؤخر (ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما

٢ عمل الفعل الضروري

نسخه

٣ نظاها نسخة

٤ احتراز من النصب مقدرا

كما اذا وقع حالا ونحوها

ه منطلقا الفاعل انطلق زيد نسخ ٦ قوله (وهي ججا يحججوا بمعنى ظن) حجوت بالمكان اقتت به وحجوت بالشئ ظننت به وحجيت بالشئ اذا اولعت به وحجت الريح ٢٧٧ السفينة ساقتها ٧ قال * قد كنت احجوا اباعرو اخائقة *

حتى الم بان يوما ملات ٨ قال
وخلت بيوتى في بقاع منع
يخال به راعى الحولة طائرا *
٩ قال ابن مالك هب اى ظن
وعليه قوله * فقلت اجرئني
ابا مالك والافهينى امرؤها
لك * وحسب المتعدى اما
يراد به الاعتقاد الراجح وهو
المشهور كقوله تعالى
ويحسبون انهم على شئ * او
يراد معنى علم كقوله *
حسبت النقي والحمد خير
بجارة * دباها اذا ما المرء
اصبح ثاقلا * ٢ لارى
بمعنى ظن عاملا عليه نسخة
٣ وان كان رأيت بمعنى
علمت نسخة

٤ اليقين وهو والمعرفة
بمعنى واحد ولا يتوهم نسخة
* علمتك الباذل المعروف
فانبعث اليك بي واجفات
الشوق والامل * ٥ من
حيث المعنى نسخة
٦ علمت وذلك ليس لفرق
بينهما معنوى نسخة

٧ قال * دريت الوفى العهد
ياعرو فاقبظ فان اعتباطا
بالوفاء جربى و * تعلم شفاء
النفس قهر عدوها * وبالغ
بلطف في التحيل والمكر *

فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعا للمبتدأ تشبيهه بالفاعل ونصنا الخبر
تشبيهه بالمفعول ولم يحجز رفعا لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيهين بالفاعل ولا نصبهما
اذ يبقى الفعل بلام رفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للرفوع قبل
طلبه للنصب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففي كان زيد
ه قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصابر هو
قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كانا بمعنى كان مع قيد آخر فعنى صار كان بعد ان لم
يكن ومعنى مازال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى
وتحو ذلك ومعنى ليس ما كان (واما افعال المقاربة فليست من هذه اى من الافعال الداخلة
في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة كما يحكى في بابها
(وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئ الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما مضاف
اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم
الواحد اى ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجملة الجزئين
في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين الذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير
المفرد كهذين الجزئين المنصوبين (ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي ٦ ججا يحججوا بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب
وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان
نصبت جزئها فان كان ججا بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا
من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب
المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى
الذى هو ما لم يسم فاعله ٢ من ارى عاملا على ظن الذى هو بعناه ولم يستعمل بمعن
علم ٣ وان كانت اريت بمعنى علمت (واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى ٤ عرف
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا ٥ معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم
وعرفت ان زيدا قائم واحدا لا ان عرف لا ينصب جزئ الاسمية كما ينصبهما ٦ علم لا لفرق
معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ٧ وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل
ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغنى رشدا ولا يتصرف
في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا ٨ فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان
درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت عليه فليس من هذا الباب ٩ فلم ينصب

وقوله تعلم انه لا طير الا على متيطر وهي التنور ٨ فلا تقل ٩ فعلم نسخة

الجزئين اذا لم يصدر بان (واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم ٢ قال تعالى في الظن بمعنى اليقين ﴿ اني ظننت اني ملاق حسابه ﴾ وقد يحكى ظن بمعنى انهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته (واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأي فاذا كان بالمعنى المذكور ووليت الاسمية المجردة عن ان نصب جزئها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى ﴿ يرونه بعيدا ﴾ وهو غير مطابق ﴿ وزراه قريبا ﴾ وهو مطابق وقوله تعالى ﴿ الم ترا الى الذين خرجوا ﴾ متضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأي الحلية برأي العلية في نصب المفعولين قال تعالى ﴿ رأيتم لي ساجدين ﴾ واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد ٣ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئها نحو كنت اعداه فقيرا فبان غنيا وقال تعالى ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اتانا ﴾ اي اعتقدوا فيهم الاثوثة (واما للقول بان الشيء على صفة قولاً غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية ﴿ الله موف للناس مازعموا ﴾ (واما لاصابة الشيء على صفة وهو وجد ٥ والقي وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ٦ وقوله تعالى ﴿ ووجدك عائلا ﴾ لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ﴿ نبئيه ﴾ ويضل ﴿ ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصادق استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستوية فهذه ٧ هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا اذا كان الثاني جامدا تحصل منه مصدرا فعني علمت اخاك زيدا علمت زيدا زيدا اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في التدرية فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية لتفسير به اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد (وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ﴿ ولقد زلت فلا تظني غيره ﴾ مني بمنزلة المحب المكرم ﴿ اي لا تظني شيئا غير تزولك كذا ﴾ قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليهما تقول لمن قال اظن زيدا قائما لنا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب (قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال (قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن (قلت لا يمنع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به

٢ اذا اولها اسمية مجردة عن ان نسخة

٣ * ولا تعدد المولى كثير ملك في الفنى ولكن ما المولى شريكك في العدم * مازعما نسخة

٥ * وجدتهم اهل الفنى فاقبنتهم واعفقت عنهم مستزادى ومطعمي * وقال تعالى انهم الفوا اباؤهم ضالين وقوله * قد جربوه فالفوه المقيث اذا ما الروع عم فلا يلوى على احد * وقاله غير مستغث ولا ذكر الله الا قليلا * وقال وما الفيتى حلى مضارعا ٦ فلذا عد من افعال القلوب للزوم العلم منه وقوله تعالى نسخة

٧ الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون مفعولها في الظاهر اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فعني علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا اي ظننت زيدا اخيك نسخة

اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى ﴿ يظنون بالله غير الحق ﴾ ٢ اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كافي قوله ﴿ فلا تظني غيره ﴾ ٣ (قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه) اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة من ذلك الاعتقاد (وقوله هي عنه) على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المنكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن ﴿ قوله (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر تعدي به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت) (قوله) اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ﴿ اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذف فهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما فانسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بحدفهما نحو من يسمع يخل ٤ اي يخل مسموعه مسادا قال ﴿ باي كتاب ام بآية سنة ﴾ ترى حجبهم عار على وتحسب ﴿ وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا ٥ كاسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كاتكرر ذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء الى قوله ﴿ هو خيرا لهم ﴾ اي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله ﴿ لا تخلصنا على غرائك انا ﴾ طالما ٧ قدوشى بنا الاعداء ﴿ اي لا تخلصنا اذلة على اغرائك الملك بنا ﴾ قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فبالجملة معه ليست بتأويل المفرد فعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملقى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها

٢ فقوله غير الحق وظن الجا هلية مصدر ان احدهما للسببية والآخر توكيد لغيره والمفعولان محذوران اي خلاف وعدم حاصل ٣ اي مثله في نصب مفعول واحد ٤ قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم في امثال ابي عبيدة سيلكوتى ٥ بمنزلة اسم واحد لان نسخة ٦ قوله (لا تخلصنا على غرائك) اي لا تظن انا جاز عسونا لا غرائك الملك بنا اذ قدوشى بتأويل ذلك الوشاة ٧ ضد الملك فلم يضرنا ٨ اغريت الكلب باصيده واغريت بينهم والاسم الفراء وغري به بالكسر اي اولع به والاسم الفراء بالفتح والمدحاح ٦ الفراء بالتاء لا بالهمزة اسم من الاعراء فلا ير دان الفراء لم يوجد بمعنى الاعراء سيلكوتى ٧ الوشاة جمع واش اي انمام وطال اي امتد وما كافة عن طلب الفاعل او مصدرية سيلكوتى

٢ ليس بمانع ضروري بل هو اختياري نسخه
٣ نولته اعطيته نوالا قال
وضاح اليين * فانولت حتى
تضرعت عندها وانباتها مار
خص الله في اللم * يعني
التقبيل ٤ خللوما هو الموضع
الطبيعي للعامل اعني ما قبل
المعمولين عن العامل القضي
فيتقوى المعنوى شيئا ومع
ذلك فالاعمال اولى لتقدم
الفعل على احد المعمولين
واما اذا تأخر عنهما فالانفاء
اولى لان العامل القوي
يضعف بالتأخر عن المعمول
بدليل جواز لزيد ضربت
وامتناع ضربت لزيد وقد
يقع الملقى آه نسخه
٦ واما ادري وسوف اخاك
ادري اقوم مال حصن ام
نساء ٧ او جادني زيدا حسب
وعمر ٢ لم يذ كر الفعل معه
وحذف جوازا نسخه

والجملة المعلق عنها منصوبة المحل (والفرق الاخر ان الفاء ٢ امر اختياري لاضروري
والتعليق ضروري وقيل الجملة الملقى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض
بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملقى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك
او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملقى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني
ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين (ويقبح الالفاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب
لان عامل الرفع معنوي عند الحاجة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى
ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كاشر حنا في حد الا هراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما
يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله * كذا ادبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيعة
الادب * وقوله * ارجوا وآمل ان تدنوا موذتها * وما اخال لدينا منك تنويل ٣ *
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (وسيدويه لا يحتمل ذلك على الالفاء
بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة (وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر
بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواحيج الابتداء نحو قوله *
ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا ونلباء * فعلى هذا الفعل عامل لا ملقى
ولا معلق ويقال قبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذهو
كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف (واذا توسط
الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالفاء بلا قبح ولا ضعف ٤ وكذا جاز الاعمال
متساويان وذلك لان الرفع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الاخر
وقد يقع الملقى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
قال * ولستم فاعلين اخال حتى * ينال اقاصي الخطب الوقود * وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومحموبها ٦ كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو ٧ جاءني زيد واحسب عمرو (وتوكيد الملقى بمصدر منصوب قبح
اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالفاء ظاهر في ترك الاعتناء به فينبهها
شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاهل اذ ليسا
بصريين في المصدرية نحو زيدا حسبه او احسب ذاك قائم (ومصدر فعل القلب
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما
وعلمك لزيد قائم واما الالفاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اي
ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كاقيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر
واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر
وكذا ان ٢ حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يحوز الفاء الفعل
واعماله متوسطة ومتأخرا لكن الالفاء قبح لما مر من قبح تأكيذ الفعل الملقى واما ان
حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنا فعند

من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا
 يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز
 الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام
 الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط او تأخر لان العامل فيما
 تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه
 مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا ٣ على ما قبل لما ذكرنا في المفعول المطلق (قوله
 ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والني) التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
 مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلازوم لتجوزها وجوده
 فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق بمنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديره لان معنى
 علمت زيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انصاب الجزئين فن تمه جاز عطف ٤ الجزئين
 المنصوبين على الجملة الملتقى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (قوله بحرف الاستفهام)
 المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كيا تاتي وقد
 يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى ﴿ لنعلم اي الجزين احصى ﴾
 وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت
 غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي
 ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائما وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في
 اندار ٦ اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل
 وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان
 كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم
 فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجئ واما لا الداخلة على الجملة الاسمية
 فانما كانت معلقة لانها لاء التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل
 (ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو
 علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجئ ٧ واما اذا تجردت ان
 عن اللام فانها لا تعلق لا مكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين
 بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنت جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل
 القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ﴿ ولقد
 علمت لتأتين منيتي ﴾ ان المنايا لا تطيش ٨ سهامها ﴿ فانما اجري لقد علمت مجرى القسم
 لتأكده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق
 فصار كقوله ٩ وانني ﴿ قسما اليك مع الصدود لا ميل ﴾ وقد يجري نحو علم الله مجرى
 القسم فيجاب بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله (والفعل
 الملتقى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو ٢ علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم
 على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت ام قعدت واعراب الجملة
 المعلق عنها كاعرابها اذا لم تقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع

٣ قوله (على ما قبل) اي
 قبل يكون ظنك منصوبا
 لكونه مصدرا مؤكدا

٤ الجملة المنصوبة الجزئين
 على الجملة نسخة

٦ كقوله تعالى ولقد علموا
 لمن اشتراه ماله في الآخرة
 من خلاق ولقد علمت ما
 هؤلاء ينطقون ووتظنون
 ان لبتم الا قليلا

٧ وقوله ﴿ فعبرت بعدهم
 بعيش ناصب واخال اني
 لاحق مستبح ﴾ بتقدير
 اللام

٨ قوله (لا تطيش) طاش
 السهم عن الهدف اي مدل
 ٩ اوله اني لا منحك
 الصدود وانني ﴿

٢ وكقوله تعالى وتظنون
 ان لبتم الا قليلا واحسب
 لا يقوم زيد

اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع
فيكون كملت اي يوم الخروج قال * لقد علمت اي يوم عقيب * والمنصوب ايضا خبر
مقدم لكنه ظرف (واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يتعلق
فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز
بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام بم الجملة التي بعد علمت كأنه قيل علمت
٢ ابو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان
المعنى علمت ما زيد قائما (واما قولهم ارأيت زيدا ماصنع بمعنى اخبرني فليس من هذا
الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبر وهو منقول
من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كأنه قيل ابصرت وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها
اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب
الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو * ارأيكم ان
اتاكم عذاب الله * الآية وكما ليس بمفعول كما يحكى بل هو حرف خطاب ولا بد سواء
اتيت بذلك المنصوب او لم يأت به من استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستخبر عنها
فالظاهر نحو قولك ارأيت زيدا ماصنع و * ارأيكم ان اتاكم عذاب الله بفتة او جهرة
هل يهلك * وارأيتم ماتدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا * والمقدر كقوله تعالى
* ارأيكم هذا الذي كرمتم على ان اخبرني * اي ارأيكم هذا المكرم لم كرمته وقوله
تعالى * لن اخبرني * كلام مستأنف (وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام
جوابا للشرط كقوله تعالى * ارأيكم ان اتاكم * الآية وقوله * ارأيت الذي ينهى
عبد اذا صلى * الى قوله * الم يعلم * وقوله * ارأيت ان كان كرر ارأيت للتأكيد
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأنه
قال الخائب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ماصنع فهو بمعنى
قولك اخبرني عنه ماصنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم
(وتلحق الكاف الحرفية برأيت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل
المنقول الى الفعلية عن شيء اخر نحو التجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجعسا
وتأنيبا عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان الخطاب
مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او جموعا وفاعل ارأيكم التاء لانت المقدر ٤ في نحو رويدك
لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيكم زيدا ماصنع
فلا منع من بقاء فاعله ايضا (وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل
٥ رويدك والتجاءك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع محل (فاذا
اردت برأيت فعل القلب فالكاف المحقق به اسم يتصرف يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء
يتصرف بتصرفهما نحو ارأيكم زيدا وارأيكما الزيدين وارأيكما الزيدين وارأيكم
هندا وارأيكما الهنديين وارأيكن الهندات * واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت
من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها

٢ من هو زيد ظ

٤ بمعنى ان ارأيكم وان
صار بمعنى اخبرني الذي
فاعله مستتر فاعله التاء
كما كان قبل صيرورته بمعنى
اخبرني فبقيناه على اصله
وليس فاعله مستتر كاسم
الفعل المشابه له في النقل
عن اصله فان فاعل رويدك
مستتر وكذا بقينا منصوب
ارأيكم زيدا ماصنع وان
صار بمعنى اخبرني الذي
لا يتعدى اعتبارا بالحالة
الاصلية فاعتبرنا الاصل
في ابراز المرفوع والجي
بالمنصوب مع ان المعنى الثاني
يقتضى استتار المرفوع
وحذف المنصوب

٥ مذهبه في نحو رويدك
نسخه

استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف ٦ قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضاءها مصدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك قلت علمت زيدا الذي قام (ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه مفعوبا تقول ٨ في الاستفهام علمت ايهم قام رفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام نصبه) وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بالزوم الناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرب انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو ناقض (فقول اداة الاستفهام اذن مجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له ادع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له ادع الى التصريح به كقوله تعالى ﴿ وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ﴾ ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا اونم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابها لا اونم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه (ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا اونم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا بالعلم الابتدائي وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فعني علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام ٩ لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد ام عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها قائما جوابه نعم اولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق بالا بالنسبة (والجواب عما قالوا انا لانسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون

٦ بعد ذلك نسخة

٨ يعني في الاصل واما بعد دخول علمت فلا جواب لان المتكلم بهذا ليس يستفهم بل مخبر غير مستخبر وكلمة الاستفهام لجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم

٩ لان ذلك نسخة

استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا بعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم اولا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبية ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو الصحيح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى ليجرد الاستفهام للاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقبل كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الخواص الخمس ككسبت وابصرت ونظرت واستمعت وشمعت وذقت تقول تفكرت ازيد يا تيتي ام عمرو وقد يضر الدال على التفكير كقوله تعالى ﴿يتواري من القوم من سوء ما يشربه امسكه على هون ام يدسه في التراب﴾ اى متفكرا امسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة ﴿يتخالسان نفسيهما ايما يسقى صاحبه كأس المنون﴾ اى متفكرين ايما يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد الجوزين على الآخر (وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقدمضى ٣ ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يحكى بعد من مذهب الفريقين) فتقول الجملة بعد الفعل ٤ المعلق في موضع التعصب وهي اما في موضع مفعول ينصب بزرع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعها واما التضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار في الجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى ﴿وما أدريك ما يوم الدين﴾ فان ادري تعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمت زيدا ابو من هو واما الثاني اى التضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعها لكنه يعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى عرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقام هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد لاهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه (وكذا الحكم ان كان

٢ ممشى نسخة

٣ العذر منه نسخة

٤ المطلق نسخة

الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة
 المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعريف نحو امتحنت زيدا هل
 هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه
 في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى ﴿يسألونك عن الساعة ايان مرساها﴾ اى يعرفون
 وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عرك الله ان الكاف مفعول
 اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن (وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو
 شككت في زيد هل هو قائم اولاى شككت في قيامه فهى في محل الجرو تقول عرفتك الحال
 ازيد في الدار ام عمرو فهى في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو
 الجملة فيه بدل من زيدا هذا (وقد اوجب الاخفش ان زيد الظننت اخوه قائم قال وانما
 لم يحجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضى كما يحجى في باب ان فهى
 في التقدير داخله على اخوه كانت قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى
 عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كاذب اليه ٥ ابن مالك انه يحوز الالغاء ٦ والتعليق
 بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في اعلم وارى تقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد
 قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائما اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم للملم بسم فاعله نحو
 اعلمت ما زيد قائما وزيد اعلمت قائما (وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق
 والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل
 امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيت للمفعول جازا ٧ والذى ارى انه لا يمنع من الالغاء والتعليق
 سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول (وقال ابن جعفر لا ولفيت فقلت زيد اعلمتك قائم او علمت
 فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول
 الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس ما قاله بشي لان اعماله بالنسبة
 الى شئ والغاء او تعليقه بالنسبة الى شئ آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل
 والغية عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلته عن المفعول وايضا
 المعمل معنى الهزمة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل * واعلم انه
 لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت (قوله
 ومنها انه يحوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين شئ واحد) هذه الافعال المذكورة
 في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلية يحوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين
 متصلين متحدى المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى ﴿انى اراى اعصر خيرا﴾ وكذا
 ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ورأيتناك تقول كذا (وقد يحجرى مجراها رأى البصرية جلا على رأى القلبية وكذا
 عدم وفقد جلا على وجد لانهما ضده في اصل الوضع وانما يحجز ٨ ذلك في غير
 الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل
 المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ٩ ضرب زيد

٥ المالى نسخة

٦ ومنه قولهم البركة اعلمنا

الله مع الاكابر

٧ وانا لا ارى منهما منعا سواء

نسخه

٨ اتحاد الفاعل والمفعول

ضميرين متصلين نسخة

٩ في المظهر نسخة

زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان
تخالفا لفظا لاتحدهما معنا ولا تقا قهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
فقصدهم اتحادهما معنى تغيرهما اللفظ بقدر الامكان فنعمد قالوا ضرب زيد نفسه لانه
صار النفس باضافته الى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر (واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما
مضى فجاز اتفاهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن
زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير
افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الاو او معناها اولم يقع نحو ما ضربت الا
اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين
معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يحز المثل
الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمير منفصلا جاز مطلقا وقد
تقدم جميع ذلك بعلمته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص
افعال القلوب (ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين
نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على
ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى
فقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها
الحقيقي و يكثر ذلك وان كان ذلك الفعل يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كسبت
وخلت وظننت ٢ لانها لا تتطلب في ظاهر الاستعمال الاسنادا ومسندا اليه سواء نصبتهما كما
في حسبت زيدا قائما ولم نصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو
٣ المصريح به في الجزئين المصدرين بان (هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
ظن ٤ ولا مفعول له اخر مقدر او الاخفش يجعل ان مع جزئها في مقام المفعول الاول ويقدر
الثاني اي علمت ان زيدا قائم جاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان
مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار ولا تقول ان ان
مع ٥ جزئها ساد مسداسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة
مع جزئها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل
فكيف تكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت
زيدا قائما ساد ان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فاندتها اذ هما بتقدير المصدر بلا
آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر ٦ هذا اخر الكلام في افعال القلوب
(واما غير افعال القلوب ٨ مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما
برادفها من جعل ووهب غير تصرف ورد وترك وتحذ ٩ وتأخذ وا كان واصل الباب
صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من

٢ كما تقدم في اول الباب

نسخه

٣ ما صرح به في الاستعمال

الاخر الذي مع ان اي

المصدر نسخه

٤ ولا يقدر له مفعولا ثانيا

خلافا للاخفش فانه يقدر

مفعولا ثانيا نحو علمت نسخه

٥ اسمها وخبرها نسخه

٦ لكونها اداة المصدر

نسخه

٧ هذا بيان احكام القسم

الثاني من القسمين المذكورين

في اوائل هذا الباب عند قوله

ثم هذا المفتضى للمفعول اما

افعال القلوب او غيرها

٨ من الافعال الناصبة الجزئي

الجملة كاثنتين بتقدير المفرد

نسخه

٩ * تحذت عمران ائرمهم

دليلا * وفروا في الحجاز

ليجزوني *

جزر السباع

٥ قوله (جزر السباع)

الجزر هو اللحم الذي تأكله

السباع وتقطعه بانيابها

٦ * فالظ الحاق غادر بصير

نسخة

٦ تمامه * وكل نسر قشم

* القشم الكبير من السباع

وتمامه * ينشئه يقصم قلة

رأسه والمعصم * وينشئه

يتناوله قال تعالى وانا لهم

التناوش يقصم يقطن

وقيل انما هو بظرف الاسنان

خاصة والظم بجميع

الاسنان وقلة رأسه اعلاه

وقلة كل شيء اعلاه وقلة *

فشككت بالرخ الطويل

ثيابه * ليس الكريم على

الفتاء محرم * من قصيدة

عنبرة بن شداد العيسى الان

الاولين غير تامين

٧ اي الواقع على عين

٨ قال في شرح الجمل فلم

يسمع هذا القائل الناس

وانما سمع قوما يقولون

الناس ينتجعون غيثا فحكي

ما سمع فرفعه وصيدح اسم

ناقة ذى الرمة ولذلك

لم يصرفها ففعل سمعت

في البيت على هذا التقدير

قول مخذوف وقد سدت

الجملة مسده

صار زيد قائما كمنزلة احقرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فقال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كقولنا في علت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونيهما هو المفعول لصير كما كان مضمونيهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولى علت الا انه روى اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب (واما الغاء صير ومراد فانها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب ٢ لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذهى افعال باطنية بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كعملته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذهو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذ لم تكن بمعنى كقوله تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك اي خلى وتخذوا اتخذوا اي اخذ (واما ان كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجئ الا بمعنى صير ٣ وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الوجود وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ﴿وضرب الله مثلا عبدا مملوكا﴾ ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغة مثلا من ضرب الخاتم والابن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنضوب بعده عطف بيان (وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعنى نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة ٤ كما في قولك ﴿غادرته ٥ جزر السباع﴾ ٦ فالحاق غادر بصير هو الظاهر (ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق ٧ بعين نحو سمعتك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الافعال الا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تسكلم وانا لا ارى منعاً من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك تمشي اتفاقا قال ﴿سمعت الناس ينتجعون غيثا﴾ فقلت لصيدح انتجعي بل لا ٨ بنصب الناس وقد روى بر فعه على حكاية الجملة (ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والالم يكن حكاية والذي يقع بعده نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود

٨ التبعة بالضم طلب الكلاء في موضعه تقول منه انتجعت وانتجعت فلانا اذا اتيتك تطلب معروفه

من الجملة الواقعة بعده إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فن
حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الامفردا نحو قيل زيد قائم
اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء
اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض
القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره
من يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الجملة
اجزاء لثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا ان نقول حكاية
عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الاعم المختلفة
الالسنه باللسان العربي وتقول قال زيدانا قائم وقلت لعمر و انت بخيل رعاية للفظ المحكي
ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمر و هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا
وعمر في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
خيرا ماسبقونا اليه ﴾ والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول
قال تعالى ﴿ تقاسموا بالله لنيئنه ﴾ وليبيته بالياء والنون (وهذه الجملة المحكية منصوبة
الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما فهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى ٢
وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق
عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا بالضرب
مضروب وكذا تقول انا قاتل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال
زيد ضارب الضرب القوى والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول
وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به
قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم او لفظا آخر مثله (وقد يقع المفرد
بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان
تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام
حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت
لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة
وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول
زيد لفظ و زيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى
ولست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها
وزايعها مفرد غير معبر به لاجن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه
فيجب حكايته ورعاية امرائه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مر فوطا واما بانؤه فهل
يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود
به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى ﴿ قال سلام قوم

٢ والدليل عليه اضافة
اسم الفاعل اليه في قولك
انا قاتل زيد قائم واطلاقك
على تلك الجملة انها مفعولة
وكلاهما علامة المفعول
به على ذكرنا في الموضع
المشار اليه واذا كانت
منصوبة الموضع مفعولا
بها جاز عطف المفرد عليها
منصوبا كقولك قلت
اما زيد قائم او لفظا آخر
ويقع لجملة مؤخرة
٣ ويجوز ان يقدر سلام
خبرا اي امرى سلام

٤ قوله (دباءة الدباء على وزن المكاء القرع الواحدة دباءة قال امرء القيس اذا اقبلت قلت دباءة * من الحصر مغسوة في القدر * وقيل اليت لغيره * وبعده وان ادبرت قلت انفية * ململة ليس فيها اثر * وان اعرضت قلت سرعوفة * لها ذنب خلفها مسطر * اى طويل ٢٨٩ تمتد ٥ من الاوجه الخمسة نسخة ٢ وقبله * حتى اذا جن

الظلام واختلط * اى القوم اطالوا على حتى اذا انتشر ظلام الليل واختلط بضوه النهار اتوا الى بلبن مخلوط بالماء لونه يكون الذئب بحيث يصح ان يقال فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب فيما مضى من عمرك فالقول المقدر صفة لمذق

٣ وسليم يحرون القول بحرى الظن سواء كان فعلا ماضيا او مضارعا او امرا او اسم فاعل او مصدرا وعلى هذه اللغة يفتح ان بعد قلت وشبهه قال الخطيئة * اذا قلت انى آيب اهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالهجر * انشده ابو على في التذكرة

٣ ويخص اكثر العرب جواز هذا الاطلاق بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم آه على ما قال الاندلسي ومنهم من يشترط آه فيقول نسخة

٤ اى قول الكمية والمعنى

منكرون * اى عليكم سلام قال * اذا اقبلت قلت دباءة ٤ * اى هى دباءة وقوله تعالى * قالوا سلاما قال سلام * يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير ٥ من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى * فخبوا باحسن منها * وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ماضى فى باب المبتدأ (ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديتك مجل واخبرته زيد قائم قال * تنادوا بالرحيل غدا * وفى ترحالهم نفسى * وعند البصريين القول مقدر بدمثل هذا الفعل وليس لمحقا به واضمار القول ليس بعزى فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديتك سلام كما تقول قلت سلام والتأويل ذلك التأويل (وقد محذوف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يستل من قال زيدا قائم فتقول انا قلت كما محذوف القول ويبقى المحكى كما فى قوله ٢ * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * واعلم انه قد يبنى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيويه وبعض المتأخرين (قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقد يقال لا كيف تقول زيدا قائما فجبب اعلم قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم ٣ واكثر العرب لا يجوز هذا الاطلاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا (قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحووا يقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند اكثر ٣ فى الاطلاق من شرط تقدم استفهام متصل نحووا تقول زيدا قائما او منفصل بطرف نحووا قد امك تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله ٤ * أجهلا تقول بنى لؤى * لعمريك ام متجاهلينا * فان نقض بعض ٥ الشرايط رجع الى الحكاية على لغة اكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط (قوله ولبعضها معنى آخر) بل لكلاهما فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذاخال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعانى تكون لازمة (قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت) قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت

بحياة ابيك الاما خبر تنى هل (١٩) تظن ان قريشا (نى) يجهلون حقيقة الحال ولا يعلمون فضل المضر على اهل اليمن فاثروهم على مضرامهم يعلمون ذلك ولكنهم تجاهلوا والالف فى الآخر للاطلاق ٤ * أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ام دوام البعد محتوم * ٥ الشروط فعند اكثر يرجع الى الحكاية مع استيفاء الشروط نسخة

٢ الذي معناه الكون في الصبح او الصبورة نسخة
٣ الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الاستمرار نسخة

٤ بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها نسخة
٥ هذه الافعال نسخة
٦ وكذا باقي الافعال اذ معنى صار نسخ
٧ ومعنى تقدير الفاعل نسخة

٨ * ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا * وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا بضرب بعضكم رقاب بعض وقال تعالى فارتد بصيرا

٨ لم يدكر آض وعاد مثل ال ورجع وقد ذكرهما ابن الحاجب وهما بمعنى صار * قال وآض رواض اللهو يساذوايا * وقال * فاض بها جذلان بنقض رأسه كما آض بالنهب الكمي الخالس * وقال * فدارت رحا بنفر سانهم فسادوا كان لم يكونوا رميا * فرميا خبر صادو يكونوا تامة اي فسادوا رميا كان لم يوجد

٩ من الرجوع التام نسخة

واصبحت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت ٦ لا ينصبان المفعولين قوله (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضهى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتي وما انفتك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانتها خربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما) انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب (وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئى او لا بلفظ دال على حصول ما ثم ٨ عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة في اراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في باب مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضيفة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح ٢ لدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام ٣ الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلائها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه (قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال ٤ التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر ٥ الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ٦ ومعنى صار زيد قائما ان زيدا متصف بصفة الفنى المتصف بصفة الصبورة اي الحصول بعد ان لم يحصل (٧ قوله لتقرير الفاعل على صفة) اي جعله وتبيينه عليها (قوله كان وصار الى آخرها) لم يدكر سيويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال تعالى ﴿ فتمثل لها بشرا ﴾ اي صار مثل بشر ونحو ذلك (وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار ٨ آل ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع ٩ تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى

٢ وان تعدى الى ماهو
الا ان مصدره منه

٣ مازال من مراد فانها
نسخه

٤ يقال فلان لا يني يفعل
كذا اي لا يزال يفعل

٢ لا يزول عن الفعل اولا
يقصر فيه نسخه

٤ كما ان نفي الاثبات يكون
دائما ونفي النفي اثبات
فيكون اثباتا دائما نسخه

٦ بمعنى كان دائما كل فعل
مفيد للنفي داخل عليه
النفي بل ذلك موقوف
نسخه

انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة ٢ فيتعدى الى ماهو
مصدر خبرها بالي ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن
لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن
ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها
حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فانها
تامة على الاصل قال * فصرنا الى الحسن ورق كلامنا * ورضت فذلت صعبة اي اذلال
* وقال * ايقنت اني لا محالة * حيث صار القوم صائرا * اي مكان انتقال القوم منتقل
وقال تعالى ﴿ظن ان ان يحور بلي﴾ ولا بد في التامة ان يليها لفظة على والى ظاهرين
او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل
اليه وليس الخلق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماها الا ترى ان نحو انتقل لا يلحق به
مع انه بمعنى تحول (وكذا زيد على ٣ مراد فانها مافتي * وما فتئا * وما انتك * وما وني ٤ وما
رام من رام يريم اي برح واصل مازال وما برح وما فتئا * وما فتئا * وما انتك ان تكون
تامة بمعنى ما انفصل فتعدى من الى ماهو الا ان مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد
عالم ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فتصبت الخبر نصب
كان وانما جعلت بعينه لانه اذا لم يفصل شخص عن فعل كان فاعل له دائما وكذا اصل برح
ورام ان يكون تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما ومن نحو برحت بابك ومن
بابك ورمت بابك ومن بابك واصل وني قصر فكان الاصل ان يعدى بنحو ما وني زيد
في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان ٢ لا يفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعل له دائما (وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الشوب لان نفي النفي اثبات واذا قيدت
نفي الشيء بزمان وجب ان يم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت
اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب زيد كفي
في صدق هذا القول ووقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيد ان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات
مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن
يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به
النفي فلا يتناقضان فاكثفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما
ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا
ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي
النفي يكون ايضا دائما ٤ ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو
المقصود (ولا يجعل ٦ كل فعل مفيد للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دائما بل ذلك

موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم
 الزاي ولا ما زول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما زال كخاف يخاف فاما زال
 يزول كقال يقول وقولك زاله يزله اى فرقه من الياء فتامان (وقد حكى سيبويه
 وابوالخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلها زول
 وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كاي يفعل في المبنى للمفعول في نحو
 قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد (وقد يستعمل بعض هذه الافعال
 المصدرية بالانفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى ﴿ فلن ابرح الارض ﴾ وما وني
 في امره وما انتك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتى اوفتأ اوفتأ فلا يستعملان
 الا ناقصين (قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان نقول
 هو الخبر اى ما زلت معه (ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما
 لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله * غدا طاويا
 يعارض الريح هافيا ٨ * اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ﴿ ان اغدوا
 على حرثكم ﴾ وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح
 الى بيته فلاريب في تمامهما واما نحو قوله * يروح ويغدو هنا يتكحل * فان كانا بمعنى
 يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في
 الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين (ومن المحققات جاء في
 ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون
 الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك وروى برفع حاجتك على انها اسم
 جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله تعالى عنه (ومنها قعد في قول الاعرابى ارهف
 ٢ شفرته حترقعدت كانها حربة اى صارت (قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء
 وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم ٣ (وقال المصنف
 واجاد الاولى طرد جاء في مثل جاء البر فقيزين وقيل هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان
 البر جاء في حال كونه فقيزين ولا معنى له (قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد
 في مثل هذا الموضع الذى استعمل فيه اولا معنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى
 صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كاتبها حربة (قوله تدخل على الجملة
 الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها) وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة
 لمضمون خبرها (قوله فترفع الاول وتنصب الثانى) تسمية مرفوعها اسمها والاولى
 من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كاذ كرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا
 لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر البتداء لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم
 فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه
 بالفاعل فاعلا ٤ لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا
 من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول * قوله (فكان تكون ناقصة

٨ قوله (هافيا) هفا
 الطائر يخناحيه اى خفق
 وطار وهفا الشئ في
 الهواء اذا ذهب كالصوفة
 ونحوها

٢ قوله (شفرته) الشفرة
 السكين العظيم والحربة
 واحدة الحراب

٣ وهو القراء واجاد
 معترضة والاولى آه مفعول
 قال

٤ وان كان بعد الفعل الا
 انهم سموه فاعلا ولم
 يسموا المنصوب مفعولا
 بناء على ان كل فعل ناقصا
 كان او تاما فلا بد له من
 فاعل له

٥ ان جاء شئ منها غير ناقص نسخته ٦ لاحد الزمانين وكن للاستقبال نسخته ٧ ان كان لا يدل على احد الامرين نسخته
 ٨ التيهاء الفلاة فيها تاه ٩ التيهاء من الفقر الموضع الذي يلتبس فيه الطرق اى كنت بتيهاه والمطى جمع مطية اى
 المركب والقطاير معروف قيده ٢٩٣ لثلاث سوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ جمع فرخ
 والببوض جمع يبض وبالقح

في نسخته هو البايض
 ٩ قوله (قطا الحزن آه)
 الحزن ما غلظ من الارض
 والحزن بلاد للعرب وحى
 من غسان

٢ اسم الفاعل لمفعول نسخته
 ٣ قوله (سراة) السراة
 جمع السرى وهو الكريم
 المشهور جياذ
 ٤ كافى نسخته

المفصل تسامى عن رواية
 المتن مضارع محذوف احدى
 التائين من تساموا اذا تباروا
 ٤ جياذ جمع جواد بخلاف
 القياس لانه اراد به هنا
 الرجال بقرينة قوله تسامى
 وهذه صفة الرجال
 والجواد لا يجمع على جياذ الا
 اذا كان صفة للخيل بل جمع
 الرجال على جود للفرق
 المسومة الموسومة على
 حوافرها علامة والعرب
 ما ليس احد ابويه برذونا
 ولا هجيناً وروى المطهمة
 الصلاب المطهمة مستوية
 الظهر والصلاب شديدة

لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة
 بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضمحى لاقتران مضمون الجملة
 بازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى
 صار وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذقوله ويلزمها النفي
 ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس
 لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا (شرح يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر
 ايضا ه بجى بعضها تاما او زائدا) قال فكان تكون ناقصة بمعنىين احدهما ثبوت
 خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
 فكان الماضى ويكون ٦ للحال او للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار
 مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى ﴿وكان الله سميعا بصيرا﴾ وذهل
 ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى
 انه يجوز كان زيد تاما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد صار بالمستفاد الاستمرار
 وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار (وقول المصنف دائما او
 منقطعا رد على هذا القائل يعنى ٧ انه بجى دائما كما في الآية ومنقطعا كما في قولك
 كان زيد قائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك الى القرينة (والمعنى
 الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال ﴿بتيهاء ٨ فقر
 والمطى كأنها ٩ قطا الحزن قد كانت فراخا ببوضها﴾ قوله ويكون فيها
 ضمير الشأن) اى يكون في كان الناقصة على اى معنى كانت من معنيها ضمير الشأن
 مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان (وقال بعضهم كان
 المضمير فيها ضمير الشأن تامة فاعلها ذلك المضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة
 بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن الا مبتدأ في الحال نحو
 ﴿قل هو الله احد﴾ او في الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قائم وظننته
 زيد قائم (وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى
 وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان ٢ علم الناصب لمفعول واحد
 وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان بجى بمعنى كفل وعزل (قوله
 وزائدة) اعلم ان كان تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة
 في كلام العرب كقوله ﴿سراة بنى ابي بكر ٤ تسامى﴾ على كان المسومة ٥ العرب
 وكذا قيل في قوله تعالى ﴿من كان في المهد صبيا﴾ انها زائدة غير مفيدة للماضى والا
 فابن الجهم وصيبا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الحارث الكملة ٦
 من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق ﴿في لجة غمرت اباك بحورها﴾

القوائم ٥ قوله (لمسومة العرب) الابل العرب والخيول العرب خلاف البهائم والبرازين ٦ جمع كامل وهم اولادها الاربعة
 عمارة الوهاب وانس الفوارس وقيس الخناط والربيع الكامل نديم النعمن وانما سموا كلمة لانهم يوصفون بالكمال في
 حقولهم واحوالهم ولانهم اجتمعت فيهم خصال الكمال ٦ قوله (من عبس) ابو قبيلة من قبس هيلان ٧ قوله (في لجة) ط

في الجاهلية كان والاسلام * ٨ واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان
احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيويه (وقال المبردان زيدا اسم
ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان) ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان
ظرفا في تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التأكيد
فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير
زائدة لانها كانت تعمل لدالتها على الحث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر
يعني عنه لدالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه
من الحدث لا للزمان فجاز ان تجردا في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لا غناء
الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى
كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف
٩ تبينا لاحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ماء التعجب وفعله وبين الجار والمجرور
نحو على كان المسومة ثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث
المطلق (وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون ٢ وهو هوس اذا لمعنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله * بذلك من تلك ٣ القلوص بداء * ٤ معناه رأى باد المصدر
بمعنى اسم الفاعل) ومذهب ابي على انه لا فاعل ٥ لها على ما اخترنا فاعلى هذا قول
الفرزدق * فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام * كانوا فيه ليست
بزائدة كاذب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام
كانوا لنا (وقال سيويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزم منها والاول اولى لافادتها
معنى وعملها لفظا * ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا تقعان اولا
لان البداية تكون بالاوزام والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر
وتقعان في الخشوش كثيرا وفي الاخير على رأى نحو قولك حضرا خطيب كان ولا تزداد
ولا تجرد الاماضية لخفتها (وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان *
كان ٦ سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء * على رواية رفع مزاجها
وغسل وماء (قوله وصار للانتقال) هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا
كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى بصير
يكون بعد ان لم يكن (قوله واصبح وامسى واضحى لاقتزان مضمون الجملة بازمانها)
هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنىين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار
الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار
الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان
في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقتزن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة
اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه صيغته فعنى اصبح زيد اميرا ان اماره زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي
ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال (وتكون تامة) كقولك ٢

(اصبحنا)

ط الجملة بالضم معظم الماء
وبالقبح اصوات الناس
وضحيتهم

٨ وكذ نسخه

٩ وايضا تبينا نسخه

٢ قوله (وهو هوس)
الهوس بالتحريك نوع من
الجون

٣ القلوص من النوق الشابة
يمتزلة الجارية من النساء
٤ مصدر بمعنى الفاعل
اي رأى باداذ لا يسند المبني
للفاعل الى مصدره ولا معنى
له نسخه

٥ قوله (لها) اي لكان

٦ قوله (سبيئة) السبيئة
الخمر بيت رأس قرية بالشام
٢ * و من فعلاق اننى
حسن القرى * اذ الليلة
الشهب اضحى جليدها *

يقال ليوم ذي الريح الباردة
والصقيع اشهب واليلة
الشهب والجليد ندى يسقط
من السماء فيجمد على
الارض تقول جلدت
الارض فهي مجلودة اي
دخل الجليد في وقت
الضحى والمعنى اتي كثير
الاطعام في وقت اعدام
الطعام والمرا

اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلها فيهما
وكذا اضحيننا فبدل ايضا كل منها على الزمانين (وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى
بعد ما التعجب ككان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادقها ورده ابو عمرو
وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى
كما كان لفظ كان مجردا للماضى (قوله وظل وبات الى آخره) يعنى ان معنى ظل زيد
متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار
مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال
او الاستقبال وتصريفه ظل بظل ظلولا (قالوا ولم تستعمل ظل الانفاضة) وقال ابن
مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعهد عليه وقولك بات زيد مضموما اى كان
في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى
ومصدره اليتوتة ومضارعها يبيت ويات كباع يبيع وهاب يهاب وتجيى تامة بمعنى
اقام ليلا وتزل سواء نام اولم ينام وفي كلامهم ليلة السبت سرويت (وقد جاء ظل ناقصة
بمعنى صار مجردا ٣١ من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ﴿ ظل وجهه مسودا ﴾
(واما مجيى بات بمعنى صار فقيه نظر) قال الاندلسى جاز في الحديث بات بمعنى صار وهو
﴿ اين بات يده ﴾ قال لان النوم قديكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا
الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله وما زال الى آخره) قد ذكرنا ان معنى ما زال
واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذكورها
واستأهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك (قوله ويلزمها النفي)
ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ٤ ان لا يفصل
بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا
امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله ﴿ فلا و ابي دهماء زالت
عزيزة ﴾ شاذ وليس مما ٧ حذف فيه حرف النفي كافي قوله تعالى ﴿ تالله تفنؤتذ كريوسف ﴾
بتأويل لا و ابي دهماء لازالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعائها وانما جاز حذفها
لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الامعها قال ﴿ تفك تسمع ما حبيت بهالك
حتى تكونه ﴾ وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى ﴿ تالله تفنؤتذ كر ﴾
وقوله ٢ ﴿ تزال حبال مبرت اعدتها ﴾ لها ما مشى يوما على خفه جل ﴿ لان حذف
حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم
فكيف بها (ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة
الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في باب
وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الاعمالا لاستحالة استمرار زيد على جميع
الصفات الا العلم (واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز
اقرانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها

٣ من دون من كون نفسه
٤ والاكثر نسخة
٦ قوله (زالت) اى فلا
زالت
٧ يكون حرف النفي
محذوفة نسخة
٨ قوله (قال) تنه
و المرء قد يرجو الحياة
مؤملا والموت دونه
٢ قوله (وقوله) الظاهر
وقولها
(٢ قوله تزال حبال) اوله
* حلفت يمينا يا ابن قحطان
بالذى * تكفل بالارزاق
في السهل والجبل * وبعده
* فاعط ولا تبخل اذا جاء
سائل * فعندى لها عقل
وقد راحت العليل * مخاطب
هذه المرأة زوجها قبل هذه
الايات الثلاثة لامرأة
تخاطب بعلمها فالناسيب
تأثيت الضمير
٢ البيت لامرأة سالم بن
قحطان بضم القاف وسكون
الحاء والضمير في لها عائذ
على الابل اى لا تزال تعدلها
حبالا مبرمات لسداد
الرجال

٣ قوله (حراجيج)

الحرجوج الناقصة الطويلة
على وجه الارض وقال
ابوزيد الحرجوج الضامر
٣ اي الناقصة الضامرة جمعه

حراجيج قال الخوارزمي
يريدانها لاتنك من اوطانها
التي لاتنصل عنها الاولها
بعد الانفصال حالتان اما
الناخعة على الخسف في
المراحل او السير في البلد
القفر

٤ هو حبسها على غير علف
٥ كلام وجلة نسخته

٩ وصيد في صيد ولا يجوز
ان يكون مضموم الياء اذ
لم يحى من فعل معتل العين
بالياء ولا ان يكون مفتوح
الياء اذ الفتحة لاتسكن
فلا يقال في ضرب ضرب
ولم يقلب الياء الفا ليدل به
على عدم تصرفه ومفارقة
لاخوانه و سيبويه
والاكثرون نسخته

٢ العين على الياء نسخته
٣ اي على فعليته

عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والاغنيا لم يصير خالد لامتناع تصدر الا كما مر
في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله ٣ حراجيج ماتفك الامناخة ٥ على الخسف
٤ او نرمي بها بلدا قفرا ٥ واعتذر بان تنفك تامة اي ماتفارق ووطنها ومناخة حال
وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله ٥ تحبة
بينهم ضرب وجيع ٥ ونرمي عطف على مناخة نحو قوله تعالى ٥ صافات ويقبضن ٥
وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين
ان كان العامل في الحال ماتفك احدهما ان المفرغ قل ما يأتي في المثبت وان كان المستثنى
فضلة ايضا كالحال في مثلنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد
المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف
ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ فلما يأتي في المثبت كاذكرنا والثاني ان عامل
الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يحزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى
اذ يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم
في باب الاستثناء (قوله وما دام لتوقيت امر الى آخره) اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت
مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس مادام زيد قائما ابوه موقت
جلوس مخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام
نحو اجلس مادام عمرو نائما (قوله ومن ثم احتاج) اي ومن اجل كونه توقيتا لشيء
يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم ٥ جلة اسمية كانت او فعلية
لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول مادام مصدرية والمضاف الذي
هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد (قوله وليس لنقي مضمون الجملة) (قال سيبويه
وتبعه ان السراج ليس للنقي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى
٥ الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ٥ في المستقبل وجهور النخاعة على انها لنفي الحال
(قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحتمل على
الحال كما يحتمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به
هذا قوله وحكم ما حكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد
به وقد ذكرنا حكمه لافي باب المضارع (واصل ليس ليس كهيبة كما يقال علم في علم ٩ والزاهم
تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس في هاب الماضي لمخالفتها اخواتها
في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لاتحذف في العين تخفيفا
(وسيبويه والاكثران على انه فعل غير متصرف) وقال ابو علي في احد قوله انه
حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة ٢ عين الياء عند اتصال الضمير
كصيدت ولو كان كهـاب لكسرت الفاء كهبت (والجواب ان ذلك لمفارقة اخواته
في عدم التصرف قال ابو علي وما الحاق الضمير به في لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل
لكونه على ثلاثة معني ما كان وكونه رافعا فناصبا كما الحق الضمير في هاء هائيا هاوا
هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال
الضمائر به عليها ٣ وهي لاتنصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء ٥ قوله

٤ لم يوافق فيه أحد نسخته ٥ لان ماصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات نسخته ٦ كما ذكرنا
ايضا في الموصولات نسخته ٧ لان حرف ٢٩٧ الذي كاذكرنا نسخته ٨ وتشبهها بماها ٩ ان لا تدخلها نسخته

٣ ولم ترد عينه المكسورة مع
اتصال الضمير كاردت في صيد
المخفف العين فقالوا صيدت
وايضا اجازا بطل عملها
لدخول الا من قال ليس
نسخته ٣ والفعلان لا يتقد
مان على لم وان والمانع ان
تعلق الظرف الالية بخبر
ليس و تعلقه بنفس ليس
فان الافعال الناقصة لا يمنع
تعلق نظروف بها دلالتها على
معنى الحصول فاذا قلت كان
يوم الجمعة زيد قائما فلا يمنع من
تعلق الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدوث
بل هو اولى من تعليقه بخبر
كان المؤخر فكذلك ليس لانه
يعنى ما كان وكذا سائر الا
فعال الناقصة ولا تصح هذه
الدعوى الا للبر من بين الما
نعين لذهابه الى فعلية ليس
دون الكوفين واعلم
نسخته

٢ فان الامثال لا تغير نسخته
٣ قوله (يظار) ظارت
الناقة اذا عطفتها على
ولد غيرها وفي المثل
الطن يظار اي
يعطفه على الصلح

(ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم
يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا قال بن كيسان في غير
ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس) ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط ٤ لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات (قوله من كان الى
راح) كل ما ليس في اوله ما بما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز
تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي (واما مادام فلا خلاف في امتناع
تقديم خبرها عليها ٥ كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر
٦ كما مر هناك واما غير مادام بما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء
ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لم ت هذه الافعال الناقصة
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم
تزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجر ذلك في هذه
الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصح
الكلام مثبتا بمعنى الدوام (واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم
يجوز احد منهم ٧ لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز
ما قاما زال زيد كاجاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان
النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا اتى بها الافعال المذكورة
لم يجر توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا
لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير (واما ليس
فالاكثر على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها
حرف كما قال حقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبها انها فعل نظرا الى عدم
تصرفها ٨ ومشايتها لما اولقصان فعليتها جاز ٩ ترك نون الوقاية معها كما في قوله *
اذ ذهب القوم الكرام ليسى * ٢ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم
ليس الطيب الا المسك بالرفع (واستدل المجوز بقوله تعالى هو اليوم يا أيهم ليس مصروفا
عنهم * قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الاحيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك
فانك تقول زيد ان اضرب ولم اضرب ٣ ولا منع ان يقال ان يوم يا أيهم ظرف ليس فان الافعال
الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث * واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة
على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ كما يكون للنعت المقطوع بالرفع والممدوح
او المذموم ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ اعدام
التصرف كما التجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل ٢ كقولهم الطعن
يظا ر ٣ او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالمثل الاعمى كقولهم * فانت طلاق
و الطلاق الية * او يلزم الابتدائية لكونه بعدا ما واذا المفا جاء او لتضمنه معنى الدعاء
كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى اثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ (ولا يقع

٤ يضرب مثلا للخيال يعطف عند التخويف بالظن ومعنى يظا ر اي يعطف ويعطى من الظن وهي الحضنة

٥ الاشارة اليه نسخة

اخبار هذه الافعال جلا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي وقت الصبح وكذا سائرهما اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقض كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب فلان كان ضربه لفلامه مخبر عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ان لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطالبان متساويين اذا لطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال * وكوي بالمكارم ذكريني * وان اختلف الطالبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت ٧ اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام لان جاز ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل ٨ اخبار حتى يتناقض الكلام (فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد) قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لاني جملة اخرى بعدها فعلي هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بماء النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى مازال زيد لوجوب تصدراء النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين لم يزل عمرو واي وقت لم يكن سمحاك (٩) ومنع الجزولي والشلويني ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعنا ذلك بناء على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقد دمر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة (فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته (ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدرا للكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت) واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الازيد او قائما لم يكن الازيد لما ذكرنا في باب الفاعل) ويجب ايضا تأخير

٦ ودلى دل ما بعده صناع
٧ احتمال اذا لطلب في
احد هما طلعت في الاخر
فيجتمع طلبان على مصدر
الخبر في حالة واحدة
نسخة

٨ معنى الاخبار حتى
يتناقض هو و مضمون
الخبر نسخ
٩ ومنع بعضهم كالجزولي
والشلويني نحو اين ليس
زيد والاولى الجواز فان
كان المانع منع ذلك بناء
على المانع من تقدم خبر ليس
عليه فقد دمر الكلام عليه
وان منع نسخة

الكوفيون في غير الظرف
ايضا نحو كان زيدا عمرو
ضاربا وانما منع البصريون
ذلك للفصل بين العامل
الضعيف ومعموله بغير
الظرف و فرق بعض
البصريين بين الخبر
العامل اذا اتصل نسخته
٣ والقفا فذجع قنقد
والاثنى قنفذة

٣ قوله (هداجون)
الهدجان مشبه الشيخ
وقد هدى يهدج وهدج
الظلم

٤ اذا مشى في ارتعاش
فهو هداج
٤ والظلم ذكر النعام
والجمع ظلمان

٥ ويجوز عمرا كان زيد
ضاربا بلا قبح لان
العامل قوى فيجوز
الفصل بينه وبين معموله
الفضلة باجنبي نسخته
٦ فضيل نسخته

٧ وان حراما ان اسب
مقاصا باباى الشم الكرام
الحضارم

٧ اى انشد سيويه شفاء
بالنوين وغيره بالاضافة
الى ياء المتكلم

٨ ان من مبتدا وزيد خبره
اما ههنا فقال الزمخشري
وغيره لا يخبر نسخته

٩ فيمن روى النصب في مزاجها نسخته

عن الخبر اذا كان جزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان
الاسم ان مع صلتهما نحو كان عندي لك قائم وعندى كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه
المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضممار الشأن في الفعل (ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه
معا ان دخله الان نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا
بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط
نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في
المنصوب على شريطة التفسير (واما همزة الاستفهام وماء التاني اذا لم يكن مع زوال
واخوانها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قاما كان زيد واقفا
كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه
عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه
لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تأخر منصوبه فيجوز
على قبح اذالم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه
اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار
اذا لظروف متسع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها
او تقدمها والاصل الجواز (ولا يفصل عند البصرية بين كان واخوانه وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات
الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة
بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا (واجاز الكوفيون الفصل بين كان
ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو وضاربا (و فرق بعض البصريين
بين الخبر العامل المتصل بذلك الممول الفاصل وبينه اذالم يتصل فيجوز في المتصل
نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المفصل نحو كان زيدا عمرو وضاربا وما اوهم
خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن اسما لكان واخوانه نحو كان زيدا الحمى
تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمى قال قنقد ٣ هداجون حول بيوتهم بما كانا ياهم
عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان ٥ واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة
المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في
باب المبتدا قال مادام فيهن ٦ فيصل حيا وتقول مازال رجل واقفا بالباب وكذا
في باب ان قال وان شفاء عبدة مهراقة ٧ كذا انشده سيويه وقد يخبر في هذا الباب
وفي باب ان يعرفه عن نكرة ولم يجوز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي
الجزئين هناك واختلا فهما ههنا وقد ذكرنا ان سيويه قال في نحو من زيد ان زيد ٨ هو
الخبر (وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون
مزاجها عسل وماء ٩ فيمن نصب مزاجها وقال ولايك موقف منك الوداعا
وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولايك موقف

منك الوداعا * وان يرفع مزاجها على اضرار الشان في كان كافي الرواية الاخرى ولا
 خلاف عند ٢ مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى
 انهم قالوا ان اولى بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى ﴿ ما كان جنتهم الا ان قالوا ﴾
 مع كونها معرفتين لمشا بهتها المضمرة من حيث لا توصف كالمضمر وانما جزاهم على تكثير
 الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان و كان لا خلاف اعرابي الجزئين (واورد
 سيويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله * اسكر ان كان ابن المراغة اذ هجا *
 تيمما بحوف الشام ام متساكر * وقوله * فانك لا تبالي بعد حول * اظبي كان امك ام حجار
 * وقوله * الامن مبلغ حسان عني * اظبي كان سحر ام جنون * ورد عليه المبرد
 بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة ٣ (واجاب بعضهم المبرد عن سيويه بان همزة
 الاستفهام في اظبي واظبي واسكر ان دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى
 ضميره فارقتاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة
 (ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد
 الهمزة فعلا لم يلها المستويان (واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا
 لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما ولياها قد لا يكون في ضرورة الشعر
 كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
 ان المرفوع انما يفسر رافعه بظا هر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو
 ﴿ ان امرء هلك ﴾ وفي قوله خاصة * اظبي كان امك ام حجار * الاولى ان يرتفع ظبي
 بكان مقدرة لما يجي في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي ٤ لا تدخل همزة التسوية
 الاعلى الفعل (واجاب بعضهم المبرد عن سيويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا
 ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت
 رجلا وهو راكب ولو كان نكرة للصح وصفه (والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد
 الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاء في رجل فضربه والافهو نكرة نحو
 ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الايات الثلاثة
 غير مختصة بالضمائر اذن نكرات * واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجي
 اسمها نكرة لما فيها من النقي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله * انما يجري الفتي
 ليس الجمل * اي ليس الجمل جاريا وقيل بل جلت على لافصارت حرف عطف مثلها
 وجب هذه الافعال متصرفة الاليس ودام ولتصار يقها مالها ولا يستعمل لما زال
 واخواتها مصدر واسم فاعل ٥ الاتامين لانها يلزمها حرف النقي وهي لا تدخل على
 المفرد (وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذف قبل
 حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى ﴿ لم يك مغيرا نعمة ﴾ كما حذفت
 كسرة لم ابال فقبل لم ابل بعدما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا (قال سيويه
 اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها قال تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾
 لتقو بها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد ٦ واجازه يونس انشد ابو زيد

٢ من جوز مثل هذا ايضا
 ان الاكثر والاولى نسخة
 مما تقدم نسخة

٣ فلم يخبر الا عن المعرفة
 نسخة

٤ لا يقع همزة الاستفهام
 الا داخل على الفعل
 واجاب اخرون نسخة

٥ * قضى الله يا اسماء ان
 لست زائلا احبك حتى
 يغمض العين مغمض *

٦ واجاز يونس الخذف
 مع ذلك ايضا نسخة

٧ الحق بالكسر من الابل
ماكان ابن ثلاث سنين وطعن
في الرابعة وهاج الشيء
ثار وهاجه اى اثاره
يتعدى ولا يتعدى وتعنى
اى اندرس وبالسرر
متعلق بكان او بهاج

٨ قوله (قد تعنى) تمقت
الدار درست سرر الشهر
آخر ليلة منه وكذلك
سراره وسراره وهو
مشتق من استسر القمر
اذا خفي ليلة السرار
٢ لان الفعل فهو استقر
قبله مقدر نحو كان
في الدار زيد نسخته

٣ للفعول به مفعول نسخته
٤ ما لم يكن جبرائيل زائدا
لان التقدم للاهتمام
والزائد لا يهتم به نحو كان
نسخته

٥ يظهر لى ان عسى في
الحقيقة نسخته

٧ هكذا في عباراتهم
يدكرون لفظة بعد عقيب
فراغ الكلام

في توارده * لم يك ٧ الحق على ان هاجه * رسم دار ٨ قد تعنى بالسرر * قال السيرا في
هذا شاذ قال سيويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحقا ويسمى ذلك الظرف مستقرا
بفتح القاف ٢ وكذا كل ظرف ماملة مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك
كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال
٣ المحصول للمحصل عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ٤ ما ناصبه ظاهرا
لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ﴿ ولم يكن له
كفوا احد ﴾ فانما قدم اللغو فيه لانه معقد القادة اذ ليس الغرض نفي الكفر مطلقا
بل نفي الكفولة تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا * قوله
(افعال المقاربة ما وضع لدنوا الخبر رجاء او حصولا او اخذافيه) الذى ٥ ارى ان عسى
ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع
على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال ان معناه
رجاء دنوا الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اى ان الطامع يطمع في دنو
مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشقى مريضى اى انى ارجو قرب شقائه وذلك لان
عسى ايس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقا
سواء ترجى حصوله عن قريب او بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة
وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج
ولادنو في لعل اتفاقا (وكذا في عددهم طفق و مراد فاته من افعال المقاربة بمعنى كونها
لدنوا الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شروع في الخروج وتلبس باول اجزائه
ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروع فيه لان معنى القرب قلة
المسافة بلى يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه
منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوا الخبر الا كاد و مراد فاته
(وقول المصنف لدنوا الخبر رجاء او حصولا او اخذافيه) فيه خبط لان نصب هذه
المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا لدنو رجاء الخبر اولدنو
قولك يحبني طيب زيد علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو في المعنى كما في
حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنوا الخبر على ما ذهب
اليه و كذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ
الجزولي اى ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح واصح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا
المنصوب حالا من الخبر اى لدنوا الخبر مرجوا او حاصل او مأخوذا فيه على تكلف
فيه اذا لم يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في
كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول وتبين ايضا ان بين قرب الخبر وحصوله تناف
لان القريب ما لم يحصل بعد ٧ * قوله (فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى
زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يخرج
وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للآيات

٨ قوله (رسيس الهوى) رس الحى و رسيسها واحد وهو اول مسها ٩ يعنى الذى لرجاء دنوا الخبر نسخة
٢ قوله (واجبة) فى جميع القرآن الا فى قوله تعالى عسى ربه ان **٣٠٢** **﴿** طلفكن وقال ابو عبيدة آه ٣ واقول

ان عسى فى الآية نسخة
٤ التوفقة المفاضة وكذا
التوفقة والجائزة العطاة
٥ الابؤس جمع بؤس من
قولهم يوم بؤس ويوم نعم
والابؤس ايضا الداهية
قال الاصمعى اصله انه كان
غار فيه ناس فانهار عليهم
او اتاهم عدو فقتلوه
فصار مثلا لكل شئ يخاف
ان يأتى منه شرو قال ابن
الكثير الغوير ماء لكلب
معروف وهذا المثل تكلمت
به الزبارة لما تكتب قصير
للمعى بالاجمال الطريق
المهيج واخذ على الغوير
٦ لحنته بالفتح الحن لحنا
اذا قلت له قولايهم عنك
ويخفى على غيره

٧ اى من الكلام صدره
* اكرث فى اليوم ملحا
دائما *

٧ قوله (لا تلحنى) لحيت
الرجل الحاء حيا اذ لته
٨ ان ان يفعل ليس فى
موضع خبر عسى قبل لان
الحدث نسخة

٩ كما قال نسخة
٢ قوله (هذا آثاما)

وقيل يكون فى الماضى للثبات وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى **﴿** وما كادوا
يفعلون **﴿** ويقول ذى الرمة **﴿** اذا غير النائي الحيين لم يكذب **﴿** ٨ رسيس الهوى من حبة مية
يرح **﴿** والثالث جعل وطفق وكرب واخذوهى مثل كادوا وشك وهى مثل عسى وكاد
فى الاستعمال) قوله (فالاول عسى) ٩ اى الذى لرجاء مضمون الخبر (قال سيديويه عسى طمع
واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وانما يتصرف فى عسى بل لم يأت منه الا الماضى لتضعه معنى الحرف
اى انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحرف
لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعث والجملة الاسمية نحو انت حر فعنى الانشاء عارض
فيهما (قال الجوهرى عسى من الله ٢ واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى
اذ لا يكونان الا فى الجهول وقوله تعالى **﴿** عسى ربه ان طلفكن **﴿** ٣ للتخويف لا للخوف
والاشفاق كان اوفى كلامه تعالى للابهام والتشكيك لالشك (قال ابو عبيدة عسى
من الله ايجاب فجاء على احدى لغتى العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن
مقبل **﴿** ظنى بهم كعسى وهم بتوفقة **﴿** ٤ يتنازعون جواثر الامثال **﴿** اى ظنى بهم يقين
هذا كلامه واما لا اعرف عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر
ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع (وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به
ضمير المتكلم نحو عسيت عسيتا او ضمير مخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيت
عسيتا عسيتا او نون جمع المؤنث نحو عسين (وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى
من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر
بما اعتذره ابو على فى ليس كما تقدم (قوله عسى زيدان يخرج) المتأخرون على ان عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا
بالمثل النادر من قول الزبارة **﴿** عسى الغوير ابؤسا **﴿** ٥ وقوله **﴿** لا تلحنى **﴿** اى عصيت صائما
٧ ونقل عن سيديويه ٨ منع كون ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجنة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه
وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا ما فى الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفى
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج (٩ قال ابو على فى القصرىات عسى زيد ان يقوم
اى عسى زيد ذاقيسام وفى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا
فى الاسم ولا فى الخبر (وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الامع
بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل ٢ هذا أثر اما ٣ ولزومه مطردا فى موضع معين
مع اى كلمة كانت بعيد (وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجنة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج
ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى

افعل هذا آثرا و آثر ذى اثر اى مؤثراله وقال الاصمعى افعله مازما (ما)
عليه وقيل افعله اثاراله على غيره وينصب على المصدر اى مفعولا له ٣ اما ان يلزم مطردا آه فبيد نسخة

ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافاده انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول
٤ كالفعل المتعدي وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة
لاوضعا ولا استعمالا كما مر قبل (وقال الكوفيون ان ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ الى قوله ﴿ ان
تبروهم ﴾ اى لا ينهيكم الله عن ان تبروهم ٥ والذى ارى ان هذا وجه قريب
فيكون فى نحو يازيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل
والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فعنى عسى زيد ان يقوم اى
يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب
البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشأن
واما عسيت صائما وعسى الغويرا بؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان (وقال
بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وهيت ان اكون صائما وجاز حذف
ان مع الفعل ٢ مع كونها حرفا مصدرا بقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه ان بعد مرفوع
عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا ٣ من مذهب سيبويه فى المفعول معه
ومثله ما قدر الكسائى فى البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا دل كما ذكرنا
(فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان فى الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت
لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعدي ٤ لان تراه (قوله وعسى ان يخرج زيد
* اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل فى عسى زيدان يخرج خبر عسى جاز ان يقول
فى عسى ان يخرج زيدانه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى التثنية على اختيار
البصريين عسا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل
يخرج فيقول فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى ﴿ عسى ان يبعثك
ربك مقام محمودا ﴾ لو جعلنا الفعلين متنازعين فيربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى
لكون ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى ﴿ عسى
ان تكرهوا شيئا ﴾ يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل الثانى وان
يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما فى قوله تعالى ﴿ عسى ان يكونوا خيرا منهم ﴾ وعسى ان
يكن خيرا منهم * واما نحو الزيد ان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان
فاعل عسى قول واحد (ولا يضر فى عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما
كان كاد منها وقوله تعالى (كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ فى كاد ضمير الشأن ويجوز
ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولوا عمل الثانى لقال كادت الا عند الكسائى
فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد تريغ بالناء فليس من باب
التنازع والاوجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضممار
الشأن فى كاد (وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل انهما شئت ويحتمل اضممار

٤ معنى الفعل المتعدي
فى الاصل وفى الثانى بمعنى
اللازم
٥ ولا ارى هذا وجهها
بعيدا

٢ مع انها حرف مصدرى
٣ فى المفعول معه عند
سبويه وذلك كما قدر
٤ خير من ان تراه

٦ واما عند الكوفيين فعلى
اضمار ان كاذ كرنا ويتعين
نسخه

٧ ويقال اسناده الى سبب
الفاعل نحو كاذ زيد يخرج
غلامه وعسى زيد ان يقوم
اخوه الا ان يكون المسند
الى سببه بمعنى الفعل المسند
الى ضميره نحو كاذ زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاذ زيد
يموت نسخه

٢ جمع غلة وهى والغل
حرارة العطش
٣ جمع جائحة وهى الشدة
التي تحتاج المال الى يذهب
به من شدة او آفة

٣ من العداء بالكسر والمد
الموالة بين الصديقين
يصرع احدهما على اثر
الآخر في طلق واحد
والمراد بالهاديات في قول
امراً القيس * كان دماء
الهاديات بنخره * اوائل
الوحش

٤ فظاهر نسخه
٥ قال في القواعد وذلك
لان معناها الاشراف
على الفعل وان يقيد بعده

الشان في كاذ ومثله ليس خلق الله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة
الا في كاذ ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس (ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى
اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو
بدل فلا يحتاج تقدمه على البدل منه (وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم نحو *
هممت ولم افعل وكدت ولتني * تركت على عثمان تبكي حلاله * اى كدت
افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل لك عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان
يقوم ولا يخالو المرفوع في هذا الباب غالباً من اختصاص فلا يقال كاذ رجل يقوم
ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلاً (قوله وقد يحذف ان) كقوله * عسى الكرب
الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * وهو قليل وذلك لشبهه عسى بكاذ
٦ عند من قال هو خبر وقدر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار
جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميراً عائداً الى اسمها ٧ فلا تقول
كاذ زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم
نحو كاذ زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاذ زيد يموت (وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلو لى عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها صار
حرى وحرى اى جديراً وصار خليفاً واصلاً حرى بان يفعل واخلو لى بان يقوم
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل يفتح
الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا ثنى ولا جمع ولا يؤنث نحو هن حرى
ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعل او حرك بكسر الراء كم ان يكون ثبوت وجعت
وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلو لى ان مع الفعل نحو اخلو لى
ان يفعل زيدا كما قلنا في عسى ان يفعل زيد و قول الشاعر * عسى طي * من طي * بعده *
شطقي * غلات ٢ التكلل والجوامح ٣ السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونها
للاستقبال (والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي
بعده كافي قوله تعالى * ثم بداهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه * اى يتوقع اطفاء
غلات الكلى (قوله وانشاني كاذ) اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاذ وهو من كدت
تكاذ كيدا ومكادة كهبت تهاب (وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف
خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاذ في اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاذ زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل
على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاذ واوشك اولى وكرب
وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى
فمعناه الاصلى قارب قال * فعادى ٣ بين هاديتين منها * واولى ان يزيد على ثلاث *
اى قارب وكاذ لا يستعمل الا مع ان ٤ واظهار كونها مفعولاً لاولى (ويجب تجريد
خبرها هل من ان واما كاذ وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان وبجدة والتجريد
٥ مع كاذ وكربا كثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى كاذ او كرب

٦ بمعنى كاد ويستعمل نسخة
 ٧ أى على أن يجعل في
 موضع خبرها أو في موضع
 اسمها نسخة
 ٨ ولا جراء كاد في الاستعمال
 مجرى كان نسخة
 ٩ * فابت إلى فهم وما كدت
 آياؤكم مثلها فارقها وهي
 تصفر * وهو لتأبط شرا
 هو ثابت بن جابر بن سفيان
 أوله * إذا المرء لم يحتل وقد
 جد جده * اضاع * وقاسى
 امره وهو مدبر * ولكن
 اخوا الحرم الذي ليس نازلا *
 به الخطب الا وهو المقصد
 مبصر *
 ٢ قوله (هلل) يقال هللت
 ادركه أى كدت ادركه
 ٣ قوله (و صرصر)
 صرصر الجندب صريرا
 وصرصر الاخطب
 ٤ صرصرة
 ٤ الشقراق وقيل الصرد
 ٥ استعمالها يقال هللت
 نسخة
 ٦ على انه كان مشتغلا به
 نسخة
 ٧ المذكوران اعنى نسخة
 ٨ مقترنا بان بل يكون
 مضارعا مجردا منها نسخة
 ٩ أى يدرس صدره * رسم
 عفا من بعد ما قد انجى *
 ٩ قوله (ان يمحقا) مصح
 الشئ مصوحا أى ذهب
 وانقطع

من أن يقوم واوشك في أن يقوم و ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا
 حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كامر وقد يقع بعد اوشك ان مع
 الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد أى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع
 فلو شك ٦ لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد أى مجرد الخبر من ان ويستعمل
 استعمال عسى على الوجهين ٧ المعلومين واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة
 فاما ان يقدر مع الحذف كفى تسمع بالمعدي واما ان يحذف رأسا بلا تقدير لها لاستعمال
 كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ٨ ولا استعمال كاد
 مثل كان جاء في الضرورة ٩ وما كدت آيا * ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه في نحو
 * كاد زينب قلوب فريق * واستعمل ايضا الافعال التى للشروع في الفعل استعمال
 كان وهى طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى
 من كاد واخوانها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخيار كان بخلاف خبر كاد وكان
 اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى
 * وجعل الظلمات والنور * أى اوجد و كذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب
 الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره أى نشط فيه فاستعملت استعمال كان
 لتضمينها معناه ٢ واما هلل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق
 لان البالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على البالغة كززل ٣ وصرصر
 فكانه للبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان ٥ نحو
 هللت اقوم (ولكون افعال المقاربة أى كاد ومراد فاته وافعال الشروع أى طفق
 ومراد فاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تقدم اخبارها عليها كما كان تقدم خبر كان
 عليه (وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم
 والماضى والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر
 في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك
 اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن
 حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك اذا قلت كان زيد
 وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت
 الزوال يقوم دل ٦ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حلت هذه
 الافعال على كان وقصد المعنيان ٧ أى حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به
 وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا ٨ بان (وانما غلب في افعال المقاربة اعنى
 كاد ومراد فاته كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذى
 فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا فهى ليست متضمنة لعنى كان مثل افعال الشروع
 بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله * قد كاد
 من طول البلى ان يمحقا ٩ * ولم يحز ذلك في خبر فعل الاشتغال (واما التزامهم في خبر
 عسى كونه مضارعا بان ومنهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا

من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطبع والاشفاق
مختصان بالمستقبل فهو اليق يعنى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات
ان عليه نحو املك ان تقوم (قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره) قال بعضهم في كاد
ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيًا فان ارادوا به انك اذا
قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف
يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بالريب وان ارادوا
ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل
لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قربا
منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في
ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته
وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الفحش لان
نفي القرب من الفعل ابغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب
اكّد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يحى مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت
مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لالفاظ كاد ولا تنافي بين
انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل ٢ المفيد لثبوته تلك
القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله
تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه
اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تضمنهم في قولهم ﴿ اتخذنا هزوا ﴾ ادع لنا ربك
بين لنا ماهى * ادع لنا ربك بين لنا مالونها * ادع لنا ربك بين لنا ماهى * وهذا
التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد
وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله
تعالى ﴿ لم يكديرها ﴾ وقوله * اذا غير النائي البيت * اذ ليس في هذه المواضع ما يدل
على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات
(فقال بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى (وما كادوا يفعلون)
او فى المستقبل (واستدل على كونه فى المستقبل ايضا للاثبات بخطئة الشعراء ذا الرمة
فى قوله * اذا غير النائي ٣ البيت * وقولهم نراه ٤ قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير
ذو الرمة لم يكدا الى ما وجد ولم يكدا مستقبلا لانه جواب اذا فلو لا انهم فهموا الاثبات
لم يخطئوه (والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ان اثبات
الفعل مفهوم من القرينة اى قوله تعالى (فذبحوها) لامن كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد
الاثبات فى قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة (واما الجواب عن خطئة
الشعراء فبان تخطئهم ونصوب ذا الرمة فى بديته بناء على الدليل المذكور اى ان

٢ تلك القرينة هى المفيدة
لثبوته نفيها

٣ تمامه * المحبين لم يكدا
رئيس الهوى من حب مية
يرح * الرئيس حديث
النفوس وفى نسخة الهجر
٤ قوله (قد برح) برح
مكانه اى زال عنه

٥ ومنه كاد اخفيها
 ٦ واخواتها نسخته
 ٧ من حال الحول الحمى
 يوشك ان يقع فيه
 ٨ فانك موشك ان لا تراها
 * وتعد ودون غاضرة
 العوادي
 ٩ قوله (من الاكوار)
 الكور بالضم الرحل بادائه
 والجمع اكوار وكيران
 ٢ ناهيك به اي حسبك كما اذا
 تعجبت من طيب شيء قلت
 واهاله ما طيبه
 ٣ قوله (ولاشل عشره)
 يقال لمن اجاد الرمي والطن
 لاشل لا ولا عى ولاشل
 عشرة اي اصابه العشرة
 ٤ قوله (ابرحت ربا) هذا
 الامر ابرح من هذا اي اشد
 وقتلوه ابرح قبل اي اعجبه
 ويقال ما ابرحه اي ما اعجبه
 ويقال ابرحت ربا وابرحت
 جارا اي اعجبت وبالفقت
 ٥ بل لانشاء طلب التعجب
 ٦ ولا يطلق التعجب عليه
 تعالى نسخته
 ٧ هذا المعنى نسخته

نفي القرب من الفعل لا يكون اثباته وقد خطأ الخطئين وهذا الرمة في رويته من قال حين سمع
 تلك الحكاية اصابته بدبته واخطأت رويته (وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله
 تعالى ﴿فذبحوها وماكادوا يفعلون﴾ الآية ونفي المضارع نفي لقوله ﴿لم يكديريها﴾
 ﴿وقول ذي الرمة لم يكديرج﴾ وعند الاخفش يجوز زيادة كاده قوله (والثالث) اي الذي
 يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق ٦ واحوالها يقال طفق يطفق يطفق
 طفقا كغرق يغرق فرقا (وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق يجلس يجلس
 ويستعمل مضارع كاد واوشك ٧ خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب ونذكر
 اسم فاعل اوشك ٨ (قوله وهي مثل كاد في الاستعمال) وقد يحكى خبر جعل جملة اسمية قال *
 وقد جعلت قلوب بني سهيل * ٩ من الاكوار مر تعها قريب * وقد يحكى شريطة مصدرة
 باذا نحو قولك جعل زيد اذا كلمته تفضب على ان الجزاء مضارع قال * وقد جعلت اذا
 ماقت يثقلني * نوبى فانهم نهض الشارب الثمل * قوله (فعل التعجب ما وضع
 لانشاء التعجب وهو صيغتان ما فاعله وافعل به وهي غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
 واحسن يزيد ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل ويتوصل في المتعجب بمثل ما اشد
 استخراجا واشدد باستخراجا ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز
 المازني الفصل بالظرف وما ابتدأ نكرة عند سيويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش
 والخبر محذوف وبه فاعل عند سيويه فلا ضمير في افعال مفعول عند الاخفش والباء
 للتعدي اوزائدة فقيه ضمير) قوله (ما وضع لانشاء التعجب) اي فعل وضع لانشاء التعجب
 لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحونا هيك به ٢ والله دره وواهاله وبالك رجلا
 وكاليوم رجلا وويله رجلا بلا ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ٣ ولاشل عشره فانه
 فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ٤ ابرحت ربا الا ان يقول ان
 هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت
 وتعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء ٥ * واعلم ان التعجب ٦ انفعال يعرض
 للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز
 التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون
 على صيغة ما فاعل او فاعل به دالا على ٧ المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى
 عندهم فعل التعجب (قوله وهي غير متصرفة) لمشايتها بالانشاء للحروف وهي غير
 متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا
 يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلماذا لم يتصرف في نعم وبئس
 وفي الامثال (قوله ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل) قدمضي ذلك في باب افعال
 التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا بما وقع في الماضي واستمر
 بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك هذا ولا يتعجب الا بما حصل في الماضي
 واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل

بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما اقول (قل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضعوم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالقرينة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعال التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له واقتل يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لالذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعلي الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت (ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعال التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونيهما مأخوذتين من فعل المضعوم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بنى من المبني للمفعول اذا من التباسه بالفاعل نحو ما اجنسه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما اشهاه الى فيتعدي كما ذكرنا في افعال التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي او بعد نحو احطى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض (قال سيويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموت اليد ٢ وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة للمصدرية القائمة مقام التعجب منه بعدما اشدوا واشددوا ونحوهما نحو ما اشد ما ضربوا واشددوا مجن (ويبنى ايضا من باب افعال ٣ قياسا عند سيويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للعروف ٤ وما ابغضني له (والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيدي فيه كما مر في افعال التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلمها وكذا يقال ٥ ما آله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كالفعل التفضيل نحو ما احقته وما اتوكة وما آله ٦ ونذر ما خيره وما شره بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه افعال التفضيل سواء (ولمشابهة افعال التعجب لا فعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بناءه وتصحيح العين في نحو ما ا قوله وما ابغعه وتعديه بما يتعدى به افعال التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعال التعجب اسم كفعال التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو قوله * يا ما اميلح غز لا ناشدن لنا * واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولو لا انفتاح افعال التعجب وانتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر (وقد اعتذروا الفتح آخره بكونه متضمنا للمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فامبتدا واحسن خبره اي شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة (واعتذروا لنصب التعجب منه بعد افعال بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعال المشابهة لفعل مضعفا عله فوقعه موقع المفعول به فانصب انتصابه فهو

٨ الموضوع او المنقول اليه نسخة

٩ قوله (ما اجنه) جن الرجل جنونا واجنه الله فهو مجنون ولا تقل مجن وقولهم في المجنون ما اجنه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في المضروب ما اضربه ٢ كقولهم نعمت اليد له الا انه اريد هنا المدح بالرمي خاصة

٣ قوله اي (قياسه) التوصل بنحو اشدد وجعل ما هو بمعنى مصدر المبني للمفعول وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بحرف المصدرية مقام التعجب منه ٤ قوله (وما ابغضني) له بغض بفاضة صار بغيضا وبغضه الله الى الناس فابغضوه اي مقتوه

٥ هو آبل من غيره وفارس وهو آبل وفارس ولم يستعمل منهما الفعل كما مر نسخة

٢ كما ذكرنا افعال التفضيل نسخة

نحو قوله * ولذا بعده بذئاب عيش * ٣ اجب الظهر ليس له سنام * بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة للحجة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعال الى التعجب منه (والجواب عن تصحيح العين في نحو ما قوله وما بعده واقول به وابع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يحز الادغام في نحو اشدده في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند الكسائي فانه يدعى اطراذه ويقس عليه افعله في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شبه افعاله الاسمي كبيض واقول منك (قوله ويتوصل في الممتنع) يعني بالممتنع مالا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجا ودحرجه او كان من الا لوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره ولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما ه واما ما لمزمنى كانبس ٦ او مصوفا للفعول او مادما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا ٧ مصدر منفيا نحو انبس او مصوفا للفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنم وبس ويدرج ويدع حتى يقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما قبله استغناء بما اكثر قائلته (قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير) كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه من المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا يزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بليقت وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فنهه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابوعلى والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد (واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيد او يفصل بكان وحدها بين ما وافعل ٢ وهى مزيدة على ما ذكرنا في باب كان (وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا ٣ خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابد ان يكون على افعاله وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما أصبح ابردها والضمير للفداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز السمع فيهما ولا يقاس بكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان (قوله وما ابتدأ) اى مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوله وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يحتمل سببه فالتكثير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا عرفة جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء

٣ الجب القطع وبعبير اجب
بين الجب اى مقطوع السنام
وذئاب كل شيء بالكسر
عقبه

٥ ما كان لازما لاني كافي بنس
نسخه

٦ قوله (بنس) مانيس بكلمة
اى ماتكم ومانيس ايضا
مثله

٧ مصادر لها منفية
او مصوغة ولا مصدر لغير
التصرف كنم نسخه

٢ عند الاكثر بنسخه
٣ خبرها وفيما قال بعد لانه
ليس كان على صيغة التعجب
وفائدة دخول كان في التعجب
في نحو ما كان

التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل
جاعل نحو ما قدر الله وما اعلمه وذلك لانه ٤ اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب
من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا فهمة افعل لتعديده ما كان لازما بالاصالة نحو
ما احسنه او لتعديده ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو
فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا ٤ فيما اضرب زيدا العمرو فا مبتدا افعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله (وقال الاخفش في القول
الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتهما والخبر محذوف الى الذى احسن زيدا موجود
وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى
الابهام ٥ اللايق في التعجب كما كان في تقدير سيويه ومذهب سيويه ضعيف من وجه
وهو ان استعمال مانكرة غير موصوفة نادر نحو ﴿ فتمهاى ﴾ على قول ولم تسمع مع
ذلك مبتدأة (وقال الفراء وابن درستويه بالاستفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من
حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو قوله تعالى ﴿ وما ادريك ما يوم الدين ﴾ واتدري من هو والله دره اى رجل كان قال
﴿ والله عينا ﴾ خبر ايماء فتى ٧ قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام
الى التعجب فالتقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت (واما احسن زيد فمذهب سيويه افعل صورته
امر ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كالحلم اى صار ذا الحلم والباء بعده زائدة في الفاعل
لازمة وقد تحذف ان كان التعجب منه ان وصلتهما نحو احسن ان تقول اى بان تقول على
ما هو القياس وضعف قوله ٨ بان الامر بمعنى الماضى مما لم يهدبل جاء الماضى بمعنى
الامر نحو ائتني امرؤ ربه ٩ وبان افعل صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحلم زيد ٢ واشحم
زيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرود زيادتها في المفعول (فقال الفراء وتبعه
الزحشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يحمل زيدا حسنا وانما يحمله
حسنا كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن
ان يكون في شخص كما قال ﴿ وقد وجدت مكان القول داسعة ﴾ فان وجدت لسانا قائلا
فقل ﴿ وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيويه ٢ وايضا همزة الجعل اكثر
من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيئا منهما قياسا مطردا (وانما لم يصرف على هذا
القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسنى
احسن لما ذكرنا من هلة كون فعل التعجب غير متصرف ٣ وسهل ذلك انحاء معنى الامر
فيه كما انحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كفى ما افعله وهو محض انشاء
انتعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يتى ويجمع ويؤنث باعتبار تنية المخاطب وجمعه
وتأنيته فهمة ٤ افعل على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو
كثير كما يحى في حروف الجر (واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون
الباء لتعديده اى اجعله ذا احسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة (ثم ان الزجاج اعذر
لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا احسن

٤ انحى اصل المعنى الذى
هو الجعل في فعل التعجب
واقتصر منه على ثمرته وهى
التعجب منه مطلقا سواء كان
مجعولا نسخته ٤ نحو نسخته
٥ الذى يليق بالتعجب
نسخته

٦ قوله (خبر ايماء) الخبر
بالفتح القصير وهو ههنا
علم شخص
٧ قالوا وهو تضعيف
نسخته

٨ من جهة ان نسخته
٩ ونحوه ومن جهة ان افعل
بمعنى صار نسخته

١٠ وانما به ومن جهة ان زيادة
الباء في الفاعل قليلة ٢ ولم
يصرف هذا الفعل وان
خوطب به مثنى آه نسخته
٣ ولان معنى الامر انحى
فيه نسخته
٤ احسن التعديده نسخته

٦ رأيتاه في موضع كذا نسخة
 ٧ فحذف بهم عند الفراء جاز
 لأنه مفعول نسخة ٨ طلب
 المفعول نسخة ٩ بتغير نسخة
 ٢ قوله (إذا قلت زيدا أفضل
 من عمرو فلا ريب في كونه خيرا
 ولا يمكن ان تكذب في التفضيل
 ويقال انك لم تفضل آه) لا
 يخفى عليك ان التفضيل ههنا
 ليس بمعنى جعلك اياه افضل
 بل بمعنى الاخبار عن كونه
 افضل ثم الاخبار الذي هو
 فعل التكلم ليس مدلوله
 اصليا للكلام الخبري ولا
 مقصودا منه بل مدلوله
 الاصيلي المقصود منه هو
 الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك
 محتمل للصدق والكذب
 كقولك زيدا قائم فلا يكون
 انشاء اصلا واما صيغة التعجب
 فالمقصود منها التعجب واحدا
 وذلك مما لا يتطرق اليه صدق
 ولا كذب واما كون التعجب
 منه كحسن زيد مثلا حاصل
 في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى
 المقصود وليس مقصودا من
 الصيغة فلا يلزم كونها خبرا
 وكذا الحال في صيغة المدح
 واما نحو قولك كرم رجل عندي
 فعناء الحكم بحصول الرجال
 عنده واستكثاره لتلك
 الرجال والاول خبر والثاني
 انشاء وقس على ذلك مثل رب
 رجل عندي وح فلا اشكال

احسن زيد وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى وايضا نحن نقول احسن زيد يا عمرو
 ولا يخاطب شيان في حالة واحدة الا ان نقول ان معنى خطاب احسن قد انجس (ويجب
 كون التعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو
 رجلا ٦ حاله كذا جاز واذ اعلم التعجب منه جاز حذفه نحو قلت زيدا وما احسن قال تعالى
 ﴿ اسمع بهم وابصر ﴾ ٧ فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا (واما
 عند سيويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر وبكون الفعل
 قبله في صورة ٨ ما فاعله مضمرة والجار والمجرور بعده مفعوله شبه الفصلة فجاز حذفه
 اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفي زيدا لم يحذفه (ولا يؤتى
 لفعل التعجب ولا لفعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها لمجودها صارت
 كنعم وبئس مما لا مصدر له (ولا يجوز العطف على المضمرة المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن
 زيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انجس عنه معنى الفاعلية كما قدمنا
 بل معناه الان اي احسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لا اعتبر بعد انجاسه وازاجز
 ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلانما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف ﴿ قوله ﴾ (افعال المدح
 والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فنها نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا
 الى المعرف بها او مضمرا مميزا بكرة منصوبة او بما مثل ﴿ فتعماهي ﴾ وبعد ذلك المخصوص
 وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل
 و﴿ بئس مثل القوم الذين ﴾ وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل ﴿ نعم
 العبد ﴾ و﴿ نعم الماهدون ﴾ وساء مثل بئس ومنها حذوا فاعله ذا ولا يتغير ٩ وبعده
 المخصوص واعرابه كاعراب مخصص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصص او بعده تمييز
 او حال على وفق مخصوصه (قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم) هذا كما تقدم في باب الكنايات
 في بيان انكم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح
 وتحذره بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الا زمنة مقصودا مطابقة
 هذا الكلام اياه حتى يكون خيرا بلي تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة
 خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول
 الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له
 في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج
 ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية
 وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا
 كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك ٢ اذا قلت زيدا افضل من عمرو
 ولا ريب في كونه خيرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب
 انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيدا قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق
 والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ

٣ الحلقى العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين آه نسخته ٤ بنى تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل على الاصل في قول طرفة نسخته ٥ اوله * ما قلت قدم را كها * المبر الغالب العظيم من ابر فلان على اصحابه اذا غلبهم وعلافهم ذكره صدر الافاضل وقال المهدي لعله يريد اذا ﴿ ٣١٢ ﴾ غلبهم آه باضال البر وهو الاحسان

٥ ابر الله بخته اى قبل ٦ قال الجوهرى وان ادخلت على نم ما قلت نعم ايعظكم به يجمع بين الساكنين وان شئت حركت العين بالكسر وان شئت قمت النون مع كسر العين

٧ اى كل الانسان نسخته ٧ قوله ولا يصح ان يقال يمكن ان يقال انما لم يحز نم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وايها عين زيد وذلك محال ولذلك لم يحز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر ح من العبارة ان المقصود بالمبالغة وقوله بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك انه بالنسبة اليك ليس برجل برد عليه ان هذا الحصر اعنى نفى الرجولية عن سواه لا يفهم الا اذا جل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او حل على استغراق الجنس

الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل اوليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان التسمية اى الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب (قوله فنهانهم وبئس * اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اُطرد في لغة تميم كما يحكى في التصريف في فعل ٣ اذا كان فائز مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعث او فعلا كشهد) احديها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة فعل باسكان العين مع كسر الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء اتباعا للعين وكذا اُطرد اتباع الفاء للعين في فعل اذا كان عينه حلقيا لمشكلة العين قالو ارغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم (قال سيديويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة ٤ تميم وقد استعمل طرفة نم على الاصل في قوله * نم الساعون في الامر المبره ومنه قوله تعالى ٦ ﴿ فنهماهى ﴾ بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يحز اسكان كسرة العين مع ما قصد الادغام وقرأ يحيى ابن وثاب في الشاذ ﴿ نم عقي الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما عليلين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب (قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) نحو نم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نم وجه فرس غلام الرجل * واعلم ان اللام في نحو نم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة مضافة كل اليه كما في قوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر ﴾ ٧ ولا يصح ان يقال نم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال (فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل (قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وكل قابل بنحو نم الرجل يجد من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل ٨ اذا قصدت المدح ان من سواك انه بالنسبة اليك ليس برجل وليس اللام في نم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة ٩ (ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة احرف ٢ احديهما لات مع ان بعض الكوفيين يقول انها هى التاء يزداد في اول حين والان قال * نولى قبل نأى دارى ٣ جانا * وصلينا كما زعمت تلاتا * وقال * العاطفون تحين مامن

وكون زيد عين الجميع وكل واحد منهما مناف لما تقدم منه فتأمل ٨ في المدح اى ان من نسخته ٩ ان هذا كلام (عاطف) لاطائل تحته نسخته ٢ وهى لات ومثت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث وتدل على فعليتهما نسخته قوله (جانا) الجاننة حب يعمل من الفضة وجهها جان

عاطف * والمطعمون زمان ما من مطعم * كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقان ثم
ورب والاكثر انها لا تلحقها الا اذا وليها المؤنث ايذنا به من الاول الامر وذلك اذا عطفتم
قصة على قصة قال * فضيت ثمت قلت لا يعني * ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوز
ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال * ماوى ياربنا غارة * وشعواء كالذعة باميسم * وقد جاء
* يا صاحب اربت انسان حسن * يسأل عنى اليوم او يسأل عن * ويجوز ان يكون اراد بالانسان
مؤنثا والرابعة التي تلحق اهل نحو لعلت هند قائمة (ودليل فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو
نعمار جليلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز
استعمال جميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك
وهو كونهما فعليين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على
موصوفها ككافي قوله * والمؤمن العائذات الطير سمعها * وجر دق طيفة فصار معنى نعم الرجل
رجل في غاية الجودة فكأنه كان نعم الرجل رجل نعم اي جيد فصار اما جزء جملة بعدما كانا جملة
مستقلة وهذا نظائر نحو قوله تعالى * سواء عليهم اذنرتهم ام لم تنذرهم * وظننت زيدا
* قائما على ما مر في باب ظننت ونحو * يوم يجمع الله الرسل * فان الجملة في هذه الصور منسجمة
من معنى الجملة بدليل كون مضمون الاول مبتدأ على ما قيل وكون مضمون الثانية مفعولا
ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى
المفرد فان كانت علمية محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب
علمت قال تعالى (ثم بدلهم من بعد ما رآوا الايات ليس يجنونه) اي بدلهم سجنهم اياه وان كانت
اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما ٦ ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء
الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا ككافي باب كان
اذ لم يحز رفعهما كاجاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع
ولم يحز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بدله من مرفوع به (وحكى الجزآن ان كان المضمون
مضافا اليه اذ لم ٧ يمكن جر اسم واحد الاسماء واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على
جر اولهما لم يمكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني مناسبا ٨ للرفع
تشبيها بالفعل واما الجملة التي هي خبر المبتدأ او ما وصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي
ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب
على كونها بتقدير المفرد كما مر (ولترجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كافي (سواء عليهم اذنرتهم) لكن ليس كونها
بمعنى المفرد كافي سائر الجملة المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل
موصوفا بالفعل المقدم كاذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث
المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يحكى فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم
رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل

٤ غارة شعواء اي فاشية متفرقة

٥ منطلقا وكان زيد منطلقا
نسخه

٦ فنصب الجزآن ظ

٧ يمكن جرهما لان اسما
واحدا لا يجز الا اسما
٨ بعد الرفع تشبيها بالمفعول
نسخه

٢ لا معنى تحت نسخة

٣ نكرة في المعنى نسخة

٤ كالعائدات الطير وجرده
نسخة

٥ تؤيد وتدعو اليه
وذلك ان المخصوص
مرتفع نسخة

٦ فاذن كان مبتدأ فلو كان
خبره ذلك المقدم مع بقائه
على جليته نسخة
٧ ولا عائد نسخة

٨ ايضا نسخة

٩ تؤيد وتؤكد نسخة

٢ على انهما مناديان
نسخة

جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريف الفظيا ٢ كافي اشترى اللحم او ضمير مفسرا
بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تأخير
هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فأوردوا الفاعل
في صورة المعرفة ٣ وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المقيد للمدح او الذم في الظاهر
مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر
المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كاذ كرنا في تقدير مفرد وهو
الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم
جيد فكأنه صفة مشبهة ومجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل
٤ مجرد قطيفة (ولا يقال ان ما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه
وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان
خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو
كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما ٦ فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر
باقيا على جليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ٧ (والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا
وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم
المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمير للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة
من الاستغراق لكونها في حيز الایجاب (والاعتذار بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قاله
المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج
الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كافي قولك
ابوه قائم زيد (وليس ٨ اذن اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد
فيكون اذن كالضمير الراجع بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان
لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقدم في باب المعرفة ان التعريف الذهني
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير (ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على
نعم وبئس مطردا كقول الاغرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي
بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بأس العير وليس زيد
بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله
* والله مالي بنام صاحبه * اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير
بخلاف بنام صاحبه (وحكى قطرب نعم الرجل على وزن شديد وكریم فهذه الحكاية ان
صححت ٩ تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يانعم المولى
ويانعم النصير ويابئس الرجل ٢ على انه منادى (وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولا م
القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان

٢ قوله (من سهيل)
السهيل من الحبل ما يفتل
قتلا واحدا كما يفتل الخياط
سلكه والمبرم ان يجمع
بين نسجتين فيفتلان حبلا
واحدا والسهيل من
الثياب ما كان غزله طاقا
واحدا

٣ والمبرم المقتول الغزل
طاقين والمتأم ما كان سدا
ولحمته طاقين طاقين ليس
بمبر ولا سهيل

٣ هذا بروي ابو نصر
عن عمه الاصمعي وفي
الاساس ومن الجاز امر
سهيل و مبرم وانشد
البيت واراد ضعيف وقوى
٤ مرفا بلام زائدة نحو زيد
نم الرجل نسخته
٥ شبيح نسخته
٦ فاروي وان كان قليلا من
من قولهم نسخته

٧ والضمير ككارأيت
نصرف فيه نسخته
٨ شراح كتابه نسخته

الماضي من دون قد (وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا
كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الابتكاف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين
جزئتيها لا نظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل (فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان
زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتاج الى الضمير المأثري المبتدأ لان الخبر
في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص به الفاعل ليحصل التفسير بعد
الابهام كما مر في دخله عوامل المبتدأ مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله * عينا لنعم السيد
ان وجدتما * على كل حال ٢ من سهيل ومبرم * وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو
زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل ٤ بلام زائدة ككارأيت او مضمرا مفسرا
بما بعده كقول الاخطال * ابو موسى فجعلك نعم جدا * ٥ وشيخ الحلي خالفك نعم خالا * وانما
الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما
نواحيج المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله جعلك نعم جدا لا يرجع
الى المبتدأ واللام يحتاج الى التفسير بل هو ضمير بل هو ضمير قبل المذكور مفسر بما بعده ٦ فالذي روي
وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضمير ان
اي هم والواو راجعين الى الموصوف واللام يفسرا (قوله مضمرا بميزا بنكرة منصوبة
* اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا
بين اصل المصيرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعموا رجلا ونعموا رجلا
ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما
اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التأنيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق
بعض الحروف ايضا كلات ونمت وربت ولعلت فلذلك اطرده نعمت المرأة ولم يطرده نعم
رجلين ونعموا رجالا (والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكور كراشد ابهاما من غيره لانه
لا تستفيد منه اذا لم تقدمه ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث ولوثنيته وجمعه وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع
والتأنيث والقصد بهذا الضمير الابهام فاكان او غل فيه كان اولي (واما تمييز هذا الضمير
فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نسوة اتفاقا منهم ايضا (واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثبته ويجمعونه ويؤنثونه وليس مذهبوا اليه
بعيد لانه مثل قوله ويلها زوجه وبها قصه وبالك من ليل * ٧ وقد تصرف في الضمير ككارأيت
(واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وبعه ٨ من شرح كلامه الى لزوم افراده (والظاهر
انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصيرين اما عند اهل الكوفة فظاهر
لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث واما اهل البصرة
فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد الثني والمجموع

وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصدوه والحق (ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير والمبهم وتميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ واذا لم يفصل في نحو عثرون رجلا بين المبهم وتميزه الا في الضرورة فاظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذاتي جذبا وتميزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل جذبا رجلا زيد وجذبا زيدا رجلا (ولا يجوز ان يحذف لهذا الضمير بالتواضع كالبديل والتأكيـد ٢ والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتميزه وهو المفيد للمقصود ويلزم ٣ هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى ﴿ بئس مثل القوم الذين ﴾ ان التمييز محذوف اي بئس مثلامثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يحذف (وقد يحذف عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييزا للتأكيـد قال ﴿ تزود مثل زادايك فينا ﴾ فتم الزاد زاد ايك زادا وقال تعالى ﴿ ذرعاها سبعون ذراعا ﴾ اي ذراعاها اذا لمصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمنحى الحال في قم قائما وتعالى جايئا للتأكيـد (ومنع سيويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتأول البيت تزود مثل زاد ايك زاد على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ﴿ ذرعاها ﴾ مصدر بمعنى المفعول اي مذكروها اي طولها سبعون ذراعا (قوله او بما مثل فتعماهي) اختلف في ماهذه فقيل هي كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كاقيل في قلنا وطالما (قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلنا ككون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ والخبر في نحو فتعماهي (وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتهما في قوله تعالى ﴿ بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ﴾ مافاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصححا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعهما في فتعماهي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعمما (وقال سيويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فعني فتعما هي نعم الشيء هي فا هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم محي ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيويه انه يقال اني بما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشأن ان افعل ذلك (قال وان شئت قلت اني بما افعل بمعنى ربما فاعل كما يحذف في ٤ الحروف بل يحذف ما بمعنى شيء اما موصوفة نحو ﴿ هذا مالدى عتيد ﴾ او غير موصوفة ٥ كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ وبئس ما شروا به انفسهم (وهو قليل كاذكرنا في باب النعت في قوله ﴿ انا ابن جلا وطلاع اشيا ﴾ فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء

٢ العطفين نسخة

٣ التميز لهذا الضمير غالبا وقالوا نسخة

٤ حروف الجر نسخة

٥ نحو ما احسن زيدا عند سيويه نسخة

شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحاً في قوله * نعم الفتى ٦ فجعت به اخوانه يوم البقيع
حوادث الايام * اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى * كبرت كلمة تخرج *
صيغة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم
وفي قوله تعالى * بنس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا * يجوز ان يكون على هذا القول
اى ٧ كون ما معنى الشئ وقوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم
بياناً لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك
المذموم واخبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم (وقال الزنجشري والفارسي في احدهما
مانكرة مميزة منصوبة المحل اماموصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله * نعم
يعظكم به * او مذكور كما في قوله تعالى * بنس ما اشتروا به ان يكفروا * او نكرة
غير موصوفة كما في نحو * فنعما هي * وقولهم دفقته دفقتهما (ولا يؤكده فاعل نعم الظاهر
تأكيداً مضروباً ٢ لانه لا يكون الالعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في
معنى النكرة كما بينا) ويجوز تأكيده لفظاً نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
* بنس الرفد المرفود * وقال * ونعم * الفتى المرفى انت ٤ * خلافاً لابن السراج قال لان الصفة
مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ٥ ان المرفود مذموم والمرثى بدل من الفتى
وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ التخصيص لا يعين فهو كقوله تعالى
* ولعبد مؤمن * ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافاً لغيرهما اسناد نعم وبنس
الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة
* ولنعم دار من لم يرض بهادارا * قال * فنعم ٦ مرزاء من ضافت مذهبهم * ونعم من هو
في سرو اعلان * ويقول نعم الذى هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة
نحو نعم الذى كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما
الابهام (او قد يرد فاعلهما منكر مفرداً نحو نعم رجل زيداً ومضافاً اليه كقوله * فنعم
صاحب قوم لاسلاح لهم ٧ * وهو قليل) وقد روى مرفوعهم نعم بهم قوماً والباء
في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو فاعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انهم بهم قوماً
وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام * نعماً بالمال الصالح للرجل
الصالح * اى نعم شيئاً المال الصالح لان المخصوص هو ٨ في المعنى متعجب منه ههنا
(وقد روى مررت يقوم نعموا قوماً بالحق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا) وقال
ابو علي انه سمع نعم عبدالله زيد وبنس عبدالله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل
ليس بمضاف الى المعرف الجنسى وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير
المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الاتصال كما مر في باب الاضافة وقد روى
شهدت صفين وبنس الصفون ٩ والاولى ان يكون هذا وان كان ايضاً خلاف
الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بنس بقعة الصفون فالصفون مخصوص لافعال ومثله
قولهم فيها ونعمت اى مرحباً بهذه القضية ونعمت هي فالتعريف والمخصوص حذف

٦ فجعت المصيبة او جعته
٧ على ان ما
٢ لان التأكيده المعنوي نعمته
٣ قوله (الفتى المرفى) النسبة
الى امرى مرفى بفتح الراء
ومنه المرفى الشاعر وكذا
النسبة الى امرى القيس
وان شئت امرى
٤ تمامه * اذا هم شبوا لدى
الحجرات نار الموقد
٥ قوله تعالى المرفود مذموم
اى مرفوع على الذم وقوله
المرثى بدل نعمته
٦ قوله رجل (نعم مرزاء)
رجل مرزاء اى كريم
يصيب الناس خيره
رزأت الرجل ارزاه زراه
اذا اصبحت منه خيراً ما كان
والمصدر مصدر ميمى
٧ وتمامه * وصاحب
الركب عثمان ابن عفان *
٨ المتعجب منه في المعنى
نسخه
٩ في التسهيل صفون بلا
الف ولا م

مريض ما بين الكاهل الى الظهر والجفرة الناقة العظيمة الجفرة وهى وسطها والدعامة خشب الخيمة ودعائم الزور منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل بجفرة ولو لا التعريف لكان تمييزا عن النسبة على معنى محكمة معظمة هى من حيث دعائم زورها والزورق نوع من السقرو الزوراء اعلى الصدر

٣ الحرة الناقة الكريمة والعليل من النساء والنوق والعرس الطويلة العنق والشيء عريضه الشج وهو الوسط ودعائم الزور عظام الجفرة وهو كحسن الوجه ينصب دعائم اى عظيمة عظام الجفرة فزورق مذكر نسب اليه نعمت فشبه الناقة به والوجه فيها اضافته الى المؤنث وهو البلد اى المقازة ٤ وهو الذى ذكرناه قبل واخترناه نسخته

ورفقا تمييز لان اولئك منهم نسخته

٣ (قوله بعد) اوله * قدمت له وصحبتى بين ضارج * وبين العذيب بعدما متأملى * اى قدمت اهذا البرق ساهرا واصحابى تزول بين هذين الموضعين تأمل من اين بدا البرق فبا بعد ما بينهما

٢ (وقديؤنث نعم وبئس وان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا ٢ نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة * او حرة * ٣ عيطل ثجاء بجفرة * دعائم الزور نعمت زورق البلد * وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا التأنيث المخصوص كقوله تعالى * ساءت مستقرا * وحسنت مستقرا * قوله (وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف) قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيويه ٤ وهذا الذى نصرناه قبل (قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل) يعنى ينبغى ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين (وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الايهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجاهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذوله بين العامل ومهموله لانها كالجمللة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو (قوله وساء مثل بئس) نحو ساء مثلا القوم * اعلم انه يلحق بنم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليدبه وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه معنى افعال به نحو ظرف زيد اى اطرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى * وحسن اولئك رفيقا * ٢ تمييز لايهام اولئك وقيل حال (ونحو قوله * ٣ بعدما متأملى * ما فيه زائدة وكذا فى قولهم شدا انك ذاهب وان فاعل شدي ويجوز ان يكون ما فيهما كافى نعمتا ومتأملى وان مخصوصا (ويضم فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاتى الزيدان وكرما اى ما اكرهما ولم يحز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم عرافته فى المدح والذم وكونه كفعل التجب معنى (قوله ومنها حبذا وفاعله ذا) اصل حب حب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا فى نعم وبئس (قوله ولا يتغير) يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الايهام فحبذا يعنى حب الشئ * (وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد (وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالفعلية له وصار الفاعل ك بعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم امامبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا (وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص

نم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك ٤ (وقال الربيعي ذازائدة كافي ماذا صنعت
والخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كقولك وبسمل ونحوهما) قوله وقد
يقع قبل المخصوص او بعده تمييز) نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيدوان كان مشتقا
جازان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يحذف في نعم
تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن
الضمير المستكن ٥ وايضا التمييز لازم عن الضمير جازر عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا
تفضيلا للظاهر على الضمير (وقبل انما لم يحذف ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل
لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان محلاف حبذا فان ذافيه ظاهر فاعليته وربما
حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد حب من ذافيه يجوز اذن نقل الضمة
عينا الى فائها كما يجوز حذفها قال ٥ * وحب بها مقتولة حين تقتل * بفتح الحاء
وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله * بعدما تأمل
* وانشد الجوهري * لا يمنع الناس مني ما اردت ولا * اعطيهم ما ارادوا ٦ حسن ذا
ادبا * وروى ايضا * عظم البطن بطنك والتعريف في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى
المدح او التعجب وقد يحذف فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعال تعجبا كما
قال * وحب بها مقتولة * ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين * قوله (الحرف
مادل على معنى في غيره) قدمضي شرحه في حد الاسم * قوله (ومن ثم احتاج في جزئته
الى اسم او فعل) اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم
كالنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم
يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد واما
الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم (وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد
يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه
في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما * قوله (حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فن لا ابتداء
الفاية والتبيين والتبعض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاختفص وقد
كان من مطروشه متأول) الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لا يصال فعل
والمراد بایصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل
فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى ﴿ وارجلکم ﴾
٧ وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي
توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والظاهر
انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف

٤ لان النواسخ لا تدخل
على تابع وانما يدخل على
الجل الاسمية كما مره ففضل
الظاهر على المضمركا فضل
عليه يجوز ترك التمييز ههنا
نحو حبذا زيد ووجب
الاتيان به اختيارا في نعم وقيل
نسخه

٥ صدره * فقلت اقبلوها
عنكم بمزاجها * والبيت
للاختل ٦ قوله (حسن ذا
ادبا) حسن الشيء وان شئت
خففت الضمة فقلت حسن
الشيء ويجوز ان تنقل الضمة
الى الحاء قال الشاعر لم يمنع
البيت فنقل الضمة الى الحاء

٧ ويسمونها نسخة

الجزم وبعضها حروف النصب (و اراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كذا كرتا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ويزيد يمرور به ومرار بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى (ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لا كرامك فاللام في لا كرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدل للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير بزيد استقر واستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدل للظرف وكذا في يالزيد فان ياقا ثم مقام انادي (واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال العامل فيه معنى الاشارة كافي ﴿ هذا بعلى شيئا ﴾ ولو صرحتم بما هو معناه قلقت اشير اليه في الدار اي كاشا في الدار فلفظ اشير يحمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف الجر (ومن امثلة تعديته الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت (وقدمضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لامن لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيمى الكلام عليه (قال المصنف فالعشرة الاولى لان تكون الاحرف والجمعة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا (قال ولم اعد على اسما وفعل او حرفا لاني اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العدو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امر من مان يمين وكذا في مع كونه امر اللؤث من وفي يني وله امر من ولى يلى وكذا لم اعد الى اسماء مع انه يحكى بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين (قال وراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوى في اصل ٢ الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعالا اصلها امين واو في واو لى (وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفواصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير بنقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله * باتت تنوش الخوض نوشا من علا ٣ * علا فيه مبنى على الضم كقولهم من عل ٤ بخذف المضاف اليه (ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالقاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالقاتها وهذا عذر بارد (قوله فمن للابتداء) كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ومعنى المدى كما ان الامد والاجل فانهما يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل ايضا يستعملان في الزمان فقط والمراد بالقاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية (فمن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت

٢ اللفظ نسخه

٣ تمامه * نوشا به يقطع
اجوازه الفلا * ناشه
تناوشه اي تناوله والمعنى
يتناول ماء الخوض من فوق
ويشرب شربا كثيرا ويقطع
بذلك الشرب فلو ان فلا
يحتاج الى ماء آخر ٤ قال
ايتته من على الدار بكسر
اللام قال * بكمود صخر
حطه السيل من على *
وايتته من علا كما في البيت
وايتته من حل بضم اللام

٥ جوز كل شيء وسطه والجمع اجواز ٦ قال تعالى لمجدد اسس على التقوى من اول يوم حق ان تقوم فيه ٧ القنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة وجمعها قنان الحجر فصبة اليامة ﴿ ٣٢١ ﴾ يذكر ويؤنث بالحجة بالكسر السنة والجمع الحجج وروى مذهبهم ومذ

دهر ٨ اقوت الدار وقوت
خلت واقوين خلين ٩ من
بمعنى الابتداء لسخنه ٢ وذلك
لان التبرئة تلازم الفراق
الذي هو البعد من التبرأ
منه فصارت اصلا للمبتدأ
والخروج اصل للسير وابتداء
له وان قل ٣ ويعرف من الا
بتدائية بان يصح معها الى
للانتهاء لفظا او تقديرًا نحو
سرت من البصرة الى بغداد
وقدياً في من لغرض الابتداء
دون ان يقصد الى انتهائه
مخصوص اذا كان المعنى
لا يقتضى الابتداء منه نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وزيد افضل من عمرو واشبا
هما شرح لباب زوزني
٣ العيمة شهوة اللين قوله
(من خلل السحاب) الخلل
الفرجة بين الشئين والجمع
الخلل ٥ وانتهاء رؤيتك خلل
السحاب وانتهاء كون الهلال
مرئياً مكان المتكلم وكذا
المثال الثاني ٦ قوله (شممت
المسك) شممت الشيء بالكسر
اشمه شماً وشمماً وشممت
بالفتح اشم لغة ٧ المفعول
نسخه

من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى ﴿ من اول يوم ﴾ وقوله تعالى ﴿ نودى للصلاة من يوم
الجمعة ﴾ وقوله لمن الديار بقنة ٧ الحجر * اقوين ٨ من حجج ومن شهر * وانا لا ارى في الايتين
٩ معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً
ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلاً للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان ٢ وكذا
خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئاً ممتداً اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين متدين والاصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان
واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الايتين بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثير ما تقع بمعنى
في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ وكنت من قدامك وقد ذكرنا
ذلك في الظروف والمبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدئ
من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر (والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل
قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال) ٣ وتعرف
من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فاندتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التهيء اليه وافر اليه فالباء هنا افادت معنى الانتهاء (واذا قصدت بمن
بمجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء
متدجاً ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يحكى تقول خرجت من المكان
واخرج عنه وانفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاء من العيمة وعن ٣
العيمة اي بعده عنها (واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه
لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علماً في التفضيل وكبعض حروف افعال التفضيل
فلا تغير ولا تبدل (واجاز ابن السراج كون من الابتداء غايى الفاعل والمفعول لكون
الفعل مشتركاً بينهما نحو رأيت الهلال من مكانى ٤ من خلل السحاب قبدأ رؤيتك مكانك
ومبتدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب ٥ وكذا قولهم ٦ شممت المسك من دارى
من الطريق (ومثال التبويض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف
اي اخذت من الدراهم شيئاً واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفاً نحو اخذت
من الدراهم هذا فن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم
والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئاً من الدراهم جاز
ان يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئاً
كأثنا من الدراهم فيحوز اذا تقدم على ٧ النكرة ان يكون ايضاً حالاً عن النكرة

المؤخرة قال تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ويعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو اخذت من الدارهم أي من الدراهم شيئا (قال المبرد وعبد القاهر والزحخشري ان اصل من المبيعة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من دراهم مبدأ الاخذ (قوله وللتبيين) كافي قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ وتعرف بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيره وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان ولعشرون انها الدراهم في قولك عشرون من الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فن مبعة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبيعة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة (وقال الزحخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأه (وانما جاز تقديم من المبيعة على المبهم في نحو قولك انا من حطه في روضة ومن رعايته في حرم وعندى من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم ٢ الذي فسر من التبعية مقدم تقديرا كانت قلت انا في شيء من حطه في روضة وعندى شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانه قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زبيده اي شيء من اعضاء زبيده ففي جميع هذا ما هو ٣ المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كذا كرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي شيء من اشياءه بل اريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل ٤ هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقاءه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد (وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى ﴿ فسئل به خيرا ﴾ وقولك لقيت زيد اسدا اي سل بسؤاله خيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا (وقد تكون من البديل كافي قوله تعالى (ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وقوله ﴿ فليت لنا من ماء زمزم شربة ﴾ مبردة بانته على الظهاني * وتعرف بحجة قيام لفظ بدل مقامها (قوله وزائدة في غير الموجب) ٥ هو امانتي نحو ما رأيت من احد اونهى نحو ٦ لانضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيون شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون

٨ يجوز ان تقول مصرحا
نسخه

٢ في الحقيقة المفسر نسخه
٣ المين نسخه

٤ مثل هذا الكلام على
حذف نسخه

٥ وتزاد لاستفراق الجنس
في الفاعل والمفعول نهيا
وفيها وفي المبتدأ نقيبا
واستفهاما ٦ مثال المفعول
ما ذكر ومثال الفاعل
ما جاء في من احد ولا يقيم
من احد وهل جاء من احد
ومثال المبتدأ ما في الدار
من احد وهل من خالق غير
الله وهل من احد في الدار

ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ﴿ فن في حيز الایجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة ای يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقلوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ يناقضه (واجيب بان قوله تعالى ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر (واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه مثل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعني من تمران كامر في الموصولات (وقول المصنف شيء من مطرو من التبعض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه ٧ في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفي زيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون السكاف في قوله ﴿ انتهون ولن ينهي ذوى شطط ﴾ كالظمن بهلك فيه الزيت والقتل * حرف جر وقد حذف الفاعل واقیم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان السكاف اسم ٢ وقوله تعالى ﴿ ولقد جاءك من نبي المرسلين ﴾ يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبي حال (والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ٣ ما لا توصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لو لاها لاحتمل احتمال امر جو حان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لنا كيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو القى يده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين (وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى (وقد تجبى للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من اجله وكأنها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ٤ (ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ولا تدخل اذن الاعلى ٥ لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة ٦ وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن (ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم (وتختص من بحر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله نحو فمن بله ان يأتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بحر عن وعلى اسمين * قوله (والى

٧ ذلك الشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى ٢ واما قوله تعالى آه فضمير جاء راجع الى القرن ثمحه

٣ ما يوصل ظ ٤ وخروج منه نسخة ٥ لفظة الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة باسم الله ثمحه

٦ وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويحى الكلام عليها في باب القسم ومن تكون في الظروف بمعنى في نحو من قبلك وتختص نسخة

للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للبرد وفي
الظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدي
والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك
زيد والقي بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو
في القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل في ٧ انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو
﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا
قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى
ويحوز دخولهما فيه مع القرينة (وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل
في غيره الاجازا) وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها
فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والمذهب
هو الاول (قوله وبمعنى مع قليلا) كما في قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا أموالهم
الى أموالكم﴾ ٨ والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى أموالكم وكذا
قوله تعالى ﴿ايدىكم الى المرافق﴾ اي مضافة الى المرافق ٩ والذود الى الذود ابل اي
مضافة الى الذود وقوله «وانت التي حبيت شعبا الى يداي الى واطاني بلادسواهما» اي مضافا
الى يداي (وقيل يحى بمعنى في كما في قوله ﴿فلا تتركني بالوعيد كائنني﴾ الى الناس مطلي به القارأ
جرب ٢ * والوجه انها بمعناها وذلك لان معنى مطلي به القارأ جرب مكره ميفض والتكره
يعدى بالى قال تعالى ﴿وكره اليكم الكفر﴾ جلا على التحبيب المضمن معنى الامالة
قال تعالى ﴿وحب اليكم الايمان﴾ كما قيل بعث منه جلا على اشترت منه ورضيت
عليه جلا على سخطت قال * اذارضيت على بنو قشير لهم الله العجبي رضاها * وقيل ان
الى في نحو وانت الى حبيب او بغض وجلست اليه بمعنى عند الاولى بقاؤها على اصلها كما
ذكرنا وكذا هي في قوله «وان يلتق الحى الجميع تلاقى ٢ * الى ذروة البيت الكريم
المصعد * بمعنى منتسب الى ذروة لاي معنى في كما قيل (قوله وحتى كذلك) اي لانتها
الغاية مثل الى الان بينهما فرقا كما يحى وعى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب
حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان ٣ الى وكى
ولا تجر بمعنى كى الامصدرا مؤولابه الفعل المنتصب بعدها بان المضرة نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجرد ذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾ وينبغي ان يكون
المجرونها موقتا لانه حد والتحديد بالجهول لا يفيد ونحو قوله ﴿فذرهم في غرهم
حتى حين﴾ فبمعنى الموقت اي حين احذهم (ومذهب الكسائي ان جرما بعدها بالى
لا يحى لان العامل ينبغي ان يكون لازما باحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال
فهى كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب (واما العاطفة فهى مثل الجارة
في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كى ويجب ٤ توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول

٧ غاية ابتداء الزمان نسخة
٨ اى مع أموالكم
٩ وهو من الامثال
٢ اى فى الناس نسخة
٢ المعنى وان يلتقى الحى
للفاخرة تجدى معهم ذروة
كل شىء اعلاه وانما تريد
بالبيت ههنا الاشراف الذى
يقصد فسميهم بالبيت الرفيع
المصعد الذى يصعد اليه اى
يقصد

٣ اما بمعنى الى او بمعنى كى
نسخة
٤ ايضا ان يكون ما بعدها
موقتا فلا تقول نسخة

٥ مثل ما قلناه في الجارة ويشتركان أي الجارة آه نسخته ٦ للمعطوف عليه نسخته ٧ تقديره ضربت القوم واحدا
واحدا إلى أن انتهت بضربني إلى زيد فزيد داخل في الضرب وكذا إذا نصبت زيدا وجعلتها عاطفة فهو على هذا التأويل
٨ هذا البيت يروي مرفوعا على ٣٢٥ ← الابتداء فحتى حرف استئناف ومنصوبا فحتى أما عاطفة بمعنى الواو كما

ذكر السير في أي التي جمع
مامعه شيئا بعد شيء إلى انتهى
القائمه إلى النعل فالقاهها أيضا
فهي داخلية في الالتقاء ثم
قال القاهها بعد تأكيدها
وأما أن يضرب بعد حتى
فعلا ويجعل القاهها تفسيرا له
كانك قلت حتى التي نفسله
القاهها ويجرورا على أن
حتى جار مجزئ إلى وتقديره
كتقدير الصاطفة أي التي
جميع مامعه شيئا بعد شيء
إلى أن انتهى بالقائه إلى
النعل

٩ لأن معنى التي الصحيفة
التي جميع مامعه كقوله ولا
تقل لهما أف أي شيئا من
الأشياء يؤديهما نسخته
٢ بل يجب رفعه هنا عنده
على الابتداء والخبر محذوف
أي حتى الصباح تمت فيه ٢ كما
لا يجوز بالعطف اتفاقا والمذ
هب الأول أولى لقوله تعالى
نسخته ٣ ومطلع الفجر ليس من
الليلة بل هو ملاق لآخر اجزا
ئها نسخته ٤ مطلقا سواء كان أو
جزءا ملاقا لآخر جزء نسخته
٥ جارة كانت أو عاطفة نسخته
٦ في الموت بل قوة نسخته

جامع في القوم حتى رجل ٥ لأنه حد فلافائدة في إيهامه (ويشترك الجارة والعاطفة في أنه
لا بد قبلهما من ذي أجزاء إلا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه
نحو قدم الحاج حتى المشاة) وأما الجارة فيجوز إظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد
ويجوز تقديره أيضا نحو تمت حتى الصباح أي تمت الليلة حتى الصباح (ويتفارقان
أيضا بأن مابعد العاطفة يجب أن يكون جزءا ٦ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد
٧ أو يجوز بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم أو جزءا لما دل عليه ٦ ما قبلها
كما في قوله * التي الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ٧ القاهها * عند من قال
أن نعله عطف على الصحيفة ٩ أي التي جمع مامعه لأنه إذا التي الصحيفة التي لا يمشي إلا
لها فقد التي كل شيء *) ويجب أيضا دخول مابعد في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت
القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد أيضا وأما الجارة فلا كثرون على تجوز كون
مابعد متصلا بآخر أجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى
الفطر كما يكون جزءا منه أيضا نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر (والسير في مع
جاعة أو جب كون مابعد جزءا ما قبلها كافي في العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة
حتى الصباح جرا ٢ كالم يجوزوا نصبوا وهو مردود بقوله تعالى * سلام هي حتى مطلع
الفجر * ٣ وأما دخول الفجر المجرور بختي في حكم ما قبلها ففيه أقوال جزم جار الله
بالدخول ملقطا سواء كان جزءا مما قبله أو ملاقي آخر جزء منه جلا على العاطفة وتبعه
المصنف (وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول ٤ جزءا كان أو ملاقي آخر جزء
منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كافي
العاطفة والملاقي غير داخل (وقال الاندلسي إنما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك
ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم أو التحقير واستدل بأن حتى كالتفصيل لما قبلها
فإذا دخل في الأجزاء دخل في التفصيل وإذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك
قريب لكن الدخول مطلقا أكثر وأغلب * وأما أنه لا يلزم أن يكون مابعد حتى ٥ العاطفة
آخر أجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون
لكنه يجب فيها أن تكون آخر أجزائه إذا رتب الأجزاء الأقوى فالأقوى فإذا ابتدأت
بقصدك من الجانب الأضعف مصعبا كان آخر الأجزاء أقواها نحو مات الناس حتى
محمد عليه الصلاة والسلام بالعطف وليس هو صلى الله تعالى عليه وسلم آخرهم حسا
ولا دخولا ٦ بل هو آخرهم قوة وشرفا ٧ وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى
منحذرا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز أن يكونوا
قادمين قبل الركبان أو معهم (وأما الجارة فيجوز أن يكون مابعد كذا وان لا يكون ٨

٧ وقد جدها قوله * قهرناكم حتى الكماة وانكم * لتحشوننا حتى بنينا الأصاغر * ٨ بل تقصد مجر دآخر الأجزاء حسا أو ملاقا
ولا تقصد كونه أقواها أو أضعفها نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق وليس يجزئ والتميم نسخته

فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيه الله نحو قولك قرأت القرآن حتى
سورة الناس جرائلها جاء بعدها ما هو ملاق ايضا ٩ (والتزم صاحب المغني التحقير
والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز
عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرا في وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها ٢ كما
قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد
كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت
السمكة حتى نصفها او ثلثها ٣ ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها
والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ٤ وليست بمعنى الواو خلافا
لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف
لدخول ما بعدها حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع (فقال وبمعنى
مع كثيرا) واذا عطف تحت العاطفة على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها
جارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد وقد تكون بمعنى ذو الاجزاء التي قبل حتى جارة
كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفها وجرا (وكل
ما ذكرناه ٥ من الاحكام حتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فتكون نظرت اليه حتى
ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لانعطف الجملة ابدا (قوله
ويختص بالظاهر خلافا للمبرد) اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل
على المضمر اجزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلها تدخل اخر الاجزاء
واوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد
قوله * واكفبه ما يخشى واعطيه سؤله * والحقه بالقوم حثاه لاحق * ٦ وليس ما في
البيت بحتى الجارة والالم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله
* فينساه يشرى رحله البيت * ٧ وتمسك بقوله ايضا * فلا والله لا يلقى اناس * فتى
حنالك يا ابن ابي ٨ يزيد * وهو شاذ (ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم
ذو الاجزاء اما لفظا وتقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى
في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة ٩
وان كان ايضا جزءا (وقال الاندلسي لافرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما
جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول
وما اخترنا اظهر عند النحاة (ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء التجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقى
واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فتحكمها ايضا كذلك
والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه
الخلاف كما مر ٢ * واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها
بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق ٣ بمقدر (واما حتى الابتدائية فقد ذكرنا هاهنا في

٩ على ما في جواز عدم

نسخه

٢ وان كان جزءا او فاقا للمالكي

وفي جواز قصد كونه آخر

الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا

خلافا لصاحب المغني الا انك

اذا لم نسخ

٣ ولا يجب ذلك في الى بل

يجوز نسخه

٤ وليست بمعنى الواو في

حكم ما قبلها نسخه ٥ في العا

طفة هو في العاطفة لاسم

على اسم ويجوز ان يعطف

الجملة على الجملة نحو نظرت

اليه نسخه

٦ والجواب ان اصله حتى

هو لاحق مبتدأ وخبر فتعطف

لشعر كما قال نسخ ٧ ولو

كانت جارة لم يكن لرفع

لاحق وجه وتمسك نسخه

٨ زياد نسخه

٩ كما اخترنا نسخه

٢ فهذه الفروق بين حتى والى

نسخه

٣ بمحذوف مقدرو هو معنى

الاستقرار نسخه

نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير
 كما في قوله ﴿فوا عجباً حتى كليب يسبني﴾ كان اياه نهشل او مجاشع ﴿او التعظيم كقوله﴾ فما
 زالت القتلى تمج دماها ﴿بدجلة حتى ماء دجلة﴾ اشكل ﴿ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ
 من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد
 ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها ما كول (قوله
 وفي لظرفية) اما تحقيقاً يجوز يد في الدار او تقديرها نحو نظري في الكتاب وتفكر في العلم وانا في
 حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والمنكلم مشغلة عليها اشتغال الطرف
 على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام ﴿في النفس
 المؤمنة مائة من الابل﴾ اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الطرف للمظروف
 وهذه هي التي يقال انها السببية ٥ وقوله تعالى ﴿ولا صلبنكم في جذوع النخل﴾ قيل ان فيه
 وفي قوله ﴿بطل كأن ثيابه في سرحة﴾ بمعنى علي والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
 في الجذع تمكن المظروف في الظرف (وقيل انها بمعنى الباء في قوله * ويركب يوم
 الروع منافوارس * يصيرون في طعن الكلى ٧ والاباهر * والاولى ان يكون بمعناها
 اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن) وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى ﴿فردوا ايديهم
 في افواههم﴾ والاولى ٨ ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن (وقيل هي بمعنى مع في قوله
 تعالى ﴿فادخلي في عبادي﴾ ٩ وبمعنى الباء في قوله * نحابي بها اكفاء نا ونهينها *
 ونشرب في اثمانها ونقامر * والاولى في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي
 او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفاً للشرب
 والقيمار مجازاً وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء
 الله اي رضاءه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا نخرج عنه الى الاعراض الدنيوية وكذا قولهم الحب
 في الله والبغض في الله (قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي
 الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقيمت بك وبحياتك اخبرني (وتكون مستقراً نحو الذي به
 ٣ ضعف وبداء) وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وتوفيق الله حجبت
 ٤ وهذا المعنى مجاز الالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها ٥ باء المصاحبة نحو (دخلوا
 بالكفر * وهم قد خر جوابه) واشترى الدار بالانها قيل ولا تكون بهذا المعنى الاستقرا اي
 كائناً بالكفر وكأثرة بالانها والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته به
 وبدلته به وتكون مستقراً ايضاً نحو هذا بذاك (قوله وتكون للتعدية) جميع حروف
 الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل
 كالهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به
 وقت به اي اذهبت وقته ولا يكون مستقراً وما سمعته مقدراً الا في قراءة من قرأ
 (اثوني زبر الحديد) اي اثوني زبر الحديد (قوله وللظرفية) اي بمعنى

٣ قوله (اشكل) دم اشكل
 اذا كان فيه بياض وجرة
 ٤ الاشكل الذي يمازج
 بياضه جرة ومنه قولهم عين
 شكلاء وهي التي يمازج
 بياضها جرة واراد ان دماء
 القتلاء حين مجت الى دجلة
 جعلت ماؤها اشكل لا متزاج
 الدم به ٥ كقوله عليه السلام
 دخلت امرأة النار في هرة
 ٦ عجزه * يحذى نعال
 السبت ليس بتوأم * البطل
 الشجاع والتوأم الذي يولد
 معه آخر ٧ قوله (والاباهر)
 الابهر صرق اذا انقطع مات
 صاحبه

٨ بقاؤها على اصلها نسخة
 ٩ ويجوز كونها باقية على
 معناها اي حاصلة في زمرة
 عبادي اذ معنى ادخلي ايها
 الروح في اجسام عبادي
 وقيل انها بمعنى الباء آه
 والاولى ان يقال انه جعل
 نسخة

٢ الجاني جمع نجى وقد يسكن
 ياؤه فيقال الجاني ٣ صعب
 نسخة

٤ واصل هذه الباء الالصاق
 نسخة

٥ انها للمصاحبة نسخة

٢٨٣ * وسؤال وما يرد سؤال * ٣ قوله (غلب) جمع ﴿ ٣٢٨ ﴾ غلب وهو الغليظ الرقبة تشذر اي تحرك

بالذحول اي بالاحقاد
والاوتار آخره * جن البدى
رواسيا اقدامها * وتشذر اي
تحيا للقتال وتشذر القوم في
الحرب تطاولوا والذحول
جمع ذحل وهو الخف
والعداوة يقال طلب بذحله
اي بآثره والبدى واد
والرواسى الثوابت
٥ وكقول الذؤيب * شرب
بماء البحر ثم ترفعت * متى
لجج خضرلهم نثج * ومتى
هنا حرف جر فى البيت
دليلان

٦ صدره * نحن بنى ضبة
اصحاب الفلج *
٧ وفى المقنى قديكون الباء
بدلية كقول فى القريط *
فليتلى بهمواقوما اذاركبا
* شنوا الاغارة فرسانا
وركبانا * بهم اي بدلهم
والاغارة مفعول لاجله
وتفيد فائدة الى فى الانتهاء
نحو اهو ذبالله كاتقدم
٨ اي ضرياء المتكلم فانه لا قائل
بفتحها معه
٩ تضمن الحرف كما فى باب
الاضافة نسخة
٢ الاخلاق بحال دخولها
فى المضمر لانها نسخة
٢ ربما لا يتم اما للوقف
اول البناء وفائدتها الاختصاص
نسخه

فى نحو * ما بكاء الكبير بالاطلال ٢ * اي فيها وتكون للسببية كقوله تعالى ﴿ فبظلم من الذين
هادوا ﴾ وقوله ٣ * غلب تشذر بالذحول كانها * البيت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت
للتبويض نحو قوله تعالى ﴿ واسمحو برؤسكم ﴾ قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى
بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجيى بمعنى من نحو
٥ * عينا يشرب بها عباد الله * وبمعنى عن نحو * سأل سائل بعداب * وتجيى التجريد نحو رأيت
زيد اسدا اي برؤيته اسدا كما مر فى من (قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بهل لافى مطلق
الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم (قوله والنقى) بليس نحو لیس زيد برا كب
وبما نحو ما زيد برا كب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى
فى ولم يسمع فى النفى بان فا كان للصنف ان يطلق النفى والاستفهام (وتزاد قياسا فى مفعول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت زيدا وعلمت به اي
بحال زيد على حذف المضاف (وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى
ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيويوه وفى المبتدأ الذى هو حسبك وتزاد
شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو ﴿ جزاء سيئة سيئة بمثلها ﴾ عند الاخفش وتزاد سماحا
بكثرة فى المفعول به نحو * التى يده ونحو ٦ * تضرب بالسيف ونرجو بالفرج * وقليل
فى خبر لكن قال * ولكن اجرا الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر *
ومع ان مرفوعة قال * الاهل اتاها والحوادث جئة * بان امرء القيس ابن تملك يقرأ *
وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ٧ ومن غريب زيادتها ان تزداد فى المجرور
نحو قوله * فاصبحن لايسألنه عن بابه * اصعد فى علو الهوى ام تصوب با * وتضم
كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤية خير لمن قاله
كيف اصبحت (قوله والام للاختصاص) لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة
معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما قمت قبل ان المضمة نحو ليعلم بفتح الميم
ونقل فتحها مع جميع المظهرات ٨ * اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء
ولام الابتداء فتحها الفتح ثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة
بكونها على حرف وانما كسرت بابه الجر ولاه موافقة معمولها ولم يكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل ٩ للقيام مقام الحرف عند
من قال ان المضاف هو الجار وانمابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها
بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص ٢ لام المضمر بذلك
لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا ضمير المجرور غير المرفوع ولو قمت فى غير
المضمر لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب ٢ لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا
او موقوفا عليه (وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجمل
للفرس والجنة للؤمن والابن لزيد) (التى تسمى لام العاقبة نحو * لدوا للموت * ٣ وقوله
تعالى ﴿ ولقد ذرأنا لجنهم ﴾ فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلفهم

٣ تمامه وابنوا للخراب * وكلكم يصير الى ذهاب * وقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا * (لجنهم) حزنا

٤ قاله المبرد وثبت ان مختصري وقالوا معنى ردف ﴿ ٣٢٩ ﴾ شمع وليس كذلك بل ضمن معنى اقتراب فهو مثل اقتراب الناس

حسابهم ويدل عليه تفسير ابن عباس وغيره

٥ ينبغي ان يكون في نصحت لك وشكرت لك لان الفعلين متعديان بانفسهما واما وزنه نسخة

٦ وكلته البر وكلت له و عددته الداهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يغفونكم الفتنة ولا يألونكم خبالا وكذا اللام زائدة في لا ابالك نسخة

٧ مقبولة وقد تحذف نسخة ٨ على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا نسخة ٩ في التعجب

٩ للقسم في التعجب نسخة ٢ وقد ذكرنا في باب العدد نسخة

٣ ونحو قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد ذلك

٤ والتاسعة والعاشرة ربت وربت بفتح الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع تاء التأنيث

لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتكم للسمن وللضرب اذا لمجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيرها عن مموله نحو لزيد ضربت ويكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربني لزيد حسن ويكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للباء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب (وقد تجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حده اي استمع الله الى من حده ووجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو ﴿ وتله للجبين ﴾ اي عليه ﴿ ويخرون للاذقان ﴾ اي عليها (قوله وزائدة) في ﴿ ردف لكم ﴾ لان ردف متعدي بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له ٦ فاللام ليست بزايدة بل هي ٧ معدية قد تحذف تخفيفا وهي في لا ابالك زائدة عندسيويوه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة ٨ كقوله تعالى ﴿ وما امروا الا ليعبدوا ﴾ وقوله * ما اريد لانسى حاجتي * وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى ﴿ وامرت لان اكون ﴾ وهي زائدة ايضا في قوله تعالى ﴿ واذبوأنا لابراهيم مكان البيت ﴾ لقوله ﴿ ولقد بوأنا بنى اسرائيل ﴾ وكذا اللام في قوله * فلا والله لا يلقى لمانى * والباء بهم ابدادوا * ويجوز ان يقال ان الثانية للتأكيد تأكيد لفظي (قوله وبمعنى عن مع القول) يعني في قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ﴾ ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لاتفعل لقال ما سبقونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا (قوله وبمعنى الواو في القسم ٩ للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل (قولهم في التعجب) يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله تعبتن وقيل ان اللام في ﴿ لا يلاف قريش ﴾ وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل ٢ في قوله تعالى ﴿ جامع الناس ليوم ﴾ اي في يوم وكتبته لثلث خلون ٣ اي بعد ثلث وثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد ﴿ قوله ﴾ (رب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم ميم بكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما قد دخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة) في رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء ٤ مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة (ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا) قال ابن السراج النخاعة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهاذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب

٥ هذا اصلها ثم كثيرا ما تستعمل نسخة

٦ قوله (هيفضل) الهيفضل الجيش الكثير يقال جيش لجب حرمرم اي ذو جلبة وكثرة واللف الخلط والجمع ٧ قوله (غار شعواء) اي فاشية متفرقة

٧ وهي التي يأتي من كل الجهات

٧ وسيأتي ان مازائدة لا كافة ٨ اي وجه كون رب للتقليل مجازا ون قد صارت في معنى التكثير حقيقة

٩ فبناؤها عندهم لتضمنها معنى الانشاء حرف النفي او لمشايتها الحرف وضعا كافي بعض لغاتها و جعل الاخرى عليها طردا الا ان اضافتها الى المفرد مبهمة عنه ٢ والجواب اي العامل نسخة ٣ اكرمت لا يحتاج نسخة

٤ تعيين نسخة ٥ بتقدير نسخة

بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه ٥ هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله * رب ٦ هيفضل لجب لفقت بهيفضل * وقوله * ماوى ياربنا ٧ غارة * شعواء كالذعة بالميسم * وقوله * فان تمس متجور الفناء فر بما * اقام به بعد الوفود وفود * ووجه ذلك ٨ ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى المدوح بها وذلك ابلغ من النوجهين في المدح (ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿قد يعلم الله﴾ لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممتدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وان كان قليلا (وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاعفش ٩ وانما جعلهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كاذكرنا كافادة كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل (وتشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يقضى الفعل الى المفعول الذي لولاها ما لم يقض اليه واكرمت يتعدى بنفسه (قال صاحب المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ﴿ان كنتم لارؤيا تعبرون﴾ ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كافي رب (والجواب العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى تحصى مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضرب لزيد حسن (وتشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمت لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معافلا يقال لزيد ضربته (واعترضوا بان اكرمت صفة ٢ وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمت شيئا واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم ٣ اكرمت لم ينتج معنى الكلام الى شيئا آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما دعوا (وان اعتذروا بان الضمير في اكرمت للمصدر اي اكرمت الاكرام كقيل في قوله * هذا سراقفة للقرآن يدرسه * كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقينته وان قالوا ان لقينته مفسر للقبت المقدر كافي زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو زيد جاوزته ٥ اي مررت بزيد جاوزته (وتشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذلا يتوقف معنى الكلام على شيئا آخر بل ثم يقول جاءني فيكون كقولك زيد مر والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير المنصوب وقدم في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك بان ارتكب مرتكب متعملا ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح

٢ لان النفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصر بين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف نسخته ٣ قوله (وقوعه) اي وقوع النعت ٤ قوله (رغد) الرغد والرغد القدح الضخم الذي والرغد ايضا العطاء والرغد مصدر رفته رفته ٤ وقيل الرغد هو الاناء الذي يحلب ٣٣١ فيه واراد الدم اراقه من القوم كانه قال رب دم مهراق واسرى

معدوف على رفته كانه قال او رب اسرى ٦ اقتال جمع قتل وهو العدو ذكره بن عقيل في شرحه وروى جمع قيل بمعنى الملك ٧ الخبر منتظرا نسخته

٨ قوله (وطابه) الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرء القيس ولو ادر كنه صفر الوطاب ٩ فهو مثل كل رجل يا بني اوفي الدار فله درهم كذا كرنا في باب المبتدأ نسخته

٢ احدهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصافي احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو اجاءني رجل اي واحد وما جاءني

قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل (ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيون اعني كونها اسما قرب مضاف الى النكرة فعني رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الازيد فانها يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على الزمن * وقولهم خطيئة يوم لا صيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فن ثم كان لرب صدر الكلام ٢ (قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل) وتضمنها معنى النفي كان القياس ان لا يجرى وصف مجرورها الافعية كافي اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كافي قوله * يارب هيجأ هي خير من دعة * ويكثر ٣ وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله تعالى عليه وسلم * الا رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جارية يوم القيمة * ويتم الكلام بقوله جارية عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله * رب ٤ رفته رفته ذلك اليوم * واسرى من معشر اقبال ٦ * وليس ٧ الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه قد تم الكلام بقوله رب رفته رفته ولا يتوقف على شيء آخر والرغد القدح الضخم يقال هريق رفته اذا مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه ٨ والمقدرة كافي قوله * واسرى من معشر اقبال * اي اسرى من معشر حصلت لي (واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء ٩) واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله * ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار * وقال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله * يارب هيجأ هي خير من دعة * (قوله لها صدر الكلام) لما ذكرنا (قوة مختصة بنكرة) كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان ٢ النكرة محتملة للقلة والكثرة ٣ نحو جاني رجل وما جاءني رجل فلولم تحتملها لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالمجموع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا (قوله موصوفة على الاصح) هذا مذهب

رجل اي هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلولم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال نسخته ٣ فالرجل صالح لهما والدلالة عليهما يرجع الى شيء آخر

٤ وصف مجرورها والاولى انه يجب ذلك نسخته ٥ لما ذكرنا ان رب تحرف النفي نسخته ٦ فرب رجل بمنزلة مارجل فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ نسخته ٧ فالأغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المبحث به نحو قوله فثلك حبل قد طرقت * ورب رفده رفته * وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجروره كما تقدم ويجوز ٣٢٢ ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يارب آه

او ظرف نسخته

٨ مفيدة معنى الفعل كقوله

عليه السلام نسخته

٩ قال سيبويه في رب رجل

واخيه ولا يجوز شيء يذكر

قبل ذكره فتعلم انك لا تريد

شيئا بعينه وانك تريد شيئا من

امة كل واحد منهم رجل

وضممت اليه شيئا من امة كلهم

يقال له اخ ولو قلت واخيه

وانت تريد شيئا بعينه كان

محالا نسخته

٢ وليس بشيء اذ لو كان

معرفة نسخته

٣ وكذا الضمير في نعم وبئس

نسخته

٤ خلافا لمن ذهب الى تعريفه

نسخته

٦ قوله (بصري) بصري

موضع بالشام تسبب اليه

السيف قال صفائح بصري

اخلصتها قبونها * ٧ قوله

(نجلاء) النجل بالتحريك

سعة شق العين والرجل

انجل والعين نجلاء وطعنة

نجلاء اي واسعة بينة النجل

ابو علي وابن السراج ومن تبعهما قيل لا يجب ٤ ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كافي اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ٥ ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب تحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي ٦ فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر (قوله محذوف غالبا) اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت ٧ رجلا لم يمنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كافي قوله * واسرى من معسرا يقال * اي اسرته وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جارا ومجرورا و ظرف نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو * يارب هجأ هي خير من دعه * اوصفة ٨ مشتقة نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * رب نفس طاعة * الخبر بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد (ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور رب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واى (اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة ومخلفها وكم ناقعة وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل وعلامه ٩ (وقال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التام مع ما لا يجوز في المتبوع ٢ ولو كان كما قال الجاز رب غلام والسيد (قوله وقد تدخل على مصر) هذا الضمير نكرة ٣ كما مر في باب المعارف ٤ (قوله يميز بنكرة الى قوله في مطابقة التميز) مضى شرحه في باب نعم وبئس (قوله ويلحقها ما) اذا دخلها ما فلاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى فلما كونها تحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال * ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصري ٦ وطعنه ٧ نجلاء * وقال * ماوى يارب تماغارة * شعواء كالذعة بالميسم * ومثلها ما التي تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن ككانت اي ككانت كائين وزيد صديق كما عمرواخي وشذ اعمال الكاف مع ما ٨ ومالا تكف عن نحو * عم اقريب * واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو * فبمراجعة * ومما خطيبا تهم * وقد تكفها كما يحى ورب المكفوفة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال سيبويه وقوله * ربما الجامل ٩ المؤنل فيهم * وعناجيج بينهن المهار * شاذ عنده

٨ اما كافة كقوله اخ ما جدم يخزني يوم مشهد * كاسيف عمرو لم تخنه مضاربة او غير كافة (ومثله)

كقوله * ونصر مولانا ونعم انه كما الناس مجزوم عليه وجازم * ٩ قوله (الجامل) القطيع من الجمل مع رعاتها قال الشاعر بها جامل يا بهذا الليل ساهرة والمؤنل الموصل والعناجيج جياذ الخيل واحدا عنجوج التأثيل التاصيل يقال مجده مؤنل ومال مؤنل والتأثيل اتخاذ اصل مال وفي نسخ الفصل المؤنل يقال ابل مؤنلة اي متخذة للقبية

٢ واما قوله ربما يود فاما دخل ربما المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو نسخ ٣ وجوز ٣٣٣ ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوعه الحال او الاستقبال

ومثله قياس عند الجزولي فيميز ربما زيد قائم (والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي ٢ كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين ان مثل هذا المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسبق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربيعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والاول احسن وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اى ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وذبايح ٣ والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما نكره النفوس البيت مافيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلقى الكربه يلقها جيدا وان يستغن يوما فرما اى ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اى واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الاليعافير ٤ والاليعيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافا الله وهال الله ومنها

الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو هال الله وهمزة الاستفهام نحو آ الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر (ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان تكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان تكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طله كدت اقضى الحياة ٢ من جلله ٥ فشاذا في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق ٣ خاوى المحترق ٤ والفاء كقوله ٤ وان اهلك فذى حنق ٥ لظاه ٥ على يكاد يلتهب التهابا ٥ وبل كقوله ٥ بل بلد ذى سعد ٦ واصباب ٥ واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل رب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو ٧ فله عطف ايضا عند سيويه وليست بجارة فان لم تكن في اول القصيدة ٨ والرجز كقوله ٥ وليلة نحس بصطلى القوس ريبها ٩ واقطعه اللاني بها ٢ يتنبل ٥ فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله ٥ وقاتم الاعماق ٥ فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق ٣ وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب ٤ جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف ٥ وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس

٤ جمع يغفور وهو جار الوحش ٢ قوله (في جلله اى من اجله ويقال من عظمه في عيني ٣ فكان قائم الاعماق اى مغبرة النواحي والخواوى الخالى والمحترق الممر ٤ فثلك حبل قد طرقت ومرضع ٥ قوله (لظاه) اللفظ النار ٦ قوله (اصباب) الصيب ما انحدر من الارض والجمع اصباب والصعود ضده وجهه صعاثد وضعد ٧ فعند سيويه حكمها هكذا والواو حرف عطف وان لم نسخه ٨ قوله (والرجز) الرجز نوع من الشعر ٩ قوله (واقطعه) القطف هو فصل قصير عريض للسهم والجمع اقطع واقطاع ٢ قوله (تنبل) يقال هذا رجل متنبل نبلة اذا كان

معه نبل ٣ ونحو ذلك من التقدير نسخه ٤ كائنه بمعناها جارة بنفسها نسخه ٥ ولا ترى حرف عطف الا في وسط الكلام ولا يقولون في وسط الكلام ايضا نحو وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هي عندهم ٥

٥ ولا ترى حرف عطف الا في وسط الكلام ولا يقولون في وسط الكلام ايضا نحو وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هي عندهم ٥

ه بمعنى رب ولو كانت
للعطف على مقدر لجاز
اظهار رب بعدها في اول
الفصيحة نحو ورب قائم
الاعناق كما يجوز اظهارها
بعد الفاء نسخته

٦ ثم صارت بمعنى رب
وانحى معنى العطف عنها
لكن مع ذلك نسخته
٧ هذا كله على مذهب
البصريين في رب نسخته

لا يقدرونه عاطفا على الكلام بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف لجاز
اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبيل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا
على الفاء وبيل ٦ ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو و ليلة نحس ولا فولية نحس اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها ٧ نحو ووالله وفوالله وثم والله (واضمر الباء باقيا عليها في قول رؤية
خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقدم في بابه
واما قوله * اشارت كليب بالا كف الاصابع * فشاذا (وقال الخليل في لاه ابوك انه
مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما
كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في
رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة * قوله (واو
القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه
اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه * اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اى الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك
واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها (وانما حكم باصالتها
لان اصلها الالتصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا
لفظيا لكونهما شفهييتين ومعنويا لا ترى ان في واو العطف و واو الصرف معنى الجمعية
القرينة من معنى الالتصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وراث ٢ ووكة وتكلة واتعد
فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو
(وحكى الاخفش ترقي وترب الكعبة وهو شاذ (ولام الجر تبنى بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة
ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد بضم والكسرا كثر مختصة
بلفظ ربي ومذهب سيويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين (ومذهب بعض
الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمنكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن
مختص كما يبنى بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند
اختصاره (ويمكن ان يستدل ببناؤه على انه ليس محذوفا من ايمن العرب لان اختصار
العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء ٣ كما في يدودم (والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم
من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة
مع ربي اتعت النون الميم ضمنا وكسرا للساكنين واما من الله ٤ بففتحين فقول اصلها

٢ قوله (ووكة) يقال
رجل وكل بالتحريك
ووكة ايضا على مثال
همزة وتكلة يقال فلان
وكة تكلة اى عاجز بكل
امره الى غيره ويتكل عليه

٣ بدليل غدويد نسخته

٤ بفتح الميم والنون نسخته

من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص برى اوبالله (وقيل بل الثلاثة اى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمان اما اختصار من الله بضمين من ايمان الله فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا يرى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمان عندهم واجب الرفع سماعا كما يحى والقصر لا يوجب البناء فمن جاء بكسر النون وفتحها بلى لوجاء ايمان الله على ثلاثة اوجه اى بالرفع والنصب والجر كما جاء ايمان الله رفعا ونصبا عند الجميع وجر اياها عند الكوفيين جازان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا (ويجوز ان يكون من الله بفتحين مقصورا من ايمان الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من ايمان الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع) (واما ايم الله بفتح الهزة وكسرها مع ضم الميم فقصوران من ايمان الله بفتح الهزة وكسرها وقد يقال هييم الله بقلب الهزة المفتوحة هاء وقد يحذف الباء مع النون فيقال ام بفتح الهزة وكسرها وكل ما قصر من ايمان لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمان معها وقد يقال الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من ومن على ما قال سيويه (وقيل هما مقصورتان من من ايمان ٧ ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من ايمان وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهييتين فاختصا بلفظ الله كالتاء (وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تجى في كلامهم مضمومة (واذا حذف حرف القسم الاصلى اعني الباء فان لم يبدل منها فالتخار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض (والكوفيون يجوزون الجر في ٨ كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لا فعلن والمصحف لا تين ويختص لفظة الله بعوض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف (وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان تجى بلفظة ذابعد المقسم به نحو لاها الله ذا واى ها الله ذا وقوله ٢ * تعلىن ها ٣ لعمر والله ذا قسما * والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة كما يأتى في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها (واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يعتقر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وم الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا يحذف الف ها ربما يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقن وهياك في اياك والثانية وهى المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا يحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وم الله ولكونها حرفا كلا وما وذا والثالثة

٥ الاعلى قول الكوفية من جواز الجر في عين الله لا فعلن
٦ يمكن ان يقال بل تزال للاتباع كما قيل في الحمد لله بكسر الدال ٧ وفي كون المكسورة مقصورة منه نظرا ذللا وجه لكسر ميم ايمان نسخة

٨ جميع ما يقسم به مع حذف الحرف ٨ جميع ما يحذف نسخة

٩ مع حذف الحرف بان يعوض منها هاء او همزة الاستفهام او قطع همزة الله نسخة

٣ تبيينها نسخة
٢ قوله (تعلىن) قال زهير تعلىن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك *
القصد بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد فى النفقة واقصد فى مشيك واقصد بذرعك اى اربع على نفسك اى ارفق بها

٣ وليس الهاء هنا عوضا من القسم وانما قصده ان هاء التنبيه اذا جاءت قبل المقسم به فلا بد من لفظة ذابعد المقسم به

٤ في اول ذا نسخته
• كما قالوا الضالين في
الضالين نسخته

٦ نحو انا عرضنا الامانة
حيث وقعت مفعولا به
٢ وان كانت فعلية وجب
حذفها مع الواو والتاء ولا م
الجرو من وحروف العوض
وجاز الحذف وغيره مع
غيرها نحو اقسم بالله
٣ واودعه عندهم نسخته

وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفاء وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبها على ان
حقها ان يكون ٤ مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاه ابو علي وهي
اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وقح الف هالسا كنين بعد قلبها همزة ه كافي الضالين
ودأبة (قال الخليل ذامن جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي
ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفي او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا فعلن
بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لا انا اخوك ونحوه (وقال الاخفش
ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد
هذا اما ان يحذف الجواب او يحذف مع القرينة (واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار
كقول الجاح في الحسن البصري رحم آ الله ليقومن العبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي لما قال هذا
رأس ابى جهل ﴿آ الله الذي لا اله غيره﴾ فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل
الثانية الفاصريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آ الرجل ونحوه ولا تحذف للبس
ولا تبقى للاستتقال (واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله
فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعثت دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان
كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست
عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف (وعند الاخفش الفاء في افالله
زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقبتها حرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم هو اعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا
بقرينة القسم بكلمة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان تعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم
كما بين الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعيين
الخبر وهو ما قسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يعين للقسم ٦ كامالة الله وعهد الله وبين الله
جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله وبين الله وعهد الله لافعلن ٢ والمراد بامانة الله
ما فرض الله على الخلق ٣ من طاعته كانها امانته تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى سالما قال تعالى ﴿انا عرضنا الامانة﴾ الآية ومعنى يمين الله تعالى ما خلف
تعالى به من قوله ﴿والشمس وضحاها﴾ والليل والضحى ﴿ونحوها او اليمين التي
تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني
ويجوز اثبات الخبر بنحوه على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة
او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن (وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو
لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولا
فعلن يمين ايضا فهو وليس بشيء لان الممر بمعنى لبقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم
عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه (والمبتدأ

٤ وان عرى من لام الابتداء
جاز نصبه بفعل مقدر
ودخول الباء عليه كقوله *
رقى بهمركم لاتعجزنا ومنينا
المنى ثم امطينا *

٥ قال الجزولي وكذا ائمن الله
وان لم يتصل باللام سماها
منهم وماسوى المقترن باللام
وائمن يجوز نصبه بفعل
القسم المضمر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا
تقول اياك لافعلن والنصب
اكثر من الرفع في مثله
ويرى قوله * فقلت يمين الله
ابرح قاعدا * رفعا ونصبا
وقال الجزولي لم يأت سماها
نسخه

٦ فهزته في الاصل عندهم
همزة قطع جعلت وصلا
لكثرة الاستعمال تخفيفا
٨ وافعل قد جاء في المفرد منه
شيء صالح كآئك وآجر
واذرج في مكان واصبع
وهي لغة في اصبع والاولى
ان يقال اصل ائمن كسر
الهمزة ففتحت للتخفيف
واذا تكرر نسخه

٢ يعنى في الآية الثانية ولو
قال وقت فشياته لكان
اولى لانه في الكلام على
والليل اذا يغشى

المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء ٤ نحو لمرك ولائمن الله وجب رفعه ٥ قال
الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب او الجر دون الرفع (وجوز الاندلسي الرفع
ايضا قياسا وائمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله ٦ جعلت همزة القطع
فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال معرفة (وعند سيبويه هو
مفرد مشتق من الين وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته لاوصل في الاصل والدليل
عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ٧ ويستبعد ان تكون
الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعال بكسر الهمزة في الاسماء والافعال
ولذا قالوا في الامر من نحو نصر النصر بضم الهمزة ويستبعد اصابة افعال في المفردات
ايضا فيصدق ههنا قوله * كلاما كبرها تحت رجلك شاجر * واذا تكرر الواو
وبعد واو القسم نحو قوله تعالى * والليل اذا يغشى والنهار اذا تجللى * فذهب
سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف (وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى
وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تعد العطف وربط المقسم
به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسام بالليل اقسام بالنهار اقسام بما خلق فهذه
ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة اجوبة فان
قلنا حذف جوابان استثناء بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف
الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب
لجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسام بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشيء اى اقسام بهذه الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف
بالله قاله لافعلن وحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسام بالله اقسام بالنبي صلى الله
عليه وسلم لافعلن والجل على ما ثبت في كلامهم اولى (واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على ماملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجللى معطوفا
على اذا يغشى والعاطف واحد (اجاب جار الله بان قال الواو كانت عوض عن حرف
القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار للملم
يجمع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كانه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه
عطف على مامل واحد هو الواو (قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجزى اقسام بالليل
اذا يغشى والنهار اذا تجللى وقد جاء قوله تعالى * فلا اقسام بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس * فقوله تعالى * والليل * وان لم يكن قبله مهمولا لان الا انه يكون
الواو فيه قائما مقام اقسام والباء حتى كانه يجر وينصب وهو المحذور (وقال المصنف
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قد منا
في باب الظروف المبينة ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي مامل واحد
فيكون التقدير ٢ بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والنصب شيء واحد

واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله ٣ وعرتك الله وعرك الله وقعدك الله ٤ وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعرك في قسم السؤال لجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله * بدينك هل ضمت اليك ليلي * ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الافعلت ولم افعلت وقدمضى في باب الاستثناء وقوله * قعيدك ان لاتسمعني ملامة * ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن ولتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر ٥ (قوله ويلتقى القسم باللام وان وحروف النفي) معنى يتلقى اى يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله به اى اجابه به * اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لافرق بينها وبين ان الامن حيث العمل (٦) وانما اجيب القسم بهما لانها مفيدان للتأكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المنكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيى في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الاعلى ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ٧ (ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لعلما لك زيدا اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدأ (ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولا م القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتدروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ ظنوا كالقسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لوجاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم (ثم نقول ان الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد ولانقدر القسم كإفعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجتمع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التى في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فينبغي ٨ في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضعون الجملة بلاجماعة بين الحرفين (ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهة المبتدأ ٩ في كونه اول ٢ جزئى الجملة مثله مع مضارعه لمطلق الاسم قال المتلس * لا ورث بعدى سنة يقتدى بها * واجلوعى ذى شبهة ان توها * وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو * ولسوف يعطيك * خلافا للكوفيين كما مر (ولا تدخل على الماضى وان كان اول ٢ جزئى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو * لقد سمع الله * ولقد آتينا * وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فتصير الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق والتوكيد (وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اى تقدم عليه نحو لقيام زيد ولنى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ ايضا

اذا قلت ان نشدتك الله اى سألتك بالله كانك ذكرته اياه فنشد اى تذكر صحاح

٤ وقولهم قعيدك وقعدك لايتك وقعدك الله لايتك والعرب وهى مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذى هو صاحب كل تجوى صحاح

٥ لعله انما يذكر الضرب الثانى مضر حابه وهو غير قسم السؤال لانه الذى صدر له الكلام و سيند كره عن قريب

٦ وانما صلحا لان يكونا في جواب القسم لانها نسخة

٧ الا اذا دخلت على المفرد نحو ان زيدا قائم فلا يدخل عليه لام جواب القسم فلا يقال والله لقيام لان جواب القسم لا يكون جملة

٨ تنافر في ظاهر نسخ ٩ لانه مضارع للاسم وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ قال نسخة

٢ طرفى نسخ ٣ وكذا العاملة عمل ليس على ما ذكره النحاة او بان نسخة

اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطفامك زيد اكل واني الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كذا كرنا او فعلا مضارعا نحو لطفامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطفامك زيد قد اكل ولا يقال لطفامك زيدا اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره (وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابيهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل زيد كقولك حسن زيد (واذا وقع لام الابتداء بعد ان تجاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كأن زيدا لقائم كايحيى في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء (والاسمية المنفية مصدرية بما معجلة عند اهل الجواز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرية بان نحو والله ان زيد قائم (وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالأكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لا ضربن الا ان تدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قاتم لآلى الله تحشرون ﴾ فان فيه اللام فقط وكذا ان تدخل على حرف التنفيس نحو والله سوف اخرج فلا يأتى بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلوا المضارع عن اللام استقناء بالنون وقنجا ﴿ وقيل مرة اتاثرن فانه ﴾ ٢ فرع وان اخاهم ٤ لم يشهد ﴿ ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكي عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ﴿ تألى ابن اوس حلقة ليردني ﴾ الى نسوة كآهن ٥ مفاد ﴿ بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردني بكسر اللام ونصب الدال (وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لنفعلن (هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأييده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذرب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء ﴿ لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ﴾ ربي ٦ ان بيتي اوسع ﴿ وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتى بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (وان كان المضارع منفيا فقيه بما وان ولا على ماضى لكن ما وان اذالم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرها نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة (فالبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه اذن ظاهرا في الحال ٩ ومذهبه ان القسم عليه لا يكون حالا (ولا يجوز نفي المضارع بل ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كايحيى والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم تعين النافي المحذوف (وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفهما قال ﴿ يمينا نعم السيدان وجدتما ﴾ وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة ﴿ والشمس

٣ قوله (فرع) يقال هو

فرع قومه للشراف منهم

وروى فرع

٤ قوله (لم يشهد) ضهده

فهو مضهود اي مقهور

مضطر

٥ قوله (مفاد) المفاد

الخشب التي تحرك بها التنوير

والجمع مفاد

٦ فهذا يصح انكاره فيقال

بل يعلم ربي ان بيتك اضيق من

بيوتنا لان جواب القسم

يحمل الصدق والكذب

٩ وهو يمنع من كون القسم

عليه حالا فينبغي ان يقول

ما يقوم غدا ونحو ذلك

ولا يجوز نسخه

وضحيتها ﴿ الى قوله قد افلح ﴾ فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر ﴿ حلفت لهما بالله
حلفه فاجر ﴾ لناموا فما ان من حديث ولا صال ﴿ ويجب تقدير اللام لان لام
الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما
نحو قوله ﴿ واقسم ان لوالتقينا وانتم ﴾ لكان لكم يوم من الشر مظلم ﴿ فذهب سيويه
ان ان موطنه كاللام في لئن جثني لا كرمك فاللام في لكان اذن جواب القسم لاجواب
لو فيكون جواب القسم في قوله ﴿ واقسم لو شئ انا نار سوله ﴾ سواك ولكن لم نجد ذلك
مدفعا ﴿ محذوف واسمى الكلام عليه في حروف الشرط (واذا كان الماضي فيما منقيا
نحو والله ما قام واما ان نفى بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي
قال ﴿ حسب المحبين في الدنيا عذابهم ﴾ والله لا عذبتهم بعدها سقر ﴿ اى لا تعذبهم
فلا يلزم تكرير لا كما يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذى للدعاء نحو لا رجه الله وذلك
لان الماضي في الموضعين ٢ بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو ﴿ لا صدق
ولا صلى ﴾ وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله ﴿ فإى امر سبى ﴾ لافعله ﴿ واما
قوله تعالى ﴿ فلا اقحم العقبة ﴾ فانما ٣ لم يكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله ﴿ فك
رقبة ﴾ الى آخره فكانه قال لافك رقية ولا اطم مسكينا (وان كان المقسم عليه جواب
شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى
موطنه اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لايتك
ويحوز والله ان اتيتني لايتك باللام (فان حذف القسم وقدر قال كثر الجبى باللام الموطنة
تنبيهها على القسم المقدر من اول الامر (وقد يحى من غير لام كقوله تعالى ﴿ وان اطعموهم
انكم لمشركون ﴾ وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيحى حكمه
في حروف الشرط (ويجوز حذف النافي من المضارع الذى هو جواب القسم ولا يجوز
من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لايزال واخواته او غيرها قال ﴿ فقلت بين الله
ابرح قاعدا ﴾ وقال ﴿ تالله يبقى على الايام ذو حيد ﴾ بمشخرته الظيان والاص ﴿
وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف
لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع
ان لفظ المضارع اقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لايزال واخواته
قال ﴿ تفك تسمع ما حيت ﴾ بهالك حتى تكونه ﴿ وانما جاز فيها خاصة لزوم النفي اياها
فلا يلتبس بالايحاب ه واما قوله ﴿ فلا وابتى دهاء زالت عزيرة ﴾ فلم يحذف النافي بل فصل
بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة (وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون
علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا ٢ فحذف احدهما
يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها
اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما (قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل
عليه) اى اذا اعترض القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي
نهي البلاغة ﴿ وقد والله لقوا الله ﴾ قوله (او تقدمه ما يدل عليه) نحو زيد قائم والله

٢ انتقل الى معنى الاستقبال
نسخه

٣ جاز عدم تكريره نسخه

٤ الحيدة العقدة في قرن

الوعل والجمع جيد كبدرة

وبدر والظيان ياسمين

البر ويقال للعسل والآس

بقية العسل في الخلية

ه ولم يحذف من مازال

نسخه

٢ فكان يكون الحذف

اكثر وانما نسخه

وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم أو تأخر عنه هو ٣ من حيث
 المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في إكركم
 أن أتيتني كما مر في باب (وقديجي) بعد الجملة ٤ الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف
 وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى ﴿والفجر وليال
 عشر﴾ أي ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله ﴿الم تر كيف فعل ربك بعاد﴾ الآية
 عليه (وقديحذف الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا
 عليها نحو لا فعله عوض وعوض العائضين وإنما كان كذلك لكثرة استعمال عوض
 مع القسم مع أن معناه أبدا والبتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل إفادته
 فائدته وقديقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وإن كان عامله ٥ مقترنا بالحرف يمنع
 عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لا تترك وعوض ما آتيت لغرض سده
 مسد القسم كإيجي في الحروف نحو ما يؤم الجمعة فإن زيدا قائم وقديستعمل في غير القسم
 كقوله ﴿هذا ثنائي بما أوليت من حسن﴾ لازلت عوض قرير العين محسودا ويقوم
 مقام الجملة القسمية أيضا بعض حروف التصديق وهو جبر بمعنى نعم والجامع أن
 التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جبر لأفعلن كأنك قلت نعم والله لأفعلن وهي
 مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبنائها
 عندهم لموافقة جبر الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الاترى إلى
 إعراب إلى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال ﴿وقلن ٦ على الفردوس أول
 مشرب﴾ أجل جيران كانت ٦ اتحت دعائره وربما نوتت ضرورة قال ﴿وقالته
 اسيت فقلت جيرا﴾ اسي ٧ انه من ذاك انه وبه استدل من ذهب إلى اسميته (قال
 عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ٨ ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق
 (وقديستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله ﴿فاقسم لوشي﴾ انا رسول الله
 أي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه أن أكد بالنون نحو لا ضربك
 لأن النون لها مواضع كإيجي ٩ ولايجي في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا وأما
 نحو ﴿لقد سمع الله﴾ ولزيد قائم فلا يقيم دليل على انهما جوابي القسم خلافا للكوفيين
 كما تقدم (وقد يقوم مقام القسم حقا ٢ وبقينا وقطعا وما أشبهها نحو حقا لأفعلن
 وكذا كلا إذا لم يكن ردعا نحو ﴿كلا لينبذن﴾ وكذا الالتزام أمانذر نحو والله على
 كذا لأفعلن أو عهد نحو ما هدت الله لأفعلن وعلى عهد الله لأقومن ﴿قوله﴾ (وعن
 للمجاورة وعلى الاستعلاء وقديكونان اسمين بدخول من والكاف للنشيه وزائدة وقد
 تكون اسما ومنذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والنظرية في الحاضر نحو ما رأيت
 منذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء) قوله (وعن للمجاورة) أي لبعد
 شئ عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس أي بعد
 السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا الطعمه عن الجوع أي بعده عن الجوع بسبب

٣ جواب القسم في الحقيقة
 لكن لما لم يقع موقع الجواب
 لم يكن معه حروف الجواب
 التي تلي بها القسم فهو
 مثل جواب الشرط سواء
 في إكركم آه نسخه
 ٤ القسمية نسخه
 ٥ مع حرف يمنع عمله فيما
 قبله نسخه
 ٦ قوله (على الفردوس)
 الفردوس البستان وحديقة
 في الجنة وفردوس اسم
 روضة دون البساتين
 والدعشوز الحوض المثل
 ٦ اتحت نسخه
 ٧ اسي على مصيبة بالكسر
 أي حزن واسي فعل منه
 روى انني أي أنا اسي انني
 مخلوق من ذلك الخزن
 ٨ كأن هيات اسم لبعد
 ويلزمه أن يكون جميع
 حروف التصديق كذلك
 نسخه
 ٩ في الظرف في تضربن
 نسخه
 ٢ وما في معناه نحو بقينا
 لأفعلن وقطعا لتركبن
 وكذا كلا نسخه

الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عند مجاز كانت
نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى ﴿يخالفون عن امره﴾ مضمين معنى يتجاوزون ٣ ﴿وطبقا عن طبق﴾ اى
طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق كل
واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل الثنية في ليك وقوله تعالى ﴿كرتين﴾ والمراد
في الكل التكثير والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا
وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر
وقال بعضهم اى كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله ﴿لاه
ابن عمك لا افضل في حسب﴾ عني ٣ ولانك ديان قحزوني ﴿ضمن فيه افضل﴾
معنى تجاوزت في الفضل (قال ابو عبيدة ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ اى بالهوى
والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة المصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن
في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم او عن جهل اى قولا صادرا عن علم
(وقوله ﴿تصد وتبدى عن اسيل﴾ ضمن في تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء
وتبعده عن وجه اسيل (قوله وعلى الاستعلاء) اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا
نحو عليه دين كايصال ركبته دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على
قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها ركة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى
﴿كان على ربك حتما مقضيا﴾ تعالى عن استعمال شئ عليه ولكنه ه اذا صار الشئ
مشهورا في الاستعمال في شئ لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على
فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو
توكلت على الله واعتمدت عليه واما قوله ﴿اذا رضيت على بنو قشير﴾ فحمل رضيت
في التعدي على ضمة اى سخطت كما جعلت منه على اشترت وقربت منه على انفصلت
منه وقوله ﴿رعته اشهرها وحلا عليها﴾ اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط
عليه فهي تميل اليه وتبعه (٦ وقولهم فلان على جلالة يقول كذا اى معها وكان المعنى
انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على
اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصودك (ومنه فولك مررت على
زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به وقوله ﴿
ان الكريم وايبك يعنى﴾ ان لم يجد يوما على من يتكل ﴿على ليس فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور
الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على على من يتكل فصار على من
يتكل فجاز حذف الضمير لاتصافه بيشكل صريحا ٧ (قوله وقد يكونان) اى عن وعلى
اسمين) فلا يستعملان المجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميهما لان الجر من خواص

٢ قوله (وطبقا) لتركن
طبقا عن طبق اى احوالا
بعد احوال هى طبقات
في الشدة بعضها ارفع
من بعض وهى الموت
وما بعده
٣ قوله (ولانك آه) اى
لانك مالك امرى قسوسى
وخزاه يخزومخز واساسه
وقهره
٤ يجوز ان يكون افضل
مضمنا معنى تجاوزت في
الفضل وان يجعل عن معنى
على
٥ تصد وتبدى عن اسيل
وتقى ﴿ناظرة من وحش
وجرة مطلق﴾ وجرة
اسم موضع بين مكة
والبصرة والمطلبة
معه ولدها وهى قرية
عهد بالنجاج وروى عن
شيت
٦ وعلى صارت مشهورة
بالاستحقاق فعليه كذا
اى مستحقا عليه كذا
٦ ويحى بمعنى نحو نسخته
٧ لان المانع من النصب
الصريح كان الحرف
الجار

٨ قوله (غدت من عليه آه) اوله اذالك ام كد رية طول فرخها لقي بشروري كاليثم المعيل اي اذالك بعيري او نوع من القطاة الضارب لونها الى الكدرة ولقي اي مهمل وشروري اسم موضع والمهيل من العيلة وهي الفقير قيل للاصمعي كيف قال غدت والقطاة تذهب الى الماء ليلا فقال اراد التجهيل الى الغدوة اي غدت القطاة وبكرت من فوق ذلك الموضع وعن قيض وهو القشر الاعلى من البيض والمراد القرخ والجهل المفازة لاعلام فيها قال في الاساس الخليل المعيل المسيب وعيل الرجل فرسه بالفلاة ٣٤٣ ٨ يعني البيض وقوله بعدما تم ظمؤها اي مدة ما بين الوردين وقيض

فرش البيض وبيداء وفي نسخة بزراء اي الفقرة ويجعل غير متبين الطرق وقوله تصل اي من العطش يقال جاءت الفرس يصل عطشا اذا سمعت لحوقها صليلا اي صوتا

٨ الظمؤ ما بين الوردين الصليل صوت جناحها في طيراتها

٩ قوله (وعن قيض) وعن ان عطف على علي كان اسما وان عطف على من كان حرفا ٢ الدرية حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدى كرب طلب كافي للرماح درية ٣ قوله (اجواز) الجوز الوسط والجمع اجواز ٢ كاقري في الشواذ على الذي احسن بالرفع نسخة ٤ فلا يكون اسما نسخة ٥ مجرورة نحو قوله نسخة ٦ انهم البرد والشحم ذابا ٧ ورفوعة بالفاعلية نسخة ٨ قوله (لحق) لحق لحوقا ضمروا لحق الاقرب من

الاسماء قال يصف قطاة * غدت من عليه ٨ بعدما تم ظمؤها * فصل ٩ وعن قيض ببيداء مجهول * وقال ولقد اراني للرماح درية ٢ * من عن يمين مرة وامامي * فبينان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جانب بخلاف على قال * باتت تنوش الحوض نوحا من علا * نوحا به تقطع ٣ اجواز الفلاء * اي من فوق (قوله والكاف للتشبيه) ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي كريد فهو مثل الذي في الدار (فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اي الذي هو كريد اي مثل زيد) قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة ٢ واستعمال نحو الذي كريد شائع كثير ٤ ويتعين اسميتها ٥ اذا انجرت كافي قوله * يضحك عن كالبرد ٦ المنهم ٧ واذا ارتفعت كافي قوله * انتهون ولن ينهي ذوي شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل * او على الابتداء نحو كذا عندي درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك والاولى ان يدعى تركب كذا كافر في الكنايات وما ذكره من رفع مالك غير دال على مدعاه وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة (واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي) وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كافي قوله ٨ لو احق الاقرب فيها كالمقق * اي فيها المقق وهو الطول ويحكم زيادتها عند دخولها على مثل في نحو ليس كئله شي * او دخول مثل عليه كقوله * فاصبحوا مثل كعصف مأكول * ٩ اذ القرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدي اداتي التشبيه وزيادة ماهو على حرف اولي ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب ٢ والحكم بزيادة الحرف اولي (واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله * وصاليات ككما يؤثقين * فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله * ولا لياهم ابدا دواء البيت واما ان تكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولي ٣ فتكون اما الاولى مثل قوله ليس كئله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا ٤ اسمين او حرفين واحداهما زائدة (فان قلت لفظ مثل لا بدله من اسم مجرور ٥ فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف ٦) قلت لا يمنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون

اضافة الصفة الى موصوفها القرب والقرب كالعسر والعسر من الشاكلة الى مراق البطن ٩ اذ لابد من الحكم بزيادة احدهما على مثل او الكاف وزيادة ماهو آه نسخة ٢ لان الاسماء ثقل زيادتها دون الحروف نسخة ٣ من زيادة الاسم نسخة ٤ حرفين لان حرف الجر لا بدله من اسم مجرور فان قلت فلفظ نسخة ٥ والكاف الاسمية مثله نسخة ٦ وجوزت اسمية الاولى وحرفية الثانية في ككما قلت منع الاسم عن الجر اولي من منع الحرف لان الاسم يعمل الجر بمشابهة الحرف والحرف يعمل بالاصالة فمثل محذوف التنوين لكونه في صورة المضاف الى عطف الظاهر بل اصلية لتأكيد معنى المثل كانه قال نسخة

مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في ياتيم تيم عدى ٧ فعلى هذا لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مل عصف كعصف وكذا الكلام في ككها ويجوز في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شي ﴾ ان لا يحكم زيادة الكاف بل تكون على طريقة قوله * ولا ترى الضرب بها ينحجر * وقولك ليس لآخي زيدا خ اعني نفي الشي * بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فآخوزيد ملزوم والآخ لازمه لانه لا بد لآخي زيد من آخ هوزيد فنقيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد آخ اذ لو كان له آخ لكان لذلك الآخ آخ هوزيد فكذا ههنا نقيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد ٨ اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذ اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنصوح
٩ قوله (ولا كهن الا حائلا) الناقصة اذا لم تحمل اول سنة تحمل عليها فهي حائط وحائل والجمع حوط و عوطا و عوط وحول وحول فان لم تحمل السنة المقبلة ايضا فهي عابط عيط و عابط حوط و عوط وحائل
٣ ولا منع تفسير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان مما يجى بمعنى ربما نضحه
٤ قوله (الكبش) الكبش واحد الكباش والا كبش وكبش القوم سيدهم
٥ والبصريون لم يثبتوا نسخته
٦ ان تكون ما في هذا النوع اعني نحو كاتدين تدان كافة كما في القسم الاول نسخته
مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في ياتيم تيم عدى ٧ فعلى هذا لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مل عصف كعصف وكذا الكلام في ككها ويجوز في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شي ﴾ ان لا يحكم زيادة الكاف بل تكون على طريقة قوله * ولا ترى الضرب بها ينحجر * وقولك ليس لآخي زيدا خ اعني نفي الشي * بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فآخوزيد ملزوم والآخ لازمه لانه لا بد لآخي زيد من آخ هوزيد فنقيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد آخ اذ لو كان له آخ لكان لذلك الآخ آخ هوزيد فكذا ههنا نقيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد ٨ اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذ اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنصوح
٩ قوله (ولا كهن الا حائلا) الناقصة اذا لم تحمل اول سنة تحمل عليها فهي حائط وحائل والجمع حوط و عوطا و عوط وحول وحول فان لم تحمل السنة المقبلة ايضا فهي عابط عيط و عابط حوط و عوط وحائل
٣ ولا منع تفسير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان مما يجى بمعنى ربما نضحه
٤ قوله (الكبش) الكبش واحد الكباش والا كبش وكبش القوم سيدهم
٥ والبصريون لم يثبتوا نسخته
٦ ان تكون ما في هذا النوع اعني نحو كاتدين تدان كافة كما في القسم الاول نسخته

٧ آخر الباب قد مضى
 شرحه مستوفى في
 الظروف المبنية واعلم
 ان الاولى نسخته
 ٨ معنى حاشى النبرثة قال *
 حاشى ابى ثوبان انه به ضا
 عن الملحاة والشم * الض
 البخل ضن عليه بكذا اى
 ينخل عليه يعنى انه يضمن به
 ان يشتم وان يلام وقد
 يعدى بمن وعلى والملحاة
 اللوم
 ٩ فلا يحكم باشتراك الحرف
 فى قوله تعالى اه لا تقول
 ان على يعنى من بل تضمن
 اكتالوا معنى تحكموا
 نسخته
 ٢ وكذا قوله تبدى من
 اسيل كما تقدم نسخته
 ٣ ولا يطرد العلان
 فى ما الحجازيه مع انها
 ايضا فرع الفعل فالعلة
 هى الاولى ثم تقول
 مشابتهما معنى للفعل المتعدى
 بما ذكرناه وهو اقتضاؤه
 الجزئين ومشايتها معنى
 لمطلق الفعل نسخته
 ٣ اى لم يقصدوا الى الفرق
 بينها وبين الفعل الذى
 هو اصلها ولا اذنوا
 بجعل عملها فرعا على
 فرعيها مع كونها فرع
 الفعل ففرع ان العلة
 الصحيحة هى الاولى وهى
 قوة مشابتهما فليست كما
 الحجازية

واما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهى تكفيها عن العمل فلا تطلب متعلقا
 كما ذكرنا فى كما وتبقى رب للتقليل اى لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها ومن قال
 انها اسم فهى كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه وما التى بعد قل وكثر وطال نحو قلنا
 وكثر ما وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل
 (وقال بعضهم هى فى قوله * صددت فاطولت الصدود وقلنا * وصال على طول
 الصدود يدوم * زائدة ووصال فاعل قلنا وهى عند سيويه كافة ووصال مبتدأ
 (قوله ومذو من ذالى ٧ آخره) قدم شرحه فى الظروف المبنية (قوله ٨ حاشى وعدا
 وخلا للاستثناء) مضى شرحها فى باب الاستثناء * واعلم انه اذا امكن فى كل حرف يتوهم
 خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى اوزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع
 هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام ٩ فهو الاولى بل الواجب
 فلا تقول ان على يعنى من فى قوله تعالى * اذا اكتالوا على الناس * بل يضمن اكتالوا
 معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة فى فى قوله * يجرح فى عرا قبيها
 نصلى * بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح ٢ وقد مضى كثير من ذلك فى اما كنه
 * قوله (الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام
 سوى ان فهى بعكسها وتحققها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال)
 انما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى
 هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وايضا
 ما الحجازية تشبه ليس معنى لالفاظا وهذه تشبه الافعال المتعدية معنى كايحيى ولفظا
 من حيث كونها على ثلاثة احرف فضايدا واما قمتة او اخرها فان لم نقل انها
 لما بهتها للافعال بل قلنا هى لاستقلالها بسبب تشديد الواو والياء فى ليت فهى
 جهة اخرى بها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه
 بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فاعطيت بعد المشابهة لا يكون
 بعض جهات المشابهة وكذلك تون الوقاية ان قلنا انها لحفظ قمتتها فقط كما تحفظ
 سكون من وعن فهى من جهات المشابهة واذن قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابهت
 الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا
 كان مشابتهما للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها
 على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى
 فهو تصرف فى العمل (وقبل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها
 وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر او تنبها بجعل عملها فرعا على كونها
 فروعا للفعل ٢ وهاتان العلتان ثابتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هى
 الاولى (ومشايتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى حقيقتا واكدت
 وفى كان معنى شبهت (قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد
 وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانت قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه

(والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كائنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلماذا تقول كأتى ٤ امشى وكائنك تمشى والاصل كأتى رجل يمشى وكائنك رجل ٤ امشى فقبل هي للتحقيق في نحو كائنك بالدنيا لم تكن وكائنك بالآخر لم تزل وكائنك بالليل قد اقبل وابوعلى يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن (والاولى ان تقول بقاء كان على معنى التشبيه وان لا تحكم بزيادة شئ) ونقول التقدير كائنك تبصر بالدنيا اى تشاهد ها من قوله تعالى ﴿ فبصرت به عن جنب ﴾ والجملة بهذا المجرور بالباء حال اى كائنك تبصر بالدنيا وتشاهد ها غير كائنة الا ترى الى قولهم كأتى بالليل وقد اقبل وكأتى يزيد وهو ملك ٥ والباء لا تدخل الجمل الا اذا كانت اخبارا لهذه الحروف (وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يحنى وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى ٦ استعمال التمنى فى الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمنى بحجة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا وترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة (وقد اضطرب كلامهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى (فقال قطرب وابوعلى معناها التعليل فعنى ﴿ افعلوا الخير لعلكم ترجون ﴾ اى لترجو او لا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ اذلا معنى فيه للتعليل (وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرده ذلك فى قوله تعالى ﴿ ٣ لعله يتذكر او يخشى ﴾ اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله ﴿ آمنت بالذى آمنت به بنوا اسرائيل ﴾ فتوبة بأس لامعنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ٤ وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلهل منه تعالى حل لنا على ٥ ان ترجو او نشفق كما اننا والمفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه (وقيل ان لعل تجيى للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اى هل هو كذلك (واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما ٦ معا (ويجوز عندا لقراء نصب الجزئين بليت فحوليت زيدا قائمالانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال

٤ مت وتموت ومات و
تموت وقيل نسخة
٥ والواو لا تدخل الجملة
التي هي خبر هذه الحروف
فتبين ضعف قول الفارسي
فى لكن نسخة
٦ ان التمنى يستعمل فى
الممكن والمحال والترجي
لا يستعمل الا فى الممكن و
ذلك ان التمنى نسخة
٢ اضطربت اقوالهم
نسخه

٣ ومعناه اذهبا انما على
رجائكما ذلك من فرعون
٤ وانما نصرنا مذهبنا لان
الاصل فى الكلمة نسخة
٥ قوله (ان ترجو) بشكل
بمثل قوله تعالى خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم
تقون

٦ معنى نسخة

نسخه

٨ انه حال من خبر ليت

نسخه

٩ اشتاف وتشوف اذا

تطاول

٩ قوله (اذا تشوفا)

تشوفا الى الشئ اي

تطلعت وقوادم الطير

مقادير ريشه وهي عشرة

في كل جناح والواحدة

قادمة

٢ وسبيع اسم رجل

٣ قوله (كراز) الكرز

الخرج والكراز الكباش

الذي تحمل خرج الراعي

ولا يكون الا اجم لان الاقرن

يشغل بالنطاح

٤ الممولين

٥ فيقول

٢ وان في قعر جهنم لسبعين

واما البيت اعني قوله كان

اذنيه فقد ذكرنا انه رد على

الشاعر

٣ وانما لزمت الحروف

المذكورة الصدر لما ذكرنا

وكل واحدة من هذه نسخة

٤ فوجب تصدرها نسخة

٥ لا تدل على قسم من اقسام

الكلام لانها تؤكد نسخة

القلوب لهما سواء ٧ ومن ثم جاز ليت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال
القلوب في العمل سواء (واستشهد الفراء بقوله * ياليت ايام الصبي رواجعا * والبصريون
يحملون رواجعا على ٨ الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي ياليت ايام الصبي لنا رواجع
(والكسائي يقدر كان اي ياليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون
لا يضم ان الا فيما اشهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كافي قولهم ان خيرا
فخير) ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالجملة البقية ايضا كما روي عنه
عليه السلام * ان قعر جهنم لسبعين خريفا * وانشدوا * كان اذنيه ٩ اذا تشوفا *
قادمة او فلما خريفا * وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول
مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا
الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة
فقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تنصل
بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونيهما مفعول فعل تضمنته
ليت واما نحو قوله * ياليت اني سبيعا ٢ في غم * والخرج منها فوق ٣ كراز اجم * فان
مع اسمها وخبرها مضمية عن ٤ المفعولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه
الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت
والاعتراض كالا اعتراض (واما جاز الاخفش قياس لعل في مجيئ ان المفتوحة بعدها على
ليت نحو * لعل ان زيدا قائم ولم يثبت (واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فمنوع
والروى * ان قعر جهنم لسبعون خريفا * ٢ واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا
انه خطي فيه (قوله لها صدر الكلام) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان
حرفا فترتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة
التفسير علة جواز توسطها وحروف التنبيه والاستفهام والتثنية والتخفيف والعرض
 وغير ذلك (واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في
مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى ساثر الافعال ٣) وانما لم تصدرا المنير
الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد
المتكلم اذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالي
عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان
هذا التغير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال عن جميع التغيرات او ان
المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة (وكل واحدة
من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام ٤ بخلاف ان المكسورة فانها
٥ تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك
حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع
جزئيهما في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موافق المفردات كالقاعل
والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه

الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ (فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة امالية ولعل فلانها للطلب مضمون الخبر ٦ فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذا لا يجتمع ٧ عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفردا لانه مشبهه كاذكرنا وهو اما ذات مذكورة ٨ شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانت قائم وكانك قت او تقوم او عندك او في الدار كاذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فالوكان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة المصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الاخبارية لان النعت كما مر في بابها لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله * جاؤا بمنق هل رأيت الذئب قط * واما ان المفتوحة ٩ فلان وضعها لتكون مع جزئها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فبين بهذا ان في نحو قوله امرأته ان لم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتثني ونحو ذلك فلا يرى منها من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه ٣ وانك لامر حبابك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عرا لا تضربه وقال * ولو ارادت لقات وهي صادقة * ان الرياضة ٤ لا تنصبت للشيب * قوله (وتلحقها ما فتلغى على الافصح) اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله * قالت اليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد * رفعا ونصبا والالفاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما المجازية فاذا اهلكت فما كافة (ومذهب الجمهور ان ما كافة حرف) وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اهلكت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعاء والالفاء ٢ والاعمال قليل فيها لضعف معنى الفعل فهما لان التأكيد الذي هو معناهما تقوية السات ٣ لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في كاتما ولعلنا وقياسها في الاعمال على ليتما سابع عند الكسائي واكثر التحاة اذا لفرق بينها وبين ليتما واذا سمع في ٤ انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالفاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما (وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسمع المشهور فيه دون غيره * قوله (فان لا تغير معنى الجملة وان مع جعلتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولوانك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرمني فاني اكرمه و * اذا انه عبد القفا والهازم * وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم

٦ فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب آخر نسخة
٧ في كلامهم نسخة
٨ هي مشبه بها آه الاسد نسخة
٩ فلانها موضوعة آه في تقدير نسخة

٣ وانكم لامر جبا بكم نسخة
٤ قوله (لا تنصبت) نصب الرجل بالكسر نصبا تعب وانصبه غيره

٢ لكن الاعمال قل نسخة
٣ لا تجديد معنى آخر نسخة
٤ ليتما بلا ضعف نسخة

المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمر وويشترط مضي
الخبر لفظا او تقديره خلا فالكوفيين * ولا اثر لكونه مبني خلا فالبرد والكسائي في مثل
انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر
او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسور
فتلزمها اللام ويجوز الفاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا
للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل
مطلقة وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين اوسوف او قد او حرف النفي
(قوله فان لا تغير معنى الجملة) اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه
لأن كيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعه لتكون بتأويل مصدره
خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو
بلغنى انك زيداى زيديتك فان ٦ ياء النسب اذا حقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى
المصدر نحو القرسية والضاربة والمضروبة وكذا بلغنى ان زيدا في الدار اى حصول
زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر (قوله ومن ثم وجب الكسر) اى من جهة
عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد (قوله فكسرت ابتداء) اى
مبتدأها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلام لكنه ابتداء
كلام آخر ٧ نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه
ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ﴾ وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت
به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد الظن والعلم وانما كسرتها
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء للكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة
لا يكون الا جملة نحو اكرمتم الذى انه فاضل قال تعالى ﴿ ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة
وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لاحالة نحو بالله انك قائم وقد تفتح ان في جواب
القسم عند المبرد والكوفيين ٢ اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد
اى اقيمت بالله على قيامك وفيه بعد اذا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا
اذا كانت حالاً نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى ﴿ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا
انهم لياكلون الطعام ﴾ لان الجملة تقع حالا ٣ ولا دليل على كونها في تأويل المفرد كما مر
فان قلت افتحها ليكون بتأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا (قلت ذلك اذا
كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو
زيدانه قائم وكان عمرو انه قائم ٤ اذ لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تأويل
المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز قتح ان في الخبر نحو ما مولى انك قائم وتكسر ايضا
اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء
لأن كيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى (قوله وقحت فاعلة نحو بلغنى
انك قائم) لان الفاعل لا يكون الا مقردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت
قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة

٥ ويكون نسخة
٦ الجامد اذا الحقت ياء
النسب في آخره فاذا معنى
المصدر نحو لما هية
والكمية نسخة
٧ واستيفاف له نسخة

٢ قال « او تحلفى بربك العلى
* انى ابو ذىالك العصبى
وروى بالفتح
٣ واما المصدر فيقع حالا
ايضا لكن اذا كان صريح
المصدر لا المؤول به و
تكسر نسخة
٤ وكذا اذا دخلت فيما هو
في خبرها لام الابتداء
فانها لا تجتمع الا ان نسخة

انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم (قوله وقالوا لولا انك) هو
جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسرنا فاجاب بان
الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المتبدا بل يجب حذف الخبر فلو
كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فقبحناها ليكون ان مع جزئها
في موضع المتبدا والخبر محذوف (واما على مذهب القراء ومذهب الكسائي في رفع
الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المتبدا ففتح ان ظاهرا (قوله ولوانك لانه فاعل)
يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة
على الاسمية ولا يجوز فقبحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر
في باب الفاعل وسجي في حرف الشرط وكذا يلزم قبحها بعدما التوقيتة نحو
اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الاعلى الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها
على الاسمية كما يجي فالتقدير ماثبت ان زيدا قائم كما في لوانك قت سواء (قوله فان جاز
التقدير ان) اي تقدير الجملة والمفرد (جاز الامر ان) اي فتح ان وكسرها وذلك
في مواضع بعدفاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فاننا اكرمه
والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكراحي له ثابت وكذا بعد
اذا المفا جاء كقوله * وكنت اري زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا والهازم
اي ٦ عبد قفا اي ائيم القفا يعني ٨ صفعان والهزمتان عظماء ناثان في اللحين تحت
الاثنين جمعهما الشاعر بما حو لهما كقولك جيت مذا كبره فالكسر على تأويل اذا
هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبودية ففاء ثابتة وكذا اذا وليت ان الو او بعد
قولك هذا او ذاك تقرير الكلام السابق قال تعالى (ذلكم وان الله موهن) فذلكم
خبر مبتدا محذوف ٩ وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلك والامر ايضا ان الله
موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف احد
جزئها قال * اني اذا خفيت نار ٢ لمرلة * التي بارفع تل رافعا ناري * ذاك واني
على جاري لذو حذب ٣ * احنوا عليه بما يجني على الجار * فهو مثل قوله تعالى
* ذاك ومن عاقب ٢ * الآية فالجملة القسمية في الآية عطف على الجملة المتقدمة وكذا
اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي ٣ فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله
وايس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقو الى خدا لله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع
الامع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي
بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعنى
اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني اجد الله فيكون قد قال كلاما اوله
اني اجد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول في اول السورة * بسم الله الرحمن الرحيم *
وقال عليه السلام * افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله * ولا يكون قوله
اني اجد الله معمو لاللفظة قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو
كقولك مصروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمو للمضروب (وقال

٦ عبد قفا ٧ نسخة

٧ وهي مثل حسن وجد

فاما عبد قفا فهو مثل

حسن وجهه

٨ قوله (صفعان) الصفع

كلمة مولدة والرجل

صفعان

٩ فان فتح فان نسخة

٢ قوله (لمرلة ارملة

المرأة اذا مات عنها

زوجها وارمل القوم

اي تقدز ادهم

٣ ويقال حذب عليه و

تحذب عليه اذا تعطف

عليه والحنو العطف

والشفقة

٢ قوله (ومن عاقب بمنزل

ما عوقب به ثم بغى عليه

لينصرنه الله

٢ اني اجد الله نسخة

ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ
محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت (ورده المصنف احسن رد وذلك
ان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لفظه بهذا الكلام اجزاء اول ووسط
وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظه
بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا به تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف
من الكلام وغير مقصود به التشكك (ويجوز الوجهان بعد اما فان فتح فاما بمعنى
حقا نقول احقا انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقاً او نقول حقاً في معنى الظرف اي
افى حق فيكون ان اما فعلاً او مبتدأ على المذهبين كما مر في باب المبتدأ قال * احقا
ان ٦ اخطاكم هجاني * ودليل كونه في ٥ معنى الظرف قوله * افى حق ٧ مواتاني احاكم
* على ثم يظني السريس * فهو كقوله * احفا بنى ابناء سلمى بن جندل * تهددكم
اباى وسط المجالس * وان كسرت فاما حرف استفتاح كما لا نقول اما انك قائم كما قال
تعالى ﴿الا ان عادا كفروا ربهم﴾ وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي افى
حق والله انه ذاهب اي ٨ ذهابه واما والله انه ذاهب كالك قلت الا انه والله ذاهب
(وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد
فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر (ولا
يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو مالم يترك مذ
زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف
المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان ريث وآية يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير
المفرد لم يجرى ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية (والغالب بعد
لاجرم الفتح قال تعالى ﴿لاجرم ان لهم النار﴾ فلا امارد للكلام السابق على ما هو
مذهب الخليل اوزايدة كما في لا قسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند
سيبويه والخليل (وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله * ولقد
طعنت ابا عينه طعنة * جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا * برقع فزارة وان يغضبوا
بدل اشتغال منها اي حق غضب فزارة بعدها (وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة
بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى
﴿ولا يجرمنكم شأن قوم﴾ اي لا يجر من لكم وبمثله فسر بعضهم الآية اي جرم
كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم (وقال الفراء هي اي لاجرم كلمة كانت في الاصل
بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لاجرم ٢ والفعل والفعل يشتركان في المصادر
كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
فكثر وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها فلذلك تجاب
بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا تترك ولاجرم لقد احصنت ولاجرم انك قائم فمن فتح
فالنظر الى اصل لاجرم ٣ كما نقول لا بد ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من
ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فمعنى القسم العارض في لاجرم (وحكى الكوفيون

٥ مذهب نسخة

٦ اخطاكم نسخة

٧ قوله (مواتاني) يقال

آتيته مواتاة اي واقفته وطأ

وعنه السريس الذي لا يأتي

النساء قال ابو عبيد هو العين

وانشد لابي زيد الطائي افى

حق مواتاني احاكم وفي

نسخة السريس

٨ فاحق نسخة

٢ بضم الجيم

٣ فيكون مثل لا بد نسخة

فيها من العرب وجوها من التفسير لاجر باسقاط الميم ولاذا جرم ٤ زيادة ذا ولاذاجر
بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا من ذا جرم وان زائدة ٥ وعين من بدل من الهزة كما في قوله
اعن ٦ ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم * وتقول شد
ما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشدد ٧ وعز فعلان مكفوفان بما كقلا وطالما وهما
بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الان في لا تدخل على شد وعز لكونهما
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما ٨ معربا تاما كما هو مذهب سيويه في نعمنا صنيعك
وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك (وقد ذكرنا ان جميع باب فعل
مضوم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس
ماهنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان
ولا يجوز الا بالفتح (فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ٩ ودليل زيادتها قولهم
هذا حق مثل ما انك ههنا لكانهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كرامة ان يحى
لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك (وتقول
حقا انك ذاهب وجهه رأي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأي واذا
جئت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك
لم تضطر مع اما الى جعل الطرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك
لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع اما لما يحى في حروف الشرط نحو اما
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت
الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا (قال سيويه يجوز اما في رأي فانك ذاهب
بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها (وتقول اما في الدار فانك قائم
بالكسر اذا قصدت ان قيام مخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار
هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع
المفردات والكسر في مضاف الجمل اولى من تعريف ابي على كل موضع يصلح للاسم
والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل
والاسم كقوله تعالى ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما
بعد اذا المفاجأة تعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح (قوله ولذلك جاز العطف الى آخره)
يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها
كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع * ثم اعلم انه يختلف
عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف بعطف على اسم المكسورة بالرفع
وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم
هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فتبقى على كونه
مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع
٢ فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع
ان (ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل

٤ فيكون ذا زائدة كما قيل
في ماذا صنعت نسخة

٥ كذا والعين في عن نسخة

٦ قوله (ترسمت) ترسمت

الدار تأملت رسمها

والخرقاء حبيبة ذي الرمة

٧ قوله (وعز) عز يز

اي صار عززا اي قوى

بعد ذلة يقال شد فهو

شديد

٧ وعز على ذلك اي حق

واشدد

٨ معرفة تامة نسخة

٩ والدليل على نسخة

٢ هو الاسم وحده نسخة

نسخة

٧ فلا يخرجها عن كونها مع
جزئها بتقدير اسم مفرد
كونها بتقدير اسمين اذا كان
ذاتك نسخة

٨ قوله (من الله ورسوله
الاية) الى الناس يوم الحج
الا كبر ان الله يرى من
المشركين ورسوله

٩ اخذ ٢ اخذهم نسخة
٩ تابعه نسخة

٢ قوله (اخذهم) يقال
ذهب بنو فلان ومن اخذ
اخذهم بالفتح اى ومن
سار بسيرتهم وحكى ابن
السكيت ومن اخذ اخذهم
برفع الذال واخذهم بكسر
الهمزة مع رفع الذال اى ومن
اخذ اخذهم وسيرتهم

٣ لان اسمها لم يبق فيه معنى
الابتداء بل صار ان مع الاسم
والخبر تأويل نسخة

٤ بالجاء والجور اعنى قوله
من المشركين نسخة

٢ وليست الجملة معطوفة
على ان مع ما فى خبرها بل
الواو اعتراضية نسخ

٣ قوله (بمن يزد هبه)
زهاء وازدهاء استحققه
وتهاون به ومنه قولهم فلان
لا يزدى بحديقة وخرق
بالكسر فهو خرق واخرقه

اى ادهشته ٤ تحسبي نسخة

لكن واحد مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد (والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب وبشكل عليه
بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
على ما ذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما (فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده
وقد ذكرنا فى باب الابتداء طرفا من هذا (قوله لفظا او حكما) راجع الى المكسورة
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرى والمفتوحة التى فى حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرى فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة ان ٣ المعنى
علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولى علمت كما ان
ان المكسورة مع جزئها بتقدير اسمين اى المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة ٤ بعد فعل القلب
حكم المكسورة فى قيامها مع ما فى خبرها مقام الاسمين (وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق
البالغ والتدقيق السكامل نظر وذلك لانا ٥ بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى خبرها بتقدير
اسمين تقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت
زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى افعال القلوب ٧ فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها
عن كونها مع جزئها بتقدير المفرد اذ ذاك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق
ان ان مع ما فى خبرها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر
الذى ذاك الاسمان المنصوبان مؤولان به (وانما دعا المصنف الى هذا التكليف انه رأى
سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى ﴿ واذا ن ٨ من الله
ورسوله ﴾ الاية واذا ن بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله * والافاعلموا انا
وانتم * بغاة مابقينا فى شقاق * على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر
من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلو لان ان المفتوحة بعد فعل القلب فى حكم المكسورة
لما صح من الاستدلال المذكور (وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرى (والسرا فى
ومن ٩ تبع لم يفتحوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
المفتوحة مطلقا ٣ اذ لم يبق معها الابتداء بل هى مع ما فى خبرها فى تأويل اسم مفرد مرفوع
او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة (ونظر ابي سعيد صحيح فتقوان قوله
تعالى ﴿ ورسوله ﴾ عطف على الضمير فى برى وجاز ذلك بلانا كيد بالمتنصل لقيام الفصل
٤ بقوله من الله مقام التأكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اى ورسوله كذلك ٢ والواو
اعتراضية لا عاطفة ونقول فى قوله * والافاعلموا انا وانتم * بغاة مابقينا فى شقاق * ان مابقينا فى
شقاق خير انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله * ولا انا
٣ بمن يزد هبه وعيدكم * ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق * بعد قوله * فلا تحسبن ٤ انى
تخشعت بعدكم * لثى * ولا انى من الموت افرق * لان قوله ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق

* عطف على اني تحشمت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم بجلة اعتراضية لكن
لادخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولوروى ولا انني بالشي
في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستأنفا ولا مكررة (وحكم
لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم) قال سيويه بعد
ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان
يعني في جواز العطف المذكور وتعارفها في ان اللام لا تدخل على ما في خبرها دون ان كما
يجي وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة
معنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان
يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولا ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم القيام
عماتهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم (واجاز الفراء رفع
المعطوف على اسم كائن وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه
عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان
والتوكيد كالمنسوق عند الجرعي والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ولم
يذكر غيرهم في ذلك لامتناع ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فرق (قال الزجاج قوله
تعالى ﴿غلام الغيوب﴾ في قوله ﴿قل ان ربي يصدق بالحق غلام الغيوب﴾ صفة ربي ويحتمل
رفعه وجوها اخر ولم يذكرها البدن والقياس كونه كسائر التواضع في جواز الرفع نحو ان
الزيد يستحسنهما شمائهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بان نحو لا غلام رجل
في الدار الازيد (فلا يحتمل على الحمل عند البصريين الا ٨ عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا
وعمره قائمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم
الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا
في صدر الكتاب والامر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكرنا
في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد ٩ منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه
عنهما معا ٢ ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهندا قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي
ذكره فوجب جوازه ويكون الكلام من باب الالف كقوله تعالى ﴿ومن رحنه جعل لكم البيل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي للمعطوف
بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم
وعمره ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين (وانما اجاز
الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان و
اخواتها لا تعمل عند الكوفيين ٢ في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يرتفعان عنده فلا
يلزم صدور اثر عن مؤثرين (والفراء توسط مذهبي سيويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا

ان يكون مثل سائر نسخه
٦ رفعه كما تقول لا غلام رجل
في الدار الازيد فنقول ان
الزيد اعجابني شمائهما
ولا يحتمل نسخة ٧ بليس نسخة
٨ بعد مضي الجملة نسخة
٩ من من المؤثرين نسخة
٢ ولا يقال ففرق الخبرين
حتى يسلم الكلام من الفساد
كما تقول ان زيدا وهندا قائم
وخارجة لان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيجب ان
يكون خارجة خبرا عن
زيد كقائم ولا يجوز
التفريق بلا عطف ايضا
كان تقول ان زيدا وهندا
قائد خارجة لانك تفصل
بقولك وهندا بين اسم ان
وخبرها وهو اجنبى منهما
وبقولك قاعد وهو اجنبى بين
المبتدأ وخبره فلم يبق اذن الا
تقديم الخبر على ما ذكره
البصريون نحو ان زيدا قائم
وهندا خارجة وان زيدا قائم
وهندا وخبر هندا في الثاني
محذوف استغناء عنه بخبر
زيد اى وهندا قائم فيكون
الواو في الثاني ايضا عاطفة
بجلة على جملة فاذا ثبت ذلك
قلنا ان الرفع الذي هو الالف
في ان زيدا وعمرو قائمان اثر
واحد غير متجزئ فلا يصدر
عن مؤثرين مستقلين نسخة
٢ الا في المبتدأ دون الخبر نسخة
عنده

ولم يحوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبني او معربا مقدر الاعراب
جازا الحمل على الحمل قبل الحمل قبل ٤ الاسم نحو انك وزيد قاتمان وان الفتى وعمر وقاعد ان والا فلا
لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا
عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب الشروع ولا يلزمه
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
(واما قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون من آمن ﴾)
فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي
والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في ياتيم تيم عدى على مذهب
المردومنه قوله ﴿ فن يك امسى بالمدينه رحله ﴾ فاني وقيار بها القريب * اي فاني وقيار
كذلك بها لقريب وسمع سيويه قبل الخبر رفع تو كيد اسم ان المبني وكذا المعطوف
غير منوى الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بلا شك وسهل ذلك وجوزه بعض التجويز بناء الاسم (و اجاز الكسائي رفع المعطوف
على اول مفعولى ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمر
(وليس بشئ لان ظن ٧ عامل قوى اثر في الاسمين اللذين بعده بان صار به مضمونهما
مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح (وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها
فتقل الشاعرة (قوله خلافا للبرد والكسائي) الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق
مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو (قوله ولكن كذلك) اي في احكام
الحمل على الحمل (قوله ولذلك دخلت اللام) اي ولاجل كون المكسورة مع جزئها
في تقدير الجملة (قوله دونها) اي دون المفتوحة * اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة
في جواب القسم وكان حقها ان تدخل في اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى
ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فآخروا اللام
وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا
اذ هو ضعيف العمل وراعه مع تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان
المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني
المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم
زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل بعد التأخر الاعلى احد الثلاثة نحو من الشعر لحكما
وان زيدا لقائم وان زيدا في الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر ٨ المتأخر من الخبر
فلا يقال ان زيدا قائم في الدار لثلاث بحسب حقها كل الجنس بتأخير ما حقه صدر الكلام
عن جزئي الكلام اللذين ٩ هما الحمدتان (وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
بظرف هو الخبر نحو ﴿ ان علينا الهدي ﴾ او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
زيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان ٢ حقه في التصدير وقوله تعالى
﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة

٤ مضى الخبر نسخة
٦ خلاف ومثل ذلك نادر
نسخه ٨ نسخ معنى الابتداء
وصير مضموا الجملة مفعولا
به نسخة

٨ اذا تأخر عنه نسخة
٩ منهما يتركب الكلام لا
محالة نسخة
٢ تصدره بوقوعه في حين
ان نسخة

٣ ويجوز ان زيدا لقد قام كاجاز ان زيدا ليقوم لقربه منه مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها
فيهما وان اريد دخلها قد نحو ان زيدا لنم الرجل او لبئس الرجل ٣٥٦ لئلا يفسد المدح والذم واذا كان الخبر

مضارعا مصدرا بحرف
التنفيس جاز دخول هذه
اللام فيه نحو ان زيدا سوف
يخرج خلافا للكو فين
وذلك ان اللام للابتداء
ومعناها التأكيد ولا تقيد
الحالية كاتوهموه حتى تنسا
قض هي وحرف التنفيس كما
مر في المضارع وشرط
الخبر ايضا ان يكون مثبتا
لان لام التأكيد لا يجتمع
حرف النفي كاذ كرنا في
جواب القسم ولا تدخل
ايضا على حرف الشرط
فلا يجوز ان زيدا لان ضربته
بضربك ولا على غير ان من
ادوات الشرط اسما كان
او حرفا لان اللام والشرط
كلاهما مرتبة الصدر
فتنافرا نسخته

٤ خبرا لان نسخته

٥ وذلك لان اصلها لام الا
بتداء كاذ كرنا في جواب
القسم فلا تدخل الاعلى ما
تدخل لام الابتداء وقد ذكرنا
مواقعها نسخته ٦ ادخالها نسخته

٧ ان فصل نسخته

٨ بين اللامين نسخته ٩ قوله
(لجوز شهيرة) الشهيرة

القسمية صلة من او صفته (وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز
ان زيدا لقام ٣ كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب
القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا
مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا سوف يقوم خلافا للكوفيين
كما مر في باب المضارع (ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف
الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته بضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام
والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا (ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا
من يضربه لا يضربه لان جواب الشرط وحده ليس ٤ هو الخبر بل هو مع الشرط (واجازه
ابن الانباري (ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته
٥ لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الاعلى ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها
(واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسددا للخبر (واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخولها على
الجزء الاول نحو ان زيدا لا بوء قائم (وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب
الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها للمسقط عن
التصدران لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر (واذا اردت ٦ دخولها في خبر ان الذي
في اوله لام القسم وجب ٧ الفصل بينهما لكرهه اجتماع اللامين قال تعالى ﴿ وان كلا
لما يوفيهن ﴾ فصل ٨ بينهما بما الزائدة كقولنا في قولك زيد صدديق كما ان عمرا اخي (وانما
تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا
الطعامك آكل واتى بك واتى ولا تقول ان زيدا اتى الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم
(واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعالى ﴿ انك لانت احليم الرشيد ﴾ وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على
الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبدا لارتفاع ما بعده (وقد يتكرر
اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد
واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو
قوله ﴿ ام الخليليس ٩ لجوز شهيرة ﴾ وقد رعبعضهم لاهى عجوز لتكون في التقدير داخله
في المبتدأ كاشد في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير ﴿ الا انهم لياكلون الطعام ﴾
وكذا قرئ في الشواذ ﴿ وان الله لسميع عليم ﴾ بالفتح كجاء في الخبر معمولا لا ضحى
نحو اضحى زيدا لطلقا ولا مسمى قال ﴿ مروا ٢ عجالا فقالوا كيف صاحبكم ﴾ فقال
الذي سألوا امسى لجهودا ﴿ ولزال قال ﴾ وما زلت من ليلي لدن ان عرفتها ﴿ لكاهام
٣ المفضى بكل مكان ﴾ ولما في نحو ملازيد لقائما وقوله ﴿ واعلم ان تسايما وتركا *
لا متشابهان ولا سواء * شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان

البحوز الكبيرة وكذلك الشهيرة اخره ترضى من اللحم بعظم الرقبة ٢ قوله (عجالا) اى مستجيبين ٣ قوله (ولولا)
(المفضى) افضى اى خرج الى القضاء ٣ المفضى نسخته

ولولا قال * فباد حتى لكان لم يكن * فالיום ابكى ومتى لم يبكى * وقال * لولا قاسم *
 وتدابيل لقد جرت * عليك يد غشوم * واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالياء نحو شهدت
 بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما
 ٣ قوله تعالى ﴿شهد انك لرسول الله﴾ ٤ فنشهد بمحمول على نعم لان اصل الشهادة ان
 تكون عن علم ٥ ونشهد معلق كملت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين
 نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما (وعلمت بحري بحري القسم على ضعف فتقول اذن
 علمت ان زيدا قائم بكسر ان ٦ وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر
 والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يحكى اشهد لقد رأيته كذا كانه قيل والله لقد رأيته وكذا اشهد
 لاخرجن قال * ولقد علمت لتأتين منيتي * وقد يقال ظننت انتموتن لكونه بمعنى علمت
 واجراؤها بحري القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كملت زيد قائم وشهدت
 زيد فاضل كقوله * اتى وجدت ملاك الشيمة الادب * والدليل على جواز اجراء
 الشهادة بحري اليين قوله تعالى ﴿فشهدا احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين﴾ ففي
 قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت فيه معلقا كظننت لزيد قائم
 (ويجوز ان يكون بحري القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء بحري
 علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهدانه ذاهب وانك لقائم
 لعطفك الجملة على ٧ الجملة * واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال * لهننا
 لنقضي علينا التهاجر * وقال * لهننا لاشق الناس ان كنت ٨ غارما * وقد يحذف اللام
 وهو قليل قال * الا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم * وفيه ثلاثة
 مذاهب احدها لسيويه وهوان الهاء بدل من همزة ان ٩ كاتاك وهياك فلما غيرت صورة
 ان بقلب همزتها هاء جاز بجماعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني ٣ قول الفراء وهوان اصله
 والله انك كاروى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك * بقصر اللام ثم حذف حرف
 الجر كما يقال الله لا فعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي الله ابوك
 ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد
 قال * الا لا بارك الله ٣ في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال * ثم حذفت همزة
 انك وفيما قال تكلفات كثيرة والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان
 اصله لله انك واللام للقسم ٤ فعمل به ما عمل في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب
 من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضرب بنون التاكيد
 وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله
 لقام جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما
 في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جلتين في حكم
 واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمر كوايمن والله وجوز حذف
 الجار في الله لا فعلن (ولا يحكى لام الابتداء من جملة الحروف الستة الابدان المكسورة

٤ قوله (ولدا) ندوت
 من الجود يقال سن للناس
 الندى فندوا ٤ ويدا نسخته
 ٣ جر عليه جريرة جنى
 عليه والغشوم الظلوم
 والغشم الظلم ٣ قولك
 شهدت انك لقائم وقوله تعالى
 نسخته

٤ فشهدت بمحمول على علمت
 نسخته

٥ فيكون معلقا كعلمت ان
 زيدا لقائم نسخته
 ٦ وكذلك آه في السعة آه
 ان زيدا نسخته

٧ المفرد واعلم ان بعض
 العرب يقول نسخته

٨ الفرامة ما يلزم اداؤه
 وقد غرم الرجل الدية
 ٨ عازما وعاريا نسخته
 ٩ كما يقال هياك في اياك و
 هرقت في ارقفت فلما غيرت
 نسخته

٢ للفراء نسخته
 ٣ يحذف الف فعال من
 الجملة اولى ٤ فعومل بما
 هومل به نسخته
 ٤ فعل به ما عمل نسخته

٥ قوله (لحميد) الحميد هو الذي هذه المشق ٦ وجه الجواز انها نسخته ٢ مناسبتها لها لكونها نسخته ٣ لهذه المناسبة نسخته ٤ فلا يجوز ان يسقط عن مرتبتها بمجامعتها ٣٥٨ اياها نسخته ٥ وتكون ان المفتوحة بدلا

كقوله تعالى نسخته
٦ فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله نسخته
٧ فانهم بدل من كم اهلكنا نسخته

٨ في قراءة تخفيف ان نسخته
٨ اي تخفيف الميم من لما على زيادة ما وقرئ بتشديد هاء وفيه اشكال وقد اجيب عنه باجوبة واحسنها ما جوب به ابن الحاجب وهو ان لما هذه هي لما الجازمة وفعلها محذوف لانه يحذف الفعل معا جواز تقديره وان كلا لما ينقصهم من اعمالهم شيئا او يظلمهم او نحو ذلك ثم قال بعد ذلك ليوفينهم ربك اعمالهم جلة مستأنفة

٩ اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا اذا نعرف انها معملة او مهملة واما في الحرب فان اعملت لم يلزم وان اهملت لزم وان دخلت على الافعال لزم نسخته
٢ لو قال او معربا تقديرا لكان اولى ليم ما آخره الف مقصورة والمضاف الى ياء المتكلم

٣ واما قوله آه

فانما لم تدخل اللام نسخته

٤ فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الامن نواسخ المبتدأ نسخته

والحق الكوفون بها لكن مستدلين بقوله * ولكنني من حبا ٥ لحميد * قالوا ٦ انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجتمع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدير لكن جاز بمجامعتها لها لشدة ٢ تناسبها بكونها بمعنى واحد فاعتذر ٣ لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى ٤ فلم يعتذر معها سقوطها عن مرتبتها وما نشدوه فلما ان يكون شاذا كما في قوله * ام الخليس لعجوز شهيرة * واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهزة ونون لكن كما خففت * لكننا هو الله * اتفاقا منهم بحذف الهزة واصله لكن انا * واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخير كراهة اجتماعها نحو ان عندى انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي ٥ وان مع ما في حيزها بدل الاشتغال من احدى في قوله تعالى * واذيعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم * ٦ ومن كم اهلكنا في قوله * الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون * ٧ واما قوله تعالى * ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون * فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى واذكم الثانية معادة لتأ كيد الاولى لما تراخي ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى * لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب * ومثله قوله تعالى * وهم بالآخرة هم كافرون * وهذا قول الجرمي وهو الحق (وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم) ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله * ان الخليفة ان الله سربله * وقوله * لقد علم الحى اليبانون اننى * اذا قلت اما بعد انى خطيبها * بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون انى تكريرا لاننى الاول كقولنا في الآية الكريمة (قوله وتخفف المكسورة الى آخرة) اذا خففت المكسورة بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالفاء قال تعالى في الاعمال * وان كلا لما ليوفينهم ٨ تخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال الخففة والاية رد عليهم (قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف) سواء اعملت او اهملت امامع الاهمال فللفرق بين الخففة والنافية امامع الاعمال فللطرده وهو خلاف مذهب سيدييه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم اللام ٩ ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا ٢ واما ان دخلت على الافعال لزم اللام ٣ وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان الداء لا تدخله ان النافية فاذا دخلت الخففة على الفعل ٤ لزم عند البصرية

(كونه)

كونه من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون
جواز دخولها على الافعال كلها قياسا كقوله * بالله ربك ان قتلت مسلما * وجبت عليك
عقوبة التعمد * وقولهم ان ترينك لنفسك وان تشينك لهيه * وهو عند البصريين شاذ
(واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع
المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما
ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله * ان قتلت مسلما * وان ترينك لنفسك
(وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ٢ ان التعليق
واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناصخة للابتداء
الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ٣ وتدخل مع المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم
مقامه وفي الامثلة الواردة في التثنية لم تدخل الاعلى ما كان خبرا في الاصل نحو * وان
كانت لكيرة * وان كنت من قبله لمن الغافلين * وان وجدنا اكثرهم لفاسقين * وان
نظنك لمن الكاذبين * ولما نصب الاول لخلوه من مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان
دخله لام الابتداء قال تعالى * وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك * وان كادوا
ليفتنوك * واما قوله ان قتلت مسلما وان ترينك لنفسك فشاذ (وفرق الكسائي بين ان مع
اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المحققة واما في الافعال فقال ان نافية
واللام بمعنى الا لان المحققة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي
راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقة دخلت في الفعل او في الاسم واللام
بمعنى الا (٤ وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الاجاز جاء في القوم لزيدا اي الازيدا ولا
يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص ما بالاستثناء بعد النفي
٥ (ومنع ابو علي في المكسورة المحققة الممثلة من تقدير ضمير شان بعدها ٦ وجوز
ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقدم ذلك في باب الضمائر (قوله وتخفف المفتوحة
فعمل في ضمير شان مقدر (٨ قدم ذلك في ضمير شان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض
اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في الضمير فقط قال * فلوانك يوم الرخاء
سألني * فراقك لم ابحل وانت صديق * وقال * بانك ربيع وغيث ربيع * وقد
ما تكون هناك ٩ التثنية (قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره (قدم مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله
* ان هالك كل من يخفي ويتعل * وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لاشئ لك
او باداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه ٢ او برب نحو علمت ان رب
خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي * قوله (كائنك للتشبيه
وتخفف فتلغى على ٣ الاصح لكن للاستدراك بنوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف
فتلغى ويجوز معها الواو وليت لتلغى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ

٢ ان هذا مثال مخترع ما لهم
به شاهد من كلام من يخجج
بقوله ويلتزم تعليقها لافعال
القلوب لو دخلت على اول
مفعولها لكنها نسخة
٣ كما كانت تدخل مع المثقلة
نسخة

٤ ومنع البصريون كون
اللام بمعنى الا لانه خلاف
الظاهر قالوا لوجاز ذلك
لجاز جاءني القوم لزيدا اي
الازيدا نسخة

٥ او معنى النفي نسخة
٦ وخالفه بعضهم فاضم
بعدها ضمير شان قياسا على
المفتوحة والاول اولى
لاختصاص المفتوحة بذلك
لما مر في قسم الاسماء في ضمير
الشان نسخة

٨ نحو قوله واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين
وقول الاعشى * في قبة
كسيوف الهند قد علموا
* ان هالك كل من يخفي
ويتعل * ٩ قوله (انثالا)
فلان ثمال قوم اى غياث لهم
يشوم بامرهم ٢ قال *
وعلمت ان من تقفوه فانه
حذر لخامة وفرخ عقاب
* وقال في رب * تيقنت ان
رب امر خيل خائنا امين
وخوان يخال امينا ٣ الا
فصح نسخة

٤ انه ليس لكاف كذا وكاى
محل لصيرورتها بجزء الاسم
ولا تطلب ما يتعلق به كما
كانت تطلبه حين نسخه
٥ فالافصح نسخه
٦ اخلب ليف ٢ لا يقدر
بعدها الضمير نسخه
٣ قوله (عبأت لها) عبأت
المتاع اذا هيأته والقبس شعلة
من النار يقال اشرفت الروح
قبله اى سددت ٤ قوله
(بها الدرما) الدرما
الارنب والمرأة التى غاص
كعبها فى لحم ساقها وتسحب
قصبها اى تجر والقصب
المعاء يقال تجر قصبه والاون
احد جانبي الخرج واتأمت
المرأة اذا جاءت بولدين فى
بطن فهى متم ٥ وافي فلان
اقى والقسام الحسن وفلان
قسم الوجه ومقسم الوجه
وعطوت الشيء تناوله
٥ المقسم المحسن والسلم
ضرب من اشجار البادية
وتعطو تناول ٥ وتعطو
الى ناضر السلم من قبيل
التضمين اى تميل اليه عاطيا
٦ لم يثبت به شاهد نسخه

الجر بها) فى كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالا سد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الاعلى لفظ المفردات ففتحت لفظا
وهى فى المعنى باقية على حالها لم تقصر بالفتحة حرفا مصدرا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة
فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر ان لصيرورتها بجزء الحرف كما ذكرنا ٤ فى
كاف كذا وكاين ولا تقتضى ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت فى محل الخبر لانها
خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان ٥ فالاصح العاؤها وقد جاء ٥ كان
وريد به رشاء اخلب ٦ وقال ٥ وصدر مشرق النحر ٥ كان ثديه حقان ٥ واذا
لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كفى ان المخففة لكن ويجوز ان يقال ٢ ان ذلك
غير مقدر بعدها لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة لكن للزم الفعلية التى تلها ما لزم ان المخففة
من حروف العوض قوى اضممار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض فى الفعلية
بعدها يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجئ بعد المهملة اسمية كقوله ٣ عبأت له
رمحاطويلا والة ٥ كأن قيس يعلى بها حين تشرع ٥ وفعلية كقوله تعالى ٥ كأن لم تكن
بالامس ٥ وقوله رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة ٥ كان قدوردت الاطمان ٥ وقوله
٥ افدا الترحل غير ان ركابنا ٥ لما تزل برحالتنا وكان قد ٥ اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها
مفرد كقوله ٥ تمشى بها ٤ الدرما تسحب قصبها ٥ كان بطن حبل ذات اونين متم ٥
فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأن بطنها بطن حبل وقوله ويوما توافينا ٥ بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ٥ برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جولة اسمية
وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كأنها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب
على افعال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية (قوله ولكن هى عند البصريين
مفردة) وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كأن فنقلت كسرة الهزمة الى الكاف وحذفت الهزمة فلا تقيدان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له تفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف
فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب وفيه نقل الحركة الى المتحرك وهو كما قالوا ان كم مركبة
من الكاف وما والاصل عدم التركيب (قوله بين كلامين متغايرين معنى) اى فى النفي
والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى فان اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ٥ ولوارا كههم كثيرا لفشتم ٥ الى قوله
٥ ولكن الله سلم ٥ اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر
ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه ما قال تعالى ٥ وان ربك
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون ٥ فان عدم الشكر غير مناسب
للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت والاخفش
ويونس اجازا اعمالها مخففة ٦ ولا عرف به شاهدا (ويجوز دخول الواو عليها مشددة

ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال * فلست بآتيه ولا استطيعه * ولك اسقني ان كان مأوذاً افضل * قوله (وليت للتمنى الى آخره) قدمضى شرحه في اول هذا الباب (قوله ولعل للترجي وشذ الجربها) فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعل بعين غير متجهة وانغتن بعين مجعمة وآخرهم انون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولاثن وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم * بشئ ان امكم ٧ شريم ٨ وقد يقال لعلت كربت وعقيل يحرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بلعل مكسورة اللام ومفتوحتها قال * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة * لعل ابى المغوار منك قريب * وهى مشكلة لان جرهما على مختص بالحروف ورفعها لمساواة الافعال وكون حرف ماملة على الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدارا ٢ فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدره حذف لتوالي اللامات اى لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للظهور ٣ كما نقل عن الاخفش انه سمع ٤ من العرب قبح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن بونس وابى عبيدة والاحروان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لما اى انتش دعاءه فادغم توينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما نشد ابو عبيدة * لعل الله ٥ يمكننى عليها * جهارا من زهير او اسيد بجر الله (واللام الاولى في لعل زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ منبأها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بهما لم يتصرف عند البصريين للتركيب والعلية وكذا عند الكوفيين شبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كما هما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الاز زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيرها نحو ان لدينا انكالا * كما في المبتدأ والخبر وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات في خبران (ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشأن الا في الشعر على قلة وضعف كقوله * فلو كنت ضيا عرفت قرابتى * ولكن زنجبى غليظ المشافر * فيمن روى برفع زنجبى اى ولكنك زنجبى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجبى هكذا لا يعرف قرابتى (واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله * ان من لام في بنى بنت حسان * الله واعصه في الخطوب * وقوله * ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جثا ذرا وظباء

٧ قوله (شريم) الشريم

المرأة المفضاة

٨ وقد يلحق لعل تاء التأنيث

كما في ربت فيقال لعلت

نسخه

٢ بلى لولا نسخه

٣ لكن اتصالها بالكلمة ياباه

فتأمل

٤ ذلك من العرب ونقل

ايضا فتح اللام الجارة للظهور

عن بونس نسخه

٥ قوله (يمكننى) مكنه الله

من الشئ وامكنه منه بمعنى

وذلك لان اداة الشرط لاتعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكرهه دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد (وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اى انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك قال * كان على ٦ عربيته وجبينه * اقام شعاع الشمس او طلع البدر * وانما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا لكلام بل المراد به التفعيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر * ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون * (وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة) (واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون ٨ تكرار الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله * ان محلا وان مرتحلا * وان في السفر اذ مضوا مهلا * اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اى سبقاى لا يرجع الراحلون الى الآخرة وتقول ان مالا وان وندا وان غير هاء بلا و شاء اى ان لنا ذلك والقراء يشترط في جواز حذف اخبارها تكرير ان كاقبل ان اعرابا قيل له ٢ ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان (والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار نصرونا ووصلونا قد فضلونا وآونا وفعلوا بنا فقال عليه الصلاة والسلام * الستم تعرفون ذلك * قالوا بلى يا رسول فقال عليه الصلاة والسلام * ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبدالعزيز لمن مت اليه ٣ بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى * ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله * اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر * خلا ن حيا من قريش تفضلوا * على الناس او ان المكارم نهشلا * قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الاظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا فلم ترتكبه بل تقدر ما يستقيم به معنى الكلام ٤ ظروفا كان اولا (وقد يبد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضعته ٥ والحال نحو ان ضربى زيدا قائما) (واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له (قال سيويوه اصله ليت شعري حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذر ها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والافلاموجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام ٦ نحو ليت شعري انا ثبني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كذا كرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عرواى ليت علمى بما يسأل منه بهذا الاستفهام حاصل (وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار) وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون

٦ عربين الانف تحت مجتمع الحاجب وهو اول الانف حيث يكون الشم ٨ لحذف الخبر نسخة ٢ قوله (ان الزبابة) الزبابة فارة صماء يضرب العرب بها المثل فيقول اسرق من زبابة

٣ قوله (مت) المت التوصل بقرابة والمائة الحرمية والوسيلة والموات الوسائل ٤ ويكون المعنى به ظاهرا نسخة

٥ الصحيح نصب ضيعته هنا بالمطوف على اسم ان وان كانت الواو بمعنى مع نص عليه المالكى فان قيل كيف تكون المعنى مع مع كونها عاطفة قلنا كافي قولهم كل رجل وضعته فانها عاطفة لضعيته على كل رجل مع انها بمعنى مع

٦ وبعد ليت شعري الحذف التزم وذكر الاستفهام بعده محتم

الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء (وقال ابن يعيش الاستفهام ماد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده) وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فتحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال (وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله * ليت شعري مسافر بن ابى * عمرو وليت يقولها المحزون * اى ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى (وقد يخبر فيها بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ ٧ ان التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال * فان شفاء عبدة مهراقة * على ما انشده سيويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما بولك قال تعالى (فان حسبك الله) كما قلنا في باب كان * اطبي كان امكثام حار * ويجوز ان يكون كفافا في قوله * فليت كفافا كان خيرك كاه * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو * اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اى مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو تقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اى كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله * فلوان واش بالجمامة داره * ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى مادام الماء ريان * قوله (الحروف العاطفة ٢ الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبلا ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بجملة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا) اعلم ان بعضهم عداى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها (كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (قوله للجمع) مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشئتين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر (قوله فالواو للجمع مطلقا) ٣ معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا

٧ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا بأس به نسخة

٢ العطف في اللفة الامانة والثنى وانما سميت حروف العطف لامالتها ما بعدها الى ما قبلها وتشريكها اياه معه وفي الاصطلاح ربط لفظ بلفظ باحد الحروف العشرة

٣ فاذا قلت جاءني زيد وعمرو اى حصل هذا الفعل من كليهما لا من واحد منهما نسخة

٤ افادتها للترتيب نسخة ٦ وجية المخالفين اية الوضوء وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وقوله وهو الذي كف ايدهم عنكم وايديكم عنهم ٧ وقوله تعالى وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار كان مقدما على جعل العالي سافلا لتقدم العلة على المعلول ٧ قوله (اوجونة) جونة العطار حقه وفض اي كسر ٧ الجونة الخابية مطلية بالقار وبالضم جونة العطار وقدحت المرق غرقته وقدحت العين اذا اخرجت منها الماء الفاسد وفضضت ختم الكتاب اي كسرت وروى جونة وقحت ٨ هو جواب عن سؤال وهو ان يقال الواو اصلها وضعها للترتيب واستعمالها ههنا لغيره مجاز ٩ اذ يكون الدخول متقدما على القول متأخرا عنه في حالة واحدة نسخة ٢ فلولوا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول ٣٦٤ في الثالثة والرابعة واقع عن

سهو وظط والثاني تدارك له
او لجاز توهم ان التكم في
المواضع الثلاثة قصد
احدهما اذ كثيرا ما يورد
الكلام بلا او مع القصد الى
معناه كقول الشاك كنت
اكل تمرا زيدا اي احدهما
وكذا تقول خرج زيد دخل
عمرو فانه كما يحتمل القطع
بوقوع الامرين كليهما وهو
الظاهر يحتمل وقوع احدهما
فبالواو تصير الجمعية نصا
كما بالواو يصير معنى احدهما
نصا ثم اذا تقيت نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا قلت ما
جاءني زيد وعمرو فهو
نفي لمركب اعني المجيئين
والمركب كما ينتفي بانفناء
جزئيه معا ينتفي ايضا
بانفناء احد جزئيه دون
الآخر فيحتمل ان يكون

فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لادليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين
والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربيعي وابن درستويه وبه قال
بعض الفقهاء ٤ انها للترتيب (دليل الجمهور ٦ استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو
المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله ٧ اوجونة
قدحت وفض ختامها ٨ وقوله تعالى ٩ واسجدوا واركعوا ١٠ وقوله تعالى
١١ نموت ونحيي ١٢ والاصل ٨ في الاستعمال الحقيقية ولو كانت للترتيب لتناقض قوله
تعالى ١٣ وادخلوا الباب سجدا ١٤ وقولوا احطه ١٥ وقوله في موضع آخر ١٦ وقولوا احطه
وادخلوا الباب سجدا ١٧ اذا قصصة واحدة ٩ * ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين
فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين
فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين
مضمونى الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو
قاعد (٢ فان قلت لولم يجرى بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضمونى الجملتين
فما فائدتها (قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا
ويحتمل حصول احدا الامرين فبالواو صار نصا في حصول الامرين معا ففائدة الواو
في مثله كفاءة لافي مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كما يجيء فكانه زيد يفيد النص
وان لم يعدد النجاة في الزوائد * واعلم انك اذا تقيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت
ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتتمالات الثلاث اي لم يجيء لافي
وقت واحد ولا مع الترتيب (والاكثر على ان لا يعطف على المنفى بالواو الا وبعد
الواو لان نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل
على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما
في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من تريد وكل

معناه انتفا المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفا احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت (رجل)
بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزايد طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي
الحسنة ولا السيئة وما يستوي الاحياء والاموات لان الاستواء بمعنى التساوى واذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من
انتفائها من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادة للدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيد ان بقيد الاجتماع في وقت لشيء لان نفي
الشيء مطلقا واردة نفية مقيد اخلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجل قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت
ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان الخطاب توهم انه حصل مجيء كل
واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام ط

رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ماجاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفي الاجتماع في وقت لا ترتب مجيء احدهما على مجيء الآخر فجئى بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيان ان المراد نفي الاحتمالات الثلاث (وقد تزداد فيما لا يتحمل الترتيب طردا كقوله تعالى «ولا تستوى الحسنة ولا السيئة» وقوله «وما يستوى الاحياء ولا الاموات») وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ماجاءني زيد و عمرو معا او ماجاءني زيدا ولا و عمرو ثانيا او ماجاءني زيد ثانيا و عمرو اولا فينتفي بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالات اخران (واما لو كررت العامل فقلت ماجاءني زيد و ماجاءني عمرو فهو عند سيديويه نفي للمجئيين المنقطع احدهما عن الاخر كان المحاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه (وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو واكثر (قوله والفاء للترتيب * اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمضى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد (و اذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله * يالهي زياطة للحارث * الصايح فالغائم فالآيب * اى الذى يصبح فيغتم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يقدم الاقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن فالأصبح (وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد ففقد عمرو (وقد ٦ تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى (ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فئش مشوى المتكبرين) وقوله (واورثنا الارض نبيوء من الجنة حيث نشاء فنم اجر العاملين) فان ذكرتم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى (ونادى نوح ربه فقلل رب ان ابني من اهلي) الآية وتقول اجبتة فقلت ليسك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال ومنه قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءت بأسنا بيانا) لان تبليت البأس تفصيل للاهلاك الجمل (وقد تجئى الفاء العاطفة للفرد بمعنى الى ما حكى الزجاجي ٢ تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ٣ بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بخذف بين مع كونه

ط و همه وعند المازني هو نفي لمطلق المجئيين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو بلى تكرير الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح نسخة

٣ قوله (للاحتمالات الثلاث) هذه من نسخة النسخة المغير اليها

٥ يفيد فاء العطف في الجمل نسخة

٢ وبالفصح مشددا ابو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق والزجاجي صاحب الجمل نسب الى شيخه ابي اسحق الزجاج وفي نسخة الزجاج ٣ موضع في طريق مكة حرسها الله

٤ يجوز ان يكون ما بين قرن الى قدم ونحوه بدلا من ضمير المؤنث الذي هو مبتدأ كأنه قلت ما بين قرن الى قدم احسن الناس اى جميعها او كلها احسن الناس
٥ بسقط اللوى بين الدخول فحومل * فتوضح المقراءة لم يعف رسمها لما نسميتها من جنوب وشمال * اى منازل ما بين نسخته
٦ اى على الواو النوى
٧ قوله (البردين) البردان الفداء والعشى وكذلك الايردان
٨ عطف على منازلها
٩ قوله (الى شعب) الشعبة المسبل الصغير
١٠ اقوت فطال عليها سالف الامد قال الاصمعي العلياء مكان مرتفع من الارض والسند مسند الوادى فى الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد واقوت خلت من اهلها والامد الدهر والبيت للناطقة
١١ فهذا كما تقول نسخته
١٢ شرطا لان المعنى نسخته
١٣ فهذا ادخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط نسخته

مرادا وقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعر به باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم ٤ وما بين قرن قدّم وما قرنا قدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا بالة فالعلبية وهي احسن الناس قرنا قدما (وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله * قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * ٥ اليتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضيح الى المقراءة (فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف (قلت يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تحفيفا للدلالة الكلام عليه ٦ قال النابغة الجعدي * ايدار سلمى بالحرورية اسلمى * الى جانب الصمان فالتلم * اقامت به ٧ البردين ثم تذكرت * منازلها بين الدخول فجرثم * ٨ ومسكنها بين العروب الى اللوى * ٩ الى شعب ترعى بن فقيهم * فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذفه مع فاء العطف التى هى بمثابة اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفانك بين منازل الدخول فنازل حومل فنازل توضيح فنازل المقراءة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله * ايدار مية بالعلياء فالسند ٢ * فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسبع مشتمل على مواضع منها السند ٣ فهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ فاذا نفيت مثلا قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجئى عمرو لمجئى زيد فيمكن ان يحصل المجئان فى حالة وان يحصل مجئى عمرو قبل مجئى زيد (هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالمثل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق ٤ شرطها فالمعنى فى مثلنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى ﴿ املهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا فى الاسباب ﴾ وقال تعالى ﴿ قال انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها ﴾ اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال ﴿ رب فانظرنى ﴾ اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال ﴿ فانك من المنظرين ﴾ اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين قال ﴿ فبعزتك ﴾ اى اذا اعطينى هذا المراد فبعزتك ﴿ لاغوينهم ﴾ وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى ﴿ فاخرج منها فانك رجيم ﴾ وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه ٥ وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل * ثم اعلم انه لاتنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جلة على جلة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن

لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بقاء موقعها موقع الفاء
 السببية وليست بها بل هي زائدة ٢ وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
 للشرط ٣ كما تقدم في الظروف المبنيه قد يحكى زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد
 فوجد عند الاخفش وقوله * واذا هلك فتند ذلك فاجزى * ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب
 بلاهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقباً
 لما تقدم كقوله تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فان اخضرار
 الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجئ بالفاء نظراً لانه لا فصل بين نزول
 المطر وابتداء الاخضرار ٤ ولو قال تم تصبح نظراً الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى
 (جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه) نظراً الى تمام صيرورتها علقه ثم قال
 (فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً) نظراً الى ابتداء كل طور ثم
 قال (ثم انشأناه خلقاً آخر) اما نظراً الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور
 الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله وتم مثلها بمهلة) اي مثل الفاء في الترتيب الا
 انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيويه في مررت يزيد ثم عمرو ان المرور مروران
 ولا تكون الاعاطفة ولا تكون السببية اذ لا يتراخي المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل
 على الجمل كالفاء وقد يحكى في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم
 مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى (ثم انشأناه خلقاً آخر) وكقوله تعالى (خلق السموات
 والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) فالاشراك بخالق السموات
 والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى
 (فلا اقبحم العقبة) ثم قال (ثم كان من الذين امنوا) فان الايمان بعيد المنزلة
 من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينه وبينهما وكذا قوله (استغفروا ربكم ثم
 توبوا اليه) فان ه بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة
 بونا بعيدا (وقد يحكى ثم لجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر
 ماهو الاول ثم الاول من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
 بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد
 ساد قبل ذلك جده * فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتداً بسيادته ثم بسيادة
 ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة
 الاب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه ٧ ثم ههنا كالفاء في قوله تعالى (فبئس مثوى
 المتكبرين) كما ذكرنا (وقد تكون ثم والفاء ايضا لجرد التدرج في الارتقاء وان لم
 يكن الثاني مرتباً في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله وبالله وبالله
 ثم والله وقوله تعالى (وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين) وقوله
 تعالى (كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) واما قوله تعالى (فاليها مرجعهم

٢ فادتها التنبيه على ان ما
 بعدها لازم لما قبلها نسخته
 ٣ وذلك كما تقدم في اذا غير
 للتنضيم للشرط نحو قوله
 تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
 الى قوله فسبح وقد يحكى زائدة
 في غير مثل هذا نسخته
 لان اذا هذه منصوب بسبح
 المؤخر
 ٤ ولو قيل مثلاً ثم تصبح
 الارض مخضرة نسخته

٥ بين التوبة وهي الانقطاع
 بالكلية اليه تعالى نسخته
 ٦ ايه نسخته
 ٧ لكن القرض ما ذكرت
 من ترتيب معاليه الاخص
 فالأخص هي كالفاء فيما
 ذكرنا في قوله تعالى فتم اجر

٢ النبذ نسخه

٣ فقلوه اولم يكفروا

عطف على قوله لولا اوتى

نسخه

٤ ولم يحى ذلك مستعملا

بل لا بد ان يكون مبنيا على

كلام مقدم نسخه

٦ تمامه وانحى بنا بطن

خبت ذى قفاف عقتل * او

حقاف

٦ اى انا

قوله (فلما اجزنا ساحة الحى)

اى لما قطعنا عرصه الحى

وفنائهم وانجبت بباطن

ارض ملساء والحقف الرمل

المنعطف والعقتل الرمل

الجنم كالثل

٦ اجزنا وجزنا بمعنى واحد

والعنى قطعنا ساحة موضع

الحبت الوادى الحامى

والقفاف ما على من الارض

والعقتل الرمل المتراكم

والبيت لامرى القيس فن

المعلقات

٧ قوله (تقلب بنت) قولهم

تقلب بنت وائل يذهبون فيه

الى الثأيت نظرا الى القبيلة

كما قالو تميم بنت مر

٨ قوله (البكر) البكر

الفتى من الابل

ثم الله شهيد * اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام
المعلول وقوله تعالى (وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى) اى ثم بقى
على ذلك الهدى من التوبة والايان والعمل الصالح كما قيل فى (اهدنا الصراط المستقيم)
اى ايقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا فى قوله (ثم انشأناه خلقا آخر) من
الوجهين (وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى
(ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون *) او كما عاهدوا عهدا نبذه
فريق) الآية فقلوه او كما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار ٢ الفعل (وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى (قالوا لولا
اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا) ٣ عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتى
(وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى (ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم) فقلوه انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اى بعضهم يستمع
اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله (ومنهم من ينظر اليك
افانت تهدى العمى) اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او
التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى (من اله غير الله
يا تيكم بضياء افلا تسمعون) اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله تعالى (من اله
غير الله يا تيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون) فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير
(وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى (ماذا يستجمل منه
المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به) فثم ههنا مثلها فى قوله تعالى (ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون) لان الايمان بالشئ مستبعد من استحالة استهزاء (وهذه الحروف ليست بعاطفة
على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى
اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ٤ ولم تجى الامنيا على كلام متقدم (وهذه
الحروف الثلاثة تجى عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة
للحرف من الزيادة) اما الواو فتل قوله تعالى (فلما استأوتله للجبين ونادىناه) قال
البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين ونادىناه كان هناك مالا يوصف من الطافة
تعالى وكذا قوله * فلما اجزنا ساحة الحى * ٦ البيت واما قوله * ولما رأى الرحمن ان *
ليس فيهم * رشيد ولاناه اخاء عن الغدر * وصب عليهم ٧ تغلب ابنة وائل * فكانوا عليهم
مثل راعية ٨ البكر * فاعنى فضب عليهم وصب يحذف المعطوف عليه وكذا قوله * فاذا
وذلك يا كيشة لم يكن * الا كلمة حالم بخيال * اى فاذا المالك وذلك الامام (واما الفاء فى
قوله * اراى اذا ما بتت على هوى * فثم اذا اصحبت اصحبت غاديا * قيل الفاء زائدة وقيل
بل الزائدة ثم حرة التصدير (واجاز الاخفش زيد فوجدو زيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا
بقول الشاعر * وقائلة خولان فانكح فئاتهم * واكرومة الجبين خلوا كما هيا * والفاء

في قوله * اباخرشة امانت ذانقر * فان قومي لم يأكلهم الضبع * زائدة عند البصريين
دون الكوفيين كما مر في باب (واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى * حتى اذا
ضاق عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم
تاب عليهم * ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي المهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء
من ٢ مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام
قول الراجز * يادهرام ما كان مشى وقصا * بل قد تكون مشيتي ٣ توقصا * قوله
(وحتى مثلها) يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة (وقال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لامهلة فيها
بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء
المعطوف عليه (وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من
تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل ابي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه
بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالقصود ان الترتيب الخارج لا يعتبر فيها ايضا كما
لا يعتبر فيها المهلة بل الاعتبار فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات
الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة * قوله (واو
واماوام لاحد الامرين مهمما وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام يلها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يحز رأيت زيدا ام عمرا ومن
ثم كان جوابها بالتعين دون نعم اولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جازئة مع او) اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين
اواحد الامور واو اما العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجئ
بمعنى الى اوا لا وتجئ او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا للجل فلا يكون
حرف عطف بل حرف استئناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على
المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي ائت او وقعت
وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم يدو لك الإقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على
كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج
والاقامة واما في قوله * بدت مثل ٥ قرن الشمس في رونق الضحى * وصورتها او انت
في العين الملح * فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى * فارسلناه الى مائة الف او يزيدون * اي بل
يزيدون (وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء
على ٧ ما يحزر الناس من غير ٨ تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم اخذ
تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى
جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى * كلهم
البصر * بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية

٢ مثل ذلك فليعتذر لكل
ما يمكن وان سمح الاعتذار
فليحكم بزيادة الحرف
نسخه رقصا نسخته
٣ قوله (توقصا) يقال
مر فلان يتوقص به فرسه
اي ترازوا يعاقب الخطو
الوقص كسر العنق
٣ التوقص النزو في السير
يقال مر فلان يوقص به
فرسه اي ينزو والوقص
مشى الشيخ الكبير ٥ قوله
(قرن الشمس) قرن الشمس
اعلاها واول ما يبدو منها
في الطلوع رونق السيف
ماؤه وحسنه ومنه رونق
الضحى وغيرها ٧ قوله
(ما يحزر) الحزر التقدير
والحرص تقول حزرت
الشيء احزره واحزره
٨ تحقيق نسخته

ان قالوا ذلك وحقق وقال ﴿ او هو اقرب ﴾ اى بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان
 في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة
 (فالشك اذا اخبرت عن احد الشئتين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفت بعينه وتقصدا
 تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد وعمر ولم تعرف الجاني منهما فاوفيه للشك
 واذا عرفت ٢ وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول ليبي * وهل انا الامن
 ربيعة او مضر * والظاهر انه كان يعرف انه من ابهما قال الله تعالى ﴿ اتانا امرنا ليلا
 او نهارا ﴾ والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان
 يكون جوهر او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر ٣ لارض او على انه
 عرض لاجوهر او على انه لا هذا ولا ذاك (٤ واما في الامر فان حصل للأمر بالجمع
 بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس
 الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا (والفرق بينهما ان
 الاباحة يجوز فيها ٥ الجمع بين الفعلين والاختصار على احدهما وفي التخيير يتختم احدهما
 ولا يجوز الجمع هذا ما قبل (وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما
 الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليست ٦ الا لاحد الشئتين في كل موضع وانما استفيدت
 الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معالان تعلم العلم خير وزيادة الخير ٧ فدلالة او
 واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشئتين او الاشياء
 على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لامن قبل او واما بل من قبل اشياء آخر
 فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث
 قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل
 به ذلك (واما في سائر اقسام الطلب ٨ فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه
 شيء من المعاني المذكورة (واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه ٩ الجمع
 اذ في الغالب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا (واما التخصيص
 نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تعلم الفقه
 او النحو والاتضرب زيدا او عمرا فكلا مر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما
 كثرا استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال * وكان
 سنان ان لا يسرحوا نعما * ٢ او يسرحوه بها واغبرت السرح * فان سنان بمعنى
 مستويان وهو بين الشئتين قال * سنان كسر رغيته * او كسر عظم من عظامه *
 وقد يحى او بمعنى الى او الا كما تقدم في نواصب المضارع (واذا نفيت الخبر نحو رأيت
 زيدا او عمرا فان اردت نفى رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما
 او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت نفى رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عند ذلك
 الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميت نحو ما رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم
 تعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت
 احدهما ورأيت الاخر (وكذا اذا نفيت الامر وهو النهى كما اذا قلت مثلا في اضرب

٢ ولم تين للمخاطب فهي
 نسخة

٣ لا غير نسخة

٤ قوله (واما في الامر)
 فيه تأمل ٥ الاختصار على
 احد الفعلين ويجوز الجمع
 بينهما آه نسخة

٦ ليست هي نسخة

٧ واما دلالة او في الاباحة
 وفي التخيير على احد الشئتين
 فهي على السواء بل معاني
 الشك والابهام والتفصيل
 والتخيير والاباحة جميعا
 ليست بما استفيد من او واما
 ودلت عليه اذهى لا تدل في
 جميع مواقعها الاعلى احد
 الشئتين او الاشياء وتلك
 المعاني المذكورة تعرض
 للكلام لامن قبل او بل من
 قبل نسخة

٨ فلا يعرض آه فالاستفهام
 نحو آه نسخة

٩ جواز الجمع اذ في الغالب
 نسخة

٢ قوله (او يسرحوه)
 فرس سريع اى سريع وخيل
 سرح سرح المشية
 سرحا استمها واهملتها

زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر (فان قلت فلا يبقى
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا
او عمرا) قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت
اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب
زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين ٢ وكذا في الخبر نحو
رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل
الوضع (ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد
الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رأيت واحدا من
زيد وعمر ومثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل
واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رأيت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رأيت
واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة
وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن
الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي
المراد في رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما
او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اي عدم
الرؤية فيبقى الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه
وهو ما لقيت زيدا او عمرا ٣ والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه بالعدم رؤية واحد
منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفي المطلق الرؤية (فان قلت فاذا كان
الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتي بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حين تحشى توهم
المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال
فاذا ذاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد (قلت قصد المبالغة ٤ وبيان ان ذلك الاصل اي عدم
الرؤية ٥ بقى على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فا زاد (واذا تقرر
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك
ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان
قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحد قلت ما لقيت من
رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجلا فالمعنى ما لقيت مثني واحدا من
هذا الجنس ٦ وما رأيت بجاعة واحدة منه فمع عدم من يمتثلان الاستغراق وغيره
ومع من يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في استغراقه
لجميع جاعاته فظهر ٧ ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا في الاظهر

٢ يعني بحيث المعدود اكثر
من اثنين يختلف الاثبات
والنفي كما رأيت ٣ احتمل
ان يكون المعنى ما لقيت
واحدا فكيف بما زاد وان
يكون ما لقيت واحدا ولقيت
الاخر لكن للمعنى الاول
ترجيح لان الاصل كما قلنا
عدم الرؤية ولم يصرح في
ما لقيت واحدا منهما برؤية
الاخر فالاولى بقاؤه على
اصله من عدم الرؤية له
فيكون المعنى ما رأيت واحدا
فاذا فيكون نفي المطلق
الرؤية نسخة

٤ وان ذاك الاصل لم يخرج
عما كان عليه يتعلق الرؤية
باقل ما يكون وهو الواحد
فكيف بما زاد نسخة
٥ يعني فاذا لم يتعلق الرؤية
باقل ما يكون وهو الواحد
فالاصل الذي هو عدم
الرؤية باق ٦ وما عدا الواحد
المثني وكذا ما عدا الجماعة
الواحدة خرجا بالاصالة
٧ على هذا ان معنى قولهم
نسخة

٨ قولهم لا تضرب زيدا او عمرا بمعنى لا تضرب زيدا او عمرا ﴿٣٧٢﴾ نسخة ٩ الاثم والكفور نسخة

٢ او غير موجبة نسخة
٣ في معنى احد الشئين او
الاشياء وفي عروض معنى
الشك او الابهام او التفضيل
له في الخبر ومعنى الضير
او الاباحة في الامر وفي
جمع الاحكام المذكورة
الا ان او تستعمل بمعنى
الى او الادون اما وايضا
المعطوف عليه باما
نسخه

٢ قولاً واحداً التقدم اما
الدال على هذا المعنى واما
مع او نسخة

٣ * ويجزه فا ادري اذا
يحت ارضا * اريد الخير
الهما يليني * الخير الذي انا
ابتغيه * ام الشر الذي هو
يتبينى *

٤ قوله (شالت) شال بالشيء
رفعه وشال الشيء ارتفع
والنعامة الخشبة المعترضة
على الزنوفين ويقال للقوم
اذا ارتحلوا الى منهلهم
او تفرقوا شالت نعماتهم
(الزنوفان) المنارتان على
رأس البريوضع عليه النعامة
وتعلق منها البكرة منه

٦ قوله (من صيف)
الصيف مطر الصيف
والواحدة صيفة

٧ دخولها على غير معطوف

نسخه

وكذا ٨ معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما
واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ﴿ولا تطع
منهم اثماً او كفوراً﴾ اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر
لقرينة ٩ الاثم والكفر فلفظة او في جميع الأمثلة موجبة كانت ٢ اولا مقيدة لاحد
الشئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب بفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع
في الانتهاء في نحو ﴿لا تطع منهم اثماً او كفوراً﴾ عن معنى الوحدة التي هي
موضوعة له والله اعلم (واما اما فهي بمعنى او ٣ في جميع الاحكام المذكورة الا ان
المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو
فبنى الكلام مع اما على احد الشئين او الاشياء ٢ واما مع اوقان تقدم اما على
المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز
ان يعرض للمتكلم معنى احد الشئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلاً قام زيد قاطعا بقيامه
ثم يعرض الشك او تقصدا لابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلاً جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على
الاستثناء بقولك الا زيد افا الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلية
على المعطوف عليه بخلاف اوقانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما
زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر
لكنها تقدر جلا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء * تلم بدار قد تقدم عهدا
واما باموات المخيالها * اي اما بدار واما باموات وقد تختلف الثانية الاقال * فاما ان تكون
اخى بحق * فاعرف منك عتي من سميني * والافا طرحني واتخذني * عدوا اتقيك وتتقيني
٣ * وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو هذا ما هذا اذ قال بالبقاء انما شالت نعماتها
* اما الى جنة اما الى نار * ويروي اما الى الجنة وهي نفة في اما (وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي
وحكى قطرب قبح همزة اما العاطفة (وهي عند سيويه مركبة من ان وما بدليل حذف
ما للضرورة قال * سقته الرواعد ٦ من صيف * وان من حريف فلن يعدما * فارتكب
الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال * لقد كذبتك نفسك فاكذبها * فان
جزا وان اجال صبر * قال التقدير اما تجزع جزا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب
كما مضى من كون مما معنى ربما (وقال غيره هو مفرد غير مركب اذا الافراد اصل في الحروف
وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزا ومنع ابو على
وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى ٧ داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء
والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف
كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية
والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية
حرف عطف قدمت تنبها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما

٨ قوله (رمين الحجر) الحجر واحد يجرات المناسك والحجرة الحصاة (عاطفة)

٢ قوله (من الرباب) الرباب السحاب الابيض ٣ وهو قليل شاذ نسخته ٤ ام يستفهم بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها ٣٧٣ نسخته ٥ فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو نسخته

٦ قال اكل الدين في المظهر شرح المفصل مقصود هذا الفصل تعريف موضع استعمال او وام والضابط فيه انك اذا عرفت كون احد المسؤول عنده وازدت تعيينه فاستعمل ام وجوابه تصريح اسمه لا بنعم ولا كقولك ازيد عندك ام عمرو ومناه اعرف وجود احدهما عندك يقينا ولا اعرفه بعينه فاجبني بتعيينه فجوابه تقول زيد ان كان زيدا وعمرو ان كان عمرا وان لم تعرف كونهما عنده بل تشك في ان احدهما عنده او لم يكن واحدا منهما عنده فاستعمل او وجوابه نعم او لا كقولك ازيد عندك او عمرو وجوابه نعم ان كان احدهما موجودا عنده وجوابه لا ان لم يكن واحدا منهما موجودا عنده

٧ اي يستفهم بها نسخته ٢ فان ام في قولك ازيد عندك ام عندك عمرو ومنقطعة ومعناه بل عندك عمرو ولو كانت هي المتصلة لما احتج فيها الى تكرير الطرف كانه غلب على ذلك ان الذي عنده زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا

فكما اثبت الاستفهام غلب على ذلك ان الذي عنده عمرو فاعترضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا

عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا مابعد الثانية على مابعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيتين غير عاطفة الواو في نحو قوله ام الى جنة ام الى نار ام مقدرة (قوله و ام المتصلة) لازمة لهزمة الاستفهام الى آخره اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهزمة ام لا الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم او لم تستغفر لهم وقد يحكى شرح همزة التسوية وهذه الهزمة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمري ما دري وان كنت داريا بسبع ٨ رمين الجرام ثمان وقال لعمري ما دري وان كنت داريا شعيب بن سهل ام شعيب بن منقر وقال كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام ٢ من الرباب خيالا وليس بكثير ور بما يحكى هل قبل المتصلة ٣ على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو (وانما لم تهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام ونسبا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشيتين فشاركتهما في معنى الاستفهام التي هي ايضا هي في باب الاستفهام وعادتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام لان اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ٤ الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك ٥ واذا لم يكن داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك ام عندك جارو اين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشم جاز وقوعها بعدها ٦ وثانيها انه يجب ٧ ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهزمة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين (واما في المنقطعة فلا يثبت احدا الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو ٢ قولهم انها لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلفى بنات وفيها مع معنى

فلما اثبت الاستفهام غلب على ذلك ان الذي عنده عمرو فاعترضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا منقطع عما قبلها ولذا سميت منقطعة

بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لا بل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افترام
وقديجي* بمعنى بل وحده كقوله تعالى ﴿ام انا خير من هذا الذي هو مهين﴾ اذلا معنى
للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ﴿ام هل يستوى الظلمات
والنور﴾ وقوله تعالى ﴿ام امن هذا الذي هو جند لكم﴾ وقوله ﴿ام كيف ينفع مانعطي
العلوق به﴾ ٩ رثمان انف اذا ماضن بالين* فهي في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام
معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة
التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا اونعم لانه استفهام مستأنف (وثالثها انه يلبيها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يلبيها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
او مقدرا احدهما نحو انها لا بل ام شاء اي ام هي شاء (قال جارا لله لا يجوز حذف احد جزئي
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذلا يلتبس اقول
اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة* ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة
مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفرد
ان بعدهما بتأويل المضاف اليه اي ففحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى المضاف عندك وافي السوق
زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو واعندك زيد ام
عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيويه لكن
المعادلة احسن (وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا
فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اوقت ام قعدت واتام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا
فعليتين متساويتى النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك
مشتريكتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى ان ام في
الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على ٢ الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت
الاتصال ٣ والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام
واحد ٤ فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقام زيد
ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الاتصال
واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على ٥ الاكتفاء بمفردين منهما لان كل
فعل لا بد له من فاعل (واما ان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد
قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد
عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لاجزاء جملة قائمتا خرون على انها منفصلة
لا غير والمصنف والانديلسي جوازا الامرين فان كانت متصلة فالعنى اي هذين الامرين
كان وليس مازها اليه بعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما يكون احدهما اسمية
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتأخر
خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما

٩ قوله (رثمان) رثمت الناقة
ولدها رثمانا اذا احيت

٢ الجي* بالمفرد نسخه
٣ وهو اقرب الى كونها
متصلة وكون نسخه
٤ بان تقول في الفعليتين
المشتركتين في الفعل ازيد قام
ام عمرو وفي الاسميتين
المشتركتين في جزء نسخه
٥ لان المفردين من تينك
الجملتين بمعناها نسخه

٦ فهي متصلة بلا خلاف
نسخه

٧ فهي متصلة لفظا او تقديرا
قولا واحدا وان لم يكن قبلها
همزة آه نسخه

٨ وبعدها جملة ميزت احدا
هما عن الاخرى بما ذكر
لك الساعة نسخه

نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ٦ و ابرق قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى ﴿فصبروا﴾ فاصبروا او لا تصبروا
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون ﴿فجازا﴾ اختلاف الجملتين مع انها متصلة لا منهم من الالتباس
بالمنقطعة ٧ لان التسوية لا معنى فيها للمنقطعة فعلى هذا ان كان بعدام مفرد لفظا وتقديرا فهي
متصلة وتقدير افي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها
جملة فان لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولا واحدا الا في الشاذ القليل نحو
هل زيد قائم عمرو وان كان قبلها الهمزة ٨ ميزت المتصلة عن المنقطعة بما ذكرنا في تلك الآن (وقال
سيويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل
ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكنت على قوله ازيد عندك لعلم
المخاطب انه يريد اياهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لافائدة محددة وهي تغير ظن
كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب (واما همزة التسوية وام
التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء على ائتت ام
قعدت ولا ابالي اقام زيدا م قعد فعند الحاجة قولك ائتت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف
احدهما على الاخر ابو او العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف
عليه وسواء خبر مقدم (وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ و ائتت ام قعدت خبره لكونهما
في الظاهر فعلين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان
ما بعدهمزة الاستفهام وما بعده عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول ائتت ام قعدت اذا
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع
الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس
(والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء على ثم
بين الامرين بقوله ائتت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى ﴿فصبروا﴾ فاصبروا او لا تصبروا
سواء عليكم ﴿اى الامر ان سواء (وسواء لا يثنى ولا يجمع وكأنه في الاصل مصدر
(وحكى ابو حاتم ثنيتة وجمعه ورده ابو على وقولك ائتت ام قعدت بمعنى ان قيت وان
قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامر ان سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قيت
او قعدت فالامر ان سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط
ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو على عنه في الجملة ان يقع بعدهما الابتدائية
٢ نحو سواء على او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار ا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى ﴿سواء عليكم﴾ ادعوتهم
ام انتم صامتون ﴿فلتقدم الفعلية واللام يجر ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله
تعالى ﴿هل لكم مما ملكت ايمانكم﴾ من شركاء فيما رزقناكم فائتم فيه سواء ﴿اى قسستوا

٢ اى استهجن كون الجملة
الاسمية شرطه لان الشرطية
يكون فعلا

٣ قوله (شرق) الشرق
الشجا والقصة وقد شرق
بريقه اى غص به قال عدى
بن زيد لوبغير البيت
وخصصت يارجل تعص
وانت بالطعام فضان اى تمتلئ
به اعتصرت بفلان اى التجأت
اليه ه قوله (انصاعت)
صعت الشيء فرقته فانصاع
اى تفرق ونحيت على حلقه
السكين اى عرضت
انصاعت بكسر الهمزة اى
مالت فلما دخلت همزة الا
ستفهام زالت همزة الوصل
٦ قوله (انب بالحزن) نب
التيس صاح الحزن ما غلظ
من الارض والحزن بلاد
للحرب وحيث الرجل الحاء
لحياء المته ٧ والدليل على
ان نسخة

٨ الذى هو ائت ام قعدت على
رأى النحاة ٢ لم يحسن نسخة
٢ لان القائل ليس عربيا
٣ اذ ليس فيه معنى الشرط
نسخه
٤ ان يقول كسائر الافعال
نسخه

لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله * لوبغير الماء خلقى ٣ شرق * كنت كالقصبان بالماء
اعتصارى * وكذلك استفتح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما
ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه (قال
ابو على وما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال الله
تعالى * سواء علينا ارجز عنا ام صبرنا * وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم * وسواء عليهم
أأنذرتهم ام لم تنذرهم * وقال * سواء عليك اليوم ه انصاعت النوى * بخرقاء ام انحى لك
السيف ذابح * وقال * ما ابالى ٦ انب بالحزن تيس * ام لحانى بظهر غيب ائيم * وما قوله * فانك
لا تبالى بعد حول * انطى كان امك ام حار * فقد مر فى باب كان ان تقديره ما كان ظي كان امك نحو
* وان احد من المشركين استجارك * وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل
فى الامر المفروض وقوعه المجهول فى الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس (وكذا حرف
الاستفهام تستعمل فيما لم يتقن حصوله فجاء قيامها مقامها بحدت عن معنى الاستفهام وكذا
ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى اولانها مثلها فى افادة احد الشئين او الاشياء
فمعنى سواء على ائت ام قعدت ان قت او قعدت ٧ ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب
الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء ائت ام قعدت ولا ابالى ائت ام قعدت فى الحقيقة واحد
ولا ابالى ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قت او قعدت فلا ابالى لهما (وقول ابن سينا * بيان
عندى ان بر وا وان جروا * اذ ليس يجرى على امثالهم قلم * يقوى ذلك وان لم يكن الاستفهام
بمثله مرضيا (وما بجى الهمزة وام او الهمزة او او بعد باب دريت وعلت نحو ما درى ازيد عندك
ام عرو ولا اعلم ازيد عندك او عرو فليس من هذا الباب ٣ اذ لا معنى للشرط فيه كفى الذى نحن فيه
(وان قصدت معنى التسوية فى الشرط فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب التصريح باو فى موضع
ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربته قام او قعدت المعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود
ان قام او قعد فلا ضربته اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمتنعى احدهما من ضربه ويجب
تكرير الشرط سواء كان مع او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز
ما با الى قام ولا لا ضربته قام (وانما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام المتصلة
مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة
وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهى التى جوزت الاتيان بهما بعد الاقطين
بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع
هذا بعد سواء ولا ابالى ٤ ان تأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قت او قعدت
ولا ابالى قت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال * ولست ابالى بعد آل مطرف * ختوف
النايا اكثر او اقلت * (وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على
قت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان
معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على ائت ام قعدت سواء

على اليهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين تجرد اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا
 ظاهر الفساد (وانما لزم ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا
 والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط (وجوز
 التحليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضرربه اقام
 ام قعد مستدلا بحجة قولك لاضرربه اي ذلك كان ه وهو يعني اقام ام قعد وليس ما قال
 بعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمتنع
 احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال * اذا ما انتهى على ٦ تناسبت بنده * اطال فأملى
 ام تنهى فاقصرا * روى او تنهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من
 الاطالة وروى ام تنهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول (ولا تجزى بالهمزة قبل
 او فلا تقول لا ابالي ائت او قعدت ولا لاضرربه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام
 وان لم يكن ٧ فيها معنى الاستفهام لما ٧ فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس
 في الهمزة مع او معنى التسوية (وقولك لا قتلته كائنا من كان ولا فعلته كائنا ما كان كائنا
 فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انهما خبران لكائنا وهما موصوفان
 والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي
 الحال اي كائنا اي شيء كانه) قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احدهما
 على الاخرى بالحال فلو نحو لاضرربه قام او قعد اذا المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر
 الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي ائت ام قعدت هذا كلامه (ولقائل
 ان بطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او
 يجوز فيه ام وبالعكس * واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك
 ازيد ارأيت او عمرا اأحدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا
 اليهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون
 بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد
 افضل ام عمرو اي اليهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل
 او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذا المعنى اأحدهما افضل وذلك انما
 يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم ٢ حضر زيد وعمرو
 فنقول ازيد او عمرو افضل اي اأحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر
 في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بانها تقول الحسن او الحسين
 افضل ام ابن الحنفية والمراد اأحدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من
 احدهما والمعنى اليهما افضل من احدهما ٣ وابن الحنفية والجواب احدهما (قوله ومن ثم لم يجز
 ارأيت زيدا ام عمرا) اي لانه لم يلحقا المستويان اذا احدهما فاعل والاخر اسم وقد تقدم ان سبويه
 قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رأيت ام عمرا احسن واولى (قوله ومن ثم
 كان جوابها بالتعيين) اي لكونهما لطلب التعيين * قوله (ولاوبل ولكن لاحدهما

ه وام الهمزة بمعنى اي
 نسخة
 ٦ تنهيت نسخة

٧ فيهما نسخة

٢ احضر زيدا و عمرا
 نسخة

٣ من بياينة لا تفضيلية

٤ بل بعد الخبر المحض
المثبت والامر نحو نمحنه

٨ ليس هو ابن هشام كما توهم
قانه متأخر عن المصنف

٢ واما ما بعدها اذا جاءت
بعد نسخها

معينا ولكن لازمة للنفي) * اعلم ان لالنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع فلا يجئ
الابعد خبر موجب او امر ولا يجئ بعد الاستفهام والتثني والعرض والتخصيص ونحو ذلك
ولا بعد النهي ٤ تقول ضربت زيد الاعرا واضرب زيد الاعرا (ولا تعطف بها الاسمية
ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعا لعطف المفردات
وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا قعد والمجوز مضارع عته للاسم
فكانك قلت انا قائم لا قاعد) ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد
لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر
فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف
عليه وهذه الزائدة لا تدخل على العلم تقول انت غير قائم ولا قاعد وغير القائم ولا القاعد
ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقد مر هذا في قسم الاسماء
(ومنع الزجاج من مجئ لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس * كان
دنارا حلفت بلبونة * عقاب تنوفي لا عقاب القواهل * تنوفي ثنية والقواهل صغار
الجمال) وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كالأقال * انما يجزى الفتى ليس الجمل *
والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا (واما بل فاما ان يليها
مفرد او جملة وفي الاول هي التبدار كالغلط ولا يخلو ان تكون بعد نفي او نهى او بعد
ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل التبوع في
حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلط يجوز
ان يكون قد قام وان لم يتم افدت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن
عهد او عن سبق لسان (ونقل صاحب ٨ المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون
العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد
بلكن بعد الموجب جلا على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى فكيف يمنعون
هذا (واذا عطف بل مفردا بعد النفي او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى
الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة
الى المعطوف عليه ففي قولك ما جئني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجئ
كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون
قد جاء كذا كان الحكم على زيد بالمجئ في جاء في زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون (وهذا الذى ذكرنا ظاهر كلام الاندلسى) وقال ابن مالك بل بعد النفي
والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجئ زيد في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو متحقق بعد مجئ بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو
 بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو
ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا (وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
٢ واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك

في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو قبل ابطال النفي والاسم المنسوب اليه
 المجيء (قالوا والدليل على ان الثاني مثبت ٣ حكمهم بامتناع الصب في ما زيد قائم بل قاعد
 ووجوب الرفع كما مر في باب و عند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي
 مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني
 (واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمرو
 فعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا
 القيام عن زيد واثبتت لعمرو بل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه
 يحتمل ان يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيد لا بل عمرو اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا
 ولولا المذكورة لاحتمال ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو
 وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنفي راجعة الى معنى ذلك النفي والنفي مؤكدة لهما
 وما بعد لا بل ٤ اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور (ولا تجيء بل المفردة
 العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام
 او طلب تحصيله ٥ ولا تجزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك
 وكذا قيل انها لا تجيء بعد التخصيص وانتهى والترجي والعرض (والاولى ان يجوز استعمالها
 بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتخصيص والعرض (واما بل التي تليها الجمل فتأنيدها
 الانتقال من جملة الى اخرى ٦ اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
 ايضا كقوله تعالى ﴿اتأتون الذكرا من العالين﴾ الى قوله ﴿بل اتم قوم عادون﴾ والتي
 لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان
 في جزء وقد لا تشتركان (واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها تفيا واثباتا من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ كما ٧ مر في المثقلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي
 لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو
 ما جاءني زيد لكن عمرو وقدم معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله ٢ لم يكن
 الحكم به منك غلطاً وانما جئت بل لكن دفع الوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كريد فنهى في عطف
 المفرد تنقضة لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول (اجاز
 الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو جلا على بل
 وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها بدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا
 الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا ٣ المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع
 بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي وانتهى والعرض والتخصيص على
 ما قيل (وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها محققة من الثقيلة وايسر بحرف عطف
 وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها

٣ الحكم بانه لا يجوز النصب
 في ما زيد قائم بل قاعد بل
 يجب الرفع نسخه

٤ الآية بعد النفي والنفي باق
 على الخلاف بين المبرد نسخه

٥ قبيء بعد الاستفهام
 ايضا كقوله آءوا اذا وليها

الجمل فقد تكون لتدارك
 الغلط كما في المفرد سواء

اشتركت الجملتان في جزء
 نحو ضربت زيدا بل

اكرمه او لا نحو خرج زيد
 بل دخل خالد وقد تكون

للانتقال من كلام الى كلام
 اهم من الاول بلا قصد الى

اهداء الاول وجعله في حكم
 المسكوت عنه كما يجيء

في الكتاب العزيز نحو قوله
 تعالى بل هم في شك منها بل هم

منها همون ومثله كثير واما
 لكن نسخه

٦ والاستفهام لا يجزم فيه
 نسخه

٧ ذكرنا في باب ان نسخه
 ٢ لم يقع الحكم به منك غلطاً

نسخه
 ٣ مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما ذكرنا في باب ان نسخه

ويشكل ذلك عليه اذا وليا مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو (فالاولى كقَالَ
الجزولى انها فى المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لمجرد
معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبها الواو اولاً لموافقتهما
لثقله فى مجيء الجملة بعدها وهى مع الواو ليست بساطفة اتفاقاً واما المجردة عنها ٤ فان وليا
المفرد فعاطفة خلافاً ليونس وان وليها جملة فقبل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن
الوقف على ما قبلها وقبل مخففة كما هو مذهب الجزولى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف
ابتداء * قوله (حروف التنبيه الا واماوها) * اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام
وقادتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي
والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصاراً بمعنى ان الا انهما
غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية سواء كانت لطلبية امر او نهي او استفهام
او تنبيه او غير ذلك وتختصان بالجملة بخلافها وقادتهما المنطوقية كون الكلام بعدهما مبتدأ به
وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف فى هذا الكتاب (وتدخل الا كثيراً على النداء
واما كثيراً على القسم وقد تبدل همزة اماها وعينا نحوهما وما وقد تحذف الفها فى الاحوال
الثلاث نحو ام وهم وعم (وقد يجيء الاعند الخليل حرف تحضيض ايضا كاذكرنا عند في قوله *
الارجلا جزاء الله خيراً * وقد جاء اما بمعنى حقاً فيفتح ان بعدها كما مر فى باب ان (واما اما
والا للعرض فاما حرفان تختصان بالفعل ٥ ولا شك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار
وحرف النفي وليستا حركى فى الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على ٦ الجملتين الاسمية
والفعلية بلا خلاف والتان للعرض تختصان بالفعل على الصحيح كقَالَ الاندلسى (واجاز
المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر فى باب لا التبرئة (واماها فتدخل من جميع المفردات
على اسماء الاشارة كثيراً لما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيراً بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم
نحوها الله ذاو تعينها لعمرك الله ذا قسماً ٧ فاقدّر بذرعك فانظر اين تنسلك * واما بضمير المرفوع
المنفصل نحوها اتم اولاء وهوا كثر وبغيرهما قليلاً نحو قوله * ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت *
فان صاحبها قد تاه فى البلد * وقوله * فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا * اى وهذا ليا مذهب الخليل
انها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا ولعمرك الله هذا
قسماً وانتم هؤلاء وانها تاعذرة (والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى
ابو الخطاب عن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل فى موضعها انا ذا افعل وحدث
يونس هذا انت تقول كذا * واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفيها انت ذا تقول وهما
هو ذا بفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من التكلم
او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول وهما انت يضربك زيد انت هذا الذى

٤ فان كان بعدها مفرد فعاطفة
خلافاً ليونس وان كان بعدها
جملة فقبل عاطفة نسخته
٥ ولا كلام فى كون كل
واحدة منهما مركبة من
همزة الاستفهام المفيدة
للا نكار دخلت على حرف
النفي نسخته
٦ الجملة من الاسمية والفعلية
بلا خلاف واما التان للعرض
فتختصان بالفعل عند
الاندلسى نسخته
٧ قوله (فاقدّر) قدرت الشئ
اقدره واقدّره من التقدير

٢ بين بقوله تقول ما هو عليه
الان بما هو مستغرب غير
متوقع منه نسخة

٣ مع ذالم بعدها بعد اتم
نسخه

٤ لما ذكرنا في اول باب ان
الاه نسخة

٥ وقد قام وامقام يافى الندبة
وقد تستعمل في النداء ايضا
كما في المنادى وقد جاءت
آ نسخة

ارى لامن كنا توقع مندان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم ٢ بينت بقولك تقول
وقولك يضربك زيد الذي استغربه ولم توقعه قال تعالى ﴿ ها انتم اولاء تحبونهم ﴾
فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مسأفة (وقال
البصريون هي في محل النصب على الحال اي هانت اذا قلنا قالوا والحال ههنا لازمة
لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى
اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك (وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة
في نحو هانت ذات فعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ﴿ ها انتم
هؤلاء ﴾ ولو كانت هي التي كانت ٣ مع اسم الاشارة لم تعد بعد اتم (ويجوز ان يعتذر
للحيل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبهم لبعده قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن
الذين يهتلون ﴾ وايضا قوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ دليل على ان المقدم
في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير
اسم الاشارة في هانت زيد (وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيد انطلق وها فعل كذا
مما اعثره على شاهد (فالاولى ان تقول ان هاء التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه
كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات (وقد عده ابن مالك يامن حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو ﴿ ياليتني كنت
معهم ﴾ او تقليل نحو ﴿ ياربنا فارة ﴾ وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف
النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه (ولجميع حروف
التنبيه صدر الكلام ٤ كلال استفهام كاتقدم الاها الداخلة على اسم الاشارة غير مقصولة
فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة ﴿ قوله (حروف النداء
يا عمها وياو هيا للبعيد وياي والهمزة للقريب) وقد تنوب وامقام يافى النداء والمشهور استعمالها
في الندبة وقد جاءا بالهمزة بعدها الف وواي بالهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة فيا عمها اي ينادي
بها القريب والبعيد (وقال الزمخشري هي للبعيد قال واما يالله ويارب مع كونه تعالى
اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلا تستقصار الداعي لنفسه واستيعاده لها عن
مرتبة المدعو تعالى (وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على
السواء ودعوى المجاز في احدهما او التأويل خلاف الاصل وياه وهيا واو آي ووافي
البعيد وواي والهمزة في القريب ﴿ قوله (حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجيرون
فتم مقرر لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
واجل وجير وان تصديق الخبر (قوله (مقرر لما سبقها) اي مثبتة لما سبقها من كلام
خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيًا نحو نعم في
جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان
نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيًا نحو نعم في جواب من قال الم يقيم
زيد اي نعم لم يقيم (فتم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر

(فالأولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيًا كان أو اثباتًا)
 (ومن ثم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لوقالوا في جواب الست بربكم نعم لكان
 كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الإيجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام
 لكن الأظهر في الاستعمال ان يقال الإيجاب في الكلام المثبت لا النفي والمستفهم عنه
 (وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذ جاء بعدهمزة داخلية على نفي لفائدة التقرير
 اى الجمل ٦ على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم (والم
 نشرح لك صدرك) نعم لان همزة الانكار دخلت على النفي فافادت الإيجاب ولهذا
 عطف على الم نشرح قوله (ووضعنا عنك وزرك) فكأنه قال شرحنا لك صدرك
 ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤيد به الاستفهام مع
 النفي لا تقريرا لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام
 يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاختصار فتقول نعم مصداقا للخبر المثبت
 (فالذى قال ابن عباس رضي الله عنهما مبنى على كون نعم تقرير لما بعده همزة والذى جوز
 هذا القائل مبنى على كونه تقرير المدلول همزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان (والدليل
 على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر * اليس الليل يجمع ام عمرو * وانا
 فذاك بناتدان * نعم وترى الهلال كما اراه * ويعلمها النهار كما علاني * اى ان الليل يجمع ام
 عمرو وانا نائم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت
 بالدينار بناء على العرف الطارىء على الوضع (وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والهمزة هي
 والثانية كسر العين كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة تحم بفتح النون وقلب العين
 المفتوحة حاء كما قلبت الحاء هينا في حتى (ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اى
 ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا تضربك ولو قلت نعم في جواب التخصيص نحو
 هلا تزورنا كان المعنى الإيجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا
 (قوله وبلى مختصة بإيجاب النفي) يعنى ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي
 مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد لم يلى قد قام او كان ٧ مقرونا باستفهام فهمى
 اذن لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى * الست بربكم قالوا بلى * اى
 بلى انت ربنا (وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الإيجاب مستدلا بقوله * وقد بعدت
 بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور * اى ليعبدن بالنون الخفيفة
 واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ (وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها
 الالف للوقت فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في مقام زيد
 بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها (ولا يوجب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف
 الإيجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى همزة وهل (واما اسماء الاستفهامية فان
 جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان
 الاول اعم والثانى مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امار رجل او زيد * كذا

٦ ظاهره انه لو لم يؤول
 بالإيجاب لم يصح عطف
 ووضعنا عليه وفيد نظر فانه
 لا يشترط تطابق المعطوف
 والمعطوف عليه إيجابا وسلبا
 الا ترى انه يصح ما جاء زيد
 وأكرمه

٧ ذلك النفي نفسه

من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيد او واحد من بني تميم (واما جواب ما فان كان
سؤال عن الماهية فتقول انسان او فرس او بقرا وغير ذلك من الانواع وان كان سؤالاً عن صفة
الماهية نحو ما زيد فتقول عالم او ظريف او فارس ٢ كما تقدم في الموصولات (وجواب اى المضاف
الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذلك في جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة
بالوصف نحو رجل رأيت في موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفاً لتلك
النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت (وجواب كيف ٣ لا يكون
الانكرة (وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة (ومنع ابن السراج كونه معرفة)
(وجواب متى و ايان تعيين الزمان دون المبهمة منه (وجواب اين و اى المكان الخاص (وجواب
الهمزة مع ام الاسم ٤ (وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا (قوله و اى
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم) لاشك في غلبه استعمالها مسبوقه بالاستفهام و ذكر بعضهم
انها تجيء لتصديق الخبر ايضا و ذكره ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم
فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منقيا و بعد الامر والنهى و بعد الاستفهام موجبا
كان او منقيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا تضربك
وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب و هذا مخالف للشرطين الذين ذكرهما المصنف
اعني لزوم سبق الاستفهام و كونها للاثبات ٦ وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها
فكذلك جمع حروف التصديق (ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت برى ولا
يكون القسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله و اى الله بحذف حرف
القسم ونصب الله و اى ها الله ذا و اى و ربى و اى لعمري واذا جاء بعدها لفظة الله فان كان
معها نحو اى ها الله ذا فقد دمر الوجوه الجارية فيه في باب القسم ويجب جراح الله اذن
لنباية ٧ حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عن ها قاله منصوب بفعل القسم المقدر
(وفي ياء اى ثلاثة اوجه حذفها للساكنين و فتحها تبينا لحرف الايجاب و بقاؤها ساكنة
والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلتين اجزأ لهما مجرى
كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب كافي هالله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله
(قوله واجل وجير وان تصديق للخبر) سواء كان الخبر موجبا او منقيا ولا تجيء
بعد ما فيه معنى العلب كالاستفهام والامر وغيرهما (وحكى الجوهرى عن الاخفش
ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخير فجوز جمعها على
ما ترى في الاستفهام ايضا (واما خبر فقد مضى شرحها ٨ في القسم في حروف الجر
(واما ان فقال سيويه هو في قول ابن قيس الرقيات ٩ ويقلن شيف قد علاك * وقد كبرت
فقلت انه * والهاء للسكت وقيل ان ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف
اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له لعن الله ناقصة

٢ وقد تقدم ذلك نسخته
٣ نكرة لا غير نسخته
٤ اى ايجاب في نحو ازيد
عندك ام عمرو زيدا وعمرو
ولا يجاب بنم اولا له المالكى
ان اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق
يقتضى ان يقع بعد الخبر
موجبا كان آه نسخته
٦ والنظر في هذا الى الا
ستعمال نسخته
اى استعمال العرب ٧ هاعن
حرف القسم نسخته
٨ ومن اياته وقول ابن قيس
لرقيات * وقلن على الفردوس
اول مشرب اجل جيران
كانت ابحت دعائره *
الفردوس موضع في بلاد
العرب والدعائر جمع دشور
وهو الخوض المتلثم اى قلن
هذا اول مشرب فقلت اجل
جبر كانه قال اجل اجل
٩ اوله * بكر الصواذل
في الصبوح للبنى والومهند *

جئتني اليك ان ورا كبا ٢ نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يحكى لتقدير مضمون
الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلاثها لتصديق الخبر قوله (حروف الزيادة ان وان
وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع ما بين لو والقسم
وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطاً وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
٣ ولما مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل ٤ اقسام وشذت مع المضاف ومن والباء
واللام تقدم ذكرها) قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس (فان قيل فيجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية) قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تعد شيئاً لما لم تغاير فادتها العارضة الفائدة
الحاصلة قبلها (ويلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت
اولاً زوائد ولم يقولوا به ٥ وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل نحو
﴿فبما رجة﴾ واما الفائدة اللفظية فهي ترزين اللفظ وكونه ٦ بزيادتها افصح او كون الكلمة
والكلام بسببها مهيأة لاستقامة وزن الشعر او لحسن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية
ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية مع ما اولعدهت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولاسيما في كلام الباري تعالى وانبيائه وائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد
احدهما عن الاخرى (وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة
بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانها توصل بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او جمع او غير ذلك (اما ان افتراء مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل
على الاسم والفعل نحو * وما ان طبنا حين * ونحو قوله * ما ان جزعت ولا هلمت * ولا يرد
بكأى زيدا * وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو
قوله تعالى ﴿واقدمكناهم فيما ان مكناكم فيه﴾ وكذا بعد الاستفتاحية ٨ نحو الا ان قام زيد
وكذا مع ما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست قهها وكسرا
والفتح اشهر (واما ان فيكثر زيادتها بعد ما نحو ﴿فلما ان جاء البشير﴾ ٩ وبين لو والقسم وقدم
في القسم ان مذهب سبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات
الشرط كقوله تعالى ﴿واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آيتكم من كتاب﴾ الابق ويحكى الكلام فيه
(وقد تراد في الانكار نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو ٢ * كان ظبية نعطو * بالجر وليس
في قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون﴾ وان لو استقاموا * وان اقم وجهك * زائدة
كما توهم بعضهم بل الاوليان مخفقتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل (واما
ما افتراء مع الجنس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرر منى اكرمك
بغير الجزم ومتى تكرر منى اكرمك بمعنى متى تكرر منى ولا تقيد بها ما معنى التكرير ولو
افادتها لم تكن زائدة فن قال ان متى للتكرير فتى مامثلة ومن قال ليس للتكرير فكذا متبها

٢ لا يحتمل التأويل الا انه
يدل على انه نسخه
٣ ولا يقع بعد الواو
٤ القسم نسخه
٥ واما التأثير اللفظي فيؤثر
بعضها بان يعمل عملا كالباء
ومن الزائدين وبعضها
لا يؤثر نحو فبما رجة نسخه
٦ بسبب الزيادة نسخه
٧ اخره ولكن * منا يا ناو
دولة آخرنا
٨ وعليه قوله * الا ان سرى
ليلي فبت كشيئا * احاذر ان
تأ النوى يغمونا *
٩ قوله (وبين لو) اي قبل
لو وبعد القسم نحو والله ان
لوقت لقت
٢ تمامه فيوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية نعطوا الى
وارق السلم

وايما تفعل افعل وايتا تكن اكن ﴿ واما نذهب بك ﴾ وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا
ويجئ حكم مانع ان في نوني التأكيد (قوله شرطا) تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي
واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية
(ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لانها تأثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل وتهدئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله) وعلى مذهب من اعمل ليقما وانما
واخوانها يكون مازائدة وايسث في حيثما واذا مازائدة لانها هي المصححة لكونها
جازمتين فهي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لاتعد في نحو بعين ما ريتك
﴿ من عضة ما ينبت شكيرها ﴾ زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على
ما يجئ في بابها وقدمضي الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد تزداد بعد بعض
حروف الجر ﴿ نحو فجارحة ﴾ وبعاقريب ﴿ وبما خشيائهم ﴾ وزيد صدقي كما ان
عمرا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها (وكذا قيل
في لاسما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد
المضاف نحو من غير ما جرم ﴿ واما الاجلين قضيت ﴾ ومثل ما انكم تطلقون ﴿
وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها (واما لا تزداد بعد الواو العاطفة بعد
نفي او نهي وقدمر ذكرها في باب حروف العطف نحو ما جاء في زيد ولا عمرو وهي
وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال احد الجيئين دون الآخر كما مر في حروف العطف
(والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال
في لاهذه ٢ وفي من الاستغراقية مانع من كون الحروف زائدة ويرون تأثيرها تأثيرا لفظيا
ككونها كافة مانع من زيادتها وتزداد بعد ان المصدرية نحو ﴿ ما منعك ان لا تسجد ﴾
ولثلا يعلم اهل الكتاب ﴿ وجاءت قبل المقسم به كثير الايذان بان جواب القسم منفي نحو
لا والله افعل قال * لا وايك ابنة العامري * لا يدعي القوم اني افر * وجاءت قبل اقسام
قليلا وعليه جعل قوله تعالى ﴿ لا اقسام بيوم القيمة ﴾ وشدت بعد المضاف نحو ٣ ﴿ في ثمر
لاحور سري وما شعر ٤ ﴾ والخور الهلكة (وامان والباء واللام والكاف فقد تقدم
ذكرها في حروف الجر ﴿ قوله (حرفا للتفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول)
اعلم ان الفرق بين اي وان وان اي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاء في زيدي ابو عبد الله
والجملة كما تقول هريق رفته اي مات قال ﴿ وترميني بالطرف اي انت مذنب ﴾ وتقليدني
لكن اياك لا اقل ﴿ وان لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه
كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اي
ناديناه بشي * ولفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ٥ ان قم اي كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى ﴿ او حينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه ﴾ وقوله ما قلت لهم
الاما امرتني به ان اعبدوا الله ﴿ فقله اعبدوا الله تفسير ﴿ للضمير في به وفي امرت اي
القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم

٢ ومن في نحو ما جاء في
من رجل مانع من كون
الحرف زائدا نفعه

٣ قال الزاجر نفعه
بل هو الجهاج
٤ اخره بافكه حتى اذا
الصبح جسر

٥ اليك ان انت اي كتبت
اليك شيئا هو انت نفعه

او عزت اليه في كذا و
كذا تقدمت وكذلك و

عزت اليه توصيرا

٣ امرته ان قم اي قلت له

قم بتأويل امرت بقلت او

تقدير قلت نفسه

٤ الحرف مع الفعل به

نفسه

٥ وقد جاء شاذا قوله بما

لستم اهل الخيانة والغدر *

٦ الفعل مع الحرف

المصدرى لا يفيد معنى

الامر فتبين نفسه

٧ وجوز الزمخشري في

قوله تعالى ان اتاه الله

الملك ان يكون ان نائبة

عن ظرف الزمان اي

وقت اتياه

٨ كون فعلها مضارعا و

قد مضى في باب الموصو

لات الخلاف في كون ما

المصدرية اسما او حرفا

وصلتها عند سيبويه

لا تكون الالفلية نفسه

٩ قوله (كالنظام) بالفتح

نبت يكون بالجبل بيض

اذا ليس يقال له بالفارسية

در منه اسيد ويشبه به

الشبيب الواحدة ثغامة

قال الشاعر يخاطب نفسه

اهلاقة البيت اخلس

النبات اذا اختلط رطبه

ويا بسد واخلس رأسه اذا

اختلط سواده بياضه

ذلك مستدلا بهذه الآية والاستدلال بالاحتمال (واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب
من جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلية وعند صاحب هذا المذهب
يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي
متصرف لان له اذن مصدرا (واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول
حرف الجر عليها نحو ٢ او عز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة لكراهية دخول
الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ (وقيل ان ان في قوله ان احببوا الله
زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتسمك الجوز لتفسيرها
مفعول صريح القول بقوله تعالى ﴿ وانطلق الملائمة ان امشوا ﴾ قال التقدير
قائلا بعضهم لبعض ان امشوا (واجيب امامانه زائد او بان صريح القول المقدر
كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين
هن مجلس يتضاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملائمة بمعنى انطلقوا في القول
وشرعوا فيه (وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم
الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى ﴿ وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى ﴿ الحمد لله
رب العالمين ﴾ خبر المبتدأ المقدم ولا يمنع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة
في مفعول ما هو بمعنى القول فمضى ٣ امر ان قم اي قال له قم بتأويل امر يقال او بتقدير قال
بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة
﴿ قوله (حروف المصدر ما وان فالاولان للفعلية وان للاسمية) اما ما فوصل
بالفعل المتصرف اذا لذي لا يتصرف لامصدر له حتى يؤول الفعل ٤ مع الحرف به ٥
ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما فاد ان مع ذلك
الفعل والا فليس مؤولين به الاترى ان معنى بمارحبت وبرحبها شى واحد وكذا معنى
علمت انك قائم وعلمت قيامك شى واحد والمصدر المؤول به ٦ ان مع الامر لا يفيد
معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى
طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا يكون امرا ولا نهي خلافا
لمذهب اليه سيبويه وابو على ولوجاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة
ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز ذلك اتفاقا (ويختص ما المصدرية بنسبها عن
ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا فعله ماذر شارق
اي مدة ماذر اي مدة ذروره ٧ وصلتها اذن في الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت كما ذكرنا
او منفي بل نحو تهديني مالم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضى وينقل ٨
كونها فعلا مضارعا (وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الالفلية وجوز
غيره ان تكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة ﴿ بقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية ﴾ وقال الشاعر ﴿ اعلاقة ام الوليد بعد ما ﴾ افنان رأسك ٩
كالنظام المجلس ﴿ واجاز ابن جنى كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه

ما خلا زيد وما عدا زيد بالجزم وما مصدرية (واما ان المصدرية فلا تدخل الاعلى
الفعل المنصرف وهو اما ماض كقوله تعالى ﴿لولا ان من الله علينا﴾ او مضارع
وله فيه خاصة تأثيران ٢ آخر ان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب
سيبويه كامر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون ﴿اعن ترسمت من خرقاء
منزلة﴾ ماء الصابة من عينك مسجوم (واما ان الشدد فتوصل بميمو ليها اذا كانت
حاملة واذا كفت فبالجمل الاسمية او الفعلية (ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته
لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها
في نواصب الفعل المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية
بل قدر ان بعدها (ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ٢ نحو قوله تعالى
﴿ودوا لو تدهن﴾ وقال ٤ ﴿على حراصا لو يسترّون مقتلى﴾ وصلتها كصلة ما
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل التمني فينصب الفعل بعدها
مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اى اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى ﴿لو ان لي
كرة فاكون من المؤمنين﴾ قوله (حروف التخصيص هلا والا ولولا ولو ما لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا) اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحظ على الفعل والطلب له فهي
في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل
كثير في لوم المخاطب على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها
من حيث المعنى التخصيص على فعل مثل ما فات وقتا تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض (وتستعمل في ذلك المعنى الا
المخففة ايضا ولو التى فيها معنى التمني نحو لو تزلت فاكلت وامانحو ما تعطف على
(قوله وتلزم الفعل لفظا) نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا (او تقديرا) نحو قوله
تعدون عقر ٥ النيب افضل بجدكم ﴿بنى ضو طرى لولا الكمى المقنعا﴾ ونحو هلا
زيد اضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله ﴿يقولون لعلى ارسلت
بشفاعة﴾ الى فهلا نفس ليلي شفيها ﴿واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى
يمده لا يعقد قبله كافي قوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك﴾ قلت لان الظرف يتسع
فيه ٦ وما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذى مضى ولزومها صدر الكلام ٧ لما مر قبل (وقد يحى الفعلية بعدلو لا غير
التخصيصية قال ﴿الازعت اسماء ان لا احبها﴾ فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى ﴿
فخول بلولم فهي اذن لواتى هي لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة
بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كافي قولهم تسمع بالمعدي لان تراه ﴿قوله (حروف
التوقع قدوهي في الماضى للتقريب وفي المضارع للتقليل) هذه الحرف اذا دخلت
على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض المواضع

٢ نصبه لفظا او تخصيصه
المضارع بالاستقبال معنى
او امر نسخه

٢ وقد يحى بعد فعل غير
مفهم معنى التمني كقولها
٣ ما كان ضرك لو مننت
وربما من الفتى وهو
المقبض الحق *

٣ يعنى ابنة عقبة ابن ابى
مقبض لما اسره الرسول
عليه السلام وامر على
رضى الله عنه بقتله ضيرا
فخاطبته بقصيدة عظيمة
من جللتها هذا البيت
٤ صدره تجاوزت احراما
اليها ومصررا * لامر
القيس

٥ النيب جمع ناب وهي
المسنة من الابل والضو طر
الرجل الضخم الذى
لا غناء عنده والكمى
الشجاع المتكى في
سلاحه لانه كى نفسه اى
سترها بالدرع وليبضة
والتقدير لولا يعقرون
الكمى وهو اللابس لامة
الحرب

٦ واما اذا قلت هلا زيدا
ضربت فهو كقولك ان
زيدا ضربت على الخلاف
نسخه

٧ ذكرنا في باب ان نمحه

زالت اوله * افدا لترحل
غير ان ركابنا *

٤ بفتح الفين وكسرت
الراء مخففة ووهم حسن
جاء في حاشية الطول
فذكره انها مشددة مثني
غري وهو الطربال
والطربال القطعة العالية
من الجدار او الضخمة
العظيمة والغريان قبرا
مالك وعقيل نديمي جذيمة
الابرش سمي بذلك لان
النعمان بن المنذر كان
يغريهما بدم من يقتله اذا
خرج في يوم يؤسد وتامه
* وصاليات ككها يؤثفين
والصاليات الاحجار التي
جعلت انا في والكاف في
ككها زائدة وبؤثفين من
اثبت القدر اذا جعلت
لها انا في والقياس يثفين
فاخرج على الاصل كقول
من قال فانه اهل لان يؤكرما
٥ ذكر البيانيون انه جائز
على قبح وان هل زيد
خرج جائز على قبح وهل
زيدا ضربت فكذا قبح
لا يمتنع كما في المفتاح وغيره
٥ بل لا بد من ايلائها اياه
لفظا ونسخه

٦ قنسرون بلد بالشام
اليه قنسرى صحاح
٧ فهي لمحض التقرير اعني
الجاه المخاطب الى الاقرار

نسخه

الى هذا المعنى في الماضي التقریب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن
يخطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قدركب اي حصل ٨ عن
قريب ما كنت توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة (ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقریب وقد يكون مع التحقيق التقریب فقط ويجوز ان تقول
قدركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه (ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم
وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال وتدخل
ايضا على المضارع) المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فينضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان
كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو ﴿قد نرى تقلب وجهك﴾
وتستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى ﴿قد يعلم الله
المعوقين﴾ وقال ﴿قد اترك القرن مصفرا انامله ٢﴾ ولا تنفصل من الفعل الا بالتقسيم
نحو قد والله لقوا الله وقد لعمرى قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها
قال ﴿لما نزل برحائنا وكان قد ٣﴾ قوله (حرف الاستفهام الهمة وهل لهما صدر
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل والهمة اعم تصير فاقول ازيد ضربت
وانضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع واثن كان واومن
كان دون هل) قوله (لهما صدر الكلام) لما مر في باب ان (قوله ازيد قائم اقام زيد
وكذلك هل) يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقليل
اهل قال ﴿اهل عرفت الدار بالقرين ٤﴾ وكثرا استعمالها كذلك ثم حذف الهمة
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله
تعالى ﴿هل اتى على الانسان﴾ اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمة فان رأيت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالجمي وحت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع جود الفعل لا تنقعه به
مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير (قوله والهمة اعم) يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها
انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال
هل زيد ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا يقال هل زيدا ضربته على ان
زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم (ومنها ان الهمة تستعمل في الاثبات للاستفهام
والانكار ايضا قال تعالى ﴿اتقولون على الله ما لا تعملون﴾ وقال الشاعر الطربال وانت
قنسرى ٦ * ومن ذلك ازيد نبي في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمة
على النافي ٧ فلمحض التقرير اي حل المخاطب على ان يقربا مر يعرفه نحو (الم نشرح
لك * والم يحدك * وليس ذلك بقادر) وهي في الحقيقة للانكار وانكار النبي اثبات

(واما)

٨ دون الهمزة نسخة ٢ ثم هل ٣٨٩ افعل وان اكرمك ام نسخة ٣ قوله (هل كثير) الكوثر الرجل

السيد الكثير الخير قال *
وانت كثير يا ابن مروان
طيب * وكان ابوك ابن
العقيل كوثرا * وروى
كبير

قوله (مشكوم) شكته

اي جزيته

٤ ربمان نسخة

٥ معنى ذلك الاستفهام
فلا نسخة

٦ وان لم يرد عنه نحو نسخة

٧ اذا قصدت معناه نسخة

٨ قام في مثله بمعنى بل و

هي حرف استئناف ولو

كانت عاطفة لاستفيد

معنى ذلك الاسم بالعطف

وام المنقطعة لاتفيد معنى

تلك الاسماء المتضمنة معنى

الاستفهام اذا المنقطعة

بمعنى بل وساذج الاستفهام

الذي هو معنى الهمزة و

هذه الاسماء ليست لساذج

الاستفهام بل لاشياء ايضا

مقرونة بمعنى الاستفهام

فاذا قصدت معناها وام

يستفد من ام لا بالعطف

ولا بالتضمن لم يكن لك

بد من التصريح بها بعد

ام نسخة

٩ انه مضبوط في نسخة

بفتح الهمزة قال فخر

الدين السماع كسر ها

٢ ذكر المفرد

٣ ما يتم به ذلك نسخة

واما هل فلا تدخل على النافي اصلا (ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية
ولا تستعمل هل معها الا اذا كانا متصين هل يحكمين دون الهمزة وهما كونها
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى ﴿هل ثوب الكفار﴾ اي الميثوب وقولهم * هذه
بتلك وهل جزيتك يا عمرو * وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يحكى بعدها الاقصدا
للايجاب كقوله تعالى ﴿هل جزاء الاحسان الا الاحسان﴾ اي ما جزاء الاحسان
وقال * وهل انا الامن غزية ان غوت * غويت وان ترشد غزية ارشد * ومن
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وهم كاتقدم في حروف العطف ولا تدخل
هل عليها لكونها فرع الهمزة قد تصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على
هل ٨ ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصديق قال تعالى
﴿فهل اتم مسلمون﴾ وقال الشاعر * وهل انا الامن غزية * وتقول ٢ ان اكرمك
فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى
ولا يحكى الهمزة بعدام ويجوز ذلك في هل وسائر كالم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام
فيها كاتين من مذهب سيديويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعلاقة
الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال * ام هل ٣ كثير بكي لم يقض
عبرته * اثر الاخبة يوم البين مشكوم * وقال الله تعالى ﴿امن يحيب المضطر﴾
وقال الشاعر * ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به * ٤ ربمان انت اذا ما ضن بالبن *
وغير ذلك (واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام نحو
من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد ٥ اشراك ما بعدام فيه فلا يجوز
من يطعمني ام يسقيني ٦ وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني
زيد جاز وانما وجب اعادته ٧ مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذا المتصلة لا بد لها
من تقدم الهمزة ٨ وام المنقطعة حرف استئناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام
الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة
بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف
استئناف كاذ كرنا ولا بالتضمن كالتضمن معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها
بعد ام (واماهل فيجوز فيها ترك الاعادة لانه الساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة
تشبيها باخواتها الاممية في عدم العرافة وقد جمعها الشاعر في قوله * هل ما علمت
وما استودعت مكتوم * ام حبلها اذا نأثك اليوم مصروم * ام هل كثير بكي لم يقض
عبرته * اثر الاخبة يوم البين مشكوم * وربما ابدلت هاء هل همزة (ومن خواص
الهمزة جواز ٢ حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ٣ ذلك المفرد في كلام متكلم
آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيد او ازيد لمن قال جاءني زيدا ورأيت
زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد * قوله (حروف الشرط
ان ولو وامالها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للضمي ويلزمان الفعل لفظا وتقديرا
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالمعوض

وان كان جامدا جاز لتعذر (انما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب ان) قوله
 فان للاستقبال (يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو انضى ٤ على اليهما
 دخلت قال تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الامر ﴾ هذا وضمهما كالم في الظروف
 المبنية ومرفيها طرف من احوالهما (ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان
 وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ ثم ان النحاة قالوا ان لو
 لامتناع الاول (وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان
 الاول سبب والثاني مسبب والسبب قديكون اعم من السبب كالاشراف
 الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانقضاء الاول لانقضاء الثاني لان انقضاء
 المسبب يدل على انقضاء كل سبب (وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء
 لازمه سواء كان الشرط سببا كافي قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
 موجودا او شرطا كافي قولك لو كان لي مال لجلجت ولا شرطا ولا سببا كقولك لو كان
 زيد ابني لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة (والصحيح ان يقال
 كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ان امتناع الثاني يدل
 على امتناع الاول لكن لا ٢ للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزؤها مقدر
 الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمنا فيه فيمتنع الشرط الذي
 هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانقضاء لازمه (وقديحي
 جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون
 الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انبى والبق
 باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر
 انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما
 لذلك الشرط ولقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهتني
 اكرمتك ٣ اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى
 ﴿ ولو ان مافي الارض من شجرة اقلام ﴾ الى قوله ﴿ ما نفدت كلمات الله ﴾ اي لبقيت
 وقول عمر رضي الله عنه ﴿ نعم العبد صهيب لو لم يخف لم يعصه ﴾ اي لو امن لاطاع وقوله
 تعالى ﴿ ولو اسمعهم لتولوا ﴾ ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يحزم بها الاضطرابا
 لان الجزم من خواص العرب والماضي مبنى قال * لو يشأ طاربه ٤ ذو ميعه * لاحق
 الاطال ٦ نهد ٧ ذو خصل * وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات (وقوله
 وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا) اما في نحو * لو ذات سوار لطمتي * ولو زيدا ضربته
 فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف
 الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال * لو بغير الماء
 خلق شرق * كنت كالتقصان بالماء اعتصاري * وهذا من باب وضع الاسمية مقام
 الفعلية كافي قوله * فهلا نفس ليلي شفيها (قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل)
 هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل لوالتي يليها ان وقال السيرا في ان الذي عندي
 انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبه عن الفعل الذي يجب وقوعه بهدولان

٤ وان دخلت على
 المضارع كقوله تعالى لو
 يطيعكم نمضه

٢ لما قال المص من الاول
 سبب والثاني مسبب بل
 لان موضوعة لكون
 جزاؤها معدوم المضمون
 كالم في الظروف المبنية
 فيمتنع مضمون الشرط
 الذي هو ملزوم لاجل
 امتناع لازمه اي الجزاء
 وقديحي جواب ان ولو
 نمضه

٣ فاذا استلزم نمضه
 ٤ قوله (ميعه) الميعه
 النشاط واول جرى
 الفرس

٥ قوله (الاطال) الاطل
 والاطل والا يطل
 الخاصرة وجمع الاطل
 اطلال

٦ قوله (نهد) فرس
 نهد اي جسيم مشرف
 ٧ قوله (ذو خصل)
 الخصلة بالضم لفيفة من
 شعر

خبر أن أذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعدلوا فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكأنك قلت
لو جاءني زيد (قوله انطلقت موضع منطلق) يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف
شرطها فخيرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بدله من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والشبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر
ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى ٨ فقد
ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام ﴾ واما قوله تعالى ﴿ يودوا ٩ لو انهم بادون ﴾ فلان لو بمعنى ان
المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التخي و منهم من لا يشترط
مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعدلوا وان كان مشتقا ايضا كاذهباله ابن مالك قال
اسود بن يعفر ﴿ هما ٢ خبثاني كل يوم غنية ﴾ واهلكتهم لو ان ذلك نافع ﴿ وقال كعب
اكرم بها خلة لو انها صدقت ﴾ موعودها ولو ان النصح مقبول ﴿ ومع هذا فلا شك
ان استعمال الفعل في خبر ان ٣ الواقعة بعدلوا اكثر وان لم يكن لازما (واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا
قال ﴿ تمد بالاعناق او تلويها ﴾ وتشتكي لو اننا نشكها ﴿ وجواب لو اما فعل مجزوم
بل نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا
وان وقعت لومع ماض في حيزها صلة فمحذف اللام ككثير نحو جاءني الذي لو ضربته
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيله كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض
من شجرة ﴾ الى قوله ﴿ ما نفدت ﴾ ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو متنف متمنع كاذكرنا
واما قوله تعالى ﴿ ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير ﴾ فلتقدير القسم
قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ﴿ وان اطعموهم انكم
لمشركون ﴾ وقوله تعالى ﴿ كلا لو تعلمون هم اليقين لترون الحليم ﴾ وجواب القسم
ساد مسد جواب لو (وذهب جابر الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل
جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء ﴿ قوله (واذا تقدم القسم اول
الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان آتيتني او ان لم تأتني لا اكرمك وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى
كقولك انا والله ان تأتني آتاك وان آتيتني لا آتيتك وان آتيتني فوالله لا آتيتك وتقدير القسم
كاللفظ مثل لن اخرجوا وان اطعموهم ﴿ اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما
ان يتقدم على القسم ما يطلب ان خبر نحو زيد والله ان آتيتك يا تكت وان زيدا والله ان اكرمته
يحازيك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط بتقديم الشرط
وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم
القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرًا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لا ولا
او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم

٨ اما المعنى فلفظ ان دال

عليه نسخة

٩ قوله (لو انهم بادون)

بدا القوم بد واخرجوا

الى باديتهم والمضارع يبدو

٢ قوله (هما خبثاني)

خبأت الشئ وخبأته اي

سترته

٣ في مثل هذا المقام اغلب

واكثر نسخة

ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه (اما في ان فكقوله تعالى ﴿ ولئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ﴾ الآية) واما في لو فكقوله تعالى ﴿ ولوانهم امنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير ﴾ وقوله تعالى ﴿ لو تعلمون علم اليقين لترون ﴾ وتقول والله ان لوجئتني لجنتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لولجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لوجئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للولجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيويه موطئة كاللام قبل ان وقيل اسماء الشرط وعنده غيره زائدة (واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال ﴿ والله لولا شيئا عباد ﴾ ٢ لكرمونا اليوم ولكادوا ﴾ واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يحز حذفها (واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾ الى قوله ﴿ لتؤمنن به ﴾ وقوله ﴿ لمن تبعك منهم لا ملأن جهنم ﴾ ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والقاء القسم مع تصدده كقوله الاعشى ﴿ لئن منيت بنا عن غيب ﴾ ٣ معركة ﴿ لالتفنا عن دماء القوم تنقل ﴾ وقال ﴿ لئن كان ما حدثه اليوم صادقا ﴾ اصم النهار القبض الليل للشمس باديا ﴿ وقال ﴿ حقلت له ان تدلج ليل لا يزل ﴾ امامك بيت من يوتى سائر ﴾ واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك القاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا اكرمك (وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر ٢ كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلامهما لكثرة استعمالهما ٣ وبعدهما عما يؤثر ان فيه اى جوابهما قد يسقط عن درجة ٤ تصدده على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فنحو آيتك ان آتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ٥ فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر القاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذه به بلائية لقرن الستم عليه وسماه لقوا فقال تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله بالغوف في ايمانكم ﴾ وايضا تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزائر الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم البقية بالانفاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالانفاء وقد امكنت ان تعتبره فتقول لا اكرمك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حل قوله ﴿ انك ان بصرع اخوك تصرع ﴾ على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا ان تقدم القسم على كليات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا

٢ قوله (لكرمونا) اى

لغلبونا بعظم الكثرة

٣ غيب كل شئ عاقبه

٤ لما تقدم في باب ان لانها

مؤثر ان في معنى الكلام
نسخه

٥ وبعده عن جوابه نسخ

٤ التصدر على الجواب
نسخه

٥ وبصير ان بحيث لا

جواب لهما نسخ

استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعف
بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه
كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر
في قوله * لئن منيت بنا من غيب معركة * البيت (واذ تقدم الشرط على القسم وجب
اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعده هذا اعتبار
القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز
الفاء القسم لتوسطه كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله
آئك فآئك جواب الشرط والشرط والجواب ٦ دال على جواب القسم وساد مسده
(واما اذا تقدم لو اولولا على القسم فالواجب الفاء القسم لان جوابها لا يكون الاجلة
فعليه خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لا كرمتك ولو لازيد
والله لضربتك (قوله وان توسط) اى القسم (قوله بتقدم الشرط) قد ذكرناه (قوله
او غيره) يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ (جاز ان يعتبر القسم وان
يلغى) سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم ٧ مع الفاء فتحو انا والله ان اتيتني
آئك القيت القسم مع تقدمه على الشرط وجواز ٨ اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة
الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لقو كافي زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار
انا والله ان اتيتني لا تينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع
جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقوم وهذا كله بناء على ما تقدم من انه
لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب آخر (وان تأخر عن
الشرط ٢ مع الالفاء فتحو انا ان اتيتني والله آئك القيت لتقدم طالبين للجواب عليه اعنى
المبتدأ والشرط وتقول مع للاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا تينك جعلت الجملة القسمية مع
جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ (وان توسط القسم
بتقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لشرط متقدم على القسم ولا
متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومى وانا والله
اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الفاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون
الاجلة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله المصنف وان توسط
بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والفاؤه (وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان تقدم
اول الكلام او بتوسطه او بتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو
والله ان اتيتني لا تينك او لا نحو والله اى تينك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه
الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الفاء القسم واعتباره سواء
تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا تينك وانا ان اتيتني والله آئك
اولم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا تينك وان اتيتني والله آئك وان لم يتقدم الشرط
على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط اولا فان تأخر فان اعتبرت القسم

٦ ساد مسد جواب القسم
نسخه

٧ فع الالفاء نحو نسخه
٨ عدم ظ

٢ فع الالفاء نحو نسخه

القيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتيتك وان الغيثه اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اتيك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جلة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتيتك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيك والله هذا (وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرناه في الجوازم فيقل نحو اجيتك ان تجيتني والله ان تجيتني لا كرمك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله * فان يك من جن لا يرح طارقا * وان يك ٣ انسانا لانا الانس يفعل * وقوله * ٤ فان يتنس بالشفرى ام قسطل * ٥ لما اغتبطت بالشفرى قبل الطول * وقوله * لئن تك قد ضاقت على يوتكم * ليعلم ربى ان بيتى اوسع * وقوله * اما ترى نحافة لانعال لنا * انا كذلك مانحنى وننتعل * فقول المصنف لزمه المضى لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعنى بالمعنى نحو ان لم تررنى لازورك وقد تين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس يحتم بل قد يحى الجواب للشرط وان قل كقوله * لئن منيت بنا البيت * ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناه فاعلاماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل والمراد الاستقبال لكونه ساداسد جواب الشرط قال الله تعالى * ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلك * ولئن زالتا ان امسكهما * ولئن ارسلنا ريحنا * الى قوله لظلوا (قوله و تقدير القسم كاللفظ) اى القسم المقدر كاللفظ به سواء كان هناك لام موطئة كافي قوله * لئن اخرجوا * اولم تكن كافي قوله * وان اطعموهم انكم لمشركون * وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها ٢ * واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جاز ماكن وماوين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزء لكونهما بكلمة واحدة نحو امن يضربك تضربه يحزم تضربه وكذا الوضربك لضربه وكذا ان تأتني اتيك بالجزم (ويونس برفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربنى بالجزم لا غير ٣ اتفاقا لان الهمزة هى الاصل فى باب الاستفهام ويقول فى الهمزة ان اتيتني اتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا امن ترره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعنى مذهب سيويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ماضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزء معا كدخول الموصول عليهما معا فى نحو جاءنى الذى ان تأته يشكرك يحزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى * افان مت فهم الخالدون * والفاء فى فهم لجواب الشرط وفى فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان تقول ان مت فهم الخالدون

٣ انسانا كلها الانس
نفسه

٤ لا يتنس اى لا يحزن
٥ القسطل غبار الحرب

٢ اخره * والشر بالشر
هنا الله مثلان *

٣ وفى كتابه اتفاقا والظاهر
وفا

اي انهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمة الداخلة على اذا
فهي في الحقيقة داخلة على ماهو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما مضى في الظروف
المبنية بل موضوع موضع الجزاء لعرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جلتها كان
مع جلتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذالانه عاملها كاتين في الموضوع
المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه (فن ثم لم يأت الفاء في قوله تعالى ﴿ ائذا كنا
عظاما ورفانا ﴾ اثنائي خلق جديد ﴿ لان التقدير اثنائي خلق جديد اذامتنا ولهذا
كثيرا ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله ﴿ ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون ﴾
لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ماهو
في موضع الجواب كرقوله كما فلا تحسبنهم بعد قوله ﴿ ولا تحسبن الذين ﴾ لما طال الكلام
والفاء فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام
وان ولا يعمل في غير هذا الموضوع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض ٤ المذكور فيما تقدم
فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم ٥ انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يحى
مع كونه خبرا لان لعرض اذكره هناك ٦ ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان
قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزءا للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية
لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت
فلك كذا وان سألته فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت
الفاء اداة الشرط الثاني لتحالها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط
الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله ٧ فان عثرت بعدها
٦ ان وألت ٨ نفسى من هانا فقولا لالعا ٩ فهو بمنزلة والله ان آتيتني لا تينك فتاني
الشرطين لفظ اولهما معنى ومثله ٢ ان تبت ان تذب ترحم اى ان تذب فان ٢ تبت ترحم
وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألته ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اى ان
دخلت الدار فان لقيتني فان سألته اعطك فقوله فان سألته مع الجزاء جواب فان لقيتني
وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا ففس ان كان ١ كثر ٨ قوله
(واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقبل هو معمول المحذوف مطلقا وقبل ان كان جائز
التقديم فن الاول والا فن الثاني) اعلم ان امام موضوعه لعينين لتفصيل يحمل نحو قولك
هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشرف كذا الى آخر ما قصد ولاستلزام
شئ لشيء اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشيء اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا
في الظروف المبنية والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها
بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه (وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في
جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحل قوله تعالى ﴿ والراشون في العلم ﴾
بعد قوله ﴿ اما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ على معنى واما الراشون وهذا وان كان

٤ اثنائي بعوثون خلقا جديدا
٤ الذى ذكرناه في
الظروف المبنية نفسه
٥ يوم منصوب نفسه
٦ قوله (ان وألت) وأل
اليه بثل وألا ووؤلا اذ
الجا

٢ تب نفسه

٣ التزام نسخة

محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى ٣ لزوم التفصيل فيها (واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعا للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد فققيه واما عمرو فتكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم يعني ان يكن اى ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء ٤ لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلى وهو لزوم القيام لزيد فلماذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها (فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط (وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا لامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده (وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولولم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام (وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو ﴿ واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان حكمكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات ٢ الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك متمنعا في غير هذا الموضع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا نقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذا لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض (ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب (ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا بيا كل (وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء ٣ الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ اى اما يكن شئ فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب استغنى به عن جواب

٤ على ما تبين لك نسخة

٢ الجزاء ظ

٣ جزاء اما مقام شرطها نسخة

ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز امان جثني اكرمك بالجزم
 ووجوب امان ان جثني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو
 ان ضربتني فاكرمك قال تعالى ﴿ واما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول ﴾ اي
 اما يكن من شيء فاذما ابتليه يقول (واما وجب الفاء في جواب اما ولم يحز الجزم وان
 كان فعلا مضارعاً فلم يحز اما زيد يتم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان تعمل
 في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيتك
 ان آتيتني فالاصل ان تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط
 اولى واما قولهم افعول وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط
 ههنا (واما معنى ان كما ذكرنا (واما تفسير سيويه لقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من
 شيء فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى
 المعنى البحث لان معنى ٤ مهما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو قائم
 البتة (ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
 شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ٥ (ولا يحذف الفاء
 في جواب اما الا لضرورة الشعر نحو قوله ﴿ فاما الصدود لا صدود لديكم ﴾ او مع
 قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى ﴿ فاما الذين كفروا الم تكن اياتي ﴾ اي
 فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما واثانها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فمهر وكذا
 لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد
 الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة ﴿ واعلم انه قديماً بقى بعدما ما يتكرر ذكره بعد فائها
 وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا
 فسمين واما علما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقاً مصافياً فليس
 بصديق مصاف واما علماً فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك
 واما ابوك فلا ابالك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالتكرار من المصدر
 والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
 (والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيويه (والاولى
 انهم يجوزون الرفع والنصب فيه كما يجيئ (واما الحجازيون فانهم يجوزون فيه الرفع
 والنصب (والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
 والوصف مرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً الاما سمي (فالرفع في جميع ما يجوز
 فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين (واما النصب فان سيويه ذكر ان ذلك
 في المصدر معرفاً كان او منكراً على انه مفعول له عند الحجازيين (فقال شراح كلامه
 وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له فعنى اما سمنا
 فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمع فهو سمين وكذا المعرفة نحو اما العلم فعالم اي مهما
 يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم (٢ قال سيويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال
 لانهم لما يجوزوا في معرف المصدر الالرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل

٤ اما نسخة
 ٥ كما مر في قسم الاسماء
 نسخة

٢ وحل سيويه نصب
 المصدر المنكر نسخة

فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهمما تذكر زيدا عالما فهو
 عالم ٣ او المذكور بعده اى عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة (قال سيويه اما الرفع في المصدر
 فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فعنى اما العالم فعالم اى عالم به كقوله تعالى ﴿ واتقوا
 يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ اى لا تجزى فيه شيئا (اقول والدليل على انه يجوز
 عندي تيميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيويه اما العالم فعالم
 بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب
 اى فان ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء
 (واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشئتين المذكورين
 في المصدر الواقع حالا عند بنى تميم) واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند
 الجازيين لادليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم (والاولى
 ان يقال المنصوب عند بنى تميم والجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر
 المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق
 لما بعد الفاء) واما المرفوع فعلى انه مبتدأ بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند
 كلا الفريقين (وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى
 شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول
 مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمي فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال
 لان المعنى اما اذا كنت سميئا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت
 من نفسك العلم وترينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا
 فكن مؤمنا واذا كنت كافرا فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى
 ﴿ يا ايها الذين آمنوا آمنوا ﴾ على احسن التأويلات اى ياء بها المدعون للايمان آمنوا
 حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة
 حين كنت عالما صورة وفي زى العلماء (والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على
 هذا الوجه او نجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سميئا فسمين ان يكن شئ فهو سمين
 سميئا وكذا في نحو اما سميئا فلا سمين اى اما يكن شئ فلا سمين فيه سميئا (واما المصدر المعرف
 فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فعنى اما العلم فعالم اما يكون شئ فزيد عالم العلم (واما الكلام
 على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سميئا فانت بسمين او فانتك سمين
 فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما
 جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمن فانت صاحب سمين وسمين
 وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين
 وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمير نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ *
 * وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما الفبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم
 يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمير (وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم
 اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فعالم واما العالم فعالم فاستغراق لاعلم

٣ او ما بعد الفاء على ان
 يكون حالا مؤكدة وقال
 نفعه

ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم
فلست بعالم اى فلست به (وانما اکتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد
مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد
ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما يتوسط الفاء بينهما
فكانت لهما ليستا بمبتدأ وخبر (واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد
فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولا (وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيويه هي حيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف
في المرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كافي الجماء الفقير واما اذا اردت
بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كافي قولك اما البصرة فلا بصرة لك
واما ابوك فلا ابالك (اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو هلى
انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما
قريشا فانما اغضلهم اى فانما اغلهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه
مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون
عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل (وقال سيويه لاني ان لا يكون زائدة
كافي قوله تعالى ﴿ لثلايعل اهل الكتاب ﴾ وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة
وهذا الذي ذكرته اقرب عندي (وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى
﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وهذا فليذوقوه ﴿ وفبذلك
فليفرحوا ﴾ وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به
او مفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربت به بتقدير اما (واما قولك زيدا
فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله ﴿ وقائلة خولان فانكح فثأنتهم ﴾ قد ذكرنا في باب المبتدأ
ان مثله على كلامين عند سيويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش (وانما جاز ٤ تقدير
اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله
فناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ٥ وتدخل فاؤها
على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى ﴿ واذالم
يهتدوا به فسيقولون ﴾ وقوله ﴿ واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا ﴾
وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقموا ﴾ فلا جزاء الظرف مجرى كلمة الشرط
كما ذكر سيويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانما اكرمه على مامر في الجواز وم ذلك في
اذ مطرد على مامر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله ﴿ واذا اعتزلتموهم
وما يعبدون ﴾ وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ من باب ﴿ والرجز فاهجر ﴾
اى بما اضم فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفأووا وفاقموا
في الظروف الماضية التي هي اذلم يهتدوا واذاعتزلتموهم واذلم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محال لما ذكرنا ٢ في نحو اما زيد فنطلق من الغرض
المعنى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية

٤ ذلك في الامر والنهي
خاصة مع المنصوب بهما
فحسب لان الامر لالزام
الفعل
٥ ويحيى بالفاء في الامر
نمضه

٢ ان الغرض المعنوي اذن
قصد
الذي هو قصد نمضه

وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة (قوله وهو معمول لما في حيزها) اي ما بين
 اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدأ
 في نحو اما زيد فقام خارج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط
 مع الشرط في نحو قوله ﴿ اما ان كان من المقربين ﴾ خارجة عنه (قوله مطلقا) اي
 سواء كان ما بعد الفاء شئ يحب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك
 مسافرا ولم يكن وذلك ٣ للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف (وقال
 بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ٤ ما بعده
 فيما قبل الفاء او لا فنحو اما زيد فقام عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة
 فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة (وليس ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب
 في نحو اما زيد فقام على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتصافا ٥ ولجاز
 الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ٦ ولا يجوز الابتأويل بعيدا قائم فيه (وانما
 ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٧ ولا يفصل
 بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقام ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام
 الخاص ٨ للاغراض المذكورة (وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق
 للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله
 قبل موصوفه نحو اما زيدا فانما رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام
 نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التثنية كيد نحو اما زيد فلا ضرب
 ٩ او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك ٣ فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء
 وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فن الثاني
 (وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء
 فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض ٣ مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعدا
 والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع
 تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره (قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما يا قال ﴿
 رأث رجلا اياما اذا الشمس عارضت ﴾ فيضحي وايماء بالمشي فيحصر ٤ ﴿ قوله (حرف
 الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا) الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يغضك
 فيقول كلا ردعك اي ليس الامر كما تقول وتكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى
 ﴿ رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا ﴾ وقد يكون كلا من كلام المتكلم
 بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر بعده كلا بانه لكونه منكرا كقوله تعالى
 ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله
 تعالى ﴿ كلا والقمر ﴾ وكلا ان الانسان ليطغى ﴿ فيجوز ان يجاب بحواب القسم
 كما في الآية وان لا يجاب بكقوله تعالى ﴿ كلا بل تحبون العاجلة ﴾ و ﴿ كلا اذا بلغت
 التراقي ﴾ وليست لردع اذ لا معنى له ٢ الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما
 في قوله تعالى ﴿ ثم بطمع ان ازيد كلا انه كان لايتا عنيدا ﴾ واذا كانت بمعنى حقا لم

٣ انما جاز للغرض المذكور
 وهذا نسخته

٤ ما بعد الفاء فيما قبلها نسخته

٥ لانه قد علم انه اذا قيل

اما زيد فقام ان الغرض

الاخبار عن زيد بالقيام

لا جعله فاعلا ولا مفعولا

٦ على تقدير حصل يوم

الجمعة وشبهه فالغرض

ذكر يوم الجمعة ظرفا

منصوبا للقيام لا فاعلا

للفعل المحذوف شرح المص

٧ في نحو اما يوم الجمعة فزيد

قائم نسخته ٨ للغرض

الذي ذكرنا نسخته

٩ واما نسخته

٢ وهذا معنى قوله ان كان

جائز التقديم فالعامل ما بعد

الفاء وهو معنى قوله فن

الاول وان كان بعد الفاء

آه نسخته

٣ قوي نسخته

٤ كذا سمع بالصاد اي يبرد

وفي نسخته

فيحصر بالصاد وفي اخر

فيحصر

٢ سقط الا في بعض النسخ

لم يحز الوقف عليها لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها و كان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلالا تقل اوليس الامر كذا (واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله بتحقيقا لصدده لكن التمام حكما وبحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود بتحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية * قوله (تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير و اما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف) اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل ٣ وكون الفاعل بجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لثلاثا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل و اعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الججاج * يا حرسى ٤ اضربا عنقه * اى اضرب اضرب وقوله تعالى * رب ارجعون * اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى (وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبها من اول الامر بسكون هذه على بناء ملحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وبحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو تاء قائمة (وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى) ولتكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزاتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى بجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللام في لم يخافوا ولم يخافوا وخافوا وخافوا وخافى وخافن ويعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان ٥ سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام (وكذا الامر ٦ اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولوا وقولا هو الحركة وهى الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو بجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة (وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية) ٢ وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء ٣ لكون الالف بجزء الكلمة فقالوا رمانا وغزاتا ولا تقول رمانا لان الحركة ٤ لاجل كلمة منفصلة ليست بجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير (قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف

٣ وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو ضربت حتى سكن نسخته
٤ الحرس واحد حراس السلطان

٥ لان اصل المضارع ليس سكون لامه حتى آه قلنا عارضة نسخته

٦ لكونه مأخوذا منه واصله ان يكون باللام نحو ليضرب كما ذكرنا في بابها فاللام في لم يخافا آه اصلها الحركة وهى متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة نسخته

٢ قال * لها متنتين خضتا كما * اكب على ساعديه النمر * اى سميتان

٣ لان الالف لكونها ضميرا مرفوعا متصلا بجزء الكلمة فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون رمانا وغزاتا ولا يقولون نسخته

٤ مع عروضها ليست كاللازمة لان الظاهر ليس كالضمير في الاتصال نسخته

يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن النساء فيكون الالف والواو والنون مثل
 التاء حروفاً منبئة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر هـ لثلاث
 يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا ٦ ورب عبد
 وفي باب التنازع ولكونها حروفاً للضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني
 البراغيث (وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا
 استعمال النون في الرجال كقوله * يعصرن السليط اقاربه * ويجوز ان يريد بالاقارب
 النسوة هذا ما ٧ قالوا (ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
) واما الفائدة في مثل هذا الابدال فامر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
 المؤخر والغرض كون الخبر مهما * قوله (النون نون ساكنة تتبع حركة الاخر
 لالتساكيد الفعل وهو للتمكن والتكثير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
 موصوفاً بـ بن مضافاً الى علم) ٨ قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن
 (قوله تتبع حركة الاخر) يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة ٩ الا نونها
 لا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين وجودى بعد الحركة (وانما اطلق
 قوله حركة الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله * وقول ان
 اصبت لقد اصابن * قوله (لالتساكيد الفعل) يخرج نون التأكيدي الخفيفة (وانما لم يجعل
 للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط
 في الوقف رفعاً وجراً ٢ فلذا كتب في حال النصب الف لانها تقلب الفاء فيها وقد
 ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب (قوله ويحذف من العلم الموصوف بـ بن مضافاً
 الى علم) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب
 التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطأ بحذف الف ابن وكذلك في قولك
 هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بن وضل بن ضل
 لانه قد يعبر به عن لا يعرف على اجراءه بحرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
 بهذه الصفة (فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم اوزيد ابن اخينا لم يحذف
 التنوين لفظاً ولا الالف خطأ لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو
 على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف
 لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ
 مع خبره (وحكم ابنة حكم ابن) وفي الوصف بينت وجهان كما مر في باب النداء (وحذفها
 في نحو قوله * وحاتم الطائي وهاب المأوى * وقوله * فالفيت غير مستعجب * ولا
 ذاكر الله الا قليلاً * ضرورة وقرئ ٣ في الشذوذ قل هو الله احد الله * قوله (نون
 التأكيدي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص ٤ بالفعل المستقبل في
 الامر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم
 وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما
 عداء مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان ولا تدخلها الخفيفة

٥ لزوم تقدم الضمير على
 ما يعود عليه من غير فائدة
 نسخة

٦ ور به رجلا نسخة

٧ قاله الهاء نسخة

٨ التنوين في الاصل

مصدر نونت اى ادخلت
 نونا نسخة

٩ لا ان نونها تتبع حركة
 اخرها نسخة

٢ وانما سميت التنوين
 وهو تفصيل من نونت لانها
 طارضة والمصدر هو
 الحادث ولذا يسميه سيويه
 الحادث والحداث فسميت
 الة تنوين الكلمة بالتنوين
 وقد ذكرنا نسخة

٣ هي قراءة عثمان رضى
 الله عنه

٤ بالامر والنهي نسخة

خلافا لـيونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكما لتصل ومن ثم قيل
 هل ترين وترون وترين واغزون واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي
 الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب (الف) انما حركت المشددة بالفتحة لتقلها
 وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والالف الفصل نحو اضربان واضربان تشبيها
 بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المثنى
 نحو الزيدان (قوله تختص بالفعل المستقبل) انما تدخل على الحال والماضي لما مر في باب
 المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام
 والتثنية والعرض (واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول
 الفعل ما يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو والله لا ضربين وما الزيدة نحو اما تفعلن
 ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايدانا به ٣) ثم الطلب على ضربين اما طلب
 وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والتثنية او السؤال عن
 حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والاتفعلن وليت تفعلن وهل
 تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال * افعد كندة تمدحن قبلا
 * وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال * واقبل على رهطى ورهطك نتحش
 * مساعينا حتى ترى كيف تفعل * والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن
 وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتيما تفعلن وايهم
 ما يفعلن واياها تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما
 (وقد تدخل نون التأكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز
 دخولها فيه نحو قوله * فبما تشأ منه فزارة تعطكم * وبما تشأ منه فزارة تمنعا * وقوله *
 نبت الخيزرانى في الثرى * حديثا متيما يأتك الخير ينفعها * لكنه اقل من دخولها
 في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال * من ينقن
 منكم فليس بأثيب * ابدا وقتل بنى قبيلة شاف * ويجى النون ايضا بعد الافعال
 المستقبلية التي تلحق اوائلها ما الزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو يجهد
 ما يلغن ٥ وبين ما اريك اى اتحق الذي اراه فيك وبالم تختننه يضرب لمن يطلب
 امر الانسالة الامشقة * ٦ ومن عضه ما يبتن شكيرها * يضرب لمن كان له اصل
 وامارة تدل على كون شئ آخر قلما يقولن واكثر ما يقولن وربما يقولن (وانما كان
 دخولها مع ما التى في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية يشبه النهى في الجزم
 وعدم الثبوت واما قوله * ربما اوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * فضرورة
 وانما حسن ٧ لزيادة ما في رب وترفعن في حيزها (ويجى النون بعد المنى بلا اذا كانت
 لا متصلة بالمنى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله تعالى
 * واتقوا فنة لاتصيبن الذين ظلموا * وقيل ان لافى الاية للنهى وقد تجى مع لالنافية
 منفصلة نحو لافى الدار يضربن زيد (وعند ابى على لا تجى بعد النى اختيار العربية

٣ واما الطلب فلا يحتاج
 الى مثل ذلك لان وضع النون
 لتوكيد ما فيه معنى الطلب
 نسخة

٤ قوله (نبت الخيزرانى)
 الخيزران شجرة وهى عروق
 القناة والخيزران القصب
 ٥ مثل يضرب لاستجمال
 الرسول اى اجعل فكأن
 كما فى انظر اليك

٦ صدره اذا مات منهم ميت
 شرف ابنه * شكرت الشجرة
 ايضا يشكر شكر اى خرج
 منها الشكير وهو بنيت حول
 الشجرة من اصلها وربما قالوا
 للشعر الضعيف شكير اى قال ابن
 مقبل شكير جمحافله قد كنت
 والشكران ضرب من
 النبت وهو السكران بالسين
 المهملة ايضا وهو من الحمض
 قال * من النبت الاسكرانا
 وحلبا *

٧ لان ما زيدت في رب
 وترفعن من جلتها نسخة

٢ وقدي دخل على الماضي اذا كان فيه معنى الطلب شاذا قال * دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لميك للصباية جائحا *
 اي دام سعدك ٣ (قوله املودا غصن املوداي ناعم ورجل ٤٠٤) املود وامرأة املودة قوله

(اشاهرن) شهر سيفه اي
 سله

٥ اللة شعر يحاوز شحمة
 الاذن ٦ اي الكلمة

٧ واذا حذف فعلها دليل
 وهو ضمة ما قبلها فلا جتماع
 هذه الاشياء كان الحذف اولي
 نسخة

٨ لما كان خارجا عن القياس
 نسخة

٩ كالمضموم ما قبلها اذ لم يكن
 قبلها ما يكون خلفا عنها ودا لا
 عليها كما كان هناك ضمة
 والواو وان كانت على
 حرف فهي اسم تام وهو فاعل
 فينبغي ان لا يحذف الامع
 خلف منه عليها وانما ضمت
 نسخة

٢ اعني الياء ان كان
 ٣ وان كانا في كلمتين كالكمة
 الواحدة لما ذكرنا في الواو
 نسخة

٤ نحو ارضي واخشي
 حركت بالكسر وانما لم
 يحذف الساكنين لما قلنا في
 الواو وهو انه يلزم حذف
 الكلمة الواحدة ولا سيما
 وهي الفاعلة بلا خلف عنها
 اذ قبلها قحمة وانما كسرت
 الياء للساكنين ولم تفتح
 اجراء لما قبل
 نسخة

من معنى الطلب وتجرده من المؤكد في الاول قال سيويه تدخل بعد لم تشبها لها بلاء النهي
 من جهة الجزم قال * يحسبه الجاهل مالم يعلم * شيئا على كرسيه معصما * وربما لحقت المضارع
 خاليا من جميع ما ذكرنا (قال سيويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ٢ وتدخل اسم
 الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال * اريت ان جئت به ٣ املودا * مر تجلا ويلبس
 البرودا * اقاتلن احضروا الشهودا * وقال آخر * ياليت شعري عنكم حنيفا * اشاهرن
 بعدنا السيوفا * وهذا كاشبه به في دخول نون الوقاية في قوله * وليس حاملني الابن جال
 * ثم ان النون تلز من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قوم من
 بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ﴾
 وقوله * ليعلم ربي ان بيتي اوسع * شاذ عند البصريين كاذكرت واكثر دخولها في الامر
 والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال * فلما تربى
 وليمة ٥ * فان الحوادث اودى بها * وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر
 اثباتها (قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم) لان ضمير المذكرين اعني الواو اما ان ينضم
 ما قبلها كانصروا واغزوا او يفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت
 بها نون التأكيدي للساكنين في كلمتين واو لا همادة وان كانت الثانية ٦ لشدة الاتصال وعدم
 الاستقلال كالجزء من الاولى ٦ الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو
 المضموم ٧ ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وسى ضمة ما قبلها (قال سيويه لو قالوا اضربون
 واضربين ٨ كما قبل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كقود الثوب ومدبق (والمفتوح ما قبلها
 تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف ٩ لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب
 التقاء الساكنين) وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التأكيدي في جمع
 المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالترام الضمة فيه (قوله ومع الخطابية مكسور)
 لان ضمير الخطابية ياء ٢ فان كان ما قبلها مكسورا كاضربى واغزى وارمى حذف الياء
 للساكنين ٣ كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا ٤ حركت بالكسر كاخشين وارضين
 اجراء لما قبل النون في الخطابية في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين
 هو الاصل ٥ (وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لفة طائية نحو ارضن
 في ارضى (قوله وفيما عدا مفتوح) اي فيما عدا المذكور وما عدا الواحد المذكور
 نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو
 اضربان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف
 قحمة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل مع النون وبنائه
 على الفتح عند الجمهور لكون النون بجزء الكلمة (واتمادت اللامات المحذوفة للجزم

(اول الوقف)

٥ وايضا لو قحمت لالتبست بالواحد المذكور ولو ضمت لاستقل وقال المالكي نسخة

اولووقف في نحو لغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم
اولووقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولاوقف (وهذا الذى
ذكرناه من كونه مبنيًا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على) وقال الزجاج والسيرافى
بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيًا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء
فعاد الى اصله من البناء والاصل فى البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح
صيانة للفعل من الكسراخى الجر بلا ضرورة كما كانت فى اضربن الا انه تحريك للساك
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل اى المضارع وكون النون
كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشون واخشين بخلاف الرجل فى
اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين فى قومين ولم ترد
فى قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون (واما على
مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء
فانه يقول انما رد اللام وفتح فى الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقل اغزن
بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكور والثانى الواحد المؤنث ففتحوا
ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيحة ومعتلة ٢ (واما رد اللام فى ارضين واخشين
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شئ آخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم القراء
حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكور بعد الكسر والفتح فى المغرب والمبنى نحو
والله ليرمن زيد وارمن يازيد وليخشن زيد واخشن يازيد وعليه قوله * اذا قال قطنى
قال بالله حلفه * لتعتنى ذا انائك اجعا *) وانما لم يحذف الالف فى اضربان وان
التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء فى اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء وايضا المدفية اكثر منه فى الواو والياء والمديقوم مقام الحركة والنون
كبعض الكلمة فصار اضربان كالمضالين (واما الالف فى اضربان فلم تحذف لانها
محتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرمته (واما حذف النون
التي هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات (قوله ولايدخلها الخفيفة) اى لا تدخل الخفيفة الشئ وجع المؤنث
لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده (واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت
ساكنة فهى كالحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالحركة ارتقاعة واحدة فهما تحرف
واحد متحرك (ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها فى نحو اضربانى بنون الوقاية
واضربان نعمان وان كان بزوال التقاء الساكنين المنوع بالادغام فى نون الوقاية ونون
نعمان لان ٣ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين (واما يونس والكوفون فجوزوا
الحاق الخفيفة بالثنى وجع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع * محياى * وقراءة
ابى عمرو * واللاى * وقولهم التقيت حلقنا حلقنا البطان (ولاشك ان كل واحد فى مقام

٢ ثلا يلتبس به الجمع
والواحد المؤنث اذا
وصلوا اليهما واما نسخته
٣ نون الوقاية ونون نعمان
ليستا نسخته
٤ اى فى حالة الوصل و
اما جوازه فى الوقف فلا
خلاف فيه
٥ ما اوردوا
٥ ذلك نسخته

الشدوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر الساكنين وعليه حل قوله تعالى ﴿ولا تبغان﴾ بتخفيف النون * واعلم ان كلاما من الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين ٦ الخفيفة فرع المثقلة (قوله وهما في غيرهما) اى النونان في غير المثني وجع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء (قوله كالمفصل) اى كالكلمة المفصلة يعنى يجب ان ٧ يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المثقلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجع المؤنث ماذكر (ومع غيرهما على ضربين امامهم ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا ولو احدى المؤنث نحو ارمى واخشى وامامهم ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو ارم واخش ٢ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المفصلة تقول اغزن وارم ٣ بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارم بالامرأة بحذف الياء كما حذف في اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو ٤ المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل (قوله فان لم يكن) بارز وهو في الواحد المذكور نحو اغز وارم واخش فالنون كالمفصل اى كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية نحو غرون وارمين واخشين برد اللامات وقمها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه) ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا ٥ وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكا لمتصل على اطلاقه صحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس الون عليه من المتصل والمفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذف في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذف كما في ارموا الرجل وارمى الغرض وكل هذه تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فافادة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة مقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي (قوله والخفيفة تحذف للساكنين) وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله ٦ لانهن الفقير هلكت ان * تركع يوما والذهر قد دفعه * حطالها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتكسر في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها ٧ قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (فالتنوين يحذف ٨

(في ابن)

٦ المثقلة اصل الخفيفة نسخة
٧ يعطى آخر الفعل من ضم
او كسر ما يعطى اخر اولى
الكلمتين المتفصلتين اذا
اجتمعا وغرضه نسخه
٣ فالذى مع الضمير البارز
النون فيها كالكلمة نسخة
٣ بالحذف كما حذف مع
المفصل نسخة
٤ في اخشون وتكسر الياء
في اخشين كما فعلت في اخشوا
الرجل واخشى الرجل فقد
رايت كيف كان النون كالكلمة
المفصلة مع الواو والياء
نسخه

٥ خص بمتصل مفتوح
ما قبله
٥ ومع هذا فانك تحذف
اللام معهما ولا تثبتها
كما تثبت مع الالف نسخة
٦ صدره * لكل هم من
الهموم سعة * والمسى
والصبح لابقاء معه * قد
يجمع المال غير اكله ويأكل
المال غير من جمعه *
٧ لا يلزم ما دخلته نسخة

في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله * وحاتم الطائي
 وهاب المائي * ٩ والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا (وقال سيديويه عن يونس
 انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو
 اضرباء الرجل واضرباء الرجل (قال سيديويه ٢ لوجوزنا الحاق الخفيفة بالمتنى فالقياس
 حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفردين المذكور والمؤنث وجمع المذكر فيسقط
 الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها
 حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفاء نحو اضربا في اضربن (قال سيديويه
 وقياس مذهب يونس في اضربان واضربان ان تقلب النون الخفيفة اتفاقا في المدة
 الطولى بقدر الفين (٣ وقال الزجاج لومدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف
 لانها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها (وقال السيرا في ليس هذا الذي انكره
 الزجاج بمنكره وذلك انه يقدر ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف
 آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز (ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور
 ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو
 اخشون ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى
 ذلك الاعلى مذهب من قال من اهل اللين ٣ هذا زيد ومررت بزيدى وهى غير فضيحة
 واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربى وفاقا لغيره في اللفظ الا
 ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضمير ان المردود ان بعد حذف
 النون كما يحكى ويقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربى بلا نون
 والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء
 ضميران ردا بعد حذف نون التأكيده مع رد النون التي سقطت لاجل نون التأكيده كما
 يحكى (قوله فيرد ما يحذف) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه
 ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن
 واخشون واخشين اضربوا واضربى واخشوا واخشى او من الواو والياء مع النون
 التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل
 تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم ٤ قدروا
 النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين
 فان الوقف في جاءني قاض ٥ بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن
 مانع فكأنها ثابتة ايضا مع عروض الحذف * هذا اخر شرح المقدمة * والحمد لله
 على انعامه وفضاله بتوفيقه كآله وصلواته على محمد وكرام آله * وقد تم تمامه وحج
 ٦ اختتامه في الحضرة * المقدسة الغرورية على مشرفها صلوات رب

العزة وسلامه * في شوال سنة ست وثمانين وستمائة *

٨ في الموصوف بابن ظ
 ٩ (قوله والنون الخفيفة) اى
 واما النون الساكنة تحذف
 للساكنين ثم تعليقات السيد
 الشريف باسرها من غير
 نقص بل زيادة بعون الله
 الملك الوهاب ٢ القياس
 حذف النون الخفيفة بعد
 الالف كما يحذف اتفاقا نسخته
 ٣ وكان الزجاج يقول
 نسخته

٣ ينكشف في اللفظ
 كالانكشاف نسخته
 ٣ غير القصصا نسخته

٤ قدروها معدومة من
 اصلها عند عروض الحذف
 لعدم نسخته

٥ جاءني قاض نسخته

بسكون الضاد ٦ حم
 اختتامه اى قدر والمعنى قدر
 الله ختم واعان عليه ووفق
 له يقال حم الشئ اى قدر فهو
 محمود وكذا حم

ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة (اما هاء السكت فهي هاء تزداد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفاء والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لاوذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية ٧ اذا جئت بعدها بحرف اخر وذلك في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف لين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقيم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الالف بذلك التمكن والمدوام في الاسماء المتحركة نحو افعي وحلي او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت اما الخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون ٨ الاعراب مقدرا في الف افعي وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسند كرائها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فلا تليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان ٢ محركا بحركة بناءة نحو هو وهى وهؤلاء (ولا يلحق هذه الهاء ساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهى او غيرهما ككم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلامه واغلامكم واغلامكم وفي الانكار نحو الاميراء والاميراء لقصده الى زيادة مد لصوت فيهما (٣ وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذا لولم يزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلان وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربته وهله وضربته ويحكيمه وثمه واضربه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك (ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى واكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر (ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربنه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية (وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته ٤ للتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان التخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان الالبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلته (وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها بها وذلك في انا وحيهلا (ولم يلحقوها آخر نحو لارجل ويازيد ونحو خمسة عشر ٥ لان حركة البناء عارضة فتشبه بذلك حركة الاعراب (وكذا لم يلحقوها آخر الماضي لمجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب مشابهة العرب فكأن حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه (واذا كان الكلمة بمذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت

٧ خفية فاريد بانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فتبين ٨ الالف في نحو افعي مقدرا فيه الاعراب نسخته ٢ لها حركة واحدة كهو نسخته ٣ ويزاد الهاء ايضا في آخر كلمة موقوف عليها اذا كانت بحركة الاخر نسخته

٤ للتباس الاول بضمير المصدر والثاني بالمفعول به نسخته ٥ لعروض حركة البناء نسخته

٦ ههنا نسخة

٧ لولم تأت بالهاء لسكنت
نسخه

٨ الا هذا النوع اعني الذي
حذف آخره ولا يلحقون مالم
يحذف منه شيء بل يقفون
عليه بالاسكان نسخة

٩ يحذف الهاء في نحو اعز
وارم واخش نسخة

٥ في ما الاستفهامية المحذوف
الفها بعد حرف الجر كقلام
والام اكثر من حذفها واما
في الجرورة بالاضافة نحو
بحي منه ومثل مه فالبهاء عند
الوقف لازمة كما في ره
وقه وقد يحذف لتعليل ذلك
في باب الوقف ان شاء الله نسخة

٦ اذا اتى قرنته بما شاء من
الخشيش والشعير والماء ومثله
يامر حياه بحمار تاجية
اذا اتى قرنته بالسانية ٣ شين
الكشكشة نسخة

٣ فالكشكشة لغة تميم لا بكر
والكشكشة لغة بني اسد
اوربعة كذا في القاموس
٤ وذلك لانهم ان لم يلحقوها
سكنت نسخة

٥ الفرق نسخة

واجبه نحو رده ووقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالسككن وان كانت على اكثر من
حرف نحو اعزته وارمه واخشه ولم يفرده ولم يرمه ولم يخشه فالبهاء ٦ في مثلها ليست بواجبة
لكنها الزم ههنا في نحو ثمة ومسلمونه لانك ٧ اذ لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف
منها وهو اجاف وهي في نحو اعده وواقه في قولك ان تعاده وان تقاها الزم منها في اعزده ولم يرمه
لان الاجاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك يحذف الفاء واللام واسكان العين (وبعض العرب
لا يلحقون هاء السكت ٨ من المتحرك الاخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على مالم يحذف
منه شيء كانوا لعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان (وروي يونس وعيسى بن عمر ان بعض
العرب يقف ٩ على المحذوف الاخر ايضا نحو اعزته وارم بالاسكان من غير هاء (وقال سيوييه
هذه اقل اللغتين والحق الهاء ٥ في نحو علام والام وختام وبهم وفيهم واعم اجود من حذفها لانه
حذف منها الالف كما حذف في نحو اعزته وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان
صارت الميم على حرف واحد لانها تترجى بحرف الجر قبلها فصار تاءها كالحسام لان الجار لا ينفك
عن الجرور وهذا الجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجر فلا اتصال حاصل من
الطرفين (واذا وقفت على نحو مجيء م جئت فقلت مجيء فالبهاء لازمة كما في قه ورده ورده لان
المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالجرور امتزاج حرف الجر بمجروره (ويحذف هاء السكت عند
الوقف في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى ﴿ هلك عني
سلطانيه خذوه ﴾ وصلوا وحقا السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
في الوقف ويجزئها من ثبوتها وصلابها بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضممة تشبيها
لها بهاء الضمير او بالكسرة لساكنين وروي على الوجهين يامر حياه بحمار عقرا ٦
(واما ٣ سين الكسكة وهي في لغة بكرين وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث
في الوقف ٤ اذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين
في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكر متكس فاذا وصلوا لم يأثروا بها لان حركة
الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين (وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث
السين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم مامر في الحساق السين وناس كثير
من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيئا قال تضحك مني ان رأيتني احترش
* ولو حرشت لكشف عن حرش * وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوا
شيئا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الخلق لانها ليست حلقية
(وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال انش ذاهبة قال * فعيناش عيناها وجيدش
جيدها * سوى ان عظم الساق منش دقيق * (واما حرف الانكار فهي زيادة
تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور
على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من
يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يحيطك فهذه العلامة بيان انه

لا يمتنع انه انكأ او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكأنه يقول من يشك
في هذا وكيف لا يجيئك (قال الاخفش ان هذه لزيادة موضوع لانكار كون المذكور على
ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه التهمز والسخرية فكأنه يقول
كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ﴿ ذق انك انت العزيز الكريم ﴾ هذا قوله
والاولى ٦ ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية (وانما يلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف والانكار بجملة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم
بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق اذا فصل بين التهمزة
والمذكور يقول او ما يفيد فائدته نحو اتقول زيدا واتكلم زيدا (والاضرب مع حصول الشرائط
وقصد الحاق زيادة الانكار بحكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية
نحو اذهبته لمن قال ذهب وانا اياه لمن قال انا فاعل (وربما زيدت مدة الانكار من
دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى ٧ بلحاظها من جملة كلامك فتقول
لمن قال ذهب اذهبته (ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قبل له اخرج ان اخصيت البارية فقال انا
ايه منكر ٨ لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكي لقال اخرجوه (ثم تقول آخر الكلمة
اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح ٩ فالاول نحو جاءني
القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزداد على آخره مثل آخره فيجتمع ما كنان تحذف
اولهما فتقول آلفاضيه وآلعلاء ويغزو وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد
من تحريكه بالكسرة الساكنين ٧ فلا يكون زيادة الانكأ واذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربه
وان كان متحركا فدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة
واو وبعد الفتحه الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدونه وازيدنيه وآ الامير و فليس مدة
الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا لا عند الابس (ويجوز لك ان تلحق مدة
الانكار بان مريضة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذن الايام ٨ لانك
تكسرون ان الساكنين وزيادة ان الزيادة البيان والايضاح ٤ لان حرف المد والياء خفيان فهو
زائد كافي ما ان فعل (قال المصنف الظاهر انهم لم يزدوا ان الا في آخر ساكن بحافظة ٥ لذلك
الساكن لانه لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة (ورد قوله
بجبيها بعد المتحرك في آ انا اياه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال
الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمحي ان بعده في حكم
الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقل ا آ نأ تحذف احدي الالفين وقياس ما قاله ان يقال
آ المعلى اياه وآ القاضي اياه ويغزو اياه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن
آخره ٦ قياس منه لم يأت في كلام النحاة * ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة
الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا
يا فتى كما ترك العلامات في من حين تقول من يافتي وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال

٦ أنه يقال ذلك ايضا على
وجه الانكار بخلاف نسخه
٧ فيه من كلامك نسخه
٨ لرأى نفسه ان يكون على
خلاف ما ذكر السائل نسخه
٩ تحرف العلة في نحو نسخه
٧ فزيادة الانكار بعده هي
الياء فقط نسخه
٨ لاجل الساكنين نسخه
٤ لان الياء والياء خفيان فهو
مثل قولك ما ان فعل نسخه
٥ على صورته لثلاثه
الساكن ان كان صحيحا ولا
يحذف ان كان مدة نسخه
٦ لم يحي في كلام النحاة وانما
هو قياس منه ثم انه لا يجوز
نسخه

الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرية فيمن قال لقيت زيدا وعمر ا وازيدا الطويله واذ قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الذببة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا (واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه في فصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام قال افتح فحة اللام الى ان يتذكر مانسى ويصله به ويقول ومن العاصي (ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفنى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام ٧ في نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا ويغز ومددت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد اذا لم تقصد الوقف * ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه * والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

٧ اذا تذكرت لهفه

* باصيلوب اتمام اولهجه بوكتاب دليذير *

* سويلدم تقريض كونه جوهرين تاريخاكا *

* هروجهله اولسه شاين طبع وتمثيله اولور * ١٢٧٥

* كافيه شرحى رضى الدين عالمده بحا * ١٢٧٥

لما كان شرح الكافية لجهم الدين الرضى الاسترآبادى * متنامتين المسائل * ووثيق الدلائل * ومأخذ الكل الشروح والخواشى * ومكشفا لمعانى اسرار التأويل التى لها الغواشى * وكان مختلف النسخ في تراكيبه وزيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا * تصححه وتبييضه مرارا * مع تبديل بعض عباراته الوجيزة * ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة * طبع باختيار النسخة التى قبولت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل في اطرافها اكثر عبارات النسختين الاولى مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد * ومبينة لمعانى الشواهد * وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الايات ليزداد شرقا بين الانام والاشراف * وينتشر فوائدها في كل النواحي والاكناف * في ظل السلطان الاعظم * والحاقان الافخم * السلطان ابن السلطان * السلطان انغازى عبد الحميد خان * ادام الله وجوده * وافاض على الكافة براه

وجوده * في المطبعة (الشركة الصحافية العثمانية) وقد صادف

ختام طبعه في اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر

وثلاثمائة والى من هجرة من له العز والشرف



﴿ ٢ ﴾

﴿ شيخ رضى الدين على الكافيه نك ﴾

(شقه سى)

٨ (قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه) أى على وجه يكون احترازا عن شيء فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ (قوله خلاف المشهور اه) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ (قوله ومعنى اللفظ مايعنى به) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمل فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

٥ الفوى فلا يلزم الدور هذا ما قيل في توجيه كلامه وخيئذ يكون نحو مسلمان وبصرى
 وضویر بی کلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارتا
 بالامتزاج في حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا
 ان يكون مثل قالوا وقالوا وقلت داخلا في حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتأمل
 ٣ (قوله احتراز بقوله وضع عن لفظ آه) اى قد يدل على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء
 جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا
 فيخرج من الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهملة او لا معنى وبين اخراجه
 بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدمر فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر
 الوضع بالصوغ كانه عليه بقوله عما صيغ ٤ (قوله فالجواب ان اللام آه) بل لتعريف
 الماهية والطبيعة ٥ (قوله فيناقض) قبل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق
 في مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا تصح ان يقال كل لفظة ولا كل تمرة خير من جرادة
 بقصد العموم قلنا المناق للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل
 الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباستبار
 ان ثبوت هذا الحكم لكل انما هو ثبوته لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل
 فرد منه ٦ (قوله والمقصود في هذا الموضع هو الثانى آه) قبل فعلى هذا لا يكون
 الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ (قوله ان قيل لم لم يقل
 لفظة آه) التوافق بينهما في التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون
 الخبر مشتقا او في حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه الذكر والمؤنث كجريح الثالث
 ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه

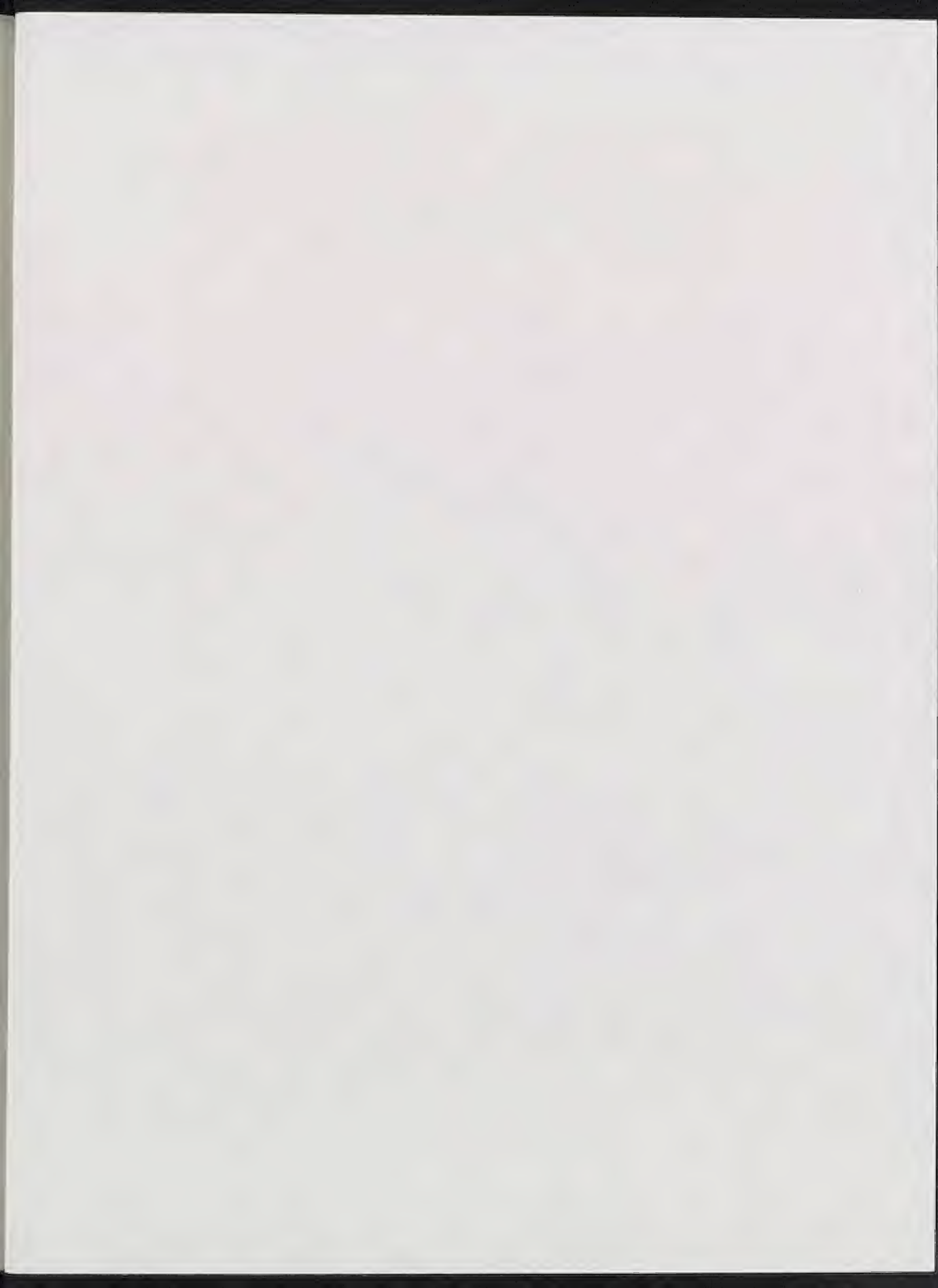
٤ (قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة) هذا في نحو بصرى وقائمة وحلبى وحجرا وظاهر
 لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد
 حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثني والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب
 قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب
 انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول فتأمل

٥ (قوله وكذلك الحركات الاعرابية) يعنى انها ايضا كلمات برأسها من قبيل الحروف لكن
 لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة ولا يتصور هنا اعراب المجموع

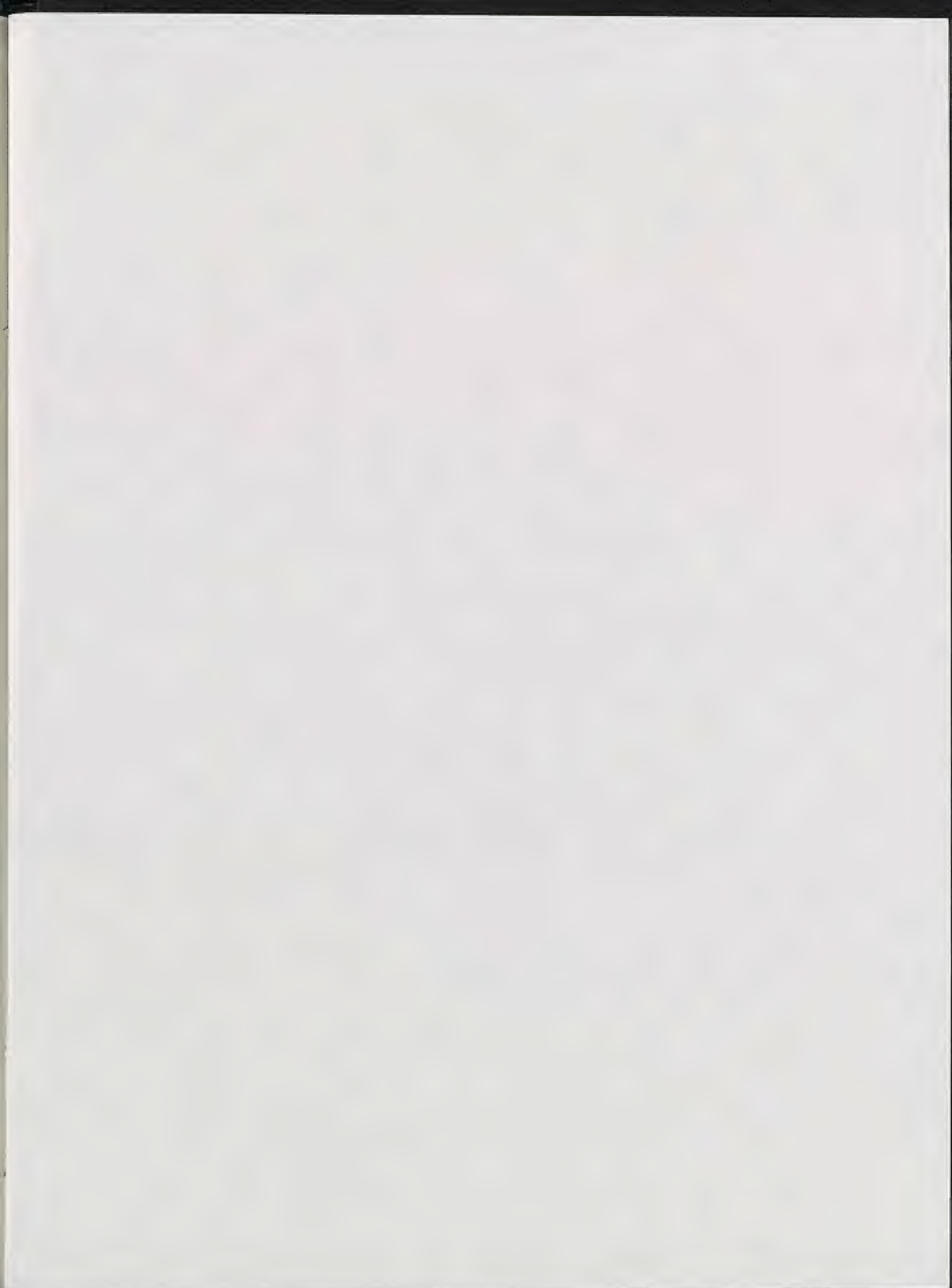
٦ (فتغيرت بالحرفين) اى حرف المضارعة وحرف النسبة اعنى يائها المشددة

٧ (بنية المنسوب اليه والمضاف) اى تغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن
 الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ (قوله
 وصارتا) اى الحرفان ٩ (قوله فلا يوجب تغير البنية) فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة
 واحدة كما في اضرب ١٠ (قوله اما الفعل الماضى ففيه نظراء) قيل لكن السكتات غير
 ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون
 جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات
 والسكتات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس
 الحركات الطارية وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لانها دالة

و الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها افلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعاني التي اختلفت حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثمه قبل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشارك بين الثلاثة (قوله اي دلالتها ثابتة) مذكوره من تقدير احد المضافين او حذف الخبر مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتج الى مذكوره لكن النظر الى المعنى يعني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ٩ (قوله فتكون حاصرة) يعني ان ههنا تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني تقسيم المستقل الى المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفي والاثبات فمجموع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقة لا يعقل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما مقابل للآخر ايضا مقابلة حقيقة ولم يرد ان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفي والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجودان صفة متنوعة سوى الاستقلال والاقتران لزم ان يكون الحصر في الاقسام الثلاثة استقرارا لا حصرا عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفي والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار نعم يتجه ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله (توقف المركب على جزئه) فذات الكلمة جزؤ ذات الكلام ومفهومها جزؤ مفهومه ٣ (قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزاء معناه دلالة تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لجزئية واجيب بانه اراد على معنى كل جزء يعني لما كان المركب دالا بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئيه وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب لجزئيه ان كل واحد منهما في ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكأنه اراد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما في الضمن فهذا تركيب مما في الضمن لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفي تفسيره التضمن بالتركيب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر فلذلك عدل الى التضمن



ح معنى الحرف بلاطائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل
ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
قال ابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان تعقل الابدكر متعلقه وهذا معنى ما قبل الحرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين
بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالنسب اليه فالمدكر متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه
في عقل بتعقله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعه
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتعقل الابدكر متعلقاتها
ولما كان وضعها تلك الجزئيات وضعها واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينهما
٣ قوله (فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر
بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ
لا يدل عليه وكل ذلك لاحصائه لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه
وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين
ومتى والا فلا تضمن اصلا



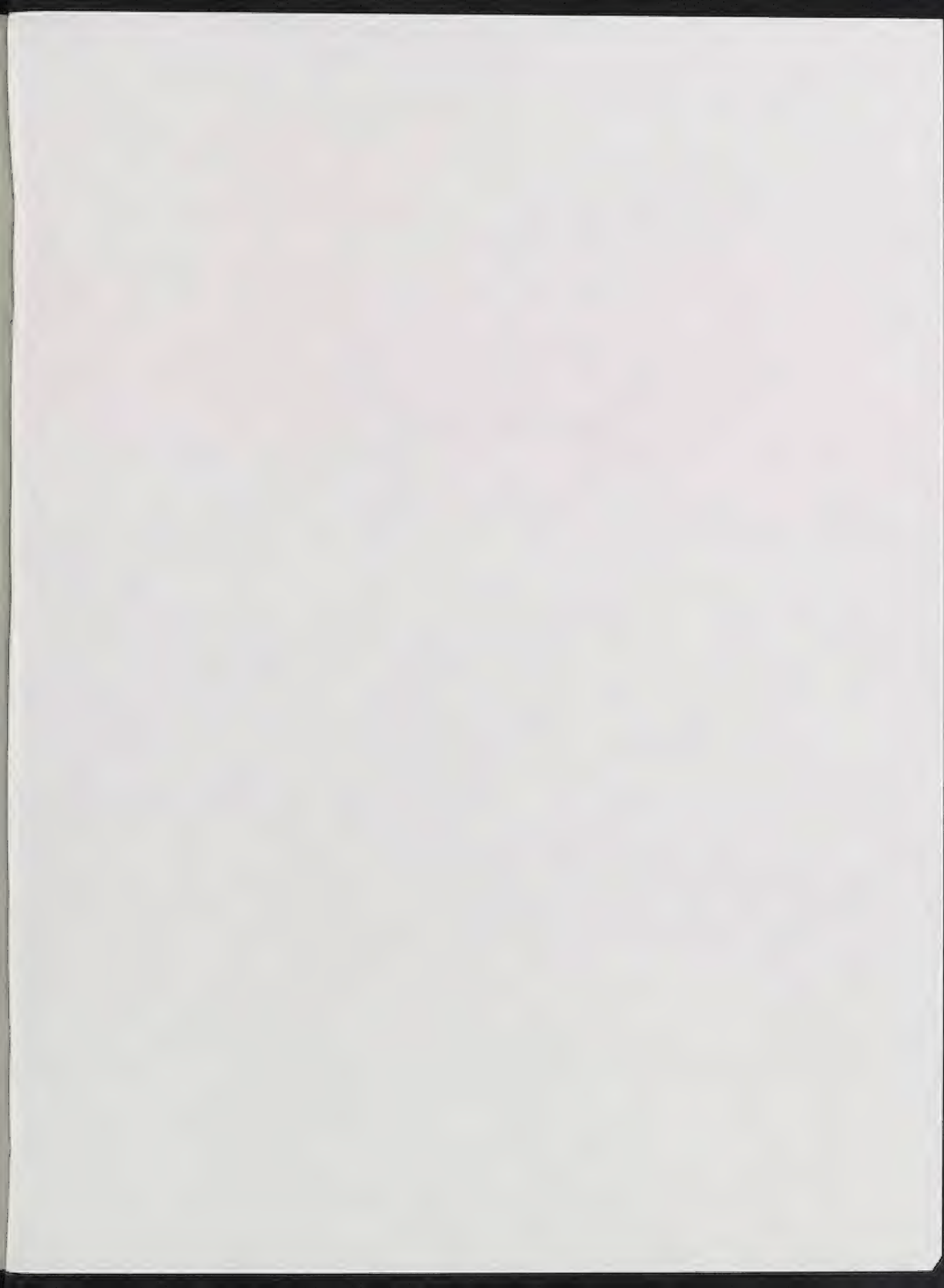
ه هو لقصور في معناه بحسب المعقولية لا لقصور في دلالته ٧ قوله (إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء آه) إذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس أحدهما مطابقة دون الآخر فإن قيل أراد أن لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث أنه حاصل في غيره قلنا معنى الابتداء أمر واحد حاصل في غيره متعلق به فجعل أحد اللفظين موضوعا له في نفسه والآخر موضوعا له من حيث أنه متعلق بغيره عار عن القاشدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وأيضا اعتبار هذه الحيثية في معنى من لا يخرج به عن الاستقلال وصلاحيته الحكم عليه كما إذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى وإن معنى من الابتداء آت الخصوصة الملحوظة في غيرها وأما إذا لوحظت بالذات كقوله ابتداء السير من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

ه جعله حالا والالقال ناطقة وأيضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ (قوله فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل) أي المضارع أي منه ٧ (قوله وودج) دج صياح الدجاج ٨ (قوله فإذا سميت بالاسم) أي جعلته علما ٩ (قوله تمحضت للتمكن) فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العملية على أنها ليست للتكثير ٢ (قوله وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا) هذا أولى مما قيل من أن تنوين التمكن يدل على إمكانية الكلمة أعني كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين وحينئذ لا يتصور معناها في غير المنصرف

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل
حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان
المعين من لوازم مدلولهما ٧ (قوله وغيره غير والحق انه بمعنى المضي آء اى العود
بمعنى المضي) فلا يرد على هذا المص ايضا كما لم يرد الماضى والمستقبل

ه الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة
بمخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان
المطرود المنعكس يسمى عند التحوين حدا اى معرفا والمطرود الذى لا ينعكس يسمى عندهم
خاصة قال المص فى شرح منظومته نعى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على
الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرده ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص
من المحدود

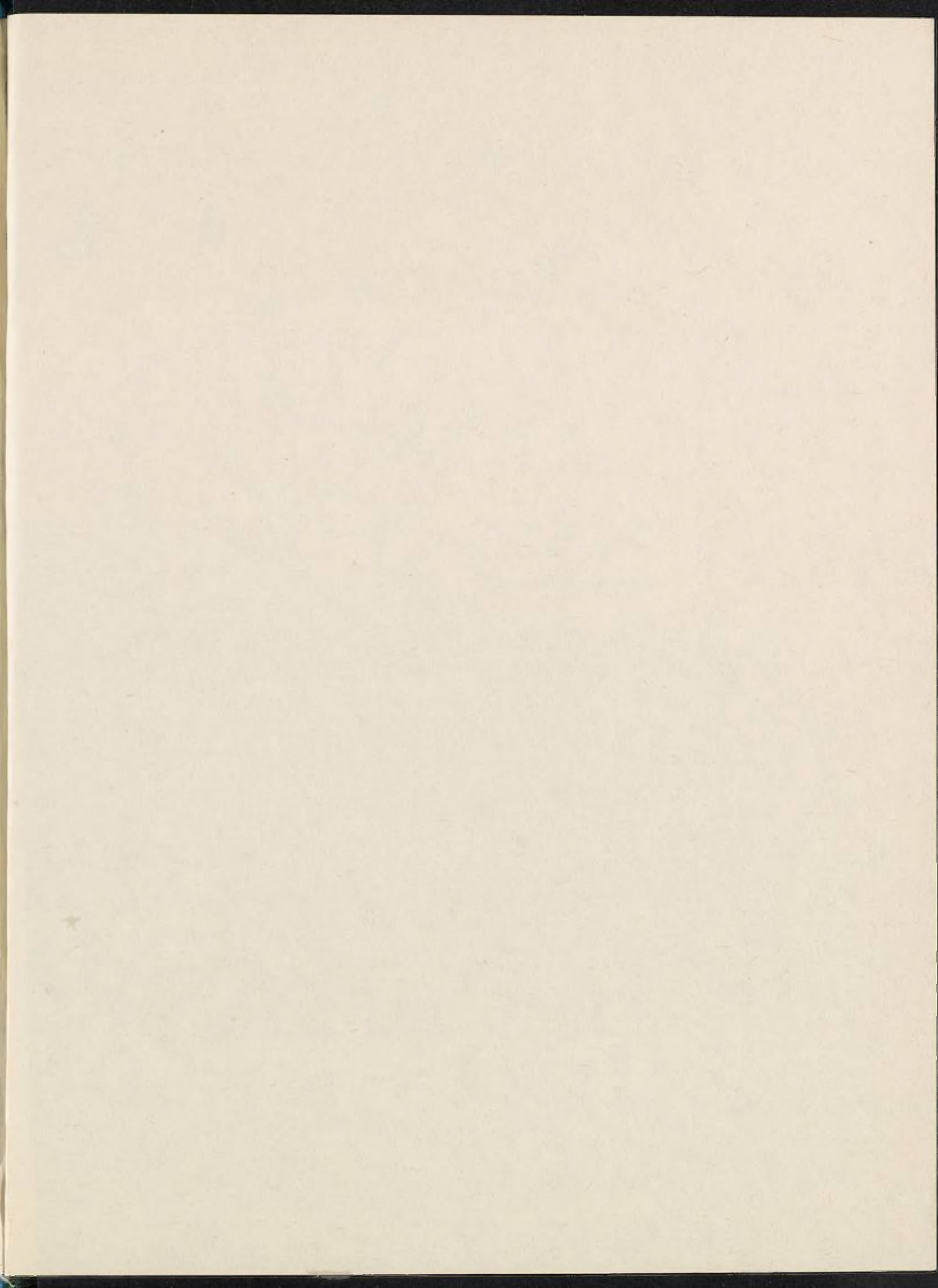
هـ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله (اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه) الذي يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل في كلامهم بالتبعية مستقن عن النحو انما المحتاج اليه من لا يعرفه كذلك فالتبعية يوضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل في كلامهم فتعريف العرب نافع بالقياس اليه ليتمحصل له ضابط في معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به في معرفة احكام كلامهم ٣ قوله (بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير آه) تحقيقه ان المبني لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في اخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخر له اعراب واما المقصور مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره اذ لا يجوز عن التحمل التقديرى ولا يحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر



د بامرأى لا وجود له وذلك لانه قال فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا انه ليس في آخر زيد الا ضم وفتح وكسر لامر آخر يسمى اختلافاً اي لامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد في المثال المذكور مما لا يمكن انكاره ٢ قوله (فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كونه ناشئاً من كل واحد ان يكون ناشئاً من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله (والانقلاب من حيث هو هوشي واحد) هذا لا ينافي ان يدرج تحته افراد متنوعة ثلاثة اواكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشي واحد وينقسم الى ثلاثة

هـ تحكم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله (بحسب تغير الحالات المنتقل اليها) اي دون المنتقل عنها ٩ (قوله وليس كذا الف المثني وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا) يعني لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية ٢ قوله قين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم) اي سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله (والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا) اي لا ما ذكرناه ثانيا لفساده وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله (والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم في حال السكون الاصلى معربا بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على السوية فبحكم بكون الاسم في الحالتين معا معربا او مبني ٥ قوله (لقوله ما اختلف آخره) لعله اراد بقوله ما اختلف آخره ما يكون سببا للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد في الاسم في التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره في الجملة وان لم يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر في مثل اختلف ويختلف اذا استعمل في هذا الموضع ونظائرهما اقتران بزمان كما لا يخفى

م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بضدده وايضا تأثير كل واحد منهما انما هو في رفع الآخر لا في ذاته قلت لو كان هناك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والاناسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا بتقدمه على الآخر تلفظا فتأمل ٤ قوله (في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة) لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ماهي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ماهي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق التخيرون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على معموله ٥ (قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ (قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور) هذا الاختلاف لا يجده به تقعا بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كافي كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملة والمعمولة فيهما كما بيناه



۲۵۰۰ ریال

تهران: ناصر خسرو پاستا زمبیدی

ED